

# عمون المعبود

شرح  
سرين أبي داود

للامامة أبي الطيب محمد ثمس الحق العظيم آبادى

مع شرح اللفظ ابن القيم الجوزية

ضبط و تحقيق

عبدالرحمن محمد عثمان

الجزء السادس



الناشر

مكتبة الحسين

عامة مكتبة السلفية بالهيئة المنيرة

الطبعة الثانية

١٣٨٨ هـ — ١٩٦٨ م

حقوق الطبع محفوظة للنائير

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٩٢ - باب الإقامة بمكة

٢٠٠٦ - حدثنا القعنبي أخبرنا عبد العزيز - يعني الدر أوردى -  
عن عبد الرحمن بن حميد أنه سمع عمر بن عبد العزيز يسأل السائب  
ابن يزيد : هل سمعت في الإقامة بمكة شيئاً ؟ قال أخبرني ابن الحضرمي  
« أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للمهاجرين : إقامة بعد الصدر  
ثلاثاً في الكعبة » .

### ( باب الإقامة بمكة )

( يقول للمهاجرين إقامة بعد الصدر ثلاثاً في الكعبة ) أى بمكة بعد قضاء  
النسك ، والمراد أن له مكث هذه المدة لقضاء حوائجه وليس له أزيد منها لأنها  
بلدة تركها الله تعالى فلا يقيم فيها أكثر من هذه المدة لأنه يشبه العود إلى ما تركه  
الله تعالى . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن  
ماجه بمعناه .

وفى لفظ لمسلم : يقيم المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً قيل هذا يدل على  
أنه يريد بالصدر وقت صدر الناس آخر أيام منى بعد تمام نسكهم فيقيم هو بعدهم  
لحاجة لا أنه يقيم بعد أن يطوف طواف الصدر ثلاثة أيام . ويجزئه ما تقدم من  
طوافه بل يعيده عند كافتهم إلا ما حكي عن أصحاب الرأى .

وهذا الحديث حجة لمن منع المهاجرة بعد الفتح مع الاتفاق على وجوب  
المهجرة عليهم قبل الفتح ، وجوب سكنى المدينة لنصرة النبي صلى الله عليه -

## ٩٣ — باب الصلاة في السكبة

٢٠٠٧ — حدثنا القعنبي عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل السكبة هو وأسماء بن زيد وعثمان بن طلحة الحنظلي وبلال فأغلقها عليهم ، فمكث فيها . قال عبد الله بن عمر فسألت بلالاً حين خرج ماذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟

— وسلم ومواساتهم له بأنفسهم ولعزازهم لدينهم من الفتنة . وأما المهاجر من آمن بعد ذلك فلا خلاف في سكنى بلده مكة أو غيرها انتهى .

### ( باب الصلاة في السكبة )

( الحنظلي ) بفتح المهملة والجيم منسوب إلى حجابة السكبة وهي ولايتها وفتحها وإغلاقها وخدمتها ( فأغلقها ) لخوف الزحام وأمثال يجتمع الناس ويدخلوا ويزدحموا فينالهم ضرر ( فمكث فيها ) قال النووي : ذكر مسلم عن بلال رضي الله عنه دخل السكبة وصلى فيها بين العمودين .

وعن أسماء رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وآله وسلم دعا في نواحيها ولم يصل . وأجمع أهل الحديث على الأخذ برواية بلال لأنه مثبت فعه زيادة علم ، فوجب ترجيحه . والمراد الصلاة الممهودة ذات الركوع والسجود ، ولهذا قال ابن عمر ونسيت أن أسأله كم صلى ، وأما نفي أسامة فسببه أنهم لما دخلوا السكبة أغلقوا الباب واشتغلوا بالدعاء فرأى أسامة النبي صلى الله عليه وسلم يدعو ، ثم اشتغل أسامة بالدعاء في ناحية من نواحي البيت ، والنبي صلى الله عليه وسلم في ناحية أخرى وبلال قريب منه ، ثم صلى النبي صلى الله عليه وسلم فرآه بلال لقربه ولم يره أسامة لبعده واشتغاله ، وكانت صلاة خفيفة فلم يرها أسامة لإغلاق الباب مع بعده واشتغاله بالدعاء . وجاز له نفيها عملاً بظنه وأما بلال فحقها فأخبر بها —



فَقَالَ جَعَلَ عَمُودًا عَنْ يَسَارِهِ وَعَمُودَيْنِ عَنْ يَمِينِهِ وَثَلَاثَةَ أَعْمِدَةٍ وَرَاءَهُ ،  
وَكَانَ الْبَيْتُ يَوْمَئِذٍ عَلَى سِتَّةٍ أَعْمِدَةٍ ثُمَّ صَلَّى » .

٢٠٠٨ — حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ إِسْحَاقَ الْأَذْرَجِيُّ أَخْبَرَنَا  
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ عَنْ مَالِكٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ لَمْ يَذْكُرِ السَّوَارِيَّ قَالَ  
« ثُمَّ صَلَّى وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ » .

— واختلف العلماء في الصلاة في السكبة إذا صلى متوجهاً إلى جدار منها أو إلى  
الباب ، فقال الشافعي والثوري وأبو حنيفة وأحمد والجمهور : يصح فيها صلاة  
النفل وصلاة الفرض .

وقال مالك : تصح فيها صلاة النفل المطلق ولا يصح الفرض ولا الوتر  
ولا ركعتا الفجر ولا ركعتا الطواف . وقال محمد بن جرير واصبغ المالكي وبعض  
أهل الظاهر : لا تصح فيها صلاة أبداً لا فريضة ولا نافلة . ودليل الجمهور حديث  
بلال ، وإذا صحت النافلة صحت الفريضة ( جعل عموداً عن يساره وعمودين عن  
يمينه ) هكذا هو في رواية للبخاري : عمودين عن يمينه وعموداً عن يساره ،  
وهكذا هو في الموطأ . وفي رواية لمسلم : جعل عمودين عن يساره وعموداً عن  
يمينه ، وكله من رواية مالك . وفي رواية البخاري عموداً عن يمينه وعموداً عن  
يساره . قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

وقد اختلف في لفظه على الإمام مالك ، فروى عنه كما ذكره أبو داود ،  
عموداً عن يساره وعمودين على يمينه ، وأخرجه البخاري كذلك . وقال البيهقي :  
وهو الصحيح . وروى عنه : عمودين عن يساره وعموداً عن يمينه . وأخرجه  
مسلم كذلك . وروى عموداً عن يمينه وعموداً على يساره . وأخرجه البخاري  
كذلك .

( لم يذكر ) أي عبد الرحمن بن مهدي ( السواري ) جمع السارية وهي —

٢٠٠٩ — حدثنا عثمانُ بنُ أبي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَى حَدِيثِ الْقَعْنَبِيِّ قَالَ : « وَنَسِيتُ أَنْ أَسْأَلَهُ كَمْ صَلَّى » .

٢٠١٠ — حدثنا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَفْوَانَ قَالَ قُلْتُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ « كَيْفَ صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ دَخَلَ الْكَعْبَةَ ؟ قَالَ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ » .

٢٠١١ — حدثنا أَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْحِجَّاجِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ أَبَى أَنْ يَدْخُلَ الْبَيْتَ وَفِيهِ الْآلِهَةُ فَأَمَرَ بِهَا فَأُخْرِجَتْ قَالَ : فَأَخْرَجَ صُورَةَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَفِي أَيْدِيهِمَا الْأَزْلَامُ ، فَقَالَ

— العمود . والحديث سكت عنه المنذرى . والأزلام بفتح الهمزة وسكون المعجمة وفتح الراء قرية قديمة من ديار ربيعة وهى اليوم من أعمال نصيبين قرية كغيرها . ( قال صلى ركعتين ) قال النووى فى شرح مسلم : إسناده فيه ضعف . وقال المنذرى : وعبد الرحمن بن صفوان هذا له صحبة رضى الله عنه وفى إسناده يزيد ابن أبى زياد وفيه مقال .

( أبى أن يدخل البيت ) أى امتنع عن دخول البيت ( وفيه الآلهة ) أى الأصنام وأطلق عليها الآلهة باعتبار ما كانوا يزعمون وكانت تماثيل على صور شتى ، فامتنع النبي صلى الله عليه وسلم من دخول البيت وهى فيه لأنه لا يقر على باطل ولأنه لا يحب فراق الملائكة وهى لا تدخل ما فيه صورة ، كذا فى فتح البارى ( وفى أيديهما الأزلام ) جمع زلم وهى الأقلام وقال ابن التين : الأزلام —

رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : قَاتَلَهُمُ اللهُ ، وَاللهِ لَقَدْ عَلِمُوا مَا اسْتَقْسَمُوا  
[ مَا اقْتَسَمُوا ] بِهَا قَطُّ . قَالَ ثُمَّ دَخَلَ الْبَيْتَ فَسَكَبَ فِي نَوَاحِيهِ وَفِي زَوَايَاهُ ،  
ثُمَّ خَرَجَ وَلَمْ يَصَلِّ فِيهِ .

#### ٩٤ — باب الصلاة في الحجر

٢٠١٢ — حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ عَائِشَةَ عَنْ أُمِّهِ عَنْ  
عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : « كُنْتُ أَحِبُّ أَنْ أَدْخُلَ الْبَيْتَ وَأُصَلِّيَ فِيهِ ، فَأَخَذَ  
رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم بِيَدِي فَأَدْخَلَنِي فِي الْحِجْرِ ، فَقَالَ : صَلِّ فِي

— القداح وهي أعواد كعبوا في أحدها افعل وفي الآخر لا تفعل ولا شيء في الآخر  
فإذا أراد أحدهم السفر أو حاجة ألحها في الوعاء فإن خرج افعل فعل ، وإن  
خرج لا تفعل لم يفعل ، وإن خرج لا شيء أعاد الإخراج حتى يخرج له افعل  
أو لا تفعل ( والله لقد علموا ) أي أنهم كانوا يعلمون اسم أول من أحدث  
الاستقسام بها وهو عمرو بن لحي وكانت نسبتهم إلى إبراهيم وولده الاستقسام  
بها افتراء عليهما لتقديمهما على عمرو ( ما استقسما ) أي ما اقتسم إبراهيم وإسماعيل  
بالأزلام قط . قال في النهاية : الاستقسام طلب القسم بكسر القاف الذي قسم  
له وقدر بما لم يقسم ولم يقدر وهو استعمال منه أي استدعاء ظهور القسم ، كما أن  
الاستسقاء طلب وقوع السقي ( فسكبر في نواحيه ) قال المنذرى : وأخرجه  
البخارى ، وقال بعضهم : إن الناس تركوا رواية ابن عباس وأخذ في الجواب  
عنه كما أجيب عن حديث أسامة ، وقد أخرج مسلم في الصحيح أن ابن عباس  
رواه عن أسامة فرجع الحديث إلى أسامة وقد تقدم الجواب عنه .

#### ( باب الصلاة في الحجر )

( فأدخلني في الحجر ) بكسر الحاء أي الخطيم . قال المنذرى : وأخرجه —

الْحَجَرِ إِذَا أَرَدْتَ دُخُولَ الْبَيْتِ فَإِنَّمَا هُوَ قِطْعَةٌ مِنَ الْبَيْتِ ، فَإِنْ قَوْمَكَ  
اِقْتَصَرُوا حِينَ بَنَوْا الْكَعْبَةَ فَأَخْرِجُوهُ مِنَ الْبَيْتِ .

### ٩٥ — باب في دخول الكعبة

٢٠١٣ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ  
عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَائِشَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ مِنْ عِنْدِهَا وَهُوَ مَسْرُورٌ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهَا وَهُوَ كَثِيبٌ فَقَالَ :  
إِنِّي دَخَلْتُ الْكَعْبَةَ وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا دَخَلْتُهَا ، إِنِّي  
أَخَافُ أَنْ أَكُونَ قَدْ شَقَقْتُ عَلَى أُمَّتِي . »

٢٠١٤ — حدثنا ابْنُ السَّرْحِ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَمُسَدَّدٌ قَالُوا أَخْبَرَنَا  
سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورِ الْحَجَبِيِّ حَدَّثَنِي خَالِي عَنْ أُمِّ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ قَالَتْ :  
سَمِعْتُ الْأَسْلَمِيَّةَ تَقُولُ « قُلْتُ لِعُمَيَّانَ : مَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

— الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : حسن صحيح .  
وعلقمة بن أبى علقمة هو علقمة بن بلال هذا آخر كلامه . وعلقمة هذا هو  
مولى عائشة تابعى مدنى احتج به البخارى ومسلم وأمه حكى البخارى وغيره أن  
اسمها مرجانة .

### ( باب في دخول الكعبة )

( وهو كَثِيبٌ ) أى مغموم فعيل من الكآبة ( لو استقبلت من أمرى )  
أى لو علمت فى أول الأمر ما علمت فى آخره ما دخلتها أى فى البيت . قال  
المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : حسن صحيح .  
( حدثنى خالى ) اسمه مسافع بن شيبه ( لعثمان ) ابن طلحة الحجبى ( أن تخمر —

عليه وسلم حين دعاك؟ قال: إني نسيتُ أن أمرُك أن تُخمرَ القرنين فإنه ليسَ يذنبني أن يكونَ في البيتِ شيءٌ يشغلُ المصلَّ .  
قال ابنُ السَّرح: خالي مسافعُ بنُ شَيْبَةَ .

(القرنين) أى تغطى قرنى الكباش الذى فدى الله تعالى به إسماعيل عليه السلام عن أميين الناس ، كذا فى فتح الودود . وفى الدر المنثور : أخرج سعيد بن منصور وأحمد والبيهقي فى سننه عن امرأة من بنى سليم قالت : أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عثمان بن طلحة فسألت لما دعاه النبي صلى الله عليه وسلم قال : قال لى كنت رأيت قرنى الكباش حين دخلت السكبة فنسيت أن أمرُك أن تخمرها فخرها فإنه لا يذنبني أن يكون فى البيت شيء يشغل المصاين انتهى (قال ابن السرج) أى فى حديثه (خالى مسافع بن شيبه) بدل من خالى . ومسافع هذا هو خال منصور .

قال المنذرى : وأم منصور هى صفية بنت شيبه القرشية العبدرية ، وقد جاءت مسماة فى بعض طرق هذا الحديث ، واختلاف فى صحبتها . وقد جاءت أحاديث ظاهرة فى صحبتها . وعثمان هذا هو ابن طلحة القرشى العبدرى الحجبى رضى الله عنهم بفتح الحاء المهملة وبعدها جيم مفتوحة وباء موحدة منسوبة إلى حجابة بيت الله الحرام شرفه الله تعالى وهم جماعة بنى عبد الدار إليهم حجابة السكبة ومفتاحها نسب كذلك غير واحد .

وقد اختلف فى هذا الحديث ، فروى كما سقناه عن منصور عن خاله مسافع عن صفية بنت شيبه عن امرأة من بنى سليم وروى عنه عن خاله عن امرأة من بنى سليم ولم يذكر أمه .

## ٩٦ - باب في مال الكعبة

٢٠١٥ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا عبد الرحمن بن محمد المحارب عن الشيباني عن واصل الأجدب عن شقيق عن شيبه - يعني ابن عثمان - قال : « قعد عمر بن الخطاب في مقعدك الذي أنت فيه فقال : لا أخرج حتى أقسم مال الكعبة ، قال قلت : ما أنت بفاعل ، قال : بلى لأفعلن ، قال قلت : ما أنت بفاعل ، قال : ليم ؟ قلت : لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رأى مكانه وأبو بكر وهما أخوج منك إلى المال فلم يحركاه [ فلم يخرجاه ] فقام فخرج » .

### ( باب في مال الكعبة )

( حتى أقسم مال الكعبة ) أى المدفون فيها . ولفظ البخارى : لقد هممت أن لا أدع فيها صفراء ولا بهضاء إلا قسمته ، وفى لفظ له : إلا قسمتها بين المسلمين . وعند الإسماعيل لا أخرج حتى أقسم مال الكعبة بين فقراء المسلمين . قال القرطبي : غلط من ظن أن المراد بذلك حامية الكعبة ، وإنما المراد الكنز الذى بها وهو ما كان يهدى إليها فمدخر ما يزيد عن الحاجة . وقال ابن الجوزى كانوا فى الجاهلية يهدون إلى الكعبة المال تعظيماً إليها فاجتمع فيها ( قد رأى مكانه ) أى مكان المال ( فلم يحركاه ) أى لم يخرجوا المال عن موضعه . قال ابن بطلال : أراد عمر لكثرة إنفاقه فى منافع المسلمين ثم لما ذكر بأن النبى صلى الله عليه وسلم لم يتعرض له أمسك ، وإنما ترك ذلك والله أعلم لأن ما جعل فى الكعبة وسبل لها يجرى مجرى الأوقاف فلا يجوز تغييره عن وجهه ، وفى ذلك تعظيم الإسلام وترهيب المدو .

قلت : هذا التعليل ليس بظاهر من الحديث بل يحتمل أن يكون تركه -

٩٧ — باب

٢٠١٦ - حدثنا حامد بن يحيى أخبرنا عبد الله بن الحارث عن محمد بن عبد الله بن إنسان الطائفي عن أبيه عن عروة بن الزبير عن الزبير قال : « لما أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من لية حتى إذا كنّا عند السدرة وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في طرف القرن الأسود حذوها فاستقبل نخباً ببصره وقال مرةً وإديه ، ووقف حتى اتفقت الناس »

— صلى الله عليه وسلم لذلك رعاية لقلوب قريش كما ترك بناء الكعبة على قواعد إبراهيم ويؤيده ما وقع عند مسلم في بعض طرق حديث عائشة في بناء الكعبة لأنفقت كنز الكعبة ولفظه « لولا أن قومك حديث عهد بكفر لأنفقت كنز الكعبة في سبيل الله ولجعت بابها بالأرض » الحديث . فهذا التعليل هو المعتمد ، قاله الحافظ . قال المنذرى : وأخرجه البخارى والنسائى بنحوه . وشيعة ابن عثمان هذا هو القرشى العبدى له صحبة ، كنيته أبو عثمان ويقال أبو صفية .

( باب )

ليس ههنا باب في عامة النسخ لكن لا تعلق لهذا الحديث مع الباب الأول والله أعلم .

( من لية ) بكسر اللام وتشديد المثناة التحتية غير منصرف جبل قرب الطائف أعلاه لتقيف وأسفله لنصر بن معاوية مر به رسول الله صلى الله عليه وسلم عند انصرافه من حنين يريد الطائف وأمر وهو به بهدم حصن مالك بن عوف قائد غطفان ( في طرف القرن ) بفتح القاف وسكون الراء جبل صغير في الحجاز بقرب الطائف ( حذوها ) أى مقابل السدرة ( فاستقبل نخباً ) بفتح —

كُلُّهُمْ ، ثُمَّ قَالَ : إِنْ صِيدَ وَجَّ عِضَاوَهُ حَرَمٌ مُحَرَّمٌ لِلَّهِ ، وَذَلِكَ قَبْلَ نُزُولِهِ  
الطَّائِفَ وَحِصَارِهِ لِثَقِيفٍ .

— النون وكسر الخاء ثم الباء الموحدة واد بالطائف ، قيل بينه وبين الطائف  
ساعة كذا في المراسد .

( ببصره ) متعلق باستقبال أى استقبال النبي صلى الله عليه وسلم نخباً ببصره  
وعينه ( وقال ) الراوى ( مرة ) أخرى ( واديه ) أى استقبال وادى الطائف  
وهو نخب ( ووقف ) النبي صلى الله عليه وسلم ( حتى اتقف الناس ) أى حتى  
وقفوا اتقف مطاوع وقف ، تقول وقفته فاتقف مثل وعدته فاتعد ، والأصل  
فيه أو تقف فقلبت الواو ياء لسكونها وكسر ما قبلها ثم قلبت الياء تاء وأدغمت  
في تاء الافتعال ( ثم قال ) النبي صلى الله عليه وسلم ( إِنْ صِيدَ وَجَّ ) بالفتح  
ثم التشديد واد بالطائف به كانت غزوة النبي صلى الله عليه وسلم للطائف ، وقيل  
هو الطائف . كذا في المراسد . وقال ابن رسلان : هو أرض بالطائف عند أهل  
اللغة . وقال أصحابنا : هو واد بالطائف ، وقيل كل الطائف انتهى . وقال  
الحازمي في المؤلفات والمختلف في الأماكن . وج إسم لحصون الطائف ، وقيل :  
الواحد منها ، وإعما اشتبه وج بوح بالحاء المهملة وهى ناحية نعمان ( وعضاؤه )  
قال في النيل : بكسر العين المهملة وتخفيف الضاد المعجمة كل شجر فيه شوك ،  
واحدتها عضاؤه وعضبة .

قال الجوهري : العضاة كل شجر يعظم وله شوك ( حرم ) بفتح الخاء والراء  
الحرام كقولهم زمن وزمان ( محرم لله ) تأكيد للحرمة .

قال في النهاية : يحتمل أن يكون على سبيل الحمى له ، ويحتمل أن يكون  
حرمة في وقت معلوم ثم نسخ ، وكذا قال الخطابي كما سيحىء . والحديث يدل  
على تحريم صيد وج وشجره وقد ذهب إلى كراهته الشافعى وجزم جمهور —



— أصحاب الشافعى بالتحريم ، وقالوا إن مراد الشافعى بالكراهة كراهة التحريم قال ابن رسلان فى شرح السنن بعد أن ذكر قول الشافعى فى الإملاء : وللاصحاب فيه طريقان أصحهما وهو الذى أورده الجمهور القطع بتحريمه ، قالوا ومراد الشافعى بالكراهة كراهة التحريم ، ثم قال وفيه طريقان أصحهما وهو قول الجمهور يعنى من أصحاب الشافعى أنه يأتى فىؤدبه الحاكم على فعله ولا يلزمه شيء لأن الأصل عدم الضمان إلا فيما ورد به الشرع ولم يرد فى هذا شيء ، والطريق الثانى حكمه فى الضمان حكم المدينة وشجرها . وفى وجوب الضمان فيه خلاف انتهى (وذلك) يعنى تحريم وجع (قبل نزوله) صلى الله عليه وسلم (الطائف وحصاره لتقيف) وكانت غزوة الطائف فى شوال سنة ثمان ، ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم قريباً من حصن الطائف وعسكر هناك لخامس ثقيفاً ثمانية عشر يوماً . وقال ابن إسحاق بضعاً وعشرين ليلة .

وقوله وذلك قبل نزوله الطائف ليس من قول أبى داود المؤلف ولا شيخه حامد بن يحيى لأن أحمد بن حنبل أخرجه من طريق عبد الله بن الحارث . وفيه هذه الجملة أيضاً ، فيشبه أن يكون هذا القول ما دون زبير بن العوام الصحابى . قال الخطابى : ولست أعلم لتحريمه وجهاً إلا أن يكون ذلك على سبيل الحمى لنوع من منافع المسلمين ، وقد يحتمل أن يكون ذلك التحريم إنما كان فى وقت معلوم وفى مدة محصورة ثم نسخ ، ويدل على ذلك قوله وذلك قبل نزوله الطائف وحصاره ثقيفاً ثم عاد الأمر فيه إلى الإباحة كسائر بلاد الحل . ومعلوم أن عسكر رسول الله صلى الله عليه وسلم لم إذا نزلوا بمحضره الطائف وحصروا أهلها ارتفعوا بما نالته أيديهم من شجر وصيد ومرفق ، فدل ذلك على أنها حل مباح ، وليس يحضرنى فى هذا وجه غير ما ذكرته انتهى .

قال فى الشرح : قلت فى ثبوت هذا القول أى كون تحريم وجع قبل نزول —

— الطائف نظر ، لأن محمد بن إسحاق قال في مغازيه مامناخصه : إن رجلاً من  
نقف قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة بعد وقعة الطائف ، فضرب  
عليهم قبة في ناحية مسجده ، وكان خالد بن سعيد بن العاص هو الذي يمشى  
بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كتبوا كتابهم ، وكان خالد هو  
الذي كتبه ، وكان كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كتب لهم أي بعد  
إسلام أهل الطائف :

بسم الله الرحمن الرحيم من محمد النبي رسول الله إلى المؤمنين أن أعضاء  
وصيده حرام لا يعضد من وجد يصنع شيئاً من ذلك فإنه يجلد وينزع ثيابه ، فإن  
تعدى ذلك فإنه يؤخذ فيبلغ النبي محمد ، وأن هذا أمر النبي محمد رسول الله .  
وكتب خالد بن سعيد بأمر الرسول محمد بن عبد الله فلا يتمده أحد فيظلم نفسه  
فيما أمر به محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم . انتهى ملخصاً محرراً من زاد  
المعاد . ثم قال ابن القيم : إن وادى وج ، وهو واد بالطائف حرم يحرم صيده  
وقطع شجره ، وقد اختلف الفقهاء في ذلك ، والجمهور قالوا : ليس في البقاع حرم  
إلا مكة والمدينة ، وأبو حنيفة رحمه الله خالفهم في حرم المدينة .

وقال الشافعي رحمه الله في أحد قولي : وج حرم يحرم صيده وشجره واحتج  
لهذا القول بحديثين أحدهما هذا الذي تقدم ، والثاني حديث عروة بن الزبير عن  
أبيه الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن صيد وج وعضاه حرم محرم  
لله ، ورواه الإمام أحمد وأبو داود ، وهذا الحديث يعرف لمحمد بن عبد الله بن  
إنسان عن أبيه عن عروة . قال البخاري في تاريخه : لا يتابع عليه .

قلت : وفي سماع عروة عن أبيه نظر وإن كان قد رآه والله أعلم . انتهى .  
والحديث سككت عنه أبو داود وكذا عبد الحق أيضاً ، وتمقب بما نقل عن  
البخاري أنه لم يصح وكذا قال الأزدي . وذكر الذهبي أن الشافعي صححه —

## ٩٨ - باب في إتيان المدينة

٢٠١٧ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تَشْدُوا الرُّحَالَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : مَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِي هَذَا ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ،

— وذكر الخلال أن أحمد ضعفه . وقال ابن حبان : محمد بن عبد الله المذکور كان يخطئ . ومقتضاه تضعيف الحديث فإنه ليس له غيره ، فإن كان خطأ فيه فهو ضعيف . وقال العقيلي : لا يقابح إلا من جهة تقاربه في الضعف . وقال النووي في شرح المذهب أسفاده ضعيف . قال وقال البخاري لا يصح . وذكر الخلال في العمل أن أحمد ضعفه . وقال الذهبي في ترجمة محمد بن عبد الله بن شيبان : هذا صوابه ابن إنسان . وقال في ترجمة عبد الله بن إنسان له حديث في صيد وج قال ولم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا هذا الحديث .

وقال المنذرى : في إسناد محمد بن عبد الله بن إنسان الطائفي وأبوه ، فأما محمد فمسئل عنه أبو حاتم الرازي فقال ليس بالقوى وفي حديثه نظر ، وذكره البخاري في تاريخه الكبير وذكر له هذا الحديث وقال لم يتابع عليه ، وذكر أباه وأشار إلى هذا الحديث وقال ولم يصح حديثه . وقال البستي : عبد الله بن إنسان روى عنه ابنه محمد لم يصح حديثه .

### ( باب في إتيان المدينة )

( لا تشد ) بصيغة المجهول نفي بمعنى النهي ( الرجال ) جمع رحل بفتح وسكون كفى به عن السفر ( والمسجد الأقصى ) وهو بيت المقدس سمي به لبعده عن مسجد مكة أو لكونه لا مسجد وراءه ، وخصها لأن الأول إليه الحج والقبلة ، والثاني أسس على التقوى ، والثالث قبلة الأمم الماضية .

— قال الخطابي : هذا في النذر ينذره الإنسان أن يصلى في بعض المساجد ، فإن شاء وفى به وإن شاء صلى في غيره إلا أن يكون نذر الصلاة في واحد من هذه المساجد فإن الوفاء يلزمه بما نذر فيها . وإنما خص هذه المساجد بذلك لأنها مساجد الأنبياء صلاة الله وسلامه عليهم وقد أمرنا بالاعتداء بهم . وقال بعض أهل العلم : لا يصح الاعتكاف إلا في واحد من هذه المساجد الثلاثة ، وعليه تأولوا الخبر . انتهى .

وقال القسطلانى : اختلف في شد الرحال إلى غيرها كالذهاب إلى زيارة الصالحين أحياء وأمواتاً والمواضع الفاضلة فيها والتبرك بها ، فقال أبو محمد الجوينى يحرم عملاً بظاهر الحديث ، واختاره القاضى الحسين ، وقال به القاضى عياض وطائفة والصحيح عند إمام الحرمين وغيره من الشافعية الجواز وخص بعضهم النهى فيما حكاه الخطابى بالاعتكاف في غير الثلاثة لكن لم أر عليه دليلاً . انتهى .

وأخرج مالك في الموطأ عن مرثد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم ابن الحارث التميمى عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة قال : لقيت بصرة بن أبى بصرة الغفارى فقال من أين أقبلت ؟ فقلت : من الطور ، فقال : لو أدركت قبل أن تخرج إليه ما خرجت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا يعمل المولى إلا إلى ثلاثة مساجد » .

قال الشيخ الأجل عبد العزيز الدهلوى في شرح حديث : لاتشد الرحال تمايماً على البخارى : المسقننى منه المحذوف في هذا الحديث إما جنس قريب أو جنس بعيد فعلى الأول تقدير الكلام لاتشد الرحال إلى المساجد إلا إلى ثلاثة مساجد وهمئذ ما سوى المساجد مسكوت عنه ، وعلى الوجه الثانى لاتشد الرحال إلى موضع يقرب به إلا إلى ثلاثة مساجد ، فلهئذ شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة —

## ٩٩ - باب في تحريم المدينة

٢٠١٨ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَنبَأَنَا سُفْيَانُ بْنُ الْأَحْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْقَعْنَبِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ « مَا كَتَبْنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا الْقُرْآنَ وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ ». قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

— المعظمة منهى عنه بظاهر سياق الحديث . ويؤيده ما روى أبو هريرة عن بصرة الغفاري حين راجع عن الطور وتماه في الموطأ ، وهذا الوجه قوى من جهة مدلول حديث بصرة انتهى .

وقال الشيخ ولي الله في حجة الله البالغة : قوله صلى الله عليه وسلم « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا » أقول : كان أهل الجاهلية يقصدون مواضع معظمة بزعمهم يزورونها ويتبركون بها ، وفيه من التعريف والفساد ما لا يخفى ، فسد النبي صلى الله عليه وسلم الفساد لئلا يلتحق غير الشعائر بالشعائر ولئلا يصير ذريعة لعبادة غير الله والحق عندي أن القبر ومحل عبادة ولي من أولياء الله والطور كل ذلك سواء في النهي . انتهى . قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه .

( باب في تحريم المدينة )

( ما كتبنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ) من أحكام الشريعة أو المنفى شيء اختصوا به على الناس ( وما في هذه الصحيفة ) وسبب قول عليّ هذا يظهر بما روينا في مسند أحمد من طريق قتادة عن أبي حسان الأعرج أن علياً كان يأمر بالأمر فيقال له قد فعلناه فيقول صدق الله ورسوله ، فقال له الأشتر : هذا الذي تقول شيء عهدته إليك رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال ما عهد إلي شيئاً خاصاً دون الناس إلا شيئاً سمعته منه فهو في صحيفة في قرابتي ، فلم — ( ٢ - عون المبرور ٦ )

الْمَدِينَةُ حَرَامٌ مَا بَيْنَ عَاثِرٍ إِلَى ثَوْرٍ ، فَمَنْ أَحْدَثَ حَدَثًا [ حَدَّثًا فِيهَا ] أَوْ آوَى

— يزالوا به حتى أخرج الصحيفة فإذا فيها (المدينة حرام) أى حرم كما عند البخارى  
أى حرم محرمة (ما بين عاثر) بالعين المهملة والألف مهموزاً آخره راء جبل  
بالمدينة (إلى ثور) وهكذا عند مسلم من حديث على إلى ثور ، وعند أحمد  
والطبرانى من حديث عبد الله بن سلام ما بين غير إلى أحد « قال أبو عبيد :  
أهل المدينة لا يعرفون جبلاً عندهم يقال له ثور ، وإنما ثور بمكة ، لكن قال  
صاحب القاموس : ثور جبل بمكة وجبل بالمدينة ومنه الحديث الصحيح :  
« المدينة حرم ما بين غير إلى ثور » .

وأما قول أبي عبيد بن سلام وغيره من أكابر الأعلام أن هذا تصحيف  
والصواب إلى أحد لأن ثوراً إنما هو بمكة فغير جيد لما أخبرني الشجاع الهلى  
الشيخ الزاهد عن الحافظ أبي محمد عبد السلام البصرى أن حذاء أحد جاحناً إلى  
ورائه جبلاً صغيراً يقال له ثور ، وتسكرر سؤالى عنه طوائف من العرب العارفين  
بتلك الأرض فكل أخبر أن اسمه ثور ، ولما كتب إلى الشيخ عفيف الدين  
المطرى عن والده الحافظ الثقة قال : إن خلف أحد من شماله جبلاً صغيراً مدوراً  
يسمى ثوراً يعرفه أهل المدينة خلفاً عن سلف ونحو ذلك . قاله صاحب تحقيق  
النصرة .

وقال الحب الطبرى فى الأحكام : قد أخبرنى الثقة العالم أبو محمد عبد السلام  
البصرى أن حذاء أحد عن يساره جاحناً إلى ورائه جبلاً صغيراً يقال له ثور ،  
وأخبر أنه تسكرر سؤاله عنه لطوائف من العرب العارفين بتلك الأرض وما فيها  
من الجبال فكل أخبر أن ذلك الجبل اسمه ثور وتواردوا على ذلك . قال :  
فعلمنا أن ذكر ثور المذكور فى الحديث الصحيح صحيح ، وأن عدم علم أكابر  
العلماء به لعدم شهرته وعدم بحثهم عنه وهذه فائدة جلية . وقال أبو بكر بن —

مُحَدِّثًا فَعَلَيْكَ لَعْنَةُ اللَّهِ وَاللَّائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ ، وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَذْنَانُكُمْ ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْكَ

— حسين الراعى نزيل المدينة فى مختصره لأخبار المدينة : إن خلف أهل المدينة ينقلون عن سلفهم أن خاف أحد من جهة الشمال جبلاً صغيراً إلى الحمرة بتدوير يسمى ثوراً . قال وقد تمحقته بالمشاهدة .

( فمن أحدث ) أى أظهر ( حدثاً ) بفتح الحاء والدال أى مخالفاً لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم كمن ابتدع بها بدعة ( أو آوى ) بالمد ( محدثاً ) بكسر الدال أى مبتدعاً ( والناس أجمعين ) فيه وعيد شديد . قال القسطلانى : لكن المراد باللعن هنا العذاب الذى يستحقه على ذنبه لا كل من الكافر المبعد عن رحمة الله كل الإبعاد ( لا يقبل ) بصيغة المجهول ( منه ) من كل واحد ( عدل ولا صرف ) قال الخطابى : يقال فى تفسير العدل إنه الغريضة والصرف النافلة . ومعنى العدل هو الواجب الذى لا بد منه ومعنى الصرف الريح والزيادة ، ومنه صرف الدرام والدنانير . والنوافل الزيادات على الأصول فلذلك سميت صرفاً انتهى ( ذمة المسلمين ) أى عهدهم وأمانهم ( واحدة ) أى أنها كالشئ الواحد لا يختلف باختلاف المراتب ولا يجوز نقضها لتفرد العاقد بها . وكان الذى ينقض ذمة أخيه كالذى ينقض ذمة نفسه وهى ما يذم الرجل على إضاعته من عهد وأمان كأنهم كالجسد الواحد الذى إذا اشتكى بعضه اشتكى كله ( يسمى بها ) أى يتسولها ويلى أمرها ( أذنانهم ) أى أدنى المسلمين مرتبة . والمعنى أن ذمة المسلمين واحدة سواء صدرت من واحد أو أكثر شريف أو وضيع . قال الطيبرى : فإذا أمن أحد من المسلمين كافراً لم يحل لأحد نقضه وإن كان المؤمن عبداً . قال الخطابى : معناه أن يحاصر الإمام قوماً من أهل الكفر فيعطى بعض عسكري المسلمين أماناً لبعض الكفار فإن أمانه ماض وإن كان الجير عبداً وهو أذنانهم —

لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ ، وَمَنْ  
وَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُمْ فَعَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ [وَالنَّاسِ] أَجْمَعِينَ  
لَا يُقْبَلُ مِنْهُ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ .

٢٠١٨ — حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ أَخْبَرَنَا  
قَتَادَةُ عَنْ أَبِي حَسَّانَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يُخْتَلَى خِلَافًا وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا وَلَا يُلْتَقَطُ [ وَلَا تُلْتَقَطُ ]

— وأقلمهم . وهذا خاص في أمان بعض الكفار دون جماعتهم ولا يجوز لمسلم أن  
يعطى أماناً عاماً لجماعة الكفار ، فإن فعل ذلك لم يحز أمانه لأن ذلك يؤدي إلى  
تعطيل الجهاد أصلاً وذلك غير جائز انتهى ( فن أخفر ) بالخاء المعجمة أى نقض  
عهده وأمانه للكافر بأن قتل ذلك الكافر أو أخذ ماله ، وحقيقته إزالة خفرتة  
أى عهده وأمانه ( ومن والى قوماً ) بأن يقول معتق لغير معتقه أنت مولاي  
( بغير إذن مواليه ) ليس لتقييد الحكم بعدم الإذن وقصره عليه بل بنى الأمر  
فيه على الغالب وهو أنه إذا استأذن مواليه لم يأذنوا له . قال الطيبي : قيل أراد به  
ولاء المولاة لا ولاء العتق ، كمن انتسب إلى غير أبيه . وقال الخطابي : ليس  
معهناه معنى الشرط حتى يجوز أن يوالى غير مواليه إذا أذنوا له في ذلك ، وإما  
هو بمعنى التوكيد لتجريمه . قال المفزري : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى  
والذسائى .

( قال لا يختلَى خلاها ) أى لا يقطع كلؤها . قال النووى : معنى يختلَى يؤخذ  
ويقطع ، والخلاء بفتح الخاء المعجمة مقصوراً هو الرطب من السكلا قالوا الخلاء  
والعشب اسم للرطب منه ، والحشيش والحشيش اسم الياض منه والسكلا مهموزاً  
يقع على الرطب واليابس ( ولا ينفر صيدها ) وفيه تصريح بتحريم الغنم وهو —



لَقَطَّتْهَا إِلَّا لِمَنْ أَشَادَ بِهَا [أَنْشَدَهَا] وَلَا يَصْلُحُ لِرَجُلٍ أَنْ يَحْمِلَ فِيهَا السَّلَاحَ  
لِقِتَالٍ وَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَقْطَعَ مِنْهَا شَجَرَةً إِلَّا أَنْ يَعْلِفَ رَجُلٌ بَعِيرَهُ .

— الإزعاج وتفجئته من موضعه فإن نفره عصى سواء تلف أم لا لكن إن تلف  
في نفاره قبل سكون نفاره ضمنه المنفر وإلا فلا ضمان . قال العلماء : نبيه النبي  
صلى الله عليه وسلم بالقنغير على الإلتلاف ونحوه لأنه إذا حرم التنفير فالإلتلاف  
أولى . قاله النووي (أشاد بها) هكذا في بعض النسخ أى رفع صوته بقهر يفها  
أبدا لا سنة ، يقال أشاده وأشاد به إذا أشاعه ورفع ذكره . كذا في النهاية .  
وفي بعضها أنشدها ، وفي رواية مسلم من حديث أبي هريرة لا تحل لقطتها إلا  
للمنشد . المنشد هو المعروف ، وأما طالبها فيقال له ناشد . وأصل النشد والإشاد  
رفع الصوت . ومعنى الحديث لا تحل لقطتها لمن يريد أن يعرفها سنة ثم يتملكها  
كما في باقي البلاد بل لا تحل إلا لمن يعرفها أبداً ولا يتملكها ، وبهذا قال  
الشافعي وعبد الرحمن بن مهدي وأبو عبيد وغيرهم . وقال مالك : يجوز تملكها  
بعد تعرفها سنة كما في سائر البلاد . وبه قال بعض أصحاب الشافعي . قاله النووي  
(ولا يصلح الرجل) قال ابن رسلان : هذا محمول عند أهل العلم على حمل السلاح  
لغير ضرورة ولا حاجة فإن كانت حاجة جاز (ولا يصلح أن يقطع) استدلل بهذا  
وغير ذلك من الأحاديث الصحيحة على تحريم شجرها وخطبه وعضده وتحريم  
صيدها وتفغيره . الشافعي ومالك وأحمد وجمهور أهل العلم على أن للمدينة حرماً  
كحرم مكة يحرم صيده وشجره . قال الشافعي ومالك : فإن قتل صيداً أو قطع  
شجراً فلا ضمان لأنه ليس بمحمل للنسك فأشبهه الحمى . وقال ابن أبي ذئب وابن  
أبي ليلى يجب فيه الجزاء كحرم مكة ، وبه قال بعض المالكية وهو ظاهر قوله كما  
حرم إبراهيم مكة . وذهب أبو حنيفة وغيره إلى أن حرم المدينة ليس بحرم على  
الحقيقة ولا تثبت له الأحكام من تحريم قتل الصيد وقطع الشجر ، والأحاديث —

٢٠٢٠ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَنَّ زَيْدَ بْنَ الْحُبَابِ حَدَّثَهُمْ أَخْبَرَنَا  
سُلَيْمَانُ بْنُ كَيْفَانَةَ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَمَّانٍ أَنبَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ  
عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ قَالَ : « حَمَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلَّ نَاحِيَةٍ مِنَ  
الْمَدِينَةِ بَرِيدًا بَرِيدًا لَا يُخْبِطُ شَجَرَةٌ [ شَجَرُهُا - شَجَرُهُ ] وَلَا يُعْصَدُ إِلَّا  
مَا يُسَاقُ بِهِ الْجَمَلُ » .

— ترد عليهم واستدلوا بحديث « يا أبا عمير ما فعل النغير » وأجيب عنه بأن ذلك  
كان قبل تحريم المدينة أو أنه من صيد الحل (إلا أن يعلف) من باب ضرب  
والعلف بفتح العين واللام اسم الحشيش أى ما تأكله الدابة وبسكون اللام  
مصدر علفت علماء . وفيه جواز أخذ أوراق الشجر للعلف لا لغیره . والحديث  
سكت عنه المفردى .

( قال حمى رسول الله صلى الله عليه وسلم ) وفى المتنقى عن أبى هريرة قال  
« حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتى المدينة وجعل اثنى عشر ميلا  
حول المدينة حمى » متفق عليه . ولفظ مسلم من حديث أبى هريرة قال « حرم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتى المدينة » قال أبو هريرة : فلو وجدت  
الظباء ما بين لابتيها ما ذعرتها ، وجعل اثنى عشر ميلا حول المدينة حمى انتهى  
والضمير فى قوله « جعل » راجع إلى النبى صلى الله عليه وسلم كما يدل على ذلك  
حديث عدى بن زيد الجذامى هذا ، فهذا الحديث مثل ما فى الصحيحين لأن  
البريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال ، وهذان الحديثان فيهما التصريح بمقدار  
حرم المدينة . قال أهل اللغة : اللابتان الحرتان واحدهما لابة بتخفيف الموحدة  
وهى الحررة والحررة الحجارة السود ، وللمدينة لابتان شرقية وغربية وهى بينهما .  
ومعنى الحديث أنه حمى المدينة من كل جانب أى الشرق والغرب والجنوب  
والشمال أربعة بريد أو هى اثنا عشر ميلا فصار فى كل ناحية ثلاثة أميال (لا يخبط) —

٢٠٢١ — حدثنا أبو سامة أخبرنا جرير بن — يعنى ابن حازم — قال حدثنى يعلى بن حكيم عن سليمان بن أبي عبد الله قال : « رأيت سعد ابن أبي وقاص أخذ رجلاً يصيد في حرم المدينة الذي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلبه ثيابه ، فجاء مواله وكلموه [ فكلموه ] فيه ، فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم هذا الحرم وقال : من وجد [ أخذ ] أحداً يصيد فيه فليسليه ثيابه ولا أرد عليكم طعمة أطمعنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن إن شئتم دفعت إليكم ثمنه » .

— بصيغة المجهول الخبط ضرب الشجر ليسقط ورقه ( ولا يعصد ) بصيغة المجهول أى لا يقطع والمصد القطع ( إلا ما يساق به ) من السوق يقال سقت الدابة أسوقها سوقاً أى ما يكون علناً لأجمل على قدر الضرورة فيساق به لأجمل لارعى . قال المنذرى : فى إسناد سليمان بن كفانة سئل عنه أبو حاتم الرازى فقال لا أعرفه ، ولم يذكره البخارى فى تاريخه ، وفى إسناد أيضاً عبد الله بن أبي سفيان وهو فى معنى المجهول .

( أخذ رجلاً ) أى عبداً ( فسلبه ثيابه ) بدل اشتمال أى أخذ ما عليه من الثياب ( فجاء مواله وكلموه فيه ) أى شأن العبد ورد سلبه ( حرم هذا الحرم ) قال الطيبي رحمه الله : دل على أنه اعتقد أن تحريمها كتحريم مكة ( قال ) أى النبى صلى الله عليه وسلم ( فليسليه ثيابه ) هذا ظاهر فى أنها تؤخذ ثيابه جميعها . وقال المسوردي : يبقى له ما يستر عورته . وصححه الفوى واختاره جماعة من أصحاب الشافى ( ولا أرد عليكم طعمة ) بضم الطاء وكسر ها ، ومعنى الطعمة الأكلة وأما الكسر فحمة الكسب وهيئته ( ولكن إن شئتم دفعت ) أى تبرعاً . وبقصة سعد هذه احتج من قال إن من صاد من حرم المدينة أو قطع —

٢٠٢٢ — حدثنا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَنَّ ابْنَ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ صَالِحِ مَوْلَى التَّوَّامَةِ عَنْ مَوْلَى إِسْعَدٍ أَنَّ سَعْدًا وَجَدَ عَبِيداً مِنْ عَبِيدِ الْمَدِينَةِ يَقْطَعُونَ مِنْ شَجَرِ الْمَدِينَةِ ، فَأَخَذَ مَتَاعَهُمْ وَقَالَ — بِعْنِي لِمَوَالِيهِمْ — سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْتَضِي أَنْ يَقْطَعَ مِنْ شَجَرِ الْمَدِينَةِ شَيْءٌ وَقَالَ : مَنْ قَطَعَ مِنْهُ شَيْئاً فَلَيْسَ أَخْذُهُ سَلْبُهُ .

— من شجرها أخذ سلبه . وهو قول الشافعي في القديم .  
قال النووي : وبهذا قال سعد بن أبي وقاص وجماة من الصحابة انتهى .  
وقد حكى ابن قدامة عن أحمد في أحد الروايتين القول به ، قال وروى ذلك عن أبي ذنب وابن المغذر انتهى . وهذا يرد على القاضي عياض حيث قال : ولم يقل به أحد بعد الصحابة إلا الشافعي في قوله القديم . وقد اختلف في السلب فقليل : إنه من سلبه وقيل لمساكين المدينة وقيل لبیت المال ، وظاهر الأدلة أنه طعمة لسكل من وجد فيه أحداً يصيد أو يأخذ من شجرة انتهى . قال المنذرى : سئل أبو حاتم الرازي عن سليمان بن أبي عبد الله فقال ليس بالمشهور ، فيعتبر حديثه انتهى . وقال الذهبي : تابعي وثق .

( من شجر المدينة ) أى من بعض أشجارها ( فأخذ متاعهم ) أى ثيابهم وما عندهم ( وقال يعنى لمواليهم ) تفسير من الراوى ( أن يقطع ) بصيغة المجهول ( وقال ) أى النبى صلى الله عليه وسلم ( من قطع منه ) أى من شجرها ( فلن ) أى الذى ( أخذه ) أى القاطع ( سلبه ) بفتح السين واللام أى ما عليه من الثياب وغيره . قال المنذرى : صالح مولى التوامة لا يحتاج بحديثه ، ومولى سعد مجهول . وقد أخرج مسلم في صحيحه من حديث عاصم بن سعد بن أبي وقاص أن سعداً ركب إلى قصره بالعقيق فوجد عبداً يقطع شجراً أو يخطه فسلبه فلما —

٢٠٢٣ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ حَفْصٍ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَطَّانُ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ [مُحَمَّدُ بْنُ عَثْمَةَ] أَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ الْخَارِثِ الْجَلْبَلِيُّ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لَا يُحْبِطُ وَلَا يُعْضَدُ حَتَّى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَكِنْ يَهْشُ هَشًّا رَفِيقًا » .

٢٠٢٤ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى ح . وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ نُمَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ مُعْمَرٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْتِي قُبَاءَ مَاشِيًا وَرَاكِبًا . زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ : وَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ » .

— رجع سعد جاءه أهل العبد فكلّموه أن يرد على غلامهم أو عليهم ما أخذ من غلامهم ، فقال معاذ الله أن أرد شيئاً فلفني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبي أن يرد عليهم . وقال أبو بكر البزاز : وهذا الحديث لا يعلم رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا سعد ولا يعلم رواه عن سعد إلا عامر هذا آخر كلامه ، وقد قدمناه من حديث سليمان بن أبي عبد الله عن سعد ، ومن حديث مولى سعد عنه فلمله أراد من وجه يثبت انتهى كلامه . ووهم الخاء كم فقال في حديث سعد إن الشيخين لم يخرجاه وهو في مسلم .

(حى) بكسر الخاء بغير تنوين وهو المخطور ، وفي العرف ما يحمله الإمام لمواشى الصدقة ونحوها . قال في المصباح : حميت المكان من الناس حميا من باب رمى وحمية بالكسر منعتهم عنهم ، وأحميته بالألف جعلته حى لا يقرب ولا يجترأ عليه (ولكن يهش) بصيغة الجھول (هشا) أى ينثر بلين ورفق . قال في المصباح : هش الرجل هشا من باب قتل صال بمصاه وهش الشجرة هشا أيضا ضربها ليمساقط ورقها انتهى . والحديث سكت عنه المنذرى .

(كان يأتى قباء ماشيا وراكبا) وفي رواية لمسلم أن ابن عمر كان يأتى —

## ١٠٠ — باب زيارة القبور

٢٠٢٥ — حدثنا محمد بن عوف أخبرنا المقرئ أخبرنا حيوة عن أبي صخر حميد بن زياد عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مامن أحد يسلم على إلا رد الله على روحه حتى أُرَدَّ عليه السلام » .

— مسجد قباء كل سبت وكان يقول رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يأتيه كل سبت أما قباء فالصحيح المشهور فيه المد والتذكير والعرف وهو قريب من المدينة من عواليها . وفيه بيان فضله وفضل مسجده والصلاة فيه وفضيلة زيارته وأنه يجوز زيارته راكباً ومشياً وقوله كل سبت فيه جواز تخصيص بعض الأيام بالزيارة وهذا هو الصواب وقول الجمهور ، وكره ابن مسleme المالكي ذلك قالوا لعلم لم يبلغه هذا الحديث قاله النووي . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر .  
( زاد ابن نمير ) هو عبد الله .

### ( باب زيارة القبور )

هكذا فى بعض النسخ والأكثر خال عن هذا وليس هذا الباب فى المنذرى أيضاً وإنما أورد المؤلف فى باب تحريم المدينة أحاديث تحريمها وما يتعلق بفضائل المدينة وزيارته قباء والصلاة والسلام عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم وغير ذلك .  
( قال ما من أحد يسلم على إلا رد الله على روحه حتى أُرَدَّ عليه السلام )  
قال فى فتح الودود : إلا رد الله على روحه من قبيل حذف المعلوم وإقامة العلة مقامه ، وهذا فى الكلام شائع فى الجزء والخبر مثل قوله تعالى ( فإن كذبوك فقد كذب رسل من قبلك ) أى فإن كذبوك فلا تحزن فقد كذب . الخ ، لحذف —

— الجزاء وأقيم علمته مقامه ، وقوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ أى إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلا نضيع عملهم لأننا لا نضيع أجر من أحسن عملاً ، فكذا ههنا يقدر الكلام أى ما من أحد يسلم على إلا أرد عليه السلام لأنى حتى أقدر على رد السلام وقوله حتى أرد عليه ، أى فسبب ذلك حتى أرد عليه فحتى هنا حرف ابتداء تفيد السببية مثل مرض فلان حتى لا يرجونه ، لا بمعنى كى ، وبهذا اتضح معنى الحديث ولا يخالف ما ثبت حياة الأنبياء عليهم السلام انتهى كلامه . وقال السيوطى : وقع السؤال عن الجمع بين هذا الحديث وبين حديث الأنبياء أحياء وفي قبورهم يصلون وسائر الأحاديث الدالة فى حياة الأنبياء فإن ظاهر الأول مفارقة الروح فى بعض الأوقات وأنفت فى الجواب عن ذلك تأليفاً سميته انتباه الأذكىاء بحياة الأنبياء .

وحاصل ما ذكرته فيه خمسة عشر وجهاً أقواها أن قوله رد الله روحى جملة حالية ، وقاعدة العربية أن جملة الحال إذا صدرت بفعل ماضٍ قدرت فيه كقوله تعالى : ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ مِّنْهُمُ﴾ أى قد حصرت وكذا ههنا يقدر قد والجملة ماضية سابقة على السلام الواقع من كل أحد ، وحتى ليست لتعميل بل لمجرد العطف بمعنى الواو فصار تقدير الحديث : ما من أحد يسلم على إلا قد رد الله على روحى قبل ذلك وأرد عليه . وإنما جاء الإشكال من أن جملة رد الله على روحى بمعنى حال أو استقبال ، وظن أن حتى تعليلية ولا يصح كل ذلك . وبهذا الذى قدرناه ارتفع الإشكال من أصله . ويؤيده من حيث المعنى أن الرد لو أخذ بمعنى حال أو استقبال لزم تكرره عند تكرار المسلمين ، وتكرر الرد يستلزم تكرر المفارقة ، وتكرر المفارقة يلزم عليه محذورات ، منها تألم الجسد الشريف بتكرار خروج روحه وعوده أو نوع ما من مخالفة تكرير إن لم يتألم ومنها مخالفة سائر الناس من الشهداء وغيرهم إذ لم يثبت لأحدهم أنه يتكرر —

— له مفارقة روحه وعوده بالبرزخ وهو صلى الله عليه وسلم أولى بالاستمرار الذي هو أعلى رتبة . ومنها مخالفة القرآن إذ دل أنه ليس إلاموتتان وحياتان ، وهذا التكرار يستلزم موتات كثيرة وهو باطل . ومنها مخالفة الأحاديث المتواترة الدالة على حياة الأنبياء وما خالف القرآن والسنة المتواترة وجب تأويله .

قال البيهقي في كتاب الاعتقاد : الأنبياء بعد ما قبضوا ردت إليهم أرواحهم فهم أحياء عند ربهم كالشهداء . والحديث أخرجه البيهقي في كتاب حياة الأنبياء بلفظ « إلا وقد رد الله على روحى » بزيادة لفظ « قد » وقال البيهقي في شعب الإيمان : وقوله « إلا رد الله على روحى » معناه والله أعلم إلا وقد رد الله على روحى فأرد عليه السلام ، فأحدث الله عوداً على بدء .

قال السهوى : ولفظ الرد قد لا يدل على المفارقة بل كنى به عن مطلق الصيرورة وحسنه هذا مراعاة المناسبة اللفظية بينه وبين قوله حتى أرد عليه السلام فجاء لفظ الرد في صدر الحديث لمناسبة ذكره بآخره . وليس المراد بردها عودها بعد مفارقة بدنهما وإنما النفي صلى الله عليه وسلم بالبرزخ مشغول بأحوال الملوكوت مستغرق في مشاهدته تعالى كما هو في الدنيا بحالة الوحي ، فعبر عن إفاقته من تلك الحالة برد الروح انتهى .

وقال الشيخ تاج الدين الفاكهاني : فإن قلت . قوله « إلا رد الله على روحى » لا يلتزم مع كونه حياً دائماً ، بل يلزم منه أن تتمدد حياته ومماته ، فالجواب أن يقال معنى الروح هنا النطق مجازاً ، فسكانه قال : إلا رد الله على نطقى وهو حياً دائماً ، لكن لا يلزم من حياته نطقه فيرد عليه نطقه عند سلام كل أحد ، وعلاقة المجاز أن النطق من لازمه وجود الروح ، كما أن الروح من لازمه وجود النطق بالفعل أو القوة ، فعبر صلى الله عليه وسلم بأحد المتلازمين —



— عن الآخر . ومما يحقق ذلك أن عود الروح لا يكون إلا مرتين لقوله تعالى : ﴿ ربنا أمتعنا آنئين وأحييتنا آنئين ﴾ انتهى كلامه .

وقال العلامة السخاوى فى كتاب البديع : رد روحه يلزمه تعدد حياته ووفاته فى أقل من ساعة إذ الكون لا يخلو من أن يسلم عليه ، بل قد يتعدد فى آن واحد كثيراً . وأجاب الفاكهاني وبعضهم بأن الروح هنا بمعنى النطق مجازاً فكأنه قال يرد الله على نطقى . وقيل إنه على ظاهره بلا مشقة . وقيل : المراد بالروح ملك وكل بإبلاغه السلام وفيه نظر . انتهى .

قال الخفاجى فى نسيم الرياض شرح الشفاء للقاضى عياض : واستعمارة رد الروح للنطق بعيدة وغير معروفة ، وكون المراد بالروح الملك تأباه الإضافة لضمير إلا أنه ملك كان ملازماً له ، فاختص به على أنه أقرب الأجوبة . وقد ورد فى بعض الأحاديث . وقال أبو داود : بلغنى أن ملكاً موكلًا بكل من صلى عليه صلى الله عليه وسلم حين يبلغه .

وقد ورد أيضاً إطلاق الروح على الملك فى القرآن ، وإذا خص هذا بالزوار هان أمره .

وجملة : « رد الله على روحى » حالية ولا يلزمها قد إذا وقعت بعد إلا كما ذكره فى التسهيل ، وهو استثناء من أعم الأحوال . وبالجملة فهذا الحديث لا يخلو من الإشكال . قال الخفاجى : أقول الذى يظهر فى تفسير الحديث من غير تسكف أن الأنبياء والشهداء أحياء وحياة الأنبياء أقوى ، وإذا لم يسلط عليهم الأرض فهم كالدائمين . والغائم لا يسمع ولا ينطق حتى ينقبه كما قال الله تعالى : ﴿ والذى لم تمت فى منامها ﴾ الآية فالمراد بالرد الإرسال الذى فى الآية ، وحينئذ فعناه أنه إذا سمع الصلاة والسلام بواسطة أو بدونها تيقظ ورد لأن روحه تقبض قبض المات ثم ينفخ وتعاد كموت الدنيا وحياتها لأن روحه مجردة نورانية —

— وهذا لمن زاره ومن بعد عنه تبلغه الملائكة سلامه فلا إشكال أصلاً انتهى .  
قال في غاية المقصود شرح سنن أبي داود بعد ما أطلال الكلام : هذا أى  
تقرير الخفاجى من أحسن التقارير .

وأخرج أبو بكر بن أبي شيبة والبيهقى في الشعب عن أبي هريرة قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من صلى علىَّ عند قبرى سمعته ، ومن صلى  
نائياً بلغته » ومعنى قوله نائياً أى بعيداً عنى وبلغته بصيغة المجهول مشدداً أى  
بلغته الملائكة سلامه وصلاته على .

وأخرج أحمد والنسائى والدارمى عن أبي مسعود الأنصارى مرفوعاً : « إن  
لله ملائكة سياحين فى الأرض يبلغونى عن أمتى السلام » وإسناده صحيح .  
قاله الخفاجى .

وأخرج أبو الشيخ فى كتاب الصلاة على النبى صلى الله عليه وآله وسلم :  
حدثنا عبد الرحمن بن أحمد الأعرج حدثنا الحسين بن الصباح حدثنا أبو معاوية  
حدثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم : « من صلى علىَّ عند قبرى سمعته ، ومن صلى علىَّ من بعيد أبلغته »  
قال ابن القيم فى جلاء الأفهام : وهذا الحديث غريب جداً . وما قاله على القارى  
تحت حديث الباب فى شرح الشفاء وظاهره الإطلاق الشامل لكل مكان  
وزمان ومن خص الرد بوقت الزيارة فعليه البيان انتهى . فيرد كلامه بما ذكرنا  
من الروايات . والقول الصحيح أن هذا لمن زاره ومن بعد عنه تبلغه الملائكة  
سلامه . وحديث الباب أخرجه أحمد بقوله حدثنا عبد الله بن يزيد حدثنا حيوة  
نحوه سنداً ومتناً .

قال ابن القيم : وقد صحح إسناده هذا الحديث وسألت شيخنا ابن تيمية عن  
سماع يزيد بن عبد الله من أبي هريرة فقال كأنه أدركه فى سماعه منه نظر انتهى —

٢٠٢٦ — حدثنا أحمد بن صالح قرأت على عبد الله بن نافع قال أخبرني ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تجعلوا بيوتكم قبوراً ، ولا تجعلوا قبرا عبداً ، وصلوا على فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم » .

— كلامه . وقال النووي في الأذكار ورياض الصالحين : إسناده صحيح . وقال ابن حجر : رواه ثقات . وقال المفردى : أبو صخر حميد بن زياد وقد أخرج له مسلم في صحيحه وقد أنكر عليه شيء من حديثه وضعفه يحيى بن معين مرة ووثقه أخرى انتهى كذا في غاية المقصود مختصراً .

( لا تجعلوا بيوتكم قبوراً ) أى لا تتركوا الصلوات والعبادة فتكونوا فيها كأنكم أموات . شبه المكان الخالى عن العبادة بالقبور ، والغافل عنها بالميت ، ثم أطلق القبر على المقبرة . وقيل المراد لا تدفنوا فى البيوت ، وإنما دفن المصطفى فى بيت عائشة مخافة اتخاذ قبره مسجداً ذكره القاضى ، قاله المناوى فى فتح القدير وقال الخفاجى : ولا يرد عليه أنه صلى الله عليه وسلم دفن فى بيته لأنه أتبع فيه سنة الأنبياء عليهم السلام كما ورد : ما قبض نبي إلا دفن حيث يقبض . فهو مخصوص بهم انتهى ( ولا تجعلوا قبرا عبداً ) قال الإمام ابن تيمية رحمه الله —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد أبعد بعض المتكلمين وقال : يحتمل أن يكون المراد به الحث على كثرة زيارة قبره صلى الله عليه وسلم وأن لا يهمل حق لا يزار إلا فى بعض الأوقات . كالعباد الذى لا يأتى فى العام إلا مرتين قال : ويؤيد هذا التأويل ما جاء فى الحديث نفسه : « لا تجعلوا بيوتكم قبوراً » أى لا تتركوا الصلاة فى بيوتكم حتى تجعلوها كالقبور التى لا يصلى فيها .

قال بعضهم : وزيارة قبره صلوات الله وسلامه عليه غنية عن هذا التكلف البارد =

— معنى الحديث لا تعطلوا البيوت من الصلاة فيها والدعاء والقراءة فتكون بمنزلة القبور ، فأمر بتحرى العبادة بالبيوت ونهى عن تحريكها عند القبور ، عكس ما يفعله المشركون من النصارى ومن تشبه بهم من هذه الأمة . والعيد اسم ما يعود من الاجتماع العام على وجه معتاد عائداً ما يعود السنة أو يعود الأسبوع أو الشهر ونحو ذلك .

وقال ابن القيم : العيد ما يعتاد بحجته وقصده من زمان ومكان مأخوذ من المعاودة والاعتیاد ، فإذا كان اسماً للمكان فهو المكان الذى يقصد فيه الاجتماع والانتیاب بالعبادة وبغيرها كما أن المسجد الحرام ومنى ومزدلفة وعرفة والمشاعر جعلها الله تعالى عيداً للحنفاء ومثابة للناس ، كما جعل أيام العيد منها عيداً . وكان للمشركين أعياد زمانية ومكانية فلما جاء الله بالإسلام أبطلها وعوض الحنفاء منها عيد الفطر وعيد النحر ، كما عوضهم عن أعياد المشركين المسكانية بكعبة ومنى ومزدلفة وسائر المشاعر انتهى .

قال المناوى : فى فتح القدير : معناه النهى عن الاجتماع لزيارته اجتماعهم للعيد إما لدفع المشقة أو كراهة أن يتجاوزوا حد العظيم . وقيل العيد ما يعاد إليه أى لا تجمعوا قبرى عيداً تعودون إليه متى أردتم أن تصلوا علىّ ، فظاهره منهى عن المعاودة والمراد المنع عما يوجب به وهو ظنهم بأن دعاء الغائب لا يصل —

= والتأويل الفاسد الذى يعلم فساده من تأمل سياق الحديث ودلالة اللفظ على معناه وقوله فى آخره : « وصلوا على فإن صلاتكم تبلغنى حيث كنتم » وهل فى الألفاظ أبعد من دلالة من يريد الترغيب فى الإكثار من الشيء ، وملازمته بقوله « لا تجعله عيداً » ؟ وقوله : « ولا تتخذوا بيوتكم قبوراً » نهى لهم أن يجعلوه بمنزلة القبور التى لا يصلى فيها وكذلك نهى لهم أن يتخذوا قبره عيداً نهى لهم أن يجعلوه مجمعاً . كالأعياد التى يقصد الناس الاجتماع إليها للصلاة ، بل يزار قبره صلوات الله وسلامه عليه كما كان يزوره الصحابة رضوان الله عليهم ، على الوجه الذى يرضيه ويحبه ، صلوات الله وسلامه عليه .

— إليه ويؤيده قوله : (وصلوا على فلان صلاتكم تبلغني حيث كنتم) أى لا تتكلفوا  
المعاودة إلى فقد استغنيتُم بالصلاة على .

قال المناوى ويؤخذ منه أن اجتماع العامة في بعض أضرحة الأولياء في يوم  
أو شهر مخصوص من السنة ويقولون هذا يوم مولد الشيخ ويأكلون ويشربون  
وربما يرقصون فيه منهى عنه شرعاً ، وعلى ولى الشرع ردهم على ذلك ،  
وإنكاره عليهم وإبطاله انتهى .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : الحديث يشير إلى أن ما ينالني منكم من  
الصلاة والسلام يحصل مع قربكم من قبري وبعدكم عنه فلا حاجة بكم إلى اتخاذه  
عيداً انتهى .

والحديث دليل على منع السفر لزيارته صلى الله عليه وسلم لأن المقصود منها  
هو الصلاة والسلام عليه والدعاء له صلى الله عليه وسلم ، وهذا يمكن استحصاله  
من بعد كما يمكن من قرب ، وأن من سافر إليه وحضر من ناس آخرين فقد  
اتخذه عيداً وهو منهى عنه بقص الحديث ، فثبت منع شد الرحل لأجل ذلك  
بإشارة النص ، كما ثبت النهى عن جملة عيداً بدلالة النص ، وهاتان الداللتان  
معمول بهما عند علماء الأصول ، ووجه هذه الدلالة على المراد قوله تبلغني حيث  
كنتم فإنه يشير إلى البعد ، والبعد عنه صلى الله عليه وسلم لا يحصل له القرب  
إلا باختيار السفر إليه ، والسفر يصدق على أقل مسافة من يوم فكيف بمسافة  
باعدة ، ففيه النهى عن السفر لأجل الزيارة والله أعلم . والحديث حسن جيد  
الإسناد وله شواهد كثيرة يرتقى بها إلى درجة الصحة . قاله الشيخ العلامة محمد  
ابن عبد الهادى رحمه الله .

وقال في فتح المجيد شرح كتاب التوحيد : رواه مشاهير لکن قال أبو حاتم

— الرازي فيه عهد الله بن نافع ليس بالخافظ نعرف ونسكر . وقال ابن معين : هو ثقة ، وقال أبو زرعة : لا بأس به .

قال الشيخ ابن تيمية : ومثل هذا إذا كان لحديثه شواهد علم أنه محفوظ ، وهذا له شواهد متعددة انتهى ومن شواهد الصادقة ما روى عن علي بن الحسين أنه رأى رجلاً يحمي إلى فرجة كانت عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيدخل فيها فيدعوفها وقال ألا أحدثكم حديثاً سمعته من أبي عن جدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تتخذوا قبوري عيداً ولا بيوتكم قبوراً فإن تسليمكم يبلغني أين كنتم » رواه الضياء في المختارة وأبو بعلی والقاضي إسماعيل .

وقال سعيد بن منصور في سننه : حدثنا عبد العزيز بن محمد أخبرني سهل ابن سهيل قال رآني الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عند القبر فناداني وهو في بيت فاطمة يتمشى فقال هلم إلى العشاء ، فقلت لا أريده ، فقال مالي رأيك عند القبر ؟ فقلت سلمت على النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال إذا دخلت المسجد فسلم ثم قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تتخذوا قبوري عيداً ولا تتخذوا بيوتكم مقابر وصلوا على فإن صلاتكم تبلغني حيث ما كنتم لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ما أنتم ومن بالأندلس إلا سواء » .

قال سعيد بن منصور أيضاً بسنده عن أبي سعيد مولى المهري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تتخذوا قبوري عيداً ، ولا بيوتكم قبوراً ، وصلوا على فإن صلاتكم تبلغني » .

قال ابن تيمية : فهذان المرسلان من هذين الوجهين المختلفين يدلان على ثبوت الحديث لاسيما وقد احتج به من أرسله وذلك يقتضي ثبوته عنده هذا لو لم يرو من وجوه مسعدة غير هذين فكيف وقد تقدم مسنداً . انتهى . —

— قال ابن تيمية : وفي الحديث دليل على منع شد الرحل إلى قبره صلى الله عليه وسلم وإلى قبر غيره من القبور والمشاهد لأن ذلك من اتخاذها أعبادا .  
قال في فتح الجهد شرح كتاب التوحيد : وهذه هي المسألة التي أفتى فيها شيخ الإسلام أعني من سافر لجرد زيارة قبور الأنبياء والصالحين ، ونقل فيها اختلاف العلماء ، فمن مبيح لذلك كالغزالي وأبي محمد المقدسي ، ومن مانع لذلك كابن بطة وابن عتيق وأبي محمد الجويني والقاضي عياض وهو قول الجمهور .  
نص عليه مالك ولم يخالفه أحد من الأئمة وهو الصواب لحديث شد الرحل إلى ثلاثة مساجد كما في الصحيحين . انتهى كلامه .

وأما الآن فالناس في المسجد الشريف إذا سلم الإمام عن الصلاة قاموا في مصلاهم مستقبليين القبر الشريف الراكعين له ، ومنهم من يلتصق بالسرادق ويطرف حوله وكل ذلك حرام باتفاق أهل العلم وفيه ما يجر الفاعل إلى الشرك ومن أعظم البدع المحرمة هجوم النسوة حول حجرة المرقد المغفور وقيامهن هناك في أكثر الأوقات وتشويشهن على المصايين بالسؤال وتكلمهن مع الرجال كاشفات الأعين والوجوه فإن الله . . إلى ما ذهب بهم إبليس العدو وفي أي هوة أوقعهم في لباس الدين وزى الحسنات . وإن شئت التفصيل في هذه المسألة ، فانظر إلى كتب شيوخ الإسلام كابن تيمية وابن القيم ومحمد بن عبد الهادي من المتقدمين . وأما من المتأخرين فكشيخنا العلامة القاضي بشير الدين القنوجي رحمه الله تعالى ، فإن كتابه أحسن الأقوال في شرح حديث : لا تشد الرحال ، والرد على منتهى المقال من أحسن المؤلفات في هذا الباب .

واعلم أن زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم أشرف من أكثر الطاعات وأفضل من كثير المنذوبات لكن ينبغي لمن يسافر أن ينوي زيارة المسجد النبوي ثم يزور قبر النبي صلى الله عليه وسلم ويصلي ويسلم عليه : اللهم أرزقنا —

٢٠٢٧ - حدثنا حامد بن يحيى أخبرنا محمد بن مَعْنٍ المدِنيُّ [المدنيُّ] أخبرني داود بن خالد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن ربيعة - يعني ابن الهذير قال : ما سمعتُ طلحة بن عبيد الله يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً قطُّ غير حديث واحد ، قال قلت : وما هو ؟ قال : « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نُرِيدُ قُبُورَ الشُّهَدَاءِ حَتَّى إِذَا أَشْرَفْنَا عَلَى حَرَّةٍ وَاقِمٍ ، فَلَمَّا تَدَلَّيْنَا فِيهَا قُبُورٌ بِمَحْفِيَةٍ ، قَالَ قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقُبُورُ إِخْوَانِنَا هَذِهِ ؟ قَالَ : قُبُورُ أَصْحَابِنَا ، فَلَمَّا جِئْنَا قُبُورَ الشُّهَدَاءِ قَالَ : هَذِهِ قُبُورُ إِخْوَانِنَا » .

— زيارة المسجد النبوي وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم آمين .

( ابن الهذير ) مصغراً ( خرجنا مع رسول الله ) أى فى المدينة ( نريد قبور الشهداء ) أى زيارتها ( حتى إذا أشرفنا ) أى صعدنا ( على حرة واقم ) بإضافة حرة إلى واقم . قال فى النهاية : الحرة الأرض ذات الحجارة وواقم بكسر القاف اطم من أطام المدينة وإليه ينسب الحرة ( فلما تدلينا منها ) أى هبطنا إلى الأسفل ( فإذا قبور بمحفية ) بحيث ينمط الوادى وهو منحناه أيضاً أى بمجلى انعطاف الوادى ، ومحافى الوادى معاطفه كذا فى النهاية . ومحفية بفتح الميم وسكون الحاء وكسر النون وفتح الياء ( أ ) بهمزة الاستفهام ( قبور اخواننا ) المسلمين ( قال ) النبى صلى الله عليه وسلم هذه ( قبور أصحابنا ) الذين ماتوا على الإسلام ولم ينالوا منزلة الشهداء ( قبور الشهداء ) فى سبيل الله ( قبور اخواننا ) إنما أضاف النبى صلى الله عليه وسلم إليهم نسبة الأخوة وشرف بها لمنزلة الشهداء عند الله تعالى ما ليست لأحد . والحديث سكت عنه المذرى .



٢٠٢٨ — حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ  
« أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِيَذَى الْحُلَيْفَةِ فَصَلَّى  
بِهَا، فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ ذَلِكَ » .

٢٠٢٩ — حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ قَالَ قَالَ مَالِكٌ « لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُجَاوِزَ  
الْمُعْرَسَ إِذَا قَفَلَ رَاجِعًا إِلَى الْمَدِينَةِ حَتَّى يُصَلِّيَ فِيهَا مَا بَدَأَ لَهُ لِأَنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَرَّسَ بِهِ » .

— (أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ) أى ناقته ، والأبطح كل مكان متسع (التي بذي الحليفة)  
قرية بينها وبين المدينة ستة أميال أو سبعة انتهى . وهذا احتراز عن البطحاء  
التي بين مكة ومنى (فصلى بها) قال القاضى : واستحب مالك النزول والصلاة  
فيه وأن لا يجاوز حتى يصلى فيه ، وإن كان غير وقت صلاة مكث حتى يدخل  
وقت الصلاة فيصلى . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

(المعرس) قال القاضى : المعرس موضع النزول . قال أبو زيد عرس القوم  
فى المنزل إذا نزلوا به أى وقت كان من ليل أو نهار . وقال الخليل والأصمعى :  
التعريس النزول فى آخر الليل . قال القاضى : والنزول بالبطحاء بذي الحليفة  
فى رجوع الحاج ليس من مناسك الحج وإنما فعله من فعله من أهل المدينة تبركا  
بأنار النبى صلى الله عليه وسلم ولأنها بطحاء مباركة . قال : وقيل إنما نزل به  
صلى الله عليه وسلم فى رجوعه حتى يصبح لثلا يفجأ الناس أهاليهم ليلا كما نهى  
عنه صريحاً فى الأحاديث المشهورة والله أعلم . قال المنذرى : هذا آخر كلامه  
وهو بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد الراء المهملة وفتحها وبعدها سين مهملة .  
قال فى المراصد : المعرس مسجد ذى الحليفة على ستة أميال من المدينة وهو منهل  
أهل المدينة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمر فيه ثم يرحل انتهى —

قال أبو داود : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ الْمَدِينِيَّ قَالَ : الْمَعْرَسُ عَلَى سِتَّةِ  
أَمْيَالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ .

٢٠٣٠ - [ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ  
قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ - يَعْنِي الْعَمَرِيُّ - عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ  
صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا قَدِمَ بَاتَ بِالْمَعْرَسِ حَتَّى يَفْتَدِيَ ]

### آخر كتاب المناسك

— وفي النهاية : المعرس موضع التعريس وبه سمي معرس ذى الخليفة عرس به  
النبي صلى الله عليه وسلم .

( حتى يفتدى ) يقال : غدى الرجل يفدو ذهب غدوة وهو نقيض راح ،  
وغدا عليه غدوا أى بكر ، ثم كثر حتى استعمل في الذهاب والانطلاق فى أى  
وقت كان . واغتدى عليه اغتداء بمعنى غدا . والمعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم  
بات بمعرس ذى الخليفة ثم ارتحل بعد الصبح . والحديث ليس من رواية  
الأولوى ولذا لم يذكره المنذرى فى مختصره . قال المزى فى الأطراف : هذا  
الحديث فى رواية أبى الحسن بن العبد وأبى بكر بن داسة ولم يذكره أبو القاسم

بسم الله الرحمن الرحيم  
أول كتاب النكاح

١ - باب التحريض على النكاح

٢٠٣١ - حدثنا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ  
إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ « إِنِّي لَأَمْسِي مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ بِمَنْى إِذْ لَقِيَهُ  
عُثْمَانُ فَاسْتَعْزَلَهُ ، فَلَمَّا رَأَى عَبْدُ اللَّهِ أَنَّ لَيْسَتْ لَهُ حَاجَةٌ قَالَ لِي : تَعَالَ

( أول كتاب النكاح )

النكاح في اللغة الضم والتداخل ، وفي الشرع عقد بين الزوجين يحل به الوطاء  
وهو حقيقة في العقد مجاز في الوطاء وهو الصحيح لقوله تعالى ﴿ فَانْكِحُوهُنَّ بِأَذْنِ  
أَهْلِهِنَّ ﴾ والوطاء لا يجوز بالأذن . وقال أبو حنيفة رحمه الله : هو حقيقة في الوطاء  
مجاز في العقد لقوله صلى الله عليه وسلم « تناكحوا تكاثروا » وقوله « لعن الله  
ناكح يده » وقيل إنه مشترك بينهما . وقال الفارسي : إنه إذا قيل نكح فلانة  
أو بنت فلان فالمراد به العقد ، وإذا قيل نكح زوجته فالمراد به الوطاء ، ويدل  
على القول الأول ما قيل إنه لم يرد في القرآن إلا للعقد كما صرح بذلك الزنجشري  
في كشفه في أوائل سورة النور ولكنه منتهقض لقوله تعالى ﴿ حَتَّى تَفْكَحَ  
زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ وقال أبو الحسين بن فارس : إن النكاح لم يرد في القرآن إلا  
للتزويج إلا قوله تعالى ﴿ وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ ﴾ فإن المراد به  
الحلم قاله في النهل . وفوائد النكاح كثيرة منها أنه سبب لوجود النوع الانساني  
ومنها قضاء الوطر بنيل اللذة والتمتع بالنعمة وهذه هي الفائدة التي في الجنة إذ  
لا تناسل فيها ، ومنها غض البصر وكف النفس عن الحرام وغير ذلك .

( باب التحريض على النكاح )

( فاستعزله ) الضمير المرفوع لعثمان والمقصوب لابن مسعود أى انفرد عثمان -

بَاعْلَقْمَةُ ، فَجِئْتُ ، فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ : أَلَا تُزَوِّجُكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ جَارِيَةً  
[ بِجَارِيَةٍ ] بَكَرًا لَعَلَّهُ يَرْجِعُ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ مَا كُنْتَ تَعْهَدُ ؟ فَقَالَ  
عَبْدُ اللَّهِ : لَيْتَنِي قُلْتُ ذَلِكَ لَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ  
مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَغْنَى لِلْبَصْرِ وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ ،

— بابن مسعود ( أن ليست له حاجة ) أى فى النكاح ( قال لى تعالى يا علقمة )  
لأنه لا حاجة إلى بقاء الخلوة حينئذ ( فقال له عثمان ) أى فى الخلوة فلعل ابن مسعود  
حدث لعلقمة ويحتمل أنه قال له بعد الحجى . على أنه كان تنمة لما ذكره فى الخلوة .  
كذا فى فتح الودود ( يا أبا عبد الرحمن ) هى كفيه ابن مسعود ( جارية بكرأ )  
فيه دليل على استحباب البكر وتفضيلها على الثيب ( يرجع إليك من نفسك )  
ما كنت تعهد ( معناه يرجع إليك ما مضى من نشاطك وقوة شبابك فإن ذلك  
ينعش البدن ( من استطاع منكم الباءة ) بالهمزة وتاء القانيث ممدوداً وفيها لغة  
أخرى بغير همز ولا مد وقد تمز وتمد بلا هاء . قال الخطابى : المراد بالباءة النكاح  
وأصله الموضع يتبوأه ويأوى إليه . وقال النووي : اختلف العلماء فى المراد بالباءة  
هنا على قولين يرجعان إلى معنى واحد أصحهما أن المراد معناها اللغوى وهو  
الجماع ، فتقديره من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤنه وهى مؤنة النكاح  
فليتزوج ، ومن لم يستطع الجماع لمجزه عن مؤنه فعليه بالصوم لمدفع شهوته ويقطع  
شر منيه كما يقطع له الزواج . والقول الثانى أن المراد بالباءة مؤنة النكاح سميت  
باسم ما يلازمها وتقديره من استطاع منكم مؤن النكاح فليتزوج ومن لم يستطع  
فليصم قالوا والعاجز عن الجماع لا يحتاج إلى الصوم لدفع الشهوة فوجب تأويل  
الباءة على المؤن . وقال القاضى عياض : لا يبعد أن تختلف الاستطاعات فيكون  
المراد بقوله من استطاع الباءة أى بلغ الجماع وقدر عليه فليتزوج ، ويكون قوله —

وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ .

— ومن لم يستطع أى لم يقدر على التزويج وقيل الباءة بالمدة القدرة على مؤن النكاح وبالقصر الوطاء . قال الحافظ : ولا مانع من الحمل على المعنى الأعم بأن يراد بالباءة القدرة على الوطاء ومؤن التزويج وقد وقع فى رواية عند الإسماعيلي من طريق أبى عوانة بلفظ « من استطاع منكم أن يتزوج فليتزوج » وفى رواية للنسائى « من كان ذا طول فليتكح » ومثله لابن ماجه من حديث عائشة والبخارى من حديث أنس ( فإنه ) أى الزوج ( أغض لاهصر ) أى أخفض وأدفع لعين المتزوج عن الأجنبية ، من غض طرفه أى خفضه وكفه ( وأحصن ) أى أحفظ للفرج ( أى من الوقوع فى الحرام ) ( ومن لم يستطع ) أى مؤن الباءة ( فعليه بالصوم ) قيل هذا من إغراء الغائب ، ولا شكاد العرب تغرى إلا الشاهد تقول عليك زيداً ولا تقول عليه زيداً . قال الطيبي : وجوابه أنه لما كان الضمير للغائب راجعاً إلى لفظة من وهى عبارة عن المخاطبين فى قوله يا معشر الشباب وبيان لقوله منكم جاز قوله عليه لأنه بمنزلة الخطاب . وأجاب القاضى عياض بأن الحديث ليس فيه إغراء الغائب بل الخطاب للحاضرين الذين خاطبهم أولاً بقوله من استطاع معكم ، وقد استحسسه القرطبي والحافظ . والإرشاد إلى الصوم لما فيه من الجوع والامتناع عن مثيرات الشهوة ومستدعيات طغيانها ( فإنه ) أى الصوم ( له ) أى لمن قدر على الجماع ولم يقدر على الزوج لفقره ( وجاء ) بكسر الواو والمد هو رضى الخصيين ، والمراد ههنا أن الصوم يقطع الشهوة ويقطع شر المنى كما يقلعه وجاء . قال النووي : فى هذا الحديث الأمر بالنكاح لمن استطاعه وتاقت إليه نفسه ، وهذا مجمع عليه لكنه عندنا وعند العلماء كافة أمر نذّب لا إيجاب فلا يلزم التزوج ولا التمسرى سواء خاف العنت أم لا . هذا مذهب العلماء كافة ولا يعلم أحد أوجبه إلا داود ومن وافقه من أهل الظاهر . ورواية عن —

## ٢ — باب ما يؤمر به من تزويج ذات الدين

٢٠٣٢ — حدثنا مسدد أخبرنا يحيى - يعنى ابن سَعِيدٍ - حدثني  
عُبَيْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « تَنْكِحُ النِّسَاءَ لِأَرْبَعٍ : لِمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا وَلِجَمَالِهَا  
وَلِدِينِهَا ، فَأَغْفِرَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ بِذَلِكَ » .

— أحمد فإنهم قالوا يلزمه إذا خاف العنت أن يتزوج أو يتسرى قالوا وإنما يلزمه  
في العمر مرة واحدة ولم يشترط بعضهم خوف العنت . قال أهل الظاهر إنما يلزمه  
التزويج فقط ولا يلزمه الوطء ، وتعلقوا بظاهر الأمر في هذا الحديث مع غيره  
من الأحاديث مع القرآن . قال الله تعالى ﴿ فَاَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾  
وغيرها من الآيات . واحتج الجمهور بقوله تعالى ﴿ فَاَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ  
النِّسَاءِ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ فخير سبحانه وتعالى بين النكاح  
والتسرى . قال الإمام المازرى : هذا حجة للجمهور لأنه سبحانه وتعالى خيره  
بين النكاح والتسرى بالاتفاق ، ولو كان النكاح واجباً لما خيره بين النكاح  
وبين التسرى لأنه لا يصح عند الأصوليين التخخير بين واجب وغيره لأنه يؤدي  
إلى إبطال حقيقة الواجب وأن تاركه لا يكون آثماً انتهى . قال المنذرى :  
وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

( باب ما يؤمر به الخ )

( تنكح النساء ) بضم الغاء وفتح الكاف مبنيّاً للمفعول والنساء رفع به  
( لأربع ) أى لخصها لما الأربع في غالب العادة ( لحسبها ) بفتح الحين أى شرفها .  
والحسب في الأصل الشرف بالآباء وبالأقارب مأخوذ من الحساب لأنهم كانوا  
إذا تفاخروا عدوا مناقبهم ومآثر آبائهم وقومهم وحسبوا هافيتحكم لمن زاد عدده —

### ٣ - باب في ترويح الأبقار

٢٠٣٣ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا أبو معاوية أنبأنا الأعمش

عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله قال « قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتزوّجت ؟ قلت : نعم ، قال : بكر أم ثيب [ بكر أم ثيب ]

— على غيره . وقيل المراد بالحسب همنا الأفعال الحسنة . وقيل المال وهو مردود بذكره قبله . ويؤخذ منه أن الشريف النسب يستحب له أن يتزوج نسبية إلا إن تعارض نسبية غير دينة وغير نسبية دينة فتقدم ذات الدين وهكذا في كل الصفات . وأما ما أخرجه أحمد والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث بريدة رفعه « إن أحساب أهل الدنيا الذي يذهبون إليه المال » فقال الحافظ يحتمل أن يكون المراد أنه حسب من لا حسب له فيقوم النسب الشريف لصاحبه مقام المال لمن لا نسب له ، ومنه حديث سمرة رفعه « الحسب المال والكرم التقوى » أخرجه أحمد والترمذي وصححه هو والحاكم قاله في النيل ( ولجأها ) يؤخذ منه استعجاب تزوج الجميلة إلا إن تعارض الجميلة الغير دينة والغير جميلة الدينية . نعم لو تساوتا في الدين فالجميلة أولى ، ويلتحق بالحسنة الذات الحسنة الصفات ومن ذلك أن تكون خفيفة الصداق ( فاظفر بذات الدين ) أى فز بنكاحها . والمعنى أن اللائق بذى الدين والمروءة أن يكون الدين مطمح نظره في كل شيء لا سيما فيما تطول صحبته ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بتحصيل صاحبة الدين الذي هو غاية البغية ( تربت يداك ) يقال ترب الرجل أى افقر كأنه قال تلتصق بالتراب ولا يراد به ههنا الدعاء بل الحث على الجد والقشعر في طلب المأمور به . قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والفسائي وابن ماجه .

( باب في ترويح الأبقار )

( قلت نعم ) أى تزوجت ( بكر أم ثيب ) بحذف همزة الاستفهام أى أمى -

أُمُ ثَيْبًا ؟ فَقُلْتُ : ثَيْبًا [ثَيْبٌ] قَالَ : أَفَلَا بَكَرًا [بَكَرٌ] تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ «

— بكر أم ثيب وفي بعض النسخ بالنصب فيهما أى تزوجت بكرًا أم ثيبًا (فقلت ثيبًا) أى تزوجت ثيبًا . وفي بعض النسخ بالرفع أى هى ثيب ( أفلا بكرًا ) أى فهلا تزوجت بكرًا ( تلاعبها وتلاعبك ) تعليل التزويج البكر لما فيه من الألفة التامة فأن الثيب قد تكون متعلقة القلب بالزوج الأول فلم تكن محبتها كاملة بخلاف البكر . وذكر ابن سعد أن اسم امرأة جابر المذكور سهلة بنت مسعود ابن أوس بن مالك الأنصارية الأوسية . قاله القسطلاني . وفي الحديث دليل على استحباب نكاح الأبكار إلا لمقتضى لنكاح الثيب كما وقع لجابر فإنه قال اللهم صلى الله عليه وسلم لما قال له ذلك هلك أبى وترك سبع بنات أو تسع بنات فتزوجت ثيبًا كرهت أن أجيئن بمثلهن ، فقال بارك الله لك . هكذا فى البخارى فى النفقات . وفى رواية له ذكرها فى المغازى من صحيحه كن لى تسع أخوات فكرهت أن أجمع إليهن جارية خرقاء مثلهن ولكن امرأة تقوم عليهن وتمشطهن ، قال أصبت . قال المفردى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى من حديث عمرو بن دينار عن جابر ، وأخرجه ابن ماجه من حديث عطاء بن أبى رباح عن جابر .



٤ — باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء

قال أبو داود : كَتَبَ إِلَى حُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثِ الْمُرْوزِيِّ

٢٠٣٤ — حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ عُمَارَةَ

ابنِ أَبِي حَفْصَةَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنْ أَمْرَأَتِي لَا تَمْنَعُ بَدَّ لَامِسٍ . قَالَ : غَرَّبَهَا . قَالَ : أَخَافُ أَنْ تَتَّبِعَهَا نَفْسِي . قَالَ : فَاسْتَمْتِعْ بِهَا . »

( باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء )

هكذا وقع هذا الباب ههنا في نسخة وسائر النسخ الحاضرة عندي خالية عنه، والظاهر أن يكون هذا الباب بعد حديث ابن عباس ( لا تمنع يد لامس ) أي لا تمنع نفسها عن يقصدها بفاحشة ، أو لا تمنع أحداً طلب منها شيئاً من مال زوجها ( قال ) أي النبي صلى الله عليه وسلم ( غربها ) بالعين المعجمة أمر من التفريب . قال في النهاية : أي أبعدها يريد الطلاق . وفي رواية النسائي بلفظ طلقها ( قال ) أي الرجل ( أخاف أن تتبعها نفسي ) أي تتوق إليها نفسي ( قال فاستمتع بها ) وفي رواية النسائي فأمسكها ، خاف النبي صلى الله عليه وسلم إن أوجب عليه طلاقها أن تتوق نفسه إليها فيقع في الحرام . قال الحافظ في التلخيص : اختلف العلماء في معنى قوله « لا ترد يد لامس » ف قيل معناه الفجور وأنها لا تمنع ممن يطلب منها الفاحشة ، وبهذا قال أبو عبيد والخلال والنسائي وابن الأعرابي والخطابي والغزالي والنووي وهو مقتضى استدلال الرافعي به هنا . وقيل معناه التبذير وأنها لا تمنع أحداً طلب منها شيئاً من مال زوجها ، وبهذا قال أحمد والأصمعي ومحمد بن ناصر ونقله عن علماء الإسلام وابن الجوزي وأنكر على من ذهب إلى القول الأول . وقال بعض حذاق المتأخرين قوله صلى الله عليه —

— وسلم له « أمسكها » معناه أمسكها عن الزنا أو عن التبذير ، إما بمراقبتها أو بالاحتفاظ على المال أو بكثرة جماعها . ورجع القاضى أبو الطيب الأول بأن السخا مندوب إليه فلا يكون موجباً لقوله طلقها ، ولأن التبذير ان كان من مالها فلها التصرف فيه وإن كان من ماله فعليه حفظه ولا يوجب شيئاً من ذلك الأمر بطلاقها . قيل والظاهر أن قوله لا ترد يد لامس أنها لا تمتنع عن يمدُّ يده ليتلذذ بلحسها ولو كان كفى به عن الجماع لعد قاذفاً أو أن زوجها فهم من حالها أنها لا تمتنع عن أراد منها الفاحشة لا أن ذلك وقع منها انتهى كلام الحافظ .

وقال العلامة محمد بن إسماعيل الأمير فى سبيل السلام بعد ما ذكر الوجهين فى قوله لا تمتنع يد لامس : الوجه الأول فى غاية من البعد بل لا يصح للآية ، ولأنه صلى الله عليه وسلم لا يأمر الرجل أن يكون ديوناً لحمله على هذا لا يصح . والثانى بعيد لأن التبذير إن كان بمالها فمنعها ممكن ، وإن كان من مال الزوج فكذلك ولا يوجب أمره بطلاقها على أنه لم يتعارف فى اللفظة أن يقال فلان لا يرد يد لامس كناية عن الجود ، فالأقرب المراد أنها سهلة الأخلاق ليس فيها نفور وحشمة عن الأجانب لا أنها تأتى الفاحشة . وكثير من النساء والرجال بهذه المثابة مع البعد من الفاحشة . ولو أراد أنها لا تمتنع نفسها عن الوقاع من الأجانب لكان قاذفاً لها انتهى .

قلت : الإرادة بقوله لا تمتنع يد لامس أنها سهلة الأخلاق ليس فيها نفور وحشمة عن الأجانب غير ظاهر ، والظاهر عندى ما ذكره الحافظ بقوله قيل والظاهر الخ والله تعالى أعلم قال المنذرى : وأخرجه النسائى ورجال إسناده محتج بهم فى الصحيحين على الاتفاق والانفراد . وذكر الدارقطنى أن الحسين بن واقد تفرد به عن عمارة بن أبى حفصة وأن الفضل بن موسى السينانى تفرد به عن الحسين بن واقد . وأخرجه النسائى من حديث عبد الله بن عبيد بن عمير الليثى —

٢٠٣٥ - حدثنا أحمد بن إبراهيم أخبرنا يزيد بن هارون أنبأنا  
مُسْتَلِمُ بن سَعِيدِ ابنُ أُخْتِ مَنْصُورِ بنِ زَاذَانَ عن مَنْصُورِ - يَعْنِي ابْنَ  
زَاذَانَ - عن مُعَاوِيَةَ بنِ قُرَّةَ عن مَعْقِلِ بنِ بَسَارٍ قال : « جَاءَ رَجُلٌ إِلَى  
النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فقال : إِنِّي أَصَبْتُ امْرَأَةً ذَاتَ جَمَالٍ وَحَسَبٍ [ ذَاتَ  
حَسَبٍ وَجَمَالٍ ] وَأَنْتَهَا لَا تَلِدُ أَفْأَنْزَوْجَهَا ؟ قال : لَا ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةُ فَفَهَاهُ ،  
ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةُ فَقَالَ : تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ فَإِنِّي مُكَاثِرُ بِكُمْ الْأُمَمَ » .

٢٠٣٦ - [ حدثنا الحسن بن عليٍّ سَمِعْتُ يَزِيدَ بنِ هَارُونَ يَقُولُ :  
رَأَيْتُ مُسْتَلِمًا فَكَانَ يَقَعُ يُمْنَةً وَيُسْرَةً . قال الحسن بن عليٍّ : لَمْ يَضَعْ  
جَنْبَهُ إِلَى الْأَرْضِ أَرْبَعِينَ سَنَةً . قال أَبُو دَاوُدَ : مُسْتَلِمُ بنُ سَعِيدِ بنِ أَخِي  
وَابْنِ أُخْتِ مَنْصُورِ بنِ زَاذَانَ ، مَكَثَ سَبْعِينَ يَوْمًا لَمْ يَشْرَبِ الْمَاءَ ] .

— عن ابن عباس وبوب عليه في سننه تزويج الزانية وقال هذا الحديث ليس بثابت  
وذكر أن المرسل فيه أولى بالصواب . وقال الإمام أحمد لا تمنع يد لامس تعطى  
من ماله . قلت فإن أبا عبيد يقول من الفجور فقال ليس هو عفدنا إلا أنها تعطى  
من ماله ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بإمسأكه وهي تفجر . وسئل  
عنه ابن الأعرابي فقال من الفجور . وقال الخطابي . معناه الزينة وأنها مطاوعة  
لمن أرادها لا تردده انتهى .

( وأنها لا تلد ) كأنه علم ذلك بأنها لا تحيض ( تزوجوا الودود ) أى التى  
تحب زوجها ( الودود ) أى التى تكسر ولايتها . وقيد بهذين لأن الودود إذا لم  
تسكن ودوداً لم يرغب الزوج فيها ، والودود إذا لم تسكن ولوداً لم يحصل المطلوب  
وهو تكثير الأمة بكثرة النوالد ، ويعرف هذان الوصفان فى الأبكار من أقاربهن  
إذ الغالب سرية طباع الأقارب بعضهم إلى بعض ويحتمل والله تعالى أعلم أن —

٥ — باب في قوله تعالى ﴿الزاني لا ينكح إلا زانية﴾

٢٠٣٧ — حدثنا إبراهيم بن محمد التيمي أخبرنا يحيى بن عبيد الله ابن الأحنس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن مرثد بن أبي مرثد الغنوي كان يحمل الأسارى بمكة ، وكان بمكة بغى يقال لها عناق ، وكانت صديقه . قال : جئت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله أنكح عناقاً [عناق] . قال : فسكت عني ، فنزلت : ﴿الزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك﴾ فدعاني فقرأها علي وقال : لا تنكحها . »

— يسكون معنى تزوجوا اثبتوا على زواجها وبقاء نكاحها إذا كانت موصوفة بهذين الوصفين قاله في المراقبة . قلت : هذا الاحتمال يزاحمه سبب الحديث ( فإني مكاثركم الأمم ) أى مفاخر بسببكم سائر الأمم لكثرة أتباعي . قال المنذرى وأخرجه النسائي .

( باب في قوله تعالى ﴿الزاني لا ينكح إلا زانية﴾ )

هذه الآية في سورة النور وتامها ﴿أو مشركة ، والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرّم ذلك على المؤمنين﴾ ( أن مرثد بن أبي مرثد ) بفتح الميم وسكون الراء المهملة وفتح التاء المثناة وبعدها دال مهملة ( الغنوي ) بفتح الغين المعجمة وبعدها نون مفتوحة نسبة إلى غنى بفتح الغين وكسر النون وهو غنى بن بصمر ويقال أعصر بن قيس بن سعد بن غيلان . قاله المنذرى ( كان يحمل الأسارى بمكة ) وفي رواية النسائي : كان يحمل الأسارى من مكة إلى المدينة . وفي رواية الترمذى : كان رجلاً يحمل الأسرى من مكة ويأتى بهم المدينة . والأسارى الأسرى كلاهما جمع أسير ( وكان بمكة بغى ) أى فاجرة وجمعها البغايا ( وكانت ) —

— أى عناق (صديقته) أى حبيبته (قال) أى مرئد (وقال لا تنكحها) فيه دليل على أنه لا يحل للرجل أن يتزوج بمن ظهر منها الزنا ، ويدل على ذلك الآية المذكورة فى الحديث لأن فى آخرها ﴿ وحرم ذلك على المؤمنين ﴾ فإنه صريح فى التحريم . قال ابن القيم : وأما نكاح الزانية فقد صرح الله بتحريمه فى سورة الفور وأخبر أن من نكحها فهو زان أو مشرك فهو إما أن يلتزم حكمه تعالى ويعتقد وجوبه عليه أو لا ، فإن لم يعتقد أنه مشرك ، وإن التزمه واعتقد وجوبه وخالفه فهو زان ، ثم صرح بتحريمه فقال ﴿ وحرم ذلك على المؤمنين ﴾ وأما جعل الإشارة فى قوله ﴿ وحرم ذلك ﴾ إلى الزنا فضعيف جداً إذ يصير معنى الآية الزانى لا يزنى إلا بزانية أو مشركة والزانية لا يزنى بها إلا زان أو مشرك وهذا مما ينبغى أن يمان عنه القرآن . ولا يمارض ذلك حديث ابن عباس المذكور فى الباب الذى قبله فإنه فى الاستمرار على نكاح الزوجة الزانية والآية فى ابتداء النكاح ، فيجوز للرجل أن يستمر على نكاح من زنت وهى تحتة ويحرم عليه أن يتزوج بالزانية . وقد عرفت أنه أريد بقوله : لا تمنع يد لأمس . غير الزنا أيضاً وعلى هذا فلا معارضة أصلاً .

قال المنذرى : وللعلماء فى الآية خمسة أقوال أحدها أنها منسوخة ، قاله سعيد ابن المسيب . وقال الشافعى فى الآية القول فيها كما قال سعيد بن المسيب إن شاء الله أنها منسوخة . وقال غيره الناسخ لها : ﴿ وأنكحوا الأيامى منكم ﴾ فدخلت الزانية فى آياتى المسلمين وعلى هذا أكثر العلماء يقولون من زنى بامرأة فله أن يتزوجها ولغيره أن يتزوجها . والثانى أن النكاح ههنا الوطء والمراد أن الزانى لا يطأوه على فعله ويشاركه فى مراده إلا زانية مثله أو مشركة لا تحرم الزنا . وتام الفائدة فى قوله سبحانه : ﴿ وحرم ذلك على المؤمنين ﴾ يعنى الذين امتثلوا الأوامر واجتنبوا النواهي . والثالث أن الزانى المجلود لا ينكح إلا زانية مجلودة — ( ٤ — عون المعبود ٦ )

٢٠٣٨ — حدثنا مُسَدَّدٌ وَأَبُو مَعْمَرٍ قَالَا أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ حَبِيبٍ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْقَيْسِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَنْكَحُ الزَّانِي الْمَجْلُودَ إِلَّا مِثْلَهُ » .

— أو مشرقة وكذا الزانية . والرابع أن هذا كان في نسوة كان الرجل يتزوج إحداهن على أن تنفق عليه مما كسبته من الزنا ، واحتج بأن الآية نزلت في ذلك . والخامس أنه عام في تحريم نكاح الزانية على العفيف ، والعفيف على الزانية . والله أعلم انتهى . والحديث أخرجه الترمذي والنسائي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال الترمذي حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه .

( لا ينكح الزاني المجلود إلا مثله ) قال العلامة محمد بن إسماعيل الأمير في سبيل السلام : في الحديث دليل على أنه يحرم على المرأة أن تزوج بمن ظهر زناه ، ولعل الوصف بالمجلود بناء على الأغلب في حق من ظهر منه الزنا . وكذلك الرجل يحرم عليه أن يتزوج بالزانية التي ظهر زناؤها . وهذا الحديث موافق قوله تعالى : ﴿ وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ إلا أنه حل الحديث والآية أكثر من العلماء على أن معنى لا ينكح لا يرغب الزاني المجلود إلا في مثله والزانية لا ترغب في نكاح غير العاهر ، هكذا تأولوها . والذي يدل عليه الحديث والآية النهي عن ذلك لا الإخبار عن مجرد الرغبة ، وأنه يحرم نكاح الزاني العفيفة والعفيف الزانية ولا أصرح من ذلك قوله ﴿ وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ أي كاملي الإيمان الذين هم ليسوا بزناة ، وإلا فإن الزاني لا يخرج عن مسمى الإيمان عند الأكثر انتهى . قال المنذرى : في إسناده عمرو بن شعيب ، وقد تقدم الكلام عليه . وقال بعضهم وهذا الحديث يجوز أن يكون منسوخاً كما نسخت الآية في قول —

وقال أبو معمر قال أخبرنا حبيب المعلم عن عمرو بن شعيب .

## ٦ - باب في الرجل يعتق أمته ثم يتزوجها

٢٠٣٩ - حدثنا هناد بن السري حدثنا عبيد عن مطرف عن عامر

عن أبي بردة عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ أَعْتَقَ جَارِيَتَهُ وَتَزَوَّجَهَا كَانَ لَهُ أَجْرَانِ » .

٢٠٤٠ - حدثنا عمرو بن عون أنبأنا أبو عوانة عن قتادة وعبد

العزيز بن ضبيب عن أنس بن مالك « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْتَقَ صَفِيَّةً وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا » .

— ابن المسيب انتهى (وقال أبو معمر قال) أى عبد الوارث (أخبرنا حبيب المعلم) أى بلفظ التحديث ، وأما مسدد فقال فى روايته بلفظ (عن عمرو بن شعيب) أى بلفظ عن ، وأما مسدد فبلفظ التحديث .

## (باب في الرجل يعتق أمته ثم يتزوجها)

(من أعتق جاريته وتزوجها كان له أجران) أى أجر العتق وأجر التزويج قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى مختصراً ومطولاً . وأبو موسى هو عبد الله بن قيس الأشعرى (أعتق صفية) بنت حمى بن أخطب (وجعل عتقها صداقها) فيه دليل على أنه يصح أن يجعل العتق صداق المقتنة ، وقد أخذ بظاهره من القدماء سميد بن المسيب وإبراهيم النخعى وطاوس والزهرى ، ومن فقهاء الأمصار الثورى وأبو يوسف وأحمد وإسحاق ، قالوا إذا أعتق أمته على أن يجعل عتقها صداقها صح العقد والعتق والمهر على ظاهر الحديث ، وأجاب الباقر عن ظاهر الحديث بأجوبة ذكرها الحافظ فى الفتح منها أنه أعتقها بشرط أن يتزوجها فوجب له عليها قيمتها وكانت معلومة فتزوجها بها ولكنه لا يخفى —

— أن ظاهر الروايات أنه جعل المهر نفس العتق لاقية المعتقة ومنها أنه جعل نفس العتق المهر وإن كنه من خصائصه . ويحجب عنه بأن دعوى الاختصاص تنفقر إلى دليل ، ومنها أنه يحتمل أن يكون أعتقها بشرط أن يشكحها بغير مهر فلزمها الوفاء بذلك ، ويكون خاصاً به صلى الله عليه وسلم ، ولا يخفى أن هذا توسف لا ملجأ إليه .

وبالجملة فليس جواب منها سالماً من خدشه . والحامل لمن خالف الحديث على مثل هذه الأجوبة المخدوشة ظن مخالفته للقياس قالوا لأن العقد إما أن يقع قبل عتقها وهو محال لتناقض حكم الحرية والرق أو بعده وذلك غير لازم لها ، وأجيب بأن العقد يكون بعد العتق فإذا وقع منها الامتناع لزمتها السعاية بقيمتها ولا محذور في ذلك . والحق الذي لا يحيص عنه هو ما يدل عليه ظاهر الحديث من صحة جعل العتق صدقاً المعتقة وليس بيد المانع برهان .

وقد أطلال البحث في هذه المسألة العلامة ابن القيم في المهدى بما لا مزيد عليه إن شئت الاطلاع فارجع إليه . قال المنذرى : وأخرجه مسلم الترمذى والفسائى وصفية هى بنت حمى بن أخطب زوج النبى صلى الله عليه وسلم . واختلف العلماء في ذلك ، فقال بعضهم بظاهر الحديث ولا مهر لها غير العتق ، وقال آخرون : كان ذلك خاصاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأن الله سبحانه وتعالى أباح له أن يتزوج بغير صداق . وقال الشافعى هى بالخيار إذا أعتقها وإن امتنعت من تزويجه فله عليها قيمتها . وقال بعضهم جعل عتقها صداقها هو قول أنس لم يسنده وأعله تأويل منه إذا لم يسم لها صداقاً والله أعلم . انتهى .

قال الحافظ فى الفتح : قال أبو الطيب الطبرى من الشافعية وابن المرباط من المالكية ومن تبعهما : إنه قول أنس قاله ظناً من قبل نفسه ولم يرفعه ، وربما تأيد ذلك عندهم بما أخرجه البيهقى من حديث أميمة ويقال أمة الله بنت ربيعة —



## ٧ - باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب

٢٠٤١ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِسَارٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ »

— عن أمها أن النبي صلى الله عليه وسلم أعتق صفيية وخطبها وتزوجها وأمهرها رزينة وكان آتى بها مسبية من قريظة والنضير ، وهذا لا يقوم حجة لضعف إسفاده ، وبعارضه ما أخرجه الطبراني وأبو الشيخ من حديث صفيية نفسها قالت أعتقني النبي صلى الله عليه وسلم وجعل عتقي صدقي . وهذا موافق لحديث أنس وفيه رد على من قال إن أنساً قال ذلك بناء على ما ظنه انتهى .

( باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب )

( يحرم من الرضاعة ) بفتح الراء ويكسر ، وأنكر الأصمعي الكسر مع الهاء وفعله في الفصيح من حد علم يعلم وأهل نجد قالوه من باب ضرب وعليه قول الشاعر يذم علماء زمانه :

\* وذموا لنا الدنيا وهم يرضعونها \*

وهو في اللغة مص اللبن من الثدي ، ومنه قولهم لثيم مراضع أى يرضع غنم ولا يجلبها مخافة أن يسمع صوت حلبه فيطلب منه اللبن . وفي الشرع مص الرضيع اللبن من ثدي الأممية في وقت مخصوص ( ما يحرم من الولادة ) بكسر الواو أى النسب .

وفي الحديث دليل على أن الرضاع ينشر الحرمة بين الرضيع وأولاد المرضعة فيحرم عليها هو ويحرم عليها فروعه من النسب والرضاع ، ولا يسرى التحريم من الرضيع إلى آبائه وأمهاته وإخوته وأخواته فلا يبيح أن ينكح المرضعة إذ —

— لا منع من نكاح أم الإبن وأن ينكح ابنتها وكما صار الرضيع ابن المرضعة تصير هي أمه فتعزم عليه هي وأصولها من النسب والرضاع وإخوتها وأخواتها من النسب والرضاع فهم أخواله وخالاته ، وإن ثار الإبن من حمل من زوج صار الرضيع ابنًا للزوج فيحرم عليه الرضيع ، ولا يثبت التحريم من الرضيع بالنسبة إلى صاحب اللبن إلى أصوله وحواشيه ، فلا تم الرضيع أن تنكح صاحب اللبن وصار الزوج أباه فيحرم على الرضيع هو وأصوله وفصوله من النسب والرضاع فهم أعمامه وعماته ويحرم إخوته وأخواته من النسب والرضاع ، إذ هم أعمامه وعماته . قاله العلامة القسطلاني في شرح البخاري .

قال الحافظ في الفتح : قال العلماء : يستثنى من عموم قوله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب أربع نسوة يحرم من في النسب مطلقاً وفي الرضاع قد لا يحرم الأولى : أم الأخ في النسب حرام لأنها إمام أو إمام زوج أب وفي الرضاع قد تكون أجنبية فترضع الأخ فلا تحرم على أخيه .

الثانية : أم الحفيد حرام في النسب لأنها إمامت أو زوج ابن ، وفي الرضاع قد تكون أجنبية فترضع الحفيد فلا تحرم على جده .

الثالثة : جدة الولد في النسب حرام لأنها إمام أو أم زوجة ، وفي الرضاع قد تكون أجنبية أرضعت الولد فيجوز لوالده أن يتزوجها .

الرابعة : أخت الولد حرام في النسب لأنها بنت أو ربيبة ، وفي الرضاع قد تكون أجنبية فترضع الولد فلا تحرم على الوالد . وهذه الصور الأربع اقتصر عليها جماعة ولم يستثن الجمهور شيئاً من ذلك . وفي التحقيق لا يستثنى شيء من ذلك لأنهم لم يحرم من جهة النسب وإنما حرم من جهة المصاهرة . واستدرك بعض المتأخرين أم العم وأم العممة وأم الخال وأم الخالة فإنهم يحرمون في النسب لا في الرضاع وليس ذلك على عمومه والله أعلم انتهى .

٢٠٤٢ -- حدثنا عبد الله بن محمد الثقفي أخبرنا زهير عن هشام بن عروة عن عروة عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة « أن أم حبيبة قالت : يا رسول الله هل لك في أختي ؟ قال : فأفعل ماذا . قالت : فتنكحها قال : أختك ؟ قالت : نعم . قال : أوتحيين ذلك ؟ قالت : لست بمخلية بك

— قال النووي : فيه دليل على أنه يحرم النكاح ويحل الفطر والخلوة والمسافرة لكن لا يترتب عليه أحكام الأمور من كل وجه فلا يتوارثان ولا يجب على واحد منهما نفقة الآخر ولا يعتق بالملك ولا يسقط عنها القصاص بقتله فهما كالأجنبيين في هذه الأحكام انتهى . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى بمعناه . وقال الترمذى حسن صحيح ، وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى من حديث عمرة عن عائشة .

( أن أم حبيبة ) بنت أبي سفيان زوج النبی صلى الله عليه وسلم ( هل لك في أختي ) أى هل لك رغبة في تزويج أختي ، وفي رواية لمسلم : أنكح أختي عزة بنت أبي سفيان . وعند الطبرانى : هل لك في حمنة بنت أبي سفيان . وعند أبي موسى في الذيل درة بنت أبي سفيان . وجزم المنذرى بأن اسمها حمنة كافي الطبرانى . وقال عماض لا نعلم اعزة ذكرأ في بنات أبي سفيان إلا في رواية يزيد ابن أبي حبيب . وقال أبو موسى الأشهر فيها عزة ( قال ) رسول الله صلى الله عليه وسلم ( فأفعل ماذا ) فيه شاهد على جواز تقديم الفعل على ما الاستفهامية خلافاً لمن أنكره من النجاة ( أختك ) بالنصب أى أنكح أختك ( أوتحيين ذلك ) هو استفهام تعجب من كونها تطلب أن يتزوج غيرها مع ما طبع عليه النماء من الغيرة ، والوار عاطفة على ما قبل الهمزة عند سيويوه وعلى مقدر غند الزخشرى ومواقفه أى أنكحها وتحيين ذلك ( لست بمخلية ) بضم الميم وسكون المعجمة وكسر اللام اسم فاعل من أختى أى لست بمفردة بك ولا خالية من —

وَأَحَبُّ مَنْ شَرِكْنِي فِي خَيْرِ أُخْتِي . قَالَ : فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي . قَالَتْ : فَوَاللَّهِ  
لَقَدْ أَخْبَرْتُ أَنَّكَ تَخْطُبُ دُرَّةَ أَوْ ذُرَّةَ - شَكَّ زُهَيْرٌ - بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ . قَالَ :  
بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ . قَالَ : أَمَّا وَاللَّهِ لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حَجَرِي

— ضرة . وقال بعضهم هو بوزن فاعل الإخلاء متعدياً ولازماً من أخليت بمعنى  
خلوت من الضرة أى لست بمتفرغة ولا خالية من ضرة . قاله الحافظ . وقال في  
الجمع أى لست متروكة لدوام الخلوة ( وأحب من شركنى ) وفي رواية للبخارى  
شاركنى بالألف ( فى خير أختى ) أحب مبتدأ وأختى خبره ، وهو أفعّل تفضيل  
مضاف إلى من ومن نكرة موصوفة أى وأحب شخص شاركنى لفظة شاركنى  
فى محل جر صفة ، ويحتمل أن تكون موصولة والجملة صلتها والتقدير أحب  
المشاركين لى فى خير أختى . قيل المراد بالخير صحبة النبى صلى الله عليه وسلم ،  
المفضلة لسعادة الدارين الساترة لما لعله يعرض من الغيرة التى جرت بها العادة  
بين الزوجات . وفى رواية للبخارى : وأحب من شركنى فيك أختى . قال  
الحافظ : فمرف أن المراد بالخير ذاته صلى الله عليه وسلم ( فإنها لا تحل لى ) لأن  
الجمع بين الأختين حرام ( لقد أخبرت ) بضم الهمزة على البناء للمجهول .

قال الحافظ : ولم أقف على اسم من أخبر بذلك ولعله كان من المنافقين ، فإنه  
قد ظهر أن الخبر لا أصل له وهذا مما يستدل به على ضعف المراسيل ( أنك تخطب  
درة ) بضم المهملة وتشديد الراء ( أو ذرة ) بالمعجمة ( شك زهير ) الراوى عن  
هشام وفى البخارى وغيره وقع اسمها درة بغير الشك ( بنت أم سلمة ) منصوب  
بفعل مقدر أى تعني بنت أم سلمة وهو استفهام استنثبات لرفع الإشكال أو  
استفهام إنكار ، والمعنى أنها إن كانت بنت أبى سلمة من أم سلمة فيكون تحریمها  
من وجهين كما سيأتى بهـانه . وإن كانت من غيرها فن وجه واحد . وكان أم  
حبيبة لم تطلع على تحریم ذلك إما لأن ذلك كان قبل نزول آية التحريم . وإما بعد —

مَا حَلَّتْ لِي ، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ ، أَرْضَعْتَنِي وَأَبَاهَا ثَوْبِيَّةُ ، فَلَا تَعْرِضْنِ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ » .

— ذلك وظفت أنه من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال السكراماني .  
قال : والاحتمال الثاني هو المعتمد والأول يدفعه سياق الحديث ( لو لم تكن )  
أى درة بنت أم سلمة ( ربييتي ) أى بنت زوجي مشتقة من الرب وهو الإصلاح  
لأن زوج الأم ير بها ويقوم بأمرها ، وقيل من التربية وهو غلط من جهة  
الاشتقاق ( فى حجرى ) راعى فيه لفظ الآية ، وإلا فلا مفهوم له . كذا عند  
الجمهور وأنه خرج مخرج الغالب ( ما حلت لى ) هذا جواب لو يعنى لو كان بها  
مانع واحد لسكنى فى التحريم فكيف وبها مانعان ( أَرْضَعْتَنِي وَأَبَاهَا ) أى والد  
درة أبا سلمة وهو معطوف على المفعول أو مفعول معه ( ثوبية ) بضم المثلثة وفتح  
الواو وبعد التحتية الساكنة موحدة كانت مولاة لأبى لهب بن عبد المطلب عم  
النبي صلى الله عليه وسلم ( فلا تعرضن ) بفتح أوله وسكون العين وكسر الراء  
بعدها معجمة ساكنة ثم نون على الخطأب لجماعة النساء ، وبكسر المعجمة وتشديد  
النون خطاب لأم حبيبة . قال الحافظ : والأول أوجه .

قال القرطبي : جاء بلفظ الجمع وإن كانت القصة لإثنين وهما أم حبيبة وأم  
سلمة ردهما وزجراً أن تعود واحدة منهما أو غيرهما إلى مثل ذلك ، وهذا كما  
لو رأى رجل امرأة تكلم رجلاً فقال لها أتكلمين الرجال فإنه مستعمل شائع .  
قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه من حديث زينب  
بنت أبى سلمة عن أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم .

## ٨ - باب في لبن الفعل

٢٠٤٣ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْقَبْدِيُّ أَنبَأَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « دَخَلَ عَلَى أَفْلَحُ بْنُ أَبِي الْقَعْمِيسِ فَاسْتَتَرْتُ مِنْهُ ، قَالَ [فَقَالَ] تَسْتَتِرِينَ مِنِّي وَأَنَا عَمَلِكِ ؟ قَالَتْ قُلْتُ : مِنْ أَيْنَ . قَالَ : أَرْضَعَتِكَ امْرَأَةٌ أُخِي . قَالَتْ : إِنَّمَا أَرْضَعَتْنِي الْمَرْأَةُ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ . فَدَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَحَدَّثَتْهُ فَقَالَ : إِنَّهُ عَمَلُكَ فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ » .

### ( باب في لبن الفعل )

بفتح الفاء وسكون الحاء المهملة الرجل أى هل يثبت حرمة الرضاع بيده وبين الرضيع ويصير ولداً له أم لا ، ونسبة اللبن إليه مجاز لكونه سبباً فيه ( دخل على أفلح بن أبي القعيس ) هكذا جاء في رواية لمسلم بلفظ أفلح بن أبي القعيس ، وفي رواية له بلفظ أفلح بن قعيس وفي أخرى له بلفظ عمى من الرضاعة أبو الجعد ، وفي روايات متعددة له أن أفلح أخا أبي القعيس جاء يستأذن . قال النووي : قال الحفاظ الصواب الرواية الأولى وهي التي كررها مسلم في أحاديث الباب وهي المعروفة في كتب الحديث وغيرها أن عمها من الرضاعة هو أفلح أخو أبي القعيس وكنية أفلح أبو الجعد انتهى ( فاستترت ) أى احتجبت ( إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل ) أى حصلت لي الرضاعة من جهة المرأة لا من جهة الرجل فكانها ظننت أن الرضاعة لا تسرى إلى الرجال والله تعالى أعلم بالخال ( فليج عليك ) من الولوج أى فليدخل . فيه دليل على أن لبن الفعل يحرم حتى تثبت الحرمة في جهة صاحب اللبن كما ثبت من جانب المرضعة ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أثبت عمومة الرضاع وألحقها بالنسب —

— فتثبت حرمة الرضاع بينه وبين الرضيع ويصير ولدآله وأولاده إخوة اضيع وأخواته ، ويكون لإخوته أعمام الرضيع وأخواته عمساته ويكون أولاد الرضيع أولاده . وإليه ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار كالأوزاعي في أهل الشام والثوري وأبي حنيفة وصاحبيه في أهل الكوفة ، وابن جريج في أهل مكة ، ومالك في أهل المدينة ، والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور وأتباعهم ، وحجتهم هذا الحديث الصحيح .

وخالف في ذلك ابن عمر وابن الزبير ورافع بن خديج وهائشة وجماعة من التابعين وابن المنذر وداود وأتباعه فقالوا لا يثبت حكم الرضاع للرجل لأن الرضاع إنما هو للمرأة التي اللبن منها . قالوا ويدل عليه قوله تعالى : ﴿ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ ﴾ فإنه لم يذكر العممة ولا البنت كما ذكرها في النسب ، وأجيبوا بأن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفى الحكم عما عداه ، ولا سيما وقد جاءت الأحاديث الصحيحة . واحتج بعضهم من حيث النظر بأن اللبن لا ينفصل من الرجل وإنما ينفصل من المرأة فكيف تنتشر الحرمة إلى الرجل ، والجواب أنه قياس في مقابلة النص فلا يلتفت إليه . وأيضاً فإن سبب اللبن هو ماء الرجل والمرأة معاً ، فوجب أن يكون الرضاع منهما كالجد لما كان سبب الولد أوجب تحريم ولد الولد به لتعلقه بولده وإلى هذا أشار ابن عباس بقوله في هذه المسألة : اللقاح واحد . أخرجه ابن أبي شيبة . وأيضاً فإن الوطء يدر اللبن فله فصل فيه نصيب . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

وأفصح بالقاء والقعيس بضم القاف وفتح العين المهملة وسكون الياء وبمدها سين مهملة . واختلف العلماء في التحريم هلبن الفحل ، فجمهور العلماء على أنه يحرم ، وذهبت طائفة إلى أنه لا يحرم وإنما يقع التحريم من ناحية المرأة لا من ناحية الرجل روى هذا عن عائشة وابن عمر وابن الزبير وغيرهم من التابعين —

## ٩ - باب في رضاعة الكبير

٢٠٤٤ - حدثنا حفص بن محمد أخبرنا شعبه ح . وحدثنا محمد بن كثير أنبأنا سفيان عن أشعث بن سليم عن أبيه عن مسروق عن عائشة المعنى واحد « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها رجل قال حفص : فشق ذلك عليه وتغير وجهه ، ثم اتفقا قالت : يا رسول الله إنه أخى من الرضاعة ، فقال : انظرون من إخوانيكن ، فإنما الرضاعة من المجاعة . »

— وهو مذهب أهل الظاهر وابن بنت الشافى ، وقيل إنه لا يصح عن عائشة ، وهذا هو الأشبه لأنها التي روت الحديث فيه . وقال الإمام الشافى : نشر الحرمة إلى الفعل خارج عن القياس ، فإن اللبن ليس ينفصل منه وإنما ينفصل منها والمتبع الحديث انتهى .

### (باب في رضاعة الكبير)

(عن أشعث بن سليم) أى كلاهما عن أشعث (المعنى واحد) أى معنى حديث شعبه وسفيان واحد وإن كان فى بعض ألفاظ حديثهما اختلاف (وعندها رجل) الجملة حالمة (فشق ذلك) أى دخول ذلك الرجل (عليه) صلى الله عليه وسلم . وفى رواية لمسلم : فاشتد ذلك عليه ورأيت الغضب فى وجهه (ثم اتفقا) أى حفص ومحمد بن كثير (فقال انظرون) أى تفكرن واعرفن (من إخوانيكن) خشية أن يكون رضاعة ذلك الشخص كانت فى حالة الكبير (فإنما الرضاعة من المجاعة) بفتح الميم . قال الإمام أبو سليمان الخطابى فى المعالم : معناه أن الرضاعة التى بها يقع الحرمة ما كان فى الصغر والرضيع طفل يقويه اللبن ويسد جوعه —



٢٠٤٥ - حدثنا عبد السلام بن مطهر أن سليمان بن المغيرة حدثهم عن أبي موسى عن أبيه عن ابن عبد الله بن مسعود عن ابن مسعود قال: « لا رضاع إلا ما شدَّ العظم وأنبت اللحم ، فقال أبو موسى : لا تسألونا وهذا الخبر فيكم . »

٢٠٤٦ - حدثنا محمد بن سليمان الأنباري أخبرنا وكيع عن سليمان بن المغيرة عن أبي موسى الهلالي عن أبيه عن ابن مسعود عن النبي صلى الله

— فأما ما كان منه بعد ذلك في الحال التي لا يسد جوعه اللبن ولا يشبعه إلا الخبز واللحم وما كان في معناها فلا حرمة له .

وقد اختلف العلماء في تحديد مدة الرضاع فقالت طائفة منهم إنها حولان ، وإليه ذهب سفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق ، واحتجوا بقوله تعالى ﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة﴾ قالوا : فدل أن مدة الحولين إذا انقضت فقد انقطع حكمها ولا عبرة لما زاد بعد تمام المدة . وقال أبو حنيفة حولان وستة أشهر ، وخالفه صاحبه . وقال زفر بن الهذيل : ثلاث سنين . ويحكى عن مالك أنه جعل حكم الزيادة على الحولين ، إذا كانت يسيراً حكم الحولين انتهى . وفي بعض نسخ السككيات بعد قوله من الجاعة وجدت هذه العبارة . قال أبو داود روى أهل المدينة في هذا اختلافاً . قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم .

(ما شد العظم) أى قواه وأحكامه . وشدد العظم ولأنبت اللحم لا يحصل إلا إذا كان الرضيع طفلاً يسد اللبن جوعه لأن معدته تكون ضعيفة يكفيه اللبن وينبت بذلك لحمه ويشدد عظمه فيصير كجزء من المرضعة ، فيشترك في الحرمة مع أولادها (لا تسألونا وهذا الخبر فيكم) الخبر بفتح الحاء وكسرهما العالم ، وأراد —

عليه وسلم بمعناه وقال : أَنْشَرَ [ أَنْشَرَ ] الْعَظْمَ .

بهذا الخبر ابن مسعود رضى الله عنه ( بمعناه ) أى بمعنى الحديث المذكور ( وقال أنشر العظم ) قال الخطابى أنشر العظم معناه ما شد العظم وقواه والإنشار بمعنى الإحياء كما فى قوله سبحانه ( ثم إذا شاء أنشره ) وقد يروى أنشر العظم بالزى المعجمة ومعناه زاد فى حجمه فنشره انتهى . وقال السندى أى رفعه وأعلاه أى أكبر حجمه .

قال المذبرى : سئل أبو حاتم الرازى عن أبى موسى الهلالى فقال هو مجهول وأبوه مجهول انتهى .

وأحاديث الباب تدل على أنه لا يحرم من الرضاع إلا ما كان فى حال الصغر لأنها الحال الذى يمكن طرد الجوع فيها بالدين ، وإليه ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والفقهاء ، وإنما اختلفوا فى تحديد الصغر ، فالجمهور قالوا مهما كان فى الحولين فإن رضاعه يحرم ولا يحرم ما كان بعدهما مستدلين بقوله تعالى ﴿ حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾ وقالت جماعة : الرضاع الحريم ما كان قبل الفطام ولم يقدره بزمان .

وقال الأوزاعى : إن فطم وله عام واحد واستقر فطامه ثم رجع فى الحولين لم يحرم هذا الرضاع شيئاً ، وإن تمادى رضاعه ولم يفطم فما يرضع وهو فى الحولين حرم وما كان بعدهما لا يحرم وإن تمادى رضاعه . وفى المسألة أقوال أخر عارية عن الاستدلال فلم نطال بها المقال .

١٠ - باب من حرم به

٢٠٤٧ - حدثنا أحمد بن صالح أخبرنا عنبسة حدثني يونس عن ابن شهاب حدثني عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأُمّ سلمة « أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس كان تبنى سالمًا وأنكحه ابنة أخيه هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة ، وهو مولى لامرأة من الأنصار ، كما تبنى رسول الله صلى الله عليه وسلم زيدًا ،

( باب من حرم به )

أى برضاة الكبير ( كان تبنى سالمًا ) أى اتخذها ولدًا . وسالم هو ابن معقل مولى أبى حذيفة ولم يكن مولاه وإنما كان يلزمه بل كان من حلفائه كما وقع فى رواية لمسلم ( وأنكحه ) أى زوجه ( هند بنت الوليد ) بدل من ابنة أخيه . ووقع عند مالك فاطمة فاعل لها اسمين ( وهو ) أى سالم ( مولى لامرأة من الأنصار ) قال ابن حبان : يقال لها ليلي ويقال ثبيقة بضم الثاء وفتح الباء وسكون الهمزة بنت يمار بفتح التحتية ابن زيد بن عبيد وكانت امرأة أبى حذيفة ابن عتبة ، وبهذا جزم ابن سعد . وقيل اسمها سلمى وقيل غير ذلك ( كما تبنى رسول الله صلى الله عليه وسلم زيدًا ) هو أبو أسامة زيد بن حارثة بن شراحيل ابن كعب بن عبد العزى القرشى نسبها الهاشمى ولأى مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وحبه وأبو حبه كان أمه خرجت به تزور قومها فأغارت عليهم -

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد قال بقول عائشة فى رضاع الكبير الليث ابن سعد وعطاء وأهل الظاهر .  
والأكثر حملوا الحديث إما على الخصوص وإما على النسخ ، واستدلوا على النسخ بأن قصة سالم كانت فى أول الهجرة ، لأنها هاجرت عقب نزول الآية =

وكانَ مَنْ تَبَنَّى رَجُلًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ دَعَاهُ النَّاسُ إِلَيْهِ وَوَرِثَ مِيرَاثَهُ حَتَّى  
أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ ﴿أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ - إِلَى قَوْلِهِ - فَأَخْوَانُكُمْ  
فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾ فَرُدُّوهُ إِلَى آبَائِهِمْ ، فَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ لَهُ أَبٌ كَانَ مَوْلَى  
وَأَخًا فِي الدِّينِ ، فَجَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سُهَيْلِ بْنِ عَمْرِو الْقُرَشِيِّ ثُمَّ الْعَامِرِيُّ  
وَهِيَ امْرَأَةُ أَبِي حُذَيْفَةَ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا نَرَى سَالِمًا وَلَدًا  
فَكَانَ يَأْوِي مَعِيَ وَمَعَ أَبِي حُذَيْفَةَ فِي بَيْتِ وَاحِدٍ وَيَرَانِي فَضَلًّا ، وَقَدْ

— بنو القين فأخذوا يزيد وقدموا به سوق عكاظ فاشتراه حكيم بن حزام لعمته  
خديجة فوهبته للنبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثمان سنين فأعتقه وتبناه . قال  
ابن عمر : ما كنا ندعوه إلا زيد بن محمد حتى نزل قوله تعالى ﴿أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ﴾  
ولم يذكر الله تعالى في القرآن من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا زيدا بقوله  
﴿فلما قضى زيد منها وطراً﴾ الآية استشهد في غزوة مؤتة سنة ثمان من الهجرة  
(أدعهم) أي المتبنين (لأبائهم) أي آبائهم الذين هم من مانهم لا لمن تبناه .  
وتمام الآية ﴿هو أقتط عند الله﴾ فإن لم تعملوا آبائهم فأخوانكم في الدين  
ومواليكم ﴿فردوا إلى آبائهم﴾ ولم ينسبوا إلى من تبناه ولم يورثوا ميراثهم  
بل ميراث آبائهم (كان مولى وأخا في الدين) لعل في هذا إشارة إلى قولهم  
مولى أبي حذيفة وأن سالمًا لما نزلت (أدعهم لأبائهم) كان مما لا يعلم له أب  
ف قيل له مولى أبي حذيفة (إنا كنا نرى) أي نعتقد (فكان) أي سالم (يأوي)  
أي يسكن . وعند مالك يدخل على . قال في القاموس أويت منزلى وإليه أويا —

== والآية نزلت في أوائل الهجرة .

وأما أحاديث الحكم بأن التحريم يختص بالصغير . فرواها من تأخر  
إسلامهم من الصحابة نحو أبي هريرة وابن عباس وغيرهم فتكون أولى

أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِمْ مَا قَدْ عَلِمْتَ فَكَيْفَ تَرَى فِيهِ؟ فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَرْضِعِيهِ، فَأَرْضَعَتْهُ خَمْسَ رَضَعَاتٍ، فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ وَلَدِهَا مِنَ الرضاعة، فَبِذَلِكَ كَانَتْ عَائِشَةُ تَأْمُرُ بَنَاتِ أَخَوَاتِهَا وَبَنَاتِ إِخْوَانِهَا أَنْ يَرْضِعْنَ مَنْ أَحَبَّتْ عَائِشَةُ أَنْ يَرَاهَا وَيَدْخُلَ عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَ كَبِيرًا خَمْسَ رَضَعَاتٍ ثُمَّ يَدْخُلُ عَلَيْهَا. وَأَبَتْ أُمُّ سَلَمَةَ وَسَائِرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَدْخُلْنَ عَلَيْهِنَّ بِتِلْكَ الرضاعة أَحَدًا مِنَ النَّاسِ حَتَّى

— بالضم ويكسر وأويت تأوية وتأويت واتويت وأتويت نزلة بنفسى وسكنت (ويرانى فضلا) بضم الفاء وسكون الضاد أى متمثلة فى ثياب المهنة ، يقال تفضلت المرأة إذا فعلت ذلك . هذا قول الخطابى وتبعه ابن الأثير وزاد : وكانت فى ثوب واحد . وقال ابن عبد البر : قال الخليل رجل فضل متوشح فى ثوب واحد يخالف بين طرفيه . قال فعلى هذا فعنى الحديث أنه كان يدخل عليها وهى منكشف بعضها . وعن ابن وهب فضل مكشوفة الرأس والصدر . وقيل الفضل الذى عليه ثوب واحد ولا إزار تحته . وقال صاحب الصحاح : تفضلت المرأة فى بيتها إذا كانت فى ثوب واحد كقميص لا كمين له (وقد أنزل الله فيهم ما قد علمت) أى الآية التى ساقها قبل وهى (أدعومهم لآبائهم) وقوله (وما جعل أدعاءكم أبناءكم) (فكيف ترى فيه) وفى رواية لمسلم : قالت إن سالماً قد بلغ ما يبلغ الرجال وعقل ما عقوله وإنه يدخل علينا وإنى أظن أن فى نفس أبى حذيفة من ذلك شيئاً (أرضعيه) وفى رواية لمسلم : قالت كيف أرضعه وهو رجل كبير فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال قد علمت أنه رجل كبير ، وفى أخرى له فقالت إنه ذو لحية . قال القاضى عياض : لعلمها حلمته ثم شربه من غير أن يمس نديها وهذا أحسن ، ويحتمل أنه عفا عن مسه للحاجة كما خص بالرضاعة مع الكبير انتهى (أن يرضعن من أحببت عائشة أن يراها) الضمير المرفوع يعود — (هـ — عون المعبود ٦)

يُرَضَّعَ [يُرَضَّعْنَ] فِي الْمَهْدِ ، وَقُلْنَ لِعَائِشَةَ : وَاللَّهِ مَا نَدْرِي لَعَلَّهَا كَانَتْ رُخْصَةً مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِسَالِمٍ دُونَ النَّاسِ .

— إلى من والمنصوب إلى عائشة (أن يدخلن عليهن بتلك الرضاعة) أى بالرضاعة في السكبر (حتى يرضع) على البناء للمجهول (في المهد) أى في حالة الصغر حين يكون الطفل في المهد . والحديث قد استدل به من قال إن إرضاع السكبر يثبت به التحريم وهو مذهب عائشة وعروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح والليث بن سعد وابن علية وابن حزم .

وزهد الجمهور إلى اعتبار الصغر في الرضاع المحرم وأجابوا عن قصة سالم بأجوبة ، منها أنه حكم منسوخ وقرره بعضهم بأن قصة سالم كانت في أوائل الهجرة ، والأحاديث الدالة على اعتبار الحولين من رواية أحداث الصحابة فدل على تأخرها وهو مستند ضعيف إذ لا يلزم من تأخر إسلام الراوى ولا من صغره أن لا يكون ما رواه متقدماً . وأيضاً ففي سياق قصة سالم ما يشعر بسبق الحكم باعتبار الحولين لقول امرأة أبي حذيفة في بعض طرقة حيث قال لها النبي صلى الله عليه وسلم أرضعيه ، قالت وكيف أرضعه وهو رجل كبير ، فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم . وفي رواية قالت إنه ذو لحية ، قال أرضعيه ، وهذا يشعر بأنها كانت تعرف أن الصغر معتبر في الرضاع المحرم . ومنها دعوى الخصوصية بسالم وامرأة أبي حذيفة والأصل فيه قول أم سلمة وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم ما نرى هذا إلا رخصة أرخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم لسالم خاصة .

ولقائل أن يقول إن دعوى الاختصاص تحتاج إلى دليل وقد اعترف بصحة الحجبة التي جاءت بها عائشة ولا حجة في إبانين لها كما أنه لا حجة في أقوالهن إذا خالفت المرفوع ، ولو كانت هذه السنة مختصة بسالم ليينها رسول الله صلى الله عليه وسلم كما بين اختصاص أبي بردة بالتضحية بالجدع من المعز ومنها حديث —

## ١١ - باب هل يحرم مادون خمس رضعات

٢٠٤٨ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَمُنِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ عَنْ عُمَرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ فِيمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرَ رَضَعَاتٍ يُحَرِّمْنَ ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، فَتَوَقَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهْنًا يُمْرَأًا مِنْ [فِي] الْقُرْآنِ» .

— إنما الرضاعة من المجاعة ، وحديث لا رضاع إلا ما شد العظم وأثبت اللحم ، وحديث لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء في الثدي وكان قبل القطام ، رواه الترمذى وصححه ، وحديث لا رضاع إلا ما كان في الحولين رواه الدارقطنى وقال لم يسنده عن ابن عيينة غير الهيثم بن جميل وهو ثقة حافظ . وقد جمع بين حديث الباب وبين هذه الأحاديث بأن الرضاع يعتبر فيه الصغير إلا فيما دعت إليه الحاجة كرضاع الكبير الذى لا يستغنى عن دخوله على المرأة ويشق احتجابها منه ويجعل حديث الباب مخصصاً لعموم هذه الأحاديث . وإليه ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية . وقال الشوكانى : وهذا هو الراجح عندى ، وقال هذه طريقة متوسطة بين طريقة من استدلت بهذه الأحاديث على أنه لا حكم لرضاع الكبير مطلقاً وبين من جعل رضاع الكبير كرضاع الصغير مطلقاً لما لا يخلو عنه كل واحدة من هاتين الطريقتين من التعسف انتهى والله تعالى أعلم وعلمه أتم . قال المنذرى : والحديث أخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

(باب هل يحرم ما دون خمس رضعات)

(كان فيما أنزل الله من القرآن) من بيانية أى كان سابقاً فى القرآن هذه الآية (عشر رضعات يحرم) بضم الياء وتشديد الراء ، وفى رواية مسلم عشر —

— رَضَعَات مَعْلُومَات يَحْرَمُن (ثم نسخن) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْجَهُولِ (بِخَمْسِ مَعْلُومَات يَحْرَمُن) أَيْ ثُمَّ نَزَلَتْ خَمْسَ رَضَعَات مَعْلُومَات يَحْرَمُن فَنَسَخَتْ تِلْكَ الْعَشْرَ (فَتَوَفَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهْنًا) أَيْ خَمْسَ رَضَعَات ، وَفِي رِوَايَةٍ مُسْلِمٌ وَهِيَ أَيْ آيَةُ خَمْسِ رَضَعَات (مِمَّا يَقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ) بِصِغَةِ الْجَهُولِ . وَالْمَعْنَى أَنَّ النَّسْخَ بِخَمْسِ رَضَعَات تَأْخُرُ لِإِنْزَالِهِ جَدًّا حَتَّى إِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَفَّى وَبَعْضُ النَّاسِ يَقْرَأُ خَمْسَ رَضَعَات وَيَجْعَلُهَا قِرَاءَةً مَقْلُوكًا لِكَوْنِهِ لَمْ يَبْلُغْهُ النَّسْخُ لِقُرْبِ عَهْدِهِ فَلَمَّا بَلَغَهُمُ النَّسْخَ بَعْدَ ذَلِكَ رَجَعُوا عَنْ ذَلِكَ وَاجْتَمَعُوا عَلَى أَنَّ هَذَا لَا يَقْتَضِي . وَالنَّسْخُ ثَلَاثَةَ أَنْوَاعٍ : أَحَدُهَا - مَا نَسَخَ حُكْمَهُ وَتَلَاوَتَهُ كَعَشْرِ رَضَعَات . وَالثَّانِي - مَا نَسَخَتْ تَلَاوَتَهُ دُونَ حُكْمِهِ كَخَمْسِ رَضَعَات . وَكَالْشَيْخِ وَالشَّيْخَةِ إِذَا زَنِيَا فَارْجَوْهُمَا . وَالثَّالِثُ - مَا نَسَخَ حُكْمَهُ وَبَقِيَ تَلَاوَتُهُ وَهَذَا هُوَ الْأَكْثَرُ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ الْآيَةُ قَالَهُ النَّوَوِيُّ . وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ مَنْ قَالَ إِنَّهُ لَا يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا خَمْسَ رَضَعَات وَهُوَ مَذْهَبُ عَائِشَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَعَطَاءُ وَطَاوُسٌ وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ ، وَقَالَ بِهِ ابْنُ حَزْمٍ وَهِيَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحَدٍ . وَذَهَبَ أَحَدٌ فِي رِوَايَةٍ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَأَبُو ثَوْرٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَدَاوُدُ وَأَتْبَاعُهُ إِلَى أَنَّ الَّذِي يَحْرُمُ ثَلَاثَ رَضَعَاتٍ وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَاللَّيْثُ أَنَّ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ مِنَ الرِّضَاعِ سَوَاءٌ فِي التَّحْرِيمِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ أَحَدٍ ، وَتَمَسَّكُوا بِعَمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأُمَهَاتِكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ وَبِالْعَمُومِ الْوَاردِ فِي الْأَخْبَارِ . قَالَ الْحَافِظُ : قَوِيٌّ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ بِأَنَّ الْأَخْبَارَ اخْتَلَفَتْ فِي الْعِدَدِ وَعَائِشَةُ الَّتِي رَوَتْ ذَلِكَ قَدْ اخْتَلَفَ عَلَيْهَا فَيُؤْتَمَرُ مِنْ ذَلِكَ فَوْجُ الرُّجُوعِ إِلَى أَقْلٍ مَا يُعْتَلَقُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ وَأَيْضًا فَقَوْلُ عَشْرِ رَضَعَات مَعْلُومَات ثُمَّ نَسَخَ بِخَمْسِ مَعْلُومَاتِ فَمَاتَ النَّبِيُّ —



٢٠٤٩ — حدثنا مُسَدَّدُ بْنُ مُسَرَّهَدٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ  
ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ  
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ » .

## ١٢ — باب في الرضخ عند الفصال

٢٠٥٠ — حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّفِيلِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ح .  
وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْعَلَاءِ أَنبَأَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ

— صلى الله عليه وسلم ومن مما يقرأ لا يلتهمز للاحتجاج على الأصح من قولي  
الأصوليين لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر ، والراوى روى هذا على أنه قرآن  
لا خبر فلم يثبت كونه قرآناً ولا ذكر الراوى أنه خبر ليقبل قوله فيه والله أعلم  
انتهى . وقد بسط الكلام في هذه المسألة الشوكاني في الغيل فليراجع إليه .  
قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه . وهذا والذي قبله  
حجة للشافعى في اعتبار عدد الخمس في التحريم انتهى .

( لا تحرم المصة ولا المصتان ) المصة الواحدة من المص وهو أخذ اليسير من  
الشيء كما فى الضياء وفى القاموس مصصته بالكسر أمصه ومصصته أمصه  
كخصصته أخصه شربته شرباً رفيقاً . والحديث يدل على أن المصة والمصتين  
لا يثبت بها حكم الرضاع الموجب للتحريم ، ويدل بمفهومه على أن الثالث من  
المصات تقتضى التحريم . وقد سبق ذكر من ذهب إلى العمل به . قال المنذرى :  
وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

## ( باب في الرضخ عند الفصال )

الرضخ الإعطاء (ابن إدريس) أى أبو معاوية وابن إدريس كلاهما عن —

حَجَّاجُ بْنُ حَجَّاجٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا يُذْهِبُ عَنِّي مَذْمَةَ الرِّضَاعَةِ ؟ قَالَ : الْغُرَّةُ الْعَبْدُ أَوْ الْأُمَةُ » .

قال النفيلي : حَجَّاجُ بْنُ الْحَجَّاجِ الْأَسْلَمِيُّ ، وَهَذَا لَفْظُهُ .

— هشام (ما يذهب) من الإذهب أى ما يزيل (مذمة الرضاعة) أى حق الإرضاع أو حق ذات الرضاع . فى الفائق المذمة والذمام بالكسر والفتح الحق والحرمة التى يذم مضيعها يقال رعيت ذمام فلان ومذمته . وعن أبى زيد : المذمة بالكسر الذمام وبالفتح الذم . قال القاضى : والمعنى أى شىء يسقط عنى حق الإرضاع حتى أكون بأدائه مؤدياً حق المرضعة بكامله ، وكانت العرب يستحبون أن يرضعوا للظئر بشىء سوى الأجرة عند الفصال وهو المسئول عنه ( الغرة ) أى المملوك ( العبد أو الأمة ) بالرفع بدل من الغرة ، وقيل الغرة لا تطلق إلا على الأبيض من الرقيق ، وقيل هى أنفس شىء يملك . قال الطيبي : الغرة المملوك وأصلها البياض فى جبهة الفرس ثم استعير لأكرم كل شىء ، كقولهم غرة القوم سيدهم . ولما كان الإنسان المملوك خيراً ما يملك سمي غرة ، ولما جعلت الظئر نفسها خادمة جوزيت بخنس فعلها . وقال الإمام الخطايبى فى المعالم : يقول إنها قد خدمتك وأنت طفل وحضنتك وأنت صغير فكافئها بخادم يخدمها ويكفيها المهنة قضاء لذمامها وجزاء لها على إحسانها انتهى . وقد استدلل بالحديث على استحباب العطية للراضعة عند الفطام وأن يكون عبداً أو أمة . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وقال الترمذى حديث حسن صحيح . هذا آخر كلامه . وأبوه هو الحجاج ابن مالك الأسلمى سكن المدينة ، وقيل كان ينزل العرج . ذكره أبو القاسم البغوى وقال ولا أعلم للحجاج بن مالك غير هذا الحديث . وقال النرى : له حديث واحد ( قال النفيلي ) أى فى روايته ( حجاج بن الحجاج الأسلمى ) بزيادة لفظ الأسلمى ( وهذا ) أى لفظ الحديث المذكور ( لفظه ) أى لفظ حديث النفيلي .

### ١٣ - باب ما يكره أن يجمع بينهن من النساء

٢٠٥١ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الثَّقَلِيُّ أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ أَخْبَرَنَا دَاوُدُ

ابْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنْ عَامِرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
« لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا الْعَمَّةُ عَلَى بِنْتِ أَخِيهَا وَلَا الْمَرْأَةُ عَلَى خَالَتِهَا  
وَلَا الْخَالَةُ عَلَى بِنْتِ أُخْتِهَا ، وَلَا تُنْكَحُ الْكُبْرَى عَلَى الصَّغْرَى وَلَا الصَّغْرَى  
عَلَى الْكُبْرَى » .

### ( باب ما يكره أن يجمع بينهن من النساء )

ما بمعنى من ، ومن النساء بيان لها ، أى باب النساء اللاتى يكره أن يجمع  
بينهن ( لا تنكح ) بصيغة المجهول ( على عمتها ) سواء كانت سفلى كأخت الأب  
أو عليا كأخت الجد مثلاً ( على خالتها ) سفلى كانت أو عليا ( ولا تنكح الكبرى )  
أى سناً غالباً أو رتبة فهي بمنزلة الأم ، والمراد العمة والخالة ( على الصغرى )  
أى بنت الأخ أو بنت الأخت ، وسميت صغرى لأنها بمنزلة البنت ، وهذه الجملة  
كالبيان للعلمة والتأكد للحكم ( ولا الصغرى على الكبرى ) ككرر النفسى من  
الجانبيين للتأكد لقوله لا تنكح المرأة على عمتها الخ ، ولدفع توهم جواز تزوج  
العمة على بنت أخيها والخالة على بنت أختها الفضيلة العمة والخالة كما يجوز تزوج  
الحرّة على الأمة . قال الخطابى فى المامل : يشبه أن يكون المعنى فى ذلك والله أعلم  
ما يخاف من وقوع العداوة بينهن لأن المشاركة فى الخط من الزوج توقع المفاصلة  
بينهن فيكون منها قطيعة الرحم ، وعلى هذا المعنى يحرم الجمع بين الأخوين المملوكتين  
فى الوطاء ، وهو قول أكثر أهل العلم وقياسه أن لا يجمع بين الأمة وبين عمتها  
أو خالتها فى الوطاء انتهى . قال المنذرى : وأخرجه البخارى تعليقا وأخرجه  
الترمذى والنسائى ، وقال الترمذى حسن صحيح .

٢٠٥٢ - حدثنا أحمد بن صالح أخبرنا عنبسة أخبرني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني قبيصة بن ذؤيب أنه سمع أبا هريرة يقول : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا » .

— ( نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجمع بين المرأة وخالتها وبين المرأة وعمتها ) أى فى النكاح وكذا فى الوطء بملك اليمين . وفى رواية مسلم : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجمع الرجل وفى آخرها قال ابن شهاب فنبى خالة أبيها وعمه أبيها بتلك المنزلة . قال النووى : هذا الحديث دليل لمذهب العلماء كافة أنه يحرم الجمع بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها سواء كانت عمه وخالة حقيقة وهى أخت الأب وأخت الأم أو مجازية وهى أخت أبى الأب وأبى الجد وإن علا ، أو أخت أم الأم وأم الجدة من جهة الأم والأب وإن علت ، فكلهن بإجماع العلماء يحرم الجمع بينهما . وقالت طائفة من الخوارج والشيعة يجوز واحتجوا بقوله تعالى ﴿ وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَّرَاءَ ذَلِكَ ﴾ واحتج الجمهور بهذه الأحاديث خصوا بها الآية . والصحيح الذى عاينه جمهور الأصوليين جواز تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد لأنه صلى الله عليه وسلم مبين للناس ما أنزل إليهم من كتاب الله . وأما الجمع بينهما فى الوطء بملك اليمين كالنكاح فهو حرام عند العلماء كافة وعند الشيعة مباح . قالوا ويباح أيضاً الجمع بين الأختين بملك اليمين قالوا وقوله تعالى ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ ﴾ إنما هو فى النكاح . وقال العلماء كافة هو حرام كالنكاح لعموم قوله تعالى ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ ﴾ وقولهم إنه يختص بالنكاح لا يقبل بل جميع المذكورات فى الآية محرمات بالنكاح وملك اليمين جميعاً . ومما يدل عليه قوله تعالى ﴿ وَالْحَصْنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ فإن معناه أن ملك اليمين يحل وطؤها بملك اليمين لانكاحها فإن عقد النكاح —

٢٠٥٣ — حدثنا عبد الله بن محمد الثقفي أخبرنا خطاب بن القاسم عن خصيف عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كره أن يجمع بين العمة والخالة وبين الخالتين والعمتين .

— عليها لا يجوز لسيدها والله أعلم . وأما باقي الأقارب كالجمع بين بنتي العمتين وبنتي الخالتين ونحوهما فحائز عندنا وعند العلماء كافة إلا ما حكاه القاضى من بعض السلف أنه حرمه . دليل الجمهور قوله تعالى ﴿ وأحل لكم ما وراء ذلكم ﴾ وأما الجمع بين زوجة الرجل وبنته من غيرها فحائز عندنا وعند مالك وأبي حنيفة والجمهور وقال الحسن وعكرمة وابن أبي لهي لا يجوز . دليل الجمهور قوله تعالى ﴿ وأحل لكم ما وراء ذلكم ﴾ انتهى . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى . ( كره أن يجمع بين العمة والخالة وبين الخالتين والعمتين ) قال فى فتوح الدود : كره أن يجمع بين العمة والخالة أى وبين من هما عمة وخالة لها ، فالظرف النسائى من مدخول بين متروك فى الكلام لظهوره ، وكذا قوله بين الخالتين أى وبين من هما خالتان لها ، والمراد بالخالتين الصغيرة ممن هى خالة لها والكبيرة منها أو الأبوية وهى أخت الأم من أب والأمية وهى أخت الأم من أم وعلى هذا قياس العمتين . ويحتمل أن يكون المراد بالخالتين الخالة ومن هى خالة لها أطلق عليها اسم الخالة تغليباً وكذا العمتين والكلام لجرد التأكيد . وهذا الذى ذكرنا هو الموافق لأحاديث الباب . وقال السيوطى نقلاً عن شرح المنهاج لسكال الدميرى : قد أشكل هذا على بعض العلماء حتى حمل على الجواز وإنما المراد الدعى عن الجمع بين امرأتين إحداهما عمة والأخرى خالة أو كل منهما عمة الأخرى أو كل منهما خالة الأخرى . تصوير الأولى أن يكون رجل وابنه فتزوجا امرأة وبنتها فتزوج الأب البنت والابن الأم فولدت لكل منهما ابنة من هاتين الزوجتين فابنة الأب عمة بنت الابن وبنت الابن خالة لبنت الأب . وتصوير —

٢٠٥٤ - حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح المصري أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير « أنه سأل عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم عن قوله [عن قول الله عز وجل] ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ قالت : يا ابن أخي هي اليتيمة تكون في حجر وليها تُشَارِكُهُ [فَتُشَارِكُهُ] في مالِهِ ، فهُمُجِبُهُ مَالُهَا وَجَمَالُهَا ، فَيُرِيدُ وَلِيَّهَا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِغَيْرِ أَنْ يَقْسِطَ فِي صَدَاقِهَا فَيُعْطِيَهَا مِثْلَ مَا يُعْطِيهَا غَيْرُهُ ، فَنُهِوا أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ إِلَّا أَنْ

— العمتين أن يتزوج رجل أم رجل ويتزوج الآخر أمه فيولد لكل منهما ابنة فأبنة كل منهما عمة الأخرى . وتصوير الخاليتين أن يتزوج رجل ابنة رجل والآخر ابنته فولدت لكل منهما ابنة فأبنة كل واحد منهما خالة الأخرى انتهى . قال المغدري : في إسناد خفيف بن عبد الرحمن بن عوف الحراني وقد ضعفه غير واحد من الحفاظ .

( عن قوله وإن خفتم الخ ) أى من معنى هذه الآية ( يا ابن أخي ) أسماء بنت أبي بكر ( هي اليتيمة ) أى التي مات أبوها ( في حجر وليها ) أى الذى يلى مالها ( بغير أن يقسط ) أى بغير أن يعدل ، يقال قسط إذا جار وأقسط إذا عدل ، وقيل الهمزة فيه للسلب أى أزال القسط ورجعه ابن التين بقوله تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ لأن أفعل فى أبنية المبالغة لا يكون فى المشهور إلا من الثلاثى . نعم حكى السيرافى جواز التعجب بالرباعى وحكى غيره أن قسط من الأضداد والله أعلم ( فيعطىها مثل ما يعطىها غيره ) هو معطوف على معمول بغير أى يريد أن يتزوجها بغير أن يعطىها مثل ما يعطىها غيره أى ممن يرغب فى —

يُقْسِطُوا لَهُنَّ وَيَبْلُغُوا بِهِنَّ أَغْلَى سُنَّتِهِنَّ مِنَ الصَّدَاقِ ، وَأَمِرُوا أَنْ يَنْكِحُوا  
مَاطَابَ لَهُمْ مِنَ النِّسَاءِ سِوَاهُنَّ .

قال عُرْوَةُ قالت: عَائِشَةُ : ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ اسْتَفْتَوْا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عليه وسلم بَعْدَ هَذِهِ آيَةِ فِيهِنَّ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ  
قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُثَلِّى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي  
لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ قالت : وَالَّذِي ذَكَرَ  
اللَّهُ أَنَّهُ يُثَلِّى عَلَيْهِنَّ [عَلَيْكُمْ] فِي الْكِتَابِ آيَةُ الْأُولَى الَّتِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى  
فِيهَا ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾  
قَالَتْ عَائِشَةُ : وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي آيَةِ الْآخِرَةِ [الْآخِرَى] ﴿وَتَرْغَبُونَ  
أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ هِيَ رَغْبَةُ أَحَدِكُمْ عَنْ بَيْتِهِمَّ الَّتِي تَكُونُ فِي حَجَرِهِ حِينَ

---

— نكاحها سِوَاهُ (أَعْلَى سُنَّتِهِنَّ) أَيْ طَرِيقَتِهِنَّ وَعَادَتِهِنَّ (سِوَاهُنَّ) أَيْ سِوَى  
الْيَتَامَى مِنَ النِّسَاءِ بِأَيِّ مَهْرٍ تَوَافَتُوا عَلَيْهِ (قَالَ عُرْوَةُ قَالَتْ عَائِشَةُ) هُوَ مَعْطُوفٌ  
عَلَى الْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ أَدَاةٍ عَطْفٍ . قَالَه الْخَافِظُ فِي الْفَتْحِ .

(ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ اسْتَفْتَوْا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَيْ طَلَبُوا مِنْهُ الْفَتْيَا  
(بَعْدَ هَذِهِ آيَةِ) أَيْ بَعْدَ نَزُولِ هَذِهِ آيَةِ وَهِيَ : ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ . . . إِلَى : وَرِبَاعُ﴾  
(فِيهِنَّ) مُتَعَلِّقٌ بِاسْتَفْتَاؤِهِنَّ (وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ) هِيَ رَغْبَةُ أَحَدِكُمْ عَنْ يَتِيمَتِهِ  
فِيهِ تَعْيِينَ أَحَدِ الْإِحْتِمَالَيْنِ فِي قَوْلِهِ وَتَرْغَبُونَ لِأَنَّ رَغْبَ يَتَغَيَّرُ مَعْنَاهُ بِمُتَعَلِّقِهِ ، يُقَالُ  
رَغِبَ فِيهِ إِذَا أَرَادَ وَرَغِبَ عَنْهُ إِذَا لَمْ يَرِدْ ، لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ تَحْذَفَ فِي وَأَنْ تَحْذَفَ  
عَنْ ، وَقَدْ تَأَوَّلَهُ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَلَى الْمَعْنَيْنِ فَقَالَ نَزَلَتْ فِي الْغَنِيِّ وَالْمَعْدَمَةِ ،  
وَالْمَرْوِيُّ هُنَا عَنْ عَائِشَةَ أَوْضَحَ فِي أَنَّ آيَةَ الْأُولَى نَزَلَتْ فِي الْغَنِيِّ وَهَذِهِ آيَةُ —

تَكُونُ قَلِيلَةً الْمَالِ وَالْجَمَالِ ، فَتَنْهَوُا أَنْ يَنْكِحُوا مَا رَغِبُوا فِي مَالِهَا وَجَمَالِهَا مِنْ يَتَامَى النِّسَاءِ إِلَّا بِالْقِسْطِ مِنْ أَجْلِ رَغْبَتِهِمْ عَنْهُمْ .

قال يونس وقال ربيعة في قول الله عز وجل ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى ﴾ قال يقول : أتركوهن إن خفتم فقد أحلت لكم أزبعا .

٢٠٥٥ — حدثنا أحمد بن محمد بن حفص أخبرنا يعقوب بن إبراهيم ابن سعد حدثني أبي عن الوليد بن كثير حدثني محمد بن عمرو بن حنبل الدبلي [ الأولى ] أن ابن شهاب حدثه أن علي بن الحسين حدثه أنهم حين قدموا المدينة من عند يزيد بن معاوية مقتل الحسين بن علي رضي الله عنهما لقيهم المسور بن مخرمة فقال له : هل لك إلى من حاجة تأمرني

— نزلت في المعدة (فنهوا) أي نهوا عن نكاح الرغوب فيها لجمالها ومالها لأجل زهدهم فيها إذا كانت قليلة المال والجمال ، فينبغي أن يكون نكاح اليتيمين على السواء في العدل (من أجل رغبتهم عنهم) زاد البخاري : إذا كن قليلات المال والجمال . وفي الحديث اعتبار مهر المثل في المحجورات وأن غيرهن يجوز نكاحها بدون ذلك . وفيه جواز تزويج اليتامى قبل البلوغ لأنهن بعد البلوغ لا يقال لهن يتامى إلا أن يكون أطلق استصحاباً لخالهن (قال يونس) هو ابن يزيد الراوى عن ابن شهاب (وقال ربيعة) قال المنذرى : وربمة هذا يشبه أن يكون ابن أبي عبد الرحمن شيخ مالك رضي الله عنه (قال يقول أتركوهن إن خفتم فقد أحلت لكم أزبعا) حاصله أن جزاء قوله ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ ﴾ محذوف وهو أتركوهن وأقيم مقامه قوله ﴿ فانسكحوا ما طاب لكم ﴾ قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

(أن علي بن الحسين) هو زين العابدين (مقتل الحسين) أى في زمان قتله —



بِهَا؟ قَالَ فَقُلْتُ لَهُ : لَا ، قَالَ : هَلْ أَنْتَ مُعْطَى سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَغْلِبَكَ الْقَوْمُ عَلَيْكَ ، وَأَنْتُمْ اللَّهُ لَتَيْنِ أُعْطِيَنِيهِ لَا يُخْلَصُ [ لَا يُخْلَصَنَّ ] إِلَيْهِ أَبَدًا حَتَّى يُبْلَغَ إِلَى نَفْسِي ، إِنْ عَلِيَ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَطَبَ بِنْتَ أَبِي جَهْلٍ عَلَى فَاطِمَةَ فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ فِي ذَلِكَ عَلَى مِذْبَاحِهِ ، هَذَا وَأَنَا يَوْمَئِذٍ مُحْتَلِمٌ ، قَالَ : إِنْ فَاطِمَةُ مِنِّي وَأَنَا أَتَخَوَّفُ [ وَأَنَا لَا أَتَخَوَّفُ ] أَنْ تُفْتَنَ فِي دِينِهَا قَالَ : ثُمَّ ذَكَرَ صَهْرًا لَهُ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ فَأَتَتْهُ فِي مُصَاهَرَتِهِ إِيَّاهُ

— في عاشوراء سنة إحدى وستين (لقيه المسور بن مخرمة) بكسر الميم وسكون السين المهملة ومخرمة بفتحها وسكون الخاء المعجمة ولها محبة (فقال له) أى قال المسور لزين العابدين (قال) أى زين العابدين (قال هل أنت معطى) بضم الميم وسكون العين وكسر الطاء وتشديد التحتية (سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم) لعل هذا السيف ذو الفقار ، وفي مرآة الزمان أنه عليه السلام وهبه لعل قبل موته ثم انتقل إلى آله وأراد المسور بذلك صيانة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم لئلا يأخذه من لا يعرف قدره .

قال العلامة القسطلاني (فإنى أخاف أن يغلبك القوم عليه) أى يأخذونه منك بالقوة والاستيلاء (وايم الله) لفظ قسم ذو لغات وهزتها وصل وقد تقطع تفتح وتكسر (لايخلص) بضم حرف المضارعة وفتح اللام مهنياً للمفعول (إليه) أى لا يصل إلى السيف أحد (حتى يبلغ إلى نفسي) وفي رواية البخاري ومسلم حتى تبلغ نفسي أى تقبض روحى (خطب بنت أبي جهل) اسمها جويرية تصغير جارية أو جمولة بفتح الجيم (وأنا يومئذ محتمل) أى بالغ (إن فاطمة منى) أى بضمة منى (وأنا أتخوف أن تفتن في دينها) أى بسبب الفيرة وقوله تفتن بضم —

فَأَحْسَنَ ، قَالَ حَدَّثَنِي فَصَّدَقَنِي وَوَعَدَنِي فَوَفَى لِي [فَوَفَانِي] وَإِنِّي لَأَسْتُ أَحْرَمُ  
حَالًا وَلَا أَحِلُّ حَرَامًا ، وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَا تَجْتَمِعُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ وَبِنْتُ  
عَدُوِّ اللَّهِ مَكَانًا وَاحِدًا أَبَدًا .

— أوله وفتح ثالثة (ثم ذكر صهرأ له من بنى عبد شمس) أراد به أبا العاص بن  
الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس وكان زوج ابنته زينب قبل البعثة والعصر  
يطلق على الزوج وأقاربه وأقارب المرأة وهو مشتق من صهرت الشيء وأصهرته  
إذا قربته ، والمصاهرة مقاربة بين الأجانب والمتباعدين ( فأحسن ) أى فأحسن  
الثناء عليه ( حدثني فصددني ) بتخفيف الدال أى فى حديثه ( ووعدني ) أن  
يرسل إلى زينب أى لما أسر ببدر مع المشركين وفدى وشرط عليه صلى الله  
عليه وسلم أن يرسلها له ( فوفى لى ) بتخفيف الفاء . وأسر أبو العاص مرة أخرى  
وأجارت زينب فأسلم وردّها إليه النبي صلى الله عليه وسلم إلى نكاحه وولدت له  
أمامة التى كان يحملها النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلى ( وإنى لست أحرَم  
حلالا ولا أحِل حراماً ولكن والله لا تجتمع الخ ) فهى إشارة إلى إباحة نكاح  
بنت أبى جهل لعلّ رضى الله عنه ولكن نهى عن الجمع بينها وبين بنته فاطمة  
رضى الله عنها لأن ذلك يؤذيهما وأذاها يؤذيه صلى الله عليه وسلم ، وخوف  
الفتنة عليها بسبب الغيرة ، فيكون من جملة محرمات النكاح الجمع بين بنت نبي  
الله عليه السلام وبنت عدو الله . قاله العلامة القسطلانى . قال المغزى وأخرجه  
البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه مختصراً ومطولاً .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وفى الاستدلال بهذا نظر ، فإن هذا حكم من النبي صلى الله عليه وسلم مؤيد  
مؤكد بالقسم ، ولكن حلف المسور بن مخزومة أنه لا يوصل إليه أبداً ، ظاهر فيه  
نقته بالله فى إبراره .

٢٠٥٦ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى بْنِ فَارِسٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنْبَأَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ وَعَنْ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ بِهَذَا الْخَبَرِ قَالَ : فَسَكَتَ عَلَى رَضَى اللَّهِ عَنْ ذَلِكَ النَّكَاحِ .

— (بهذا الخبر) أى بهذا الحديث المذكور (فسكت على رضى الله عنه عن ذلك النكاح) وفي رواية للبخارى : فترك على الخطبة وهى بكسر الخاء المعجمة . قال ابن داود فيما ذكره الحب الطبرى : حرم الله عز وجل على أن ينكح على فاطمة حياتها لقوله تعالى ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ ذكره —

== وفيه رد على من يقول : إن المسور ولد بمكة فى السنة الثانية من الهجرة ، وكان له يوم موت النبي صلى الله عليه وسلم ثمان سنين ، هذا قول أكثرهم . وقوله « وأنا يومئذ محتل » هذه الكلمة ثابتة فى الصحيحين .

وفيه تحريم أذى النبي صلى الله عليه وسلم بكل وجه من الوجوه ، وإن كان بفعل مباح ، فإذا تأذى به رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحز فعله ، لقوله تعالى ﴿ وما كان لکم أن تؤذوا رسول الله ﴾ .

وفيه غيرة الرجل وغضبه لابنته وحرمة .

وفيه بقاء عار الآباء فى الأعقاب لقوله « بنت عدو الله » ، فدل على أن لهذا الوصف تأثيراً فى المنع ، وإلا لم يذكره مع كونها مسلمة ، وعليه بقاء أثر صلاح الآباء فى الأعقاب ، لقوله تعالى ﴿ وكان أبوهما صالحا ﴾ .

وفيه أوضح دليل على فضل فاطمة ، وأنها سيدة نساء هذه الأمة ، لكونها بضعة من النبي صلى الله عليه وسلم .

وفيه ثناء الرجل على زوج ابنته بجميل أوصافه ومحاسن أفعاله .

وفيه أن أذى أهل بيته صلى الله عليه وسلم وإرابتهم أذى له .

وقوله « يرينى ما أراها » يقول : رابى فلان إذا رأيت منه ما يريىك ، وتسكرهه ، وأرابنى أيضاً ، قال الفراء : هما بمعنى واحد . وفرق آخرون بينهما بأن « رابى » تحققت منه الريسة . و « أرابنى » : إذا ظننت ذلك به ، كأنه أوقعك فيها .

٢٠٥٧ — حدثنا أحمد بن يونس وقتيبة بن سعيد المعنى قال أحمد  
أخبرنا الأثير حدثني عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة القرشي التميمي  
أن السور بن خزيمة حدثه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم على  
المنبر يقول « إن بني هشام بن المغيرة استأذنوا [استأذنوني] أن ينكحوا  
ابنتهم من علي بن أبي طالب فلا آذن ثم لا آذن ثم لا آذن إلا أن  
يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابنتهم فإنما ابنتي بضعة مني

— القسطلاني (إن بني هشام بن المغيرة) وقع في رواية مسلم هاشم بن المغيرة ،  
والصواب هشام ، لأنه جد الخطوبة ، وبني هشام هم أمهم بنت أبي جهل لأنه  
أبو الحكم عمرو بن هشام بن المغيرة ، وقد أسلم أخوه الحارث بن هشام وسلمة  
ابن هشام عام الفتح وحسن إسلامهما . وعن يدخل في إطلاق بني هشام بن  
المغيرة عكرمة بن أبي جهل بن هشام وقد أسلم أيضاً وحسن إسلامه ( استأذنوا )  
وفي بعض النسخ استأذنوني ( فلا آذن ثم لا آذن ثم لا آذن ) كرر ذلك تأكيداً .  
وفيه إشارة إلى تأييد مدة منع الإذن وكأنه أراد رفع الجواز لاحتمال أن يحمل  
الغنى على مدة بعينها فقال ثم لا آذن أى ولو مضت المدة المفروضة تقديراً لا آذن  
بعدها ثم كذلك أبدأ ( فإنما ابنتي بضعة مني ) بفتح الموحدة وسكون الصاد  
المعجمة أى قطعة . قال الخافظ : والسبب فيه أنها كانت أصيبت بأمرها ثم  
بأخواتها واحدة بعد واحدة فلم يبق لها من تستأنس به ممن يخفف عليها الأمر —

= والصر الذي ذكره النبي صلى الله عليه وسلم هو أبو العاص بن الربيع ،  
وزوجته زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وبنت أبي جهل هذه الخطوبة ، قال عبد الغنى بن سعيد وغيره : اسمها العوراء .  
وهذه العبارة ذكر بعضها المنذرى بمعناها .

يُرِيْنِي مَا أَرَاهَا وَيُؤْذِنِي مَا آذَاهَا » وَالْإِخْبَارُ فِي حَدِيثِ أَحْمَدَ .

مَنْ تَفْغَى إِلَيْهِ بَسْرَهَا إِذَا حَصَلَتْ لَهَا الْغِيْرَةُ ( يَرِيْنِي مَا أَرَاهَا ) كَذَا هُنَا مِنْ أَرَابٍ رُبَاعِيًّا ، وَفِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ يَرِيْنِي مَا رَاهَا مِنْ رَابٍ ثَلَاثِيًّا . قَالَ النَّوَوِيُّ : يَرِيْنِي بَفَتْحِ الْيَاءِ قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ الرَّيْبُ مَا رَابَكَ مِنْ شَيْءٍ خَفِيَ عَقْبَاهُ . وَقَالَ الْفَرَاءُ : رَابٌ وَأَرَابٌ بِمَعْنَى . وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ : رَابْنِي الْأَمْرُ تَبَقَّنْتُ مِنَ الرَّيْبَةِ وَأَرَابْنِي شَكَكْنِي وَأَوْهَنِي . وَحَكَى عَنْ أَبِي زَيْدٍ أَيْضًا وَغَيْرَهُ كَقَوْلِ الْفَرَاءِ انْتَهَى ( وَيُؤْذِنِي مَا آذَاهَا ) مِنَ الْإِيْذَاءِ قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ : وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ فَاطِمَةَ لَوْ رَضِيَتْ بِذَلِكَ لَمْ يَمْنَعْ عَلَى مِنَ التَّزْوِيجِ بِهَا أَوْ بغيرِهَا . وَفِي الْحَدِيثِ تَحْرِيمُ أَذَى مَنْ يَتَأَذَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتَأْذِيهِ لِأَنَّ أَذَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرَامٌ اتِّفَاقًا قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ ، وَقَدْ جُزِمَ بِأَنَّهُ يُؤْذِي مَا يُؤْذِي فَاطِمَةَ ، فَكُلٌّ مِنْ وَقَعَ مِنْهُ فِي حَقِّ فَاطِمَةَ شَيْءٌ فَتَأَذَتْ بِهِ فَهُوَ يُؤْذِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَهَادَةِ هَذَا الْخَبَرِ الصَّحِيحِ . وَلَا شَيْءٌ أَعْظَمُ فِي إِدْخَالِ الْأَذَى عَلَيْهَا مِنْ قَتْلِ وَلَدِهَا ، وَلِهَذَا عُرِفَ بِالِاسْتِقْرَاءِ مُعَاجَلَةُ مَنْ تَعَاطَى ذَلِكَ بِالْعُقُوبَةِ فِي الدُّنْيَا وَلِلْعَذَابِ الْآخِرَةِ أَشَدَّ . وَفِيهِ حُجَّةٌ لِمَنْ يَقُولُ بِسَدِّ الذَّرِيْمَةِ لِأَنَّ تَزْوِيجَ مَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدَةِ حَلَالٌ لِلرِّجَالِ مَا لَمْ يَجَاوِزِ الْأَرْبَعَ وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْحَالِ لِمَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ مِنَ الضَّرَرِ فِي الْمَالِ وَفِيهِ بَقَاءُ عَارِ الْآبَاءِ فِي أَعْقَابِهِمْ لِقَوْلِهِ بَنَتْ عَدُوَّ اللَّهِ ، فَإِنْ فِيهِ إِشْمَارًا بِأَنَّهُ لَوُصِفَ تَأْثِيرًا فِي الْمَنَعِ مَعَ أَنَّهَا هِيَ كَانَتْ مُسْلِمَةً حَسَنَةً الْإِسْلَامَ انْتَهَى . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مُخْتَصَرًا وَمَطُولًا .

## ١٤ - باب في نكاح المتعة

٢٠٥٨ - حدثنا مُسَدَّدُ بْنُ مُسْرَهْدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ أُمَيَّةَ بْنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ : « كُنَّا عِنْدَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَتَذَاكَرْنَا مُتْعَةَ النِّسَاءِ ، فَقَالَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ رَبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ : أَشْهَدُ عَلَى أَبِي أَنَّهُ حَدَّثَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْهَا فِي حَبَّةِ الْوَدَاعِ » .

### ( باب في نكاح المتعة )

يعنى تزويج المرأة إلى أجل فإذا انقضى وقمت الفرقة (يقال له ربيع بن سبرة) بفتح السين المهملة وإسكان الباء الموحدة (نهى عنها في حبة الوداع) قد روى نسخ المتعة بعد الترخيص في ستة مواطن ، الأول في خير ، الثاني في عمرة القضاء ، الثالث عام الفتح ، الرابع عام أوطاس ، الخامس غزوة تبوك ، السادس في حبة الوداع ، فهذه التي أوردت إلا أن في ثبوت بعضها خلافاً . قال الثوري : الصواب أن تحريمها وإباحتها وقعا مرتين فكانت مباحة قبل خير حرمت فيها ثم أبيحت عام الفتح وهو عام أوطاس ثم حرمت تحريماً مؤبداً . وإلى هذا التحريم ذهب الجماهير من السلف والخلف ، وذهب إلى بقاء الرخصة جماعة من الصحابة وروى رجوعهم وقولهم بالنسخ ، ومن ذلك ابن عباس روى عنه بقاء الرخصة ثم رجع عنه إلى القول بالتحريم . قال البخاري : بين على رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه منسوخ وأخرج ابن ماجه عن عمر بإسناد صحيح أنه خطب فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لنا في المتعة ثلاثاً ثم حرمها والله لا أعلم أحداً تمتع وهو محصن إلا رجعه بالحجارة . وقال ابن عمر : نهانا عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وما كنا مسافحين . إسناده قوى . والقول بأن إباحتها قطعي ونسخها ظني غير صحيح لأن الراوين لإباحتها رووا نسخها -

٢٠٥٩ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى بْنِ فَارِسٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنْبَأَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ رَبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ عَنْ أَبِيهِ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرَّمَ مُتْعَةَ النِّسَاءِ » .

— وذلك إِمَاقِطَى فِي الطَّرَفَيْنِ أَوْ غَلَى فِي الطَّرَفَيْنِ جَمِيعًا . قَالَ فِي السَّبِيلِ . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ بِنَحْوِهِ أَتَمَّ مِنْهُ (حَرَمَ مُتْعَةَ النِّسَاءِ) —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :  
وأما ابن عباس ، فإنه سلك هذا المسلك في إباحتها عند الحاجة والضرورة ، ولم يبيحها مطلقاً ، فلما بلغه إكثار الناس منها رجع ، وكان يحمل التحريم على من لم يحتاج إليها . قال الخطابي : حدثنا ابن السماك ، حدثنا الحسن بن سلام حدثنا الفضل ابن دكين حدثنا عبد السلام عن الحجاج عن أبي خالد عن المنهال عن ابن جبير قال : « قلت لابن عباس : هل تدري ما صنعت ، وبما أفئيت ؟ قد سارت بفتياك الركبان ، وقالت فيه الشعراء . قال : وما قالوا ؟ قلت : قالوا :

قد قلت للشيخ لما طال محبسه      يا صاح هل في فتيا ابن عباس ؟  
هل لك في رخصة الأطراف آنسة      تكون مثواك حتى رجعة الناس ؟  
فقال ابن عباس : إنا لله وإنا إليه راجعون ! والله ما بهذا أفئيت ، ولا هذا أردت ، ولا أحللت إلا مثل ما أحل الله اللبنة والدم ولحم الخنزير ، وما عمل إلا المضطر ، وما هي إلا كاللينة والدم ولحم الخنزير . »

وقال إسحاق ابن راهويه : حدثنا روح بن عبادة حدثنا موسى بن عبيدة سمعت محمد بن كعب القرظي يحدث عن ابن عباس قال : « كانت المتعة في أول الإسلام ، متعة النساء ، فكان الرجل يقدم بسلعته البلد ، ليس له من يحفظ عليه شيئهُ ويضم إليه متاعه ، فيتزوج المرأة إلى قدر ما يرى أنه يقضى حاجته ، وقد كانت تقرأ ﴿ فَمَا اسْتَعْتَمَ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَمَا تَوْهَنَ أَجُورُهُنَّ ﴾ حتى نزلت ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ - إِلَى قَوْلِهِ - مُحْصَنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ ﴾ فترك المتعة وكان الإحصان ، إذا شاء طلق ، وإذا شاء أمسك ، ويتوارثان ، وليس لهما من الأمر شيء . »

فهاتان الروايتان المقيدتان عن ابن عباس تفسران مراده من الرواية المطلقة المقيدة ، والله أعلم .

— قال الإمام الخطابي في المعالم : تحريم نكاح المتعة كالإجماع بين المسلمين وقد كان ذلك مباحاً في صدر الإسلام ثم حرمه في حجة الوداع فلم يبق اليوم فيه خلاف بين الأمة إلا شيئاً ذهب إليه بعض الروافض . وكان ابن عباس يتأول في إباحته للمضطر إليه بطول العزبة وقلة اليسار والجدة ثم توقف عنه وأمسك عن الفتوى به حدثنا ابن السماك قال حدثنا الحسن بن سلام السواق قال حدثنا الفضل بن دكين قال حدثنا عبد السلام عن الحجاج عن أبي خالد عن المنهال عن سعمد بن جهور قال قلت لابن عباس هل تدري ما صنعت وبما أفنت وقد سارت بفتياك الركبان وقالت فيه الشعراء ؟ قال وما قالت ؟ قلت قالوا :

قد قلت للشيوخ لما طال مجاسه      يا صاح هل لك في فتيا ابن عباس  
هل لك في رخصة الأطراف آنسة      تكون مثواك حتى مصدر الناس

فقال ابن عباس : إنا لله وإنا إليه راجعون ، والله ما بهذا أفنت ولا هذا أردت ولا أحلت إلا مثل ما أحل الله سبحانه وتعالى من الميتة والدم ولحم الخنزير وما يحمل للمضطر ، وما هي إلا كالميتة والدم ولحم الخنزير .

قال الخطابي : فهذا يبين لك أنه إنما سلك فيه مسلك القياس وشبهه بالمضطر إلى الطعام ، وهو قياس غير صحيح لأن الضرورة في هذا الباب لا تتحقق كهي في باب الطعام الذي به قوام الأنفس وبعدهم يكون التاف ، وإنما هذا من باب غلبة الشهوة ومصابرتها بمكفة ، وقد تحسم مادتها بالصوم والصالح فليس أحدهما في حكم الضرورة كالآخر والله أعلم انتهى كلام الخطابي .

واعلم أنه قال في الهداية قال مالك رحمه الله تعالى عليه : هو يعني نكاح المتعة جائز قال ابن الهمام نسبته إلى مالك غلط . وقال ابن دقيق العيد : ما حكاها بعض الحنفية عن مالك من الجواز خطأ ، فقد بالغ المالكية في منع النكاح المؤقت حتى أبطلوا توقيت الحل بسببه فقالوا لو عاق على وقت لا بد من مجيئه وقع الطلاق —



## ١٥ - باب في الشغار

٢٠٦٠ - حدثنا القَعْنَبِيُّ عن مَالِكٍ ح وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ بنُ مُسْرَمٍ هـ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عن عُبَيْدِ اللَّهِ كِلَاهُمَا عن نَافِعٍ عن ابنِ عمرَ ؓ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى عن الشَّغَارِ . زَادَ مُسَدَّدٌ فِي حَدِيثِهِ : قُلْتُ لِنَافِعٍ مَا الشَّغَارُ ؟

— الآن لأنه توقيت للحل فيكون في معنى نكاح التمتع . قال عياض : وأجمعوا على أن شرط البطلان التصريح بالشرط ، فلو نوى عند العقد أن يفارق بعد مدة صح نكاحه إلا الأوزاعي فأبطله .

### ( باب في الشغار )

بكسر الشين المعجمة وبالفين المعجمة أصله في اللغة الرفع يقال شغل الكلب إذا رفع رجله ليمبول كأنه قال : لا ترفع رجل بنق حتى أرفع رجل بنتك ، وقيل هو من شغل البلد إذا خلاخلوه عن الصداق . ويقال : شغرت المرأة إذا رفعت رجلها عند الجماع . قال ابن قتيبة : كل واحد منهما يشغل عند الجماع . وكان الشغار من نكاح الجاهلية ، وأجمع العلماء على أنه منهي عنه . قاله النووي .

( قلت لنافع ما الشغار ) قال ابن البر : ذكر تفسير الشغار جميع رواة مالك عنه ، قال الحافظ في الفتح : ولا يرد على إطلاقه أن أبا داود ، يعني المؤلف أخرجه عن القعنبي فلم يذكر التفسير ، وكذا أخرجه الترمذي من طريق معن بن عيسى لأنهما اختصرا ذلك في تصديفهما ، وإلا فقد أخرجه النسائي من طريق معن بالتفسير ، وكذا أخرجه الخطيب في المدرج من طريق القعنبي انتهى .

واعلم أنه اختلاف الرواة عن مالك فيمن ينسب إليه تفسير الشغار . فالأكثر لم ينسبوه لأحد ، ولهذا قال الشافعي : لا أدري التفسير عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن ابن عمر أو عن نافع أو عن مالك . قال الخطيب في المدرج : هو —

قَالَ يَنْسِكُ ابْنَةُ الرَّجُلِ وَيُنْكِحُ ابْنَتَهُ بِغَيْرِ صَدَاقٍ ، وَيَنْسِكُ أُخْتُ الرَّجُلِ فَيُنْكِحُ أُخْتَهُ بِغَيْرِ صَدَاقٍ .

— من قول مالك يدينه وفصله القعنبي وابن مهدي ومحرز بن هون عنه قلت : ومالك إنما تلقاه عن نافع بدليل رواية مسدود هذه .

قال القرطبي في المقيّم : التفسير في حديث ابن عمر جاء من قول نافع ومن قول مالك ، وأما في حديث أبي هريرة فهو على الاحتمال والظاهر أنه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم . فإن كان من تفسير أبي هريرة فهو مقبول لأنه أعلم بما سمع وهو من أهل اللسان . قال الحافظ : وفي الطبراني من حديث أبي بن كعب مرفوعاً لا شغار ، قالوا يا رسول الله وما الشغار ؟ قال نكاح المرأة بالمرأة لا صداق بينهما وإسناده ضعيفاً لكنه يستأنس به في هذا المقام . هذا كله تلخيص ما في التلخيص والفتح . وحديث أبي هريرة الذي أشار إليه القرطبي هو عند مسلم بلفظ « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار » زاد ابن نمير : والشغار أن يقول الرجل للرجل : زوجني ابنتك وأزوجك ابنتي الحديث ( ينسكح ابنة الرجل ) أي يتزوج رجل بنت رجل ( وينسكحه ) بضم الياء من الإنكاح . والحديث ظاهره يدل على أن نكاح الشغار حرام باطل .

قال النووي : أجمع العلماء على أنه منهي عنه ، لكن اختلفوا هل هو نهى يقتضي إبطال النكاح أم لا ، فعند الشافعي يقتضي إبطاله ، وحكاها الخطابي عن أحمد وإسحاق وأبي عبيد . وقال مالك : يفسخ قبل الدخول وبعده ، وفي رواية عنه قبله لا بعده . وقال جماعة : يصبح بهم المثل ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وحكى عن عطاء والزهرى والليث ، وهو رواية عن أحمد وإسحاق ، وبه قال أبو ثور وابن جرير وأجمعوا على أن غير البنات من الأخوات وبنات الأخ —

٢٠٦١ - حدثنا محمد بن يحيى بن فارس أخبرنا يعقوب بن إبراهيم  
حدثنا أبي عن ابن إسحاق حدثني عبد الرحمن بن هرمز الأعرج « أن  
العباس بن عبد الله بن العباس أنسكح عبد الرحمن بن الحكم ابنته  
وأنسكحه عبد الرحمن بنته وكانا جملاً صداقا . فكتب معاوية إلى مروان  
يأمره بالتفريق بينهما وقال في كتابه لهذا الشغار الذي نهى عنه رسول  
الله صلى الله عليه وسلم » .

والعمات وبنات الأعمام والإماء كالبقات في هذا انتهى . قال المذري : وأخرجه  
البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .  
( وكانا جملاً صداقا ) مفعول جملاً الأول محذوف أى كانا جملاً لأنسكاح  
كل واحد منهما الآخر ابنته صداقا ( فكتب معاوية ) بن أبي سفيان الخليفة  
( إلى مروان ) بن الحكم وكان على المدينة من قبل معاوية رضى الله عنه ( وقال  
في كتابه ) الذى كتب إلى مروان ( هذا الشغار الذى نهى عنه رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ) قال الإمام الخطابي في المعالم : إذا وقع النكاح على هذه الصفة  
كان باطلا لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه . ولم يختلف الفقهاء أن النبي  
صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المرأة على عمتها وخالتها على التحريم وكذلك  
نهى عن نكاح المتعة فكذلك هذا .

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
وقد روى ابن حبان في صحيحه من حديث عبد الرازق عن معمر عن ثابت عن  
أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا شغار في الإسلام » ، ومن  
حديث حماد ابن سلمة عن حميد عن الحسن بن عمران بن حصين أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال : « لا جلب ، ولا جنب ، ولا شغار ، ومن اتهم بهبة  
فايس منا » .

## ١٦ - باب في التحليل

٢٠٦٢ - حدثنا أحمد بن يونس أخبرنا زهير حدثني إسماعيل عن عامر  
عن الحارث عن علي قال إسماعيل وأراء قد رفته إلى النبي صلى الله عليه  
وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لِمَنِ الْمُحِلُّ [ الْمُحِلُّ ] وَالْمُحَلَّلُ لَهُ » .

- ومن أبطل هذا النكاح مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو عبيد . وقال  
أصحاب الرأي وسفيان الثوري : النكاح جائز ولكل واحدة منهما مهر مثاليها ،  
ومعنى النهي في هذا عندهم أن يستحل الفرج بغير مهر وقال بعضهم : أصل الشفر  
في اللغة الرفع يقال : شفر السكاب برجله إذا رفعها عند البول ، قال : وإنما سمي  
هذا النكاح شغاراً لأنهما رفعاً المهر بينهما ، قال : وهذا القائل لا ينفصل من قال  
بل سمي شغاراً لأنه رفع العقد من أصله فارتفع النكاح والمهر معاً ، ويبين ذلك  
أن النهي قد انطوى على أمرين معاً أن البذل ههنا ليس شيئاً غير العقد ولا العقد  
شيء غير البذل ، فهو إذا فسد مهراً فسد عقداً وإذا أبطلته الشريعة فإنها أفسدته  
على الجهة التي كانوا يوقعونه وكانوا يوقعونه مهراً وعقداً ، فوجب أن يفسدا  
معاً . وكان ابن أبي هريرة يشبهه برجل تزوج امرأة واستثنى عضواً من  
أعضائها ، وهو ما لا خلاف في فساده . قال : وكذلك الشغار لأن كل واحد  
منهما قد زوج وليته واستثنى بضعها حتى جعله مهراً لصاحبتها ، وعلاه فقال :  
لأن المعقود له معقود به ، وذلك لأن المعقود لها معقود بها ، فصار كالمعقود تزوج  
على أن يكون رقبته صداقاً للزوجة انتهى . قال المنذرى : في إسناد محمد بن  
إسحاق انتهى . قلت : صرح بالتحديث .

( باب في التحليل )

( قال إسماعيل وأراء ) بضم الهمزة أى أظنه والضمير المنصوب يرجع إلى  
عامر ( قد رفته ) أى الحديث ( لمن الحل ) اسم فاعل من الإحلال ، وفي بعض -

— النسخ المحلل من التحليل وما بمعنى أى الذى تزوج مطلقة غيره ثلاثاً بقصد أن يطلقها بعد الوطء ليحل للمطلق نكاحها . قيل سئ محلاً لقصده إلى التحليل (والحلل له) بفتح اللام الأولى أى الزوج الأول وهو المطلق ثلاثاً .

قال الحفاظ في التلخيص : استدلوا بهذا الحديث على بطلان النكاح إذا شرط الزوج أنه إذا نكحها بانت منه أو شرط أنه يطلقها أو نحو ذلك ، وحملوا الحديث على ذلك ، ولا شك أن إطلاقه يشمل هذه الصورة وغيرها ، لسكن روى الحاكم والطبراني في الأوسط من طريق أبي غسان عن عمر بن نافع عن أبيه قال : جاء رجل إلى ابن عمر فسأله عن رجل طلق امرأته ثلاثاً فتزوجها أخ له عن غير مؤامرة ليحلها لآخيه هل يحل للأول قال لا إلا بنكاح رغبة ، كما نعد هذا سفاحاً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم .

وقال ابن حزم : ليس الحديث على عمومته في كل محال إذ لو كان كذلك لدخل فيه كل واهب وبائع ومزوج ، فصح أنه أراد به بعض المحلين ، وهو من أحل حراماً لغيره بلا حجة ، فتعين أن يكون ذلك فيمن شرط ذلك لأنهم لم يختلفوا في أن الزوج إذا لم ينو تحليها للأول ونوته هي أنها لا تدخل في اللعن ، فدل على أن المعتبر الشرط والله أعلم انتهى .

قال الخطابي في المعالم : إذا كان ذلك عن شرط بينهما فالنكاح فاسد ، لأن المقدم متناه إلى مدة كنكاح التمتع ، وإذا لم يكن شرطاً وكان نية وعقيدة فهو مكروه ، فإن أصابها الزوج ثم طلقها وانقضت العدة فقد حلت للزوج الأول وقد كره غير واحد من العلماء أن يضمرا أو ينووا أو أحدهما التحليل ، وإن لم يشترطه . وقال إبراهيم النخعي : لا يحلها لزوجها الأول إلا أن يكون نكاح رغبة ، فإن كانت نية أحد الثلاثة الزوج الأول أو الثاني أو المرأة أنه محلل ، فالنكاح باطل ولا تحل للأول .

٢٠٦٣ — حدثنا وهب بن بَقِيَّةَ عن خَالِدٍ عن حُصَيْنٍ عن عَامِرٍ عن  
الْحَارِثِ الْأَعْمُورِيِّ عَنْ رَجُلٍ مِنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
« فَرَأَيْنَا أَنَّهُ عَلَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَاهُ » .

— وقال سفيان الثوري : إذا تزوجها وهو يريد أن يحللها لزوجها ثم بدا له أن  
يمسكها لا يعجبني إلا أن يفارقها ويستأنف نكاحاً جديداً . وكذلك قال أحمد  
ابن حنبل . وقال مالك بن أنس : يفرق بينهما على كل حال . انتهى كلام  
الخطابي وإنما لغيرهما لما في ذلك من هتك المروءة وقلة الحمية والدلالة على خسة  
النفس وسقوطها . أما بالنسبة إلى الحلل له فظاهر ، وأما بالنسبة إلى الحلل  
فلأنه يعير نفسه بالوطء لغرض الغير فإنه إنما يطؤها ليعرضها لوطء الحلل له ،  
ولذلك مثله صلى الله عليه وسلم بالقيس المستعار . ذكره في المرقاة نقلاً عن القاضي  
( فرأينا أنه ) أي الرجل ( بمعناه ) أي بمعنى الحديث المذكور . قال  
المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه وقال الترمذى : حديث على وجابر بن —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وحديث جابر الذى أشار إليه رواه الترمذى من حديث مجالد عن الشعبي عن  
جابر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم آمن الحلل والحلل له » ، قال : هكذا  
روى أشعث بن عبد الرحمن عن مجالد عن عامر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وهذا حديث ليس إسناده بالقائم ، لأن مجالد بن سعيد قد ضعفه بعض أهل العلم ،  
منهم أحمد بن حنبل ، وروى عبد الله بن نمير هذا الحديث عن مجالد عن عامر عن  
جابر عن على ، وهذا وهم ، وهم فيه ابن نمير ، والحديث الأول أصح ، قال : وقد  
روى الحديث عن على من غير وجه ، قال : فى الباب عن أبي هريرة ، وعقبة بن  
عامر ، وابن عباس ، قال : والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم من أصحاب  
النبي صلى الله عليه وسلم ، منهم عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعبد الله بن  
عمر وغيرهم ، وهو قول الفقهاء من التابعين وبه يقول سفيان الثوري وابن =

١٧ — باب في نكاح العبد بغير إذن مواليه

٢٠٦٤ — حدثنا أحمد بن حنبل وعثمان بن أبي شيبة وهذا لفظ

— عبد الله حديث معلول . هذا آخر كلامه . والحارث هذا هو ابن عبد الله الأعمور الكوفي كنيته أبو زهير وكان كذاباً . وقد روى هذيل بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنهما قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الحلل والحلل له » أخرجه الترمذى والنسائى . وقال الترمذى حديث حسن صحيح وقال الفخفى : لا يحملها لزوجها الأول إلا أن يسكون نكاح رغبة ، فإن كان نية أحد الثلاثة الزوج الأول أو الثانى أو المرأة أنه محلل فالنكاح باطل ولا تحل للأول وقال الشافعى : إن عقد النكاح مطلقاً لا شرط فيه ، فالكساح ثابت ولا تفسد النية من النكاح شيئاً لأن النية حديث نفس وقد رفع عن الناس ما حدثوا به أنفسهم انتهى .

(باب في نكاح العبد بغير إذن مواليه)

وفى بعض النسخ بغير إذن سيده .

== المبارك ، والشافعى وأحمد وإسحق ، قال : سمعت الجارود يذكر عن وكيع أنه قال بهذا ، وقال : ينبغي أن يرمى بهذا الباب من قول أصحاب الرأى ، قال وكيع : وقال سفيان : إذا تزوج الرجل المرأة ليحلها ثم بدا له أن يمسخها فلا يحل له أن يمسخها حتى يتزوجها بنكاح جديد . تم كلامه .

وقال ابراهيم النخعى : لا يحملها لزوجها الأول إلا بنكاح رغبة ، فإن كانت نية أحد الثلاثة : الزوج الأول ، أو الثانى ، أو المرأة ، أن تحلل ، فالكساح باطل ، ولا تحل للأول .

وحديث أبي هريرة الذى أشار إليه الترمذى فى كتاب العالل : سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث ؟ فقال : هو حديث حسن ، وعبد الله بن جعفر الخزيمى صدوق ثقة ، وعثمان بن محمد الأحنسى ثقة ، وكنت أظن أن عثمان لم يسمع من سعيد المقبرى .

إِسْنَادِهِ وَكَلَامُهُ [ وَكَلَامَهُمَا ] عَنْ وَكِيعٍ أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ فَهُوَ عَاهِرٌ » .

٢٠٦٥ - حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُسْكَرَمٍ أَخْبَرَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ مُرَّةٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا نَكَحَ الْعَبْدُ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ فَزِنَاكَاهُ بَاطِلٌ » .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : هَذَا الْحَدِيثُ [ هَذَا مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ مُرَّةٍ وَلَيْسَ هُوَ

— ( بغير إذن موالیه ) جمع مولى أى بغير إذن مالکک (فهو عاهر) أى زان . واستدل بالحديث من قال إن نكاح العبد لا يصح إلا بإذن سيده وذلك للحكم عليه بأنه عاهر ، والعاهر الزانى والزنا باطل . وقال داود : إن نكاح العبد بغير إذن مولاه صحيح لأن النكاح عنده فرض عين وفروض الأعيان لا تحتاج إلى إذن وهو قياس فى مقابلة النقص . وقال فى السبل : وكأنه لم يثبت لديه الحديث . قال المظهر : لا يجوز نكاح العبد بغير إذن السيد ، وبه قال الشافعى وأحمد ولا يصير العقد صحيحاً عندهما بالإجازة بعده . وقال أبو حنيفة ومالك إن أجاز بعد العقد صح . ذكره فى المرقاة . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وقال حديث حسن . هذا آخر كلامه . وفى إسناد عبيد الله بن محمد بن عقیل وقد احتج به غیر واحد من الأئمة وتسکلم فيه غیر واحد من الأئمة .

(حدثنا عقبة بن مكرم) بضم الميم وإسكان الكاف وفتح الراء المهملة (إذا نكح) أى تزوج (فمنكاحه باطل) قال الخطابى : وإنما بطل نكاح العبد من أجل أن رقبته ومنفعته مملوكتان لسيده ، وهو إذا اشتغل بحق الزوجة لم يتفرغ لخدمة سيده وكان فى ذلك ذهاب حقه فأبطل النكاح لإبقاء لمنفعته على صاحبه —



بالصحيح [ ضَعِيفٌ وَهُوَ مَوْقُوفٌ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

١٨ - باب في كراهية أن يخطب الرجل على خطبة أخيه

٢٠٦٦ - حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح أخبرنا سُفْيَانُ عَنْ

الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ » .

— انتهى . والحديث حجة بان ذهب إلى بطلان هذا الدسكاح ( قال أبو داؤد : هذا الحديث ضعيف الخ ) لأن فيه عبد الله بن عمر العمرى وهو ضعيف ، ورفع هذا الحديث لا يصح والصواب أنه موقوف على ابن عمر .  
( باب في كراهية أن يخطب الرجل على خطبة أخيه )

الخطبة بكسر الخاء التماس للدسكاح ، وأما الخطبة في الجمعة والعيد والحج وبين يدي عقد النكاح فيضم الخاء ( لا يخطب الرجل ) بضم الباء على أن لا نافية وبكسرها على أنها ناهية . قال السيوطى : الكسر والنصب على كونه نهيًا فالكسر لكونه أصلاً في تحريك الساكن والفتح لأنها أخف الحركات ، وأما الرفع فعلى كونه نفيًا ذكره القارى في المرقاة وقال والفتح غير معروف رواية ودراية (على خطبة أخيه) عبّر به للتحريض على كمال التودد وقطع صور المنافرة ، أو لأن كل المسلمين إخوة إسلاماً . وقد ذهب الجمهور إلى أن النهى فى الحديث للتحريم كما حكى ذلك الحافظ فى فتح البارى . وقال الخطابى : إن النهى ههنا للقأديب وليس بنهى تحريم يبطل العقد عند أكثر الفقهاء . قال الحافظ: ولا ملازمة بين كونه للتحريم وبين البطلان عند الجمهور بل هو عندم للتحريم ولا يبطل العقد وحكى النووي أن النهى فيه للتحريم بالإجماع ، ولكنهم اختلفوا فى شروطه فقالت الشافعية والحنابلة : محل التحريم إذا صرحت المخطوبة بالإجابة —

٢٠٦٧ - حدثنا الحسن بن عليّ أخبرنا عبد الله بن نعيم عن  
عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
« لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ وَلَا يَبِيعُ [ وَلَا يَبِيعُ ] عَلَى بَيْعِ  
أَخِيهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ » .

[ قَالَ سَفِيَّانُ : لَا يَبِيعُ عَلَى بَيْعِ صَاحِبِهِ يَقُولُ عِنْدِي خَيْرٌ مِنْهَا ] .

— أو وليها الذي أذنت له فلو وقع التصريح بالرد فلا تحريم وليس في الأحاديث  
ما يدل على اعتبار الإجابة . وأما ما احتج به من قول فاطمة بنت قيس للنبي  
صلى الله عليه وسلم إن معاوية وأبا جهم خطباها فلم يشكر النبي صلى الله عليه وسلم  
ذلك عليهما بل خطبها لأسامة ، فليس فيه حجة كما قال النووي لاحتمال أن يكونا  
خطباها معاً أو لم يعلم الثاني بخطبة الأول ، والنبي صلى الله عليه وسلم أشار بأسامة  
ولم يخطب كما سيأتي . وعلى تقدير أن يكون ذلك خطبة فلم يله كان بعد ظهور  
رغبتها عنهما . وعن بعض المالكية لا تمتنع الخطبة إلا بعد التراضي على الصداق  
ولا دليل على ذلك . وقال داود الظاهري : إذا تزوجها الثاني ففسخ النكاح قبل  
الدخول وبعده ، والمالكية في ذلك قولان فقال بعضهم : يفسخ قبله لا بعده .  
قال في الفتح : وحجة الجمهور أن المنهي عنه الخطبة وهي ليست شرطاً في صحة  
النكاح فلا يفسخ النكاح بوقوعها غير صحيحة . كذا في النيل . قال المنذرى :  
وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

( لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه ولا يبيع ) وفي بعض النسخ ولا يبيع —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :  
وذكر الطبري أن بعضهم قال : نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه منسوخ  
بخطبته صلى الله عليه وسلم لأسامة فاطمة بنت قيس .

قال الشيخ ابن قيم الجوزية : يعني بعد أن خطبها معاوية وأبو جهم . قال : =

— بالجزم ويأتى شرح قوله ولا يبيع على بيع أخيه في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى واستدل بقوله « على خطبة أخيه » أن محل التحريم إذا كان الخاطب مسلماً فلو خطب الذي ذميه فأراد المسلم أن يخطبها جاز له ذلك مطلقاً ، وهو قول الأوزاعي ووافقه من الشافعية ابن المنذر وابن جويرية والخطابي ، ويؤيده قوله في أول حديث عقبة بن عامر عند مسلم « المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبته حتى يذر » وقال الخطابي : قطع الله الأخوة بين الكافر والمسلم ، فيختص النهي بالمسلم . وقال ابن المنذر : الأصل في هذا الإباحة حتى يرد المنع وقد ورد المنع مقيداً بالمسلم فبقى ما عدا ذلك على أصل الإباحة . وذهب الجمهور إلى إلحاق الذي بالمسلم في ذلك وأن التعبير بأخيه خرج على الغالب فلا مفهوم له وهو كقوله تعالى ﴿ ولا تقتلوا أولادكم ﴾ وكقوله ﴿ وربائبكم اللاتي في حجوركم ﴾ ونحو ذلك ، وبناء بعضهم على أن هذا المنهي عنه هل هو من حقوق العقد واحترامه أو من حقوق المتعاقدين ، فعلى الأول الراجح ما قال الخطابي ، وعلى الثاني الراجح ما قال غيره . قاله في الفتح . قال المنذرى : وأخرجه مسلم وابن ماجه .

= وهذا غلط ، فإن فاطمة لم تركز إلى واحد منهما ، وإنما جاءت مستشارة للنبي صلى الله عليه وسلم ، فأشار عليها بما هو الأصح لها ، والأرضى لله ولرسوله ، ولم يخطبها لنفسه ، ومورد النهي إنما هو خطبة الرجل لنفسه على خطبة أخيه ، فأما إشارته على المرأة إذا استشارته بالكفء الصالح فأين ذلك من الخطبة على خطبة أخيه ؟ فقد تبين غلط القائل ، والحمد لله .

وأيضاً فإن هذا من الأحكام الممتنع نسخها ، فإن صاحب الشرع علله بالأخوة ، وهي علة مطلوبة البقاء والدوام ، لا يلحقها نسخ ولا إبطال .

## ١٩ - باب في الرجل ينظر إلى المرأة وهو يريد تزويجها

٢٠٦٨ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

إِسْحَاقَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنْ وَائِلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ -

مُعَاذٍ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا

خَطَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى فَكَّاحِهَا

### ( باب الرجل ينظر إلى المرأة وهو يريد تزويجها )

( إذا خطب أحدكم المرأة ) أى أراد خطبتها وهى بكسر الخاء مقدمات

الكلام فى أمر الفكاح على الخطبة بالضم وهى العقد ( فإن استطاع أن ينظر -

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :

قال الشافعى : ينظر إلى وجهها وكفيها وهى متغطية ، ولا ينظر إلى ما وراء ذلك . وقال داود : ينظر إلى سائر جسدها .

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :

وعن أحمد ثلاث روايات : إحداهن : ينظر إلى وجهها ويديها ، والثانية : ينظر ما يظهر غالباً ، كالأرقة والساقين ونحوهما ، والثالثة : ينظر إليها كلها ، عورة وغيرها فإنه نص على أنه يجوز أن ينظر إليها متجردة ! واللفظ الذى ذكره مسلم ليس بصريح فى نظر الخاطب ، وقد رَوَاهُ النِّسَائِيُّ : « خطب رجل امرأة من الأنصار ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل نظرت إليها ؟ قال : لا ، فأمره أن ينظر إليها » ، رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ مَرْوَانُ بْنُ مَعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ عَنْ يَزِيدَ . « خطب رجل امرأة » . وَقَالَ سَفِيَّانُ عَنْ يَزِيدَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . « أن رجلاً أراد أن يتزوج امرأة » ، وهذا مفسر لحديث مسلم « أنه أخبره أنه تزوج امرأة » وقد روى من حديث بكر بن عبد الله المزنى عن المغيرة بن شعبه قال « خطبت امرأة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم أنظرت إليها ؟ قلت : لا ، قال : « فانظر ، فإنه أحرى أن يؤدم بينكما » .

فَلْيَفْعَلْ . قَالَ فَخَطَبْتُ جَارِيَّةً فَكُنْتُ أَنْتَحِبًا لَهَا حَتَّى رَأَيْتُ مِنْهَا مَا دَهَا نِي إِلَى نِكَاحِهَا فَتَزَوَّجْتُهَا [ نِكَاحًا وَتَزَوُّجًا ] .

— إلى ما ) أى عضو ( يدعوه ) أى يحمله ويضعه ( فايغول ) الأمر الاباحة بقريضة حديث أبى حميد « إذا خطب أحدكم امرأة فلا جناح عليه أن ينظر منها » الحديث رواه أحمد ، وحديث محمد بن مسلمة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول « إذا ألقى الله عز وجل فى قلب امرئ خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر إليها » رواه أحمد وابن ماجه . قال النووي : فيه استحباب النظر إلى من يريد تزوجها وهو مذهبنا ومذهب مالك وأبى حنيفة وسائر السكوفيين وأحمد وجماهير العلماء . وحكى القاضى عن قوم كراهته ، وهذا خطأ مخالف لصريح هذا الحديث ومخالف لإجماع الأمة على جواز النظر للحاجة عند البيع والشرى والشهادة ونحوها ثم — إنه إنما يباح له النظر إلى وجهها وكفيها فقط لأنهما ليسا بعورة ولأنه يستدل بالوجه على الجمال أو ضده وبالسكفين على خصوبة البدن أو عديمها . هذا مذهبنا ومذهب الأكثرين . وقال الأوزاعى : ينظر إلى مواضع اللحم . وقال داود : ينظر إلى جميع بدنها وهذا خطأ ظاهر منابذ لأصول السنة والإجماع ، ثم مذهبنا ومذهب مالك وأحمد والجمهور أنه لا يشترط فى جواز هذا النظر رضاها ، بل له ذلك فى غفلتها ومن غير تقدم لإعلام ، لسكن قال مالك أكره النظر فى غفلتها مخافة من وقوع نظره على عورة . وعن مالك رواية ضعيفة أنه لا ينظر إليها إلا بإذنها وهذا ضعيف ، لأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قد أذن فى ذلك مطلقاً ولم يشترط استئذانها ، ولأنها تستحي غالباً من الإذن ، ولأن فى ذلك تغريراً فربما رآها فلم تعجبه فيتركها فتتكسر وتتأذى ، ولهذا قال أصحابنا : يستحب أن يكون نظره إليها قبل الخطبة حتى إن كرهها تركها من غير إيذاء بخلاف ما إذا تركها بعد الخطبة والله أعلم انتهى .

٢٠ - باب في الولي

٢٠٦٩ - حدثنا محمد بن كثير أنبأنا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ  
سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهَا فَدَيْكَاحُهَا بَاطِلٌ »

( فسكنت أتخباً ) أى أختفى ( ما دعا لى ) أى حملنى . قال المنذرى : فى  
إسناده محمد بن إسحاق وقد تقدم الكلام عليه انتهى . قلت : وحديث جابر  
أخرجه أيضاً الشافعى وعبد الرزاق والبخارى والحاكم وصححه . قال الحافظ ورجاله  
ثقات ، وأعله ابن القطان بواقف بن عبد الرحمن ، وقال المعروف واقف بن عمرو  
ورواية الحاكم فيها واقف بن عمرو وكذا رواية الشافعى وعبد الرزاق ، وحديث  
أبى حميد المذكور . قال فى مجمع الزوائد رجال أحمد رجال الصحيح ، وحديث  
محمد بن مسلمة سكت عنه الحافظ فى التلخيص والله أعلم .

( باب فى الولي )

المراد بالولي هو الأقرب من العصبة من النسب ثم من السبب ثم من  
عصبته وليس لذوى السهام ، ولا لذوى الأرحام ولاية ، وهذا مذهب الجمهور ،  
وروى عن أبى حنيفة أن ذوى الأرحام من الأولياء فإذا لم يكن ثم ولى أو كان  
موجوداً وعُضِلَ انتقل الأمر إلى السلطان . قاله فى النول . وقال على القارى الحنفى  
الولى هو العصبة على ترتيبهم بشرط حرية وتكليف ثم الأم ثم ذو الرحم الأقرب  
فالأقرب ثم مولى الموالاة ثم القاضى .

( أيما امرأة نكحت ) أى نفسها وأيما من أفاط العموم فى سلب الولاية -

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

قال الترمذى - وذكر سليمان بن موسى راويه عن الزهرى عن عروة عن =

ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَالْمَهْرُ لَهَا بِمَا أَصَابَ مِنْهَا فَإِنْ تَشَاجَرُوا فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَأَوَّلَى لَهُ .

— عنهن من غير تخصيص ببعض دون بعض (بغير إذن مواليتها) أى أولياؤها (فذكاحها باطل ثلاث مرات) أى قال كلمة فذكاحها باطل ثلاث مرات (فإن دخل) أى الذى نكحته بغير إذن وليها (فالمر لها بما أصاب منها) وفى رواية الترمذى « فلها المهر بما استحل من فرجها » (فإن تشاجروا) أى تنازع الأولياء واختلفوا بينهم ، والتشاجر الخصومة ، والمراد المنع من العقد دون المشاحة فى السبق إلى العقد ، فأما إذا تشاجروا فى العقد ومراتبهم فى الولاية سواء فالعقد لمن سبق إليه منهم إذا كان ذلك نظراً منه فى مصلحتها . قاله فى الجمع (فالسُلطان ولى من لأولى له) لأن الولى إذا امتنع من التزويج فكأنه لأولى لها فيكون —

== عن عائشة — سليمان بن موسى ثقة عند أهل الحديث . لم يتكلم فيه أحد من المتقدمين إلا البخارى وحده ، فإنه تكلم فيه من أجل أحاديث انفرد بها ، وذكره دحيم ، فقال : فى حديثه بعض اضطراب ، وقال . لم يكن فى أصحاب مكحول أثبت منه ، وقال النسائى . فى حديثه شيء ، وقال الزبائر . سليمان بن موسى أجل من ابن جريج ، وقال الزهرى . سليمان بن موسى أحفظ من مكحول ، وقال البيهقى . مع ما فى مذهب أهل العلم بالحديث من وجوب قبول خبر الصادق ، وإن نسيه من أخبره عنه . قال الترمذى : ورواه الحجاج بن أرطاة وجعفر بن أبى ربيعة عن الزهرى عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال ابن جريج : ثم لقيت الزهرى فسألته ، فأنكره ، فضعفوا هذا الحديث من أجل هذا ، وذكر عن يحيى بن معين أنه قال : لم يذكر هذا الحرف عن ابن جريج إلا إسماعيل بن إبراهيم ، قال يحيى بن معين : وسماح إسماعيل بن إبراهيم من ابن جريج ليس بذلك . إنما صحح كتبه على كتب عبد الحميد بن عبد العزيز بن أبى رواد فيما سمع من ابن جريج ، وضعف يحيى رواية إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج . قال الترمذى . والعمل على حديث النبي صلى الله عليه وسلم ==

٢٠٧٠ — حدثنا القفني أخبرنا ابنُ هليمَةَ عن جعفرِ يَعْنِي ابْنَ ربيعةَ عن ابنِ شهابٍ عن عُرْوَةَ عن عائِشَةَ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْنَاهُ .

— السلطان وليها وإلا فلا ولاية للسلطان مع وجود الولي قال المنذري : وأخرجه الترمذی ، وابن ماجه . وقال الترمذی: هذا حديث حسن . وقال في موضع آخر وحديث عائشة في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا نكاح إلا بولي » وهو عندی حديث حسن ولم يوثر عند الترمذی إنكار الزهري له ، فإن الحكاية في ذلك عن الزهري قد ومنها بعض الأئمة . قال البيهقي : ما في مذهب أهل العلم بالحديث من وجوب قبول خبر الصادق وإن نسبه من أخبره عنه . وقال علي بن المديني حديث اسرائيل صحيح في « لا نكاح إلا بولي » وسئل عنه البخاري فقال الزيادة من الثقة مقبولة وإسرائيل ثقة فإن كان شعبة والثوري أرسلاه فإن ذلك لا يضر الحديث انتهى . وقال في النيل : وأسند الحاكم من طريق علي بن المديني ومن طريق البخاري والذهلي وغيرهم أنهم صححوا حديث اسرائيل وحديث عائشة أخرجه أيضاً أبو عوانة وابن حبان والحاكم وحسنه الترمذی ، وقد أهل بالإرسال وتكلم فيه بعضهم من جهة أن ابن جريج قال : ثم لقمت الزهري فسألته عنه فأنكره وقد عد أبو القاسم بن منده عدة من رواه عن ابن جريج فبلغوا عشرين —

== عليه وسلم في هذا الباب « لا نكاح إلا بولي » عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، منهم عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس ، وأبو هريرة ، وغيرهم . وهكذا روى عن فقهاء التابعين أنهم قالوا : « لا نكاح إلا بولي » ، منهم سعيد بن المسيب ، والحسن البصري ، وشريح ، وإبراهيم النخعي ، وعمر بن عبد العزيز ، وغيرهم . وبهذا يقول سفيان الثوري ، والأوزاعي ، وعبد الله ابن المبارك والشافعي ، وأحمد ، وإسحق .



قال أبو داود : جَعْفَرٌ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الزَّهْرِيِّ كَتَبَ إِلَيْهِ .

٢٠٧١ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ قُدَّامَةَ بْنِ أَغَيْنَ أَخْبَرَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ الْحَدَّادُ

عَنْ يُونُسَ [عَنْ يُونُسَ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ] وَإِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ

— رجلا ، وذكر أن معمرًا وعبيد الله بن زحر تابعا ابن جريج على روايته إياه عن سليمان بن موسى ، وأن قرّة وموسى بن عقبة ومحمد بن إسحاق وأيوب بن موسى وهشام بن سعد وجماعة تابعوا سليمان بن موسى عن الزهري . قال : ورواه أبو مالك الجنبى ونوح بن دراج ومندل وجعفر بن برقان وجماعة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة . وقد أهل ابن حبان وابن عدى وابن عبد البر والحاكم وغيره الحساية عن ابن جريج بإنكار الزهري وعلى تقدير الصحة لا يلزم من نسائه الزهري له أن يكون سليمان بن موسى وهم فيه انتهى . والحديث يدل على أنه لا يصح الفكاح إلا بولى .

واختلف العلماء في اشتراط الولى في الفكاح ، فالجمهور على اشتراطه ، وحكى عن ابن المنذر أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك ، وذهبت الحنفية إلى أنه لا يشترط مطلقاً ، واحتجوا بحديث ابن عباس « الأيم أحق بنفسها من وليها » الحديث ، وفي لفظ مسلم « البنت أحق بنفسها من وليها » والجواب ما قال ابن الجوزى في التحقيق أنه أثبت لها حقاً وجعلها أحق لأنه ليس للولى إلا مباشرة ولا يجوز له أن يزوجه إلا بإذنها . كذا في تخریج الهداية للزيلعى . والحق أن الفكاح بغير الولى باطل كما يدل عليه أحاديث الباب .

( جعفر ) أى ابن ربيعة ( لم يسمع من الزهري ) هو ابن شهاب ( كتب ) أى الزهري ( إليه ) أى إلى جعفر ( حدثنا محمد بن قدامة ) بضم القاف وخفة الدال ( أبو عبيدة الحداد ) هو عبد الواحد بن واصل ( عن يونس ) بن أبى إسحاق السبيعي أبى إسرائيل السكوني ( وإسرائيل ) بن يونس بن أبى إسحاق —

عن أبي موسى [ وإسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى  
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا نكاح إلا بولي » .

— السبعمي (عن أبي إسحاق) السبعمي ، وفي بعض نسخ الكتاب هذه العبارة  
عن يونس عن أبي بردة وإسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :  
قال الترمذي : وحديث أبي موسى حديث فيه اختلاف ، رواه إسرائيل وشريك  
ابن عبد الله وأبو عوانة وزهير بن معاوية وقيس بن الربيع عن أبي إسحق عن أبي  
بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ورواه أسباط بن محمد وزيد بن  
حباب عن يونس بن أبي إسحق عن أبي إسحق عن أبي بردة عن أبي موسى عن  
النبي صلى الله عليه وسلم ، [ وروى أبو عبيدة الحداد عن يونس بن أبي إسحق عن أبي  
بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم ونحوه ] ، ولم يذكر فيه عن أبي  
إسحاق وقد روى عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي صلى الله عليه  
وسلم ، [ وروى شعبة والثوري عن أبي إسحق عن أبي موسى عن النبي صلى الله  
عليه وسلم ] « لا نكاح إلا بولي » وقد ذكر بعض أصحاب سفيان عن سفيان [ عن  
أبي إسحق عن أبي بردة ] عن أبي موسى ، ولا يصح ، ورواية هؤلاء الذين رروا  
عن أبي إسحق عن أبي بردة [ عن أبي موسى ] عن النبي صلى الله عليه وسلم  
« لا نكاح إلا بولي » عندى أصح ، لأن سماعهم من أبي إسحق في أوقات مختلفة ،  
وإن كان شعبة والثوري أحفظ وأثبت من جميع هؤلاء الذين رروا عن أبي إسحق  
هذا الحديث فإن رواية هؤلاء عندى أشبه [ وأصح ] لأن شعبة والثوري سمعا هذا  
الحديث من أبي إسحق في مجلس واحد ، ومما يدل على ذلك ما حدثنا محمود بن غيلان  
حدثنا أبو داود حدثنا شعبة قال سمعت سفيان الثوري يسأل أبا إسحق : سمعت أبا بردة  
يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا نكاح إلا بولي » ؟ فقال : نعم ،  
فدل هذا [ الحديث على ] أن سماع شعبة والثوري هذا الحديث في وقت واحد ،  
وإسرائيل هو ثبت في أبي إسحق ، سمعت محمد بن المثنى يقول : سمعت عبد الرحمن  
ابن مهدي يقول : ما فاتني الذي فاتني من حديث الثوري عن أبي إسحق إلا لما أتكلت  
به على إسرائيل ، لأنه كان يأتي به أتم . هذا آخر كلام الترمذي .

قال أبو داود : وهو يونس عن أبي بردة وإسرائيل عن أبي إسحاق  
عن أبي بردة .

[ قال أبو داود : يونس لقي أبا بردة ] .

— انتهى . وهذا واضح (قال أبو داود : وهو يونس عن أبي بردة الخ) مرد  
المؤلف أن أبا عبيدة الخداد يروى هذا الحديث عن شيخه الأول يونس وهو  
عن أبي بردة عن أبي موسى بغير ذكر واسطة أبي إسحاق بينه وبين أبي بردة  
قال أبو داود : يونس لقي أبا بردة . والثاني عن إسرائيل عن جده أبي إسحاق  
عن أبي بردة عن أبي موسى . قال الترمذي في سننه : روى أبو عبيدة عن يونس  
ابن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه  
ولم يذكر فيه عن أبي إسحاق انتهى . وأما غير أبي عبيدة الخداد فذكر واسطة  
أبي إسحاق . قال الترمذي : رواه أسباط بن محمد وزيد بن حباب عن يونس  
ابن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى  
قلت : وأخرج أبو داود الطيالسي في مسنده حدثنا أبو عوانة عن أبي إسحاق  
عن أبي بردة عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لانكاح إلا  
بولى » انتهى .

== وقال علي بن المديني . حديث إسرائيل صحيح في « لانكاح إلا بولى » . وسئل  
عنه البخاري ؟ فقال . الزيادة من الثقة مقبولة ، وإسرائيل ثقة ، فإن كان شعبة  
والثوري أرسلا فإن ذلك لا يضر الحديث . وقال قبيصة بن عقبة : جاءني علي بن  
المديني فسألني عن هذا الحديث ؟ فحدثته عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي بردة  
عن أبي موسى ، لم يذكر فيه أبا إسحاق فقال استرحنا من خلاف أبي إسحاق .  
قلت . وكذلك رواه الحسن بن محمد بن الصباح عن أسباط بن محمد عن يونس  
عن أبي بردة عن أبي موسى ، ذكره الحاكم في المستدرک ، فهذا وجه .  
(الثاني) . رواية عيسى ابنه وحجاج بن محمد المصيصي والحسن بن قتيبة وغيرهم ==

٢٠٧٢ - حدثنا محمد بن يحيى بن فارس أخبرنا عبد الرزاق عن  
مفعر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن أم حبيبة « أنها كانت عند ابن

- (عن أم حبيبة) أم المؤمنين بنت أبي سفيان بن حرب بن أمية بن -

= عن أبي إسحق عن أبي بردة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا .

(الثالث) : رواية شعبة والثوري عن أبي إسحق عن أبي بردة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم مرسلًا . هذه رواية أكثر الأثبات عنهما .

(الرابع) : رواية يزيد بن زريع عن شعبة ، ورواية مؤمل بن إسماعيل وبشر  
ابن منصور عن الثوري ، كليهما عن أبي إسحق عن أبي بردة عن أبيه موصولًا .  
فهذه أربعة أوجه .

والترجيح لحديث إسرائيل في وصله من وجوه عديدة .

أحدها : تصحيح من تقدم من الأئمة له وحكمهم لروايته بالصحة ، كالبخاري ،  
وعلى بن المديني ، والترمذي ، وبعدهم الحاكم ، وابن حبان ، وابن خزيمة .

الثاني : ترجيح إسرائيل في حفظه وإتقانه لحديث أبي إسحق ، وهذا شهادة  
الأئمة له ، وإن كان شعبة والثوري أجل منه ، لكنه لحديث أبي إسحق أتقن ،  
وبه أعرف .

الثالث : متابعة من وافق إسرائيل على وصله ، كشريك ، ويونس بن أبي  
إسحق . قال عثمان الدارمي : سألت يحيى بن معين : شريك أحب إليك في أبي  
إسحق أو إسرائيل ؟ فقال : شريك أحب إلي ، وهو أقدم ، وإسرائيل صدوق ،  
قلت : يونس بن أبي إسحق أحب إليك أو إسرائيل ؟ فقال : كل ثقة .

الرابع : ما ذكره الترمذي ، وهو أن سماع الذين وصلوه عن أبي إسحق كان  
في أوقات مختلفة ، وشعبة والثوري سمعاه منه في مجلس واحد .

الخامس . أن وصله زيادة من ثقة ليس دون من أرسله ، والزيادة إذا كان هذا  
حاله فهي مقبولة ، كما أشار إليه البخاري ، والله أعلم .

جَحْشٍ فَهَلَكَ عَنْهَا وَكَانَ فِيمَنْ هَاجَرَ إِلَى أَرْضِ الْحَبْشَةِ فَزَوَّجَهَا النَّجَاشِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهِيَ عِنْدَهُمْ .

— عبد شمس (أنها كانت عند ابن جحش) اسمه عبيد الله بالتصغير أسلمت أم حبيبة قديماً بمكة وأسلم عبيد الله بن جحش أيضاً وهاجرت إلى الحبشة مع زوجها عبيد الله فتنصر زوجها بالحبشة ومات بها وأبت هي أن تنصر وثبتت على إسلامها ففارقها (فهلك) عبيد الله بن جحش أي مات (عنها) أي عن أم حبيبة (فزوجها) من التزويج أي أم حبيبة (النجاشي) ملك الحبشة وهو فاعل قوله زوجها (رسول الله صلى الله عليه وسلم) المفعول الثاني (وهي) أي أم حبيبة (عندهم) أي عند أهل الحبشة مقيمة ما قدمت بالمدينة . قال ابن الأثير في أسد الغابة : تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي بالحبشة زوجها منه عثمان بن عفان ، وقيل عقد عليها خالد بن سعيد بن العاص بن أمية وأمهرها النجاشي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع مائة دينار وأولم عليها عثمان لحماً ، وقيل أولم عليها النجاشي وحملها شرحبيل بن حسنة إلى المدينة . —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

هذا هو المعروف المعلوم عند أهل العالم ، أن الذي زوج أم حبيبة للنبي صلى الله عليه وسلم هو النجاشي في أرض الحبشة ، وأمهرها من عنده ، وزوجها الأول التي كانت معة في الحبشة هو عبيد الله بن جحش بن رثاب ، أخو زينب بنت جحش زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، تنصر بأرض الحبشة ، ومات بها نصرانياً ، فتزوج امرأته رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي اسمها قولان : أحدهما : رملة ، وهو الأشهر ، والثاني . هند ، وتزوج النجاشي لها حقيقة ، فإنه كان مسلماً ، وهو أمير البلد وسلطانه .

وقد تأوله بعض المتكفين على أنه ساق المهر من عنده . فأضيف التزويج إليه ! وتأوله بعضهم على أنه كان هو الخاطب والذي ولي العقد عثمان بن عفان ، وقيل : =

— وقد قيل إن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي بالمدينة . روى مسلم بن الحجاج في صحيحه أن أبا سفيان طلب من النبي صلى الله عليه وسلم أن يتزوجها فأجابته إلى ذلك ، وهذا مما يمد من أوهام مسلم ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قد تزوجها وهي بالحبيشة قبل إسلام أبي سفيان لم يختلف أهل السير في ذلك ، ولما جاء أبو سفيان إلى المدينة قبل الفتح لما أوقعت قريش بخزاعة ونقضوا عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فخاف فجاء إلى المدينة ليجدد العهد فدخل على ابنته أم حبيبة فلم تتركه يجلس على فراش رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت أنت مشرك . وقال قتادة : لما عادت من الحبيشة مهاجرة إلى المدينة خطبها رسول الله صلى الله عليه وسلم فتزوجها وكذلك روى الليث عن عقيل —

== عمرو بن أمية الضمري . والصحيح أن عمرو بن أمية كان وكيل رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ، بعث به النجاشي بزوجه إياها ، وقيل : الذي ولي العقد عليها خالد بن سعيد بن العاص ، ابن عم أبيها . وقد روى مسلم في الصحيح من حديث عكرمة بن عمار عن ابن عباس قال : « كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه ، فقال للنبي صلى الله عليه وسلم : يانبي الله ، ثلاث أعطينهن قال : نعم : قال : عندي أحسن العرب وأجملها ، أم حبيبة بنت أبي سفيان ، أزوجكها ؟ قال : نعم ، قال : ومعاوية تجعله كاتباً بين يديك . قال : نعم ، قال : وتأمرنى حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين ؟ قال : نعم » ، وقد رد هذا الحديث جماعة من الحفاظ ، وعدوه من الأغلاط في كتاب مسلم ، قال ابن حزم : هذا حديث موضوع لاشك في وضعه ، والآفة فيه من عكرمة بن عمار ، فإنه لم يختلف في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها قبل الفتح بدهر وأبوها كافر ، وقال أبو الفرج بن الجوزي في كتاب الكشف له : هذا الحديث وهم من بعض الرواة ، لاشك فيه ولا تردد ، وقد اتهموا به عكرمة بن عمار راويه ، وقد ضعف أحاديثه يحيى بن سعيد الأنصاري ، وقال : ليست بصحيح ، وكذلك قال أحمد بن حنبل : هي أحاديث ضعاف ، وكذلك لم يخرج عنه البخاري ، إنما أخرج عنه مسلم لقول يحيى بن معين : ثقة .

— عن ابن شهاب ، وروى معمر عن الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي بالحبشة وهو أصح ، ولما بلغ الخبر إلى أبي سفيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح أم حبيبة ابنته قال ذلك الفعل لا يقدح أنفه وتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة ست وتوفيت سنة أربع وأربعين انتهى . وقال الحافظ في الإصابة أخرج ابن سعد من طريق اسماعيل بن عمرو بن سعيد الأموي قال قالت أم حبيبة رأيت في المنام كأن زوجي عبيد الله ابن جحش بأسوأ صورة ففرغت فأصبحت فإذا به قد تنصر فأخبرته بالنام فلم يحمل به واكب على الحرق مات فأتاني آت في نومي فقال يا أم المؤمنين ففرغت فما هو إلا أن انقضت عدتي فما شعرت إلا برسول النجاشي يسأذن فإذا هي جارية له يقال لها أبرهة فقالت إن الملك يقول لك وكلتي من يزوجك ، فأرسلت إلى خالد بن سعيد بن العاص بن أمية فوكلته فأعطيت أبرهة سوارين —

== قال : وإنما قلنا إن هذا وهم ، لأن أهل التاريخ أجمعوا على أن أم حبيبة كانت تحت عبيد الله بن جحش ، وولدت له ، وهاجر بها وهما مسلمان إلى أرض الحبشة ، ثم تنصر ، وثبتت أم حبيبة على دينها ، فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى النجاشي يخطبها عليه ، فزوجه إياها ، وأصدقها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف درهم ، وذلك سنة سبع من الهجرة ، وجاء أبو سفيان في زمن الهدنة فدخل عليها ، ففعلت بساط رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى لا يجلس عليه ، ولا خلاف أن أباسفيان ومعاوية أسما في فتح مكة سنة ثمان ، ولا يعرف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أباسفيان . وقد تكلف أقوام تأويلات فاسدة لتصحيح الحديث كقول بعضهم : إنه سأله تجديد النكاح عليها ! وقول بعضهم : إنه ظن أن النكاح بغير إذنه وتزويجه غير تام ، فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يزوجه إياها نكاحاً تاماً ، فسلم له النبي صلى الله عليه وسلم حاله ، وطيب قلبه بإجابته !! وقول بعضهم : إنه ظن أن التأخير كان طلاقاً ، فسأل رجعتها ابتداء النكاح عليها ! وقول بعضهم : إنه استشعر كراهة النبي صلى الله عليه وسلم لها وأراد بلفظ التزويج استدامة نكاحها لا ابتداءه ==

— من فضة ، فلما كان العشي أمر النجاشي جعفر بن أبي طالب ومن هناك من المسلمين ، فحضروا فخطب النجاشي بحمد الله وأثنى عليه وتشهد ثم قال أما بعد فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كعب إلى أن أزوجه أم حبيبة فأجبت وقد أصدقته عده أربع مائة دينار ثم سكب الدنانير ، فخطب خالد فقال قد أجبت إلى ما دعا إليهِ رسول الله صلى الله عليه وسلم وزوجته أم حبيبة وقبض الدنانير ، وعمل لهم النجاشي طعاماً فأكلوا . قالت أم حبيبة فلما وصل إلى المال أعطيت أبرهة منه خمسين ديناراً . قالت فردتها على وقالت إن الملك عزم على بذلك وردت على ما كنت أعطيتها أولاً ، ثم جاءني من الغد يعود وورس وعينور وزياد كثير فقدمت به معي على رسول الله صلى الله عليه وسلم . وروى ابن سعد أن ذلك كان سنة سبع وقول كان سنة ست والأول أشهر .

ومن طريق الزهري أن الرسول إلى النجاشي بعث بها مع شرحبيل بن —

== وقول بعضهم يحتمل أن يكون وقع طلاق فسأل تجديد النكاح ! وقول بعضهم : يحتمل أن يكون أبو سفيان قال ذلك قبل إسلامه ، كالمشترط له في إسلامه ، ويكون التقدير : ثلاث إن أسلمت تعطينهن !! وعلى هذا اعتمد المحب الطبري في جواباته للمسائل الواردة عليه ، وطول في تقريره .

وقال بعضهم : إنما سأله أن يزوجه ابنته الأخرى ، وهي أختها ، وخفي عليه تحريم الجمع بين الأختين لقرب عهده بالإسلام ، فقد خفي ذلك على ابنته أم حبيبة ، حتى سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ، وغلط الراوي في اسمها .

وهذه التأويلات في غاية الفساد والبطلان ، وأئمة الحديث والعلم لا يرضون بأمانتها ، ولا يصححون أغلاط الرواة بمثل هذه الخيالات الفاسدة ، والتأويلات الباردة ، التي يكفي في العلم بفسادها تصورها ، وتأمل الحديث . وهذا التأويل الأخير وإن كان في الظاهر أقل فساداً — فهو أكنهياً وأبطلها ، وصريح الحديث يرد ، فإنه قال « أم حبيبة أزوجهها ؟ قال : نعم » فلو كان المسؤول تزويج أختها لما أنعم له بذلك صلى الله عليه وسلم ، فالحديث غلط لا ينبغي التردد فيه والله أعلم .



٢١ — باب في العضل

٢٠٧٣ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنِي أَبُو عَامِرٍ أَخْبَرَنَا عِبَادُ بْنُ رَاشِدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ حَدَّثَنِي مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ قَالَ : « كَانَتْ لِي أُخْتُ تُخَطَّبُ إِلَيَّ فَأَتَانِي ابْنُ عَمِّ لِي فَأَنكَحْتُهَا إِيَّاهُ ثُمَّ طَلَّقَهَا طَلَاقًا لَهُ رَجْعَةٌ ثُمَّ تَرَكَهَا حَتَّى

— حسنة ومن طريق أخرى أن الرسول إلى النجاشي بذلك كان عمرو بن أمية الضمري انتهى كلام الحافظ . ومطابقة الباب بقوله فزوجها النجاشي لأن أباها أبا سفيان لم يكن أسلم ذلك الزمان وكانت أم حبيبة أسلمت فلم يكن أبو سفيان ولها فزوجها النجاشي لأن السلطان ولي من لا ولي له . وعلى رواية ابن سعد كفا في الإصابة وعلى رواية زبير بن بكار كفا في أسد الغابة : كان خالد بن سمود ابن العاص بن أمية بن عبد شمس أخ أم حبيبة حاضراً ومقولياً لأمر النكاح ، ويجيء بعض البيان في باب الصداق والله أعلم . قال المفردى : وأخرجه النسائي بنحوه .

( باب في العضل )

العضل منع الولي مولاه من النكاح ( كانت لي أخت ) اسمها جميل بضم الجيم وفتح الميم بنت يسار بن عبد الله المزني ، وقيل اسمها ليلى قاله المفردى تبعاً للسهيل في مبهمات القرآن . وعند ابن إسحاق فاطمة ، فيكون لها اسمان ولقب أو لقبان واسم ، قاله العلامة القسطلاني ( تخطب ) بصيغة المجهول من الخطبة بالكسر ( فأتاني ابن عم لي فأنكحتها إياه ) وفي رواية البخاري : زوجت أختاً لي من رجل . قال الحافظ : قول هو أبو البداح بن عاصم الأنصاري ، هكذا وقع في أحكام القرآن لاسماعيل القاضي ثم ذكر الاختلاف في اسم هذا الرجل ثم قال : وقع في رواية عباد بن راشد عن الحسن عند البزار والدارقطني فأتاني ابن عم لي فخطبها مع الخطاب وفي هذا نظر لأن معقل بن يسار مزني —

انْقَضَتْ عِدَّتُهَا ، فَلَمَّا خُطِبَتْ إِلَى أَنَاثَى يَخْطُبُهَا ، فَقُلْتُ : لَا وَاللَّهِ لَا أَنْكِحُهَا  
 [ لَا أَنْكِحْتُكُمْهَا ] أَبَدًا . قَالَ : فَنَفَى نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ  
 فَلْيَنْفَنَ أَجَلُهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ ﴾ الْآيَةُ . قَالَ : فَكَفَرْتُ  
 عَنْ يَمِينِي فَأَنْكِحْتُهَا إِيَّاهُ .

— وأبو البداح أنصاري فيحتمل أنه ابن عمه لأمه أو من الرضا عنه (فقلت لا والله  
 لا أنكحها) بضم الهمزة أى لا أزوجها وفى بعض النسخ لا أنكحتكمها (فنى  
 نزلت هذه الآية) هذا صريح فى نزول هذه الآية فى هذه القصة ، ولا يمنع ذلك  
 كون ظاهر الخطاب فى السياق للأزواج حيث وقع فيها (وإذا طلقتم النساء)  
 لكن قوله فى بقيتها (أن ينفكحن أزواجهن) ظاهر فى أن الفضل يتعاق  
 بالاولياء ، كذا فى الفتوح (فيلفن أجلهن) أى انقضت عدتهن (فلا تعضلوهن)  
 أى لا تمنعهن (الآية) بالنصب أى أتم الآية . قال الحافظ : وهى أصرح  
 دليل على اعتبار الولى وإلا لما كان لعضله معنى ، ولأنها لو كان لها أن تزوج  
 نفسها لم تحتج إلى أخيها ومن كان أمره إليه لا يقال إن غيره منعه منه . وذكر  
 ابن المنذر أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك انتهى . ولا يعارض  
 بإسناد الترمذى إلى يمينه لأنه بسبب توقيفه إلى إذنه . قال المنذرى : وأخرجه  
 البخارى والترمذى والنسائى .

## ٢٢ - باب إذا أنكح الوليان

٢٠٧٤ - حدثنا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ ح . وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ كَثِيرٍ أَنبَأَنَا هَمَّامُ ح . وَأَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا سَمَّادُ الْمَعْنَى عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحُسَيْنِ عَنْ سَمُرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَيُّمَا امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلَيَّانٍ فَهِيَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ بَيْنَمَا مِنْ رَجُلَيْنِ فَهُوَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا » .

### ( باب إذا أنكح الوليان )

( أيما امرأة زوجها وليان ) أي من رجلين ( فهي للأول منهما ) أي للسابق منهما بيينة أو تصادق فإن وقعا معاً أو جهل السابق منهما بطلا معاً ( وأيما رجل باع بيعة من رجلين ) أي مرتباً ( فهو ) أي البيع ( للأول منهما ) أي للسابق منهما فإن وقعا معاً أو جهل السابق بطلا .

قال الترمذى فى جامعه بعد إخراج هذا الحديث : والعمل على هذا عند أهل العلم لأنهم بينهم فى ذلك اختلافاً فإذا زوج أحد الولين قبل الآخر فنكاح الأول جائز ونكاح الآخر منسوخ ، وإذا زوجا جميعاً فنكاحهما جميعاً منسوخ ، وهو قول الثورى وأحمد وإسحاق انتهى . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : هذا حديث حسن . هذا آخر كلامه . وقد قيل : إن الحسن لم يسمع من سمرة شيئاً . وقيل إنه سمع منه حديث المقيمة انتهى .

٢٣ - باب في قوله تعالى

﴿ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾

٢٠٧٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ أَخْبَرَنَا أُسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا الشَّيْبَانِيُّ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ الشَّيْبَانِيُّ وَذَكَرَهُ عَطَاءُ أَبُو الْحَسَنِ السَّوَّائِيُّ وَلَا أَظُنُّهُ إِلَّا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذِهِ الْآيَةِ : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾ قَالَ : كَانَ الرَّجُلُ إِذَا مَاتَ كَانَ أَوْلِيَاؤُهُ

( باب في قوله تعالى لا يحل لكم الخ )

( أخبرنا أسباط ) بفتح الهمزة وسكون السين المهملة ( أخبرنا الشيباني ) هو سليمان بن أبي سليمان أبو إسحاق الشيباني ( قال الشيباني وذكره عطاء أبو الحسن السوائي ولا أظنه إلا عن ابن عباس ) حاصله أن للشيباني فيه طريقين أحدهما موصولة وهي عكرمة عن ابن عباس والأخرى مشكوك في صحتها وهي عطاء أبو الحسن السوائي عن ابن عباس وأبو الحسن كنية عطاء ، والسوائي بضم المهملة وتخفيف الواو ( كان الرجل إذا مات ) في رواية السدي تقييد ذلك بالجاهلية ، وفي رواية الضحاك تخصيص ذلك بأهل المدينة ، وكذلك أورده الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس لكن لا يلزم من كونه في الجاهلية أن لا يكون استمر في أول الإسلام إلى أن أنزلت الآية فقد جزم الواحدى أن -

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد استشكل بعض المفسرين معنى وراثتهم النساء انتهى عنها ، حتى قال : المعنى لا يحل لكم أن تروا نكاحهن ، لترثوا أموالهن كرهًا . قال : وفي المراد بمرأتهن وجهان :

— ذلك كان في الجاهلية وفي أول الإسلام كذا في الفتح (كان أوليساؤه) أي أولياء الرجل (من ولي نفسها) أي من أولياء المرأة وأقربائها من أبيها وجدها (إن شاء بعضهم زوجها أو زوجها) شك من الراوى ، وفي رواية البخارى : إن شاء بعضهم تزوجها وإن شاؤا زوجها ، وإن شاؤا لم يزوجوها ( فنزلت هذه الآية في ذلك ) روى الطبرى من طريق ابن جريج عن عكرمة أنها نزلت في قصة خاصة . قال نزلت في كبشة بنت معن بن عاصم من الأوس وكانت تحت أبى قيس بن الأسد فتوفي عنها فجنى عليها ابنه ، فجاءت النبی صلى الله عليه وسلم فقالت : يا بنی الله لا أناورثت زوجى ولا تركت فأنكح . فنزلت هذه الآية وبإسناد حسن عن أبى أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه قال : لما توفي أبوقيس —

= أحدهما : ما يصل إلى الأزواج من أموالهن بالموت دون الحياة ، على ما يقتضيه الظاهر من لفظ الميراث .

الثانى : الوصول إلى أموالهن في الحياة وبعدها ، وقد يسمى ما وصل في الحياة ميراثاً ، كما قال تعالى ﴿ الذين يرثون الفردوس ﴾ .

وهذا تكلف وخروج عن مقتضى الآية ، بل الذى منعوا منه أن يجعلوا حق الزوجية حقاً موروثاً ينتقل إلى الوارث كسائر حقوقه ، وهذه كانت شبهتهم أن حق الزوجية انتقل إليهم من مورثهم ، فأبطل الله ذلك ، وحكم بأن الزوجية لا تنتقل بالميراث إلى الوارث ، بل إذا مات الزوج كانت المرأة أحق بنفسها ، ولم يرث بعضها أحد ، وليس البضع كاللأل ، ، فينتقل بالميراث .

وقوله : « فوعظ الله ذلك » فيه وجهان :

أحدهما : أن يقدر فيه حرف جر ، أى في ذلك .

والثانى : أن يضمن وعظ معنى منع وحذر ونحوه .

واستنبط بعضهم من الآية أنه لا يحل للرجل أن يسك امرأته ولا أرب له فيها ، طمأناً أن تموت فيرث مالها وفيه نظر . والله أعلم .

أَحَقَّ بِامْرَأَتِهِ مِنْ وَلِيِّ نَفْسِهَا إِنْ شَاءَ بَعْضُهُمْ زَوْجَهَا أَوْ زَوْجُوهَا وَإِنْ شَاءُوا  
لَمْ يُزَوِّجُوهَا ، فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي ذَلِكَ .

٢٠٧٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ ثَابِتٍ الْمَرْوَزِيُّ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ  
حُسَيْنٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ يَزِيدَ النَّحْوِيِّ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ ﴿ لَا يَحِلُّ  
لَكُمْ أَنْ تَرْتُوا النِّسَاءَ كَرَهَا وَلَا تَمْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ

— ابن الأُصْلَاحُ أَرَادَ ابْنَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَتَهُ وَكَانَ ذَلِكَ لَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ  
هَذِهِ الْآيَةَ .

وَرَوَى الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : كَانَ الرَّجُلُ  
إِذَا مَاتَ وَتَرَكَ امْرَأَةً أَلْقَى عَلَيْهَا حِمِيمَةً نَوْبًا فَتَمُوتُ مِنَ النَّاسِ ، فَإِنْ كَانَتْ جَمِيلَةً  
تَزَوِّجُهَا ، وَإِنْ كَانَتْ دَمِيمَةً حَبَسَهَا حَتَّى تَمُوتَ وَيَرِثَهَا . وَرَوَى الطَّبْرِيُّ أَيْضًا  
مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ وَالسَّادِ وَغَيْرِهِمَا : كَانَ الرَّجُلُ يَرِثُ امْرَأَةً ذِي قَرَابَتِهِ فَيَمْضُلُهَا  
حَتَّى تَمُوتَ أَوْ تَرُدَّ إِلَيْهِ الصَّدَاقُ . وَزَادَ السَّادِيُّ : إِنْ سَبَقَ الْوَارِثُ فَأَلْقَى عَلَيْهَا  
نَوْبَهُ كَانَ أَحَقَّ بِهَا ، وَإِنْ سَبَقَتْ هِيَ إِلَى أَهْلِهَا فَهِيَ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا . ذَكَرَ الْحَافِظُ  
هَذِهِ الرِّوَايَاتِ فِي الْفَتْحِ . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ .

( عَنْ يَزِيدَ النَّحْوِيِّ ) مَنْسُوبٌ إِلَى نَحْوِ بَطْنٍ مِنَ الْأَزْدِ ( لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ  
تَرْتُوا النِّسَاءَ كَرَهَا ) أَنْ تَرْتُوا فِي مَوْضِعِ الرِّفْعِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ يَبْجَلُ أَيْ لَا يَحِلُّ لَكُمْ  
إِرْثُ النِّسَاءِ ، وَالنِّسَاءُ مَفْعُولٌ بِهِ ، أَمَّا عَلَى حَذْفِ مَضَافٍ أَيْ أَنْ تَرْتُوا أَمْوَالَ  
النِّسَاءِ وَالْخُطَابِ لِلْأَزْوَاجِ لِأَنَّهُ رَوَى أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الْمَرْأَةِ غَرَضٌ  
أَمْسَكَهَا حَتَّى تَمُوتَ فَيَرِثَهَا أَوْ تَفْقِدَ بِمَالِهَا إِنْ لَمْ تَمُتْ . وَأَمَّا مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ عَلَى  
مَعْنَى أَنْ يَكُنَّ بِمَعْنَى الشَّيْءِ الْمُورِثِ إِنْ كَانَ الْخُطَابُ لِلْأَوْلِيَاءِ أَوْ لِأَقْرَبَاءِ الْمَيِّتِ  
وَكَرَهَا فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ النِّسَاءِ أَيْ تَرْتُونَهُنَّ كَارِهَاتٍ أَوْ مَكْرِهَاتٍ —

إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ﴿ وَذَلِكَ أَنْ الرَّجُلَ كَانَ يَرِثُ امْرَأَةً ذِي قَرَابَةٍ فَيَعْضَاهَا حَتَّى تَمُوتَ أَوْ تَرُدَّ إِلَيْهِ صَدَاقَهَا ، فَأَحْكَمَ اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ وَنَهَى عَنْ ذَلِكَ . »

٢٠٧٧ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شَبُوءَةَ الْمَرْوَزِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ عَنْ عِيْسَى بْنِ هُبَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى مُرَّةٍ عَنْ الضَّحَّاكِ بِمَعْنَاهُ قَالَ : « فَوَعَّظَ اللَّهُ ذَلِكَ . »

## ٢٤ — باب في الاستمثار

٢٠٧٨ — حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا أَبَانُ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تُنْكَحُ الثَّيِّبُ

— (ولا تعضلوهن) جزم بلا الناهية أو نصب عطف على أن ترثوا ولا لنا كيد النفي ، وفي الكلام حذف أى لا تعضلوهن من النكاح إن كان الخطاب للأولياء أو لا تعضلوهن من الطلاق إن كان للأزواج ( لتذهبوا ببعض ما آتيتوهن ) اللام متعلقة بتعضلوهن والباء للتعمدية المرادفة لهزمتها أو للمصاحبة ، فالجاء في محل نصب على الحال ويقع على محذوف أى لتذهبوا مصحوبين ببعض ما آتيتوهن ( إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ) أى زنا ( وذلك أن الرجل كان يرث امرأة ذى قرابة فيعضلها ) أى المرأة . وهذا يدل على أن الخطاب فى الآية للأولياء ( فأحكم الله عن ذلك ) أى منعه من أحكمته أى منعه ( ونهى عن ذلك ) هـ هذه الجملة معطوفة على ما قبلها عطف تفسير ( فوعظ الله ذلك ) المراد بالوعظ النهى أى نهى عن ذلك .

## ( باب في الاستمثار )

( لا تنكح ) بصيغة المجهول نفياً للمبالغة أو نهياً ( الثيب ) أى التى فارت —

حتى تستأمر ولا البكر إلا بإذنها . قالوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا إِذْنُهَا ؟ قال :  
أَنْ تَسْكُتَ .

— زوجها بموت أو طلاق وفي رواية البخارى وغيره وقع لفظ الأيم مكان الثيب  
قال الحافظ : ظاهر هذا الحديث أن الأيم هى الثيب لمقابلتها بالبكر (حتى تستأمر)  
أصل الاستئمار طلب الأمر ، فالمعنى لا يعقد عليها حتى يطلب الأمر منها .  
ويؤخذ من قوله تستأمر أنه لا يعقد إلا بعد أن تأمر بذلك ، وليس فيه دلالة  
على عدم اشتراط الولي في حقها بل فيه إشعار باشتراطه . قاله الحافظ (ولا البكر  
إلا بإذنها) أى ولا تنكح البكر إلا بإذنها . وفي رواية البخارى : لا تنكح  
البكر حتى تستأذن .

قال الحافظ : عبر للثيب بالاستئمار وللبكر بالاستئذان ، فيؤخذ منه فرق  
بينهما من جهة أن الاستئمار يدل على تأكيد المشاورة وجعل الأمر إلى المستأمر  
ولهذا يحتاج إلى صريح إذنها في العقد ، فإذا صرحت بمعه امتنع اتفاقا ، والبكر  
بخلاف ذلك . والإذن دأثر بين القول والسكوت بخلاف الأمر فإنه صريح في  
القول ، وإنما جعل السكوت إذنا في حق البكر لأنها قد تستحي أن تفصح  
(وما إذنها) وفي رواية البخارى : وكيف إذنها (قال أن تسكت) أى  
إذنها سكوتها .

قال الخطاى في المعالم : ظاهر الحديث يدل على أن البكر إذا أنسكت قبل  
أن تستأذن فتصمت أن النكاح باطل كما يبطل إنسكاح الثيب قبل أن تستأمر ،  
فتأذن بالقول . وإلى هذا ذهب الأوزاعى وسفيان الثورى وهو قول أصحاب  
الرأى . وقال مالك بن أنس وابن أبى ليلى والشافعى وأحمد وإسحاق : إنسكاح  
الأب البكر البالغ جائز وإن لم تستأذن ، ومعنى استئذانها إنما هو عندهم على  
استعطابة النفس دون الوجوب كما جاء في الحديث باستئمار أمهاتهن وليس ذلك —



٢٠٧٩ - حدثنا أبو كامل أخبرنا يزيد - يعني ابن زريع - ح .  
وأخبرنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد المعنى حدثني محمد بن عمرو أخبرنا  
أبو سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تُسْتَأْمَرُ  
الْيَتِيمَةُ فِي نَفْسِهَا ، فَإِنْ سَكَتَتْ فَهُوَ إِذْنُهَا ، وَإِنْ أَبَتْ فَلَا جَوَازَ عَلَيْهَا »  
وَالْإِخْبَارُ فِي حَدِيثِ يَزِيدَ .

— بشرط في صحة العقد انتهى . قال المفردى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى  
والنسائى وابن ماجه .

(أخبرنا حماد) هو بن سلمة (المعنى) واحد . والحاصل أن يزيد بن زريع  
وحامد بن سلمة كلاهما يرويان عن محمد بن عمرو ، فيزيد يروى بلفظ حدثني محمد  
ابن عمرو ، وحامد بصيغة عن ومعنى حديثهما واحد وإن تفاير في بعض اللفظ  
(تستأمر اليتيمة) هي صغيرة لا أب لها ، والمراد بها البكر البالغة سماها باعتبار  
ما كانت كقوله تعالى ﴿ وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ ﴾ وفائدة التسمية مراعاة حقها  
والشفقة عليها في تحرى السكفاية والصلاح ، فإن اليتيم مظنة الرأفة والرحمة . ثم  
هي قبل البلوغ لا معنى لإذنها ولا لإبائها ، فكأنه عليه الصلاة والسلام شرط  
بلوغها ، فمعناه لا تنكح حتى تبلغ فتستأمر أى تسأذن . كذا قال القارى في  
المراقبة ( وإن أبى فلا جواز عليها ) بفتح الجيم أى فلا تعدى عليها ولا إجبار .  
قال الخطابى في المعالم : واليتيمة ههنا هي البكر البالغة التي مات أبوها قبل بلوغها  
فلزمها اسم اليتيم فدعيت به وهى بالغة . والعرب ربما دعت الشيء بالاسم الأول  
الذى إنما سمي به لمعنى متقدم ثم ينقطع ذلك المعنى ولا يزول الاسم .  
وقال : وقد اختلف العلماء في جواز إنكاح غير الأب للصغيرة ، فقال  
الشافعى : لا يزوجه غير الأب والجد ولا يزوجه الأخ ولا العم ولا الوصى —

قال أبو داود: وكذا رواه أبو خالد سليمان بن حيان ومعاذ بن  
معاذ عن محمد بن عمرو .

٢٠٨٠ - حدثنا محمد بن العلاء أخبرنا ابن إدريس عن محمد بن  
عمرو بهذا الحديث بإسناده . زاد فيه قال : « فإن بكّت أو سكّكت ،  
زاد : بكّت . »

قال أبو داود : وليس بكّت بمحفوظ ، وهو وهم في الحديث . الوهم  
من ابن إدريس أو من محمد بن العلاء .

قال أبو داود : ورواه أبو عمرو ذكران عن عائشة قالت : « يا رسول الله

— وقال الثوري : لا يزوجها الوصي . وقال حماد بن سليمان ومالك بن أنس :  
للوصي أن يزوج اليتيمة قبل البلوغ ، وروى ذلك عن شريح . وقال أصحاب  
الرأى : لا يزوجها الوصي حتى يكون ولياً لها ، وللولي أن يزوجها وإن لم يكن  
وصياً لأن لها الخيار إذا بلغت انتهى .

وقال الترمذي بعد إخراج هذا الحديث : اختلف أهل العلم في تزويج اليتيمة  
فرأى بعض أهل العلم أن اليتيمة إذا زوجت فالنكاح موقوف حتى تبلغ ، فإذا  
بلغت فلها الخيار في إجازة النكاح أو فسخه ، وهو قول بعض التابعين وغيرهم  
وقال بعضهم : لا يجوز نكاح اليتيمة حتى تبلغ ولا يجوز الخيار في النكاح ،  
وهو قول سفيان الثوري والشافعي وغيرهما من أهل العلم . وقال أحمد وإسحاق  
إذا بلغت اليتيمة تسع سنين فزوجت فرضيت فالنكاح جائز ولا خيار لها إذا  
أدركت ، واحتجاً بحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم بنى بها وهي بنت  
تسع سنين ، وقد قالت عائشة : إذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة . قال  
المندرجي : وأخرجه الترمذي والنسائي وقال الترمذي : حديث حسن (ورواه —

إِنَّ الْبِكْرَ تَسْتَحْيِي [تَسْتَحْيِي] أَنْ تَتَّكَلَّمَ ، قَالَ : سُكَّاتُهَا إِقْرَارُهَا .  
 ٢٠٨١ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ  
 سُفْيَانَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ حَدَّثَنِي الثَّقَفِيُّ عَنْ ابْنِ مُهْمَرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « آمِرُوا النِّسَاءَ فِي بَنَاتِهِنَّ » .

- أبو عمر وذكوان عن عائشة قالت يا رسول الله الخ ) هكذا ذكره معلقاً وقد  
 أخرجه البخاري ومسلم والنسائي مسنداً بمعناه ( قال سكاتها إقرارها ) وفي رواية  
 للبخاري : سكاتها إذنها . وفي أخرى له رضاها صمتها . قال ابن المنذر : يستحب  
 إعلام البكر أن سكوتها إذن لكن لو قالت بعد المقدام علمت أن صمتي إذن ،  
 لم يبطل المقدم بذلك عند الجمهور ، وأبطله بعض المالكية . وقال ابن شعبة  
 منهم يقال لها ذلك ثلاثاً إن رضيت فاسكتي وإن كرهت فانطقي . وقال بعضهم :  
 يبطل المقام عندها ثلاثاً تحجل فيمنعها ذلك من المسارعة . واختلفوا فيما إذا لم  
 تتكلم بل ظهرت منها قرينة السخط أو الرضا بالقسم مثلاً أو البكاء ، فعقد  
 المالكية إن نفرت أو بكّت أو قامت أو ظهر منها ما يدل على الكراهة لم  
 تزوج . وعند الشافعية لا أثر لشيء من ذلك في المنع إلا أن قرنت مع البكاء  
 الصباح ونحوه . وفرق بعضهم بين الدمع ، فإن كان حاراً دل على المنع وإن كان  
 بارداً دل على الرضا . وفي هذا الحديث إشارة إلى أن البكر التي أمر باستئذانها  
 هي البالغة ، إذ لا معنى لاستئذان ، من لا تدرى ما الإذن ومن يستوى سكوتها  
 وسخطها . كذا في الفتح .

( آمروا ) بعد الهمزة وميم مخففة مكسورة ( النساء في بناتهن ) أي شاوورهن  
 في تزويجهن . قال العلقمي : وذلك من جملة اسعطابة أنفسهن وهو أدعى إلى الألفة  
 وخوفاً من وقوع الوحشة بينهما إذا لم يكن برضاء الأم إذ البنات إلى الأمهات  
 أميل وفي سماع قولهن أرغب ولأن المرأة ربما علمت من حال بنتها الخاف -

## ٢٥ - باب في البكر يزوجها أبوها ولا يستأمرها

٢٠٨٢ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا حسين بن محمد أخبرنا جرير بن حازم عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس « أن جارية بكرة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت أن أباهاً زوجها وهي كارهة فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم » .

— عن أبيها أسراً لا يصلح معه النكاح من علة تكون بها أو سبب يمنع من الوفاء بحقوق النكاح انتهى . قال المنذرى : فيه رجل مجهول .  
( باب في البكر يزوجها أبوها ولا يستأمرها )

( أن جارية بكرة أتت النبي صلى الله عليه وسلم الخ ) في الحديث دلالة على تحريم الإيجاب للأب لابنته البكر على النكاح ، وغيره من الأولياء بالأولى . وإلى عدم جواز إجبار الأب ذهبت الحنفية لهذا الحديث والحديث والبكر يستأمرها أبوها ويأتي في الباب الذي يليه وذهب أحد وإسحاق والشافعي إلى —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وعلى طريقة البيهقي وأكثر الفقهاء وجميع أهل الأصول هذا حديث صحيح ، لأن جرير بن حازم ثقة ثبت ، وقد وصله وهم يقولون : زيادة الثقة مقبولة ، فما بالها تقبل في موضع ، بل في أكثر المواضع التي توافق مذهب المقلد ، وترد في موضع يخالف مذهبه ؟ ! وقد قبلوا زيادة الثقة في أكثر من مائتين من الأحاديث رفعاً ووصلاً ، وزيادة لفظ ونحوه ، وهذا لو انفرد به جرير ، فكيف وقد تابعه على رفعه عن أيوب : زيد بن جبان ، ذكره ابن ماجه في سننه .

وأما حديث جابر فهو حديث يرويه شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي عن عطاء عن جابر « أن رجلاً زوج ابنته وهي بكر من غير أمرها ، فأتت النبي صلى الله عليه وسلم ، ففرق بينهما » رواه النسائي ، ورواه أيضاً من حديث أبي حفص التيسبي : سمعت الأوزاعي قال : حدثني إبراهيم بن مرة ، عن عطاء بن أبي رباح قال : =

٢٠٨٣ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ هُبَيْرٍ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا الْحَدِيثِ .

— أن للأب إجماع ابنته البكر البالغة على النكاح عملاً بمفهوم حديث « الثيب أحق بنفسها من وليها » فإنه دل على أن البكر بخلافها وأن الولي أحق بها ، ويرد بأنه مفهوم لا يقاوم المنطوق وبأنه لو أخذ بعمومه لزم في حق غير الأب من الأولياء وأن لا يخص بمجواز الإجماع . وقال البيهقي في تقوية كلام الشافعي : إن حديث ابن عباس هذا محمول على أنه زوجها من غير كفاءة قال الحافظ في الفتح : جواب البيهقي هو المعتمد لأنها واقعة عين فلا يثبت الحكم بها تمييزاً . قال العلامة محمد بن اسماعيل الأمير في سبيل السلام : كلام لمذنب الإمامين يعني البيهقي والحافظ محاماة على كلام الشافعي ومذهبهم وإلا فتأويل البيهقي لا دليل عليه فلو كان كما قال لذكرته المرأة بل إنما قالت إنه زوجها وهي كارهة ، فالعلة كراهتها ، فعليها علق التخصير لأنها المذكورة ، فكأنه قال صلى الله عليه وسلم إذا كنت كارهة فأنت بالخيار . وقول الحافظ إنها واقعة عين كلام غير صحيح —

= « زوج رجل ابنته وهي بكر » وساق الحديث وهذا الإرسال لا يدل على أن الموصول خطأ بمجرد .

وأما حديث جرير الذي أشار البيهقي إلى أنه أخطأ فيه على أيوب ، فرواه النسائي أيضاً من حديث جرير عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس : « أن جارية بكرآت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت : إن أبي زوجني ، وهي كارهة ، فرد النبي صلى الله عليه وسلم نكاحها » ، ورجاله محتج بهم في الصحيح . وقد تقدم قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تنكح البكر إلا بإذنها » ، وهذا نهى صريح في المنع فحمله على الاستحباب بعيد جداً . وفي حديث ابن عباس : « والبكر يستأمرها أبوها » رواه مسلم وسيأتي ، فهذا خبر في معنى الأمر على إحدى الطريقتين ، أو خبر محض ، ويكون خبراً عن حكم الشرع ، لا خبراً عن الواقع ، وهي طريقة المحققين =

قال أبو داود : لم يذكر ابن عباس وهكذا رواه الناس مُرسلاً  
معزوف [ معزوفاً ] .

— بل حكم عام لعموم علته ، فأينما وجدت الكراهة تثبت الحكم انتهى . قال  
المنذرى : وأجرخه ابن ماجه ( قال أبو داود لم يذكر ) أى محمد بن عبيد  
( ابن عباس ) بالنصب على المفعولية ( وهكذا ) أى بغير ذكر ابن عباس ( رواه  
الناس مرسلًا ) وصورته أن يقول التابعى سواء كان كبيراً أو صغيراً قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كذا وفعل كذا أو فُعلَ بحضرته كذا أو نحو ذلك ( معروف )  
خبر مبتدأ محذوف أى روايتهم مرسلًا معروف أو إرساله معروف . وما رواه  
الضعيف مخالفاً للثقة يقال له المنكر ومقابله يقال له المعروف .

= فقد توافق أمره صلى الله عليه وسلم وخبره ونهيه على أن البكر لأزواج إلا بإذنها  
ومثل هذا يقرب من القاطع ويبعد كل البعد حمله على الاستحباب ، وروى النسائي  
من حديث عكرمة عن ابن عباس قال : « أنكح رجل من بنى المنذر ابنته وهى  
كارهة ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها » ، وروى أيضاً من حديث  
عبد الله بن بريدة عن عائشة : أن فتاة دخلت عليها فقالت : إن أبى زوجنى ابن  
أخيه ليرفع بى خسيسته ، وأنا كارهة ، قالت : اجلسى حتى يأتى النبى صلى الله عليه  
وسلم ، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته ، فأرسل إلى أبيها فدعاه ،  
فجعل الأمر إليها ، فقالت . يارسول الله قد اخترت ما صنع أبى ، ولكنى أردت أن  
أعلم أن للنساء من الأمر شيء ؟ » وروى أيضاً عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة  
قال : أنكح رجل من بنى المنذر ابنته وهى كارهة ، فأتى النبى صلى الله عليه وسلم  
فرد نكاحها » .

وعمل هذه القضايا وأشباهاها على الثيب دون البكر خلاف مقتضاها ، لأن  
النبي صلى الله عليه وسلم لم يسأل عن ذلك ، ولا استفصل ، ولو كان الحكم يختلف  
بذلك لاستفصل وسأل عنه ، والشافعى ينزل هذا منزلة العموم ، ويحتج به كثيراً .  
وذكر أبو محمد بن حزم من طريق قاسم بن أصبغ عن ابن عمر : « أن رجلاً =

— وقد أورد الحافظ هذا الحديث في التلخيص من مصنف ابن أبي شيبة بالإسناد السابق الموصول . قال : ورجاله ثقات وأهل بالإرسال . وتفرد جرير بن حازم عن أيوب ، وتفرد حسين عن جرير وأيوب . وأجيب بأن أيوب بن سويد رواه عن الثوري عن أيوب موصولا ، وكذلك رواه معمر بن جعدان الرقي عن زيد ابن حيسان عن أيوب موصولا . وإذا اختلف في وصل الحديث وإرساله حكم لمن وصله على طريقة الفقهاء ، وعن الثاني بأن جريرا تابع عن أيوب كما ترى ، وعن الثالث بأن سليمان بن حرب تابع حسين بن محمد عن جرير انتهى . وقال في الفتح : والطعن في الحديث فلا معنى له فإن طرقة تقوى بعضها ببعض انتهى . قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه وأخرجه أبو داود أيضا مرسلا وقال وكذا رواه الناس مرسلا معروفا . وقال البيهقي : وهذا حديث أخطأ فيه جرير بن حازم على أيوب السخيتاني ، والحفوظ عن أيوب عن عكرمة مرسلا ، وروى من وجه آخر عن عكرمة موصولا وهو أيضا خطأ ، وذكره من حديث عطاء عن جابر وقال هذا وهم والصواب مرسل وإن صح ذلك فكأنه كان وضعها في غير كفه فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم انتهى . قلت : ما قاله البيهقي هو تأويل فاسد والحديث قوى حسن والله أعلم .

== زوج ابنته بكرة فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها « وذكر الدارقطني ، هذا الحديث في سننه وفي كتاب الملل ، وأعله برواية من روى « أن عمها زوجها بعد وفاة أبيها ، وزوجها من عبيد الله بن عمر ، وهى بنت عثمان بن مظعون ، وعمها قدامة ، فسكرهته ، ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينها ، فزوجها المغيرة بن شعبة » . قال : وهذا أصح من قول من قال زوجها أبوها ، والله أعلم .

## ٢٦ - باب في الثيب

٢٠٨٤ - حدثنا أحمد بن يونس وعبد الله بن مسleme قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر في نفسها وإذنها صماتها » وهذا لفظ القعنبي .

### ( باب في الثيب )

( الأيم أحق بنفسها من وليها ) قال القاضي : اختلف العلماء في المراد بالأيم ههنا ، فقال علماء الحجاز والفقهاء كافة المراد الثيب ، واستدلوا بأنه جاء مفسراً في الرواية الأخرى بالثيب ، وبأنها جعلت مقابلة للبكر ، وبأن أكثر استعملها في اللغة للثيب . وقال السكوفيون وزفر : الأيم ههنا كل امرأة لا زوج لها بكرة كانت أو ثيباً كما هو مقتضى في اللغة ، قالوا فشكل امرأة بلغت فهي أحق بنفسها من وليها ، وعقدها على نفسها نكاح صحيح . وبه قال الشعبي والزهري . قالوا وليس الولي من أركان صحة النكاح بل من تمامه . وقال الاوزاعي وأبو يوسف ومحمد : تتوقف صحة النكاح على إجازة الولي . قال القاضي : واختلفوا أيضاً في قوله صلى الله عليه وسلم « أحق من وليها » هل أحق بالإذن فقط أو بالإذن والعقد على نفسها . فعند الجمهور بالإذن فقط ، وعند هؤلاء بهما جميعاً . وقوله صلى الله عليه وسلم « أحق بنفسها » يحتمل من حيث اللفظ أن المراد أحق من وليها في كل شيء من عقد وغيره كما قاله أبو حنيفة وداود ، ويحتمل أنها أحق بالرضى أي لا تزوج حتى تنطق بالإذن بخلاف البكر ، ولكن لما صح قوله صلى الله عليه وسلم « لا نكاح إلا بولي » مع غيره من الأحاديث الدالة على اشتراط الولي بتمعين -



٢٠٨٥ - حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا سفيان عن زياد بن سعد عن عبد الله بن الفضل بإسنادِهِ وَمَعْنَاهُ قَالَ : « الثَّيِّبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا ، وَالْبَكْرُ يَسْتَأْمُرُهَا أَبُوهَا » .

— الاحتمال الثانى واعلم أن لفظة أحق ههنا للمشاركة معناه أن لها في نفسها في التكاح حقاً ولوليها حقاً وحقها أو كد من حقه فإنه لو أراد تزويجها كفواً وامتنعت لم يجبر ، ولو أرادت أن تزوج كفواً فامتنع الولي أجبر ، فإن أصر زوجها القاضى ، فدل على تأكد حقها ورجحانه . كذا قال النووى ( والبكر تستأمر في نفسها ) أى تستأذن في أمر نكاحها ( وإذنها صلاتها ) بضم الصاد أى سكوتها يعنى لا تحتاج إلى إذن صريح منها بل يكتفى بسكوتها لسكوتة حيائها . قال النووى : ظاهره العموم في كل بكر وكل ولى وأن سكوتها يكفى مطاقاً وهذا هو الصحيح . وقال بعض أصحابنا إن كان الولي أباً أو جداً فاستئذانه مستحب ويكفى فيه سكوتها ، وإن كان غيرها فلا بد من نطقها لأنها تستحي من الأب والجد أكثر من غيرها . والصحيح الذى عليه الجمهور أن السكوت كاف في جميع الأولياء لعموم الحديث ولوجود الحياء . وأما الثيب فلا بد فيها من النطق بلا خلاف سواء كان الولي أباً أو غيره لأنه زال كمال حيائها بممارسة الرجال ، وسواء زالت بكارتها بنكاح صحيح أو فاسد أو بوطء شبهة أو بزنا ، ولو زالت بكارتها بوثبة أو بإصبع أو بطول المكث أو وطئت في دبرها فلها حكم الثيب على الأصح ، وقيل حكم البكر والله أعلم . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائى وابن ماجه ( وهذا لفظ القمبى ) هو عبد الله بن مسلمة .

( والبكر يستأمرها أبوها ) ظاهره حجة على من ذهب إلى أنه يجوز للأب أن يزوج البكر البالغة بغير استئذانها . قال الحافظ في الفتنج : واختلفوا في الأب يزوج البكر البالغ بغير إذنها قال الأوزاعى والثورى والخنفمة ووافقهم —

قال أبو داود : أبوها ليس بمحفوظ .

— أبو ثور : يشترط استئذانها ، فلو عقد عليها بغير استئذان لم يصح . وقال الآخرون : يجوز للأب أن يزوجه ولو كانت بالغاً بغير استئذان وهو قول ابن أبي ليلى ومالك والليث والشافعي وأحمد وإسحاق ، ومن حججهم مفهوم حديث الباب لأنه جعل الثيب أحق بنفسها من وليها ، فدل على أن ولي السبكر أحق بها منها . قال العلامة الشوكاني : يحاب عنه بأن المفهوم لا ينتهز للتمسك به في مقابلة المنطوق . قال الحافظ : واحتج بعضهم بحديث يونس بن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى مرفوعاً « تستأمر اليتيمة في نفسها فإن سكنت فهو إذنها » قال فقيده ذلك باليتيمة فيحمل المطلق عليه ، وفيه نظر لحديث ابن عباس الذي ذكرته بلفظ « يستأذنها أبوها » فنص على ذكر الأب .

وأجاب الشافعي بأن المؤامرة قد تكون عن استطابة النفس ويؤيده حديث ابن عمر رفعه « وأمروا النساء في بناتهن » أخرجه أبو داود . قال الشافعي : لا خلاف أنه ليس للأب أمر لكنه على معنى استطابة النفس . وقال البيهقي : زيادة ذكر الأب في حديث ابن عباس غير محفوظ . قال الشافعي : زادها ابن عيينة في حديثه ، وكان ابن عمر والقاسم وسالم يزوجون الأبكار لا يستأمرنهن . قال البيهقي : والمحفوظ في حديث ابن عباس « البسكرة تستأمر » ورواه صالح بن كيسان بلفظ « واليتيمة تستأمر » وكذلك رواه أبو بردة عن أبي موسى ومحمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، فدل على أن المراد بالبسكرة اليتيمة . قلت : وهذا لا يدفع زيادة الثقة الحافظ بلفظ الأب . ولو قال قائل بل المراد باليتيمة البسكرة لم يدفع وتستأمر بضم أوله يدخل فيه الأب وغيره فلا تعارض بين الروايات ويبقى النظر في أن الاستئمار هل هو شرط في صحة العقد أو مستحب على معنى استطابة النفس كما قال الشافعي كل الأمرين محتمل انتهى كلام الحافظ (قال أبو داود —

٢٠٨٦ — حدثنا الحسن بن عليّ أخبرنا عبد الرزاق أنبأنا معمر عن صالح بن كيسان عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ليس للوليّ مع الثيب أمر ولا يتيمة تستأمر وصمتها إقرارها » .

٢٠٨٧ — حدثنا القعنبي عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن بن عوف عن ابن عمر عن عائشة بنت أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليس للوليّ مع الثيب أمر ولا يتيمة تستأمر وصمتها إقرارها » .

— أبوها ليس بمحفوظ) وفي بعض النسخ : هذا من سفوان وليست هذه الزيادة في عامة النسخ . وقال البيهقي : وزيادة ابن عيينة غير محفوظة انتهى . قال المنذرى : وقد أخرج هذه الزيادة مسلم في صحيحه والنسائي في سننه .

( ليس للولي مع الثيب أمر ) أى إن لم ترض لما سلف من الدليل على اعتبار رضاها وعلى أن العقد إلى الولي ( واليتيمة تستأمر ) بصيغة الجهمول ( وصمتها ) أى سكوتها . قال المنذرى : وأخرجه النسائي .

( وجمع ) بضم الميم وفتح الجيم وكسر الميم الثقيلة ثم عين مهملة ( الانصارين ) بصيغة التثنية صفة لعبد الرحمن وجمع ( عن خنساء ) بفتح الخاء المعجمة والفون والسين المهملة على وزن حمراء ( بنت خدام ) بكسر المعجمة وتخفيف المهملة كذا —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد اختلف في خنساء هذه ، هل كانت بكراً أو ثيباً ؟ فقال مالك : وهى ثيب ، وكذلك ذكره البخارى في صحيحه ، من حديث مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن وجمع ابنى يزيد بن جرير عن خنساء .

وخالف مالك سفيان الثوري ، فرواه عن عبد الرحمن بن القاسم عن عبد الله بن يزيد عن خنساء قالت : « أنكحنى أبى وأنا كارهة ، وأنا بكر ، فشكوت فلاك

[خِذَم] الْأَنْصَارِيَّةُ « أَنْ أَبَاهَا زَوْجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ فَكَرِهَتْ ذَلِكَ فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ فَرَدَّ نِكَاحَهَا » .

— ضبطه الحافظ في الفتح والتقريب . وقال القارى في المرقاة شرح المشكاة قال ميرك : صحيح في جامع الأصول وفي شرح السكرماني للبخارى بالذال المعجمة ، وخالفهما العسقلاني فصححه بالذال المهملة انتهى : وفي بعض النسخ خدام بالمعجمتين (وهي ثيب) وقع في بعض الروايات : قالت أنسكنى أبى وأنا كارهة وأنا بكر ، والصحيح الأول كما حققه الحافظ في الفتح (فكرهت ذلك) أى ذلك النكاح أو ذلك الرجل الذى زوجها منه أبوها (فرد نكاحها) أى تزويج الأب أو تزويج الزوج . وفي الحديث دليل على أنه لا يجوز تزويج الثيب بغير إذنها . قال المذرى : وأخرجه البخارى والنسائى وابن ماجه . قال بعضهم : اتفق أئمة الفتوى بالأمصار على أن الأب إذا زوج ابنته الثيب بغير رضاها أنه لا يجوز ويرد ، واحتجوا بحديث الحسناء . وشذ الحسن البصرى والنخعى فقال الحسن نكاح الأب جائز على ابنته بكراً كانت أو ثيباً كرهت أو لم تسكره . وقال النخعى : إن كانت الابنة فى عياله زوجها ولم يستأمرها وإن لم تكن فى عياله وكانت نائية عنه استأمرها ، وقال وما خالف السنة فهو مردود انتهى .

= للنبى صلى الله عليه وسلم ، فقال : لا تنكحها وهى كارهة » ، رواه النسائى من حديث ابن المبارك عن سفيان .  
قال عبدالحق : روى أنها كانت بكراً ، ووقع ذلك فى كتاب أبى داود والنسائى ، والصحيح أنها كانت ثيباً :

## ٢٧ - باب في الأكفاء

٢٠٨٨ - حدثنا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ غِيَاثٍ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « أَنَّ أَبَا هِنْدٍ حَبَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْيَافُوخِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا بَنِي بَيَاضَةَ أَنْكِحُوا أَبَاهِنْدٍ وَأَنْكِحُوا إِيَّاهُ . وَقَالَ إِنْ [ وَإِنْ ] كَانَ فِي شَيْءٍ مِمَّا تَدَاوُونَ بِهِ خَيْرٌ فَالْحِجَامَةُ » .

### ( باب في الأكفاء )

جمع كفاء بضم أوله وسكون الفاء بعدها همزة المثل والنظير ( أن أبا هند ) اسمه يسار وكان مولى لبنى بياضة ( في اليافوخ ) وهو حيث التقى عظم مقدم الرأس ومؤخره . قاله في القساموس ( أنكحوا أبا هند ) أى زوجوه بناتكم ( وأنكحوا إليه ) أى اخطبوا إليه بناته ولا تخرجوه منكم للحجامة ( وإن كان في شيء مما تداوون به خير فالحجامة ) أى فهو الحجامة .

قال العلامة ابن الملك في شرح المشارق : فإن قلت : الأصل في إن الشرطية أن تستعمل في المشكوك وثبوت الخيرية في شيء من أدويتهم لا على التعيين ، كان محتملاً عندهم فكيف أورده بأن قلت : قد تستعمل إن لتأكيد تحقق الجزاء كما يقال لمن يعلم أن له صديقاً إن كان لك صديق فهو زيد على معنى إن تصورت معنى الصديق وثبوته لك حق التصور وحصلت معناه في نفسك فهو زيد انتهى قال الخطابي في المعالم : في هذا الحديث حجة لمالك ومن ذهب مذهبه أن الكفاءة بالدين وحده دون غيره وأبو هند مولى بنى بياضة ليس من أنفسهم ، والكفاءة معتبرة في قول أكثر العلماء بأربعة أشياء : بالدين والحرية والنسب ( ٩ - عون المبرود ٦ )

— والصناعة . ومنهم من اعتبر فيها السلامة من العيوب واعتبر بعضهم اليسار فيكون جماعها ست خصال انتهى .

قال الحافظ في الفتح : وقد جزم بأن اعتبار الكفاءة مختص بالدين مالك ، ونقل عن ابن عمر وابن مسعود ومن القابيين عن محمد بن سيرين وعمر بن عبد العزيز ، واعتبر الكفاءة في النسب الجمهور .

وقال أبو حنيفة : قرش أكفاء بعضهم بعضاً والعرب كذلك ، وليس أحد من العرب كفؤ لقرش كما ليس أحد من غير العرب كفؤاً للعرب ، وهو وجه للشافعية ، والصحيح تقديم بني هاشم والمطلب على غيرهم ، ومن عدا هؤلاء أكفاء بعضهم لبعض .

وقال الثوري : إذا نكح المولى العربية يفسخ النكاح وبه قال أحد في رواية وتوسط الشافعي فقال : ليس نكاح غير الأكفاء حراماً فأردّ به النكاح وإنما هو تقصير بالمرأة والأولياء ، فإذا رضوا صح ويكون حقاً لهم تركوه فلو رضوا إلا واحداً فله فسخه ، وذكر أن المعنى في اشتراط الولاية في النكاح كيلا تضع المرأة نفسها في غير كفء انتهى . ولم يثبت في اعتبار الكفاءة بالنسب حديث وأما ما أخرجه البزار من حديث معاذ رفعه : العرب بعضهم أكفاء بعض ، والمولى بعضهم أكفاء بعض فإسناده ضعيف انتهى . قلت وكذلك ما رواه الحاكم عن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : العرب بعضهم أكفاء بعض والمولى بعضهم أكفاء بعض إلا حائسكا أو حججاً ضعيف بل هو باطل لا أصل له . سأل ابن أبي حاتم عنه أباه فقال هذا كذب لا أصل له . وقال في موضع آخر باطل . ورواه ابن عبد البر في التمهيد من طريق بقية عن زرعة عن عمران بن أبي الفضل عن نافع عن ابن عمر . قال الدارقطني في الملل لا يصح . وقال ابن حبان عمران بن أبي الفضل يروي الموضوعات عن الثقات . وقال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه فقال منكراً ، وقد حدث به هشام بن عبيد الله —

٢٨ - باب فى تزويج من لم يولد

٢٠٨٩ - حدثنا الحسن بن عليّ ومحمد بن المشنى المعنى قالآ أخبرنا

يزيد بن هارون أننا عبد الله بن يزيد بن مقسم الثقفى من أهل الطائف  
حدثنى سارة بنت مقسم أنها سمعت ميمونة بنت كرم قالت : « خرجت  
مع أبى فى حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأيت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فدنا إليّ أبى وهو على ناقه له فوقف واستمع منه ، ومعه درة  
كدرّة الكتاب فسمعت الأعراب والناس وهم يقولون الطبطبئة الطبطبية

— الرازى فزاد فيه بعد أو حجام أو دباغ قال فاجتمع عليه الدباغون وهموا به  
وقال ابن عبد البر : هذا منكر موضوع وذكره ابن الجوزى فى العلل المتناهية  
من طريقين إلى ابن عمر فى أحدهما على بن عروة وقد رماها ابن حبان بالوضع  
وفى الآخر محمد بن الفضل بن عطية وهو متروك ، والأول فى ابن عدى والثانى  
فى الدارقطنى كذا فى التلخيص . وحديث الباب سكت عنه المؤلف والمنذرى  
وأورده الحافظ فى التلخيص وقال إسناده حسن .

( باب فى تزويج من لم يولد )

( ميمونة بنت كرم ) بفتح الكاف وسكون الراء المهملة وبعدها دال مهملة  
مفتوحة وميم ( فى حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ) أى فى حجة الوداع ( فدنا )  
أى قرب ( وهو ) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم ( معه درة ) بكسر الدال  
المهملة التى يضرت بها ( كدرّة الكتاب ) بضم الكاف وتشديد التاء ، أى  
كدرّة تكون عند معلمى الأطفال . قال المنذرى : الدرّة بكسر الدال المهملة  
وتشديد الراء المهملة وفتحها هى التى يضرب بها ، ويشبه أن يكون أراد بدرّة  
الكتاب التى يؤدب بها المعلم صبياناه فكأنه يشير إلى صغرها انتهى ( وهم —

الطَّبِطَبِيَّةَ فَدَنَا إِلَيْهِ أَبِي فَأَخَذَ بِقَدَمِهِ فَأَقْرَأَ لَهُ وَوَقَفَ عَلَيْهِ وَاسْتَمَعَ مِنْهُ ،  
فَقَالَ إِنِّي حَضَرْتُ جَيْشَ عَثْرَانَ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى جَيْشُ عَثْرَانَ فَقَالَ طَارِقُ  
ابْنُ الْمُرْقَعِ : مَنْ يُعْطِينِي رُحْمًا بِثَوَابِهِ ؟ قُلْتُ وَمَا ثَوَابُهُ ؟ قَالَ أَرْوَجُهُ أَوَّلَ  
بِنْتٍ تَكُونُ لِي فَأَعْطِيَتْهُ رُحْمِي ثُمَّ غِبْتُ عَنْهُ حَتَّى عَلِمْتُ أَنَّهُ قَدْ وُلِدَ لَهُ  
جَارِيَةٌ وَبَلَغَتْ ثَمَّ جِثَّتُهُ ، فَقُلْتُ لَهُ أَهْلِي جَهْزُهُمْ [ جَهْزُهُمْ ] إِلَيَّ فَحَلَفَ أَنْ  
لَا يَفْعَلَ حَتَّى أَصْدُقَ [ أَصْدُقَهَا ] [ أَصْدُقُهُ ] صَدَاقًا جَدِيدًا غَيْرَ الَّذِي كَانَ بَيْنِي  
وَبَيْنَهُ وَحَلَفْتُ أَنْ لَا أَصْدُقَ غَيْرَ الَّذِي أُعْطِيَتْهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَبِقَرْنِ أَيْ النِّسَاءِ هِيَ الْيَوْمَ ؟ قَالَ قَدْ رَأَتْ الْقَتِيرَ . قَالَ أَرَى أَنْ

— يقولون الطبطبية الطبطبية الطبطبية ) بفتح الطاءين المهملتين بينهما باء موحدة  
ساكنة وبعد الثانية مثلها مكسورة ثم ياء مشددة ثم تاء التانيث ، يحتمل وجهين  
أحدهما أن يكون أرادت به حكاية وقع الأقدام أى يقولون بأرجلهم طب طب  
والوجه الآخر أن يكون كناية عن الدرة لأنها إذا ضرب بها حكّت صوت طب  
طب وهى منصوبة على التحذير كقولك الأسد الأسد أى احذروا الطبطبية .  
كذا فى المنذرى والخطابى ( فأخذ ) أى أبى ( بقدمه ) صلى الله عليه وسلم ( فأقرأ  
له ) أى فأقرأ برسالته صلى الله عليه وسلم واعترف بها ( إبنى حضرت جيش  
عثران ) بالعين المهملة وكان ذلك فى الجاهلية ( قال ابن المثنى جيش عثران )  
بالعين المعجمة ( من يعطينى رحمًا بثوابه ) أى من يعطينى رحمًا ويأخذ منى فى  
عوضه ثوابه أى جزاءه ( أول بنت تكون لى ) أى تولد لى ( فقلت له أهلى )  
أى هى أهلى أو منصوب على إضمار عامله على شريطة التفسير ويفسره قوله  
( جهزهم ) وضمير الجمع رعاية للفظ أهل أو للتعظيم ، وفى بعض النسخ جهزهم  
( خلف ) أى طارق ( أن لا يفعل ) أى لا يجهزها ( حتى أصدق ) أى أجعل —



تَتْرُكُهَا قَالَ فَرَاغَنِي ذَلِكَ وَنَظَرْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ مِنِّي قَالَ لَا تَأْتِمَنَّ وَلَا صَاحِبُكَ يَأْتِمَنَّ [ وَلَا يَأْتِمَنَّ صَاحِبُكَ ] .  
قال أبو داود : وَالْقَتِيرُ : الشَّيْبُ .

٢٠٩٠ — حدثنا أحمد بن صالح أخبرنا عبد الرزاق أنبأنا ابن جريج أخبرني إبراهيم بن ميسرة أن خالته أخبرته عن امرأة قالت هي مصدقة

— لها مهرأ (وبقرن أى النساء هي) قال الخطابي : يريد بسن أى النساء هي ، والقرن بنو سن واحد ، يقال هؤلاء قرن زمان ، كذا وأنشدني أبو عمرو قال أنشدنا أبو العباس أحمد بن يحيى :

إذا ما مضى القرن الذى أنت منهم وخلفت فى قرن فأنت غريب  
وفى النهاية : بقرن أى النساء هي أى بسن أيتها ( قد رأت القتير ) أى الشيب ( قال ) النبي صلى الله عليه وسلم ( أن تتركها ) أى المرأة ( قال ) كرم أبو ميمونة ( فراغنى ) أى أفرغنى وهو لازم ومتعمد ( فلما رأى ذلك ) أى الفزع ( قال لا تأتم ولا صاحبك ) أى طارق بن المرقع ( يأتهم ) بالحنث من اليمين .

قال الخطابي فى المعالم : يشبه أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم إنما أشار عليه بتركها لأن عقد النكاح على معدوم العين فاسد ، وإنما كان ذلك منه موعداً له فلما رأى أن ذلك لا يفي بما وعد وأن هذا لا يقلع عما طلب أشار عليه بتركها والإعراض عنها لما خاف عليهما من الإثم إذا تنازعا وتخاصما إذ كان كل واحد منهما قد حلف أن لا يفعل غير ما حلف عليه صاحبه ، وتلطف النبي صلى الله عليه وسلم فى صرفه عنها بالمسألة عن سنها حتى قرر عنده أنها قد رأت القتير أى الشيب وكبرت وأنه لا حظ له فى نكاحها . وفيه دليل على أن للحاكم أن يشير على أحد الخصمين بما هو أدعى إلى الصلاح وأقرب إلى التقوى انتهى قال المنذرى : اختلف فى إسناد هذا الحديث . وفى إسناده من لا يعرف . —

امْرَأَةٌ صِدْقٍ قَالَتْ بَيْنَا أَبِي فِي غَزَاةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذْ رَمَضُوا فَقَالَ رَجُلٌ مِّنْ يُعْطِينِي نَعْلَيْهِ، وَأَنْكِحَهُ أَوَّلَ بِنْتٍ تُولَدُ لِي، فَخَلَعَ أَبِي نَعْلَيْهِ، فَأَلْتَقَاهُمَا إِلَيْهِ، فَوَلَدَتْ لَهُ جَارِيَةٌ، فَبَلَغَتْ، فَذَكَرَ [ذَكَرَ] [وَذَكَرَ] نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكَرْ قِصَّةَ الْقَتِيرِ .

## ٢٩ - باب الصداق

٢٠٩١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّفِيلِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ الْهَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ « سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صَدَاقِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ ثِنْتَا عَشْرَةَ أُوقِيَّةً وَنَشٌّ، فَقُلْتُ: وَمَا نَشٌّ؟ قَالَتْ نِصْفُ أُوقِيَّةٍ . »

— ( إِذَا رَمَضُوا ) بِكَسْرِ الْمِيمِ أَى وَجَدُوا الْحَرَارَةَ فِي أَقْدَامِهِمْ .

## ( باب الصداق )

( فقالت : ثننا عشرة ) بسكون الشين وبكسر ( أوقية ) بضم الهمزة وتشديد المثناة التحتمية وهى أربعون درهما ( ونش ) بفتح النون وشين معجمة مشددة أى معها نش أو يزداد نش . قال ابن الأعرابى : النش النصف من كل شئ ، ونش الرغيف نصفه . قال الخطابى : النش عشرون درهما وهو اسم موضوع لهذا القدر من الدراهم غير مشتق من شئ سواه . قال النووى : استدل أصحابنا بهذا الحديث على استحباب كون المهر خمس مائة درهم ، والمراد فى حق من يحتمل ذلك . فإن قيل : فصداق أم حبيبة زوج النبى صلى الله عليه وسلم كان أربعة آلاف درهم أو أربع مائة دينار ، فالجواب أن هذا القدر تبرع به النجاشى من ماله إكراماً للنبى صلى الله عليه وسلم انتهى . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائى وابن ماجه .

٢٠٩٢ — حدثنا محمد بن عبيد أخبرنا حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن أبي العجفاء السلمي قال خطبنا عمر رضي الله عنه فقال : « ألا لاتغالوا بصدق [ بصدق ] النساء فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله كان أولاكم بها النبي صلى الله عليه وسلم ما أصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من نسائه ولا أصدقت امرأة من بناته أكثر من ثنتي عشرة أوقية » .

— ( العجفاء ) بفتح العين وسكون الجيم ( ألا ) للتنبيه ( لاتغالوا ) بضم الغاء واللام ( بصدق النساء ) جمع صدق . قال القاضي : المغالة التكثير أى لاتكثر مهورهن ( فإنها ) أى القصة أو المغالة ( لو كانت مكرمة ) بفتح الميم وضم الراء واحدة المسكارم أى مما تحمد ( فى الدنيا أو تقوى ) أى زيادة تقوى ( عند الله ) أى مكرمة فى الآخرة لقوله تعالى ﴿ إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾ ( كان أولاكم بها ) أى بمغالة المهور ( النبي ) بالرفع والنصب ( ما أصدق ) أى لم يجعل صدق اسماء ( ولا أصدقت ) بضم الهمزة على البناء للمجهول ( أكثر من ثنتي عشرة أوقية ) وهى أربع مائة وثمانون درهماً . وأما ما روى من الحديث الآتى أن صدق أم حبيبة كان أربعة آلاف درهم فإنه مستثنى من قول عمر لأنه أصدقها النجاشى فى الحبشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف درهم من غير تعيين من النبي صلى الله عليه وسلم وما روته عائشة فيما سبق من ثنتي عشرة ونس فإنه لم يتجاوز عدد الأوقى التى ذكرها عمر ، ولعله أراد عدد الأوقية ولم يلتفت إلى السكسور ، مع أنه نفى الزيادة فى علمه ولعله لم يبلغه صدق أم حبيبة ولا الزيادة التى روته عائشة .

فإن قلت : نهيه عن المغالة مخالف لقوله تعالى ﴿ وآتيتهم لمأدهن قنطارا —

٢٠٩٣ — حدثنا حجاج بن أبي يعقوب الثقفي أخبرنا معلى بن منصور  
أخبرنا ابن المبارك أخبرنا معمر بن الزهري عن عروة عن أم حبيبة « أنها  
كانت تحت عبيد الله بن جحش فمات بأرض الحبشة فزوجها النجاشي

— فلا تأخذوا منه شيئاً » قلت : النص يدل على الجواز لاعلى الأفضلية والكلام  
فيها لا فية ، لكن ورد في بعض الروايات أنه قال : لا تزيدوا في مهور النساء  
على أربعين أوقية فمن زاد ألقى الزيادة في بيت المال ، فقالت امرأة ما ذلك  
لك ، قال ولم ؟ قالت لأن الله يقول ﴿ وآتيتم إحداهن قنطاراً ﴾ فقال عمر : امرأة  
أصاب ورجل أخطأ . كذا في المرواة . قال الحافظ في الفتح : أخرج عبد الرزاق  
من طريق عبد الرحمن السلمي قال قال عمر لا تغالوا في مهور النساء فقالت امرأة  
ليس ذلك لك يا عمر إن الله يقول ﴿ وآتيتم إحداهن قنطاراً ﴾ من ذهب .  
قال وكذلك هي في قراءة ابن مسعود فقال عمر امرأة خاصمت عمر فخصمته .  
وأخرجه الزبير بن بكار من وجه آخر منقطع فقال عمر امرأة أصابت ورجل  
أخطأ وأخرجه أبو يعلى من وجه آخر عن مسروق عن عمر فذكره متصلاً  
مطولاً . وأصل قول عمر لا تغالوا في صدقات النساء عند أصحاب السنن وصححه  
ابن حبان والحاكم لكن ليس فيه قصة المرأة انتهى . قال المنذرى : أبو العجفاء  
اسمه هرم بن نسيب . قال يحيى بن معين : بصرى ثقة . وقال البخاري : وفي  
حديثه نظر . وقال أبو أحمد الكراييسي : حديثه ليس بالقائم .

( عن أم حبيبة ) بنت أبي سفيان إحدى أمهات المؤمنين ( كانت تحت  
عبيد الله بن جحش ) بفتح الجيم وسكون الحاء ( مات ) أي زوجها عبيد الله  
ابن جحش ( فزوجها النجاشي ) بفتح النون ويكسر وتخفيف الجيم والشين  
للمجمة والياء المخففة ويشدد ، لقب ملك الحبشة ، واسم الذي آمن أميمة ،  
وقد يمد في الصحابة ، والأولى أن لا يمد لأنه لم يدرك الصحبة . قاله القاري —

النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَّهَرَهَا عَنْهُ أَرْبَعَةُ آلَافٍ [آلَافٍ دِرْهَمٍ] وَبَعَثَ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ شُرَحْبِيلَ بْنِ حَسَنَةَ .  
قال قال أَبُو دَاوُدَ : حَسَنَةُ هِيَ أُمُّهُ .

— قال الخطابي : معنى قوله زوجها النجاشي النبي صلى الله عليه وسلم أى ساق إليها المهر فأضيف عقد النكاح إليه لوجود سببه منه وهو المهر . وقد روى أصحاب السيران الذى عقد النكاح عليها خالد بن سعيد بن العاص وهو ابن عم أبى سفيان وأبو سفيان إذ ذاك مشرك وقبل نكاحها عمرو بن أمية الضمري وكله رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك انتهى . وقوله وهو ابن عم أبى سفيان أى ابن ابن عم أبى سفيان ( وأمهرها عنه ) أى أصدقها النجاشي عن النبي صلى الله عليه وسلم ( أربعة آلاف ) وفى بعض النسخ أربعة آلاف درهم ( وبعث بها ) أى أرسل أم حبيبة ( مع شرحبيل ) بضم الشين وفتح الراء وسكون الحاء وكسر الموحدة غير منصرف على ما فى المغنى ، ولعل فيه العجمة مع العالمية وهو من مهاجرة الحبشة ( بن حسنة ) بفتححات أم شرحبيل . وفى المواهب : وأم المؤمنين أم حبيبة رملة بنت أبى سفيان صخر بن حرب ، وقول اسمها هند والأول أصح ، وأمها صفية بنت أبى العاص فكانت تحت عبيد الله ابن جحش وهاجر بها إلى أرض الحبشة الهجرة الثانية ثم تنصر وارتد عن الاسلام ومات هناك وثبتت أم حبيبة على الاسلام . واختلف فى وقت نكاح رسول الله صلى الله عليه وسلم إياها وموضع العقد فقليل لأنه عقد عليها بأرض الحبشة سنة ست فروى أنه صلى الله عليه وسلم بعث عمرو بن أمية الضمري إلى النجاشي ليخطبها عليه فزوجها إياه وأصدقها عنه أربع مائة دينار وبعث بها إليه مع شرحبيل ابن حسنة . وروى أن النجاشي أرسل إليها جاريته أبرهة فقالت إن الملك يقول لك إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أن أزوجك وأنها —

٢٠٩٤ — حدثنا محمد بن حاتم بن بزيع أخبرنا علي بن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري « أن النجاشي زوج أم حبيبة بنت أبي سفيان من رسول الله صلى الله عليه وسلم على صداق أربعة

— أرسلت إلى خالد بن سعيد بن العاص فوكلته وأعطت أبرهة سوارين وخاتم فضة سروراً بما بشرتها به ، فلما كان العشي أمر النجاشي جعفر بن أبي طالب ومن هناك من المسلمين فحضرنا ، فخطب النجاشي فقال الحمد لله الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار ، أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون . أما بعد ، فقد أجيبت إلى ما دعا إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أصدقتهما أربع مائة دينار ذهباً ثم صب الدنانير بين يدي القوم ، فتكلم خالد بن سعيد فقال الحمد لله أحده وأسعفه وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون . أما بعد ، فقد أجيبت إلى ما دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم وزوجته أم حبيبة بنت أبي سفيان فبارك الله لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ودفع الدنانير إلى خالد بن سعيد بن العاص فقبضها ، ثم أرادوا أن يقوموا فقال اجلسوا فإن سنة الأنبياء إذا تزوجوا أن يؤكل طعام على التزويج ، فدها بطعام فأكلوا ثم تفرقوا . أخرجه صاحب الصفوة كما قاله الطبري ، وكان ذلك في سنة سبع من الهجرة . وخالد هذا هو ابن ابن عم أبيها وكان أبو سفيان أبوها حال نكاحها مشركاً محارباً لرسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد قيل إن عقد النكاح عليها كان بالمدينة بعد رجوعها من أرض الحبشة ، وللشهور الأول انتهى . وتقدم بعض الكلام في باب الولي قال المنذري : أي أم شرحبيل هي حسنة وأبوه عبد الله بن المطاع .

٢٠٩٥ — حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَنبَانَا [حَدَّثَنَا] حَمَّادٌ عَنْ ثَابِتِ  
الْبُنَانِيِّ وَحُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى عَبْدَ الرَّحْمَنِ  
ابْنَ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَلَيْهِ رِذْعُ زَعْفَرَانٍ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
مَهْمٌ ، قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً ، قَالَ : مَا أَصْدَقْتَهَا ؟ قَالَ : وَزَنَ  
نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ ، قَالَ : أَوَلَيْمَ وَلَوْ بِشَاةٍ . »

— (على صدق أربعة آلاف درهم) وقال ابن اسحاق عن أبي جعفر أصدقها أربع مائة دينار . أخرجه ابن أبي شيبة من طريقه . وأخرج الطبراني عن أنس أنه أصدقها مائتي دينار وإسناده ضعيف . كذا في النيل (وكتب) أي النجاشي (بذلك) المذكور من التزويج (فقبل) رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال المنذرى : هذا مرسل . وقبل أصدقها أربع مائة دينار ، وقبل مائتي دينار انتهى (باب قلة المهر)

(وعليه ردع زعفران) أى أثره . والردع بمهمات مفتوح الأول ساكن  
الثانى هو أثر الطيب . قال النووى : والصحيح فى معنى هذا الحديث أنه تعلق  
به أثر من الزعفران وغيره من طيب العروس ولم يقصده ولا تعدد الزعفران ،  
فقد ثبت فى الصحيح النهى عن التزعفر للرجال ، وكذا نهى الرجال عن الخلق  
لأنه شعار النساء ، وقد نهى الرجال عن التشبه بالنساء فهذا هو الصحيح فى معنى  
الحديث وهو الذى اختاره القاضى والمحققون ( فقال النبى صلى الله عليه وسلم  
مهم ) أى ما شأنك أو ما هذا ، وهى كلمة استفهام مبنية على السكون وهى  
بسيطة أو مركبة قولان لأهل اللغة . كذا فى الفتح . قال الطيبي : سؤال عن -

[قال أبو داود : النواة خمسة دراهم والنش عشرون والأوقية أربعون<sup>(١)</sup>]

— السبب فلذا أجاب بما أجاب ، ويحتمل الإنكار بأنه كان نهى عن التضمين بالخلق فأجاب بأنه ليس تضميناً بل شيء علق به من مخالطة العروس أى من غير قصد أو من غير اطلاع انتهى . وفيه أنه يستحب للامام والفاضل تفقد أصحابه والسؤال عما يختلف من أحوالهم (قال ما أصدقها) وفي رواية لمسلم كم أصدقها أى كم جعلت صداقتها (قال وزن نواة) بنصب النون على تقدير فعل أى أصدقها ويموز الرفع على تقدير مبتدأ أى الذى أصدقها هو . قاله الحافظ . قال القاضى : قال الخطابى : النواة اسم لقدر معروف عندهم فسررها بخمسة دراهم من ذهب . قال القاضى : كذا فسررها أكثر العلماء . وقال أحمد بن حنبل : هى ثلاثة دراهم وثلاث . وقيل المراد نواة التمر أى وزنها من ذهب ، والصحيح الأول . وقال بعض المالكية : النواة ربع دينار عند أهل المدينة وظاهر كلام أبى عبيد أنه وقع خمسة دراهم قال ولم يكن هناك ذهب إنما هى خمسة دراهم تسمى نواة كما تسمى الأربعمون أوقية . كذا قال النووى فى شرح صحيح مسلم (أولم ولو بشاة) لوهذه ليست الامتناعية وإنما هى التى للتقليل . وفى الحديث دليل على أن الشاة أقل ما يجرىء فى الوليمة عن المومر ، ولولا ثبوت أنه صلى الله عليه وسلم أولم على بعض نسائه بأقل من الشاة لكان يمكن أن يستدل به على أن الشاة أقل ما يجرىء فى الوليمة مطلقاً ، ولكن هذا الأمر من خطاب الواحد وفى تناوله لغيره خلاف فى الأصول معروف . قال القاضى عياض : وأجمعوا على أنه لا أحد لأكثر ما يولم به ، وأما أقله فكذلك ومهما تيسر أجزاء ، والمستحب أنها على قدر حال الزوج ، كذا فى النيل . واستدل بهذا الحديث على استحباب تقليل الصداق لأن عبد الرحمن بن عوف كان من مياسير —

(١) هذه العبارة إنما توجد فى نسخة واحدة من النسخ الخاضرة . ولعل هذا التفسير ذهب أكثر العلماء كما مر منه .



٢٠٩٦ — حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ جَبْرِائِيلَ [ جَبْرِيل ] الْبَغْدَادِيُّ أَنبَأَنَا يَزِيدُ أَنبَأَنَا مُوسَى بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ رُوْمَانَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ أَعْطَى فِي صَدَاقِ امْرَأَةٍ مِلًّا كَفَّفَهُ سَوِيْقًا أَوْ تَمْرًا فَقَدْ اسْتَحْلَى » .

— الصحابة وقد أقره النبي صلى الله عليه وسلم على إصداقه وزن نواة من ذهب وتمقب بأن ذلك كان في أول الأمر حين قدم المدينة وإنما حصل له اليسار بعد ذلك من ملازمة التجارة حتى ظهرت من الإياعة في بعض الغزوات ما اشتهر وذلك ببركة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم له قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

(ملا كفيه سويقاً) هو دقيق القمح المقس أو الذرة أو الشعير أو غيرها (فقد استحل) الضمير الرفوع يرجع إلى من والمفعول محذوف أى فقد جعلها حلالاً . قال الخطاى فى المعالم : فيه دليل على أن أقل المهر وأدناه غير مؤقت بشىء معلوم ، وإنما هو على ما تراضيا به المتناكحان . وقد اختلف الفقهاء فى ذلك فقال سفيان الثورى والشافعى وأحمد بن حنبل وإسحاق : لا توقيت فى أقل المهر وأدناه وهو ما تراضوا به . وقال سعيد بن المسيب : لو أصدقها سوطاً لحلت له . وقال مالك : أقل المهر ربع دينار . وقال أصحاب الرأى أقله عشرة دراهم وقدره بما يقطع فيه يد السارق عندهم ، وزعموا أن كل واحد منهما إتلاف عضواً انتهى . قلت : وقال سعيد بن جبیر : أقله خمسون درهماً . وقال الفخمي : أربعون . وقال ابن شبرمة : خمسة دراهم . واستدل الأولون بأحاديث الباب وبحديث الخاتم الذى سيأتى وبحديث عامر بن ربيعة « أن امرأة من بنى فزارة تزوجت على نعلين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أَرْضَيْتِ مِنْ نَفْسِكَ وَمَالِكَ بِنَعْلَيْنِ ؟ قالت : نعم فأجازها » رواه أحمد وابن ماجه والترمذى وصححه وبحديث ابن عمر عن —

قال أبو داود : رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ صَالِحِ بْنِ رُوْمَانَ  
عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ مَوْقُوفًا ، وَرَوَاهُ أَبُو عَاصِمٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ رُوْمَانَ

— النبي صلى الله عليه وسلم قال « أدوا العلائق قيل ما العلائق قال ما تراضى عليه  
الأهلون ولو كان قضيباً من أراك » وفي بعض هذه الأحاديث ضعف لكن حديث  
الخاتم وحديث نواة الذهب من أحاديث الصحيحين وفيهما كفاية لإثبات  
المطوب ، وليس على الأقوال الباقية دليل يدل على أن الأقل هو أحدها لا دونه .  
ومجرد موافقة مهر من المهور الواقعة في عصر النبوة الواحد منها كحديث النواة  
من الذهب فإنه موافق لقول ابن شبرمة ولقول مالك على حسب الاختلاف  
في تفسيرها لا يدل على أنه المقدار الذي لا يجزىء دونه إلا مع التصريح بأنه  
لا يجزىء دون ذلك المقدار ولا تصريح . فالراجح ما ذهب إليه الأولون . فكل  
ماله قيمة صح أن يكون مهراً قليلاً كان أو كثيراً والله تعالى أعلم بالصواب .  
فإن قلت : روى الدارقطني في سننه عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم « لا تنكحوا النساء إلا الأكفاء ولا يزوجهن إلا الأولياء  
ولا مهر دون عشرة دراهم » ففي هذا الحديث دلالة ظاهرة على ما ذهب إليه  
الحنفية إذ فيه تصريح بأن لا مهر دون عشرة دراهم . قلت : قال الدارقطني بعد  
إخراج هذا الحديث : مبشر بن عبيد متروك الحديث أحاديثه لا يتابع عليها  
انتهى . وقال أخونا العلامة في التعليق المغنى الحديث أخرجه البيهقي في سننه ،  
وأسنده البيهقي في المعرفة عن أحمد بن حنبل أنه قال : أحاديث مبشر بن عبيد  
موضوعة كذب انتهى . قال ابن القطان في كتابه : وهو كما قال . ورواه أبو يعلى  
عن مبشر بن عبيد عن أبي الزبير عن جابر فذكر نحوه وعن أبي يعلى رواه  
ابن حبان في الضعفاء وقال مبشر يروى عن الثقات الموضوعات لا يحل كتب  
حديثه إلا على جهة التعجب انتهى . ورواه ابن عدى والعقيلي وأعلاه بمبشر —

عن أبي الزُّبَيْرِ عن جَابِرٍ قَالَ « كُنَّا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَسْتَمْتِعُ بِالْقُبْضَةِ مِنَ الطَّعَامِ عَلَى مَعْنَى الْمَتْعَةِ » .  
 قَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَلَى مَعْنَى أَبِي عَاصِمٍ .

### ٣١ - باب في التزويج على العمل بعمل

٢٠٩٧ - حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِيْنَارٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ ، فَقَامَتْ قِيَامًا طَوِيلًا ،

— ابن عبيد وأسد العقيلي عن أحمد أنه وصفه بالوضع والكذب انتهى . وقال البيهقي : هذا حديث ضعيف قاله الزيلعي انتهى . قال المنذرى : في إسناد موسى ابن مسلم وهو ضعيف ( نستمتع بالقبضة ) بضم القاف وفتحها والضم أفصح . قال الجوهري : القُبْضَةُ بالضم ما قبضت عليه من شيء ، يقال أعطاه قبضة من تمر أو سويق قال وربما يفتح ( قال أبو داود ورواه ابن جريج عن أبي الزبير الخ ) قال المنذرى : هذا الذي ذكره أبو داود معلقاً قد أخرجه مسلم في صحيحه من حديث ابن جريج عن أبي الزبير قال سمعت جابر بن عبد الله يقول كنا نستمتع بالقبضة من التمر والقيق الأيام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال أبو بكر البيهقي : وهذا وإن كان في نكاح المتعة ونكاح المتعة صار منسوخاً فإنما نسخ منه شرط الأجل ، فأما ما يجعلونه صداقاً فإنه لم يرد فيه النسخ انتهى .  
 ( باب في التزويج على العمل بعمل )

( إِنِّي قَدْ وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ ) أى أمر نفسها أو نحو ذلك وإلا فالحقيقة غير مراده لأن رقبة الحر لا تملك فكأنها قالت أتزوجك بغير صداق ( فقامت —

فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ زَوَّجْنِيهَا إِنْ لَمْ تَسْكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا بِإِيَّاهُ ، قَالَ [ فَقَالَ ] مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي هَذَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لِمَا لَكَ إِنْ أُعْطِيَتْهَا إِزَارَكَ جَلَسْتَ لَا إِزَارَ لَكَ فَالْتَمَسَ شَيْئًا ، قَالَ : لَا أَجِدُ شَيْئًا ، قَالَ : فَالْتَمَسَ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ ، فَالْتَمَسَ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا ، فَقَالَ لَهُ

— قياماً طويلاً) وفي رواية لمسلم : فنظر إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فصعد النظر فيها وصوره ثم طأطأ رأسه ( هل عندك من شيء تصدقها بإياه ) من باب الأفعال أى تجعل صدقها ذلك الشيء ، ومن زائدة في المبتدأ ، والخبر متعلق الظرف وجلة تصدقها في موضع الرفع صفة لشيء ويجوز فيه الجزم على جواب الاستفهام ( ما عندي إلا إزارى هذا ) علم منه أنه لم يكن له رداء ولا إزار غير ما عليه ( فالتمس ولو خاتماً من حديد ) لو تقليدية . قال عياض : ووهم من زعم خلاف ذلك وقوله خاتماً بكسر التاء وفتحها . قال النووي : وفيه أنه يجوز —

قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله :  
وادعى بعضهم أن هذا الحديث منسوخ بقوله « لا نكاح إلا بولي » ولا يصح ذلك ، فإن الموهوبة كانت تحمل لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد جعلت أمرها إليه ، فزوجها بالولاية .

وأما دعوى الخصوص في الحديث ، فإنها من وجه دون وجه ، فالخصوص به صلى الله عليه وسلم : هو نكاحه بالهبة ، لقوله تعالى ﴿ وأمرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إلى قوله — خاصة لك من دون المؤمنين ﴾ .

وأما تزويج المرأة على تعليم القرآن ، فكثير من أهل العلم يحيرة ، كالشافعي وأحمد وأصحابهما ، وكثير يمنعه ، كأبي حنيفة ومالك .  
وفيه جواز نكاح المعدم الذى لا مال له .

وفيه الرد على من قال بتقدير أقل الصداق إما بخمسة دراهم كقول ابن شبرمة =

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَلْ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ  
سُورَةٌ كَذًا وَسُورَةٌ كَذًا إِسْوَرِيَّتَاهُمَا ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
قَدْ زَوَّجْتُكُمْهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ .

أن يكون الصداق قليلاً وكثيراً مما يتمول إذا تراضى به الزوجان لأن خاتم الحديد  
في نهاية من القلة ، وهذا مذهب الشافعي وهو مذهب جماهير العلماء من السلف  
والخلف . وفيه جواز اتخاذ خاتم الحديد ، وفيه خلاف للسلف ، ولأصحابنا في  
كراهته وجهان أحدهما لا يكره لأن الحديث في النهي عنه ضعيف انتهى مختصراً .  
( قد زوجتكم بما معك من القرآن ) فيه دليل على جواز تعاليم القرآن  
صداقاً لأن الباء يقتضى المقابلة في المقود ولأنه لو لم يكن مهرأ لم يكن لسؤاله إياه  
بقوله هل معك من القرآن شيء معنى . قال المفردى : وأخرجه البخارى ومسلم  
والترمذى والنسائى وابن ماجه .

= أو بعشرة ، كقول أنى حنيفة أو بأربعين درهما . كقول النخعي ، أو بخمسين  
كقول سعيد بن جبير ، أو ثلاثة دراهم ، أو ربع دينار ، كقول مالك ، وليس لشيء  
من هذه الأقوال حجة يجب المصير إليها ، وليس بعضها بأولى من بعض .  
وغاية ما ذكره المقدرين : قياس استباحة البضع على قطع يد السارق ، وهذا  
القياس - مع مخالفة للبص - فاسد ، إذ ليس بين البابين علة مشتركة ، توجب إلحاق  
أحدهما بالآخر ، وأين قطع يد السارق من باب الصداق ؟ وهذا هو الوصف الطردى  
المحض ، الذى لا أثر له في تعليق الأحكام به .

وفيه جواز عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح .  
وفيه جواز كون الولي هو الخاطب . وترجم عليه البخارى في صحيحه كذلك ،  
وذكر الحديث .

وفيه جواز سكوت العالم ومن سئل شيئاً لم يرد قضاءه ولا الجواب عنه ، وذلك  
البن في صرف السائل ، وأجل من جمة الرد ، وهو من مكارم الأخلاق .  
وفيه دليل على جواز أن تكون منافع الحر صداقاً ، وفيه نظر . والله أعلم .  
( ١٠ - من المعبود ٦ )

٢٠٩٨ - حدثنا أحمد بن حنبل بن حنبل بن عبد الله حدثني أبي حنبل  
ابن عبد الله حدثني إبراهيم بن طهمان عن الحجاج بن الحجاج الباهلي  
عن عيسى بن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة نحو هذه القصة. لم يذكر  
الإزار والخاتم فقال: « ما تحفظ من القرآن؟ قال: سورة البقرة أو التي  
تليها، قال: قم [ فقم ] فعلمها عشرين آية وهي امرأتك ».

٢٠٩٩ - حدثنا هارون بن زيد بن أبي الزرقاء أخبرنا أبي حدثنا  
محمد بن راشد عن مكحول نحو خبر سهل. قال: وكان مكحول يقول  
ليس ذلك لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

— (فعلها عشرين آية وهي امرأتك) قال الحافظ في الفتح: وفي رواية سميد  
ابن المسيب عن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلاً امرأة على  
سورتين من القرآن يعلمها إياهما. وفي مرسل أبي النعمان الأزدي: زوج  
رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة من القرآن. وفي حديث ابن عباس  
وجابر هل تقرأ من القرآن شيئاً؟ قال نعم إنا أعطيناك الكوثر، قال أصدقها  
إياها. قال الحافظ: ويجمع بين هذه الألفاظ بأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ  
بعض أو أن القصص متعددة انتهى. قال المنذرى: وفي إسناد سهل بن سفيان  
وهو ضعيف.

(وكان مكحول يقول الخ) هذه الخصوصية تحتاج إلى دليل خاص ثابت  
عن النبي صلى الله عليه وسلم. وأما ما احتج عليها بما أخرجه سميد بن منصور  
من مرسل أبي النعمان الأزدي قال: زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة  
على سورة من القرآن وقال لا تكون لأحد بعدك مهراً، فهذا مع إرساله فيه  
من لا يعرف. قاله الحافظ.

### ٣٢ - باب فيمن تزوج ولم يسم صداقاً حتى مات

٢١٠٠ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا عبد الرحمن بن مهيدي عن سفيان عن فراس عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله « في رجل تزوج امرأة فمات عنها ولم يدخل بها ولم يفرض لها الصداق ، فقال لها : الصداق كاملاً وعليها العدة ولها الميراث . قال معقل بن سنان : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى به في بروع بنت واشق » .

٢١٠١ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا يزيد بن هارون وابن مهيدي عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله فساق عثمان مثله .

— قال الخطابي : اختلف الناس في جواز النكاح على تعليم القرآن ، فقال الشافعي بجوازه على ظاهر الحديث ، وقال مالك : لا يجوز ، وهو قول أصحاب الرأي ، وقال أحمد أكرهه انتهى .

### ( باب فيمن تزوج ولم يسم صداقاً حتى مات )

( عن فراس ) بكسر الفاء ابن يحيى الهمداني المكتوب الكوفي وثقه ابن معين ( عن عبد الله ) هو ابن مسعود ( ولم يفرض ) بفتح الباء وكسر الراء أى لم يقدر ولم يعين ( فقال ) أى عبد الله بن مسعود ( لها الصداق كاملاً ) أراد بالصداق الكامل مهر المثل كما يأتي ( وعليها العدة ) أى للوفاة ( قال معقل ) بفتح الميم وكسر القاف ( ابن سنان ) بكسر السين الأشجعي ( قضى به ) أى بما قضيت ( في بروع ) قال في التاموس : كجدول ولا يكسر بنت واشق صحابية ، وفي المغني بفتح الباء عند أهل اللغة وكسرها عند أهل الحديث ( واشق ) بكسر الشين المعجمة : والحديث دليل على أن المرأة تستحق كمال المهر بالموت وإن لم يسم لها —

٢١٠٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ [عَبْدُ اللَّهِ] بْنُ مُهْمَرٍ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ خِلَاسٍ وَأَبِي حَسَّانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ مَسْعُودٍ « أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ أَتَى فِي رَجُلٍ بِهَذَا الْخَبْرِ قَالَ : فَاخْتَلَفُوا إِلَيْهِ شَهْرًا ، أَوْ قَالَ مَرَّاتٍ ، قَالَ : فَإِنِّي أَقُولُ فِيهَا إِنَّ لَهَا صَدَاقًا كَهَدَاقِ نِسَاءِهَا لَا وَكْسَ وَلَا شَطَطَ . قَالَ : وَإِنَّ لَهَا الْمِيرَاثَ وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ ، فَإِن يَكُ صَوَابًا فَمِنْ اللَّهِ ، وَإِن يَكُ خَطَأً فَمِنِّي وَمِنَ الشَّيْطَانِ ،

— الزوج ولا دخل بها قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه وقال الترمذى : حديث حسن صحيح (أتى) بصيغة الجھول (بهذا الخبر) أى بهذا الحديث المذكور (فاختلفوا إليه) أى إلى ابن مسعود (أو قال مرات) شك من الراوى (لا وكس) بفتح فسكون أى لا نقص (ولا شطط) بفتح حتين أى ولا زيادة . قال الخطابى : الوكس الققصان والشطط العدوان وهو الزيادة على قدر الحق ، يقال اشتط الرجل فى الحكم إذا تعدى الحق وجاوزه (فإن يك) حكمى هذا وقضائى (فمن الله) أى من توفيق الله (وإن يك خطأ فنى ومن الشيطان) أى من قصور علمى ومن تسويل الشيطان وتلبيسه على وجه الحق —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وفيه أن الصواب فى قول واحد ، ولا يكون القولان المتضادان صواباً معاً . وهو منصوص الأئمة الأربعة والسلف ، وأكثر الخلف .

وفيه أن الله تعالى هو الموفق للصواب ، اللهم له بتوفيقه وإعانتة ، وأن الخطأ من النفس والشيطان ، ولا يضاف إلى الله ، ولا إلى رسوله . ولا حجة فيه للقدرية الجوسية ، إذ إضافته إلى النفس والشيطان إضافة إلى محله ومصدره ، وهو النفس وشبهها ، وهو الشيطان وتلبيسه الحق بالباطل ، بل فيه رد على القدرية الجبرية الذين يبرئون النفس والشيطان من الأفعال البتة ولا يرون للمكلف قملاً اختيارياً يكون صواباً =



وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ يَرِيَانِ [ بَرِيثَانِ ] ، فَقَامَ نَاسٌ مِنْ أَشْجَعٍ فِيهِمُ الْجُرَّاحُ وَأَبُو سَيَّانٍ فَقَالُوا : يَا ابْنَ مَسْعُودٍ نَحْنُ نَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَاهَا فِينَا فِي بَرُوعِ بِنْتِ وَاشْتِاقِي وَإِنَّ زَوْجَهَا هِلَالُ بْنُ مُرَّةَ الْأَشْجَمِيِّ كَمَا قَضَيْتَ . قَالَ : فَقَرَّحَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ فَرَحًا شَدِيدًا حِينَ وَافَقَ قَضَاؤُهُ قَضَاءَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . »

— فيه ( والله ورسوله يريان ) يريد أن الله سبحانه ثم رسوله صلى الله عليه وسلم لم يتركاً شيئاً لم يبيناه في الكتاب أوفى السنة ، ولم يرشدا إلى صواب الحق فيه إما نصاً أو دلالة ، وهما بريثان من أن يضاف إليهما الخطأ الذي يؤتى للمرء فيه من جهة مجزئه وتقصيره . والحديث فيه دليل على أن المواة تستحق بموت زوجها بعد العقد قبل فرض العداق جميع المهر وإن لم يقع منه دخول ولا خلوة ، وبه قال ابن مسعود وابن سيرين وابن أبي ليلى وأبو حنيفة وأصحابه وإسحاق وأحمد . وعن علي وابن عباس وابن عمر ومالك والأوزاعي والليث وأحمد قولي الشافعي أنها لا تستحق إلا الميراث فقط ولا تستحق مهرراً ولا متعة ، لأن المتعة لم ترد —

== أو خطأ . والذي دل عليه قول ابن مسعود وهو قول الصحابة كلهم ، وأئمة السنة من التابعين ومن بعدهم . هو إثبات القدر ، الذي هو نظام التوحيد . وإثبات فعل العبد الاختياري . الذي هو نظام الأمر والنهي . وهو متعلق المدح والذم والثواب والعقاب ، والله أعلم .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد روى النسائي في سننه من حديث عمرو بن شعيب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس . أن رجلاً كلم النبي صلى الله عليه وسلم في شيء . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أما بعد « والأحاديث كلها متفقة على أن « نستعينه ونستغفره ونعوذ به » ==

٢١٠٣ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى بْنِ فَارِسِ الدُّهْلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى

— إلا للمطلقة ، والمهر عوض عن الوطاء ، ولم يقع من الزوج .  
وأجابوا عن حديث الباب بالاضطراب فروى مرة عن معقل بن سنان ومرة  
عن رجل من أشجع أو ناس من أشجع وقيل غير ذلك . وأجيب بأن الاضطراب  
غير قادح لأنه متردد بين صحابي وصحابي وهذا لا يطعن به في الرواية . وقالوا :  
روى عن علي أنه قال لا تقبل قول أهرا بى بوال على عقبيه فيما يخالف كتاب  
الله وسنة نبيه ، وردَّ بأن ذلك لم يثبت عنه من وجه صحيح ، ولو سلم ثبوته فلم  
ينفرد بالحديث معقل المذكور بل روى من طريق غيره بل معه الجراح كما وقع  
في هذه الرواية ، وأيضاً الكتاب والسنة إنما نفيها مهر المطلقة قبل المس والفرض  
لامهر من مات عنها زوجها ، وأحكام الموت غير أحكام الطلاق .  
(ومحمد بن المثني) قال المزني في الأطراف : حديث محمد بن المثني في رواية

== بالنون ، والشهادتان بالإفراد ، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده  
ورسوله .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : لما كانت كلمة الشهادة لا يتحملها أحد عن أحد ،  
ولا تقبل النيابة بحال أفرد الشهادة بها . ولما كانت الاستعانة والاستعاذة والاستغفار  
يقبل ذلك ، فيستغفر الرجل لغيره ، ويستعين الله له ، ويستعذ بالله له ، أتى فيها  
بالفظ الجمع ، ولهذا يقول : اللهم أعنا ، وأعذنا ، واغفر لنا . قال ذلك في حديث  
ابن مسعود ، وليس فيه « نحمده » ، وفي حديث ابن عباس « نحمده » بالنون ،  
مع أن الحمد لا يتحملة أحد عن أحد ، ولا يقبل النيابة ، فإن كانت هذه اللفظة محفوفة  
فيه إلى ألفاظ الحمد والاستعانة على نسق واحد .

وفيه معنى آخر ، وهو أن الاستعانة والاستعاذة والاستغفار طلب وإنشاء ،  
فيستحب للطالب أن يطلبه لنفسه ولإخوانه المؤمنين ، وأما الشهادة فهي إخبار عن  
شهادته لله بالوحدانية ولنبيه بالرسالة ، وهي خبر يطابق عقد القلب وتصديقه ، وهذا  
إنما يخبر به الإنسان عن نفسه لعله بحاله ، بخلاف إخباره عن غيره ، فإنه إنما يخبر  
عن قوله ونطقه ، لاعن عقد قلبه . والله أعلم .

وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، قَالَ مُحَمَّدٌ حَدَّثَنِي أَبُو الْأَصْبَغِ الْحَرَّانِيُّ [ الْجَزْرِيُّ ] عَبْدُ  
الْعَزِيزِ بْنِ يُحْيَى أَنبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ خَالِدِ بْنِ أَبِي  
يَزِيدَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ مَرْثَدِ بْنِ  
عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِرَجُلٍ :  
أَتَرْضَى أَنْ أَزُوجَكَ فُلَانَةً ؟ قَالَ نَعَمْ ، وَقَالَ لِلْمَرْأَةِ تَرْضِينَ [ أَرْضِينَ ]  
أَنْ أَزُوجَكَ فُلَانًا ؟ قَالَتْ نَعَمْ فَزَوَّجَ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ ، فَدَخَلَ بِهَا الرَّجُلُ  
وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا وَلَمْ يُعْطَ شَيْئًا وَكَانَ مِّنْ شُهَدِ الْخُدَيْيَةِ ، وَكَانَ مِنْ  
شُهَدِ الْخُدَيْيَةِ لَهُ [ لَهُمْ ] سَهْمٌ بِخَيْبَرَ ، فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ قَالَ : إِنْ  
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَوَّجَنِي فُلَانَةً وَلَمْ أَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا وَلَمْ أُعْطِهَا

— أبي الحسن بن العبد وغيره ولم يذكره أبو القاسم انتهى (عبد العزيز بن يحيى)  
بدل من أبو الأصبع وهو كنيته (فدخل بها الرجل) أى جامعها (ولم يفرض)  
أى لم يسم لها مهرأ (وكان) أى الرجل (من شهد الخديبية) أى غزوة الخديبية  
وهى قرية قريبة من مكة سميت بئر هناك ، وهى مخففة وكثير منهم يشددونها ،  
وكان توجهه صلى الله عليه وسلم إليها من المدينة يوم الاثنين مستهل ذى القعدة  
سنة ست فخرج قاصداً إلى العمرة فصده المشركون عن الوصول إلى البيت ،  
ووقعت بينهم المصالحة على أن يدخل مكة فى العام المقبل (وكان من شهد  
الخديبية لهم [ له ] سهم بخيبر) خير على وزن جعفر وهى مدينة كبيرة ذات  
حصون ومزارع على ثمانية برد من المدينة إلى جهة الشام .

قال ابن إسحاق : خرج النبي صلى الله عليه وسلم فى بقية الحرم سنة سبع  
فأقام يحاصرها بضع عشرة ليلا إلى أن فتحها فى صفر .

شَيْئًا ، وَإِنِّي أَشْهَدُكُمْ أَنِّي أُعْطِيتُهَا مِنْ صَدَاقِهَا سَهْمِي بِخَيْبَرَ ، فَأَخَذْتُ سَهْمًا فَبَاعْتُهُ بِمِائَةِ أَلْفٍ .

قال أبو داود : وَزَادَ عُمرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَحَدِيثُهُ أَنَّهُمْ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « خَيْرُ النِّكَاحِ أَيْسَرُهُ . » وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلرَّجُلِ « ثُمَّ سَاقَ بِمَعْنَاهُ . »  
قال أبو داود : يُخَافُ [ يُخَافُ ] أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحَدِيثُ مُلْزَقًا لِأَنَّ الْأَمْرَ عَلَى غَيْرِ هَذَا .

— وروى يونس بن بكير في المغازي عن ابن إسحاق في حديث المسور ومروان قالوا : انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحديبية فنزلت عليه سورة الفتح فيما بين مكة والمدينة ، فأعطاه الله فيها خير بقوله : ﴿ وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَذِهِ ﴾ يعنى خيبر ، فقدم المدينة في ذى الحجة فأقام بها حتى سار إلى خيبر في المحرم ( وإني أشهدكم أني أعطيتها ) أى فلانة ( سهمى بخيبر ) أى سهمى الذى بخيبر .

واعلم أن الحافظ جمل حديث عقبة بن عامر هذا شاهد الحديث معقل بن سنان المذكور ، ولا شهادة له على ذلك ، لأن هذا فى امرأة دخل بها زوجها ، نعم فيه شاهد أنه يصح النكاح بغير تسمية ( خير الفكاح أيسره ) أى أسهله على الرجل بتخفيف المهر وغيره .

وقال العلامة الشيخ العزيمى أى أقله مهرأ أو أسهله لإجابة للخطبة انتهى .  
( قال أبو داود يخاف أن يكون هذا الحديث ملزقاً ) أى ملحقاً ( لأن الأمر على غير هذا ) لأنه أعطاها زائداً على المهر فى مرض الموت . وهذه العبارة إنما توجد فى بعض النسخ وأكثرها خالية منها .

### ٣٣ - باب في خطبة النكاح

٢١٠٤ - حدثنا محمد بن كثير أنبأنا سفيان عن أبي إسحاق عن  
أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود في خطبة الحاجة في النكاح وغيره  
وحدثنا محمد بن سليمان الأنباري المكنى أخبرنا وكيع عن إسرائيل عن أبي  
إسحاق عن أبي الأحوص وأبي عبيدة عن عبد الله قال : « عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ  
صلى الله عليه وسلم خطبة الحاجة أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِهِ  
مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا . مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ [ يُضِلُّهُ ] فَلَا  
هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ

#### ( باب في خطبة النكاح )

( في خطبة الحاجة في النكاح وغيره ) قال المنذرى : وأخرجه النسائي . وأبو  
عبيدة هو ابن عبد الله بن مسعود ولم يسمع من أبيه ( أن الحمد لله ) بتخفيف أن  
ورفع الحمد . قال الجزري في تصحيح المصابيح : يجوز تخفيف أن وتشديدها  
ومع التشديد يجوز رفع الحمد ونصبه ورويناه بذلك ذكره القارى في المرافاة وقال  
رفع الحمد مع التشديد على الحكاية ( نستعينه ) أى فى حمده وغيره وهو وما بعده  
جل مستأنفة مبينة لأحوال الحامدين ( ونستغفره ) أى فى تقصير عبادته وتأخير  
طاعته ( ونعوذ به من شرور أنفسنا ) أى من ظهور شرور أخلاق نفوسنا الردية  
وأحوال طباع هوائنا الدنية ( من يهده الله ) بإثبات الضمير أى من يوقفه للعبادة  
( فلا مضل له ) أى من شيطان ونفس وغيرهما ( ومن يضلل ) بحذف ضمير  
المفعول وفى بعض النسخ بإثبات الضمير ( فلا هادى له ) أى لا من جهة العقل  
ولا من جهة النقل ولا من ولى ولا نبي .  
قال الطيبي : أضاف الشر إلى الأنفس أولاً كسباً ، والإضلال إلى الله تعالى -

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا. يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ. يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ، يُصْلِحْ لَكُمْ

— ثانيًا خلقًا وتقديرًا (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله الذي) قال الطيبي رحمه الله : ولعله هكذا في مصحف ابن مسعود رضى الله تعالى عنه ، فإن المثبت في أول سورة النساء ﴿واتقوا الله الذي﴾ بدون يا أيها الذين آمنوا قيل يحتمل أن يكون تأويلنا في الإمام ، فيكون إشارة إلى أن اللام في يا أيها الناس للعهد ، والمراد المؤمنون .

قلت : لا يصح هذا الاحتمال لأنه لو كان كذلك لقال ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة﴾ الآية مع أن الموصولين لا يلائمان للتخصيص كذا في المرافاة (تساءلون) بحذف إحدى التامين وبتشديد السين قراءتان متواترتان (به) أى تساءلون فيما بينكم حواجكم بالله كما تقولون أسألك بالله (والأرحام) بالنصب عند عامة القراء أى واتقوا الأرحام أن تقطعوا ، وفيه عظيم مبالغة في اجتفاف قطع الرحم وقرأ حمزة بالخفض أى به وبالأرحام كما في قراءة شاذة عن ابن مسعود ، يقال سألتك بالله وبالرحم والمطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار فصيح على الصحيح وطعن من طعن فيه . وقيل الجر للجوار . وقيل الراو للقسمة (رقيباً) أى حافظاً (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته) في المعالم قال ابن مسعود وابن عباس هو أن يطاع فلا يعصى ، قيل : وأن يذكر فلا ينسى . قال أهل التفسير : لما نزلت هذه الآية شق ذلك عليهم فقالوا يا رسول الله ومن يقوى على هذا ؟ فأمر الله تعالى ﴿فاتقوا الله ما استطعتم﴾ ففسخت هذه الآية . وقيل لأنها ثابتة والآية الثانية مبينة (ولا تموتنَّ إلا وأتم مسلمون) النهي في ظاهر الكلام وقع على الموت وإنما نهوا في الحقيقة عن —

أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً  
لَمْ يَقُلْ مُحَمَّدٌ بْنُ سَلَمَانَ أَنَّ .

— ترك الإسلام ، ومعناه داوموا على الإسلام حتى لا يصادفكم الموت إلا وأنتم مسلمون ( يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ) أى مخالفته ومعاقبته ( وقولوا قولاً سديداً ) أى صواباً ، وقيل عدلاً ، وقيل صدقاً ، وقيل مستقيماً ، وقيل هو قول لا إله إلا الله ، أى دوّموا على هذا القول ( يصلح لكم أعمالكم ) أى يتقبل حسناتكم ( ويغفر لكم ذنوبكم ) أى يمحو سيئاتكم ( ومن يطع الله ورسوله ) أى بامثال الأوامر واجتناب الزواجر ( فقد فاز فوزاً عظيماً ) أى ظفر خيراً كثيراً وأدرك ملكاً كبيراً .

وقد استدل بحديث ابن مسعود هذا على مشروعية الخطبة عند عقد النكاح وعند كل حاجة . قال الترمذى فى سننه : وقد قال أهل العلم إن النكاح جائز بغير خطبة ، وهو قول سفيان الثورى وغيره من أهل العلم انتهى . ويدل على الجواز حديث إسماعيل بن إبراهيم الآتى فيكون على هذا الخطبة فى النكاح مندوبة . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه ، وقال الترمذى حديث حسن . ومنهم من أخرجه عن أبى الأحوص وحده ، ومنهم من أخرجه عنهما . انتهى . وزاد ابن ماجه بعد قوله أن الحمد لله لفظة نحمده وبعد .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد روى النسائى وغيره من حديث عدى بن حاتم قال : « تشهد رجلان عند النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال أحدهما : من يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بشن الخطيب أنت » ، فإن صح حديث عمران بن داور ، فلمسلمه رواه بعضهم بالفتح ، فظن أن اللفظين سواء ، ولم يبلغه حديث « بشن الخطيب أنت » وليس عمران بذلك الحافظ .

٢١٠٥ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ أَخْبَرَنَا عِمْرَانُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ عَنْ أَبِي عِيَّاضٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا تَشَهَّدَ ذَكَرَ نَحْوَهُ قَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ وَرَسُولُهُ أَرْسَلَهُ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ ، مَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ ، وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّهُ إِلَّا نَفْسُهُ وَلَا يَضُرُّهُ اللَّهُ شَيْئًا .

٢١٠٦ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ أَخْبَرَنَا بَدَلُ بْنُ الْمُحَيَّرِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ أَخِي شُعَيْبٍ الرَّازِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ قَالَ : « خَطَبْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمَامَةَ بِنْتَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَأَنْكَحَنِي مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَشَهَّدَ » .

— قوله من شرور أنفسنا لفظه ومن سيئات أعمالنا . وزاد الدارمي بعد قوله عظيما ثم يتكلم بحاجته .

( عن أبي عياض ) اسمه عمرو بن الأسود العنسي بنون أو الهمداني أحد زهاد الشام مخضرم ثقة عابد من كبار التابعين ، مات في خلافة معاوية ( كان إذا تشهد ) أى خطب ( ذكر نحوه ) أى نحو الحديث المذكور ( أرسله بالحق ) أى بالهدى ( بشيرا ) من أجاب إليه ( ونذيرا ) من لم يجب إليه ( بين يدي الساعة ) أى قدامها . قال المنذرى : فى إسناده عمران بن داود القطان ، وفيه مقال .

( عن رجل من بنى سليم ) قال فى الخلاصة هو عباد بن شيبان ( خطبت ) من الخطبة بالكسر ( أُمَامَةُ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ) أى حمته صلى الله عليه وسلم ( فَأَنْكَحَنِي مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَشَهَّدَ ) أى يخطب . وفيه دليل على جواز النكاح بغير الخطبة . قال المنذرى : وأخرجه البخارى فى تاريخه الكبير وذكر الاختلاف —



[قال لنا أبو عيسى : بَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا دَاوُدَ قِيلَ لَهُ : أَيْجُوزُ هَذَا ؟ قَالَ : نَعَمْ . وَفِي هَذَا أَحَادِيثُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ] .

— فهذا وذكر في بعضها : خطبت إلى النبي صلى الله عليه وسلم عمته فأنكحني ولم يتشهد ، وفي بعضها : ألا أنكحك أمانة بنت ربيعة بن الحارث . وقال البخاري إسناداه مجهول انتهى .

( قال لنا أبو عيسى ) هو الإمام الحافظ أبو عيسى إسحاق بن موسى بن سميح الرمي أحد رواة هذا السنن عن المؤلف أبي داود ، وروى عنه الحافظ أبو عمرو أحمد بن دحيم بن خليل ، ولعل قائل قال لعل الخ تلميذه هذا أو تلميذه آخر من تلاميذه ( قيل له أيجوز هذا ) أي جواز النكاح بغير الخطبة ( أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ) كحديث سهل بن سعد الساعدي المتقدم لأن الخطبة لم تذكر في شيء من طرقه .

قال الحافظ تحت حديث سهل : وفيه أنه لا يشترط في صحة العقد تقدم الخطبة إذا لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث وقوع حد ولا تشهد ولا غيرها من أركان الخطبة ، وخالف في ذلك الظاهرية فجعلوها واجبة ووافقهم من الشافعية أبو حنيفة فترجم في صحيحه باب وجوب الخطبة عند العقد انتهى .

### ٣٤ - باب في تزويج الصغار

٢١٠٧ - حدثنا سليمان بن حرب وأبو كامل قالاً أخبرنا حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت « تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا بنت سبع [سبع سنين] قال سليمان : أوست ، ودخل بي وأنا بنت تسع . »

#### ( باب في تزويج الصغار )

( قال سليمان أوست ) يعنى قال سليمان في روايته وأنا بنت سبع أوست بالشك .

واعلم أنه وقع في رواية لسلم تزوجني وأنا بنت سبع وفي أكثر رواياته بنت ست . قال النووي : فالجمع بينهما أنه كان لها ست وكسر ، ففي رواية اقتضت على السنين ، وفي رواية عدت السنة التي دخلت فيها والله أعلم انتهى . والحديث يدل على أنه يجوز للأب أن يزوج بنته الصغيرة . قال النووي : أجمع المسلمون —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وروى النسائي من حديث هشام بن عروة عن أبيه عنها : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها لسبع سنين ، ودخل عليها لتسع سنين » ، ثم روى من حديث الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عنها : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها . وهي بنت تسع ، ومات عنها وهي بنت ثمان عشرة » ثم روى من حديث مطرف بن طريف عن أبي إسحق عن أبي عبيدة قال : قالت عائشة : « تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم لتسع سنين ، وصحبته تسعاً » وليس شيء من هذا يختلف ، فإن عقده صلى الله عليه وسلم عليها كان وقد استكملت ست سنين ، ودخلت في السابعة ، وبناءً عليها كان لتسع سنين من مولدها ، فعبّر عن العقد بالتزويج وكان لست سنين ، وعبر عن البناء بها بالتزويج ، وكان لتسع . فالروايتان حق .

### ٣٥ - باب فى المقام عند البكر

٢١٠٨ - حدثنا زهير بن حرب أخبرنا يحيى عن سفيان قال حدثني محمد بن أبي بكر عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبيه عن أم سلمة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما تزوج أم سلمة أقام عندها ثلاثاً ثم قال ليس بك [ لك ] على أهلك هوان ، إن شئت سبعت لك ، وإن سبعت لنسائي . »

- على جواز تزويجه بنقه البكر الصغيرة لهذا الحديث وإذا باغت فلا خيار لها فى فسخه عند مالك والشافعى وسائر فقهاء الحجاز . وقال أهل العراق : لها الخيار إذا باغت ، وأما غير الأب والجد فلا يجوز أن يزوجها عند الشافعى والثورى ومالك وابن أبى ليلى وأحمد وأبى ثور وأبى عبيد والجمهور . قالوا : فإن زوجها لم يصح . وقال الأوزاعى وأبو حنيفة وآخرون من السلف : يجوز لجميع الأولياء ويصح ، ولها الخيار إذا بلغت إلا أبا يوسف فقال : لا خيار لها انتهى . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائي وابن ماجه .

#### ( باب فى المقام عند البكر )

أى إقامة الزوج عندها بعد الزفاف ( أقام عندها ثلاثاً ) أى ثلاث ليال ( ليس بك على أهلك هوان ) أى احتقار ، والمراد بالأهل قبيلتها والباء للسببية أى لا يلحق أهلك بسبك هوان ، وقيل أراد بالأهل نفسه صلى الله عليه وسلم وكل من الزوجين أهل ، والباء متعلقة بهوان أى ليس اقتصارى على الثلاثة لهوانك على ولا لعدم رغبة فيك ولكن لأنه الحكم ( إن شئت سبعت لك وإن سبعت لك سبعت لنسائي ) وفى رواية لمسلم : وإن شئت ثلثت ثم درت ، قالت ثلث . وفى رواية الدارقطنى : إن شئت أقت عندك ثلاثاً خالصة لك -

٢١٠٩ - حدثنا وهب بن بَقِيَّةَ وَعُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ هُشَيْمٍ  
عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ « لَمَّا أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
صَفِيَّةَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا . زَادَ عُمَانُ : وَكَانَتْ ثِيْبًا . وَقَالَ حَدَّثَنِي هُشَيْمٌ  
أَنبَأَنَا حُمَيْدٌ أَخْبَرَنَا أَنَسٌ . »

٢١١٠ - حدثنا عُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ هُذَيْفَةَ  
عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : « إِذَا تَزَوَّجَ  
الْبِكْرَ عَلَى الثِّيْبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثِّيْبَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا .  
وَلَوْ قُلْتُ إِنَّهُ رَفَعَهُ لَصَدَقْتُ وَلَكِنَّهُ قَالَ السَّنَةُ كَذَلِكَ . »

— وَإِنْ شئتُ سَمِعْتُ لَكَ وَإِنْ سَمِعْتُ لَكَ سَمِعْتُ لِلنِّسَاءِ . قَالَتْ تَقِيمُ مَعِيَ ثَلَاثًا  
خَالِصَةً . قَالَ فِي النِّهَايَةِ : اشْتَقُوا فَعَلَ مِنَ الْوَاحِدِ إِلَى الْعَشْرَةِ ، فَعَفَى سَبْعَ أَقَامَ  
عِنْدَهَا سَبْعًا ، وَثَلَاثَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا . وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الزَّوْجَ إِذَا  
تَعَدَّى السَّمْعَ لِلْبِكْرِ وَالثَّلَاثَ لِلثِّيْبِ بَطَلَ الْإِيْثَارُ وَوَجِبَ قَضَاءُ سَائِرِ الزَّوْجَاتِ  
مِثْلُ تِلْكَ الْمُدَّةِ بِالْفَصِّ فِي الثِّيْبِ وَالْقِيَاسُ فِي الْبِكْرِ ، وَلَكِنْ إِذَا وَقَعَ مِنَ الزَّوْجِ  
تَعَدَّى تِلْكَ الْمُدَّةَ بِإِذْنِ الزَّوْجَةِ . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنِّسَاءُ وَابْنُ مَاجَةٍ  
( لَمَّا أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَفِيَّةَ ) هِيَ بِنْتُ حَبِيبٍ بَنِ أَخْطَبِ  
الْإِسْرَائِيلِيَّةِ أُمُ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ بَنَاتِ هَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَعْتَقَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَزَوَّجَهَا ( زَادَ عُمَانُ ) أَيْ فِي رَوَايَتِهِ ( وَكَانَتْ ) أَيْ صَفِيَّةَ ( وَقَالَ )  
أَيْ عُمَانُ ( حَدَّثَنِي هُشَيْمٌ أَنبَأَنَا حُمَيْدٌ أَخْبَرَنَا أَنَسٌ ) وَأَمَّا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةٍ فَقَالَ  
عَنْ هُشَيْمٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ بِالْمَعْنَى فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ  
النِّسَاءُ .

( إِذَا تَزَوَّجَ ) أَيْ الرَّجُلَ ( الْبِكْرَ عَلَى الثِّيْبِ ) أَيْ تَكُونُ عِنْدَهُ امْرَأَةً —

— فيتزوج معها بكراً (ولو قلت) القائل أبو قلابة (إن رفعه لصدقت) كأنه يشير إلى أنه لو صرح برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم لكان صادقا ويكون روى بالمعنى وهو جائز عنده ، ولكنه رأى أن المحافظة على اللفظ أولى .

وقال ابن دقيق العيد : قول أبي قلابة يحتمل وجهين أحدهما أن يكون ظن أنه سمعه عن أنس مرفوعاً لفظاً فتحرز منه تورعاً ، والثاني أن يكون رأى أن قول أنس من السنة في حكم المرفوع فلو عبر عنه بأنه مرفوع على حسب اعتقاده لصح لأنه في حكم المرفوع . قال والأول أقرب لأن قوله من السنة يقتضى أن يكون مرفوعاً بطريق اجتهدى محتمل ، وقوله إنه رفعه نص في رفعه ، وليس للراوى أن ينقل ما هو ظاهر محتمل إلى ما هو نص غير محتمل انتهى .

قال الشوكاني : وبهذا يندفع ما قاله بعضهم من عدم الفرق بين قوله من السنة ، كذا وبين رفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد روى هذا الحديث جماعة عن أنس وقالوا فيه قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، كما في البيهقي والدارقطني والدارمي وغيرها انتهى مختصراً . وأحاديث الباب تدل على أن البكر تؤثر بسبع والثيب بثلاث . قيل : وهذا في حق من كان له زوجة قبل الجديدة .

وقال ابن عبد البر حاكياً عن جمهور العلماء : إن ذلك حق للمرأة بسبب الزفاف وسواء عنده زوجة أم لا . وحكى النووي أنه يستحب إذا لم يكن عنده غيرها وإلا فيجب . قال في الفتح : وهذا يوافق كلام أكثر الأصحاب واختار النووي أن لا فرق وإطلاق الشافعي بعضده ، ويمكن التمسك لقول من اشترط أن يكون عنده زوجة قبل الجديدة بقوله في حديث أنس المذكور إذا تزوج البكر على الثيب ، ويمكن الاستدلال لمن لم يشترط بقوله في حديث أنس المذكور أيضاً . للبكر سبع وللثيب ثلاث .

### ٣٦ - باب في الرجل يدخل بامرأته قبل أن ينقدها شيئاً

٢١١١ - حدثنا إسحاق بن إسماعيل الطالقاني أخبرنا عبدة أخبرنا سميد عن أيوب عن حكيم عن ابن عباس قال : « لما تزوج علي فاطمة قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : أعطها شيئاً قال ما عندي شيء . قال : أين درعك الحطمية » .

— قال الحافظ : لكن القاعدة أن المطلق محمول على المقيد ، قال وفيه معنى حديث أنس المذكور حجة على الكوفيين في قولهم إن البكر والثيب سواء ، وعلى الأوزاعي في قوله للبكر ثلاث وللثيب يومان ، وفيه حديث مرفوع عن عائشة أخرجه الدارقطني عن عائشة بسند ضعيف جداً انتهى . قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي .

### ( باب في الرجل يدخل بامرأته قبل أن ينقدها شيئاً )

قال في المصباح : نقدت الدراهم نقداً من باب قتل والفاعل ناقد ، ونقدت الرجل الدراهم بمعنى أعطيته فبمعنى إلى مفعولين انتهى .

( لما تزوج علي فاطمة ) هي سيدة نساء العالمين تزوجها علي رضي الله عنه في السنة الثانية من الهجرة في شهر رمضان وبني عليها في ذى الحجة ولدت له الحسن والحسين والحسن وزينب ورقية وأم كلثوم ، وماتت بالمدينة بعد موته صلى الله عليه وسلم بسبعة أشهر ( قال أين درعك الحطمية ) بضم الحاء المهملة وفتح الطاء المهملة منسوبة إلى الحطم سميت بذلك لأنها تحطم السيوف ، وقيل : منسوبة إلى بطن من عبد القيس يقال له حطمة بن محارب كانوا يعملون الدروع كذا في النهاية . وفي الحديث دليل على أنه ينبغي تقديم شيء للزوجة قبل الدخول بها جبراً لخطورها وهو المعروف عند الناس كافة ، ولم يذكر في الرواية هل —

٢١١٢ - حدثنا كثير بن عبيد الحمصي أخبرنا أبو حيوة عن شعيب  
يعنى ابن أبي حمزة حدثني غيلان بن أنس حدثني محمد بن عبد الرحمن  
ابن ثوبان عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن علياً رضي الله  
عنه لما تزوج فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله عنها أراد  
أن يدخل بها فمنعه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يعطيها شيئاً ،  
فقال يا رسول الله ليس لي شيء ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : أعطها  
درعك فأعطها درعه ثم دخل بها .

٢١١٣ - حدثنا كثير بن عبيد أخبرنا أبو حيوة عن شعيب  
عن غيلان عن عكرمة عن ابن عباس مثله .

— أعطها درعه المذكورة أو غيرها . وقد وردت روايات في تعيين ما أعطى  
على فاطمة رضي الله عنها ، إلا إنها غير مستندة . قاله في السبل قالت قد جاء  
في الرواية الآتية تعيين ما أعطى على فاطمة رضي الله عنها وقد سكت عنها  
أبو داود والمفردى ، قال المفردى : وأخرجه النسائي .

( فمنعه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يعطيها شيئاً ) فيه دليل لمن قال :  
إنه يجوز الامتناع من تسليم المرأة حتى يسلم الزوج مهرها وكذلك للمرأة الامتناع  
حتى يسمى الزوج مهرها ، وقد تعقب بأن المرأة إذا كانت رضية بالعقد  
بلا تسمية وأجازته فقد نفذ وتعين به مهر المثل ولم يثبت لها الإمتناع ، وإن لم  
تسكن رضية به بغير تسمية ولا إجازة فلا عقد رأساً فضلاً عن الحكم بجواز  
الامتناع ، وكذلك يجوز للمرأة أن تمتنع حتى يعين الزوج مهرها ثم حتى يسلمه .  
قيل : وظاهر الحديث أن المهر لم يكن مسمى عند العقد ، وتعقب بأنه  
يحتمل أنه كان مسمى عند العقد ووقع التأجيل به ، ولكنه صلى الله عليه وسلم  
أمره بتقديم شيء منه كرامة للمرأة وتأنيساً . كذا في النهل .

٢١١٤ - حدثنا محمد بن الصباح البرأز أخبرنا شريك عن منصور عن طلحة عن خيثمة عن عائشة قالت « أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أدخل امرأة على زوجها قبل أن يعطيها شيئاً » .  
قال أبو داود : وخيثمة لم يسمع من عائشة .

٢١١٥ - حدثنا محمد بن ميمون أخبرنا محمد بن بكر البرسائي أنبأنا ابن جرير عن حمزة بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أيما امرأة نكحت على صداق أو حياء أو عدة قبل

— ( أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أدخل ) من الإدخال ( قبل أن يعطيها شيئاً ) فيه أنه لا يشترط في صحة النكاح أن يسلم الزوج إلى المرأة مهرها قبل الدخول . قال العلامة القاضي الشوكاني : ولا أعرف في ذلك اختلافاً ( قال أبو داود وخيثمة لم يسمع من عائشة ) هذه العبارة لم توجد في جميع النسخ ، بل إنما وجدت في بعضها ، وخيثمة هذا هو ابن عبد الرحمن بن أبي سبرة الجعفي السكوني عن أبيه وعلى وعائشة وأبي هريرة وجماعة ، وعنه إبراهيم والحكم بن عتيبة وعمرو بن مرة وطلحة بن مصرف قال الأعمش : ورث خيثمة مائتي ألف درهما فأنفقها على الفقراء ، وثقه ابن معين والعجلي . كذا في الخلاصة . قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه .

( أيما امرأة نكحت ) أى تزوجت ( على صداق أو حياء ) بكسر الحاء المهملة وتخفيف الباء الموحدة مع المد أصله العطية وهو المسمى عند العرب بالحلوان قاله العلامة العزيمى . وقال في السبيل : الحياء العطية لا غير أو لزوج زائداً على مهرها ( أو عدة ) بكسر الميم وفتح الدال المهملتين .

قال العالقي : ظاهره أنه يلزمه الوفاء . وعند ابن ماجه أو هبة بدل العدة —



عِصْمَةُ النِّكَاحِ فَهُوَ لَهَا ، وَمَا كَانَ بَعْدَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ فَهُوَ لِمَنْ أُعْطِيَهِ ،  
وَأَحَقُّ مَا أُكْرِمَ عَلَيْهِ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ أَوْ أُخْتَهُ .

— (قبل عصمة النكاح) أى قبل عقد النكاح (فهو لها) أى يختص بها دون أبيها  
لأنه وهب لها قبل العقد الذى شرط فيه لأبيها ما شرط وليس لأبيها حق فيه  
إلا برضاها (وما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن أعطيه) أى وما شرط من نحو  
هبة بعد عقد النكاح فهو حق لمن أعطيه ، ولا فرق بين الأب وغيره (وأحق  
ما أكرم) بالبناء المجهول (عليه الرجل) أى لأجله فعلى للتعليل . قال العلقي  
قال ابن رسلان : قال القرطبي : أحق ما أكرم عليه استثناف يقتضى الحظ  
على إكرام الولي تطييباً لنفسه (ابنته) بالرفع خبر مبتدأ الذى هو أحق ويجوز  
نصبه على حذف كان والتقدير أحق ما أكرم لأجله الرجال إذا كانت ابنته  
(أو أخته) ظاهر العطف أن الحكم لا يختص بالأب بل كل ولى كذلك .

وفى الحديث دليل على أن المرأة تستحق جميع ما يذكر قبل العقد من صداق  
أو حياء أو عدة ولو كان ذلك الشيء مذكوراً لغيرها ، وما يذكر بعد عقد  
النكاح فهو لمن جعل له سواء كان ولياً أو غير ولى أو المرأة نفسها ، وقد ذهب  
إلى هذا عمر بن عبد العزيز والثوري وأبو عبيد ومالك ، وذهب أبو حنيفة  
وأصحابه إلى أن الشرط لازم لمن ذكره من أخ أو أب والنكاح صحيح . وذهب  
الشافعي أن تسمية المهر تسكون فاسدة ولها صداق للمثل كذا فى النيل والسبل .  
وقال الخطاى فى المعالم تحت هذا الحديث : وهذا مأول على ما يشترطه الولي لنفسه  
سوى المهر وقد اختلف الناس فى وجوبه فقال سفيان الثوري ومالك فى الرجل  
ينكح المرأة على أن لأبيها كذا وكذا شيئاً اتفقا عليه سوى المهر أن ذلك كله  
للرأة دون الأب ، وكذلك روى عن عطاء وطاؤس . وقال أحمد هو للأب  
ولا يكون ذلك لغيره من الأولياء لأن يد الأب مبسوطة فى مال الولد وروى —

### ٣٧ - باب ما يقال للمتزوج

٢١١٦ - حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ سُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا رَفَأَ الْإِنْسَانَ إِذَا تَزَوَّجَ قَالَ : بَارَكَ اللَّهُ لَكَ ، وَبَارَكَ عَلَيْكَ ، وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ » .

— عن علي بن الحسين أنه زوج ابنته رجلاً فاشترط لنفسه مالا . وعن مسروق أنه زوج ابنته رجلاً واشترط لنفسه عشرة آلاف درهم يجعلها في الحج والمساكين . وقال الشافعي : إذا فعل ذلك فلها مهر مثلها ولا شيء لاولى انتهى . قال المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه . وقد تقدم اختلاف الحفاظ في الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب .

#### ( باب ما يقال للمتزوج )

من الدعاء ( كان إذا رَفَأَ الإنسان ) بتشديد الفاء وهمزة وقد لا يهمز أى دعاء ودعاه له ، وكان من دعائهم للمتزوج أن يقولوا بالرفاء والبنين ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقال للمتزوج بالرفاء والبنين . قال ابن الأثير الرفاء الالتئام والاتفاق والبركة والنماء وهو من قولهم رَفَأَتِ الثوب رَفْأً ورفوته ورفوا ، وإنما نهى عنه كراهية لأنه كان من عاداتهم ولهذا سن فيه غيره انتهى وجمع بينكما في خير قال الزمخشري : معناه أنه كان يضع الدعاء له بالبركة —

قال الحفاظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

على قول الخطابي في معنى « رَفَأَ » : فعلى الأول أصله رَفَأَ ، بالهمز ، ثم خفف ، فقيل : رَفَأَ ، وعلى الثانى : أصله اوأو ، فهو من المعتل . قال الجوهري : رفوت الرجل ، سكنته من الرعب — ثم ذكر بيت أبى خراش الهذلى — والرفافة : الاتفاق . قال :

### ٣٨ — باب الرجل يتزوج المرأة فيجدها حبلى

٢١١٧ — حدثنا محمد بن خالد والحسن بن علي ومحمد بن أبي السري

المعنى قالوا أخبرنا عبد الرزاق أنبأنا ابن جريج عن صفوان بن سليم عن سعيد بن المسيب عن رجل من الأنصار قال ابن أبي السري من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقل من الأنصار، ثم اتفقوا يقال له بصرية قال: « تزوجت امرأة بكرًا في سترها، فدخلت عليها، فإذا هي

— موضع الترفية المنهى عنها قال المنذرى: والحديث أخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : حسن صحيح .

( باب الرجل يتزوج المرأة فيجدها حبلى )

( ثم اتفقوا ) أى محمد بن خالد والحسن بن علي ومحمد بن أبي السري ( يقال له ) أى لذلك الرجل ( بصرية ) بفتح أوله وسكون المهملة ابن أكرم —

= ولما أن رأيت أبا رويم يرافى ويكره أن يلاما  
والرفا: الالتحام والاتفاق، ويقال: رفته ترفية، إذا قلت للمتزوج: بالرفاء والبنين، قال ابن السكيت. وإن شئت كان معناه بالسكون والطمانينة، من رفوت الرجل إذا سكته. تم كلامه.  
ثم ذكر المنذرى حديث عقيل. قال ابن القيم رحمه الله بعده: وقدرناه النسائى فى سننه عن الحسن قال: « تزوج عقيل بن أبي طالب امرأة من بنى خيثم، فقيل له بالرفاء والبنين. فقال: قولوا كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. بارك الله فيكم، وبارك لكم ».

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله:

هذا الحديث قد اضطرب فى سنده وحكمه، واسم الصحابى راويه. فقيل: بصرية بالباء الموحدة والصاد المهملة، وقيل نضرة: بالنون المفتوحة والصاد المعجمة =

حُبْلَى ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَهَا الصَّدَاقُ بِمَا اسْتَحَلَّتْ مِنْ فَرْجِهَا  
وَالْوَلَدُ عَبْدٌ لَكَ ، فَإِذَا وَلَدَتْ ، قَالَ الْحَسَنُ : فَاجْلِدْهَا . وَقَالَ ابْنُ أَبِي السَّرِيِّ  
فَاجْلِدُوهَا أَوْ قَالَ فَحَدِّثُوهَا .

— بالثلاثة ، ويقال بسرة بضم أوله وبالسین ، ويقال نضلة بنون مفتوحة ومعجمة  
صحابی من الأنصار . كذا في التقريب ( والولد عبد لك ) قال الخطابي في المعالم :  
لا أعلم أحداً من العلماء اختلف في أن ولد الزنا حر إن كان من حرة فكيف  
يستعبده ، ويشبه أن يكون معناه إن ثبت الخبر أنه أوصاه به خيراً وأمره  
باصطناعه وتربيته واقتنائه لينتفع بخدمته إذا بلغ فيكون كالعبد له في الطاعة  
مكافأة له على إحسانه وجزاء لمعرفه ، وقيل في المثل : بالبر يستعبد الحر انتهى .  
( قال الحسن ) أي ابن علي ( فاجلدها ) أي بصيغة الواحد ( وقال ابن أبي السري —

== وقيل : نضلة ، بالنون والضاد المعجمة واللام ، وقيل : بسرة بالباء الموحدة والسین المهملة  
وقيل : نضرة بن أ كثم الخزاعي ، وقيل : الأنصاري ، وذكر بعضهم : أنه بصره  
ابن أبي بصره الغفاري ، وهم قائله . وقيل بصره هذا مجهول ، وله علة عجبية ،  
وهي أنه حديث يرويه ابن جريج عن صفوان بن سليم عن سعيد بن المسيب عن  
رجل من الأنصار . وابن جريج لم يسمعه من صفوان ، إنما رواه عن إبراهيم بن  
محمد بن أبي يحيى الأسلمي عن صفوان ، وإبراهيم هذا متروك الحديث : تركه أحمد بن  
حنبل ويحيى بن معين وابن المبارك ، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وغيرهم !  
وسئل عنه مالك بن أنس : أكان ثقة ؟ فقال : لا ، ولا في دينه .

وله علة أخرى : وهي أن المعروف أنه إنما يروى مرسلًا عن سعيد بن المسيب  
عن النبي صلى الله عليه وسلم ، كذا رواه قتادة ويزيد بن نعيم وعطاء الخراساني .  
كلهم عن سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم . ذكر عبد الحق هذين التعليين ، ثم  
قال : والإرسال هو الصحيح .

وقد اشتمل على أربعة أحكام :

أحدها : وجوب الصداق عليه بما استحل من فرجها وهو ظاهر لأن الوطء =

قال أبو داود: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ قَتَادَةُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ نَعْمَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَطَاءُ الْخُرَاسَانِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَرْسَلُوهُ كُلُّهُمْ هُنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَفِي حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّ بَصْرَةَ بْنَ أَكْثَمَ نَكَحَ امْرَأَةً ، وَكُلُّهُمْ قَالَ فِي حَدِيثِهِ جَمَلَ الْوَلَدِ عَبْدًا لَهُ .

— فاجلدوها ( أى بصيغة الجمع ) (أو قال فجدوها) شك من الراوى (أرسلوه كلهم عن النبي صلى الله عليه وسلم) أى روى قتادة ويحيى بن أبي كثير وعطاء الخراسانى كل من هؤلاء الثلاثة مرسلًا ( وفى حديث يحيى بن أبي كثير أن بصرية بن أكرم ) قال الحافظ فى التقریب : بصرية بن أكرم بالثلثة كما تقدم —

== فيه غايته أن يكون وطء شبهة ، إن لم يصح النكاح .

الثانى . بطلان نكاح الحامل من الزنا . وقد اختلف فى نكاح الزانية . فذهب الإمام احمد بن حنبل : أنه لا يجوز تزوجها حتى تتوب ، وتنقض عدتها ، فحق تزوجها قبل التوبة ، أو قبل انقضاء عدتها كان النكاح فاسداً ، ويفرق بينهما ، وهل عدتها ثلاث حيض ، أو حيضة ؟ على روايتين عنه . ومذهب الثلاثة : أنه يجوز أن يتزوجها قبل توبتها ، والزنا لا يمنع عندهم صحة العقد ، كما لم يوجب طريانه فسخه .

ثم اختلف هؤلاء فى نكاحها فى عدتها : فمنعه مالك ، احتراماً لماء الزوج ، وصيانة لاختلاط النسب الصريح بولد الزنا ، وذهب أبو حنيفة والشافعى إلى أنه يجوز العقد عليها من غير انقضاء عدة ، ثم اختلفا ، فقال الشافعى . يجوز العقد عليها وإن كانت حاملا ، لأنه لا حرمة لهذا الحمل ، وقال أبو يوسف وأبو حنيفة فى إحدى الروايتين عنه : لا يجوز العقد عليها حتى تضع الحمل ، لئلا يكون الزوج قد سقى مائه زرع غيره ، ونهى النبي صلى الله عليه وسلم « أن توطأ المسبية الحامل حتى تضع » مع أن حملها مملوك له ، فالحامل من الزنا أولى أن لا توطأ حتى تضع ، ولأن ماء الزانى ، وإن لم يكن له حرمة فماء الزوج محترم فكيف يسوغ له أن يخلطه بماء الفجور ؟ ==

٢١١٨ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ مُهْمَرٍ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ  
- يَعْنِي ابْنَ الْمُبَارَكِ - عَنْ يَحْيَى [ يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ كَثِيرٍ ] عَنْ يَزِيدَ بْنِ  
نُصَيْمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَجُلًا يُقَالُ لَهُ بَصْرَةٌ بْنُ أَكْثَمٍ نَكَحَ  
امْرَأَةً ، فَذَكَرَ مَعْنَاهُ ، زَادَ : وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا .  
وَحَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجٍ أَتَمُّ .

- (فذكر معناه) أى فذكر محمد بن المثنى معنى الحديث المذكور (زاد) أى محمد  
ابن المثنى فى روايته . قال الإمام الخطابى فى العالم : فى الحديث حجة إن ثبت  
لن رأى الحمل من الفجور يمنع عقد النكاح وهو قول سفهان الثورى وأبى  
يوسف وأحمد وإسحاق وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن : النكاح جائز وهو -

= ولأن النبى صلى الله عليه وسلم هم بلعن الذى يريد أن يظأن أمته الحامل من غيره  
وكانت مسبية ، مع انقطاع الولد عن أبيه ، وكونه مملوكاً له . وقال أبو حنيفة فى  
الرواية الأخرى : يصح العقد عليها ، ولكن لا توطأ حتى تضع .  
الثالث : وجوب الحد بالحبل ، وهذا مذهب مالك وأحمد ، فى إحدى الروايتين ،  
وحجتهم : قول عمر رضى الله عنه : والرجم حق على من زنى من الرجال والنساء ،  
إذا كان محصناً إذا قامت البينة ، أو كان حمل ، أو اعتراف « متفق عليه ؟ ولأن  
وجود الحمل أماره ظاهرة على الزنا أظهر من دلالة البينة ، وما يتطرق إلى دلالة الحمل  
يتطرق مثله إلى دلالة البينة وأكثر . وحديث بصرة هذا فيه أنه أمره بجلدها بمجرد  
الحمل ، من غير اعتبار بينة ولا إقرار .

ونظير هذا . حد الصحابة فى الخمر بالرائحة والقيء .  
الحكم الرابع : إرفاق ولد الزنا ، وهو موضع الإشكال فى الحديث ، وبعض  
الرواة لم يذكره فى حديثه ، كذلك رواه سعيد وغيره ، وإنما قالوا : « فرق بينهما ،  
وجعل لها الصداق وجلدها مائة » ، وعلى هذا فلا شك فى الحديث ، وإن ثبتت  
هذه اللفظة فقد قيل : إن هذا أهله كان فى أول الإسلام ، حين كان الرق يثبت على  
الحر المدين ثم نسخ ، وقيل : إن هذا مجاز ، والمراد به استخدامه .

٣٩ - باب في القسم بين النساء

٢١١٩ - حدثنا أبو الوليد الطيالسي أخبرنا همام أخبرنا قتادة عن  
النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال : « مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ  
وَشِقَّةُ مَا بَيْنَهُمَا » .

٢١٢٠ - حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد عن أيوب عن أبي

— قول الشافعي والوطء على مذهبه مكروه ولا عدة عليها في قول أبي يوسف  
وكذلك عند الشافعي . قال ويشبه أن يكون إنما جعل لها صداق المثل دون  
المسمى لأن في هذا الحديث من رواية ابن نعيم عن ابن المسيب أنه فرق بينهما .  
ولو كان النكاح وقع صححاً لم يحز التفريق لأن حدوث الزنا بالمنكوح لا يفسخ  
النكاح ولا يوجب للزوج الخلع . وقد يعمل أن يكون الحديث إن كان له  
أصل منسوخاً والله أعلم انتهى . والحديث سكت عنه المنذرى .

( باب في القسم بين النساء )

( من كانت له امرأتان ) أى مثلاً ( فمال إلى إحداها ) أى فلم يعدل بينهما  
بل مال إلى إحداها دون الأخرى ( وشقه ) أى أحد جنبه وطره ( مائل ) أى  
مفلوج . والحديث دليل على أنه يجب على الزوج التسوية بين الزوجات ، ويحرم  
عليه الميل إلى إحداهن . وقد قال تعالى ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ﴾ والمراد الميل  
في القسم والافتاق لا في المحبة لأنها مما لا يملكه العبد . قال المنذرى : وأخرجه  
الترمذي والنسائي وابن ماجه . وقال الترمذي : لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث  
همام يعني ابن يحيى .

قِلَابَةٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْخَطْمِيِّ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْسِمُ فَيَعْدِلُ وَيَقُولُ : اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فِيمَا أَمْلِكُ فَلَا تَلْمَنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ » .  
قال أَبُو دَاوُدَ : يَعْنِي الْقَلْبَ .

٢١٢١ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ — يَعْنِي ابْنَ أَبِي الزِّنَادِ مِنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « قَالَتْ عَائِشَةُ : يَا ابْنَ أَخْتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُفْضِلُ بَعْضَنَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْقَسَمِ مِنْ

— ( الخطمي ) بفتح الخاء المعجمة وسكون الطاء المهملة نسبة إلى خطمة فخذ من الأوس ( يقسم فيعدل ) أى فيسوى بين نسائه في البيتوتة . واستدل به من قال إن القسم كان واجباً عليه . وذهب البعض إلى أنه لا يجب عليه واستدلوا بقوله تعالى ﴿ ترجى من تشاء منهم ﴾ الآية ، وذلك من خصائصه ( اللهم هذا ) أى هذا العدل ( قسمي ) بفتح القاف ( فيما أملك ) أى فيما أقدر عليه ( فلا تلمني ) أى فلا تمايتبنى أو لا تؤاخذنى ( فيما تملك ولا أملك ) أى من زيادة الحبة وميل القلب فإنك مقلب القلوب ( يعنى القلب ) هذا تفسير من المؤلف لقوله ما تملك ولا أملك . وقال الترمذى : يعنى به الحب والمودة كذلك فسرهم أهل العلم . والحديث يدل على أن الحبة وميل القلب أمر غير مقدور للعبد بل هو من الله تعالى ، ويدل له قوله تعالى ﴿ ولكن الله ألف بينهم ﴾ بعد قوله ﴿ لو أنفقت مافى الأرض جميعاً ما ألقت بين قلوبهم ﴾ وبه فسرهم وأعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه ﴾ قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وذكر الترمذى والنسائى أنه روى مرسل ، وذكر الترمذى أن المرسل أصح .

( يا ابن أختي ) أى أسماء بنت أبى بكر ( لا يفضل ) من باب التفعيل —



مَكْنَهُ عِنْدَنَا . وَكَانَ قَلَّ يَوْمٌ إِلَّا وَهُوَ يَطُوفُ عَلَيْنَا جَمِيعًا فَيَدْنُو مِنْ كُلِّ امْرَأَةٍ مِنْ غَيْرِ مَسِيسٍ حَتَّى يَبْلُغَ إِلَى الَّتِي هُوَ يَوْمُهَا فَيَكِدُّ عِنْدَهَا ، وَاقْدَرَتْ قَالَتْ سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ حِينَ أَسْنَتُ وَفَرَّقَتْ أَنْ يَفَارِقَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ يَوْمِي لِعَائِشَةَ ، فَقَبِلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهَا . قَالَتْ تَقُولُ [ تَقُولُ ] فِي ذَلِكَ : أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَفِي أَشْبَاهِهَا أَرَاهُ قَالَ ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا ﴾ .

٢١٢٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى الْمَعْنَى قَالَا حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ مُعَاذَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ

— (من مكنته عندنا) هذا بيان القسم ، والمكث الإقامة والعليث في المكان ( وكان قل يوم إلا وهو يطوف علينا جميعاً فيدنو من كل امرأة ) وفي رواية أحمد ما من يوم إلا وهو يطوف علينا جميعاً امرأة امرأة فيدنو ويلبس (من غير مسيس) وفي رواية من غير وقاع وهو المراد ههنا (سودة بنت زمعة) هي زوج النبي صلى الله عليه وسلم وكان تزوجها وهو بمكة بعد موت خديجة ودخل عليها بها وهاجرت معه ( حين أسنت ) أى كبرت ( وفرقت ) بكسر الراء من باب سمع أى خافت ( يا رسول الله يومى لعائشة ) أى نوبتى ووقعت بيتوتى لعائشة والحديث فيه دليل على أنه يجوز للرجل الدخول على من لم يكن فى يومها من نسائه والتأنيس لها واللبس والتقبيل وفيه بيان حسن خاتمه صلى الله عليه وسلم وأنه كان خير الناس لأهله وفيه دليل على جواز هبة المرأة نوبتها لضررتها ويعتبر رضى الزوج لأن له حقاً فى الزوجة فليس لها أن تسقط حقه إلا برضائه . قال المفردى : فى إسفاده عبد الرحمن بن أبى الزناد وقد تكلم فيه غير واحد ، ووثقه الإمام مالك بن أنس واستشهد به البخارى رضى الله عنه . وقد أخرج البخارى —

صلى الله عليه وسلم يَسْتَأْذِنُنَا [ يَسْتَأْذِنُنَا ] إِذَا كَانَ فِي يَوْمِ الْمَرْأَةِ مِنَّا بَعْدَ مَا نَزَلَتْ ﴿ تَرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ ﴾ قَالَتْ مُعَاذَةُ فَقُلْتُ لَهَا : مَا كُنْتَ تَقُولِينَ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ؟ قَالَتْ : كُنْتُ أَقُولُ إِنْ كَانَ ذَلِكَ إِلَيَّ لَمْ أُؤْثِرْ أَحَدًا عَلَى نَفْسِي .

— ومسلم في صحيحهما أن سودة بنت زمعة وهبت يومها لعائشة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومها ويوم سودة ( يستأذنا ) وفي بعض النسخ يستأذنا ( في يوم المرأة ) بإضافة يوم إلى المرأة أى يوم نوبتها إذا أراد أن يتوجه إلى الأخرى ( ترجى ) بالهمزة والياء قراءتان متواترتان من أرجا مهموزاً أو منقوصاً أى تؤخر وتترك وتبعد ( من تشاء ) أى مضاجعة من تشاء ( وتؤوي إليك من تشاء ) أى تضمها إليك وتضاجعها . قال الحافظ في الفتح في تأويل ترجى أقوال أحدها تطلق وتمسك ، ثانيها تعزل من شئت من منهن بغير طلاق وتقسم لغيرها ثالثها تقبل من شئت من الواهبات وترد من شئت انتهى . وقال البغوى : أشهر الأولين أنه في القسم بينهما وذلك أن التسوية بينهما في القسم كان واجباً عليه ، فلما نزلت هذه الآية سقط عنه وصار الاختيار إليه فيهن ( إن كان ذاك ) أى الاستئذان ( إلى ) بتشديد الياء ( لم أؤثر أحداً على نفسي ) قال النووي : هذه المنافسة فيه صلى الله عليه وسلم ليست لجرد الاستمتاع ولطلاق العشرة وشهوات النفوس وحفظها التي تسكون من بعض الناس ، بل هي منافسة في أمور الآخرة والقرب من سيد الأولين والآخرين ، والرغبة فيه وفي خدمته ومعاشرته والاستفادة منه ، وفي قضاء لحقوقة وحوائجه وتوقع نزول الرحمة والوحي عليه عندها ونحو ذلك انتهى . قال المغدري : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

٢١٢٣ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا مَرْحُومُ بْنُ عَبْدِ الْقَزَيزِ الْعَطَّارُ حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرٍاءُ الْجَوْفِيُّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ بَابِنُوسَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ إِلَى النِّسَاءِ - يَعْنِي [ تَعْنِي ] فِي مَرَضِهِ - فَاجْتَمَعْنَ فَقَالَ : إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَدُورَ بَيْنَكُنَّ ، فَإِنْ رَأَيْتُنَّ أَنْ تَأْذَنَ لِي فَأَكُونُ [ فَأَكُنَّ ] عِنْدَ عَائِشَةَ فَمَعَلْتُنَّ ، فَأَذِنَ لَهُ » .

٢١٢٤ — حدثنا أَحْمَدُ بْنُ حَمْرٍو وَبْنُ السَّرْحِ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ ، فَأَيَّتُهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ ، وَكَانَ يَقْسِمُ لِكُلِّ

— ( يزيد بن بابنوس ) بموحدين بينهما ألف ثم نون مضمومة وواو ساكنة وسين مهملة . قال الحافظ : مقبول من الثالثة ( بعث إلى النساء ) أى أرسل إليهن أحداً ( فى مرضه ) أى الذى مات فيه ( فأذن له ) بتشديد النون ، فكان صلى الله عليه وسلم فى بيت عائشة حتى مات عندها . قال المنذرى : ذكر بعضهم عن أبى حاتم الرازى أنه قال يزيد بن بابنوس مجهول ولم أر ذلك فى ما شاهدته من كتاب أبى حاتم لعله ذكره فى غيره . وذكر البخارى أنه سمع من عائشة وأنه من السبعة الذين قاتلوا علياً رضى الله عنه .

( إذا أراد سفراً ) مفهومه اختصاص القرعة بحالة السفر وليس على عمومه بل لتمتع القرعة من يسافر بها وتجرى القرعة أيضاً فيما إذا أراد أن يقسم بين زوجاته فلا يبدأ بأيهن شاء بل يقرع بينهما فيبدأ بالتي تخرج لها القرعة إلا أن يرضين بشىء فيجوز بلا قرعة . قاله الحافظ ( خرج بها معه ) الباء للتعدية أى أخرج النبي صلى الله عليه وسلم المرأة التى خرج سهمها معه صلى الله عليه وسلم —

امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا ، غَيْرَ أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

#### ٤٠ — باب في الرجل يشترط لها دارها

٢١٢٥ — حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ سَحَّادٍ أَنبَأَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ « إِنْ أَحَقَّ الشَّرْطُ أَنْ تُوفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ » .

— في السفر . واستدل بالحديث على مشروعية القرعة في القسمة بين الشركاء وغير ذلك . والمشهور عن الحنفية والمالكية عدم اعتبار القرعة . قال القاضي عياض : هو مشهور عن مالك وأصحابه لأنها من باب الخطر والقمار ، وحكى عن الحنفية إجازتها انتهى . قال المنذرى : وأخرجه البخارى والنسائى وابن ماجه مختصراً ومطولاً .

#### ( باب في الرجل يشترط لها دارها )

أى يشترط في العقد الإقامة معها في بلدها فهل يجوز له أن يخرجها من بلدها أم لا ، وظاهر الحديث أنه ليس له ذلك .

( أحق الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج ) أى أحق الشروط بالوفاء شروط النكاح . وقوله « أحق الشروط » مبتدأ « وأن توفوا به » بدل من الشروط « وما استحللتم به الفروج » خبر ، والظاهر أن المراد به كل ما شرط الزوج ترغيباً للمرأة في النكاح ما لم يكن محظوراً . ومن لا يقول بالعموم يحمله على المهر أو على جميع ما تستحقه المرأة من الزوج من المهر والنفقة وحسن المعاشرة ونحوها . قال النووي : قال الشافعى وأكثر العلماء بأن هذا محمول على شروط لا تنافى مقتضى النكاح بل تكون من مقتضياته ومقاصده كاشتراط العشرة —

## ٤١ - باب في حق الزوج على المرأة

٢١٢٦ - حدثنا عمرو بن هرون أنبأنا إسحاق بن يوسف عن شريك عن حصين عن الشعبي عن قيس بن سعد قال : « أتيت الحيرة فرأيتهم يسجدون لمرزبان لهم ، فقلت : رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن

- بالمعروف والإنفاق عليها وكسوتها وسكنائها بالمعروف وأنه لا يقصر في شيء من حقوقها ويقسم لها كغيرها ونحو ذلك ، وأما شرط يخالف مقتضاه كشرط أن لا يقسم لها ولا يتسرى عليها ولا ينفق عليها ولا يسافر بها ونحو ذلك فلا يجب الوفاء به بل يلغو الشرط ويصح النكاح بمهر المثل لقوله صلى الله عليه وسلم « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » وقال أحمد وجماعة : يجب الوفاء بالشرط مطلقاً لحديث « أحق الشروط » انتهى . وفي المعالم للخطابي : كان أحمد ابن حنبل وإسحاق يريان أن من تزوج امرأة على أن لا يخرجها من دارها فلا يخرج بها من البلد أو ما أشبه ذلك أن عاينه الوفاء بذلك ، وهو قول الأوزاعي . وقد روى معناه عن عمر بن الخطاب . وقال سفيان الثوري وأصحاب الرأي : إن شاء أن ينقلها عن دارها كان له ذلك وكذلك قال مالك والشافعي انتهى . قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

### ( باب في حق الزوج على المرأة )

( أتيت الحيرة ) بكسر الحاء المهملة بلدة قديمة بظهر الكوفة ( فرأيتهم ) أى أهلها ( يسجدون لمرزبان لهم ) وهو بفتح الميم وضم الزاى الفارس الشجاع -

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد أخرج الترمذي من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : =

( ١٢ - عون المعبود ٦ )

يُسْجُدَ لَهُ . قَالَ : فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ : إِنِّي أَتَيْتُ الْحَيْرَةَ  
فَرَأَيْتُهُمْ يَسْجُدُونَ لِمَرْزُبَانَ لَهُمْ فَأَنْتَ بَارِسُؤَلِ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ تَسْجُدَ [يُسْجُدَ]  
لَكَ ، قَالَ [فَقَالَ] : أَرَأَيْتَ لَوْ مَرَرْتَ بِقَبْرِى أَكُنْتُ تَسْجُدُ لَهُ ؟ قَالَ  
قُلْتُ : لَا . قَالَ : فَلَا تَفْعَلُوا لَوْ كُنْتُ أَمِيراً [أَمُراً] أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ  
لَأَمَرْتُ النِّسَاءَ أَنْ يَسْجُدْنَ لِأَزْوَاجِهِنَّ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ لَهُمْ عَلَيْهِنَّ مِنَ الْحَقِّ ،

— المقدم على القوم دون الملك وهو معرب كذا فى النهاية . وقيل أهل اللغة يضمون  
مهمه ثم إنه منصرف وقد لا ينصرف ( رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن  
يسجد له ) لأنه أعظم المخلوقات وأكرم الموجودات ( أرايت ) أى أخبرنى  
( لو مررت بقبرى أكنت تسجد له ) أى للقبر أو لمن فى القبر ( قلت لا ، قال  
فلا تفعلوا ) قال الطيبي رحمه الله : أى اسجدوا للحى الذى لا يموت ولمن ملكه  
لا يزول فإنك إنما تسجد لى الآن مهابة وإجلالا فإذا صرت رهين رمس  
امتنت عنه ( لو كنت آمر ) بصيغة المتكلم وفى بعض النسخ آمرأ بصيغة الفاعل  
أى لو صح لى أن آمر أو لو فرض أنى كنت آمر ( لأمرت النساء أن يسجدن  
لأزواجهن لما جعل الله لهم عليهن من الحق ) وفى بعض النسخ من حق فالتدوين —

== « لو كنت آمرأ أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها » .  
قال الترمذى : هذا حديث حسن غريب صحيح ، قال : وفى الباب عن معاذ بن جبل ،  
وسراقة بن مالك ، وعائشة ، وابن عباس ، وعبد الله بن أبى أوفى ، وطلق بن على ،  
وأم سلمة ، وأنس وابن عمر . فهذه أحد عشر حديثاً . فحديث ابن أبى أوفى رواه  
أحمد فى مسنده قال : « لما قدم معاذ من الشام سجد للنبي صلى الله عليه وسلم ! فقال:  
ما هذا يا معاذ ؟ قال : أتيت الشام فوافيتهم يسجدون لأساقفتهم وبطارقتهم ، فوددت  
فى نفسى أن نفعل ذلك بك ! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فلا تفعلوا ، فلو  
كنت آمرأ أحداً أن يسجد لغير الله لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها ، والذى نفس ==

٢١٢٧ — حدثنا محمد بن عمرو الرازي أخبرنا جريز بن الأعشى عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فلم تأت به فبات غضباناً عليهما لعنتهما الملائكة حتى تصبح » .

— للتكثير والتعريف للجنس وفيه إيماء إلى قوله تعالى ﴿ الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ﴾ قال المنذرى : في إسناد شريك بن عبد الله القاضي وقد تسكلم فيه غير واحد ، وأخرج له مسلم في المتابعات .

( إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه ) قال ابن أبي حمزة : الظاهر أن الفراش كناية عن الجماع ( فلم تأت به ) من غير عذر شرعى ( فبات ) أى زوجها ( لعنتها ) —

== محمد يده لا تؤدى للمرأة حق ربه حتى تؤدى حق زوجها ولو سألها نفسها وهى على قتب لم تنعمه » ورواه ابن ماجه . وروى النسائي من حديث حفص بن أخى عن أنس ، رفعه : « لا يصلح لبشر أن يسجد لبشر ، ولو صلح لبشر أن يسجد لبشر لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها » ، ورواه أحمد . وفيه زيادة : « والذي نفسى بيده . لو كان من قدمه إلى مفرق رأسه قرحة تنبجس بالقيح والصديد . ثم استقبلته تلحسه » ما أدت حقه » . وروى النسائي أيضاً من حديث أبى عتبة عن عائشة قالت : « سألت النبي صلى الله عليه وسلم . أى الناس أعظم حقاً على المرأة ؟ قال . زوجها ، قلت : فأى الناس أعظم حقاً على الرجل ؟ قال أمه » . وروى النسائي وابن حبان من حديث عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا ينظر الله إلى امرأة لا تشكر لزوجها ، وهى لا تستغنى عنه » وقد روى الترمذى وابن ماجه من حديث أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أيما امرأة ماتت وزوجها راض عنها دخلت الجنة » ، قال الترمذى : حسن غريب . وفى الصحيحين عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا دعا الرجل امرأته لفراشه ، فأبت أن تجىء فبات غضباناً عليها ، لعنتها الملائكة حتى تصبح » .

## ٤٢ - باب في حق المرأة على زوجها

٢١٢٨ - حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد أنبأنا [ أخبرنا ]  
أبو قزعة الباهلي عن حَكِيم بن مُعَاوِيَةَ الْقَشِيرِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « قُلْتُ  
يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا حَقُّ زَوْجَتِي أَحَدِنَا عَلَيْهِ ؟ قَالَ : أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ ،  
وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ أَوْ اكْتَسَبْتَ ، وَلَا تُضْرِبَ الْوَجْهَ ، وَلَا تُقَبِّحَ ،  
وَلَا تَهْجُرَ إِلَّا فِي الْبَيْتِ » .

— الملائكة لأنها كانت مأمورة إلى طاعة زوجها في غير ممصية . قيل : والخص  
ليس بعذر في الامتناع لأن له حقاً في الاستمتاع بما فوق الإزار عند الجمهور  
وبما هذا الفرج عند جماعة ( حتى تصبح ) أى المرأة أو الملائكة . قال القارى :  
والأظهر أن حكم النهار كذلك حتى يسمى فهو من باب الاكتفاء انتهى . وقد  
وقع في رواية عند مسلم : « والذي نفسى بيده ما من رجل يدعو امرأته إلى  
فراشه فقأتى عليه إلا كان الذى فى السماء ساخطاً عليها حتى يرضى عنها »  
ولابن حبان وابن خزيمة « ثلاثة لا تقبل لهم صلاة ولا يصمد لهم إلى السماء  
حسنة : العبد الآبق الحديث وفيه والمرأة الساخطة عليها زوجها حتى يرضى عنها »  
فهذه الإطلاقات تتناول الليل والنهار . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم .  
( باب في حق المرأة على زوجها )

( وتكسوها ) بالنصب ( إذا اكتسيت ) قال الطيبى رحمه الله : التفات  
من الغيبة إلى الخطاب اهتماماً بثبات ما قصد من الإطعام والكسوة ، يعنى كان  
القياس أن يقول أن يطعمها إذا طعم فالمراد بالخطاب عام لكل زوج أى يجب  
عليك إطعام الزوجة وكسوتها عند قدرتك عليهما لنفسك كذا فى المرافة  
( ولا تضرب الوجه ) فإنه أعظم الأعضاء وأظهرها ومشتمل على أجزاء شريفة  
وأعضاء لطيفة . وفيه دليل على وجوب اجتناب الوجه عند التأديب ( ولا تقبح ) —



قال أبو داود: ولا تُقبِّح أن تقول قَبَّحَكَ اللهُ .

٢١٢٩ -- حدثنا ابنُ بَشَّارٍ [ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ] أخبرنا يَحْيَى أَخْبَرَنَا  
بَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ حَدَّثَنَا [ حَدَّثَنِي ] أَبِي عَنْ جَدِّي قَالَ « قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللهِ  
نِسَاؤُنَا مَا نَأْتِي مِنْهُمْ [ مِنْهَا ] وَمَا نَنْذَرُ ؟ قَالَ : ائْتِ حَرْنَكَ أُنْثَى شِئْتَ ، وَأَطْعِمَهَا  
إِذَا طَعِمْتَ ، وَاكْسِمَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ ، وَلَا تُقَبِّحِ الْوَجْهَ وَلَا تُضْرِبِ » .

- بتشديد الباء أى لا تقل لها قولاً قبيحاً ولا تشتمها ولا قبحك الله ونحوه (ولا  
تهجر إلا في البيت) أى لا تعحول عنها أو لا تحوّلها إلى دار أخرى لقوله تعالى  
(واجرؤهن في المضامع) قال المنذرى : وأخرجه النسائى وابن ماجه .  
(يا رسول الله نساؤنا) أى أزواجنا (ما نأتى منهم) أى ما نستمتع من  
أزواجنا (وما نذر) أى وما نترك (ائت حرنك) أى محل الحرث من حليمتك  
وهو قبلها إذ هو لك بمنزلة الأرض تزرع . وذكر الحرث يدل على أن الإتيان  
في غير المأتى حرام (أنى شئت) أى كيف شئت من قيام وقعود واضطجاع  
واقبال وإدبار بأن يأتيها في قبلها من جهة دبرها . وفيه رد على اليهود حيث  
قالوا من أتى امرأة في قبلها من جهة دبرها جاء الولد أحول (وأطعمها) بفتح  
الهمزة (إذا طعمت) بقاء الخطاب لا التأنيث (واكسها) بوصل الهمزة وضم  
السين ويموز كسرهما (إذا اكتسيت) قال العلقمى : وهذا أمر بإرشاد يدل على  
أن من كمال الروعة أن يطعمها كلما أكل ويكسوها إذا اكتسى . وفي الحديث  
إشارة إلى أن أكله يقدم على أكلها وأنه يبدأ في الأكل قبلها وحقه في الأكل  
والكسوة مقدم عليها لحديث « ابدأ بنفسك ثم بمن تعول » (ولا تقبِّح الوجه)  
بتشديد الموحدة أى لا تقل إنه قبيح أو لا تقل قبيح الله وجهك أى ذاك فلا  
تنسبه ولا شيئاً من بدنّها إلى القبيح الذى هو ضد الحسن لأن الله تعالى صور  
وجهها وجسمها وأحسن كل شيء خلقه وذم الصنعة يعود إلى مذمة الصانع -

قال أبو داود : رَوَى شُعْبَةُ « أَطْعِمُهَا إِذَا طَعِمْتَ ، وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ » .

٢١٣٠ — حدثنا أحمد بن يوسف المهلبى النيسابورى حدثنا مهران بن عبد الله بن رزين أخبرنا سفيان بن حسين عن داود الوراق عن سعيد بن حكيم بن معاوية [ عن بهز بن حكيم عن أبيه - عن سعيد بن بهز بن حكيم ] عن أبيه عن جده معاوية القشيري قال : « أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ فَقُلْتُ [ قَالَ فَقَالَ ] مَا تَقُولُ فِي نِسَانِنَا ؟ قَالَ : أَطْعِمُوهُنَّ مِمَّا تَأْكُلُونَ ، وَاكْسُوهُنَّ مِمَّا تَكْتَسُونَ ، وَلَا تَضْرِبُوهُنَّ وَلَا تَقْبِضُوهُنَّ » .

— كذا قال العزيزى فى السراج المذير (ولا تضرب) أى ضرباً مبرحاً مطلقاً ولا غير مبرح بغير إذن شرعى كنشوز . وظاهر الحديث النهى عن الضرب مطلقاً وإن حصل نشوز ، وبه أخذ الشافعية فقالوا الأولى ترك الضرب مع النشوز كذا قال العزيز قلت يفهم من قوله ولا تضرب الوجه فى الحديث السابق ضرب غير الوجه إذا ظهر منها ما يقتضى ضربها كالنشوز أو الفاحشة ، والله أعلم . قال المنذرى : وأخرجه النسائى .

(عن سعيد بن حكيم بن معاوية) هكذا فى بعض النسخ وهو موافق لما فى تحفه الأشراف وعليه الاعتماد ، وفى بعض النسخ عن سعيد بن بهز بن حكيم وفى بعضها عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده .

٤٣ — باب في ضرب النساء

٢١٣١ — حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد عن علي بن زيد عن أبي حرة الرقاشي عن محمد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « فإن خفتم نشوزهن فاهجروهن في المضاجع » .  
قال حماد : يعني النكاح .

٢١٣٢ — حدثنا أحمد بن أبي خلف وأحمد بن عمرو بن السرح

( باب في ضرب النساء )

( فإن خفتم نشوزهن ) أصل النشوز الارتفاع ونشوز المرأة هو بغضها الزوجها ورفع نفسها عن طاعته والتكبر عليه ( فاهجروهن في المضاجع ) أى اعتزلوا إلى فراش آخر . قال الله تعالى ﴿ واللاتى تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن ﴾ واختلف أهل التفسير في المراد بالمهجران ، فالجمهور على أنه ترك الدخول عليهن والإقامة عندهن على ظاهر الآية وهو من المهجران وهو البعد ، وظاهره أنه لا يضاجعها . وقيل المعنى يضاجعها ويوليها ظهره ، وقيل يمتنع عن جماعها ، وقيل يحامعها ولا يكلمها ، وقيل اهجروهن مشتق من المهجر بضم الهاء وهو الكلام القبيح أى أغلظوا لمن في القول ، كذا قال الحافظ في الفتح ( قال حماد ) هو ابن سلمة قاله المنذرى ( يعنى النكاح ) أى الوطء ، فالمراد بالمهجران في المضاجع عند حماد الامتناع من الجماع . قال المنذرى : أبو حرة الرقاشي اسمه حنيفة وقال أبو الفضل محمد بن طاهر عمه حنيفة ويقال حكيم بن أبي زيد ، وقيل عامر بن عبدة الرقاشي . وقال عبد الله بن محمد البغوي عم أبي حرة الرقاشي بلغنى أن اسمه حذيم بن حنيفة وعلى بن زيد هذا هو ابن جدعان المسكن نزل البصرة ولا يحتاج بحديثه .

قَالَ حَدَّثَنَا سَمْعَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ ابْنُ السَّرْحِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ذُبَابٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ ، فَجَاءَ مُعَرُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : ذَرْنِ النَّسَاءَ عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ ، فَرَخَّصَ فِي ضَرْبِهِنَّ ، فَأُطَافَ بِأَلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِسَاءً كَثِيرٌ يَشْكُونَ أَزْوَاجَهُنَّ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَقَدْ طَافَ بِأَلِ مُحَمَّدٍ نِسَاءً كَثِيرٌ يَشْكُونَ أَزْوَاجَهُنَّ لَيْسَ أَوْلَئِكَ بِخِيَارِكُمْ . »

— ( إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ذُبَابٍ ) بضم الذال المعجمة . قال في الخلاصة : له حديث وعنه عبد الله أو عبيد الله بن عبد الله بن عمر فقط ، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين ( لا تضربوا إماء الله ) جمع أمة أى زوجاتكم فإنهن جوار الله كما أن الرجال عبيد له تعالى ( فقال ذرن النساء ) من باب أكلوني البراغيث ومن وادى قوله تعالى ( وأسروا النجوى ) أى اجترأن ونشزن وغلبن ( فأطاف ) هذا بالهمز يقال أطاف بالشيء ألم به وقارنه أى اجتمع ونزل ( بأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ) أى بأزواجه الطاهرات ودل على أن الآل يشمل أمهات المؤمنين ( يشكون أزواجهن ) أى من ضربهم لإيأهن ( فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد طاف ) هذا بلا همز . قال الطبري : قوله لقد طاف صح بغير همز والأول بهمز وفي نسخ المصابيح كلاهما بالهمز فهو من طاف حول الشيء أى دار ( ليس أولئك ) أى الرجال الذين يضربون نساءهم ضرباً مبرحاً أى مطلقاً ( بخياركم ) بل خياركم من لا يضربهن ويتحمل عنهن أو يؤدبن ، ولا يضربهن ضرباً شديداً يؤدى إلى شكائتهن .

في شرح السنة : فيه من الفقه أن ضرب النساء في منع حقوق النكاح مباح —

[ قال لنا أبو داود : هو عبد الله بن عبد الله ] .

٢١٣٣ — حدثنا زهير بن حرب أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي أخبرنا أبو عوانة عن داود بن عبد الله الأودي عن عبد الرحمن بن المسي عن الأشعث بن قيس عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يسأل الرجل رجلاً فيما ضرب امرأته » .

— إلا أنه يضرب ضرباً غير مبرح ووجه ترتب السنة على الكتاب في الضرب يحتمل أن نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ضربهن قبل نزول الآية ، ثم لما ذُكر النساء أذن في ضربهن ونزل القرآن موافقاً له ، ثم لما بالغوا في الضرب أخبر صلى الله عليه وسلم أن الضرب وإن كان مباحاً على شكاسة أخلاقهن ، فالتحمل والصبر على سوء أخلاقهن وترك الضرب أفضل وأجمل .

ويحكي عن الشافعي هذا المعنى كذا في المرقاة . قال المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه . وقال أبو القاسم البغوي : لا أعلم روى إياس بن عبد الله غير هذا الحديث . وذكر البخاري هذا الحديث في تاريخه وقال لا يعرف لإياس به حجة . وقال ابن أبي حاتم : إياس بن عبد الله بن أبي ذباب الدوسي مدني له حجة سمعت أبي وأبا زرعة يقولان ذلك .

( عبد الرحمن المسلي ) بضم الميم وسكون السين المهملة نسبة إلى مسلمة من كنانة عن الأشعث بن قيس وعنه داود الأودي ( لا يسأل ) نفي مجهول ( فيما ضرب امرأته ) أي إذا راعى شروط الضرب وحدوده . قال الطيبي : قوله لا يسأل عبارة عن عدم التحرج والتأثم . قال المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه .

٤٤ - باب في ما يؤمر به من غض البصر

٢١٣٤ - حدثنا محمد بن كثير أنبأنا سفيان حدثني يونس بن عبيد عن عمرو بن سعيد عن أبي زرعة عن جرير قال « سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ نَظَرَةِ الْفَجَاءَةِ فَقَالَ : اصْرِفْ بَصْرَكَ » .

٢١٣٥ - حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري أنبأنا شريك عن أبي ربيعة الإبادي عن ابن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لِعَلِيٍّ : « يَا عَلِيُّ لَا تُتْبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ ، فَإِنَّ لَكَ الْأُولَى وَلَيْسَتْ لَكَ الْآخِرَةُ » .

( باب فيما يؤمر به من غض البصر )

( عن نظرة الفجأة ) بالضم والمد وبالفتح وسكون الجيم من غير مد كذا في النهاية أى بغتة . قال زين العرب : فجاء الأمر فجأة بالضم والمد وفاجأه إذا جاء بغتة من غير تقدم سبب وقيد بعضهم بصيغة المرة ( فقال اصرف بصرك ) أى لا تنظر مرة ثانية لأن الأولى إذا لم تكن بالاختيار فهو معفو عنها ، فإن أدام النظر أتم وعليه قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ بَعْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾ قال القاضى عياض : فيه حجة على أنه لا يجب على المرأة ستر وجهها وإنما ذلك سنة مستحبة لها ، ويجب على الرجال غض البصر عنها فى جميع الأحوال إلا لغرض صحيح شرعى .

قال الخطابي فى المعالم : وروى أطرق بصرك ، قال والإطراق أن يقبل ببصره إلى وجهه ، والعرف أن يفتله إلى الشق الآخر والناحية الأخرى انتهى قال المعذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى .

( لا تتبع النظرة النظرة ) من الإتياع أى لا تعقبها إياها ولا تجعل أخرى -

٢١٣٦ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ ابْنِ مَسْمُودٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تُبَاشِرُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ لِتَنْتَعِمَ بِهَا لِزَوْجِهَا كَأَنَّمَا يَنْظُرُ إِلَيْهَا » <sup>(١)</sup> .

٢١٣٧ - حدثنا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى امْرَأَةً فَدَخَلَ عَلَى زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ فَقَضَى حَاجَتَهُ مِنْهَا ثُمَّ خَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ لَهُمْ : إِنَّ الْمَرْأَةَ تُقْبَلُ

- بعد الأولى (فإن لك الأولى) أى النظرة الأولى إذا كانت من غير قصد (ولست لك الآخرة) أى النظرة الآخرة لأنها باختيارك فتسكون عليك . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى ، وقال حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث شريك .

(لا تبشر المرأة المرأة) زاد النسائى فى روايته فى الثوب الواحد . والمباشرة بمعنى المخالطة والملازمة ، وأصله من لمس البشرة البشرية ، والبشرة ظاهر جلد الإنسان (لتنعمتها) وفى رواية البخارى فتنعمتها أى فتصف نعومة بدنها ولينسه جسدها (كأنما ينظر إليها) فيتماق قلبه بها ويقع بذلك فتنة . والمنهى فى الحقيقة هو الوصف المذكور .

قال الطيبى : المعنى به فى الحديث النظر مع اللمس فتتنظر إلى ظاهرها من الوجه والكفين وتمس باطنها باللمس وتقف على نعومتها وسمنها فتتنعمها عطف على تباشر ، فالنفي منصب عليهما فيجوز المباشرة بغير العوصيف كذا فى المرقاة . قال المنذرى : وأخرجه البخارى والترمذى والنسائى .

(فدخل على زينب بنت جحش) أم المؤمنين وكانت أول نساؤه صلى الله -

(١) ذكر الشيخ ابن القيم رحمه الله هنا كلام الخطابى بالنص ، فحذفناه تقادياً من التكرار .

في صورة شيطان ، فمن وجد من ذلك شيئاً فليأت أهله فإنه يضر ما في نفسه .

٢١٣٨ — حدثنا محمد بن عبيد أخبرنا أبو نؤير عن معمر أنبأنا ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس قال : « مَا رَأَيْتُ شَيْئاً أَشْبَهَ بِاللَّعْمِ مِمَّا قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حِفْظَهُ

— عليه وسلم موتاً ، وهي أول من وضع على النفس في الاسلام (إن المرأة تقبل) من الإقبال ( في صورة شيطان ) شبهها بالشيطان في صفة الوسوسة والإضلال ، فإن رؤيتها من جميع الجهات داعية للفساد ( فإنه يضر ما في نفسه ) أى يضعفه ويقهله من الضمور وهو الهزال والضعف كذا في الجمع . قال النووي : قال العلماء معناه الإشارة إلى الهوى والدعاء إلى الفتنة بما جعل الله تعالى في نفوس الرجال من الميل إلى النساء والتلذذ بالنظر إليهن وما يتعلق بهن ، فهي شبيهة بالشيطان في دعائه إلى الشر بوسوسته وتزيينه له . ويستنبط من هذا أنه ينبغي لها أن لا تخرج إلا لضرورة ولا تلبس ثياباً فاخرة ، وينبغي للرجل أن لا ينظر إليها ولا إلى ثيابها . وفيه أنه لا بأس بالرجل أن يطلب امرأته إلى الوقاع في النهار وإن كانت مشغولة بما يمكن تركه لأنه ربما غلبت على الرجل شهوته فيتضرر بالتأخير في بدنه أو قلبه . انتهى . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى بنحوه .

( ما رأيت شيئاً أشبه باللحم مما قال أبو هريرة ) قال الخطابى : يريد بذلك ما عفا الله من صفار الذنوب وهو معنى قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَحْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّعَمَ ﴾ وهو ما يلم به الإنسان من صفار الذنوب التى لا يكاد يسلم منها إلا من عصمه الله وحفظه (إن الله كتب) أى أثبت في اللوح —



مِنَ الزَّانَا ، أَدْرَكَ ذَلِكَ لَا حِمَالَةَ ، فَرَزْنَا الْعَيْنَيْنِ النَّظْرُ ، وَزَنَا الْأَسَانَ الْمَنْطِقُ ،  
وَالنَّفْسُ تَمَنَّى وَتَشْتَهَى وَالْفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ وَيُكَذِّبُهُ .

— الحفوظ (حظه) أى نصيبه (من الزنا) بالقصر على الأنفصاح . قال القارى :  
والمراد من الحظ مقدمات الزنا من التمنى والتخطى والتكلم لأجله والنظر والعس  
والتغلى . وقيل أثبت فيه سببه وهو الشهوة والميل إلى النساء وفاق فيه العينين  
والقلب والفرج وهى التى تجدد لذة الزنا ، أو المعنى قدر فى الأزل أن يجرى عليه  
الزنا فى الجملة ( أدرك ) أى أصاب ابن آدم ووجد ( ذلك ) أى ما كتبه الله  
وقدره وقضاه أوحظه (لا حِمَالَةَ) بفتح الميم ويضم أى لا بد له ولا فراق ولا احتيال  
منه فهو وقع البتة ( فرزنا العينين النظر ) أى حفظا النظر على قصد الشهوة فيما  
لا يحل له ( وزنا اللسان المنطق ) أى التكلم على وجه الحرمة كالواحدة  
(والنفس) أى القلب كما فى رواية عند مسلم ولعل النفس إذا طلبت تبعها القلب  
(تمنى) بمحذف أحد التاءين ( وتشتهى ) لعله عدل عن سنن السابق لإفادة  
التجديد أى زنا النفس تمنى واشتهاؤها وقوع الزنا الحقيقى ( والفرج يصدق  
ذلك ويكذبه ) قال الطيبى : سى هذه الأشياء باسم الزنا ، لأنها مقدمات له  
مؤذنة بوقوعه . ونسب التصديق والتكذيب إلى الفرج لأنه منشؤه ومكانه  
أى يصدقه بالإتيان بما هو المراد منه ويكذبه بالكف عنه . وقيل معناه إن فعل  
بالفرج ما هو المقصود من ذلك فقد صار الفرج مصدقا لتلك الأعضاء ، وإن ترك  
ما هو المقصود من ذلك فقد صار الفرج مكذبا . وقيل معنى كتب أنه أثبت  
عليه ذلك بأن خلق له الحواس التى يجد بها لذة ذلك الشئ . وأعطاه القوى التى  
بها يقدر على ذلك الفعل ، فبالعينين وبما ركب فيهما من القوة الباصرة تجدد لذة  
النظر وعلى هذا ، وليس المعنى أنه ألجأه إليه وأجبره عليه بل ركز فى جبلته  
حب الشهوات ثم إنه تعالى برحمته وفضله يعصم من يشاء . وقيل هذا ليس على —

٢١٣٩ - حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لِكُلِّ ابْنِ آدَمَ حَظُّهُ مِنَ الزَّنا بِهَذِهِ الْقِصَّةِ ، قال : وَالْيَدَانِ تَزْنِيَانِ فَرِئَاهُمَا الْبَطْشُ ، وَالرَّجُلَانِ تَزْنِيَانِ فَرِئَاهُمَا الْمَشْيُ ، وَالْفَمُ يَزْنِي فَرِئَاهُ الْقَبْلُ » .

٢١٤٠ - حدثنا قتيبة أخبرنا الليث عن ابن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بِهَذِهِ الْقِصَّةِ قال : « وَالْأُذُنُ زِنَاهَا [ وَالْأُذُنَانِ زِنَاهُمَا ] الْإِسْتِمَاعُ » .

#### ٤٥ - باب في وطء السبايا

٢١٤١ - حدثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة أخبرنا يزيد بن زريع

— عموه ، فإن الخواص معصومون عن الزنا ومقدماته ، ويحتمل أن يبقى على عموه بأن يقال كعب الله تعالى على كل فرد من بني آدم صدور نفس الزنا ، فمن عصمه الله عنه بفضل صدر عنه من مقدماته الظاهرة ، ومن عصمه بمزيد فضله ورحمته عن صدور مقدماته وهم خواص عباده صدر عنه لا محالة بمقتضى الجبلية مقدماته الباطنة وهى تمنى النفس واشتهاؤها . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

( فزناها البطش ) أى الأخذ واللمس ، ويدخل فيه الكتابة ورعى الحصى عليها ونحوهما ( فزناها المشى ) أى إلى موضع الزنا ( فزناه القبل ) جمع القبلة ( والأذن زناها الاستماع ) إلى كلام الزانية أو الواسطة . قال المنذرى : وأخرجه مسلم .

#### ( باب في وطء السبايا )

جمع السبية وهى المرأة المنهوبة .

أخبرنا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ صَالِحِ أَبِي التَّلْحِيلِ عَنْ أَبِي هَلَقَمَةَ الْهَاشِمِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ يَوْمَ حُنَيْنٍ بَعَثًا إِلَى أَوْطَاسٍ فَلَقَوْا عَدُوَّهُمْ فَقَاتَلُوهُمْ فَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ وَأَصَابُوا لَهُمْ سَبَايَا ، فَكَانَ أَنَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَحَرَّجُوا مِنْ غَشْيَانِهِنَّ مِنْ أَجْلِ أَرْوَاجِهِنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي ذَلِكَ : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ أَيْ فَهِنَّ لَهُمْ حَلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ [ عِدَّةُ هُنَّ ] . » .

— ( بعث يوم حنين ) بالتصغير واد بين مكة والطائف وراء عرفات بينه وبين مكة بضعة عشر ميلا وهو مصروف كما جاء في القرآن ( بعثا ) أى جيشا ( إلى أوطاس ) بالصرف وقد لا يصرف موضع أو بقعة على ثلاث مراحل من مكة ( فظهروا ) أى غلبوا ( تحرجوا ) أى خافوا الحرج وهو الإسم ( من غشيانهن ) أى من وطئنهن ( من أجل أزواجهن من المشركين ) أى من أجل أنهم مزوجات والمزوجة لا تحل لغير زوجها ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى بِإِباحَتِهِنَّ بقوله : ( والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ) المراد بالمحصنات ههنا المزوجات ومغناه والمزوجات حرام على غير أزواجهن إلا ما ملكتكم بالسبي فإنه يفسخ نكاح زوجها الكافر وتحل لكم إذا انقضت استبواؤها ( إذا انقضت عدتهن ) أى استبواؤهن وهى بوضع الحمل من الحامل وبحيضة عن الحائل ، كما جاءت به الأحاديث الصحيحة .

قال الخطابي في المعالم : في الحديث بيان أن الزوجين إذا سبها معاً فقد وقعت الفرقة بينهما كما لو سبى أحدهما دون الآخر ، وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وأبو ثور ، واحتجوا بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم السبي وأمر أن —

٢١٤٢ — حدثنا الثَّقَلِيُّ أَخْبَرَنَا مِسْكِينٌ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ  
مُخَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ نَفَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ « أَنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي غَزْوَةٍ فَرَأَى امْرَأَةً مُجْحَاً فَقَالَ : لَعَلَّ

— لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض ولم يسأل عن ذات زوج وغيرها  
ولا عن كانت سبيت منهن مع الزوج أو وحدها ، فدل على أن الحكم في  
ذلك واحد .

وقال أبو حنيفة : إذا سبيا جميعاً فهما على نكاحهما . وقال الأوزاعي :  
ما كان في المقاسم فهما على نكاحهما فإن اشتراها رجل فشاء أن يجمع بينهما  
جمع وإن شاء فرق بينهما واتخذها لنفسه بعد أن يستبرئها بحیضة . وقد تأول  
ابن عباس الآية في الأمة يشتريها ولها زوج فقال بيها طلاقها وللمشترى اتخاذها  
لنفسه وهو خلاف أقاويل عامة العلماء ، وحديث بريرة يدل على خلافه . انتهى  
ملخصاً . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى .

(فراى امرأة مجحاً) بميم مضمومة وجيم مكسورة فحاء مهملة مشددة أى —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

في قوله صلى الله عليه وسلم « كيف يورثه وهو لا يحل له » قولان :  
أحدهما : أن ذلك الحمل قد يكون من زوجها المشترك ، فلا يحل له استلحاقه  
وتوريثه .

وقد يكون إذا وطئها تنفش ما كان في الظاهر حملاً ، وتعلق منه فيظنه عبده ،  
وهو ولده فيستخدمه استخدام العبد ، وينفيه عنه .  
وهذان الوجهان ذكر معناهما المنذرى .

قال ابن القيم : وهذا القول ضعيف ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين إنكار  
الأميرين : استخدامه واستلحاقه وقد جاء « كيف يستعبده ويورثه ؟ » ومعالم =

صَاحِبُهَا أَلَمْ يَبْهَا ، فَأَلُوا : نَعَمْ ، قَالَ : لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَلْعَنَهُ لَعْنَةً تَدْخُلُ مَعَهُ فِي قَبْرِهِ كَيْفَ يُورَثُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ وَكَيْفَ يَسْتَغْدِمُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ .

— حامل تقرب ولادتها (ألم بها) أى جامدها والإسلام من كنىات الوطاء (لقد همت) أى عزمت وقصدت (أن ألعنه) أى أدعو عليه باللعن من الرحمة (لعنة تدخل معه فى قبره) أى يستمر إلى ما بعد موته ، وإنما هم بلعنه لأنه إذا أُلِمَ بأمرته التى يملكها وهى حامل كان تاركاً للاستبراء وقد فرض عليه (كيف يورثه) أى الولد (وهو) أى توريثه (وكيف يستخدمه) أى الولد (وهو) أى استخدامه .

قال النووي : معنى قوله كيف يورثه الخ أنه قد يتأخر ولادتها ستة أشهر ، بحيث يحتمل كون الولد من هذا السابى ، ويحتمل أنه كان ممن قبله ، فعلى تقدير كونه من السابى يكون ولداً له ويتوارثان ، وعلى تقدير كونه من غير السابى لا يتوارثان هو والسابى لعدم القرابة بل له استخدامه لأنه مملوكه فتقدير —

== أن استلحاقه واستعباده جمع بين للتناقضين وكذا إذا نفى الذى هو حمل فى الظاهر وعلفت منه لا يتصور فيه الاستلحاق والاستعباد .

فالصواب القول الثانى ، وهو أنه إذا وطئها حاملاً صار فى الحمل جزء منه . فإن الوطاء يزيد فى تخليقه ، وهو قد علم أنه عبد له ، فهو باق على أن يستعبده ، ويجعله كاللأم الموروثة عنه ، فيورثه ، أى يجعله مالا موروثاً عنه . وقد صار فيه جزء من الأب . قال الإمام أحمد : الوطاء يزيد فى سمعه وبصره . وقد صرح النبى صلى الله عليه وسلم بهذا المعنى فى قوله « لا يحل لرجل أن يسقى ماء زرع غيره » ، ومعلوم أن الماء الذى يسقى به الزرع يزيد فيه ، ويتكون الزرع منه ، وقد شبه وطء الحامل بساقى الزرع الماء ، وقد جعل الله تبارك وتعالى محل الوطاء حرثاً ، وشبه النبى صلى الله عليه وسلم الحمل بالزرع ، ووطء الحامل بسقى الزرع . وهذا دليل ظاهر جداً على أنه لا يجوز نكاح الزانية حتى تعلم براءة زوجها ، إما بثلاث حيض ، أو = (١٣ — عون المعبود ٦)

٢١٤٣ — حدثنا حمز بن عَوْْنٍ أَنبَأَنَا شَرِيكَ عَنْ قَيْسِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْمَذْرِيِّ وَرَفَعَهُ أَنَّهُ قَالَ فِي سَبَائِكَ أَوْطَاسٍ : « لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ وَلَا غَيْرُ ذَاتِ حَمْلٍ حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً » .

— الحديث أنه قد يستلحقه ويجعله ابنًا له ويورثه مع أنه لا يحل له توريثه لكونه ليس منه، ولا يحل توارثه ومزاحمته لباقي الورثة، وقد يستخدمه استخدام العبيد ويجعله عبداً بملكه مع أنه لا يحل له ذلك لكونه منه إذا وضعت له مدة محتملة كونه من كل واحد منهما ، فيجب عليه الامتناع من وطئها خوفاً من هذا الحظور . انتهى . قال المذري : وأخرجه مسلم بنحوه .

( لا توطأ ) بهمز في آخره أى لا تجامع ( ولا غير ذات حمل ) أى ولا توطأ حائل ( حتى تحيض حيضة ) بالفصح وبكسر ، وقوله لا توطأ خبر بمعنى النهي ، أى لا تجامعوا مسبية حاملاً حتى تضع حملها ، ولا حائلاً ذات إقراء حتى تحيض حيضة كاملة ، ولو ملكها وهى حائض لا تعتد بتلك الحيضة حتى تستبرى بحیضة مستأنفة ، وإن كانت لا تحيض لصغرها أو كبرها ، فاستبراؤها يحصل بشهر واحد أو بثلاثة أشهر فيه قولان للعلماء أصحهما الأول . وفيه دليل على أن استحداث الملك يوجب الاستبراء ، وبظاهره قال الأئمة الأربعة . كذا قال القارى نقلاً عن ميرك . قال المذري : فى إسناده شريك القاضى . وقد تقدم الكلام عليه .

== بحیضة والحيضة أقوى ، لأن الماء الذى من الزنا والحمل ، وإن يكن له حرمة ، فلهاء الزوج حرمة ، وهو لا يحل له أن ينفي عنه ما قد يكون من مائه ووطئه . وقد صار فيه جزء منه ، كما لا يحل لواطئ المسبية الحامل ذلك ، ولا فرق بينهما . فلهمذا قال الإمام أحمد فى إحدى الروايات عنه : إنه إذا تزوج الأمة وأجلها ثم ملكها حاملاً ، أنه إن وطئها صارت أم ولد له ، تعتق بعوته ، لأن الولد قد يلحق من مائه الأول والثانى . والله أعلم .

٢١٤٤ - حدثنا الثَّقَفِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي مَرْزُوقٍ عَنْ حَنْشِ الصَّنَعَانِيِّ عَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ قَامَ فِينَا خَطِيبًا قَالَ : « أَمَا إِنِّي لَا أَقُولُ لَكُمْ إِلَّا مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ يَوْمَ حُنَيْنٍ ، قَالَ : لَا يَحِلُّ لِمَرِيءٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْقِيَ مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ - يَعْنِي إِنِّي أَنْ أَلْحَبَالِي ، وَلَا يَحِلُّ لِمَرِيءٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَقَعَ عَلَى امْرَأَةٍ مِنَ السَّبْيِ حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا ، وَلَا يَحِلُّ لِمَرِيءٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَبْدِيَ مَغْنَمًا حَتَّى يَقْسَمَ » .

٢١٤٥ - حدثنا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ « حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا بِحَيْضَةٍ . زَادَ فِيهِ بِحَيْضَةٍ ، وَهُوَ وَهْمٌ مِنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ ، وَهُوَ صَحِيحٌ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ ، زَادَ : وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ

- ( قام ) أى روي عن بن ثابت ( أن يسقى ) بفتح أوله أى يدخل ( ماءه ) أى نطفته ( زرع غيره ) أى محل زرع لغيره ( يعنى ) هذا قول روي عن أو غيره أى يريد النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الكلام ( إتيان الحبالى ) أى جماعهن . قال الخطابى : شبه صلى الله عليه وسلم الولد إذا علق بالرحم بالزرع إذا نبت ورسخ فى الأرض ، وفيه كراهية وطء الحبـالى إذا كان الحبل من غير الواطئ على الوجه كلها انتهى ( أن يقع على امرأة ) أى يحامعها ( حتى يستبرئها ) أى بحیضة أو بشهر ( أن يبدى مغنا ) أى شيئاً من الغنمة ( حتى يقسم ) أى بين الغامضين ويخرج منه الخمس .

( زاد ) أى سعيد بن منصور ( فيه ) أى فى الحديث ( بحیضة ) أى لفظ بحیضة ( وهو ) أى زيادة بحیضة ( وهم من أبى معاوية وهو ) أى زيادة بحیضة -

وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَرْكَبُ دَابَّةً مِنْ فِيءِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى إِذَا أُعْجِفَهَا رَدَّهَا فِيهِ ،  
وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَكْتَسِبُ ثَوْبًا مِنْ فِيءِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى  
إِذَا أُخْلِقَتْ رَدَّهُ فِيهِ .

قال أبو داود : الْحَيْضَةُ لَيْسَتْ بِمَحْفُوظَةٍ ، وَهُوَ وَهُمْ مِنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ .

## ٤٦ - باب في جامع النكاح

٢١٤٦ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة وعبد الله بن سعيد قال أخبرنا  
أبو خالد - يعنى سليمان بن حيّان - عن ابن عجلان عن عمرو بن شعيب  
عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا تَزَوَّجَ أَحَدُكُمْ  
امْرَأَةً أَوْ اشْتَرَى خَادِمًا فَلْيَقُلْ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا وَخَيْرَ مَا جَبَلْتَهَا  
عَلَيْهِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ ، وَإِذَا اشْتَرَى بَعِيرًا  
فَلْيَأْخُذْ بِذِرْوَةِ سَنَامِهِ وَلْيَقُلْ مِثْلَ ذَلِكَ » .

- (صحيح في حديث أبي سعيد) المذكور بلفظ لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير  
ذات حمل حتى تحمض حيضة (فلا يركب دابة من فيء المسلمين) أى غنيمتهم المشتركة  
من غير ضرورة (حتى إذا أعجمها) أى أضعفها (ردها فيه) أى فى الفئ بمعنى المقيم .  
ومفهومه أن الركوب إذا لم يؤد إلى العجز فلا بأس ، لكفه ليس بمراد  
بدليل قوله (فلا يلبس ثوباً من فيء المسلمين) أى من غير ضرورة ملجئة (حتى إذا  
أخلقه) بالاقاف أى أبلاه (رده فيه) أى فى الفئ . والحديث سكت عنه المفردى .

## ( باب في جامع النكاح )

(أو اشترى خادماً) أى جارية أو رقيقاً وهو يشمل الذكر والأنثى فيكون  
تأنيث الضمير فيما سياتى باعتبار النسمة أو النفس ( اللهم إني أسألك خيرها )  
أى خير ذاتها ( وخير ما جبلتها عليه ) أى خلقتها وطبعتها عليه من الأخلاق -



قال أبو داود : زاد أبو سعيد « ثم ليأخذ بناصيتها وليدع [وليدهو] بالبركة في المرأة والخادم . »

٢١٤٧ - حدثنا محمد بن عيسى أخبرنا جرير عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله قال : اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا ، ثم قُدر أن [ثم إن قُدر] يكون بينهما ولد في ذلك لم يضره شيطان أبداً . »

— البهية ( فليأخذ بذروة سنامه ) بكسر الذاو ويضم ويفتح أى بأعلاه ( زاد أبو سعيد ) هى كنية عهد الله بن سعيد ( ثم ليأخذ بناصيتها ) وهى الشعر الكائن فى مقدم الرأس . قال المغدري وأخرجه النسائي وابن ماجه . وقد تقدم الكلام على اختلاف الأئمة فى حديث عمرو بن شعيب .

( لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله ) أى يجامع امرأته أو سريته ، ولو هذه يجوز أن تكون للتمنى على حد ( فلو أن لنا كرة ) والمعنى أنه صلى الله عليه وسلم تمنى لهم ذلك الخير يفعلونه لتحصل لهم السعادة ، وحينئذ فيجىء فيه الخلاف المشهور هل يحتاج إلى جواب أو لا وبالثنائي قال ابن الصائغ وابن هشام ويجوز أن تكون شرطية والجواب محذوف والتقدير اسلم من الشيطان أو نحو ذلك ( قال بسم الله ) أى مستعنياً بالله وبذكر اسمه ( اللهم جنبنا ) أى بعدنا ( وجنب الشيطان ما رزقنا ) أى حينئذ من الولد وهو مفعول ثان للجنب ، وأطلق ما على من يعقل لأنها بمعنى شئ كقوله ( والله أعلم بما وضعت ) ( ثم قدر ) وفى بعض النسخ ثم إن قدر ( أن يكون بينهما ولد فى ذلك ) أى الأتيان ( لم يضره شيطان أبداً ) اختلف فى الضرر المنفى بعد الاتفاق على عدم الحمل —

٢١٤٨ — حدثنا هَذَا عَنْ وَكِيعٍ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ سُهَيْلٍ بْنِ أَبِي صَالِحٍ  
عَنِ الْخَارِثِ بْنِ تَخْلَدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
« مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا » .

— على العموم في أنواع الضرر وإن كان ظاهراً في الحمل على عموم الأحوال من  
صيغة النفي مع التأييد ، وذلك لما ثبت في الحديث من أن : كل ابن آدم يطعن  
الشيطان في بطنه حين يولد إلا مريم وابنها فإن هذا الطعن نوع ضرر في الجملة ،  
مع أن ذلك سبب صراخه ، فقليل المفعول لم يسايط عليه من أجل بركة التسمية  
بل يكون من جملة العباد الذين قيل فيهم « إن عبادي ليس لك عليهم سلطان » .  
وقيل المراد لم يصصره ، وقيل لم يضره في بدنه . وقال ابن دقيق العيد : يحتمل  
أن لا يضره في دينه أيضاً ولكن يبعده انقضاء المعصية . وتعقب بأن اختصاص  
من خص بالمعصية بطريق الوجوب لا بطريق الجواز فلا مانع أن يوجد  
من لا يصدر منه معصية عمداً وإن لم يكن ذلك واجباً له . وقال الداودي :  
معنى لم يضره أى لم يفتنه عن دينه إلى الكفر وليس المراد عصمته منه عن  
المعصية . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .  
(ملعون من أتى امرأة في دبرها) وفي بعض النسخ امرأته . والحديث يدل —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله .

هذا الذى أخرجه أبو داود في هذا الباب ، وقد بقى في الباب أحاديث أخرجه  
النسائى ، ونحن نذكرها .

الأول . عن خزيمة بن ثابت أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن الله  
لا يستعجب من الحق ، لا تأتوا النساء في أدبارهن » .

الثانى : عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم : =

— على تحريم إتيان النساء في أدبارهن ، وإلى هذا ذهب الأئمة إلا القليل للحدث  
هذا ، ولأن الأصل تحريم المباشرة إلا لما أحله الله ولم يحل تعالى إلا القبل كما  
دل له قوله ﴿فأتوا حرثكم أنى شئتم﴾ وقوله ﴿فأتوهن من حيث أمركم الله﴾  
فأباح موضع الحرث ، والمطلوب من الحرث نبات الزرع ، فكذلك النساء  
الغرض من إتيانهن هو طلب النسل لا قضاء الشهوة وهو لا يكون إلا في القبل  
فيحرم ماعدا موضع الحرث ولا يقاس عليه غيره اعدم المشابهة في كونه محلا  
للزراع . وأما محل الاستمتاع فيماعد الفرج فأخوذ من دليل آخر وهو جواز —

== أن رجلا سأله عن الرجل يأتي امرأة في دبرها ؟ قال : تلك اللوطية الصغرى  
رفعه هام عن قتادة عن عمرو ، ووقفه سفيان عن حميد الأعرج عن عمرو ، وتابعه  
مطر الوراق عن عمرو بن شعيب موقوفاً .

الثالث : عن كريب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا ينظر  
أقبه إلى رجل أتى رجلاً أو امرأة في دبرها » . هذا حديث اختلف فيه : فرواه الضعفاك  
ابن عثمان عن عزمة بن سليمان عن كريب عن ابن عباس ، ورواه وكيع عن الضعفاك  
موقوفاً ، ورواه أبو خالد عنه مرفوعاً ، وصحح البسقي رفعه ، وأبو خالد هو الأحمر .  
الرابع : عن ابن الهاد عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
« لا تأتوا النساء في أدبارهن » .

الخامس : حديث أبي هريرة ، وقد تقدم . وله عن النبي صلى الله عليه وسلم :  
« لا ينظر الله إلى رجل أتى امرأة في دبرها » .

السادس : عن علي بن طلق قال : جاء أعرابي ، فقال : يا رسول الله ، إنا نكون  
في البادية فيكون من أحدنا الرويحة ، فقال : إن الله لا يستحي من الحق ، لا تأتوا  
النساء في أعجازهن » .

السابع : عن ابن عباس قال : جاء عمر بن الخطاب إلى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، هلكت قال : وما الذي أهلكك ؟ قال حولت رحلي  
الليلة ، فلم يرد عليه شيئاً . فأوحى الله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية  
( نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم ) يقول : أقبل وأدبر ، واتفق الدبر =

— مباشرة الخائض فيماعد الفرج . وذهبت الإمامية إلى جواز إتيان الزوجة والأمة بل والمملوك في الدبر . وروى عن الشافعي أنه قال لم يصح في تحميمه ولا تحريمه شيء والقياس أنه حلال ، ولكن قال الربيع والله الذي لا إله إلا هو لقد نص الشافعي على تحريمه في سعة كتب ويقال إنه كان يقول بحله في القديم . وفي —

== والحیضة . قال أبو عبد الله الحاكم : وتفسير الصحابي في حكم المرفوع . الثامن : عن أبي تيمية المجعفي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أتى حائضاً ، أو امرأة في دبرها ، أو كاهناً ، فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم » .

ثم ذكر أبو داود تفسير ابن عباس لقول الله تعالى ( فأتوا حرثكم ) . ثم قال الشيخ شمس الدين : وهذا الذي فسر به ابن عباس فسر به ابن عمر . وإنما وهما عليه ، لم يهيم هو . فروى النسائي عن أبي النصر أنه قال لنافع : « قد أكثر عليك القول أنك تقول عن ابن عمر : إنه أفتى بأن يؤتى النساء في أدبارهن . قال نافع : لقد كذبوا على ، ولكن سأخبرك ، كيف كان الأمر ؟ إن ابن عمر عرض للمصحف يوماً ، وأنا عنده ، حتى بلغ ( نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم قال : يانافع ، هل تعلم ما أمر هذه الآية ؟ إنا كنا معشر قريش نجبي النساء ، فلما دخلنا المدينة ونسكحنا نساء الأنصار أردنا منهن مثل ما كنا نريد من نساؤنا ، فإذا هن قد كرهن ذلك وأعظمته ، وكانت نساء الأنصار إنما يؤتين على جنوبهن ، فأنزل الله عز وجل ( نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم ) » . فهذا هو الثابت عن ابن عمر ، ولم يفهم عنه من نقل عنه غير ذلك .

ويدل عليه أيضاً ما روى النسائي عن عبد الرحمن بن القاسم قال : قلت لمالك : « إن عندنا بمصر الليث بن سعد يحدث عن الحرث بن يعقوب عن سعيد بن يسار قال : قلت لابن عمر . إنا نشترى الجوارى فنحمض لهن ، قال : وما التحميص ؟ قال نأتين في أدبارهن ، قال أف ! أو يعمل هذا مسلم ؟ ! فقال لي مالك : فأشهد على ربيعة أنه يحدثني عن سعيد بن يسار أنه سأل ابن عمر عنه ؟ فقال : لا بأس به » فقد صح عن ابن عمر أنه فسر الآية بالإتيان في الفرج من ناحية الدبر وهو الذي =

— الهدى النبوى عن الشافعى أنه قال: لا أرخص فيه بل أنهى عنه وقال: إن من نقل عن الأئمة إباحته فقد غلط عليهم أخش الغلط وأقبحه وإنما الذى أباحوه أن يكون الدبر طريقاً إلى الوطء فى الفرج ، فيطأ من الدبر لا فى الدبر فاشتبه على السامع انتهى . كذا فى السيل . قال المنذرى : وأخرجه النسائى وابن ماجه —

= رواه عنه نافع وأخطأ من أخطأ على نافع فتوهم أن الدبر محل للوطء لا طريق إلى وطء الفرج ، فسكذبهم نافع ، وكذلك مسألة الجوارى ، إن كان قد حفظ عن ابن عمر أنه رخص فى الإحاض لهن ، فإنما مراده إتيانهن من طريق الدبر ، فإنه قد صرح فى الرواية الأخرى بالإسكار على من وطئهن فى الدبر ، وقال « أو يفعل هذا مسلم » ؟ ! فهذا يبين تصادق الروايات وتوافقها عنه .

فإن قيل : فما تصنعون بما رواه النسائى من حديث سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن عبد الله بن عمر : « أن رجلاً أتى امرأته فى دبرها فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فوجد من ذلك وجداً شديداً ، فأرسل الله عز وجل ﴿ نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم ﴾ » ؟ قيل : هذا غلط بلا شك ، غلط فيه سليمان ابن بلال ، أو ابن أبى أويس راويه عنه ، وانقلبت عليه لفظة « من » بلفظة « فى » وإنما هو « أتى امرأة من دبرها » ، ولعل هذه هى قصة عمر بن الخطاب بعينها ، لما حول رحله ، ووجد من ذلك وجداً شديداً ، فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم « هلكت » ، وقد تقدمت ، أو يكون بعض الرواة ظن أن ذلك هو الوطء فى الدبر فرواه بالمعنى الذى ظنه ، مع أن هشام بن ساعد قد خالف سليمان فى هذا ، فرواه عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار مرسل .

والذى يبين هذا ويزيده وضوحاً : أن هذا الغلط قد عرض مثله لبعض الصحابة حين أفتاه النبى صلى الله عليه وسلم بجواز الوطء فى قبلها من دبرها ، حتى يبين له صلى الله عليه وسلم ذلك بياناً شافياً ، قال الشافعى : أخبرنى عمى قال أخبرنى عبد الله بن علقم السائب عن عمرو بن أحيحة بن الجلاح ، أو عن عمرو بن فلان بن أحيحة — قال الشافعى : أنا شككت — عن خزيمة بن ثابت . « أن رجلاً سأل النبى صلى الله عليه وسلم عن إتيان النساء فى أدبارهن ، أو إتيان الرجل امرأته فى دبرها فقال النبى =

== صلى الله عليه وسلم : حلال ، فلما ولى الرجال دعاء ، أو أمر به فدعى ، فقال : كيف قلت ؟ فى أى الحزبتين ، أو فى أى الحزبتين ، أو فى أى الحزبتين ؟ أمن دبرها فى قبلها ؟ فنعم ، أم من دبرها فى دبرها ؟ فلا ، إن الله لا يستحي من الحق ، لا تأتوا النساء فى أدبارهن » . قال الشافعى : عمى ثقة ، وعبد الله بن على ثقة ، وقد أخبرنى محمد - وهو عمه محمد بن على - عن الأنصارى المحدث به أنه أثنى عليه خيراً ، وخزيمة ممن لا يشك عالم فى ثقته ، والأنصارى الذى أشار إليه : هو عمرو بن أحيحة .

فوقع الاشتباه فى كون الدبر طريقاً إلى موضع الوطء ، أو هو مأتى . واشتبه على من اشتبه عليه معنى « من » بمعنى « فى » ، فوقع الوهم .

فإن قيل : فما تقولون فيما رواه البيهقى عن الحاكم : حدثنا الأصم قال سمعت محمد ابن عبد الله بن عبد الحكم يقول : سمعت الشافعى يقول : ليس فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى التحريم والتحليل حديث ثابت ، والقياس أنه حلال ، وقد غلط سفيان فى حديث ابن الهاد - يريد حديثه عن عمارة بن خزيمة عن أبيه يرفعه « إن الله لا يستحي من الحق ، لا تأتوا النساء فى أدبارهن » ، ويريد بغلطه أن ابن الهاد قال فيه مرة : عن عبيد الله بن عبد الله بن حصين عن هرمى بن عبد الله الواقفى عن خزيمة ، ثم اختلف فيه عن عبيد الله . ف قيل عنه عن عبد الملك بن عمرو بن قيس الخطمى عن هرمى عن خزيمة ، وقيل : عن عبد الله بن هرمى ، فمداره على هرمى بن عبد الله عن خزيمة ، وليس لمارة بن خزيمة فيه أصل ، إلا من حديث ابن عيينة . وأهل العلم بالحديث يرونه خطأ . هذا كلام البيهقى .

قيل : هذه الحكاية مختصرة من مناظرة حكاها الشافعى ، جرت بينه وبين محمد بن الحسن ، يكون منه تحريم إتيان غيره ، فالإتيان فى الدبر حتى يبلغ منه مبلغ الإتيان فى القبل محرم ، بدلالة الكتاب ثم السنة ، فذكر حديث عمه ، ثم قال : ولست أرخص به ، أنهى عنه .

فلعل الشافعى رحمه الله توقف فيه أولاً ، ثم لما تبين له التحريم وثبت الحديث فيه رجع إليه ، وهو أولى بحلالته ومنصبه وإمامته من أن يناظر على مسألة يعتقد بطلانها ، يذهب بها عن أهل المدينة جدلاً ، ثم يقول : والقياس حله ، ويقول : ليس فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى التحريم والتحليل حديث ثابت ، على طريق ==

٢١٤٩ - حدثنا ابنُ بَشَّارٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ « إِنَّ الْيَهُودَ يَقُولُونَ : إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ فِي فَرْجِهَا مِنْ وَرَائِهَا كَانَ وَلَدُهُ أَحْوَلَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْى شِئْتُمْ ﴾ » .

— ( إذا جامع الرجل أهله في فرجها من ورائها ) أى من جهة خلفها ( كان ولده ) أى الحاصل بذلك الجماع ( أحول ) فى القاموس : الحول محرّكة ظهور البياض فى مؤخر العين ويكون السواد فى قبل الماق أو إقبال الحدقة على الأنف أو ذهاب حدقتها قبل مؤخرها ، وأن تكون العين كأنما تنظر إلى الحجاج [حجاج بالفتح والكسر استخوان ] أو أن تميل الحدقة إلى اللاحاظ ( نساؤكم ) أى مفكوحاتكم ومملوكاتكم ( حرث لكم ) أى مواضع زراعة أولادكم بمعنى هن لكم بمنزلة الأرض المعدة للزراعة ومحله القبل ، فلن الدبر موضع الفرج لا موضع الحرث ( فأتوا حرثكم أنى شئتم ) أى كيف شئتم من قيام أو قعود أو اضطجاع أو من ورائها فى فرجها والمعنى على أى هيئة كانت فهى مباحة لكم مفوضة —

= الجدل ، بل إن كان ابن عبد الحكم حفظ ذلك عن الشافعى فهو مما قد رجع عنه لما تبين له صريح التحريم . والله أعلم .

وفى سياقها دلالة على أنه إنما قصد الذب عن أهل المدينة على طريق الجدل ، فأما هو فقد نص فى كتاب عشرة النساء على تحريمه . هذا جواب البيهقى . والشافعى رحمه الله قد صرح فى كتبه المصرية بالتحريم واحتج بحديث خزيمه ، ووثق رواته ، كما ذكرنا . وقال فى الجديد : قال الله تعالى ( نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم ) ، وبين أن موضع الحرث هو موضع الولد ، وأن الله تعالى أباح الإتيان فيه إلا فى وقت الحيض ، « وأنى شئتم » بمعنى من أين شئتم ؟ قال : وإباحة الإتيان فى موضع الحرث يشبه أن ... (١) [يكون غرسا للزراع]

(١) هو كذلك بالأصل . والكلام منقطع والزيادة من عندنا بقضيتها السياق .

٢١٥٠ - حدثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ يُحْيَى أَبُو الْأَصْبَحِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ  
- يَعْنِي ابْنَ سَلَمَةَ - عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ  
ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « إِنْ ابْنُ عُمَرَ - وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ - أَوْ هُمْ إِنَّمَا كَانَ هَذَا الْحَىُّ  
مِنَ الْأَنْصَارِ وَهُمْ أَهْلُ وَثْنٍ مَعَ هَذَا الْحَىُّ مِنْ يَهُودٍ وَهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ وَكَانُوا  
يَرَوْنَ لَهُمْ فَضْلًا عَلَيْهِمْ فِي الْعِلْمِ ، فَكَانُوا يَعْتَقِدُونَ بِكَثِيرٍ مِنْ فِعْلِهِمْ ،  
وَكَانَ مِنْ أَمْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَأْتُوا النِّسَاءَ إِلَّا عَلَى حَرْفٍ ، وَذَلِكَ  
أَسْتَرَّ مَا تَكُونُ الْمَرْأَةُ ، فَكَانَ هَذَا الْحَىُّ مِنَ الْأَنْصَارِ قَدْ أَخَذُوا بِذَلِكَ  
مِنْ فِعْلِهِمْ ، وَكَانَ هَذَا الْحَىُّ مِنْ قُرَيْشٍ بِشَرَحُونَ النِّسَاءَ شَرَحًا مُنْكَرًا ،

- إِلَيْهِمْ وَلَا يَتَرْتَبُ مِنْهَا ضَرْرٌ عَلَيْكُمْ . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ  
وَالْتِّرَمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَه .

(إِنْ ابْنُ عُمَرَ وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَهُ أَوْ هُمْ) قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي الْعَالَمِ : هَكَذَا وَقَعَ فِي الرِّوَايَاتِ  
وَالصَّوَابُ بِفَهْرٍ أَلْفٌ ، يُقَالُ وَهْمُ الرَّجُلِ بِكُسْرِ الْمَاءِ إِذَا غَلَطَ فِي الشَّيْءِ وَوَهْمٌ ،  
مِفْتَوحَةُ الْمَاءِ إِذَا ذَهَبَ وَهْمُهُ إِلَى الشَّيْءِ وَأَوْهَمَ بِالْأَلْفِ إِذَا أَسْقَطَ مِنْ قِرَاءَتِهِ أَوْ  
كَلَامِهِ شَيْئًا ، وَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ قَدْ بَلَغَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ فِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ  
شَيْءٌ خِلَافَ مَا كَانَ يَذْهَبُ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ . انْتَهَى ( وَهُمْ أَهْلُ وَثْنٍ ) الْوَثْنُ هُوَ  
كُلُّ مَالِهِ جَنَّةٌ مَعْمُولَةٌ مِنْ جَوَاهِرِ الْأَرْضِ أَوْ مِنْ الْخَشَبِ أَوْ الْحِجَارَةِ ، كَهَوْدَجٍ  
الْأَدْمِيِّ ، وَالصَّنَمِ الصُّورَةِ بِلَا جَنَّةٍ ، وَقِيلَ هُمَا سَوَاءٌ ( وَكَانُوا ) أَيْ الْحَىُّ مِنْ  
الْأَنْصَارِ ( يَرَوْنَ ) أَيْ يَعْتَقِدُونَ ( لَهُمْ ) أَيْ لِيَهُودٍ ( فَضْلًا عَلَيْهِمْ فِي الْعِلْمِ ) لِأَنَّ  
الْيَهُودَ كَانُوا أَهْلَ كِتَابٍ ( إِلَّا عَلَى حَرْفٍ ) أَيْ طَرَفٍ يَعْنِي لَا يَجَامَعُونَ إِلَّا عَلَى  
طَرَفٍ وَاحِدٍ وَهِيَ حَالَةُ الْاسْتِنْقَاءِ . وَقَالَ فِي الْجَمْعِ : إِلَّا عَلَى حَرْفٍ أَيْ جَنْبِ  
( بِشَرَحُونَ النِّسَاءَ شَرَحًا مُنْكَرًا ) قَالَ الْخَطَّابِيُّ : أَيْ يَبْسُطُونَ وَأَصْلُ الشَّرْحِ -



وَيَتَلَدُّونَ مِنْهُنَّ مُقْبِلَاتٍ مُدْبِرَاتٍ وَمُسْتَلْقِيَاتٍ، فَلَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْمَدِينَةَ تَزَوَّجَ رَجُلٌ مِنْهُمْ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَذَهَبَ يَصْنَعُ بِهَا ذَلِكَ فَأَنْسَكَرَتْهُ عَلَيْهٍ وَقَالَتْ إِنَّمَا كُنَّا نُوْتِي هَلَى حَرْفٍ فَأَصْنَعْ ذَلِكَ، وَإِلَّا فَأَجْتَنِبْنِي حَتَّى شَرَى [شَرَا] أَمْرُهَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ شَتْمٌ﴾ أَيْ مُقْبِلَاتٍ وَمُدْبِرَاتٍ وَمُسْتَلْقِيَاتٍ يَعْنِي بِذَلِكَ مَوْضِعَ الْوَلَدِ .

— في اللغة البسط ، ومنه انشراح الصدر بالأمر وهو انفتاحه، ومن هذا قولهم : شرحت المسألة إذا فتحت المغلق منها وبينت المشكل من معناها .

قلت : قال في القاموس : شرح كمنع كشف ، ففلى هذا معنى قوله يشرحون النساء أى يكشفونهن وهو الظاهر ( يصنع بها ذلك ) أى الشرح المتعارف بينهم ( حتى شرى أمرها ) شرى كرضى أى ارتفع وعظم وأصله من قولهم : شرى البرق إذا لج في الامعان . قاله الخطابي ( فأتوا حركم أنى شتم ) أى كيف شتم ( أى مقبلات ومدبرات ومستلقيات ) هذا تفسير لمعنى أنى ( يعنى بذلك ) أى بقوله حرككم ( موضع الولد ) وهو القبل .

قال الخطابي : في الحديث بيان تحريم إتيان النساء في أدبارهن بغير موضع الولد مع ما جاء من النهى في سائر الأخبار انتهى . وقال النووي : اتفق العلماء الذين يعتد بهم على تحريم وطء المرأة في دبرها حائضاً كانت أو طاهراً لأحاديث كثيرة مشهورة . قال أصحابنا : لا يحل الوطء في الدبر في شيء من الآدميين وغيرهم من الحيوان في حال من الأحوال انتهى . والحديث سكت عنه المفردى

## ٤٧ - باب فى إتيان الحائض ومباشرتها

٢١٥١ - حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد أنبأنا ثابت البجلي عن أنس بن مالك **« أن اليهود كانت إذا حاضت منهم امرأة أخرجوها من البيت ولم يؤاكلوها ولم يشاربوها ولم يجامعوها فى البيت ، فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فأ نزل الله عز وجل : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : جَامِعُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ ،**

### ( باب فى إتيان الحائض ومباشرتها )

( أن اليهود ) جمع يهودى كروم وروم وأصله اليهوديين ثم حذف ياء النسبة كذا قيل وفيه تأمل ، والظاهر أن اليهود قبيلة سميت باسم جدها يهودا أخى يوسف الصديق واليهودى منسوب إليهم بمعنى واحد منهم ( ولم يؤاكلوها ) بالهمز ويبدل واواً . وقيل : إنه لغة ( ولم يجامعوها فى البيت ) أى لم يخالطوهن ولم يسأكفوهن فى بيت واحد ( عن ذلك ) أى عن فعل يهود المذكور ( ويسألونك عن المحيض ) أى الحيض ماذا يفعل بالنساء فيه ( قل هو أذى ) أى قدر ( فاعتزلوا النساء ) أى اتركوا طئهن ( فى الحيض ) أى وقته أو مكانه . قال فى الأزهار الحيض الأول فى الآية هو الدم بالاتفاق لقوله تعالى ﴿ قل هو أذى ﴾ وفى الثانى ثلاثة أقوال أحدها الدم كالأول ، والثانى زمان الحيض ، والثالث مكانه وهو الفرج ، وهو قول جمهور المفسرين وأزواج النبی صلى الله عليه وسلم . ثم الأذى ما يتأذى به الإنسان ، قيل سعى بذلك لأن له لوناً كريهاً ورائحة منقنة ونجاسة مؤذية مانعة عن العبادة كذا فى الرقاة ( فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ) أى مبيناً للاعتزال المذكور فى الآية بقصره على بعض أفرادها ( جامعوهن ) أى -

وَاصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ غَيْرِ النَّسْكَاحِ ، فَقَالَتِ الْيَهُودُ : مَا يُرِيدُ هَذَا الرَّجُلُ أَنْ  
يَدْعَ شَيْئًا مِنْ أَمْرِنَا إِلَّا خَالَفَنَا فِيهِ ، فَجَاءَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ وَعَبَادُ بْنُ يُشْرِ  
إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْيَهُودَ تَقُولُ كَذَا وَكَذَا ،  
أَفَلَا نَنفَكُحُهُنَّ فِي الْمَحِيضِ فَنَمُورَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى ظَنَنَّا  
أَنْ قَدْ وَجَدَ عَلَيْهِمَا فَخَرَجَا فَاسْتَقْبَلْتُمَا [ فَاسْتَقْبَلْتُمَا ] هَدِيَّةً مِنْ لَبْنٍ إِلَى  
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمَا فَظَنَنَّا أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ عَلَيْهِمَا .

— ساكنوهن (واصنعوا كل شيء) من المؤاكلة والمشاركة والمضاجعة  
(غير النسكاح) أي الجماع ، وهذا تفسير للآية ، وبيان لقوله : فاعتزلوا ،  
فإن الاعتزال شامل للجانية عن المؤاكلة والمضاجعة (هذا الرجل)  
يعنون النبي صلى الله عليه وسلم ، وعبروا به لإنكارهم النبوة (أن يدع)  
أي يترك (من أمرنا) أي من أمور ديننا (إلا خالفنا) بفتح الفاء أي  
لا يترك أمراً من أمورنا إلا مقروناً بالخالفة كقوله تعالى : لا يغادر صغيرة  
ولا كبيرة إلا أحصاها (جاء أسيد بن حضير) بالتصغير فيهما أنصاري أوسى  
أسلم قبل سعد بن معاذ على يد مصعب بن عمير وكان ممن شهد العقبة الثانية ،  
وشهد بدرأ وما بعدها من المشاهد (وعباد بن بشر) هو من بني عبد الأشهل  
من الأنصار أسلم بالمدينة على يد مصعب أيضاً قبل سعد بن معاذ وشهد بدرأ  
وأحداً والمشاهد كلها (أفلا نفكحهن) أي أفلا نجتمعن كما في رواية مسلم  
(فتممر) أي فتغير (أن قد وجد عليهما) أي غضب (فخرجا) خوفاً من الزيادة  
في التغير أو الغضب (فاستقباهما هدية) وفي بعض النسخ فاستقبلتهما أي استقبل  
الرجلين شخص معه هدية يهديها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والإسقاط  
مجازي (من لبن) من بياضه (فبعث في آثارهما) جمع أثر بفتح الحاء أي أرسل  
النهي صلى الله عليه وسلم عقبهما أحداً فناداهما فجاءاه . وزاد في رواية مسلم :  
فسقاها (فظننا أنه لم يجد عليهما) أي لم يغضب .

٢١٥٢ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ جَابِرِ بْنِ صُنَيْجِرٍ قَالَ :  
 سَمِعْتُ خِلَاسًا الْهَجَرِيَّ قَالَ سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ : « كُنْتُ أَنَا  
 وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَبِيَّتُ فِي الشَّعَارِ الْوَاحِدِ وَأَنَا حَائِضٌ طَامِثٌ  
 فَإِنْ أَصَابَهُ مِنْ شَيْءٍ غَسَلَ مَكَانَهُ وَلَمْ يَعُدَّهُ ، وَإِنْ أَصَابَ تَعْنَى ثَوْبَهُ مِنْهُ  
 شَيْءٌ غَسَلَ مَكَانَهُ وَلَمْ يَعُدَّهُ وَصَلَّى فِيهِ » .

— قال الخطابي : معناه علمنا وذلك لأنه لا يدعوها إلى مجالسته ومؤاكلته إلا  
 وهو راض عنهما . والظن يكون بمعنيين أحدهما بمعنى الحسبان والآخر بمعنى  
 اليقين ، فكان اللفظ الأول منصرفاً إلى الحسبان ، والآخر إلى العلم وزوال  
 الشك . انتهى .

والحديث يدل على جواز المباشرة فيما بين السرة والركبة في غير القبل والذبر .  
 ومن ذهب إلى الجواز عكرمة ومجاهد والشعبي والنخعي والحكم والثوري  
 والأوزاعي وأحمد بن حنبل ومحمد بن الحسن وأصبغ وإسحاق بن راهويه وأبو ثور  
 وابن المنذر وداود ، وذهب مالك وأبو حنيفة إلى أن المباشرة فيما بين السرة  
 والركبة حرام وهو قول أكثر العلماء منهم سعيد بن المسيب وشريح وطاؤس  
 وعطاء وسليمان بن يسار وقتادة .

وفيهما لأصحاب الشافعي ثلاثة وجوه الأشهر منها التحريم ، والثاني عدم  
 التحريم مع السكراةة ، والثالث إن كان المباشر يضبط نفسه عن الفرج إما لشدة  
 ورع أو لضعف شهوة جاز وإلا لم يجز . قال المفزدي : وأخرجه مسلم والترمذي  
 والنسائي وابن ماجه .

(عن جابر بن صبيح) بضم الصاد المهملة وسكون الباء الموحدة (سمعت خلاسا)  
 بكسر أوله هو ابن عمرو (الهجري) بفتححتين (نبيت في الشعار الواحد) الشعار  
 بالكسر ثوب يلي الجسد لأنه يلي شعره والذثار ثوب فوقه (وأنا حائض —

٢١٥٣ - حدثنا محمد بن العلاء ومُسَدَّدٌ قَالَا أَخْبَرَنَا حَفْصٌ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ  
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ عَنْ خَالَتِهِ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُبَاشِرَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ وَهِيَ حَائِضٌ  
أَمَرَهَا أَنْ تَتَزَرَّ ثَمَّ بِبَاشِرُهَا » .

( - طامث ) هو بمعنى حائض فهو تأكيد لحائض ( فإن أصابه ) أى أصاب بدنه  
( منى شيء ) أى شيء من الدم ( مكانه ) أى مكان الدم ( ولم يعده ) أى لم  
يجاوز ذلك المكان . والحديث يدل على جواز النوم مع الحائض والاضطجاع  
معهما فى لحاف واحد إذا كان هناك حائل يمنع من ملاقة البشرة فيما بين السرة  
والركبة أو تمنع الفرج وحده عند من لا يحرم إلا الفرج . قال المنذرى :  
وأخرجه النسائى .

( أمرها أن تتزر ) بتشديد التثناة الثانية وأصله تآزر بوزن تفتعل وأنكر  
أكثر النحاة الإدغام حتى قال صاحب المفصل إنه خطأ لكن نقل غيره أنه  
مذهب الكوفيين وحكاها الصغاني فى مجمع البحرين . وقال ابن الملك إنه مقصور  
على السماع ، كذا فى فتح البارى .

والمراد بذلك أنها تشد لإزاراً تستر سرتها وما تحتها إلى الركبة فما تحتها .  
والحديث استدلل به من قال بتحريم المباشرة بما تحت الإزار . قال المنذرى :  
وأخرجه البخارى .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :  
وقد تقدم فى الصحيحين حديث عائشة : « كنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه  
وسلم من إناء واحد ، كلانا جنب ، وكان يأمرنى فأتزر ، فيبشرنى وأنا حائض » .  
قال الشافعى : قال بعض أهل العلم بالقرآن ، فى قوله تعالى ( فاعتزلوا النساء  
فى الحيض ) يعنى فى موضع الحيض . وكانت الآية محتمة لما قال ، ومحملة اعتزال =  
( ١٤ - عون المبرود ٦ )

## ٤٨ - باب في كفارة من أتى حائضاً

٢١٥٤ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ غَيْرُهُ [أَيَّ غَيْرِ يَحْيَى حَدَّثَنَا عَنْ سَعِيدٍ] عَنْ سَعِيدٍ حَدَّثَنِی الْحَكَمُ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الَّذِي يَأْتِي أَمْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ قَالَ : « يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ يَنْصِفُ دِينَارٍ » .

### ( باب في كفارة من أتى حائضاً )

( في الذي يأتي امرأته وهي حائض ) أي فيمن يجامع امرأته في حالة الحيض ( قال ) أي النبي صلى الله عليه وسلم ( يتصدق بدينار أو نصف دينار ) فيه دلالة على ثبوت التصدق بدينار أو نصف دينار لمن جامع امرأته وهي حائض . قال في السبل : وقد ذهب إلى إيجاب الصدقة الحسن وسعيد لكن قالوا يعتق رقبة قياساً على من جامع في رمضان . وقال غيرهما بل يتصدق بدينار أو نصف دينار . قال الخطابي : قال أكثر أهل العلم لا شيء عليه ، وزعموا أن هذا مرسل —

= جميع أئمتناهم فدلّت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على اعتزال ماتحت الإزار منها ، وإباحة ما فوقه . وحديث أنس هذا ظاهر في أن التحريم إنما وقع على موضع الحيض خاصة ، وهو النكاح ، وأباح كل مادونه . وأحاديث الإزار لاتناقضه . لأن ذلك أبلغ في اجتناب الأذى ، وهو أولى .

وأما حديث معاذ قال : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عما يحل للرجل من امرأته وهي حائض ؟ فقال : ما فوق الإزار ، والتعفف عن ذلك أفضل » ، ففيه بقية عن سعد الأغطش ، وهما ضعيفان . قال عبد الحق : رواه أبو داود ثم قال ورواه أبو داود من طريق حزام بن حكيم ، وهو ضعيف ، عن عمه : « أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما يحل لي من امرأتي وهي حائض ؟ فقال : لك ما فوق الإزار » ، قال : « وروى عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ذكره أبو بكر بن أبي شيبة ، وليس بقوى .

٢١٥٥ - حدثنا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مُطَهَّرٍ أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ يَغْنَى ابْنُ سُلَيْمَانَ  
عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ الثَّنَائِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْجَزَرِيِّ عَنْ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ  
عَبَّاسٍ قَالَ : « إِذَا أَصَابَهَا فِي الدَّمِ فَدِينَارٌ ، وَإِذَا أَصَابَهَا فِي انْقِطَاعِ الدَّمِ  
فَنِصْفُ دِينَارٍ » .

— أو موقوف وقال ابن عبد البر : حجة من لم يوجب اضطراب هذا الحديث  
وأن الذمة على البراءة ولا يجب أن يثبت فيها شيء لمسكين ولا غيره إلا بدليل  
لا مدفع فيه ولا مطعن عليه وذلك معدوم في هذه المسألة .  
قال العلامة محمد بن إسماعيل الأمير : أما من صح له كابن القطان فإنه أئمن  
النظر في تصحيحه وأجاب عن طرق الطعن فيه وأقره ابن دقيق العيد وقواه  
في كتابه الإمام فلا عذر له عن العمل به . وأما من لم يصح عنده كالشافعي  
وابن عبد البر فالأصل براءة الذمة فلا تقوم به الحجة انتهى . قال المنذرى :  
وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه .

( إذا أصابها ) أى جامعها ( فى الدم ) وفى بعض الروايات فى إقبال الدم  
( فدينار ) أى على الجامع فيه ( وإذا أصابها فى انقطاع الدم فنصف دينار ) قيل  
إن الحكمة فى اختلاف الكفارة بالإقبال والإدبار أنه فى أوله قريب عهد  
بالجامع فلم يعذر فيه بخلافه فى آخره فحُفِفَ فيه والله تعالى أعلم . قال المنذرى :  
وأخرجه النسائى .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله .

هذا الحديث قد رواه عفان وجماعة عن شعبة موقوفاً ، وكذلك رواه عبد الرحمن  
ابن مهدي عنه موقوفاً ، ثم قال : قيل لشعبة : إنك كنت ترفعه . فذكر ما تقدم .  
وقال النسائى بعد ما رواه عن شعبة موقوفاً : قال شعبة : أنا حفظى مرفوع ، وقال  
فلان وفلان : إنه كان لا يرفعه ، فقال بعض القوم : يا أبا بسطام ، حدثنا بحفظك =

— وهذا الحديث قد اضطرب الرواة فيه اضطراباً كثيراً في إسناده ومتمنه ،  
فروى تارة مرفوعاً وتارة موقوفاً وتارة مرسلًا عن مقدم عن النبي صلى الله عليه  
وسلم ، وتارة معضلاً عن عبد الحميد بن عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم ،  
وتارة على الشك ديناراً أو نصف دينار ، وتارة على التفرقة بين أول الدم وآخره  
وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه : فإن أتى رجل امرأته حائضاً أو بعد تولية  
الدم ولم تغتسل فليستغفر الله ولا يعد ، وقد روى فيه شيء لو كان ثابتاً أخذنا به  
ولكنه لا يثبت مثله . هذا آخر كلامه . وقيل لشعبة رضي الله عنه إنك كنت  
ترفعه ، قال إني كنت مجنوناً فصحت فرجع عن رفعه بعد ما كان يرفعه انتهى  
كلام المنذري .

= ودعنا من فلان ، فقال : والله ما أحب أني حدثت بهذا أو سكت عن هذا ، وأني  
عمرت في الدنيا عمر نوح في قومه .

وقد روى النسائي من حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس « أن رجلاً أخبر  
النبي صلى الله عليه وسلم أنه أصاب امرأته وهي حائض ، فأمره أن يعتق نسمة » ،  
وله عاتان أشار إليهما النسائي .

إحدهما : أن هذا الحديث يرويه الوليد بن مسلم عن ابن جابر عن علي بن يزيمة  
عن ابن جبير عن ابن عباس ، واختلف على الوليد ، فرواه عنه موسى بن أيوب  
كذلك ، وخالفه محمود بن خالد ، فرواه عن الوليد عن عبد الرحمن بن يزيد السلمي ،  
قال النسائي : هو عبد الرحمن بن يزيد بن تميم ، ضعيف .

العلة الثانية : الوقف على ابن عباس ، ذكره النسائي .

وقال عبد الحق : حديث الكفارة في إتيان الحائض لا يروى بإسناد يحتج به ،  
ولا يصح في إتيان الحائض إلا التحريم .



## ٤٩ - باب ما جاء في العزل

٢١٥٦ - حدثنا إسحاق بن إسماعيل الطالقاني أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن قزعة عن أبي سعيد « ذَكَرَ ذَلِكَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْنِي الْعَزَلَ قَالَ فَلَيْمَ يَفْعَلُ أَحَدُكُمْ وَلَمْ يَقُلْ فَلَا يَفْعَلُ أَحَدُكُمْ فَإِنَّهُ لَيْسَتْ مِنْ نَفْسٍ مَخْلُوقَةٍ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا » .  
قال أبو داود : قَزَعَةُ مَوْلَى زِيَادٍ .

٢١٥٧ - حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا أبان أخبرنا يحيى أن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان حَدَّثَهُ أَنَّ رِفَاهَةَ حَدَّثَتْهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ « أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لِي جَارِيَةٌ وَأَنَا أُعْزِلُ عَنْهَا وَأَنَا

### ( باب ما جاء في العزل )

هو أن يجمع فإذا قارب الإنزال نزع وأنزل خارج الفرج .  
( ذكر ) بصيغة الجمل ( ذلك ) أى العزل ( يعنى العزل ) هذا بيان لذلك ( فلم يفعل أحدكم ) فإنه لا فائدة له فيه إذ لا مانع عن العلوق إذا أراد الله تعالى ( ولم يقل فلا يفعل ) أشار إلى أنه لم يصرح لهم بالنهي وإنما أشار أن الأولى ترك ذلك ( فإنه ليست من نفس مخلوقة إلا الله خالقها ) أى كل نفس قدر الله خلقها لا بد أن يخلقها سواء عزل أحدكم أم لا فلا فائدة في العزل . والحديث يدل على كراهة العزل . قال الترمذى بعد ما أخرج هذا الحديث : قد كره العزل قوم من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم انتهى ( قال أبو داود قزعة مولى زياد ) أى ابن أبي سفيان وقزعة بالقاف والزاي وبعدهما مهملة بفتحات هو ابن يحيى البصرى عن أبي سعيد وأبي هريرة وابن عمر وعنه مجاهد وعاصم الأحول وثقه المعجل . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى -

أَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ وَأَنَا أُرِيدُ مَا يُرِيدُ الرَّجَالُ وَإِنَّ الْيَهُودَ تَحَدَّثُ أَنَّ الْعَزْلَ مَوْءُودَةُ الصُّغْرَى . قَالَ : كَذَبَتْ يَهُودُ لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَهُ مَا اسْتَطَاعَتْ أَنْ تَصْرِفَهُ .

— ( إن اليهود تحدث أن العزل موءودة الصغرى ) الموءودة هي التي دفنت حية وكانت عادة سراء العرب أن يدفنوا بناتهم إذا ولدت تحرزاً عن حقوق العار ، فقالت اليهود إن العزل أيضاً قريب من الواد لأنه إلتلاف نفس ولو بعيدة عن الوجود ( قال كذبت يهود ) فيه دليل على جواز العزل ولكنه معارض بما في حديث جدامة : أنهم سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العزل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الواد الخفي . أخرجه مسلم . وجمع بينهما بأن ما في حديث جدامة محمول على التنزيه وتكذيب اليهود لأنهم أرادوا التحريم الحقيقي .

وقال ابن القيم : الذي كذب فيه صلى الله عليه وسلم اليهود هو زعمهم أن العزل لا يتصور معه الحمل أصلاً وجعلوا بمنزلة قطع النسل بالواد فأكذبهم وأخبر أنه لا يمنع الحمل إذا شاء الله خلقه وإذا لم يرد خلقه لم يكن وأداً حقيقة ، وإنما أسماء وأداً خفياً في حديث جدامة بأن الرجل إنما يعزل هرباً من الحمل فأجرى قصده لذلك مجرى الواد لسكن الفرق بينهما أن الواد ظاهر بالمباشرة اجتمع فيه القصد والفعل ، والعزل يتعلق بالقصد فقط فلذلك وصفه بكونه خفياً انتهى ( لو أراد الله أن يخلقه ما استطاعت أن تصرفه ) معناه أنه تعالى إذا قدر —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

فاليهود ظنت أن العزل بمنزلة الواد في إعدام ما انعقد بسبب خلقه ، فكذبهم في ذلك . وأخبر أنه لو أراد الله خلقه ما صرفه أحد . وأما تسميته وأداً خفياً فلا أن الرجل إنما يعزل عن امرأته هرباً من الولد وحرصاً على أن لا يكون . فجرى قصده =

— خلق نفس فلا بد من خلقها وأنه يسبقكم الماء فلا تقدرّون على دفعه ولا ينفعكم الحرص على ذلك ، فقد يسبق الماء من غير شعور العازل لتمام ما قدره الله .  
قال المنذرى : اختلف على يحيى بن أبى كثير فيه . فقليل عنه عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر بن عبد الله مختصراً بمعناه ، وأخرجه الترمذى والنسائى وفى حديثه وقيل فيه عن رفاعه كما ذكرناه وقيل فيه عن أبى مطيع —

== ونيته وحرصه على ذلك مجرى من أعدم الولد بواؤه ، لكن ذلك وأد ظاهر من العبد فعلاً وقصدًا . وهذا وأد خفى له ، إنما أرادوه ونواه عزماً ونية ، فكان خفياً .  
وقد روى الشافعى تعليقاً عن سليمان التيمى عن أبى عمرو الشيبانى عن ابن مسعود فى العزل ، قال : « هو الواد الخفى » .

وقد اختلف السلف والخلف فى العزل : فقال الشافعى وغيره : يروى عن عدد من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم أنهم رخصوا فى ذلك ولم يروا به بأساً . قال البيهقى : وروينا الرخصة فيه من الصحابة عن سعد بن أبى وقاص ، وأبى أيوب الأنصارى ، وزيد بن ثابت ، وابن عباس ، وغيرهم . وذكر غيره : أنه روى عن على ، وخباب بن الأرت ، وجابر بن عبد الله ، والمعروف عن على وابن مسعود كراهته . قال البيهقى : ورويت عنهما الرخصة ورويت الرخصة من التابعين عن سعيد بن المسيب وطاوس ، وبه قال مالك والشافعى ، وأبو حنيفة وأصحابه .

وألزمهم الشافعى المنع منه ، فروى عن على وعبد الله بن مسعود المنع منه ثم قال : وليسوا يأخذون بهذا ، ولا يرون بالعزل بأساً ، ذكر ذلك فيما خالف فيه العراقيون علماً وعبد الله .

وأما قول الإمام أحمد فيه فأكثر نصوصه أن له أن يعزل عن سريره ، وأما زوجته فإن كانت حرة لم يعزل عنها إلا بإذنها ، وإن كانت أمة لم يعزل إلا بإذن سيدها . ورويت كراهة العزل عن عمر بن الخطاب ، ورويت عن أبى بكر الصديق ، وعن على وابن مسعود فى الشهور عنهما ، وعن ابن عمر .

وقالت طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم : يحرم كل عزل . وقال بعض أصحابه : يباح مطلقاً . وقد روى مسلم فى صحيحه عن سعد بن أبى وقاص : « أن رجلاً جاء إلى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : إني أعزل عن امرأتى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ==

٢١٥٨ — حدثنا القعنبي عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محيريز قال : « دخلت المسجد فראيت أبا سعيد الخدري فجلست إليه فسألته عن العزل فقال أبو سعيد خرّجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بني المصطلق فأصبنا سبأيا من سبي العرب فاشتبهينا النساء واشتدّت علينا العزوبة وأحببنا الفداء فأردنا

— ابن رفاعه ، وقيل فيه عن أبي رفاعه وقيل فيه عن أبي هريرة (في غزوة بني المصطلق) بكسر اللام قبيلة من بني خزاعة من العرب .

( فأصبنا سبأيا من سبي العرب ) قال الدؤوي : فيه دليل على أن العرب يجرى عليهم الرق إذا كانوا الشركين لأن بني المصطلق قبيلة من خزاعة وهو —

== عليه وسلم : لم تفعل ذلك ؟ فقال الرجل : أشفق على ولدها أو على أولادها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان ذلك ضاراً أحداً ضر فارس والروم » . وفي الصحيحين من حديث جابر : « كنا نعزل والقرآن ينزل فلو كان شيء ينهي عنه لنهي عنه القرآن » . وفي صحيح مسلم عنه في هذا الحديث : « كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فلم ينهنا » . وفي الصحيحين من حديث أبي سعيد قال : « ذكر العزل عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : وما ذاكم ؟ قالوا : الرجل تكون له المرأة ترضع ، فيصيب منها ، ويكره أن تحمل منه ؟ قال : فلا عليكم أن لا تفعلوا ذلك ، فإنما هو القدر » ، قال ابن عون : فحدثت به الحسن فقال : والله لكان هذا زجر . وفي لفظ في الصحيحين : قال محمد ابن سيرين : قوله « لا عليكم » أقرب إلى النهي .

ووجه ذلك — والله أعلم — أنه إنما نفي الحرج عن عدم الفعل . فقال « لا عليكم أن لا تفعلوا » يعني في أن لا تفعلوا ، وهو يدل بفهمه على ثبوت الحرج في الفعل ، فإنه لو أراد نفي الحرج عن الفعل لقال : لا عليكم أن تفعلوا . والحكم بزيادة « لا » خلاف الأصل ، فلهذا فهم الحسن وابن سيرين من الحديث الزجر . والله أعلم .

أَنْ نَعْزِلَ ثُمَّ قُلْنَا نَعْزِلُ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ أَظْهَرِنَا قَبْلَ  
أَنْ نَسْأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ ، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ : فَقَالَ مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا  
مِمَّا مِنْ نَسَمَةٍ كَأَنَّهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا وَهِيَ كَأَنَّهُ :

— مذهب مالك والشافعي وقال أبو حنيفة والشافعي في القديم لا يجرى عليهم الرق  
لشرفهم ( واشتدت علينا العزبة ) بضم العين أى قلة الجماع ( وأحببنا الفداء ) أى  
احتجنا إلى الوطء وخفنا من الحبل فتصير أم ولد فيمتنع بيعها وأخذ الفداء فيها  
( فأردنا أن نعزل ) أى من السبايا مخافة الحبل ( ثم قلنا ) أى فى أنفسنا أو بعضنا  
لبعض ( نعزل ) بحذف الاستفهام ( ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا )  
أى بيننا . والجملة حالية معترضة ( فسألناه عن ذلك ) أى عن العزل أو جوازه  
( ما عليكم أن لا تفعلوا إلخ ) قال النووي : معناه ما عليكم ضرر فى ترك العزل ،  
لأن كل نفس قدر الله خلقها لا بد أن يخلقها سواء عزلت أم لا وما لم يقدر خلقها  
لا يقع سواء عزلت أم لا ، فلا فائدة فى عزلكم انتهى .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وفيه دليل على جواز استرقاق العرب ووطء سباياهم ، وكن كتابيات . وقد تقدم  
حديث أبى سعيد فى سبايا أوطاس ، وإباحة وطئهن ، وهن من العرب . وحديثه  
الآخر « لا توطأ حامل حتى تضع » . وكان أكثر سبايا الصحابة فى عصر النبي صلى الله  
عليه وسلم من العرب ، وكانوا يطأوهن بإذن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يشترط  
فى الوطء غير استبرائهن ، لم يشترط إسلامهن ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة  
لا يجوز . وقد دفع أبو بكر إلى سلمة بن الأكوع امرأة من السبي ، فله إياها من  
العرب . وأخذ عمرو بن أمية من سبي بنى حنيفة . وأخذ الصحابة من سبي المجوس ،  
ولم ينقل أنهم اجتنبوهن .

قال ابن عبد البر : إباحة وطئهن منسوخ بقوله ( ولا تسكحوا الشركات حتى  
يؤمن ) وهذا فى غاية الضعف ، لأنه فى النكاح ، وسأل محمد بن الحكم أحمد عن  
ذلك فقال : لا أدري ، أكانوا أسلموا أم لا .

٢١٥٩ — حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا الفضل بن دكين أخبرنا زهير عن أبي الزبير عن جابر قال « جاء رجل من الأنصار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن لي جارية أطوف عليهن وأنا أكره أن تحمل فقال : اغزِلْ عنها إن شئت فإنه سيأتيها ما قدر لها . قال : فليث الرجل ثم أتاه فقال : إن الجارية قد حملت ، قال : قد أخبرتك أنه سيأتيها ما قدر لها . »

— قال في النيل : وقع في رواية للبخاري وغيره : لا عليكم أن لا تفعلوا . قال ابن سيرين : هذا أقرب إلى النهي . وحكى ابن عون عن الحسن أنه قال : والله لكان هذا زجر . قال القرطبي كأن هؤلاء فهموا من لا النهي عما سألوا عنه ، فسكانه قال لا تمزوا وعليكم أن لا تفعلوا ويكون قوله : وعليكم إلى آخره تأكيداً للنهي . وتعقب بأن الأصل عدم هذا التقدير وإنما معناه ليس عليكم أن تتركوا وهو الذي يساوى أن لا تفعلوا . وقال غيره معنى لا عليكم أن لا تفعلوا أي لا حرج عليكم أن لا تفعلوا ، ففيه نفي الحرج عن عدم الفعل ، فافهم ثبوت الحرج في فعل العزل ، ولو كان المراد نفي الحرج عن الفعل لقال لا عليكم أن تفعلوا إلا أن يدعى أن لازائدة فيقال الأصل عدم ذلك انتهى . قال المنذري وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

(إن لي جارية) زاد مسلم هي خادمتنا وسانيتنا [ أي التي تسقى لنا شربها بالبعير في ذلك ] (أطوف عليهن) أي أجامعها (وأنا أكره أن تحمل) أي تحبل مني (فإنه) أي الشأن (سيأتيها ما قدر لها) أي من الحمل وغيره سواء عزلت أم لا (ثم أتاه) أي النبي صلى الله عليه وسلم .

قال الخطابي في المعالم : في هذا الحديث من العلم بإباحة العزل عن الجوارى وقد رخص فيه غير واحد من الصحابة والتابعين وكرهه بعض الصحابة وروى —

## ٥٠ - باب ما يكره من ذكر الرجل

ما يكون من إصابته من أهله

٢١٦٠ - حدثنا مسدد أخبرنا بشر حدثنا الجريري ح وحدثنا مؤمل

أخبرنا إسماعيل ح وحدثنا موسى أخبرنا أحمد كثرهم عن الجريري عن أبي نضرة  
حدثني شيخ من طفاوة قال «تقويت أبا هريرة بالمدينة فلم أر رجلاً من أصحاب  
النبي صلى الله عليه وسلم أشد تشميراً ولا أقوم على ضيف منه فبينما أنا عنده

— عن ابن عباس أنه قال : تستأمر الحرة في العزل ولا تستأمر الجارية . وإليه  
ذهب أحمد بن حنبل . وقال مالك : لا يعزل عن الحرة إلا بإذنها ولا يعزل عن  
الجارية إذا كانت زوجة إلا بإذن أهلها ، ويعزل عن أمته بغير إذن . وفي  
الحديث دلالة على أنه إذا أقر بوطء أمته وادعى العزل فإن الولد لاحق به إلا أن  
يدعى الاستبراء ، وهذا على قول من يرى الأمة فراشاً ، وإليه ذهب الشافعي  
رحمه الله انتهى . قال المنذرى : وأخرجه مسلم .

( باب ما يكره من ذكر الرجل ما يكون من إصابته من أهله )

( حدثني شيخ من طفاوة ) بضم الطاء المهملة . قال في التقریب : الطفاوى :  
شيخ لأبي نضرة لم يسم من الثالثة لا يعرف ( تقويت أبا هريرة ) أى جثته ضيفاً  
والثوى الضيف وهذا كما تقول تضيفته إذا ضفته . قاله الخطابي ( أشد تشميراً ) —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

قوله في الحديث « وليصفق النساء » دليل على أن قوله في حديث سهل بن سعد  
المتفق عليه « التصفيق للنساء » أنه إذن وإباحة لمن في التصفيق في الصلاة عند نائمة  
تنوب ، لا أنه عيب وذم . قال الشافعي : حكم النساء التصفيق ، وكذا قاله أحمد .  
وذهب مالك إلى أن المرأة لا تصفق وأنها تسبح . واحتج له الباجي وغيره بقوله =

يَوْمًا وَهُوَ عَلَى سَرِيرٍ لَهُ وَمَعَهُ كَيْسٌ فِيهِ حَصَى أَوْ نَوَى وَأَسْفَلَ مِنْهُ جَارِيَةٌ لَهُ  
سَوْدَاءُ وَهُوَ يُسَبِّحُ بِهَا حَتَّى إِذَا نَفَدَ [أَنفَدَ] مَا فِي الْكَيْسِ أَلْقَاهُ إِلَيْهَا ، فَجَمَعَتْهُ  
فَأَعَادَتْهُ فِي الْكَيْسِ فَرَفَعَتْهُ [فَدَفَعَتْهُ] إِلَيْهِ ، فَقَالَ : أَلَا أُحَدِّثُكَ عَنِّي وَعَنْ  
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ قُلْتُ : بَلَى ، قَالَ : بَيْنَا أَنَا أَوْعَاكَ فِي  
الْمَسْجِدِ إِذْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَقَالَ :  
مَنْ أَحْسَنَ الْفَتَى الدَّوْسِيَّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هُوَ ذَا  
يُوعَاكَ فِي جَانِبِ الْمَسْجِدِ ، فَأَقْبَلَ يَمْشِي حَتَّى انْتَهَى إِلَى فَوْضَعٍ يَدُهُ عَلَى  
فَقَالَ لِي مَعْرُوفًا ، فَتَهَضُّتُ ، فَأَنْطَلَقَ يَمْشِي حَتَّى أَتَى مَقَامَهُ [مَكَانَهُ] الَّذِي  
يُصَلِّي فِيهِ ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِمْ وَمَعَهُ صَفَّانِ مِنْ رِجَالٍ وَصَفٌّ مِنْ نِسَاءٍ ، أَوْ صَفَّانِ  
مِنْ نِسَاءٍ وَصَفٌّ مِنْ رِجَالٍ ، فَقَالَ : إِنْ نَسَانِيَ الشَّيْطَانُ شَيْئًا مِنْ صَلَاتِي

— أى أكثر اجتهداً في العبادة (وهو) أى أبو هريرة رضى الله عنه (يسبغ بها)  
أى بالحصى أو النوى والمعنى يعد التسبيح بها (إذا نفذ) أى فنى ولم يبق (ما في  
الكيس) من النوى أو الحصى (ألقاه إليها) أى ألقى أبو هريرة رضى الله عنه  
الكيس إلى الجارية (بينما أنا أوعاك) بصيغة المجهول من الوعك وهو شدة  
الحمى (من أحسن) أى من أبصر (الفتى الدوسى) يعنى أبا هريرة (فقال لى  
معروفًا) أى قولاً معروفًا (أو صفان من نساء) شك من الراوى (إن نسانى) —

== صلى الله عليه وسلم : « من نابه شيء في صلاته فليسبغ » قالوا : وهذا عام في الرجال  
والنساء ، قالوا : وقوله « التصفيق للنساء » هو على طريق الذم والعيب لمن ، كما  
يقال : كفران المشير ، من فعل النساء .

وهذا باطل من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن في نفس الحديث تقسيم التنبية بين الرجال والنساء وإنما ساقه في =



فَلْيُسَبِّحْ الْقَوْمُ وَلْيُصَفِّقِ النِّسَاءُ . قَالَ : فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَنْسَ مِنْ صَلَاتِهِ شَيْئًا ، فَقَالَ : مَجَالِسُكُمْ مَجَالِسُكُمْ . زَادَ مُوسَى هَهُنَا : ثُمَّ حَمِدَ اللَّهَ وَأَمْنَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : أَمَّا بَعْدُ — ثُمَّ انْفَقُوا — ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الرِّجَالِ قَالَ [ فَقَالَ ] هَلْ مِنْكُمْ الرَّجُلُ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ فَأَغْلَقَ عَلَيْهِ بَابَهُ وَأَلْقَى عَلَيْهِ سِتْرَهُ وَاسْتَتَرَ بِسِتْرِ اللَّهِ ؟ قَالُوا : نَعَمْ ، قَالَ : ثُمَّ يَجْلِسُ بَعْدَ ذَلِكَ فَيَقُولُ فَعَلْتُ كَذَا فَعَلْتُ كَذَا . قَالَ : فَسَكَتُوا . قَالَ : فَأَقْبَلَ عَلَى النِّسَاءِ

— بتشديد السين من باب التفعيل أى أنساني (فليسبح) أى فليقل سبحانه الله (القوم) لال الخطابي : إسم القوم إنما ينطبق على الرجال دون النساء .  
قال زهير :

وما أدرى وسوف أخال أدرى أقوم آل حصن أم نساء

ويدل على ذلك قوله فليصفق النساء فقابل به النساء ، فدل أنهن لم يدخلن فيهن ، ويصحح ذلك قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ ﴾ انتهى ( وليصفق النساء ) التصفيق ضرب إحدى اليدين على الأخرى ، وقد مر بيان التسبيح والتصفيق في كتاب الصلاة ( مجالسكم مجالسكم ) بالنصب أى الزموا مجالسكم ( زاد موسى ) أى فى روايته ( ههنا ) أى بعد قوله مجالسكم مجالسكم ( ثم انفقوا ) أى الرواة ( ثم أقبل ) أى النبى صلى الله عليه وسلم ( فيقول فملت كذا فملت كذا ) أى يبين كيفية جماعه ويفشى ما جرى بينه وبين امرأته من أمور —

= معرض التقسيم وبيان اختصاص كل نوع بما يصلح له ، فالمرأة لما كان صوتها عورة منعت من التسبيح ، وجعل لها التصفيق ، والرجل لما خالفها فى ذلك ، شرع له التسبيح .  
الثانى : أن فى الصحيحين من حديث أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « التسبيح للرجال والتصفيق للنساء » فهذا التقسيم والتوزيع صريح =

فَقَالَ : هَلْ مِنْكُمْ مَنْ تُحَدِّثُ ، فَسَكَّتْنَ ، فَجَعَلَتْ فَتَاةٌ ، قَالَ مُؤَمِّلٌ :  
 فِي حَدِيثِهِ : فَتَاةٌ كَعَابٌ ، عَلَى إِحْدَى رُكْبَتَيْهَا وَتَطَاوَلَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَرَاهَا وَبَسَمَعَ كَلَامَهَا ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُمْ  
 لَيَتَحَدَّثُونَ وَإِنَّهُمْ لَيَتَحَدَّثُنَّهُ ، قَالَ : هَلْ تَذَرُونَ مَا مَثَلُ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ :  
 إِنَّمَا مَثَلُ ذَلِكَ مَثَلُ شَيْطَانَةٍ لَقِيَتْ شَهْطَانًا فِي السَّكَّةِ فَقَضَى مِنْهَا حَاجَتَهُ  
 وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ ، أَلَا إِنَّ طَيْبَ الرَّجَالِ مَا ظَهَرَ رِيحُهُ وَلَمْ يَظْهَرَ لَوْنُهُ ،  
 أَلَا إِنَّ طَيْبَ النِّسَاءِ مَا ظَهَرَ لَوْنُهُ وَلَمْ يَظْهَرَ رِيحُهُ .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَمِنْ هُنَا حَفِظَتْهُ عَنْ مُؤَمِّلٍ وَمُوسَى : « أَلَا لَا يُفْضِيَنَّ  
 رَجُلٌ إِلَى رَجُلٍ وَلَا امْرَأَةٌ إِلَى امْرَأَةٍ ، إِلَّا إِلَى وَلَدٍ أَوْ وَالِدٍ ، وَذَكَرَ ثَلَاثَةَ

— الاستمتاع (فجئت) قَالَ فِي الْقَامُوسِ : جَنَى كَدَعَا وَرَمَى جَنُوهَا وَجَنَاهَا جَلَسَ عَلَى  
 رُكْبَتَيْهِ (فتاة) أَيْ شَابَةٌ (كعاب) بِالْفَتْحِ الْمَرْأَةُ حِينَ يَبْدُو نُدْبُهَا لِلنَّهْدِ وَهِيَ  
 السَّكَابُ أَيْضًا وَجَمْعُهَا كَوَاعِبُ (وتطاولت) أَيْ امْتَدَّتْ وَرَفَعَتْ عُنُقَهَا  
 (ما ظهر ريحه ولم يظهر لونه) كَلَامُ الْوَرْدِ وَالْمَسْكِ وَالْعَنْبَرِ (إِنَّ طَيْبَ النِّسَاءِ  
 مَا ظَهَرَ لَوْنُهُ وَلَمْ يَظْهَرَ رِيحُهُ) كَالْحَنَاءِ . قَالَ الْقَارِي فِي الْمَرْقَاةِ فِي شَرْحِ السَّفَةِ :  
 حَمَلُوا قَوْلَهُ وَطَيْبَ النِّسَاءِ عَلَى مَا إِذَا أَرَادَتْ أَنْ تَخْرُجَ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ عِنْدَ  
 زَوْجِهَا فَلَتَطْلُبُ بِمَا شَاءَتْ انْتَهَى . وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثٌ : « أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَصَابَتْ بِخُورٍ  
 فَلَا تَشْهَدْ مَعَنَا الْعِشَاءَ » انْتَهَى مُلْخَصًا (أَلَا لَا يُفْضِيَنَّ) بَعْضُ أَوَّلِهِ أَيْ لَا يَصْلُحَنَّ —

= فِي أَنَّ حَكَمَ كُلِّ نَوْعٍ مَا خَصَّهُ بِهِ . وَخَرَجَهُ مُسْلِمٌ بِهَذَا اللَّفْظِ ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ :  
 « فِي الصَّلَاةِ » .

الثَّالِثُ : أَنَّهُ أَمَرَ بِهِ فِي قَوْلِهِ « وَلِيَصْفُقَ النِّسَاءَ » وَلَوْ كَانَ قَوْلُهُ « التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ »  
 عَلَى جِهَةِ الذَّمِّ وَالْعِيبِ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فَنَسِيَتْهَا [ فَأَنْسَيْتُهَا ] وَهُوَ فِي حَدِيثِ مُسَدِّدٍ وَلَكِنِّي لَمْ أَتَقِنَهُ كَمَا أَحِبُّ ، وَقَالَ  
مُوسَى أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ عَنْ الْجُرَيْرِيِّ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ الطَّفَاوِيِّ .

### آخر كتاب النكاح

— ( رجل إلى رجل ولا امرأة إلى امرأة ) أى فى ثوب واحد والمعنى لا يضطجعان  
متجردين تحت ثوب واحد . قال فى المجموع : هو نهى تحريم إذا لم يكن بينهما  
حائل بأن يكونا متجردين وإن كان بينهما حائل فتتزيه انتهى ( إلا إلى ولد  
أو والد ) ليس هذا الاستثناء فى حديث مسلم ولفظه : لا يفضى الرجل إلى الرجل  
فى ثوب واحد ولا تفضى المرأة إلى المرأة فى ثوب واحد ، رواه فى ضمن حديث  
( وذكر ثالثة ) أى كلمة ثالثة ( وهو فى حديث مسدد ) مرجع هو قوله : ألا  
لا يفضين الخ ( وقال موسى أخبرنا حماد الخ ) حاصله أن موسى لم يقل فى روايته  
حدثنى شيخ من طفاوى كما قال مسدد ومؤمل ، بل قال عن الطفاوى والحديث  
يدل على تحريم إفشاء أحد الزوجين لما يقع بينهما من أمور الجماع ، وذلك لأن  
كون الفاعل لذلك بمنزلة شيطان لقي شيطانة ففضى حاجته منها والناس ينظرون  
من أعظم الأدلة الدالة على تحريم نشر أحد الزوجين للأسرار الواقعة بينهما  
الراجعة إلى الوطء ومقدماته .

قيل : وهذا التحريم هو فى نشر أمور الاستمتاع ووصف التفاصيل الراجعة  
إلى الجماع وإفشاء ما يجرى من المرأة من قول أو فعل حالة الوقاع . وأما مجرد  
ذكر نفس الجماع فإن لم يكن فيه فائدة ولا إليه حاجة فمكروه لأنه خلاف  
المروءة ومن التسكلم بما لا يعنى ، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه ،  
فإن كان إليه حاجة أو ترتب عليه فائدة فلا كراهة فى ذكره ، وذلك نحو أن  
تفكر المرأة نكاح الزوج لها وتدعى عليه المعجز عن الجماع أو نحو ذلك ، كما  
روى أن الرجل الذى ادعت عليه امرأته العنة قال يا رسول الله إني لأنفصها —

## بسم الله الرحمن الرحيم أول كتاب الطلاق

### تقريع أبواب الطلاق

#### ١ - باب فيمن خيب امرأة على زوجها

٢١٦١ - حدثنا الحسن بن عليّ أخبرنا زيد بن الحُبَابِ أخبرنا عمارُ ابنُ رزِيقٍ عن عبدِ اللهِ بنِ عيسى عن عِكْرِمَةَ عن يَحْيَى بنِ يَمْرُوثٍ عن أبي هريرة قال قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : « لَيْسَ مِنَّا مَنْ خَيَّبَ امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا أَوْ عَبْدًا عَلَى سَيِّدِهِ » .

نفذ الأديم ، ولم ينكر عليه . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى مختصراً لقصة الطيب . وقال الترمذى هذا حديث حسن إلا أن الطفاوى لا نعرفه إلا فى هذا الحديث ولا يعرف اسمه . وقال أبو الفضل محمد بن طاهر والطفاوى مجهول .

#### ( باب فى من خيب امرأة على زوجها )

أى أفسدها بأن يزين لىها عداوة الزوج .

( أخبرنا عمار بن رزىق ) بتقديم الراء المهملة على الزاى المعجمة مصغراً ( ليس منا ) أى من أتباعنا ( من خيب ) بتشديد الباء الأولى بعد انحاء المعجمة أى خدع وأفسد ( امرأة على زوجها ) بأن يذكر مساوى الزوج عند امرأته أو محاسن أجنبي عندها ( أو عبداً ) أى أفسده ( على سيده ) بأى نوع من الإفساد . وفى معناها إفساد الزوج على امرأته والجارية على سيدها . قال المنذرى وأخرجه النسائى .

## ٢ - باب في المرأة تسأل زوجها طلاق امرأته

٢١٦٢ - حدثنا القعنبي عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن

أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صحفتها ولتنكح فإنما لها ما قدر لها » .

( باب في المرأة تسأل زوجها طلاق امرأته له )

( لا تسأل المرأة طلاق أختها ) أى في كونها من بنات آدم ( لتستفرغ صحفتها ) وفي رواية البخارى : لتستفرغ ما في صحفتها . والصحفة إزاء كالمصحة ، يعنى لتجعل تلك المرأة قصعة أختها خالية مما فيها ، وهذا كناية عن أن يصير لها ما كان يحصل لضررتها من النفقة وغيرها ( ولتنكح ) عطف على لتستفرغ وكلاهما علة للنهى أى لتجعل صحفتها فارغة لتفوز بمظهرها وتنكح زوجها . وقال العلامة ابن الملك فى شرح المشارق قوله ولتنكح بالنصب بصيغة المعلوم يعنى لتنكح طالبة الطلاق زوج تلك المطلقة ، وإن كانت الطالبة والمطلوبة تحت رجل يحتمل أن يعود ضميره إلى المطلوبة يعنى لئنكح ضررتها زوجا آخر ، فلا تشترك معها فيه . وروى على صيغة المجهول يعنى لتجعل منكوحة له . وروى ولئنكح بصيغة الأمر المعلوم أو المجهول عطفاً على قوله لا تسأل يعنى لتثبت تلك المرأة المنكوحة على نكاحها الكائن مع الضرة قانعة بما يحصل لها فيه ، أو معناه ولئنكح تلك المرأة الغير المنكوحة زوجا غير زوجها ، ولتترك ذلك الزوج لها ، أو معناه لتنكح تلك الخطوبة زوج أختها ، ولتسكن ضرة عليها إذا كانت صالحة للجمع معها من غير أن تسأل طلاق أختها ( فإنما لها ما قدر لها ) يعنى أن الله تعالى يوصل إلى تلك المرأة ما قدر لها من النفقة وغيرها — ( ١٥ - عون المعبود ٦ )

### ٣ - باب في كراهية الطلاق

٢١٦٣ - حدثنا أحمد بن يونس أخبرنا معمر بن عمار عن محمد بن عمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما أحل الله شيئاً أبغض إليهم من الطلاق »

— سواء كانت منفردة أو مع أخرى. قال المنذرى : وأخرجه البخارى والنسائى وأخرجه مسلم من حديث محمد بن سيرين عن أبي هريرة .

( باب في كراهية الطلاق )

( أخبرنا معمر ) بكسر الراء المشددة هو ابن واصل السعدي الكوفي ثقة من السادسة ( ما أحل الله ) ما نافية ( شيئاً أبغض إليه من الطلاق ) فيه دليل على أن ليس كل حلال محبوباً بل ينقسم إلى ما هو محبوب وإلى ما هو مبغوض قال الخطابي في المعالم : معنى الكراهية فيه منعرف إلى السبب الجالب للطلاق وهو سوء العشرة وقلة الموافقة الداعية إلى الطلاق ، لا إلى نفس الطلاق ، فقد أباح الله تعالى الطلاق ، وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه طلق بعض نسائه ثم راجعها ، وكانت لابن عمر امرأة يحبها وكان عمر يكره صحبته إياها فشكاه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فدعا به ، فقال يا عبد الله طلق امرأتك فطلقها ، وهو لا يأمر بأمر يكرهه الله سبحانه . انتهى . قال المنذرى : هذا مرسل .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه :

وقد روى الدارقطنى من حديث معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم : « ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق » ، وفيه حميد بن مالك ، وهو ضعيف . وفي مسند البزار من حديث أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تطلق النساء إلا من رغبة ، إن الله لا يحب التواقين ولا التواقات » .

٢١٦٤ — حدثنا كَثِيرُ بْنُ عُيَيْدٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ مُعْرِفِ بْنِ وَاصِلٍ عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ عَنْ ابْنِ مُهَمَّرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الطَّلَاقُ » .

#### ٤ — باب في طلاق السنة

٢١٦٥ — حدثنا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُهَمَّرٍ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَسَأَلَ

— ( أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الطَّلَاقُ ) قِيلَ كَوْنُ الطَّلَاقِ مَبْغُوضًا مُنْصَافًا لِكَوْنِهِ حَلَالًا ، فَإِنْ كَوْنُهُ مَبْغُوضًا يَقْتَضِي رَجْحَانِ تَرْكِهِ عَلَى فِعْلِهِ ، وَكَوْنُهُ حَلَالًا يَقْتَضِي مَسَاوَاةَ تَرْكِهِ لِفِعْلِهِ .

وَأَجِيبُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَلَالِ مَا لَيْسَ تَرْكُهُ بِالْأَزْمِ الشَّامِلِ لِلْمُبَاحِ وَالْوَاجِبِ وَالْمَنْدُوبِ وَالْمُسْكِرِ ، وَقَدْ يُقَالُ الطَّلَاقُ حَلَالٌ لِذَاتِهِ ، وَالْأَبْغَضُ مَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ مِنْ أَنْجَارِهِ إِلَى الْمَعْصِيَةِ . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه ، وَالْمَشْهُورُ فِيهِ الْمُرْسَلُ وَهُوَ غَرِيبٌ . وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي رَوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ يَعْنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَثْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو لَا أَرَاهُ يَحْفَظُهُ .

#### ( باب في طلاق السنة )

قال الإمام البخاري في صحيحه : طلاق السنة أن يطلقها طاهرًا ، من غير جماع ويشهد شاهدين انتهى . وقال الحافظ في الفتح : روى الطبري بسند صحيح عن ابن مسعود في قوله تعالى : ﴿ فَطَلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾ قال في الظاهر من غير جماع . وأخرجه عن جمع من الصحابة ومن بعدهم كذلك انتهى ( أنه طلاق امرأته ) اسمها آمنة بنت غفار أو بنت عمار . وفي مسند أحمد أن اسمها النوار . قال الحافظ فيمكن أن يكون اسمها آمنة ولقبها النوار ( وهي حائض ) جملة حالية معترضة —

عمرُ بنُ الخطابِ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم مَرَّةً فَلْيُزِجْجِهَا ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرُ ثُمَّ تَحِيضُ ثُمَّ تَطْهَرُ ثُمَّ إِنْ شَاءَ أُمْسِكَ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ .

— (على عهد) أى فى عهد (من ذلك) أى من حكم طلاقه (مره فليراجعها) أمر استحباب عند جمع من الحنفية . قال العيني : وبه قال الشافعى وأحمد . وقال صاحب الهداية : الأصح أن المراجعة واجب عملاً بحقيقة الأمر ووفقاً للمعصية بالقدر الممكن (ثم ليسكها حتى تطهر) أى من الحيضة التى طلقها فيها (ثم تحيض) أى حيضة أخرى (ثم تطهر) أى من الحيضة الثانية (ثم إن شاء أمسك بعد ذلك) أى بعد الطهر من الحيضة الثانية (وإن شاء طلق) أى فى الطهر الثانى (قبل أن يمس) أى قبل أن يجامع ؛

وقد اختلف فى الحكمة فى الأمر بالإمسك كذلك ، فقال الشافعى يحتمل أن يكون أراد بذلك أى بما فى رواية نافع أن يستبرئها بعد الحيضة التى طلقها فيها بطهر تام ثم حيض تام ليكون تطليقها وهى تعلم عدتها إما بحمل أو بحيض أو ليكون تطليقها بعد علمه بالحمل وهو غير جاهل بما صنع ، أو ليرغب فى الحمل إذا انكشفت حاملاً فيمسكها لأجله .

وقيل الحكمة فى ذلك أن لا تصير الرجعة لغرض الطلاق فإذا أمسكها رماناً يحمل له فيه طلاقها ظهرت فائدة الرجعة لأنه قد يطول مقامه معها ، فيجامعها ، فيذهب ما فى نفسه فيمسكها . كذا فى النزيل ( فتلك العدة التى أمر الله ) أى فى قوله : ﴿ فَطَلَّقُوهُنَّ لِمَدَّتِهِنَّ ﴾ ( أن تطلق لها النساء ) قال الخطابى فى العالم ما حاصله : إن اللام فى قوله لها بمعنى فى كما يقول القائل : كتبت لخمس ليال خلون من الشهر أى فى وقت خلا فيه من الشهر خمس ليال وقوله تلك إشارة —



٢١٦٦ — حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَةً لَهَا وَهِيَ حَائِضٌ تَطْلِيْقَةً بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ .

٢١٦٧ — حدثنا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ « أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَذَكَرَ ذَلِكَ مُعَرِّفًا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ مُرَّةٌ فَلْيُزَاجِعْهَا ثُمَّ لِيُطْلِقْهَا إِذَا طَهَّرَتْ أَوْ وَهِيَ حَامِلٌ » .

---

— إلى ما ولى الكلام المتقدم وهو الطهر أى فالأطهار أو حالة الطهر العدة التى أمر الله أن تطلق فيها النساء ، فى الحديث بيان أن الأقراء التى تعتمد بها هى الأطهار دون الحيض .

واعلم أنه استعمل الشافعية ومن وافقهم بقوله فتلك العدة الخ على أن عدة المطلقة هو ثلاثة أطهار قالوا لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطلقها فى الطهر وجعله العدة ونهاه أن يطلق فى الحيض وأخرجه من أن يكون عدة ثبت بذلك أن الأقراء هى الأطهار وأجاب الطحاوى بأنه ليس المراد ههنا بالعدة هو العدة المصطلحة الثابتة بالكتاب التى هى ثلاثة قروء بل عدة طلاق النساء أى وقته وليس أن ما يكون عدة تطلق لها النساء يجب أن يكون العدة التى تعتد بها النساء ، وقد جاءت العدة لمعان . وفيه ما فيه . قال المفردى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

(طلق امرأة له وهى حائض تطليقة) ظهر بهذه الرواية أنه إنما كان ابن عمر يطلق امرأته فى الحيض تطليقة واحدة (فقال مره فليراجعها ثم ليطلقها إذا طهرت) فيه جواز الطلاق حال الطهر ولو كان هو الذى يلى الحيضة التى طلقها فيها ، وبه قال أبو حنيفة وهو إحدى الروايتين عن أحمد وأحد الوجهين عن الشافعية —

٢١٦٨ — حدثنا أحمد بن صالح أخبرنا عنبسة أخبرنا يونس عن ابن شهاب أخبرني سالم بن عبد الله عن أبيه « أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال مرة فليراجعها ثم ليمنسكها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر ثم إن شاء طلقها طاهراً قبل أن يمسه ، فذلك الطلاق لا عدية كما أمر الله تعالى ذكره » .

— وذهب أحمد في إحدى الروايتين عنه والشافعية في الوجه الآخر وأبو يوسف ومحمد إلى المنع .

واستدل القائلون بالجواز بظاهر هذه الرواية وبأن المنع إنما كان لأجل الحيض ، فإذا طهرت زال موجب التحريم فجاز الطلاق في ذلك الطهر كما يجوز في غيره من الأطهار .

واستدل المانعون بالرواية الأولى ففيها نص أنه لا يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة التي كان طلق فيها بل في الطهر العالي للحيضة الأخرى (أو وهي حامل) قال الخطابي : فيه بيان أنه إذا طلقها وهي حامل فهو مطلق للسنة ، ويطلقها في أي وقت شاء في الحمل ، وهو قول كافة العلماء . واختلف أصحاب الرأي فيها ، فقال أبو حنيفة وأبو يوسف يجعل بين وقوع التطليقتين شهراً حتى يستوفي التطليقات الثلاث . وقال محمد بن الحسن وزفر : لا يوقع عليها وهي حامل أكثر من تطليقة واحدة ويتركها حتى تضع حملها ثم يوقع سائر التطليقات انتهى . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

(فتعظيم) فيه دليل على حرمة الطلاق في الحيض لأنه صلى الله عليه وسلم لا يفض بغير حرام كذا قال على القاري (ثم إن شاء طلقها طاهراً) قال في —

٢١٦٩ — حدثنا الحسن بن عليّ أخبرنا عبد الرزاق أنبأنا معمر عن أيوب عن ابن سيرين أخبرني يونس بن جبير : « أنه سأل ابن عمر فقال : كم طلقتم أمراؤك ؟ فقال واحدة » .

٢١٧٠ — حدثنا القعنبي أخبرنا يزيد بن إبراهيم عن محمد بن سيرين حدثني يونس بن جبير قال : سألت عبد الله بن عمر قال قلت : « رجل طلق امرأته وهي حائض قال تعرف ابن عمر ؟ [ أتعرف عبد الله بن عمر ] قلت نعم . قال فإن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض ، فأنى عمر النبي صلى الله عليه وسلم فسأله ، فقال مره فليراجعها ثم يطلقها في قبل عدتها . قال قلت فيعتد بها ؟ قال فمه أرايت إن عجز واستحقت » .

— الفتح : اختلف الفقهاء في المراد بقوله طاهر أهل المراد انقطاع الدم أو التطهر بالغسل على قولين وهما روايتان عن أحمد والراجح الثاني لما أخرجه النسائي بلفظ : « مر عبد الله فليراجعها فإذا اغتسلت من حيضتها الأخرى فلا يمسه حتى يطلقها وإن شاء أن يمسه فليمسكها » ( كما أمر الله تعالى ) أى بقوله « فطلقوهن لعدتهن » قال المفردى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائي ( كم طلقتم أمراؤك فقال واحدة ) فيه نص على أنه طلقها واحدة وقد تظاهرت روايات مسلم بأنها طلبة واحدة . والحديث سككت عنه المفردى .

( تعرف ابن عمر ) وفى بعض النسخ أتعرف بذكر همزة الاستفهام ( فإن عبد الله ابن عمر طلق امرأته ) حكى عن نفسه بلفظ الغيبة ( فى قبل عدتها ) بضم قين أى فى إقباله وأوله ( فمه ) أى فإذا للاستفهام فأبدل الألف هاء لوقوف

٢١٧١ — حدثنا أحمد بن صالح أخبرنا عبد الرزاق أنبأنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عروة يسأل ابن عمر وأبو الزبير يسمعون قال كيف ترى في رجل طلق امرأته

— أى فما يكون وإن لم يحتسب بتلك الطلقة أو هو كلة زجر أى انزجر عنه فإنه لا شك في وقوع الطلاق وكونه محسوباً في عدد الطلاق (أرأيت) أى أخبرني (إن عجز) أى عن فرض فلم يقمه (واستحق) فلم يأت به أيكون ذلك عذراً له . وقال النووي : الهمة في أرأيت للاستفهام الانكارى أى نعم يحتسب الطلاق ولا يمنع احتسابه لعجزه وحاقته . وقال الخطابي في المعالم : فيه حذف وإضمار كأنه يقول أرأيت إن عجز واستحق أن ينقطع عنه الطلاق حقاً أو يبطله عجزه قال : وفي الحديث بيان أن طلاق الحائض واقع ولولا أنه قد وقع لم يكن لأمره في المراجعة معنى . وقال النووي : قد أجمعت الأمة على تحريم طلاق الحائض الحائض بغير رضاها فلو طلقها أثم ووقع طلاقه وبؤمر بالرجعة ، وشذ بعض أهل الظاهر فقال لا يقع طلاقه والصواب الأول وبه قال العلماء كافة انتهى . قلت : قد أطال ابن القيم في زاد المعاد في إثبات أن طلاق الحائض لا يقع فعلمك أن تطالعه . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه . ( أنه ) أى أبو الزبير (سمع عبيد الرحمن بن أيمن) بنصب الدال مفعول (مولى عروة) بدل من عبيد الرحمن (يسأل) أى عبيد الرحمن (ابن عمر) بالنصب (وأبو الزبير يسمعون) جملة حالية (قال) أى عبد الرحمن (كيف ترى) —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد أخرج مسلم في صحيحه حديث أبي الزبير هذا بحروفه « إلا أنه لم يقل « ولما رها شيئاً » بل قال : « فردها » ، وقال « إذا طهرت » إلى آخره .  
وقد دل حديث ابن عمر هذا على أمور :

حَائِضًا ؟ [وَهِيَ حَائِضٌ] قَالَ طَلَّقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ فَرَدَّهَا عَلَى وَلَمْ يَرَهَا شَيْئًا ، وَقَالَ إِذَا طَهَّرْتَ فَلْيُطَلَّقْ أَوْ لِيُمْسِكَ . قَالَ ابْنُ عُمَرَ : وَقَرَأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ فِي قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ ﴾ .

— الخطاب لابن عمر رضي الله عنهما (ولم يرها شيئاً) أى لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك التطليقة شيئاً يعتد به . وفيه دليل لمن قال إن طلاق الحائض لا يقع . والقائلون بوقوع طلاق الحائض قالوا إن قوله ولم يرها شيئاً منكر لم يقله غير أبي الزبير . قال الخطابي : قال أهل الحديث لم يرو أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا ، وقد يحتمل أن يكون معناه أنه لم يره شيئاً باتاً تحرم معه المراجعة ولا يحل له إلا بعد زوج ، أو لم يره شيئاً جائزاً في السنة الماضية في حكم الاختيار وإن كان لازماً له على سبيل الكراهة والله أعلم انتهى . وأبو داود أيضاً قد أشار إلى نكارة قوله ولم يرها شيئاً حيث قال والأحاديث كلها على خلاف ما قال أبو الزبير . قال المفذرى : وأخرجه النسائي . —

= منها : تحريم الطلاق في الحيض .

ومنها : أنه حجة لمن قال بوقوعه ، قالوا : لأن الرجعة إنما تكون بعد الطلاق ، ونازعهم في ذلك آخرون .

وقالوا : لا معنى لوقوع الطلاق ، والأمر بالمراجعة ، فإنه لو لم يعد الطلاق ، لم يكن لأمره بالرجعة معنى ، بل أمره بارتجاعها ، وهو ردها إلى حالها الأولى قبل تطليقها ، دليل على أن الطلاق لم يقع .

قالوا : وقد صرح بهذا في حديث أبي الزبير المذكور آنفاً . =

قال أبو داود: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ يُونُسُ بْنُ جُبَيْرٍ وَأَنَسُ بْنُ سِيرِينَ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ وَأَبُو الزُّبَيْرِ وَمَنْصُورٌ عَنْ أَبِي وَائِلٍ مَعْنَاهُمْ كُلُّهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ إِنْ شَاءَ طَلَّقَ وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَ .

— ( قال أبو داود وروى هذا الحديث عن ابن عمر الخ ) حاصل كلامه أن هذا الحديث أى حديث ابن عمر في تطليقه امرأته حائضاً رواه عنه يونس بن جبير وأنس بن سيرين وسعيد بن جبير وزيد بن أسلم وأبو الزبير ومنصور ، وفي روايات هؤلاء كلهم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يراجعها حتى تطهر أى —

= قالوا : وأبو الزبير ثقة في نفسه صدوق حافظ ، إنما تكلم في بعض ما رواه عن جابر معنعناً لم يصرح بسماعه منه ، وقد صرح في هذا الحديث بسماعه من ابن عمر ، فلا وجه لرده .

قالوا : ولا يناقض حديثه ما تقدم من قول ابن عمر فيه : « أُرِيتُ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَقَّ » وقوله « غَسِبَتْ مِنْ طَلَاقِهَا » ، لأنه ليس في ذلك لفظ مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وقوله « وَلَمْ يَرَهَا شَيْئاً » مرفوع صريح في عدم الوقوع قالوا : وهذا مقتضى قواعد الشريعة . فإن الطلاق لما كان منقسماً إلى حلال وحرام ، كان قياس قواعد الشرع أن حرامه باطل غير معتد به ، كالنكاح وسائر العقود التي تنقسم إلى حلال وحرام ، ولا يرد على ذلك الظهار ، فإنه لا يكون قط إلا حراماً ، لأنه منكر من القول وزور ، فلو قيل لا يصح ، لم يكن للظهار حكم أصلاً .

قالوا : وكما أن قواعد الشريعة أن النهى يقتضى التحريم ، فكذلك يقتضى الفساد ، وليس معنا ما يستدل به على فساد العقد إلا النهى عنه .

قالوا : ولأن هذا طلاق منع منه صاحب الشرع ، وحجر على العبد في اتباعه ، فكما أفاد منعه وحجره عدم جواز الإيقاع أفاد عدم نفوذه ، وإلا لم يكن للحجر فائدة ، وإنما فائدة الحجر عدم صحة ما حجر على المكلف فيه .

قالوا . ولأن الزوج لو أذن له رجل بطريق الوكالة أن يطلق امرأته طلاقاً =

قال أبو داود: وَكَذَلِكَ رَوَاهُ مُحَمَّدٌ [أَحَدُ] بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سَالِمٍ  
عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَمَّا رِوَايَةُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ وَنَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا حَتَّى تَطْهُرَ ثُمَّ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهُرَ ثُمَّ  
إِنْ شَاءَ طَلَّقَ أَوْ أَمْسَكَ .

— من الحيضة التي طلقها فيها ، ثم إن شاء طلق وإن شاء أمسك وليس في رواياتهم  
ذكر حيضة أخرى سوى التي طلقها فيها . ومثل هؤلاء رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ . وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الزُّهْرِيُّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَنَافِعٍ  
عَنْهُ ، وَفِي رِوَايَتِهِمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا حَتَّى تَطْهُرَ أَوْ  
مِنْ الْحَيْضَةِ الَّتِي طَلَّقَهَا فِيهَا ثُمَّ تَحِيضَ أَوْ حَيْضَةً أُخْرَى سِوَى الَّتِي طَلَّقَهَا فِيهَا ثُمَّ —

== معيناً فطلق غير ما أذن له فيه ، لم ينفذ لعدم إذنه . والله سبحانه إنما أذن للعبد في  
الطلاق المباح ، ولم يأذن له في المحرم ، فكيف تصححون ما لم يأذن به ، وتوقعونه ،  
وتجعلونه من صحيح أحكام الشرع ؟ !

قالوا : ولأنه لو كان الطلاق نافذاً في الحيض لكان الأمر بالمراجعة والتطابق  
بعده تكثيراً من الطلاق البغيض إلى الله ، وتقليلاً لما بقى من عدده الذي يتمكن  
من المراجعة معه . ومعلوم أنه لا مصالحة في ذلك .

قالوا : وإن مفسدة الطلاق الواقع في الحيض ، لو كان واقعاً ، لا يرتفع بالرجعة  
والطلاق بعدها ، بل إنما يرتفع بالرجعة المستمرة التي تلم شعث النكاح ، وترقع خرقته .  
فأما رجعة يعقبها طلاق ، فلا تزيل مفسدة الطلاق الأول ، لو كان واقعاً .

قالوا : وأيضاً فما حرمه الله سبحانه من المقود ، فهو مطلوب الإعدام بكل طريق  
حتى يجعل وجوده كعدمه في حكم الشرع ، ولهذا كان ممنوعاً من فعله ، باطلاً في حكم  
الشرع والباطل شرعاً كالعدم . ومعلوم أن هذا هو مقصود الشارع مما حرمه ونهى  
عنه ، فالحكم ببطالان ما حرمه ومنع منه أدنى إلى تحصيل هذا المطلوب وأقرب ،  
يخالف ما إذا صحح ، فإنه يثبت له حكم الوجود .

قالوا : ولأنه إذا صحح استوى هو والحلال في الحكم الشرعي ، وهو الصحة . ==

قال أبو داود : وَرَوَى عَنْ عطاء الخراساني عن الحسن بن  
ابن عمر بن نحو رواية نافع والزهرى والأحاديث كلها على خلاف ما قال  
أبو الزبير .

— تطهر أى من الحيضة الثانية ثم إن شاء طلق أو أمسك . ففي روايتهما زيادة  
وروى عن عطاء الخراساني عن الحسن بن ابن عمر مثل روايتهما ( والأحاديث  
كلها على خلاف ما قال أبو الزبير ) أى فى قوله ولم يرها شيئاً . قال المنذرى :  
وقال الإمام الشافعى رضى الله عنه : ونافع أثبت عن ابن عمر من أبى الزبير ،  
والأثبت من الحديثين أولى أن يقال به إذا خالفه . وقال أبو سليمان الخطابى : —

= وإنما يفتقران فى موجب ذلك من الإثم والدم ومعلوم أن الحلال المأذون فيه  
لا يساوى المحرم المنوع منه البتة .

قالوا : وأيضاً فإنما حرم ثلاثاً ينفذ ولا يصح ، فإذا نفذ وصح ، وترتب عليه حكم  
الصحيح ، كان ذلك عائداً على مقتضى النهى بالابطال .

قالوا : وأيضاً فالشارع إنما حرمه ونهى عنه لأجل المفسدة التى تنشأ من وقوعه ،  
فإن مانهى عنه الشرع وحرمه لا يكون قط إلا مشتملاً على مفسدة خالصة أو راجحة ،  
فنهى عنه قصداً لإعدام تلك المفسدة . فلو حكم بصحته ونفوذه لكان ذلك تحصيلاً  
للمفسدة التى قصد الشارع إعدامها ، وإثباتاً لها .

قالوا : وأيضاً فالعقد الصحيح هو الذى يترتب عليه أثره ، ويحصل منه مقصوده .  
وهذا إنما يكون فى العقود التى أذن فيها الشارع ، وجعلها أسباباً لترتب آثارها عليها ،  
فما لم يأذن فيه ولم يشرعه كيف يكون سبباً لترتب آثاره عليه ، ويجعل كالشروع  
للمأذون فيه .

قالوا : وأيضاً فالشارع إنما جعل للمكلف مباشرة الأسباب فقط ، وأما أحكامها  
المرتبة عليها فلم يست إلى المكلف ، وإنما هى إلى الشارع ، فهو قد نصب الأسباب  
وجعلها مقتضيات لأحكامها ، وجعل السبب مقدوراً للعبد ، فإذا باشره رتب عليه  
الشارع أحكامه . فإذا كان السبب محرماً كان ممنوعاً منه ولم ينصبه الشارع مقتضياً =



— حديث يونس بن جبير أثبت من هذا . وقال أهل الحديث : لم يرو أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا . وقال أبو عمر النمرى : ولم يقله عنه أحد غير أبي الزبير ، وقد رواه عنه جماعة جلة فلم يقل ذلك واحد منهم . وأبو الزبير ليس بمجته في من خالفه فيه مثله فكيف بخلاف من هو أثبت منه ، وقد يحتمل أن يكون معناه أنه لم يره شيئاً باناً تحرم معه المراجعة إلى آخر ما نقلت كلام الخطابي تحت قوله ولم يرها شيئاً .

= لأنار السبب المأذون فيه ، والحكم ليس إلى المكلف حتى يكون إيقاعه إليه غير مأذون فيه ، ولا نصبه الشارع لترتب الآثار عليه ، فترتيبها عليه إنما هو بالقياس على السبب المباح المأذون فيه ! وهو قياس في غاية الفساد ، إذ هو قياس أحد النقيضين على الآخر في التسوية بينهما في الحكم ، ولا يخفى فساده .

قالوا : وأيضاً فصحة العقد هو عبارة عن ترتب أثره المقصود للمكلف عليه ، وهذا الترتب نعمة من الشارع ، أنعم بها على العبد ، وجعل له طريقاً إلى حصولها بمباشرة الأسباب التي أذن له فيها ، فإذا كان السبب محرماً منهيّاً عنه كانت مباشرته معصية ، فكيف تكون المعصية سبباً لترتب النعمة التي قصد المكلف حصولها !

قالوا : وقد علل من أوقع الطلاق ، وأوجب الرجعة ، بإيجاب الرجعة بهذه العلة بعينها وقالوا : أوجبنا عليه الرجعة معاملة له بنقيض قصده ، فانه ارتكب أمراً محرماً ، يقصد به الخلاص من الزوجة ، فعمول بنقيض قصده ، فأمر برجعتها .

قالوا : فما جعلتموه أتم علة لإيجاب الرجعة ، فهو بعينه علة لعدم وقوع الطلاق الذي قصده المكلف بارتكابه ما حرم الله عليه . ولا ريب أن دفع وقوع الطلاق أسهل من دفعه بالرجعة ، فإذا اقتضت هذه العلة دفع أثر الطلاق بالرجعة ، فلا أن تقتضى دفع وقوعه أولى وأحرى .

قالوا : وأيضاً فله تعالى في الطلاق المباح حكمان : أحدهما : بإباحته والإذن فيه ، والثاني : جعله سبباً للتخلص من الزوجة . فإذا لم يكن الطلاق مأذوناً فيه انتهى الحكم الأول ، وهو الإباحة ، فما الموجب لبقاء الحكم الثاني ، وقد ارتفع سببه . ومعلوم أن بقاء الحكم بدون سببه ممنوع ولا تصح دعوى أن الطلاق المحرم سبب لما تقدم =

== قالوا : وأيضاً فليس في لفظ الشارع « يصح كذا ولا يصح » ، وإنما يستفاد ذلك من إطلاقه ومنعه ، فما أطلقه وأباحه فباشره المكلف بحكم بصحته ، بمعنى أنه وافق أمر الشارع . فصح ، وما لم يأذن فيه ولم يطلقه فباشره المكلف بحكم بعدم صحته ، بمعنى أنه خالف أمر الشارع وحكمه . وليس معنا ما يستدل به على الصحة والفساد إلا موافقة الأمر والإذن ، وعدم موافقتهما . فإذا حكمتم بالصحة مع مخالفة أمر الشارع وإباحته ، لم يبق طريق إلى معرفة الصحيح من الفاسد ، إذ لم يأت من الشرع إخبار بأن هذا صحيح وهذا فاسد غير الإباحة والتحریم ، فإذا جوزتم ثبوت الصحة مع التحريم ، فبأي شيء تستدلون بعد ذلك على فساد العقد وبطلانه .

قالوا : وأيضاً فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » ، وفي لفظ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » ، والرد فعل بمعنى المفعول ، أي فهو مردود ، وعبر عن المفعول بالمصدر مبالغة ، حتى كأنه نفس الرد ، وهذا تصريح بإبطال كل عمل على خلاف أمره ورده ، وعدم اعتباره في حكمه المقبول ، ومعلوم أن الردود هو الباطل بعينه ، بل كونه رداً أبلغ من كونه باطلاً ، إذ الباطل قد يقال لما لا تنفع فيه أو لما منفعته قليلة جداً وقد يقال لما ينتفع به ثم يبطل نفعه ، وأما الردود فهو الذي لم يجعله شيئاً ولم يترتب عليه مقصوده أصلاً .

قالوا : فالمطلق في الحيض قد طلق طلاقاً ليس عليه أمر الشارع ، فيكون مردوداً ، فلو صح ولزم لكان مقبولاً منه ، وهو خلاف النص .

قالوا : وأيضاً فالشارع أباح للمكلف من الطلاق قدراً معلوماً في زمن مخصوص ولم يملكه أن يتعدى القدر الذي حد له ، ولا الزمن الذي عين له ، فإذا تعدى ما حد له من العدد كان لغواً باطلاً ، فكذلك إذا تعدى ما حد له من الزمان يكون لغواً باطلاً ، فكيف يكون عدوانه في الوقت صحيحاً معتبراً لازماً ، وعدوانه في العدد لغواً باطلاً ؟

قالوا : وهذا كما أن الشارع حد له عدداً من النساء معيناً في وقت معين ، فلو تعدى ما حد له من العدد كان لغواً وبطلاً . وكذلك لو تعدى ما حد له من الوقت ، بأن ينكحها قبل انقضاء العدة مثلاً ، أو في وقت الإحرام ، فإنه يكون لغواً باطلاً . فقد شمل البطلان نوعي التعدى عدداً أو وقتاً .

== قالوا : وأيضاً فالصحة إما أن تفسر بموافقة أمر الشارع ، وإما أن تفسر بتربط أثر الفعل عليه ، فإن فسرت بالأول لم يكن تصحيح هذا الطلاق ممكناً ، وإن فسرت بالثاني وجب أيضاً أن لا يكون العقد المحرم صحيحاً ، لأن ترتب الثمرة على العقد إنما هو بجعل الشارع العقد كذلك ، ومعلوم أنه لم يعتبر العقد المحرم ، ولم يجعله مثمراً لمقصوده ، كما مر تقريره .

قالوا : وأيضاً فوصف العقد المحرم بالصحة ، مع كونه منشأً للمفسدة ومشتقاً على الوصف المقتضى لتحريمه وفساده ، جمع بين النقيضين فإن الصحة إنما تنشأ عن المصلحة ، والعقد المحرم لامصلحة فيه . بل هو منشأ لمفسدة خالصة أو راجحة . فكيف تنشأ الصحة من شيء هو منشأ للمفسدة .

قالوا : وأيضاً فوصف العقد المحرم بالصحة إما أن يعلم بنص من الشارع ، أو من قياسه ، أو من توارده عرفه في محال حكمه بالصحة ، أو من إجماع الأمة . ولا يمكن إثبات شيء من ذلك في محل النزاع ، بل نصوص الشرع تقتضي رده وبطلانه ، كما تقدم ، وكذلك قياس الشريعة كما ذكرناه ، وكذلك استقراء موارد عرف الشرع في مجال الحكم بالصحة ، إنما يقتضي البطلان في العقد المحرم لا الصحة ، وكذلك الإجماع ، فإن الأمة لم تجمع قط ، والله الحمد ، على صحة شيء حرمه الله ورسوله ، لافي هذه المسئلة ولا في غيرها ، فالحكم بالصحة فيها إلى أي دليل يستند .

قالوا : وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم : « مرة فليراجعها » فهذا حجة لنا على عدم الوقوع ، لأنه لما طلقها . والرجل من عادته إذا طلق امرأته أن يخرجها عنه ، أمره بأن يراجعها ويمسكها ، فإن هذا الطلاق الذي أوقعه ليس بمعتبر شرعاً ، ولا يخرج المرأة عن الزوجية بسببه ، فهو كقوله صلى الله عليه وسلم لبشير بن سعد في قصة نعله ابنه النعمان غلاماً « رده » .

ولا يدل أمره بإياه برده على أن الولد قد ملك الغلام ، وأن الرد إنما يكون بعد الملك ، فكذلك أمره برد المرأة ورجعتها لا يدل على أنه لا يكون إلا بعد نفوذ الطلاق ، بل لما ظن ابن عمر جواز هذا الطلاق فأقدم عليه قاصداً لوقوعه ، رد إليه النبي صلى الله عليه وسلم امرأته ، وأمره أن يردّها ، ورد الشيء إلى ملك من أخرجه لا يستلزم خروجه عن ملكه شرعاً ، كما ترد المئين المغصوبة إلى مالكها ، ويقال للغاصب : ردها إليه ولا يدل ذلك على زوال ملك صاحبها عنها وكذلك إذا قيل : ==

= رد على فلان ضالته ، ولما باع على أحد الغلامين الأخوين قال له النبي صلى الله عليه وسلم : « رده ، رده » وهذا أمر بالرد حقيقة .

قالوا : فقد وفينا اللفظ حقيقته التي وضع لها .

قالوا : وإيضاً فقد صرح ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم ردها عليه ولم يرها شيئاً » وتعلقكم على أبي الزبير بما لامتعلق فيه ، فإن أبا الزبير إنما يخاف من تدليسه ، وقد صرح هذا بالسمع كما تقدم ، فدل على أن الأمر بمراجعتها لا يستلزم نفوذ الطلاق .

قالوا : والذي يدل عليه أن ابن عمر قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض : « لا يعتد بذلك » ، ذكره الإشبيلي في الأحكام من طريق محمد بن عبد السلام الحشني قال : حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال ، في الرجل يطلق امرأته وهي حائض ، قال ابن عمر : لا يعتد بذلك » ، وذكره ابن حزم في كتاب المحلى بإسناده من طريق الحشني . وهذا إسناد صحيح .

قالوا : وقد روى الدارقطني في سننه بإسناد شيعي عن أبي الزبير قال : « سألت ابن عمر عن رجل طلق امرأته ثلاثاً ، وهي حائض ؟ فقال لي : أتعرف عبد الله بن عمر ؟ قلت : نعم ، قال : طلقت امرأتى ثلاثاً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فردها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السنة » ، قال الدارقطني : كلهم شيعة ، ولم يزد على هذا . ولكن هذا الحديث باطل قطعاً ، ولا يحتاج به ، وإنما ذكرناه للتعريف بحاله ولو كان إسناده ثقات لكان غلطاً ، فإن المعروف من رواية الأئبات عن ابن عمر أنه إنما طلق تطليقة واحدة ، كما رواه مسلم في الصحيح من حديث يونس بن جبير ، ولكن لو حاكمنا منازعينا إلى ما يقرون به من أن رواية أهل البدع مقبولة ، فكم في الصحيح من رواية الشيعة الغفلة ، والقدرية ، والحوارج ، والمرجئة ، وغيرهم ، لم يتمكنوا من الطعن في هذا الحديث بأن رواه شيعة ، إذ مجرد كونهم شيعة لا يوجب رد حديثهم .

وبعد ففي معارضته بحديث يونس بن جبير « أنه طلقها تطليقة » كلام ليس هذا موضعه ، فإن من جعل الثلاث واحدة قال هي ثلاث في اللفظ ، وهي واحدة في الحكم ، طي ما في حديث أبي الصهباء عن ابن عباس . والله أعلم . =

== قالوا : وأما قولكم إن نافماً أثبت في ابن عمر وأولى به من أبي الزبير وأخص ، فروايته أولى أن نأخذ بها ، فهذا إنما يحتاج إليه عند التعارض ، فكيف ولا تعارض بينهما ؟ فإن رواية أبي الزبير صريحة في أنها لم تحسب عليه ، وأما نافع فرواياته ليس فيها شيء صريح قط ، أن النبي صلى الله عليه وسلم حسبها عليه ، بل مرة قال « فعه » أى فما يكون ؟ وهذا ليس بإخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حسبها ، ومرة قال « أريت إن عجز واستحمق ؟ » وهذا رأى محض ، ومعناه أنه ركب خطئة عجز ، واستحمق ، أى ركب أحموقه وجهالة ، فطلق في زمن لم يؤذن له في الطلاق فيه ، ومعلوم أنه لو كان عند ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم حسبها عليه لم يحتج أن يقول للسائل « أريت إن عجز واستحمق ؟ » ، فإن هذا ليس بدليل على وقوع الطلاق ، فإن من عجز واستحمق يرد إلى العلم والسنة التى سنّها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكيف يظن بآبى عمر أنه يكتم نصّاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاعتداد بتلك الطلقة ، ثم يحتج بقوله « أريت إن عجز واستحمق » ، وقد سأله مرة رجل عن شيء فأجابه بالنص ، فقال السائل : أريت إن كان كذا وكذا ؟ قال : « اجعل أريت باليمن » ، ومرة قال « تحسب من طلاقها » ، وهذا قول نافع ، ليس قول ابن عمر ، كذلك جاء مصرحاً به في هذا الحديث في الصحيحين ، قال عبد الله لنافع « ما فعلت الطليقة ؟ قال : واحدة اعتد بها » ، وفي بعض ألفاظه : « فحسبت تطلقه » ، وفي لفظ للبخارى عن سعيد بن جبير عن ابن عمر : « فحسبت على بتطليقة » ، ولكن هذه اللفظة انفرد بها سعيد بن جبير عنه ، وخالف نافع وأنس بن سيرين ويونس بن جبير وسائر الرواة عن ابن عمر ، فلم يذكروا « فحسبت على » ، وانفراد ابن جبير بها ، كأنفراد أبي الزبير بقوله « ولم يرها شيئاً » ، فإن تساقطت الروايتان لم يكن في سائر الألفاظ دليل على الوقوع ، وإن رجح إحداهما على الأخرى فرواية أبي الزبير صريحة في الرفع ، ورواية سعيد بن جبير غير صريحة في الرفع ، فإنه لم يذكر فاعل الحساب ، فلعل أباه رضى الله عنه حسبها عليه بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم في الوقت الذى ألزم الناس فيه بالطلاق الثلاث ، وحسبه عليهم ، اجتهداً منه ، ومصلحة رآها للأمة ، لئلا يتتابعوا في الطلاق المحرم ، فإذا علموا أنه يلزمهم وينفذ عليهم أمسكوا عنه ، وقد كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم == ( ١٦ - عون المبرود ٦ )

== لا يحتسب عليهم به ثلاثاً في لفظ واحد فلما رأى عمر الناس قد أكثروا منه رأى إلزامهم به ، والاحتساب عليهم به .

قالوا : وبهذا تأتلف الأحاديث الواردة في هذا الباب ، ويتبين وجهها ، ويزول عنها التناقض والاضطراب ، ويستغنى عن تكلف التأويلات الممتكرهه لها ، ويتبين موافقتها لقواعد الشرع وأصوله .

قالوا : وهذا الظن بعمر رضى الله عنه أنه إذا احتسب على الناس بالطلاق الثلاث احتسب على ابنه بتطليقته التي طلقها في الحيض ، وكون النبي صلى الله عليه وسلم لم يرها شيئاً مثل كون الطلاق الثلاث على عهده كان واحدة ، وإلزام عمر الناس بذلك ، كالزامه له بهذا ، وأداه اجتهاده رضى الله عنه إلى أن ذلك كان تخفيفاً ورققاً بالأمة ، أعله إيقاعهم الطلاق وعدم متابعتهم فيه ، فلما أكثروا منه وتتابعوا فيه إلزامهم بما التزموه ، وهذا كما أداه اجتهاده في الجلد في الحجر ثمانين ، وحلق الرأس فيه والنبي ، والنبي صلى الله عليه وسلم إنما جلد فيه أربعين ، ولم يحلق فيه رأساً ، ولم يغرب ، فلما رأى الناس قد أكثروا منه واستهانوا بالأربعين ضاعفها عليهم ، وحلق ونفى . ولهذا نظائر كثيرة ستذكر في موضع آخر إن شاء الله .

قالوا : وتوهم من توهم أنا خالفنا الإجماع في هذه المسئلة غلط ، فإن الخلاف فيها أشهر من أن يجحد ، وأظهر من أن يستتر . وإذا كانت المسئلة من موارد النزاع فالواجب فيها امتثال ما أمر الله به ورسوله ، من رد ما تنازع فيه العلماء إلى الله ورسوله ، وتحكيم الله ورسوله ، دون تحكيم أحد من الخلق ، قال تعالى ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ .

فهذه بعض كلمات المانعين من الوقوع . ولو استوفينا الكلام في المسئلة لاحتملت سفيراً كبيراً ، فلنقتصر على فوائد الحديث .

قال الموقمون . وفيه دليل على أن الرجعة يستقل بها الزوج دون الولي ورضا المرأة ، لأنه جعل ذلك إليه ، دون غيره ، ودلالة القرآن على هذا أظهر من هذه الدلالة . قال تعالى ﴿ وَيَعْلَمَنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِ فِي ذَلِكَ ﴾ فجعل الأزواج أحق بالرجعة من المرأة والولي . واختلفوا في قوله « مرة فليراجعها » : هل الأمر بالرجعة على الوجوب أو الاستحباب ؟ فقال الشافعي وأبو حنيفة والأوزاعي وابن أبي ليلى وسفيان ==

= الثورى وأحمد فى إحدى الروايتين بل أشهرهما عنه : الأمر بالرجعة استعجاب . قال بعضهم : لأن ابتداء النكاح إذا لم يكن واجباً فاستدامته كذلك ، وقال مالك فى الأشهر عنه ، وداود وأحمد فى الرواية الأخرى : الرجعة واجبة الأمر بها ، ولأن الطلاق لما كان محرماً فى هذا الزمن كان بقاء النكاح واستدامته فيه واجباً ، وبهذا يبطل قولهم إذا لم يجب ابتداء النكاح لم يجب استدامته ، فإن الاستدامة ههنا واجبة لأجل الوقت ، فإنه لا يجوز فيه الطلاق .

قالوا : ولأن الرجعة إمساك ، بدليل قوله ( الطلاق مرتان فإمساك بعروف أو تسريح بإحسان ) فالإمساك مراجعتها فى العدة ، والتسريح تركها حتى تنقضى عدتها . وإذا كانت الرجعة إمساكاً ، فلا ريب فى وجوب إمساكها فى زمن الحيض ، وتحريم طلاقها ، فتكون واجبة .

ثم اختلف الموجبون للرجعة فى علة ذلك : فقالت طائفة . إنما أمره برجعته ليقع الطلاق الذى أراده فى زمن الإباحة ، وهو الطهر الذى لم يمسه فيه ، فلو لم يرجعها لكان الطلاق الذى ترتب عليه الأحكام هو الطلاق المحرم ، والشارع لا يرتب الأحكام على طلاق محرم ، فأمر برجعته ، ليطلقها طلاقاً مباحاً ، يترتب عليه أحكام الطلاق .

وقالت طائفة : بل أمره برجعته عقوبة له على طلاقها فى زمن الحيض ، فعاقه بنقيض قصده ، وأمره بارتجاعها ، عكس مقصوده .

وقالت طائفة : بل العلة فى ذلك أن تحريم الطلاق فى زمن الحيض معلل بتطويل العدة فأمره برجعته ليزول المعنى الذى حرم الطلاق فى الحيض لأجله .

وقال بعض الموجبين إن أبى رجعتها أجبر عليها . فإن امتنع ضرب وحبس ، فإن أصر حكم عليه برجعته وأشهد أنه قد ردها عليه ، فتكون امرأته ، يتوارثان ، ويلتزمه جميع حقوقها ، حتى يفارقها فراقاً ثانياً ، قاله أصبغ وغيره من المالكية . ثم اختلفوا ،

فقال مالك : يجبر على الرجعة ، إن طهرت ، مادامت فى العدة ، لأنه وقت للرجعة . وقال أشهب : إذا طهرت ثم حاضت ثم طهرت لم تجب رجعتها فى هذه الحال ، وإن كانت فى العدة ، لأنه لا يجب عليه إمساكها فى هذه الحال لجواز طلاقها فيه ، =

== فلا يجب عليه رجعتها فيه ، إذ لو وجبت الرجعة في هذا الوقت لحرم الطلاق فيه . وقوله صلى الله عليه وسلم « حق تطهر ، ثم تحيض ، ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسك بعد ذلك وإن شاء طلق » قال البيهقي : أكثر الروايات عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يراجعها حق تطهر ، ثم إن شاء طلق وإن شاء أمسك » فإن كانت الرواية عن سالم ونافع وابن دينار في أمره « بأن يراجعها ، حق تطهر ، ثم تحيض ، ثم تطهر » ، محفوظة ، فقد قال الشافعي : يحتمل أن يكون إنما أراد بذلك الاستبراء ، أن يستبرئها بعد الحيضة التي طلقها فيها بطهر تام ، ثم حيض تام ، ليكون تطليقها وهي تعلم عدتها ، أبالحمل هي أم بالحيض ؟ أو ليكون تطليقها بعد علقة بالحمل ، وهو غير جاهل ماصنع ، أو يرغب فيمسك للعمل ، أو ليكون إن كانت سألت الطلاق غير حامل أن تكف عنه حاملا . آخر كلامه .

وأكثر الروايات في حديث ابن عمر مصرحة بأنه إنما أذن في طلاقها بعد أن تطهر من تلك الحيضة ، ثم تحيض ثم تطهر ، هكذا أخرجه في الصحيحين من رواية نافع عنه ، ومن رواية ابنه سالم عنه . وفي لفظ متفق عليه : « ثم يمسكها حق تطهر ، ثم تحيض عنده حيضة أخرى ، ثم يمهلها حق تطهر من حيضها » ، وفي لفظ آخر متفق عليه : « مرة فليراجعها حتى تحيض حيضة مستقبلة سوى حيضتها التي طلقها فيها » ، ففي تعدد الحيض والطمهر ثلاثة ألفاظ محفوظة متفق عليها ، من رواية ابنه سالم ومولاه نافع وعبد الله بن دينار وغيرهم ، والذين زادوا قد حفظوا ما لم يحفظه هؤلاء . ولو قدر التعارض فالزائدون أكثر وأثبت في ابن عمر وأخص به ، فروايتهم أولى ، لأن نافعاً مولاه أعلم الناس بحديثه ، وسالم ابنه كذلك ، وعبد الله بن دينار من أثبت الناس فيه ، وأرواهم عنه ، فكيف يقدم اختصار أبي الزبير ، ويونس بن جبير على هؤلاء ؟ .

ومن المعجب تعليل حديث أبي الزبير في ردها عليه من غير احتساب بالطلقة بمخالفة غيره له ، ثم تقدم روايته التي سكنت فيها عن تعدد الحيض والطمهر على رواية نافع وابن دينار وسالم !

فالصواب الذي لا يشك فيه أن هذه الرواية ثابتة محفوظة ، ولذلك أخرجها أصحاب الصحيحين .



== واختلف في جواز طلاقها في الطهر المتعقب للحيضة التي طلق فيها على قولين :  
 هما روايتان عن أحمد ومالك : أشهرهما عند أصحاب مالك : المنع حتى تحيض حيضة  
 مستقبلة سوى تلك الحيضة ، ثم تطهر كما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم .

والثاني يجوز طلاقها في الطهر المتعقب لتلك الحيضة وهو قول الشافعي وأبي  
 حنيفة ، وأحمد في الرواية الأخرى . ووجهه أن التحريم إنما كان لأجل الحيض ، فإذا  
 طهرت زال موجب التحريم ، فجاز طلاقها في هذا الطهر كما يجوز في الطهر الذي  
 بعده ، وكما يجوز أيضاً طلاقها فيه ، لو لم يتقدم طلاق في الحيض ، ولأن في بعض  
 طرق حديث ابن عمر في الصحيح « ثم ليطلقها طاهراً ، أو حاملاً » وفي لفظ « ثم  
 ليطلقها طاهراً من غير جماع في قبل عدتها » وفي لفظ « فإذا طهرت فليطلقها  
 لغيرها ، قال : فراجعها ثم طلقها لغيرها » وفي حديث أبي الزبير وقال « إذا  
 طهرت فليطلق أو ليسك » وكل هذه الألفاظ في الصحيح .

وأما أصحاب القول الثاني فاحتجوا بما تقدم من أمره صلى الله عليه وسلم  
 بإمسائها حتى تحيض ، ثم تطهر ثم تحيض ، ثم تطهر . وقد تقدم .

قالوا : وحكمة ذلك من وجوه :

أحدها : أنه لو طلقها عقب تلك الحيضة كان قد راجعها ليطلقها . وهذا عكس  
 مقصود الرجعة ، فإن الله سبحانه إنما شرع الرجعة لإمساك المرأة وإيوائها ، ولم يشرع  
 النكاح ، وقطع سبب الفرقة ، ولهذا سماه إمساكاً ، فأمره الشارع أن يمسكها في  
 ذلك الطهر ، وأن لا يطلق فيه حتى تحيض حيضة أخرى ، ثم تطهر ، لتكون الرجعة  
 للإمساك لا للطلاق .

قالوا : وقد أكد الشارع هذا المعنى ، حتى إنه أمر في بعض طرق هذا  
 الحديث بأن يمسها في الطهر المتعقب لتلك الحيضة ، فإذا حاضت بعده وطهرت ، فإن  
 شاء طلقها قبل أن يمسها ، فإنه قال « مرة فليراجعها ، فإذا طهرت مسها ، حتى إذا  
 طهرت أخرى ، فإن شاء طلقها ، وإن شاء أمسكها » ذكره ابن عبد البر ، وقال :  
 الرجعة لا تكاد تعلم صحتها إلا بالوطء ، لأنه البتة من النكاح ، ولا يحصل الوطء  
 إلا في الطهر ، فإذا وطئها حرم طلاقها فيه ، حتى تحيض ، ثم تطهر ، فاعتبرنا مظهره  
 الوطء ومحلّه ، ولم يجعله محلاً للطلاق .

== الثانى : أن الطلاق حرم فى الحيض لتطويل العدة عليها ، فلو طلقها عقب الرجعة من غير وطء لم تكن قد استفادت بالرجعة فائدة ، فإن تلك الحيضة التى طلقت فيها لم تكن تحتسب عليها من العدة ، وإنما تستقبل العدة من الطهر الذى يليها ، أو من الحيضة الأخرى ، على الاختلاف فى الأقراء ، فإذا طلقها عقب تلك الحيضة كانت فى معنى من طلقت ثم راجعها ، ولم يمسه حتى طلقها ، فإنها تبنى على عدتها فى أحد القولين ، لأنها لم تنقطع بوطء ، فالعنى المقصود إعدامه من تطويل العدة موجود بعينه هنا ، لم يزل بطلاقها عقب الحيضة ، فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع حكم الطلاق جملة بالوطء ، فاعتبر الطهر الذى هو موضع الوطء ، فإذا وطئ حرم طلاقها ، حتى تحيض ثم تطهر .

ومنها : أنها ربما كانت حاملا ، وهو لا يشعر ، فإن الحامل قد ترى الدم بلا ريب ، وهل حكمه حكم الحيض ، أو دم فساد ؟ على الخلاف فيه ، فأراد الشارع أن يستبرئها بعد تلك الحيضة بطهر تام ، ثم يحيض تام ، فحينئذ تعلم هل هى حامل أو حائل ؟ فإنه ربما يمسه إذا علم أنها حامل منه ، وربما تكفى عن الرغبة فى الطلاق إذا علمت أنها حامل ، وربما يزول الشر الموجب للطلاق بظهور الحمل ، فأراد الشارع تحقيق علمها بذلك ، نظراً للزوجين ، ومراعاة لمصلحتهما ، وحسماً لباب الندم وهذا من أحسن محاسن الشريعة .

وقيل : الحكمة فيه أنه عاقبه بأمره بتأخير الطلاق جزاء له على ما فعله من إيقاعه على الوجه المحرم .

ورد هذا بأن ابن عمر لم يكن يعلم التحريم .

وأجيب عنه بأن هذا حكم شامل له ولغيره من الأمة ، وكونه رضى الله عنه لم يكن عالماً بالتحريم فيفسد نفي الإثم ، لا عدم ترتب هذه المصلحة على الصلاق المحرم فى نفسه .

وقيل : حكمته أن الطهر الذى بعد تلك الحيضة هو من حريم تلك الحيضة ، فهما كالقرء الواحد ، فلو شرع الطلاق فيه لصار كموقع طلقتين فى قرء واحد ، وليس هذا بطلاق السنة .

وقيل : حكمته أنه نهى عن الطلاق فى الطهر ، ليطول مقامه معها ، ولعله تدعوه نفسه إلى وطئها ، وذهاب ما فى نفسه من الكراهة لها ، فيكون ذلك حرصاً على ==

= ارتفاع الطلاق البغيض إلى الله ، المحبوب إلى الشيطان ، وحضاً على بقاء النكاح ، ودوام المودة والرحمة . والله أعلم .

وقوله صلى الله عليه وسلم « ثم ليطلقها طاهراً » وفي اللفظ الآخر « فإذا طهرت فليطلقها إن شاء » ، هل المراد به انقطاع الدم ، أو التطهر بالغسل ، أو ما يقوم مقامه من التيمم ؟ على قولين ، هما روايتان عن أحمد :

إحدهما : أنه انقطاع الدم وهو قول الشافعي .

والثانية : أنه الاغتسال ، وقال أبو حنيفة ، إن طهرت لأكثر الحيض حل طلاقها بانقطاع الدم ، وإن طهرت لدون أكثره لم يحل طلاقها حتى تصير في حكم الطاهرات بأحد ثلاثة أشياء ، إما أن تغتسل ، وإما أن تتيمم عند المعجز وتصلي ، وإما أن يخرج عنها وقت صلاة ، لأنه متى وجد أحد هذه الأشياء حكمنا بانقطاع حيضها .

وسر المسألة أن الأحكام المترتبة على الحيض نوعان : منها ما يزول بنفس انقطاعه كصحّة الغسل والصوم ، وجوب الصلاة في ذمتها .

ومنها ما لا يزول إلا بالغسل كحل الوطء وصحة الصلاة ، وجواز اللبس في المسجد ، وصحة الطواف ، وقراءة القرآن على أحد الأقوال ، فهل يقال الطلاق من النوع الأول ، أو من الثاني ؟

ولن رجح إباحته قبل الغسل أن يقول : الحائض إذا انقطع دمها صارت كالجنب ، يحرم عليها ما يحرم عليه ، ويصح منها ما يصح منه ، ومعلوم أن المرأة الجنب لا يحرم طلاقها .

ولن رجح الثاني أن يجب عن هذا بأنها لو كانت كالجنب لحل وطؤها ، ويحتج بما رواه النسائي في سننه من حديث المعتمر بن سليمان قال : سمعت عبيد الله عن نافع عن عبد الله : « أنه طلق امرأته وهي حائض تطليقة ، فانطلق عمر فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : من عبد الله فليراجعها ، فإذا اغتسلت من حيضتها الأخرى فلا يمسه حتى يطلقها ، فإن شاء أن يمسه فليمسكها فإنها العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء » . وهذا على شرط الصحيحين ، وهو مفسر لقوله « فإذا طهرت » فيجب حمله عليه .

وتعام هذه المسألة : أن العدة هل تنقضي بنفس انقطاع الدم وتنقطع الرجعة ، =

== أم لا تنقطع إلا بالغسل ، وفيه خلاف بين السلف والخلف ، يأتي في موضعه إن شاء الله تعالى .

وقوله صلى الله عليه وسلم « ثم ليطلقها طاهراً قبل أن يمس » دليل على أن طلاقها في الطهر الذي مس فيه ممنوع منه وهو طلاق بدعة ، وهذا متفق عليه ، فلو طلق فيه . قالوا : لم يجب عليه رجعتها ، قال ابن عبد البر : أجمعوا على أن الرجعة لا تجب في هذه الصورة ، وليس هذا الإجماع ثابتاً ، وإن كان قد حكاه صاحب المغنى أيضاً ، فإن أحد الوجهين في مذهب أحمد وجوب الرجعة في هذا الطلاق ، حكاه في الرعاية ، وهو القياس ، لأنه طلاق محرم ، فتجب الرجعة فيه ، كما تجب في الطلاق في زمن الحيض .

ولن فرق بينهما أن يقول : زمن الطهر وقت للوطء وللطلاق ، وزمن الحيض ليس وقتاً لواحد منهما ، فظهر الفرق بينهما ، فلا يلزم من الأمر بالرجعة في غير زمن الطلاق الأمر بها في زمنه ، ولكن هذا الفرق ضعيف جداً ، فإن زمن الطهر متى اتصل به الميسر صار كزمن الحيض في تحريم الطلاق سواء ، ولا فرق بينهما ، بل الفرق المؤثر عند الناس إن المعنى الذي وجبت لأجله الرجعة إذا طلقها حائضاً متنف في صورة الطلاق في الطهر الذي مسها فيه ، فإنها إنما حرم طلاقها في زمن الحيض لتطويل العدة عليها ، فإنها لا تحتسب بيقية الحيضة قرءاً اتفاقاً . فتحتاج إلى استثناف ثلاثة قروء كوامل ، وأما الطهر فإنها تعتد بما بقي منه قرءاً ، ولو كان لحظة ، فلا حاجة بها إلى أن يراجعها ، فإن من قال الأقراء الأطهار كانت أول عدتها عنده عقب طلاقها ، ومن قال هي الحيض استأنف بها بعد الطهر ، وهو لو راجعها ثم أراد أن يطلقها لم يطلقها إلا في طهر ، فلا فائدة في الرجعة . هذا هو الفرق المؤثر بين الصورتين .

وبعد ، فيه إشكال لا ينتبه له إلا من له خبرة بما أخذ الشرع وأسراره ، وجمعه وفرقه . وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يطلقها إذا شاء قبل أن يمسها ، وقال : « فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء » ، وهذا ظاهر في أن العدة إنما يكون استقبالها من طهر لم يمسها فيه ، إن دل على أنها بالاطهار ، وأما طهر قد أصابها فيه فلم يجعله النبي صلى الله عليه وسلم من العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء ==

== فكما لا تكون عدتها متصلة بالحيضة التي طلق فيها ينبغي أن لا تكون متصلة بالطهر الذي مسها فيه . لأن النبي صلى الله عليه وسلم سوى بينهما في المنع من الطلاق فيهما ، وأخبر أن العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء هي من وقت الطهر الذي لم يمسه فيه ، فمن أين لنا أن الطهر الذي مسها فيه هو أول العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء ، وهذا مذهب أبي عبيد ، وهو في الظهور والحجة كما ترى ، وقال الإمام أحمد والشافعي ومالك وأصحابهم : لو بقى من الطهر لحظة حسبت لها قرءاً ، وإن كان قد جامع فيه ، إذا قلنا : الأقراء الأطهار .

قال المنتصرون لهذا القول : إنما حرم الطلاق في زمن الحيض دفعاً لضرر تطويل العدة عليها ، فلو لم تحتسب ببقية الطهر قرءاً كان الطلاق في زمن الطهر أضر بها وأطول عليها . وهذا ضعيف جداً ، فإنها إذا طلقت فيه قبل المسيس احتسب به ، وأما إذا طلقت بعد المسيس كان حكمها حكم المطلقة في زمن الحيض ، فكما لا تحتسب ببقية الحيضة لا تحتسب ببقية هذا الطهر المسوسة فيه .

قالوا : ولم يحرم الطلاق في الطهر لأجل التطويل الموجود في الحيض ، بل إنما حرم لكونها مرتابة ، فلعلها قد حملت من ذلك الوطء ، فيشتد ندمه إذا تحقق الحمل ، ويكثر الضرر . فإذا أراد أن يطلقها طلقها طاهراً من غير جماع ، لأنهما قد يتقنا عدم الريبة ، وأما إذا ظهر الحمل فقد دخل على بصيرة وأقدم على فراقها حاملاً .

قالوا : فهذا الفرق بين الطلاق في الحيض والطهر المجامع فيه . قالوا : وسر ذلك أن المرأة إن كانت حاملاً من هذا الوطء فعدتها بوضع الحمل ، وإن لم تكن قد حملت منه فهو قرء صحيح ، فلا ضرر عليها في طلاقها فيه .

ولمن نصر قول أبي عبيد أن يقول : الشارع إنما جعل استقبال عدة المطلقة من طهر لم يمسه فيه ، ليكون المطلق على بصيرة من أمره ، والمطلقة على بصيرة من عدتها أنها بالإقراء . فأما إذا مسها في الطهر ثم طلقها ، لم يدر أحاملاً أم حائلاً ، ولم تدر المرأة : أعدتها بالحمل أم بالأقراء ، فكان الضرر عليهما في هذا الطلاق أشد من الضرر في طلاقها وهي حائض ، فلا تحتسب ببقية ذلك الطهر قرءاً ، كما لم يحتسب الشارع به في جواز إيقاع الطلاق فيه . وهذا التفرع كله على أقوال الأئمة والجمهور .

= وأما من لم يوقع الطلاق البدعي فلا يحتاج إلى شيء من هذا .

وقوله « ليطلقها طاهراً أو حاملاً » دليل على أن الحامل طلاقها سفى ، قال ابن عبد البر : لا خلاف بين العلماء أن الحامل طلاقها للسنة ، قال الإمام أحمد : أذهب إلى حديث سالم عن أبيه « ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً » وعن أحمد رواية أخرى ، أن طلاق الحامل ليس بسفى ولا بدعى ، وإنما ثبت لها ذلك من جهة العدد ، لامن جهة الوقت ، ولفظه « الحمل » فى حديث ابن عمر انقرد بها مسلم وحده فى بعض طرق الحديث . ولم يذكرها البخارى . فلذلك لم يكن طلاقها سفياً ولا بدعياً ، لأن الشارع لم يمنع منه .

فإن قيل : إذا لم يكن سفياً كان طلاقها بدعياً ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أباح طلاقها فى طهر لم يمسه فيها ، فإذا مسها فى الطهر وحملت واستمر حملها ، استمر المنع من الطلاق ، فكيف يبيحه بتجدد ظهور الحمل ، فإذا لم يثبتوا هذه اللفظة لم يكن طلاق الحامل جائزاً .

فالجواب : أن اللغى الذى لأجله حرم الطلاق بعد المسيس معدوم عند ظهور الحمل ، لأن المطلق عند ظهور الحمل قد دخل على بصيرة ، فلا يخاف ظهور أمر يتجدد به الندم ، وليست المرأة مرتابة لعدم اشتباه الأمر عليها ، بخلاف طلاقها مع الشك فى حملها . والله أعلم .

وقوله « طاهراً أو حاملاً » احتج به من قال الحامل لا تحيض ، لأنه صلى الله عليه وسلم حرم الطلاق فى زمن الحيض ، وأباحه فى وقت الطهر والحمل ، فلو كانت الحامل تحيض لم يبيع طلاقها حاملاً إذا رأت الدم ، وهو خلاف الحديث .

ولأصحاب القول الآخر أن يجيبوا عن ذلك ، بأن حيض الحامل لم يكن له تأثير فى العدة بحال ، لافى تطويلها ولا تخفيفها ، إذ عدتها بوضع الحمل ، أباح الشارع طلاقها حاملاً مطلقاً ، وغير الحامل لم يبيع طلاقها إلا إذا لم تكن حائضاً ، لأن الحيض يؤثر فى العدة ، لأن عدتها بالأقراء ، فالحديث دل على أن المرأة لها حالتان ، أحدهما : أن تكون حائلاً ، فلا تطلق إلا فى طهر لم يمسه فيه . والثانية : أن تكون حاملاً ، فيجوز طلاقها . والفرق بين الحامل وغيرها فى الطلاق إنما هو بسبب الحمل وعدمه ، لا بسبب حيض ولا طهر ولهذا يجوز طلاق الحامل بعد المسيس ، دون الحائلى ، وهذا جواب شديد والله أعلم .

= وقد أفردت لمسألة الحامل هل تحيض أم لا ؟ مصنفاً مفرداً .

وقد احتج بالحديث من يرى أن السنة تفريق الطلقات على الأقراء ، فيطلق لكل قرء طلقة ، وهذا قول أبي حنيفة وسائر الكوفيين ، وعن أحمد رواية كقولهم .

قالوا : وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أمره بإمسائها في الطهر المتعقب للحيض ، لأنه لم يفصل بينه وبين الطلاق طهر كامل ، والسنة أن يفصل بين الطلقة والطلقة قرء كامل ، فإذا طهرت ثم حاضت ثم طهرت . طلقها طلقة بائنة ، لجصول الفصل بين الطلقتين بطهر كامل .

قالوا : فلهذا المعنى اعتبر الشارع الفصل بين الطلاق الأول والثاني .

قالوا : وفي بعض حديث ابن عمر « السنة أن يستقبل الطهر ، فيطلق لكل قرء » وروى النسائي في سننه عن ابن مسعود قال : « طلاق السنة أن يطلقها تطليقة وهي طاهر في غير جماع ، فإذا حاضت فطهرت طلقها أخرى ، فإذا حاضت وطهرت طلقها أخرى ، ثم تمتد بعد ذلك بحیضة » . وهذا الاستدلال ضعيف ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمره بإمسائها في الطهر الثاني ، ليفرق الطلقات الثلاث على الأقراء ، ولا في الحديث ما يدل على ذلك ، وإنما أمره بطلاقها طاهراً قبل أن يمسه ، وقد ذكرنا حكمة إمساكها في الطهر الأول .

وأما قوله « والسنة أن يستقبل الطهر فيطلق لكل قرء » ، فهو حديث قد تكلم الناس فيه وأنكروه على عطاء الخراساني ، فانه انفرد بهذه اللفظة دون سائر الرواة ، قال البيهقي : وأما الحديث الذي رواه عطاء الخراساني عن ابن عمر في هذه القصة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « السنة أن يستقبل الطهر فيطلق لكل قرء » ، فإنه أتى في هذا الحديث بزيادات لم يتابع عليها ، وهو ضعيف في الحديث لا يقبل منه ما انفرد به .

وأما حديث ابن مسعود فمع أنه موقوف عليه ، فهو حديث يرويه أبو إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله ، واختلف على أبي إسحاق فيه ، فقال الأعمش عنه كما تقدم ، وقال سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عنه : « طلاق السنة أن يطلقها طاهراً من غير جماع » ، ولعل هذا حديثان ، والذي يدل عليه أن الأعمش قال : سألت إبراهيم ، فقال لي مثل ذلك . وبالجملة فهذا غاية ما يمكن أن يكون قول ابن مسعود =

== وقد خالفه على وغيره . وقد روى عن ابن مسعود روايتان : إحداهما : التفريق ، والثانية : إفراد الطلقة ، وتركها حتى تنقضى عدتها . قال : « طلاق السنة أن يطلقها وهي طاهر ، ثم يدعها حتى تنقضى عدتها ، أو يراجعها إن شاء » ، ذكره ابن عبد البر عنه . ولأن هذا أردأ طلاق لأنه طلاق من غير حاجة إليه ، وتعريض لتحريم المرأة عليه إلا بعد زوج وإصابة ، والشارع لا غرض له في ذلك ولا مصلحة للمطلق ، فكان بدعيًا . والله أعلم .

وقوله « فتلک المدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء » ، احتج به من يرى الأقراء هي الأطهار .

قالوا : واللام بمعنى الوقت ، كقوله تعالى ( أقم الصلاة لدلوك الشمس ) وقول العرب : كتب لثلاث مضي ولثلاث بقين . وفي الحديث « فليصلها حين ذكرها ، ومن الغد للوقت قالوا فهذه اللام الوقتية بمعنى ( فيه ) » .

وأجاب الآخرون عن هذا بأن اللام في قوله تعالى ﴿ فطلقوهن لعدتهن ﴾ هي اللام المذكورة في قوله صلى الله عليه وسلم « أن تطلق لها النساء » ، ولا يصح أن تكون وقتية ، ولا ذكر أحد من أهل العربية أن اللام تأتي بمعنى « في » أصلاً . ولا يصح أن تكون هنا بمعنى « في » ، ولو صح في غير هذا الموضع ، لأن الطلاق لا يكون في نفس العدة ، ولا تكون عدة الطلاق ظرفاً له قط ، وإنما اللام هنا على بابها للاختصاص . والمعنى طلقوهن مستقبلات عدتهن ، ويفسر هذا قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عمر : « فطلقوهن في قبل عدتهن » ، أى في الوقت الذى تستقبل فيه العدة . وعلى هذا فإذا طلقها في طهرها استقبلت العدة من الحيضة التى تليه ، فقد طلقها في قبل عدتها ، بخلاف ما إذا طلقها حائضاً ، فإنها لا تعتمد بتلك الحيضة ، و ينتظر فراغها وانقضاء الطهر الذى يليها ثم تشرع ، فى العدة ، فلا يكون طلاقها حائضاً طلاقاً فى قبل عدتها ، وقد أفردت لهذه المسألة مصنفات مستقلاً ذكرت فيه مذاهب الناس وما أخذهم ، وترجيح القول الراجح والجواب عما احتج به أصحاب القول الآخر .

وقوله « مرة فليراجعها » دليل على أن الأمر بالأمر بالشيء أمر به . وقد اختلف الناس فى ذلك ، وفصل النزاع أن المأمور الأول إن كان مبلغاً محضاً كأمر النبي صلى الله عليه وسلم آحاد الصحابة أن يأمر الغائب عنه بأمره ، فهذا أمر به ==



## ٥ - باب الرجل يراجع ولا يشهد

٢١٧٢ - حدثنا يَشْرُ بْنُ هِلَالٍ أَنَّ جَعْفَرَ بْنَ سُلَيْمَانَ حَدَّثَهُمْ عَنْ

يَزِيدَ الرَّشَكِيِّ عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ « أَنَّ هِرَّانَ بْنَ حُصَيْنٍ سُئِلَ عَنْ

### (باب الرجل يراجع ولا يشهد)

(عن يزيد الرشك) بكسر المهملة وإسكان المعجمة هو ابن أبي يزيد الضبعي

== من جهة الشارع قطعاً ، ولا يقبل ذلك نزاعاً أصلاً ، ومنه قوله « مرها فلتصبر ولتعتسب » وقوله « مروهم بصلاة كذا في حين كذا » ونظائره ، فهذا الثاني مأمور به من جهة الرسول صلى الله عليه وسلم ، فإذا عصاه المبلغ إليه فقد عصى أمر الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، والمأمور الأول مبلغ محض ، وإن كان الأمر متوجهاً إلى المأمور الأول توجه التكليف ، والثاني غير مكلف ، لم يكن أمراً للثاني من جهة الشارع ، كقوله صلى الله عليه وسلم « مروهم بالصلاة لسبع . فهذا الأمر خطاب للأولياء بأمر الصبيان بالصلاة ، فهذا فصل الخطاب في هذا الباب . والله أعلم بالصواب .

فهذه كانت نهينا بها على بعض فوائد حديث ابن عمر ، فلا تستظلمها ، فإنها مشتملة على فوائد جمة ، وقواعد مهمة ، ومباحث ، لمن قصده الظفر بالحق ، وإعطاء كل ذي حق حقه ، من غير ميل مع ذي مذهبه ، ولا خدمة لإمامة وأصحابه ، بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بل تابع للدليل حريص على الظفر بالسنة والسييل ، يدور مع الحق أنى توجهت ركائبه ، ويستقر معه حيث استقرت مضاربه ، ولا يعرف قدر هذا السير إلا من علت همته ، وتطلعت نوازع قلبه ، واستشرفت نفسه إلى الارتضاع من ثدى الرسالة ، والورود من عين حوض النبوة ، والخلاص من شباك الأقوال المتعارضة ، والآراء المتناقضة ، إلى فضاء العلم الموروث ، عمن لا ينطق عن الهوى ، ولا يتجاوز نقطة البيان والرشاد والهدى ، ويبداء اليقين التي من حلها حشد في زمرة العلماء ، وعد من ورثة الأنبياء ، وما هي إلا أوقات محدودة ، وأنقاس على العبد معدودة ، فلينفقها فيما شاء .

أنت القليل لكل من أحببته فانظر لنفسك في الهوى من تصطفى ==

الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ ثُمَّ يَقَعُ بِهَا وَلَمْ يُشْهَدْ عَلَى طَلَاقِهَا وَلَا عَلَى رَجْعَتِهَا ؟  
فَقَالَ : طَلَّقْتَ ، لِغَيْرِ سُنَّةٍ وَرَاجَعْتَ لِغَيْرِ سُنَّةٍ ، أَشْهَدُ عَلَى طَلَاقِهَا وَكَوَلَى  
رَجْعَتِهَا وَلَا تَعُدُّ .

## ٦ - باب في سنة طلاق العبد

٢١٧٣ - حدثنا زهير بن حرب حدثنا يحيى يعنى ابن سعيد أخبرنا  
علي بن المبارك حدثني يحيى بن أبي كثير أن مَعْرَ بْنَ مُعْتَبِرٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ  
بَا حَسَنَ مَوْلَى بَنِي نَوْفَلٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ اسْتَفْتَى ابْنَ عَبَّاسٍ فِي مَمْلُوكٍ كَانَتْ  
تَحْتَهُ مَمْلُوكَةٌ فَطَلَّقَهَا تَطْلِيْقَتَيْنِ ثُمَّ عَتَقَهَا بَعْدَ ذَلِكَ هَلْ يَصْلَحُ لَهُ أَنْ  
يَخْطُبَهَا ؟ قَالَ نَعَمْ فَقَصَى بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

— (ثم يقع بها) أى يجامعها للرجعة (ولا تعد) نهى عن العود إلى ترك الإشهاد .  
وقد استدلل بالحديث من قال بوجوب الإشهاد على الرجعة . وقد ذهب إلى  
عدم وجوب الإشهاد في الرجعة أبو حنيفة وأصحابه والشافعى في أحد قوليه .  
واستدل لهم بمحدث ابن عمر السائف فإن فيه أنه قال صلى الله عليه وسلم فايراجعها  
ولم يذكر الإشهاد . وقال مالك والشافعى : إنه يجب الإشهاد في الرجعة .  
والإحتجاج بمحدث الباب لا يصلح للاحتجاج لأنه قول محابى في أمر من مسارح  
الاجتهاد ، وما كان كذلك فليس بحجة لولا ما وقع من قوله طلقت لغير سنة  
وراجعت لغير سنة . هذا تلخيص ما في النيل . قال المنذرى : وأخرجه ابن ماجه .  
(باب في سنة طلاق العبد)

(أنه استفتى ابن عباس) أى أنه طلب الفقوى من ابن عباس (في مملوك  
كانت تحته مملوكة) أى كانت في نسكاحه (فطلقها) أى طلق المملوك للمملوكة  
(ثم عتقا) بصيغة المجهول (بعد ذلك) أى بعد الطلاق (هل يصلح له) أى هل —

٢١٧٤ — حدثنا محمد بن المثنى أخبرنا عثمان بن عمر أنبأنا علي بإسنادِهِ وَمَعْنَاهُ بِلَا إِخْبَارٍ .

قال ابن عباس : بَقِيَتْ لَكَ وَاحِدَةٌ قَضَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
قال أبو داود : سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ قَالَ قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ ابْنُ  
الْمُبَارَكِ لِمَعْمَرٍ مَنْ أَبُو الْحَسَنِ هَذَا ؟ لَقَدْ تَحَمَّلَ صَعْرَةً عَظِيمَةً .  
قال أبو داود : أَبُو الْحَسَنِ هَذَا رَوَى عَنْهُ الرَّهْزَرِيُّ .

— يجوز للملوك (أن يخطبها) من الخطبة بالكسر (قال) أي ابن عباس (نعم) أي يجوز له .

قال الخطابي في المعالم : لم يذهب إلى هذا أحد من العلماء فيما أعلم ، وفي  
إسناده مقال . ومذهب عامة الفقهاء أن الملوكة إذا كانت تحت مملوك فطلقها  
تطليقتين أنها لا تصالح له إلا بعد زوج . قال المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه .  
وأبو الحسن هذا قد ذكر بخير ومصلاح ، وقد وثقه أبو حاتم وأبو زرعة  
الرازيان غير أن الراوى عنه عمر بن معتب ، وقد قال علي بن المديني : عمر بن  
المعتب منكر الحديث ، وسئل أيضاً عنه فقال مجهول لم يرو عنه غير يحيى يعنى  
ابن أبي كثير . وقال أبو عبد الرحمن النسائي : عمر بن معتب ليس بالقوى .  
وقال الأمير أبو نصر : منكر الحديث . هذا آخر كلامه .

ومعتب بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد التاء ثالث الحروف وكسرها  
وبعدها باء موحدة . انتهى كلام المنذرى .

( بإسناده ومعناه بلا إخبار ) أي بإسناد الحديث المذكور ومعناه لكن  
بصيغة العفنة دون صيغة الإخبار ( بقيت لك واحدة ) أي تطليقة واحدة لأنها  
صارت حرة وطلاقها ثلاثة ( قال ابن المبارك لمعمر من أبو الحسن هذا لقد تحمل —

قال الزُّهْرِيُّ: وَكَانَ مِنَ الْفُقَهَاءِ رَوَى الزُّهْرِيُّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ أَحَادِيثَ .  
قال أَبُو دَاوُدَ: أَبُو الْحَسَنِ مَعْرُوفٌ وَلَيْسَ الْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ .

٢١٧٥ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ  
عَنْ مُظَاهِرٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ  
« طَلَّاقُ الْأُمَةِ تَطْلِيْقَتَانِ وَقُرُوءَاهَا حَيْضَتَانِ » .

— صخرة عظيمة الخ) ليست هذه العبارة في رواية اللؤلؤى ولذا لم يذكرها  
المنذرى رحمه الله ، وذكرها الخطابي ثم قال بعد ذلك : يريد بذلك إنكار  
ما جاء به من هذا الحديث .

(طلاق الأمة) مصدر مضاف لمفعوله ، أى تطليقتها (تطليقتان وقروؤها —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :  
وليس في المسألة إجماع ، فإن إحدى الروایتين عن الإمام أحمد القول بهذا  
الحديث ، قال : ولا أرى شيئاً يدفعه وغير واحد يقول به : أبو سلمة وجابر وسعيد بن  
السيب ، هذا آخر كلامه . وقال مرة : حديث عثمان وزيد في تحريمها عليه جيد ،  
وحديث ابن عباس يرويه عمر بن معتب ، ولا أعرفه ، ثم ذكر كلام ابن المبارك .  
قال أحمد : أما أبو حسن فهو عندي معروف ، ولكن لا أعرف عمر بن معتب .  
وقال الإمام أحمد في رواية ابن منصور ، في عبد تحت مملوكة ، وطلقها تطليقتين ثم  
عتقا : يتزوجها وتكون على واحدة ، على حديث عمر بن معتب . وقال في رواية أبي  
طالب في هذه المسألة : يتزوجها ، ولا يبالي عتقا ، أو بعد العدة ، وهو قول ابن عباس  
وجابر بن عبد الله وأبي سلمة وقتادة . قال أبو بكر عبد العزيز : إن صح الحديث  
فالعمل عليه ، وإن لم يصح فالعمل على حديث عثمان وزيد .

وحديث عثمان وزيد الذي أشار إليه : هو ما رواه الأثرم في سننه عن سليمان بن  
يسار : « أن نقيعاً مكاتب أم سلمة طلق امرأته حرة بتطليقتين ، فسأل عثمان وزيد بن  
نابت عن ذلك ؟ فقالا : حرمت عليك » .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :  
وللهديث بعد علة عجيبة ، ذكرها البخارى في تاريخه الكبير قال مظاهر =

قال أبو عاصم: حَدَّثَنِي مُظَاهِرٌ حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ عَنْ هَاشِمَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ «وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ» .

قال أبو داود: هُوَ حَدِيثٌ مُجْمُولٌ .

[ قال أبو داود: الْحَدِيثَانِ جَمِيعًا لَيْسَ الْعَمَلُ عَلَيْهِمَا .

— حَيْضَتَانِ ) وفي الرواية الآتية وعدتها حَيْضَتَانِ .

قال الخطابي في المعالم: اختلف العلماء في هذا فقالت طائفة: الطلاق بالرجال والعدة بالنساء ، روى ذلك عن ابن عمر وزيد بن ثابت وابن عباس ، وإليه ذهب عطاء بن أبي رباح وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق ، فإذا كانت أمة تحت حر فطلاقها ثلاث وعدتها قراءان ، وإن كانت حرة تحت عبد فطلاقها اثنتان وعدتها ثلاثة أقراء في قول هؤلاء . وقال أبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري: الحرة تعدد ثلاثة أقراء كانت تحت حر أو عبد وطلاقها ثلاث كالعدة ، والأمة تعدد قرءين وتطلق تطليقتين سواء كانت تحت حر أو عبد ،

== بن أسلم عن القاسم عن عائشة رفعه «طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حَيْضَتَانِ» قال أبو عاصم: حَدَّثَنَا ابْنُ جَرِيحٍ عَنْ مُظَاهِرٍ ، ثُمَّ لَقِيتُ مُظَاهِرًا حَدَّثَنَا بِهِ وَكَانَ أَبُو عَاصِمٍ يَضَعُفُ مُظَاهِرًا ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَلْمَانَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ بَنَ اسْمٍ عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا عِنْدَ أَبِيهِ ، فَأَتَاهُ رَسُولُ الْأَمِيرِ ، فَقَالَ: إِنَّ الْأَمِيرَ يَقُولُ لَكَ: كَمْ عِدَّةُ الْأُمَةِ؟ قَالَ: عِدَّةُ الْأُمَةِ حَيْضَتَانِ ، وَطَلَاقُ الْحُرِّ الْأُمَةُ ثَلَاثَ ، وَطَلَاقُ الْعَبْدِ الْحُرَّةُ تَطْلِيقَتَانِ ، وَعِدَّةُ الْحُرَّةِ ثَلَاثُ حَيْضَ» ثُمَّ قَالَ لِلرَّسُولِ: أَيْنَ تَذْهَبُ؟ قَالَ: أَمْرَنِي أَنْ أَسْأَلَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ ، وَسَلَامُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ فَأَقْسَمَ عَلَيْكَ إِلَّا رَجَعْتَ إِلَيَّ فَأَخْبِرْتَنِي مَا يَقُولَانِ ، فَذَهَبَ وَرَجَعَ إِلَى أَبِي ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُمَا قَالَا كَمَا قَالَ ، وَقَالَا لَهُ: قُلْ: إِنَّ هَذَا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، وَلَا فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ، وَلَكِنْ عَمَلٌ بِهِ الْمُسْلِمُونَ .

قال أبو داود : مُظَاهِرٌ لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ .  
قال أبو داود : هَذَا حَدِيثٌ مَجْهُولٌ .

— والحديث حجة لأهل العراق إن ثبت ولكن أهل الحديث ضعفوه ، ومنهم من تأوله على أن يكون الزوج مبداً انتهى . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال أبو داود : هو حديث مجمل . وقال الترمذى : حديث غريب ولا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث مظاهر بن أسلم ، ومظاهر لا يعلم له فى العلم غير هذا الحديث . هذا آخر كلامه . وقد ذكر له أبو أحمد بن عدى حديثاً آخر رواه عن أبي سعيد المقبرى عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ عشر آيات من آخر آل عمران كل ليلة .

قلت : ومظاهر هذا مخزومى مكى ضعفه أبو عاصم النبيل . وقال يحيى بن معين : ليس بشىء مع أنه لا يعرف . وقال أبو حاتم الرازى : منكر الحديث . وقال الخطابى : والحديث حجة لأهل العراق إن ثبت ، ولكن أهل الحديث ضعفوه ، ومنهم من تأوله على أن يكون الزوج عبداً . وقال البيهقى : لو كان ثابتاً قلنا به إلا أنا لا نثبت حديثاً يرويه من تجهل عدالته وبالله التوفيق . هذا آخر كلامه . ومظاهر بضم الميم وفتح الظاء المعجمة وبعد الألف هاء مكسورة وراء مهملة .

= وذكر الدارقطنى حديث مظاهر ، ثم قال : والصحيح عن القاسم خلاف هذا ، وذكر عن القاسم أنه قيل له : بلغك فى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : لا . وذكره الدارقطنى أيضاً من حديث ابن عمر مرفوعاً ، وقال : تفرد به عمر بن شبيب والصحيح أنه من قول ابن عمر .

## ٧ - باب في الطلاق قبل النكاح

٢١٧٦ - حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام ح . وأخبرنا ابن الصَّبَّاح أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ قَالَ أَخْبَرَنَا مَطَرُ الْوَرَّاقُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا طَلَاقَ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ ، وَلَا عِتْقَ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ ، وَلَا بَيْعَ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ » زَادَ ابْنُ الصَّبَّاحِ « وَلَا وِفَاءَ نَذْرٍ إِلَّا فِيمَا تَمْلِكُ » .

### ( باب في الطلاق قبل النكاح )

( لا طلاق إلا فيما تملك ) أى لا صحة له ، وقد وقع الإجماع على أنه لا يقع الطلاق الناجز على الأجدبية ، وأما التعليل فنحو أن يقول إن تزوجت فلانة فمضى طالق ، فذهب جمهور الصحابة والعامة ومن بعدهم إلى أنه لا يقع ، وحكى عن أبي حنيفة وأصحابه أنه يصح التعليل مطلقاً . وذهب مالك في المشهور عنه وربيعة والثوري والليث والأوزاعي وابن أبي ليلى إلى التفصيل ، وهو أنه إن جاء بمحاصر نحو أن يقول كل امرأة أتزوجها من بنى فلان أو بلد كذا فمضى طالق ، صح الطلاق ووقع ، وإن هم لم يقع شيء . وهذا التفصيل لا وجه له إلا مجرد الاستحسان ، كما أنه لا وجه للقول بإطلاق الصحة . والحق أنه لا يصح الطلاق قبل النكاح مطلقاً . كذا في الغيل ( زاد ابن الصباح ) أى في روايته ( ولا وفاء نذر إلا فيما تملك ) فلو قال الله على أن أعتق هذا العبد ولم يكن ملكه وقت النذر لم يصح النذر ، فلو ملكه بعد هذا لم يعتق عليه كذا في المرقاة . قال المنذرى . وأخرجه الترمذى وابن ماجه بنحوه . وقد روى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال الترمذى : حديث حسن وهو أحسن شيء روى في هذا الباب . وقال أيضاً : سألت محمد —

٢١٧٧ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَنبَأَنَا أَبُو أَسَمَةَ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَارِثِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ زَادَ : « وَمَنْ حَلَفَ عَلَى مَعْصِيَةٍ فَلَا يَمِينُ لَهُ ، وَمَنْ حَلَفَ عَلَى قَطِيعَةٍ رَحِمَ فَلَا يَمِينُ لَهُ » .

٢١٧٨ — حدثنا ابنُ السَّرْحِ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ سَالِمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ الْمَخْزُومِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي هَذَا الْخَبَرِ زَادَ « وَلَا نَذَرَ إِلَّا فِيمَا ابْتِغَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ تَعَالَى ذِكْرُهُ » .

— ابنُ إِسْمَاعِيلَ فَقُلْتُ : أَى شَيْءٍ أَصَحُّ فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ النِّكَاحِ ؟ فَقَالَ حَدِيثُ عَمْرِو ابْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ . وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ : وَأَسَمَدُ النَّاسِ بِهَذَا الْحَدِيثِ مِنْ قَالَ بِظَاهِرِهِ وَأَجْرَاهُ عَلَى عَمُومِهِ ، إِذْ لَا حُجَّةَ مَعَ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ حَالٍ وَحَالٍ وَالْحَدِيثُ حَسَنٌ انْتَهَى كَلَامُ الْمُنْذَرِيِّ .

( مَنْ حَلَفَ عَلَى مَعْصِيَةٍ فَلَا يَمِينُ لَهُ ، وَمَنْ حَلَفَ عَلَى قَطِيعَةٍ رَحِمَ فَلَا يَمِينُ لَهُ ) وَهُوَ تَخْصِصٌ بَعْدَ تَعَمُّيمٍ كَالْحَلْفِ عَلَى تَرْكِ السَّكَّالِمِ مَعَ أَخِيهِ . قَالَ الْخَطَّابِيُّ : هَذَا يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِهِ الْيَمِينَ الْمَطْلُوقَةَ مِنَ الْإِيمَانِ فَيَسْكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ لَا يَمِينُ لَهُ أَى لَا يَبْرُ بِيَمِينِهِ لِسَكْنِ يَحْتِثُ وَيَكْفُرُ ، كَمَا رَوَى أَنَّهُ قَالَ « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ » وَالْوَجْهُ الْآخَرُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِهِ الْمُنْذَرَ الَّذِي مَخْرَجُهُ مَخْرَجُ الْيَمِينِ كَقَوْلِهِ إِنْ فَعَلْتَ فَلَهُ عَلَى أَنْ أَذْبَحَ وَلَدِي ، فَإِنْ هَذِهِ يَمِينٌ بَاطِلَةٌ لَا يَلْزَمُ الْوَفَاءَ بِهَا وَلَا يَلْزَمُهُ فِيهَا كُفَارَةٌ وَلَا فِدْيَةٌ ، وَكَذَلِكَ فَيَمِينُ نَذَرٍ أَنْ يَذْبَحَ وَلَدَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّبَرُّرِ وَالتَّقَرُّبِ فَالْمُنْذَرُ لَا يَنْعَقِدُ فِيهِ وَالْوَفَاءُ بِهِ لَا يَلْزَمُ بِهِ وَلَيْسَ فِيهَا كُفَارَةٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ( وَلَا نَذَرَ —



## ٨ - باب في الطلاق على غلط [ على غضب ]

٢١٧٩ - حدثنا عبيد الله بن سعد الزهري أن يعقوب بن إبراهيم  
حدثهم أخبرنا أبي عن ابن إسحاق عن ثور بن يزيد الحمصي عن محمد بن  
عبيد بن أبي صالح الذي كان يسكن إيليا قال « خرجت مع عدي بن عدي  
السكري حتى قدمنا مكة فبعثني إلى صفية بنت شيبه وكانت قد حفظت  
من عائشة قالت : سمعت عائشة تقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول « لا طلاق ولا عتاق في إغلاق [ غلاق ] » .

— إلا فيما ابتغى به وجه الله تعالى ( أى في الطاعة لا في المعصية .  
( باب في الطلاق على غلط )

قال في فتح الودود : وقع في بعض النسخ على غيظ بدل قوله على غلط أى  
في حالة الغضب وهكذا في كثير من النسخ ، وفي بعضها على غلط ، فالعنى في حاله  
يخاف عليه الغلط وهي حالة الغضب ، والأقرب أنه غلط والصواب غيظ والله  
أعلم . ثم الطلاق في غيظ واقع عند الجمهور . وفي رواية عن الحنابلة أنه لا يقع  
والظاهر أنه مختار المصنف رحمه الله تعالى انتهى . قلت : وفي بعض النسخ  
الموجودة عندي على غضب بدل قوله على غلط وفي نسخة الخطابي على إغلاق .  
( كان يسكن إيليا ) قال في الجمع : هو بالمد والقصر مدينة بيت المقدس  
( لا طلاق ولا عتاق في إغلاق ) وفي بعض النسخ في غلاق . —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

قال شيخنا : والإغلاق انسداد باب العلم والقصد عليه ، فدخل فيه طلاق المعتوه  
والهجنون والسكران والمسكره والغضبان الذي لا يعقل ما يقول ، لأن كلا من هؤلاء  
قد أغلق عليه باب العلم والقصد ، والطلاق إنما يقع من قاصد له ، عالم به . والله أعلم .

قال أبو داود : الْفِلَاقُ أَظْلُهُ فِي الْفَضْبِ .

#### ٩ - باب في الطلاق على الهزل

٢١٨٠ - حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْقَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ ابْنِ مَاهَكَ عَنْ أَبِي

- (قال أبو داود : الْفِلَاقُ أَظْلُهُ فِي الْفَضْبِ) فَعَتِدَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ مَعْنَى الْإِغْلَاقِ الْفَضْبِ ، وَفَسَّرَهُ عُلَمَاءُ الْغَرِيبِ بِالْإِكْرَاهِ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ قَتِيبَةَ وَالْخَطَّابِيِّ وَابْنِ السَّيِّدِ وَغَيْرِهِمْ وَقِيلَ الْجَنُونُ ، وَاسْتَبْعَدَهُ الْمُطَرِّزِيُّ ، وَقِيلَ الْفَضْبُ ، وَكَذَا فُسِّرَهُ أَحْمَدُ وَرَدَهُ ابْنُ السَّيِّدِ فَقَالَ : لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَقْعَ عَلَى أَحَدٍ طَلَاقٌ لِأَنَّ أَحَدًا لَا يُطَاقُ حَتَّى يَفْضُبَ . وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : الْإِغْلَاقُ التَّضْيِيقُ . كَذَا فِي التَّلْخِصِ . وَالْحَدِيثُ أَخَذَ بِهِ مَنْ لَمْ يَوْقِعِ الطَّلَاقَ وَالْعِتَاقَ مِنَ الْمُسْكِرِ وَهُوَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ ، وَعَنْدَ الْحَفْظِيَةِ يَصِحُّ طَلَاقُهُ وَعِتَاقُهُ . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ . وَفِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ بْنُ صَالِحٍ الْمُسَكِّيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ . وَالْحَفْظُ فِيهِ إِغْلَاقٌ وَفُسْرُهُ بِالْإِكْرَاهِ لِأَنَّ الْمُسْكِرَ يَغْلِقُ عَلَيْهِ أَمْرَهُ وَتَصَرُّفَهُ ، وَقِيلَ كَأَنَّهُ يَغْلِقُ عَلَيْهِ وَيَحْبِسُ وَيَضْيِقُ عَلَيْهِ حَتَّى يَطْلُقَ ، وَقِيلَ الْإِغْلَاقُ هَهُنَا الْفَضْبُ كَمَا ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ النَّهْيُ عَنِ إِمْقَاعِ الطَّلَاقِ الثَّلَاثَ كُلَّهُ فِي دَفْعَةٍ وَاحِدَةٍ لَا يَبْقَى مِنْهُ شَيْءٌ وَلَكِنْ لِيُطْلَقَ لِلْسَّنَةِ كَمَا أَمَرَ أَنْتَهَى .

#### (باب في الطلاق على الهزل)

(عن ابن مَاهَكَ) بَفَتْحِ الْهَاءِ هُوَ يُوسُفُ بْنُ مَاهَكَ الْفَارِسِيُّ الْمُسَكِّيُّ -

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد احتج به من يرى طلاق المسكر لازماً قال : لأنه أكثر ما فيه أنه لم يقصده ، والقصد لا يعتبر في الصريح ، بدليل وقوعه من الهزل واللاعاب وهذا =

هُرَيْرَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « ثَلَاثٌ جِدُّهُنَّ جِدٌّ وَهَزَلُنَّ جِدٌّ : النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالرَّجْعَةُ » .

— (ثلاث جدهن جد وهزلن جد) الهزل أن يراد بالشئ غير ما وضع له بغير مناسبة بينهما ، والجد ما يراد به ما وضع له أو ما صلح له اللفظ مجازاً ( النكاح والطلاق والرجعة ) بكسر الراء وفتحها ففي القاموس بالكسر والفتح هو الطلاق إلى طليقته . وفي المشارق للقاضي عياض ورجعة المطلقة فيها الوجهان والكسر أكثر ، وأنكر ابن مكي الكسر ولم يصب . قال الخطابي : اتفق عامة أهل العلم على أن صريح لفظ الطلاق إذا جرى على لسان الإنسان البالغ العاقل فإنه مؤاخذ به ولا ينفعه أن يقول كفت لأعياً أو هازلاً أو لم أنوه طلاقاً أو ما أشبه ذلك من الأمور . واحتج بعض العلماء في ذلك بقول الله سبحانه وتعالى ﴿ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا ﴾ وقال : لو أطلق للناس ذلك لتمطلت الأحكام ولم يؤمن مطلق أو ناكح أو معتق أن يقول كنت في قولي هازلاً فيكون في ذلك إبطال حكم الله تعالى ، وذلك غير جائز ، فكل من تكلم بشئ مما جاء ذكره في هذا الحديث لزمه حكمه ولم يقبل منه أن المدعى خلافه ، وذلك تأكيد لأمر الفروج واحتياط له والله أعلم أنتهى قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : حديث حسن غريب . هذا آخر كلامه . وقال أبو بكر المعافى : روى فيه والعق ولم يصح شئ منه ، فإن كان أراد ليس منه شئ

== قياس فاسد فإن المكروه غير قاصد للقول ، ولالموجبه ، وإنما حمل عليه وأكره على التكلم به ، ولم يكره على القصد . وأما الهازل فإنه تكلم باللفظ اختياراً وقصد به غير موجبه ، وهذا ليس إليه ، بل إلى الشارع ، فهو أراد اللفظ الذى إليه ، وأراد أن لا يكون موجبه ، وليس إليه ، فإن من باشر سبب الحكم باختياره لزمه مسيئه ومقتضاه ، وإن لم يرد . وأما المكروه فإنه لم يرد لا هذا ولا هذا ، بقياسه على الهازل غير صحيح .

# ١٠ - باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث

٢١٨١ - حدثنا أحمد بن محمد المروزي حدثني علي بن حسين بن واقد عن أبيه عن يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس قال : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن الآية . وذلك أن الرجل كان إذا طلق امرأته فهو أحق برجمتها ، وإن طلقها ثلاثاً فنسخ ذلك فقال : « الطلاق مرتان » الآية » .

— على شرط الصحيح فلا كلام ، وإن أراد أنه ضعيف ففيه نظر فإنه يحسن كما قال الترمذي .

## ( باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث )

( والمطلقات يتربصن ) أى ينتظرن ( ثلاثة قروء ) جمع قرء بالفتح وهو الطهر أو الحيض قولان ( ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ) من الولد أو الحيض ( الآية ) بالنصب أى أتم الآية وتام الآية ( وبعولتهن أحق بردهن فى ذلك إن أرادوا إصلاحاً ) ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة والله عزيز حكيم ( فهو أحق برجمتها وإن طلقها ثلاثاً كلفه إن وصلياً ( فنسخ ذلك ) أى كون الرجل أحق برجمتها وإن طلقها ثلاثاً ( فقال الطلاق مرتان الآية ) أى التطليق الشرعى مرة بعد مرة على التفريق —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

لم يذكر أبو داود فى النسخ غير هذين . وفيه أحاديث أصح وأصرح منها : منها حديث مالك عن هشام بن عروة عن أبيه قال : « كان الرجل إذا طلق امرأته ، ثم ارتجمها قبل أن تنقضى عدتها ، كان ذلك له ، وإن طلقها ألف مرة ، =

— دون الجمع والإرسال دفعة . وفي رواية النسائي : (الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان) أى فعليكم إمساكهن بعد التطلقاتين بأن تراجعوهن من غير ضرار أو إرسالهن بإحسان . قال في معالم التنزيل : روى عن عروة بن الزبير قال كان الناس في الابتداء يطلقون من غير حصر ولا عد ، وكان الرجل يطلق امرأته فإذا قاربت انقضاء عدتها راجعها ثم طلقها كذلك ثم راجعها يقصد مضارتها ، فزلت ﴿الطلاق مرتان﴾ يعنى الطلاق الذى يملك الرجعة عقبيه مرتان ، فإذا طلق ثلاثاً فلا تحمل له إلا بعد نكاح زوج آخر انتهى .

واعلم أن نسخ المراجعة بعد التطلقات الثلاث إنما هو إذا كانت مفرقة في ثلاثة أطهار ، وأما إذا كانت في مجلس واحد ففى واحدة لحديث ابن عباس « كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وصنفين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة . رواه مسلم ، وسأئى فى هذا الكتاب أيضاً . فيجوز للرجل أن يراجع امرأته بعد ما طلقها ثلاثاً في مجلس واحد كما يجوز له الرجعة بعد ما طلقها واحدة . فإن قلت : يجوز لأحد أن يدهى أن حديث ابن عباس الذى يدل على كون التطلقات الثلاث المرسلة في مجلس واحد واحدة منسوخ أيضاً بحديث الباب فما الجواب ؟ قلت : دعوى نسخ حديث ابن عباس —

== فعند رجل إلى امرأة له فطلقها ثم أمهلها حتى إذا شارفت انقضاء عدتها ارتجعها ، ثم طلقها ، وقال : والله لا آويك إلى . ولا تحلين أبداً ، فأنزله عز وجل (الطلاق مرتان ، فإمساك بمعروف ، أو تسريح بإحسان) ، فاستقبل الناس الطلاق جديداً من يومئذ من كان منهم طلق أو لم يطلق » ورواه الترمذى متصلاً عن عائشة ، ثم قال : والمرسل أصح .

وفيه حديث عائشة فى امرأة رفاعه ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا ، حق تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك » وهو فى الصحيحين ، وهو صريح فى تحريمها عليه بعد الطلقة الثالثة .

٢١٨٢ - حدثنا أحمد بن صالح أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني بعض بني أبي رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم عن عكرمة مولى ابن عباس عن ابن عباس قال : « طلق عبد يزيد أبو ركانة وإخوته أم ركانة ونكح امرأة من مزينة ، فجاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : ما يغني عني إلا كما تغني هذه الشعرة لشعرة أخذتها من رأسيها

— موقوف على ثبوت معارض مقاوم متراخ فإين هذا . وأما حديث الباب فلو صح لم يكن فيه حجة فإنه إنما فيه أن الرجل كان يطلق امرأته ويراجعها بغير عدد فندسخ ذلك وقصر على ثلاث فيها تنقطع الرجعة ، فأين في ذلك الإلزام بالثلاث بغير واحد ، ثم كيف يستمر المنسوخ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدرأ من خلافة عمر رضى الله عنه لا تعلم به الأمة وهو من أم الأمور المتعلقة بحل الفروج ، ثم كيف يقول عمر رضى الله عنه إن الناس قد استعجلوا في شيء كانت لهم فيه أناة ، وهل للأمة أناة في المنسوخ بوجه ما ، ثم كيف يعارض الحديث الصحيح بحديث الباب الذي فيه على بن الحسين ابن واقد وهو ضعيف . قال المنذرى : وأخرجه النسائي وفي إسناده على بن الحسين ابن واقد وفيه مقال .

( وإخوته ) بالجر عطف على ركانة أى وأبو إخوة ركانة ( أم ركانة ) بالنصب مفعول طلق ( فقالت ما يغني ) أى أبو ركانة ( إلا كما تغني هذه الشعرة ) تريد —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

والحديث الذى رجعه أبو داود هو حديث نافع بن عجير : « أن ركانة بن عبيد طلق امرأته سهمة البتة ، فأخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم وقال : والله ما أردت إلا واحدة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : والله ما أردت إلا واحدة ؟ فقال ركانة : والله ما أردت إلا واحدة ، فردها إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فطلقها الثانية =

فَفَرَّقَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ ، فَأَخَذَتِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِمِيَّةً فَدَعَا بِرُكَّانَةَ وَإِخْوَتِهِ ثُمَّ قَالَ لِحِجْلَسَائِدٍ : أَتَرَوْنَ فَلَانًا يُشْبِهُ مِنْهُ كَذَا وَكَذَا مِنْ عَبْدِ يَزِيدَ ، وَفُلَانًا يُشْبِهُ مِنْهُ كَذَا وَكَذَا ، قَالُوا : نَعَمْ ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَبْدِ يَزِيدَ : طَلَّقْهَا ، فَفَعَلَ ، قَالَ : رَاجِعِ امْرَأَتَكَ أُمَّ رُكَّانَةَ وَإِخْوَتَهُ فَقَالَ : إِنِّي طَلَقْتُهَا ثَلَاثًا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : قَدْ عَلِمْتُ رَاجِعَهَا وَتَلَا ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾ .

— أنه عني ( فأخذت النبي صلى الله عليه وسلم حمية ) بالرفع على الفاعلية أى غيرة وغضب ( أترون فلاناً يشبه منه كذا وكذا من عبد يزيد ) أى أن ركانة وإخوته متشابهون فى الخلقة والصورة فهم أولاده ولا شك فى رجوليته وليس كما زعمت امرأته المزنية ( ففعل ) أى فطلقها ( أم ركانة ) بالنصب بدل من امرأتك ( وإخوته ) بالجر أى وأم وإخوته ( طلقها ثلاثاً ) أى فى مجلس واحد ( قد علمت راجعها ) أى قد علمت أنك طلقها ثلاثاً ، ولكن الطلاق الثلاث —

== فى زمن عمر رضى الله عنه ، والثالثة فى زمن عثمان رضى الله عنه » قال أبو داود : وهذا أصح من حديث ابن جريج يعنى الحديث الذى قبل هذا . تم كلامه . وهذا هو الحديث الذى ضعفه الإمام أحمد ، والناس فإنه من رواية عبد الله بن على بن السائب عن نافع بن عجير عن ركانة ، ومن رواية الزبير بن سميذ عن عبد الله بن على بن يزيد بن ركانة عن أبيه عن جده ، وكلهم ضعفاء ، والزبير أضعفهم ، وضعف البخارى أيضاً هذا الحديث ، قال : على بن يزيد بن ركانة عن أبيه لم يصح حديثه .

وأما قول أبى داود إنه أصح من حديث ابن جريج ، فلأن ابن جريج رواه عن بعض بنى رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم عن عكرمة عن ابن عباس ، ولأبى رافع بنون ليس فيهم من يحتاج به إلا عيسى بن رافع ، ولا نعلم هل هو هذا أو غيره ؟ ولهذا — والله أعلم — رجح أبو داود حديث نافع بن عجير عليه ، ولكن قد ==

— في مجلس واحد واحدة فراجعها . ولفظ أحد طلق ركانة امرأته في مجلس واحد ثلاثاً فحزن عليها ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنها واحدة . والحديث يدل على أن الرجل إذا طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد تقع واحدة ويجوز له أن يراجعها وهو الحق الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسيجيء تحقيق هذه المسألة إن شاء الله تعالى ( يا أيها النبي إذا طلقتم النساء ) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم بلفظ الجمع أو على إرادة ضم أمته إليه ، والتقدير يا أيها النبي وأمته ، وقيل هو على إضمار قل أى قل لأمتك . والثاني أليق بخص النبي عليه الصلاة والسلام بالنداء لأنه إمام أمة اعتباراً بتقديمه وعم بالخطاب كما يقال لأمر القوم يا فلان افعلوا كذا .

قال الحافظ في الفتح : ( فطلقوهن لعدتهن ) أى عند ابتداء شروعهن في العدة واللام للعوقب كما يقال لقيته ليلة بقيت من الشهر .  
قال مجاهد في قوله تعالى : ﴿ فطلقوهن لعدتهن ﴾ قال ابن عباس : في قبل —

== رواه الإمام أحمد في مسنده ، من حديث ابن إسحق حدثني داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس . وهذا أصح من حديث نافع بن عجير ، ومن حديث ابن جريج . وقد صحح الإمام أحمد هذا السند في قصة رد زينب ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي العاص بن الربيع ، وقال : الصحيح حديث ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ردها على أبي العاص بالنكاح الأول » ، وهو بهذا الإسناد بعينه من رواية ابن إسحق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس . وهكذا ذكر الثوري والدارقطني أن رواية ابن إسحق هي الصواب . وحكموا له على رواية حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن النبي صلى الله عليه وسلم ردها عليه بنكاح جديد » ، وحجاج بن أرطاة أعرف من نافع بن عجير ومن معه .

وبالجملة فأبو داود لم يتعرض لحديث محمد بن إسحق ولا ذكره . والله أعلم .



قال أبو داود : وَحَدِيثُ نَافِعِ بْنِ عَجْبَرٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَزِيدَ  
ابْنِ رُكَانَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رُكَانَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَيْتَةَ فَرَدَّهَا إِلَيْهِ  
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصَحُّ ، لِأَنَّهُمْ وَلَدَ الرَّجُلِ وَأَهْلُهُ أَعْلَمُ بِهِ إِنَّ رُكَانَةَ  
إِنَّمَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَيْتَةَ فَجَعَلَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاحِدَةً .

٢١٨٣ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعَدَةَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَنبَانَا أَيُّوبُ عَنْ  
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ : « كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَجَاءَهُ رَجُلٌ  
فَقَالَ إِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا ، قَالَ : فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ رَادَّهَا إِلَيْهِ ،

— عِدَّتُهُن . أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ . قَالَ الْخَافِضُ (وَحَدِيثُ نَافِعِ بْنِ عَجْبَرٍ)  
مُبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ قَوْلُهُ أَصَحُّ ، وَحَدِيثُ نَافِعِ بْنِ عَجْبَرٍ يَأْتِي فِي بَابِ فِي الْبَيْتَةِ (وَعَبْدُ اللَّهِ  
ابْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَزِيدَ بْنِ رُكَانَةَ) بِالْجُرْ عَطْفٍ عَلَى نَافِعِ أَيْ وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ  
وَحَدِيثُهُ أَيْضًا يَأْتِي فِي الْبَابِ الْمَذْكُورِ (أَصَحُّ) أَيْ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَذْكُورِ  
وَالْحَاصِلُ أَنَّ حَدِيثَ نَافِعِ بْنِ عَجْبَرٍ وَحَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْاِثْنَيْنِ أَصَحُّ مِنْ  
حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَذْكُورِ . وَبَيْنَ وَجْهِ كَوْنِهِمَا أَصَحُّ مِنْهُ بِقَوْلِهِ (لِأَنَّهُمْ وَلَدَ  
الرَّجُلِ الْخ) وَحَاصِلُهُ أَنَّ نَافِعَ بْنَ عَجْبَرٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ يَزِيدَ بْنِ رُكَانَةَ مِنْ  
أَوْلَادِ رُكَانَةَ وَهَذَا قَدْ بَيَّنَّا فِي حَدِيثِهِمَا أَنَّ رُكَانَةَ إِنَّمَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَيْتَةَ ، فَحَدِيثُهُمَا  
أَصَحُّ ، لِأَنَّ أَوْلَادَ الرَّجُلِ أَعْلَمُ بِمَا جَرَى بِهِ مِنْ غَيْرِهِمْ .

وَالْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَمِيدُ كَلَامِهِ هَذَا بَعْدَ ذِكْرِ حَدِيثِهِمَا فِي بَابِ فِي الْبَيْتَةِ وَهَذَا  
يُظْهِرُ لَكَ مَا فِيهِ . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي إِسْفَادِ هَذَا الْحَدِيثِ مَقَالٌ ، لِأَنَّ  
ابْنَ جَرِيرٍ إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ بَعْضِ بَنِي أَبِي رَافِعٍ وَلَمْ يَسْمَعْهُ وَالْجَهْلُ لَا يَقُومُ بِهِ  
الْحُجَّةُ . وَحَكَى أَيْضًا أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ كَانَ يَضَعُفُ طَرُقَ هَذَا الْحَدِيثِ  
كُلَّمَا انْتَهَى .

(حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ رَادَّهَا إِلَيْهِ) أَيْ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَرُدُّ الْمَرْأَةَ إِلَى —

ثُمَّ قَالَ : يَنْطَلِقُ أَحَدُكُمْ فَيَرْكَبُ الْحَوْقَةَ ثُمَّ يَقُولُ : يَا ابْنَ عَبَّاسٍ ، يَا ابْنَ  
عَبَّاسٍ ، وَإِنَّ اللَّهَ قَالَ ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴾ وَإِنَّكَ لَمْ تَتَّقِ اللَّهَ  
فَلَا أُجِدُ [ فَلَمْ أُجِدْ ] لَكَ مَخْرَجًا ، عَصَيْتَ رَبَّكَ وَبَانَتْ مِنْكَ أَمْرَانُكَ ،  
وَلَمَّا قَالَ ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ فِي قَبْلِ عِدَّتِهِنَّ ﴾  
قَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ حُمَيْدُ الْأَعْرَجُ وَغَيْرُهُ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ  
ابْنِ عَبَّاسٍ . وَرَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ

— ذلك الرجل (فيركب الحوقة) أى يفعل فعل الأحق (عصيت ربك) أى  
بتطليقتك الثلاث دفعة (فطلقوهن في قبل عدتهن) قال النووي : هذه قراءة  
ابن عباس وابن عمر وهى شاذة لا يثبت قرآنًا بالإجماع ولا يكون لها حكم خبر  
الواحد عندنا وعند محقق الأصوليين انتهى .

وقال الحفاظ : ونقلت هذه القراءة أيضاً عن أبى عثمان وجابر وعلى بن  
الحسين وغيرهم انتهى .

وفتوى ابن عباس هذا يدل على أن الرجل إذا طلق امرأته ثلاثاً مجموعة  
بانته منه ، لكن هذا رأيه وروايته المرفوعة الصحيحة الآتية فى هذا الباب تدل  
على أنها لا تبين منه بل تكون الطلاق الثلاث المجموعة واحدة رجعية والمعتبر  
هو رواية الراوى لا رأيه كما تقرر فى مقره . وأيضاً سيأتى عن ابن عباس بسند  
صحيح أنه قال أنت طالق ثلاثاً بضم واحد فهى واحدة . ففتوى ابن عباس هذا  
يناقض فتواه الأول ، فإذا لم يبق الاعتبار إلا على روايته .

ثم أورد أبو داود عدة متابعات لفتوى ابن عباس وقال ( قال أبو داود :  
روى هذا الحديث حميد الأعرج وغيره عن مجاهد عن ابن عباس ) هذا هو —

عَبَّاسٍ وَأَيُّوبُ وَابْنُ جُرَيْجٍ جَمِيعًا عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ  
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ رَافِعٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ  
عَبَّاسٍ . وَرَوَاهُ الْأَعْمَشُ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ جُرَيْجٍ  
عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، كُلُّهُمْ قَالُوا فِي الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنَّهُ  
أَجَازُهَا ، قَالَ « وَبَأَنْتَ مِنْكَ » نَحْوَ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ  
ابْنِ كَثِيرٍ .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ  
عَبَّاسٍ « إِذَا قَالَ أَنْتِ طَائِقٌ ثَلَاثًا بِنَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَهِيَ وَاحِدَةٌ » وَرَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ  
إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ هَذَا ، قَوْلُهُ وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنَ عَبَّاسٍ وَجَعَلَهُ  
قَوْلَ عِكْرِمَةَ .

— المتابع الأول (ورواه شعبة إلى قوله عن ابن عباس) هو المتابع الثاني (وأيوب  
وابن جريج إلى عن ابن عباس) أى روى هذا الحديث أيوب وابن جريج الخ ،  
وهو الثالث من المتابعات (وابن جريج عن عبد الحميد إلى عن ابن عباس) أى  
روى هذا الحديث ابن جريج الخ وهو الرابع من المتابعات (ورواه الأعمش إلى  
عن ابن عباس) هو الخامس من المتابعات (وابن جريج عن عمرو بن دينار عن  
ابن عباس) هو السادس من المتابعات (كلهم قالوا فى الطلاق الثلاث أنه أجازها)  
أى أمضاها ولم يقل إنها واحدة (قال وبانت منك) هذا بيان لقوله أجازها  
(نحو حديث إسماعيل) بالنصب أى كلهم قالوا نحو حديث إسماعيل (بنفس واحد)  
أى بلفظ واحد (فهى واحدة) فعوى ابن عباس هـذا يوافق روايته الآتية  
وإسناده على ما قال ابن القيم على شرط البخارى (ورواه إسماعيل بن إبراهيم  
عن أيوب عن عكرمة هذا) أى كون الطلاق الثلاث بنفس واحد واحدة (قوله) —

قال أبو داود : وصار قول ابن عباس فيما حدثنا أحمد بن صالح  
ومحمد بن يحيى - وهذا حديث أحمد - قال أخبرنا عبد الرزاق عن معمر  
عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ومحمد بن عبد الرحمن  
ابن ثوبان عن محمد بن إياس أن ابن عباس وأبا هريرة وعبد الله بن  
عمرو بن العاص سئلوا عن البكر يطلقها زوجها ثلاثاً فكلهم قال لا تحل  
له حتى تنكح زوجاً غيره .

قال أبو داود : وروى مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير بن الأشج

— أى قول عكرمة (ولم يذكر) أى إسماعيل بن إبراهيم (ابن عباس) بالنصب  
على المفعولية .

واعلم أن ابن عباس كما كان يفتى بأن الطلاق الثلاث واحدة كذلك كان  
يفتى به صاحبه عكرمة أيضاً ، فحدث أيوب عنه بعض أصحابه فتوى ابن عباس  
وحدث بعضهم فتواه نفسه ( وصار قول ابن عباس إلى قوله حتى تنكح زوجاً  
غيره) والحديث سكنت عنه المنذرى . وغرض المؤلف أن ابن عباس ترك الإفتاء  
بكون الثلاث واحدة وصار قائلاً بأن المرأة لا تحل بعد الثلاث حتى تنكح زوجاً  
غيره ، ولسكن قال عبد الرزاق أخبرنا معمر عن أيوب قال دخل الحكم بن  
عبيدة على الزهري وأنا معهم فسألوه عن البكر تطلق ثلاثاً فقال سئل عن ذلك  
ابن عباس وأبو هريرة وعبد الله بن عمر فكلهم قالوا لا تحل له حتى تنكح  
زوجاً غيره ، قال فخرج الحكم فأتى طائوساً وهو فى المسجد فأكب عليه فسأله  
عن قول ابن عباس فيها ، وأخبره بقول الزهري قال فرأيت طائوساً رفع يديه  
نعيماً من ذلك . وقال والله ما كان ابن عباس يجعها إلا واحدة ( وروى مالك  
عن يحيى) والحديث أخرجه مالك فى الموطأ ونقله مالك عن يحيى بن سعيد عن —

عن معاوية بن أبي عياش أنه شهد هذه القصة حين جاء محمد بن إياس ابن البكير إلى ابن الزبير وعاصم بن ممر فسألهما عن ذلك فقالا: اذهب إلى ابن عباس وأبي هريرة فإني تركتهما عند عائشة رضي الله عنها، ثم ساق هذا الخبر.

قال أبو داود: وقول ابن عباس هو أن الطلاق الثلاث تبين من زوجها مذخولاً بها أو غير مذخولٍ بها لا تحيل له حتى تنكح زوجاً غيره، هذا مثل خبر العرف قال فيه: ثم إنه رجع عنه - يعني ابن عباس -

بكبير بن عبد الله بن الأشج أنه أخبره عن معاوية بن أبي عياش الأنصاري أنه كان جالساً مع عبد الله بن الزبير وعاصم بن ممر قال لهما محمد بن إياس ابن البكير فقال إن رجلاً من أهل البادية طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها فماذا تريان؟ فقال عبد الله بن الزبير إن هذا الأمر ما بلغ لنا فيه قول، فاذهب إلى عبد الله بن عباس وأبي هريرة فإني تركتهما عند عائشة فاسألها ثم آتتا فأخبرنا فذهب فاسألها فقال ابن عباس لأبي هريرة أفته يا أبا هريرة فقد جاءتك معضلة، فقال أبو هريرة الواحدة تبينها والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجاً غيره، وقال ابن عباس مثل ذلك أيضاً. قال مالك: وعلى ذلك الأمر عندنا. قال مالك والشيخ إذا ملكها الرجل ولم يدخل بها أنها تجرى مجرى البكر الواحدة تبينها والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجاً غيره انتهى.

(قال أبو داود: وقول ابن عباس إلى قوله هذا مثل خبر العرف قال فيه ثم إنه رجع عنه) العرف بفتح المهملة دفع ذهب وأخذ فضة وعكسه. قاله الحافظ: والأولى في تعريف العرف أن يقال هو بيع النقود والأمان بجنسها. واعلم أن ابن عباس كان يعتقد أولاً أنه لا ربا فيما كان يبدأ بيده وأنه يجوز (١٨ - عون المعبود ٦)

٢١٨٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ أَخْبَرَنَا أَبُو النُّعْمَانِ  
أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ طَلَّاسٍ « أَنَّ رَجُلًا

— بيع درهم بدرهمين ودينار بدينارين وصاع تمر بصاع تمر وكذا الحنطة وسائر  
الربويات وكان معتمده حديث أسامة بن زيد إنما الربا في النسيئة ثم رجع عن  
ذلك وقال بتحريم بيع الجنس بعضه ببعض حين بلغه حديث أبي سعيد كما ذكر  
مسلم في صحيحه .

وقد روى الحاكم من طريق حيان العدوى سألت أبا مجلز عن الصرف فقال  
كان ابن عباس لا يرى به بأساً زماناً من عمره ما كان منه عيناً بعين يداً بيد ،  
وكان يقول إنما الربا في النسيئة فلقبه أبو سعيد فذكر القصة والحديث ، وفيه  
التمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والذهب بالذهب والفضة بالفضة يداً  
بيد مثلاً بمثل فمن زاد فهو ربا . فقال ابن عباس أسعف فر الله وأتوب إليه ، فكان  
ينهى عنه أشد النهى . فإذا عرفت هذا فاعلم أن المؤلف يقول : إن ابن عباس  
كان يقول أولاً بجعل الطلاق الثلاث واحدة ثم رجع عنه . وقال بوقوع الثلاث  
كما كان يقول أولاً في الصرف من أنه لا ربا إلا في النسيئة ثم رجع عنه وقال  
بربا الفضل .

قلت : رجوعه في مسأله الصرف ببلوع حديث أبي سعيد واستغفاره عما  
أفتى أولاً ونهيته عنه أشد النهى ظاهرة لاسترته فيه ، وأما رجوعه في مسألة الطلاق  
ففيه خفاء ، كيف ولم يثبت لا بسند صحيح ولا ضعيف أنه بلغه رواية عن النبي  
صلى الله عليه وسلم ناسخة لروايته الآتية موجبة لرجوعه عنها ، وكذا لم يرد في  
شيء من الروايات أنه استغفر عن جعل الثلاث واحدة أو نهى عنه أحداً وأمر  
الطلاق أشد من أمر الربا . وإفتائه بخلاف روايته لا يستلزم على وجود ناسخ —

يُقَالُ لَهُ أَبُو الْمَهْبِئَاءِ كَانَ كَثِيرَ الشُّوَالِ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا جَمَعُوهَا وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَى بَكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ إِمَارَةِ مُعَمَّرٍ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : بَلَى كَانَ الرَّجُلُ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا جَمَعُوهَا وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَى بَكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ إِمَارَةِ مُعَمَّرٍ ، فَلَمَّا رَأَى النَّاسَ قَدْ تَتَابَعُوا [ تَتَابَعُوا ] فِيهَا قَالَ : أُجِيزُ وَهْنٌ [ أُجِيزُهُمْ ] عَلَيْهِمْ .

— لروايته . وسيأتى وجه وجيه لإفتائه بوقوع الثلاث فى كلام الإمام ابن القيم إن شاء الله تعالى .

( قال ابن عباس بلى كان الرجل إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها إلى قوله قد تتابعوا فيها ) أى فى التطليقات الثلاث دفعة ، وقوله تتابعوا بالياء الموحدة ، وفى بعض النسخ تتابعوا بياء مشناة من تحت وهما بمعنى أى أسرعوا فى التطليقات الثلاث بأن أوقعوها دفعة ( قال أجزوهن عليهم ) أى امضوا الثلاث عليهم .

وقد تمسك بهذه الرواية من ذهب إن أن المطلقة إن كانت مدخولة وقعت الثلاث ، وإن لم تكن مدخولة فواحدة . ويحاج بأن التقييد بقبل الدخول لا ينافى صدق الرواية الأخرى الصحيحة على المطلقة بعد الدخول ، وغاية ما فى هذه الرواية أنه وقع فيها التنصيص على بعض أفراد مدلول الرواية الصحيحة الآتية بعد هذه الرواية ، وذلك لا يوجب الاختصاص بالبعض الذى وقع التنصيص عليه ، على أن هذه الرواية ضعيفة . قال المغذرى : الرواة عن طاؤس مجاهد التتابع فى الشئ والملاج ، ولا يسكون التتابع —

٢١٨٥ - حدثنا أحمد بن صالح أنبأنا عبد الرزاق أنبأنا ابن جريج أخبرني ابن طاووس عن أبيه أن أبا الصهباء قال لابن عباس : أتعلم أنما كانت الثلاث تُجعل واحدة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وثلاثاً من إمارَةِ عمر ؟ قال ابن عباس : نعم .

— بالياء إلا بالشر ووقع عن بعض الرواة بالياء بواحدة والأكثر على الأول انتهى كلام المنذرى .

( أن أبا الصهباء قال لابن عباس أتعلم الخ ) وفي رواية لمسلم عن ابن عباس قال : كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة ، فقال عمر بن الخطاب : إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فأمضاه عليهم . وقوله أناة بفتح الهمزة أى مهلة . وبقية استمتاع لانتظار المراجعة قاله النووي . وهذا الحديث الصحيح يدل على أن الطلاق الثلاث إذا وقعت مجموعة وقعت واحدة —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

قال البيهقي : هذا الحديث أحد ما اختلف فيه البخارى ومسلم ، فأخرجه مسلم وتركه البخارى ، وأظنه إنما تركه لمخالفته سائر الروايات عن ابن عباس - وساق الروايات عنه - ثم قال : فهذه رواية سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح ومجاهد وعكرمة وعمر بن دينار ومالك بن الحارث ومحمد بن إياس بن البكير ، ورويناه عن معاوية بن أبي عياش الأنصارى ، كلهم عن ابن عباس ، أنه أجاز الثلاث وأمضاهن : قال ابن المنذر : فغير جائز أن نظن بإبن عباس أنه يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً ، ثم يفتى بخلافه .

وقال الشافعى : فإن كان ، يعنى قول ابن عباس « إن الثلاث كانت تحتسب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدة » يعنى أنه بأمر رسول الله صلى الله عليه =



— قال الحافظ في الفتح : وهو منقول عن علي وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزبير ، نقل ذلك ابن مغيث في كتاب الوثائق له وعزاه لمحمد بن وضاح ، ونقل الفئوي ذلك عن جماعة من مشايخ قرطبة كمحمد بن تقي بن مخلد ومحمد بن عبد السلام الخشني وغيرهما ، ونقله ابن المنذر عن أصحاب ابن عباس كعطاء وطاوس وعمر بن دينار ، ويتمتع من ابن التين حيث جزم بأن لزوم الثلاث لا اختلاف فيه وإنما الاختلاف في التحريم مع ثبوت الاختلاف كما ترى انتهى .

وقال الحافظ ابن القيم في أعلام الموقعين : وهذا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة كلهم معه في عصره وثلاث سنين من عصر عمر رضي الله عنه على هذا المذهب ، فلو عدم العاد بأسمائهم واحداً واحداً أنهم كانوا يرون الثلاث واحدة إما بفقوى وإما بإقرار عليها ، ولو فرض فيهم من لم يكن يرى ذلك فإنه لم يكن مفكراً للفتوى به بل كانوا ما بين مفت ومقر بفقياً وسأكت غير مفكر ، وهذا حال كل صحابي من عهد الصديق رضي الله عنه إلى ثلاث سنين من خلافة عمر وهم يزيدون على الألف قطعاً كما ذكر يونس بن بكير عن ابن اسحاق وكل صحابي من لدن خلافة الصديق إلى ثلاث سنين من خلافة عمر —

== وسلم ، فالذي يشبهه — والله أعلم — أن يكون ابن عباس قد علم أن كان شيء ففسخ . قال البيهقي . ورواية عكرمة عن ابن عباس فيها تأكيد لصحة هذا التأويل . يريد البيهقي الحديث الذي ذكره أبو داود في باب نسخ المراجعة وقد تقدم .

وقال أبو العباس بن سريج : يمكن أن يكون ذلك إنما جاء في نوع خاص من الطلاق الثلاث ، وهو أن يفرق بين اللفظ . كأن يقول : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، وكان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وعهد أبي بكر والناس على صدقهم وسلامتهم ، لم يكن ظهر فيهم الحب والخذاع ، فكانوا يصدقون أنهم أرادوا به التوكيد ، ولا يريدون الثلاث . ولما رأى عمر رضي الله عنه في زمانه أموراً ظهرت وأحوالاً تغيرت منع من حمل اللفظ على التكرار ، فألزمهم الثلاث . ==

— رضى الله عنهما كان على أن الثلاث واحدة فتوى أو إقرار أو سكوت ولهذا ادعى بعض أهل العلم أن هذا الإجماع قديم ، ولم تجتمع الأمة والله الحمد على خلافه بل لم يزل فيهم من يفتى به قرناً بعد قرن وإلى يومنا هذا فأفتى به حبر الأمة عبد الله بن عباس وأفتى أيضاً بالثلاث أفتى بهذا وهذا ، وأفتى بأنها واحدة الزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف حكاها عنهما ابن وضاح ، وعن علي وابن مسعود روايتان كما عن ابن عباس . وأما التابعون فأفتى به عكرمة وأفتى به طاؤس . وأما تابعوا التابعين فأفتى به محمد بن اسحاق حكاها الإمام أحمد وغيره عنه ، وأفتى به خلاص بن عمرو والحارث العكلي . وأما أتباع تابعي التابعين فأفتى به داود بن علي وأكثر أصحابه ، حكاها عنهم ابن المغلس وابن حزم وغيرهما وأفتى به بعض أصحاب مالك ، حكاها التلمساني في شرح التفريع لابن حلاب قولاً لبعض المالكية ، وأفتى به بعض الحنفية حكاها أبو بكر الرازي عن محمد بن مقاتل ، وأفتى به بعض أصحاب أحمد ، حكاها شيخ الاسلام ابن تيمية عنه قال وكان الجدل يفتى به أحياناً انتهى كلامه .

وذهب الأئمة الأربعة وجهور العلماء إلى أن الثلاث تقع ثلاثاً ، وحديث —

== وقال بعضهم : إن ذلك إنما جاء في غير المدخول بها ، وذهب إلى هذا جماعة من أصحاب ابن عباس ، ورووا أن الثلاث لا تقع على غير المدخول بها ، لأنها بالواحدة تبين ، فإذا قال أنت طالق بانت ، وقوله « ثلاثاً » وقع بعد البيونة ولا يعتد به وهذا مذهب إسحق بن راهويه .

وقال بعضهم : قد ثبت عن فاطمة بنت قيس « أن أبا حفص بن المغيرة طلقها ثلاثاً ؟ فأبأنها النبي صلى الله عليه وسلم منه ، ولم يجعل لها نفقة ولا سكنى » وفي حديث ابن عمر : أنه قال : يا رسول الله ، أرايت لو طلقها ثلاثاً قال : إذن عصيت ربك وبانت منك امرأتك » رواه الدارقطني . وعن علي رضى الله عنه أنه قال « سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً طلق امرأته البتة فغضب وقال : يتخذون آيات ==

— ابن عباس الصحيح الصريح في عدم وقوع الثلاث حجة عليهم . وأجيب من قبلهم عن حديث ابن عباس بأجوبة لا يخلو واحد منها عن التكلف والتعسف ومحل بساطها والكشف عما فيها هو غاية القصود .

وللقائلين بأن الثلاث واحدة حديث آخر صحيح وهو ما أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده حدثنا سعد بن إبراهيم حدثنا أبي عن محمد بن إسحاق قال حدثني داود بن الحصين عن عكرمة مولى ابن عباس عن ابن عباس قال : طلق ركانة بن عبد يزيد أخو بني المطلب امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فحزن عليها حزناً شديداً ، قال فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف طلقتها ؟ قال طلقتها ثلاثاً ، قال فقال في مجلس واحد ؟ قال نعم ، قال فإنما تملك واحدة فارجمها إن شئت . قال فارجمها . فكان ابن عباس يرى إنما الطلاق عند كل طهر . قال ابن القيم في اعلام الموقعين : وقد صحح الإمام هذا الإسناد وحسنه . قال الخافظ في فتح الباري : الحديث أخرجه أحمد وأبو يعلى وصححه من طريق محمد بن إسحاق . وهذا الحديث نص في المسألة لا يقبل التأويل الذي في غيره من الروايات . وقد أجابوا عنه بأربعة أشياء أحدها أن محمد بن إسحاق —

= الله هزوا ؟ أو دين الله هزواً ولعباً ؟ من طلق البتة ألزمنه ثلاثاً لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره » رواه الدارقطني أيضاً .

قالوا : وهذه الأحاديث أكثر وأشهر من حديث أبي الصهباء ، وقد عمل بها الأئمة ، فالأخذ بها أولى .

وقال بعضهم المراد : أنه كان المعتاد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم تطليقة واحدة ، وقد اعتاد الناس الآن التطليقات الثلاث ، والمعنى كان الطلاق الموقع الآن ثلاثاً موقعاً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر واحدة .

وقال بعضهم : ليس في هذا الحديث أن ذلك كان بلغ النبي صلى الله عليه وسلم ، فيقر عليه ، والحجة إنما هي في إقراره بعد بلوغه ولما بلغه طلاق ركانة امرأته البتة =

— وشيخه مختلف فيهما وأجيب بأنهم احتجوا في عدة من الأحكام بمثل هذا الإسناد كحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم رد على أبي العاص بن الربيع زينب ابنته بالنكاح الأول ، وليس كل مختلف فيه مردود . الثاني معارضته بفتوى ابن عباس بوقوع الثلاث كما تقدم من رواية مجاهد وغيره فلا يظن بآب ابن عباس أنه كان عنده هذا الحكم عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يفتى بخلافه إلا بمرجح ظهر له ، وراوى الخبر أخبر من غيره بما روى . وأجيب بأن الاعتبار برواية الراوى لا برأيه لما يطرق رأيه من احتمال النسيان وغير ذلك . وأما كونه تمسك بمرجح فلم ينحصر في المرفوع لاحتمال التمسك بتخصيص أو تقييد أو تأويل ، وليس قول مجتهد حجة على مجتهد آخر . الثالث أن أبا داود رجح أن ركانة إنما طلق امرأته ألبتة كما أخرجه هو من طريق آل بيت ركانة وهو تعليل قوى لجواز أن يكون بعض رواته حمل ألبتة على الثلاث فقال طلقها ثلاثاً فبهذه النسكئة يقف الاستدلال بحديث ابن عباس الرابع أنه مذهب شاذ فلا يعمل به . وأجيب بأنه نقل عن علي وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزيبر مثله ، نقل ذلك ابن مغيث في كتاب الوثائق له وعزاه لمحمد بن وضاح ونقل الغنوى —

== استعلقه : ما أردت بها إلا واحدة ؟ ولو كان الثلاث واحدة لم يكن لاستعلقه معنى وأنها واحدة ، سواء أراد بها الثلاث أو الواحدة .

وقال بعضهم : الإجماع منقعد على خلاف هذا الحديث ، والإجماع معصوم من الغلط والخطأ ، دون خبر الواحد .

وقال بعضهم : إنما هذا في طلاق السنة . فإنها كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يراد بها الواحدة ، كما أراد بها ركانة ، ثم تتابع الناس فيها فأرادوا بها الثلاث فألزمهم عمر إياها .

فهذه عشرة مسالك للناس في رد هذا الحديث .

وقال أبو بكر بن العربي العافرى في كتابه الناسخ والنسخ : ( غائلة ) قال =

— ذلك من جماعة من مشايخ قرطبة كـ محمد بن تقي بن مخلد ومحمد بن عبد السلام الخشني وغيرهما ، ونقله ابن المنذر عن أصحاب ابن عباس كـ طاء وطاءوس وعمرو ابن دينار انتهى كلام الحافظ .

قلت : قد أجاب الحافظ عن الجواب الأول والثاني والرابع ولم يجب عن الثالث بل قواه وجوابه ظاهر من كلام ابن القيم في الإغاثة حيث قال : إن أبا داود إنما رجح حديث ألبته على حديث ابن جريج لأنه روى حديث ابن جريج من طريق فيها مجهول ولم يرو أبو داود الحديث الذي رواه أحمد في مسنده من طريق محمد بن إسحاق أن ركانة طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد ، فلذا رجح أبو داود حديث ألبته ولم يتعرض لهذا الحديث ولا رواه في سننه ، ولا ريب أنه أصح من الحديثين . وحديث ابن جريج شاهد له وعاضد ، فإذا انضم حديث أبي الصهباء إلى حديث ابن إسحاق وإلى حديث ابن جريج مع اختلاف مخارجها وتعدد طرقها أفاد العلم بأنها أقوى من ألبته بلا شك . ولا يمكن من شم روائح الحديث ولو على بعد أن يرتاب في ذلك فكيف يقدم الحديث الضعيف الذي ضعفه الأئمة ورواته مجاهيل على هذه الأحاديث انتهى كلام ابن القيم . —

== تعالى (الطلاق مرتان) : زل قوم في آخر الزمان ، فقالوا : إن الطلاق الثلاث في كلمة لا يترجم وجملوه واحدة ، ونسبوه إلى السلف الأول ، فحكوه عن علي والزبير وعبد الرحمن بن عوف وابن مسعود وابن عباس ، وعزوه إلى الحجاج بن أرطاة الضعيف المنزلة ، المغموز المرتبة ، ورووا في ذلك حديثاً ليس له أصل ، وغوى قوم من أهل اللسائل . ففتبعوا الأهواء البتدعة فيه ، وقالوا إن قوله : أنت طالق ثلاثاً كذب ، لأنه لم يطلق ثلاثاً ، كما لو قال ، طلقت ثلاثاً ، ولم يطلق إلا واحدة ، وكما لو قال : أحلف ثلاثاً ، كانت يمينا واحدة .

(منبهة) لقد طوقت في الآفاق ، ولقيت من علماء الإسلام وأرباب المذاهب ==

— فإن قلت : قد ثبت من حديث ابن عباس أن الصحابة كلهم قد أجمعوا على أن الثلاث واحدة فكيف خالفهم عمر رضى الله عنه حيث أمضاها عليهم . قلت : لم يخالف عمر رضى الله عنه إجماع من تقدمه بل رأى إلزامهم بالثلاث عقوبة لهم لما علموا أنه حرام وتتابعوا فيه ، ولا ريب أن هذا سائق للأمة أن يلزموا الناس ما ضيقوا به على أنفسهم ولم يقبلوا فيه رخصة الله عز وجل وتسهيله ورخصته ، بل اختاروا الشدة والعسر ، فكيف بأمر المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وكال نظره للأمة وتأديبه لهم ، ولكن العقوبة تختلف باختلاف الأزمنة والأشخاص والتمكن من العلم بتحريم الفعل المعاقب عليه وخفائه ، وأمير المؤمنين رضى الله عنهم لم يقل لهم إن هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما هو رأى رآه مصلحة للأمة يكفهم بها التسارع إلى إيقاع الثلاث ، ولهذا قال فلو أنا أمضيها ، وفي لفظ آخر فأجيزهن عليهم أفلا ترى أن هذا رأى منه رآه للمصلحة لا لإخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : ولما علم رضى الله عنه أن تلك الأناة والرخصة نعمة من الله على المطلق ورحمة به وإحسان إليه وأنه قابلها بضدها ولم يقبل رخصة الله وما جعله له من الأناة عاقبه —

== كل صادق فما سمعت لهذه المقالة بخبر ، ولا أحسست لها بأثر ، إلا الشيعة الذين يرون نكاح المتعة جائزاً ولا يرون الطلاق واقماً . ولذلك قال فيهم ابن سكرة الهاشمي :

بأمن يرى المتعة في دينه \* حلا ، وإن كانت بلا مهر

ولا يرى تسمين تطليقة \* تبين منه ربة الحدر

من ههنا طابت مواليدكم \* فاغتتموها يابى القطر

وقد اتفق علماء الإسلام ، وأرباب الحل والعقد في الأحكام ، على أن الطلاق الثلاث في كلمة ، وإن كان حراماً في قول بعضهم ، وبدعة في قول الآخرين ، لازم ، وأين هؤلاء البؤساء من عالم الدين ، وعلم الإسلام محمد بن اسماعيل البخارى ، وقد قال في صحيحه : باب جواز الثلاث لقوله تعالى (الطلاق مرتان) وذكر حديث ==

— بأن حال بينه وبينها وألزمه ما ألزمه من الشدة والاستعجال ، وهذا موافق لقواعد الشريعة بل هو موافق لحكمة الله في خلقه قدرأ وشرعاً ، فإن الناس إذا تعدوا حدوده ولم يقفوا عندها ضيق عليهم ما جعله لمن اتقاه من الخرج . وقد أشار إلى هذا المعنى بعينه من قال من الصحابة رضى الله عنهم من المطلق ثلاثاً إنك لو اتقيت الله لجمال لك مخرجاً كما قاله ابن مسعود وابن عباس ، فهذا نظر أمير المؤمنين رضى الله عنه ومن معه من الصحابة لا أنه رضى الله عنه غير أحكام الله وجمال حلالها حراماً . فهذا غاية التوفيق بين النصوص وفعل أمير المؤمنين رضى الله عنه ومن معه كذا في زاد المعاد . قال المفردى : وأخرجه مسلم والنسائي —

== اللعان « فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم » ولم يغير عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يقر على الباطل ، ولأنه جمع ما فسح له في تفرقه فألزمته الشريعة حكمه وما نسبوه إلى الصحابة كذب بحث لا أصل له في كتاب ، ولا رواية له عن أحد . وقد أدخل مالك في موطئه عن علي « أن الحرام ثلاث لازمة في كلمة » فهذا في معناها . فكيف إذا صرح بها ؟ وأما حديث الحجاج بن أرطاة فغير مقبول في اللغة ، ولا عند أحد من الأئمة .

فإن قيل : ففي صحيح مسلم عن ابن عباس — وذكر حديث أبي الصهباء هذا . قلنا : هذا لا متعلق فيه من خمسة أوجه :

الأول : أنه حديث مختلف في صحته ، فكيف يقدم على إجماع الأمة ؟ ولم يعرف لها في هذه المسألة خلاف ، إلا عن قوم انحطوا عن رتبة التابعين ، وقد سبق العصران الكريمان والاتفاق على لزوم الثلاث ، فإن رووا ذلك عن أحد منهم فلا تقبلوا منهم إلا ما يقبلون منكم ، نقل العدل عن العدل ، ولا تجد هذه المسألة منسوبة إلى أحد من السلف أبداً .

الثاني : أن هذا الحديث لم يرو إلا عن ابن عباس ، ولم يرو عنه إلا من طريق طاوس . فكيف يقبل ما لم يروه من الصحابة إلا واحد ، وما لم يروه عن ذلك الصحابي إلا واحد ؟ وكيف خفي على جميع الصحابة وسكتوا عنه إلا ابن عباس وكيف خفي على أصحاب ابن عباس إلا طاوس ؟

## ١١ - باب في ما عني به الطلاق والنيات

٢١٨٦ - حدثنا محمد بن كثير أنبأنا سفيان حدثني يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي قال سمعتُ عمر ابن الخطاب يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ [بِالنِّيَّاتِ] وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَّا نَوَى ، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ

### (باب في ما عني به الطلاق والنيات)

(إنما الأعمال بالنية) وفي بعض النسخ بالنيات . قال الخطابي : معناه أن صحة الأعمال ووجوب أحكامها إنما تكون بالنية ، وأن النية هي المصروفة لها إلى جهاتها ، ولم يرد به أعيان الأعمال لأن أعيانها حاصلة بغير نية (وإنما لامرئ ما نوى) أشار به إلى أن تعيين المنوى شرط ، فلو كان على إنسان صلوات —

== الثالث : يحتمل أن يراد به قبل الدخول . وكذلك تأوله النسائي ، فقال : باب طلاق الثلاث المتفرقة قبل الدخول بالزوجة . وذكر هذا الحديث بنصه .  
الرابع : أنه يعارضه حديث محمود بن لبيد ، قال : « أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً ، فقام غضبان ، ثم قال : أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم ؟ حتى قام رجل فقال : يا رسول الله ألا أقتله ؟ » رواه النسائي . فلم يرد النبي صلى الله عليه وسلم بل أمضاه ، وكذا في حديث عويمر المجاني في اللعان حيث أمضى طلاقه الثلاث ولم يرد .

الخامس : وهو قوى في النظر والتأويل ، أنه قال : كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدة ، يحتمل أن يريد به كان حكم الثلاث إذا وقعت أن تجعل واحدة وأن يريد به : كانت عبارة الثلاث على عهده أن تذكر واحدة فلما تتابع الناس في الطلاق وذكروا الثلاث بدل الواحدة أمضى ذلك عمر ، كما أمضاه رسول الله صلى الله عليه وسلم على عويمر حين طلق ثلاثاً . فلا يبقى في المسألة إشكال . فهذا أقصى ما يرد به هذا الحديث .



فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ  
يَتَزَوَّجُهَا فَهَاجَرَتْهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ .

٢١٨٧ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ وَسُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ قَالَا

— لا يكفي أن ينوى الصلاة الفاتحة بل شرط أن ينوى كونها ظهراً أو غيره فلولاً  
هذا القول لا يقتضى الكلام الأول أن تصح الفاتحة بلا تعيين . كذا قال ابن  
الملك والعلقي ( فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله ) أى انتقله من دار الكفر  
إلى دار الإسلام قصداً وعزماً ( فهجرته إلى الله ورسوله ) فإن قلت : الشرط  
والجواز قد اتحدا ، قلنا لا اتحاد لأن التكرار قد يفيد السكال كما قال أبو الفرج  
وشعري شعري أى شعر كامل ، والمعنى فهجرته كاملة ( ومن كانت هجرته لدنيا )  
اللام للتعليل أو بمعنى إلى ودنيا بغير تنوين لأنها تأنيث أدنى وجمعها دنى  
ككبرى وكبر ( يصيبها ) أى يحصلها ( أو امرأة يتزوجها ) إنما ذكرها مع  
كونها مندرجة تحت دنيا تعريضاً لمن هاجر إلى المدينة في نكاح مهاجرة ، فقيل له  
مهاجر أم قيس ، أو تنهياً على زيادة التحذير من ذلك ، وهذا من باب ذكر  
الخاص بعد العام لمزيجته ( فهجرته إلى ما هاجر إليه ) يعنى لا يثاب على هجرته .  
قال الخطابي في المعالم : في الحديث دليل على أن المطلق إذا طلق بصريح لفظ  
الطلاق أو ببعض السكتائى التى يطلق بها ونوى عدداً من أعداد الطلاق كان  
ما نواه من العدد واقعاً واحدة أو اثنين أو ثلاثاً ، وإلى هذه الجملة ذهب الشافعى  
ومصرف الأنفاظ على مصارف النيات ، وقال فى الرجل يقول لامرأته أنت طالق  
ونوى ثلاثاً أنها تطلق ثلاثاً ، وكذلك قال مالك بن أنس وإسحاق بن راهويه  
وأبو عبيد ، وقد روى ذلك عن عروة بن الزبير . وقال أصحاب الرأى هى واحدة  
وهو أحق بها ، وكذلك قال سفيان الثوري والأوزاعي وأحمد . انتهى . قال  
المفردى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه . —

أَنبَأَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ كَعْبٍ - وَكَانَ قَائِدَ كَعْبٍ مِنْ بَنِيهِ حِينَ عَمِيَ - قَالَ سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ ، فَسَاقَ قِصَّتَهُ فِي تَبُوكَ قَالَ : « حَتَّى إِذَا مَضَتْ أَرْبَعُونَ مِنَ الْخَمْسِينَ إِذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْتِي [ يَأْتِينِي ] فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَعْتَزَلَ أَمْرَ أَتِكَ ، قَالَ فَقُلْتُ : أَطْلُقُهَا أَمْ مَاذَا أَفْعَلُ ؟ قَالَ : لَا ، بَلْ اعْتَزِلْهَا ، فَلَا تَقْرَبْنَهَا . فَقُلْتُ لَأَمْرَأَتِي : الْحَقِّي بِأَهْلِكَ فَكُونِي عِنْدَهُمْ حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذَا الْأَمْرِ » .

— ( أن عبد الله بن كعب ) خبر إن قوله قال سمعت ( وكان ) أى عبد الله ( قائد كعب ) من القود نقيض السوق فهو من أمام وذاك من خلف ( من بنيه ) أى من بنيهم . وكان أبناؤه أربعة عبد الله وعبد الرحمن ومحمد وعبيد الله ( قال سمعت كعب بن مالك ) وهو أحد الثلاثة الذين تيب عليهم ( فساق قصته ) وقصته مذكورة في الصحيحين ( حتى إذا مضت أربعون ) أى يوماً ( من الخمسين ) أى التى منع رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس من الكلام فيها مع هؤلاء ( إذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ) قال الواقدي : هو خزيمه بن ثابت ( يأتني ) يأمرك أن تعتزل امرأتك ( الاعتزال بالفارسية بيكسو شدن ) فقلت أطلقها أم ماذا أفعل ( أى ما المراد بالاعتزال الطلاق أو غيره ) قال لا بل اعتزلها فلا تقربنها ( أى ليس المراد بالاعتزال الطلاق بل عدم القربان ) فقلت لامرأتى الحقى بفتح الحاء .

قال الخطابي : في الحديث دلالة على أنه إذا قال لها الحق بأهلك ولم يرد طلاقاً أنه لا يكون طلاقاً ، وكذلك سائر الكنايات كلها على قياسه . وكان —

## ١٢ — باب في الخيار

٢١٨٨ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي الضُّحَى  
عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
فَاخْتَرَنَاهُ ، فَلَمْ يَعُدَّ ذَلِكَ شَيْئًا » .

— أبو عبيد يقول في قوله إلحقى بأهلك إنها تطليقة يكون فيها العبد مالكا للرجعة  
إلا أن يكون أراد ثلثا انتهى . قال المفردى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى  
والدسائى مطولا ومختصرا .

### ( باب في الخيار )

( عن أبي الضحى ) هو مسلم بن صبيح بالتصغير مشهور بكفيتيه أكثر  
من اسمه (خيرنا) أى معشر أمهات المؤمنين وذلك بعد نزول قوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا  
النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجُكُمْ كَفَتْنِ تَرْدُنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنِ أُمْتَمِكُنَّ  
وَأَسْرَحِكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ) وإن كفتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أتمكن  
أعد للمحسنات منكن أجرا عظيما ( فاخترناه ) أى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن الحياة الدنيا وزينتها ( فلم يعد ) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
( ذلك ) أى التخيير ( شيئا ) أى من الطلاق وفى رواية لمسلم فلم يعد طلاقا ،  
وفى أخرى له فلم يكن طلاقا . وفى الحديث دلالة لمذهب مالك والشافعى وأبى  
حنيفة وأحمد وجهاهير العلماء أن من خير زوجته فاختارته لم يكن ذلك طلاقا  
ولا يقع به فرقة ، وروى عن على وزيد بن ثابت والحسن والليث بن سعد أن  
نفس التخيير يقع به بائنة سواء اختارت زوجها أم لا . وحكاها الخطابى والنقاش  
عن مالك . قال القاضى : لا يصح هذا عن مالك ثم هو مذهب ضعيف مردود  
بحديث الباب الصحيح الصريح وأهل القائلين به لم يبلغهم هذا الحديث . كذا —

### ١٣ - باب في أمرك بيدك

٢١٨٩ - حدثنا الحسن بن عليّ أخبرنا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ « قُلْتُ لِأَيُّوبَ : هَلْ تَعْلَمُ أَحَدًا ، قَالَ يَقُولُ الْحَسَنُ فِي أَمْرِكَ بِيَدِكَ ؟ قَالَ : لَا إِلَّا شَيْءٌ حَدَّثَنَاهُ قَتَادَةُ عَنْ كَثِيرِ مَوْلَى ابْنِ سَمُرَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَحْوِهِ . قَالَ أَيُّوبُ :

— قال النووي . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

#### ( باب في أمرك بيدك )

( هل تعلم أحداً قال يقول الحسن في أمرك بيدك ) أى أنها ثلاث ( قال )  
أى أيوب ( لا ) أى لا أعلم أحداً قال : يقول الحسن الخ ( إلا شىء حدثناه )  
الضمير يرجع إلى شىء ( عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه )  
أى قال إنها ثلاث .

وفى رواية الترمذى قلت لأيوب : هل علمت أحداً قال فى أمرك بيدك أنها  
ثلاث إلا الحسن ؟ قال لا إلا الحسن ثم قال اللهم غفراً إلا ما حدثنى قتادة عن —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

هكذا وقع فى السنن لأبى داود ، ولم يفسر قول الحسن فى حديثه . ورواه  
الترمذى مفسراً عن حماد بن زيد قال : قلت لأيوب : هل علمت أحداً قال : أمرك  
بيدك ثلاثاً إلا الحسن ؟ قال : لا ، ثم قال : اللهم غفراً ، إلا ما حدثنى قتادة عن  
كثير مولى بنى سمرَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
ثلاث « ثم ذكر الترمذى عن البخارى أنما هو موقوف .

قال أبو محمد بن حزم : وكثير مولى بنى سلمة مجهول وعن الحسن فى « أمرك  
بيدك » قال : ثلاث

فَقَدِمَ عَلَيْنَا كَثِيرٌ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ : مَا حَدَّثْتُ بِهَذَا قَطُّ . فَدَّكَرْتُهُ لِقِتَادَةَ  
فَقَالَ : بَلَى وَلَكِنَّهُ نَسِيَ .

كثير مولى بنى سمرة عن أبى سلمة عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم  
قال ثلاث . وكذلك فى رواية النسائى . فعلم أن فى رواية المؤلف حذفاً واختصاراً  
( فسألته فقال ما حدثت بهذا قط ) وفى رواية الترمذى والنسائى فسألته فلم  
يعرفه ( فقال بلى ) أى قد حدث ( ولكنه نسى ) أى عن التحديث . واعلم أن  
إنكار الشيخ أنه حدث بذلك إن كان على طريقة الجزم كما وقع فى رواية المؤلف  
فلا شك أنه علة قاذحة ، وإن لم يكن على طريقة الجزم ، بل عدم معرفة ذلك  
الحديث وعدم ذكر الجملة والتفصيل بدون تصريح بالإنكار كما فى رواية الترمذى  
والنسائى فليس ذلك مما يعد قاذحاً فى الحديث ، وقد بين هذا فى علم اصطلاح  
الحديث . وقد استدلل بهذا الحديث على من قال لامراته : أمرك بيدك ، كان  
ذلك ثلاثاً .

قال الترمذى : قد اختلف أهل العلم فى أمرك بيدك فقال بعض أهل العلم  
من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم منهم عمر بين الخطاب وعبد الله بن مسعود  
هى واحدة ، وهو قول غير واحد من أهل العلم من التابعين ومن بعدهم . وقال  
عثمان بن عفان وزيد بن ثابت القضاء ما قضت . وقال ابن عمر إذا جعل أمرها  
بيدها وطلقت نفسها ثلاثاً وأنكر الزوج وقال : لم أجعل أمرها بيدها إلا فى  
واحدة استحلل الزوج وكان القول قوله مع يمينه . وذهب سفيان وأهل الكوفة  
إلى قول عمر وعبد الله . وأما مالك بن أنس فقال القضاء ما قضت وهو قول  
أحمد . وأما إسحاق فذهب إلى قول ابن عمر انتهى كلام الترمذى .

وقوله القضاء ما قضت معناه : الحكم ما نوت من رجعية أو بائة واحدة أو

٢١٩٠ — حدثنا مسلم بن إبراهيم أخبرنا هشام عن قتادة عن الحسن في أمرك بيدك قال : ثلاث .

#### ١٤ — باب في البتة

٢١٩١ — حدثنا ابن السرح وإبراهيم بن خالد الكلبي أبو نؤير في آخرين قالوا أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي حدثني عمي محمد بن علي ابن شافع عن عبيد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عبيد بن عبد يزيد بن ركانة « أن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته سهيمة البتة فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وقال : والله ما أردت إلا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : والله ما أردت إلا واحدة ؟ فقال ركانة : والله ما أردت إلا واحدة ، فردّها إليه رسول الله صلى الله عليه

— ثلاثاً . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى . وقال الترمذى : لا نعرفه إلا من حديث سليمان بن حرب . وذكر عن البخارى أنه قال : وإما هو من أبى هريرة موقوف ولم يعرف حديث أبى هريرة مرفوعاً . وقال النسائى : هذا حديث منكر ( عن الحسن في أمرك بيدك قال ثلاث ) يعنى إذا قال : الزوج لزوجته أمرك بيدك فلها أن تختار ثلاثاً فتقع الثلاث . وقد تقدم الاختلاف فيه ، والحديث سكت عنه المنذرى .

#### ( باب في البتة )

( أخبرنا محمد بن إدريس الشافعى ) هو الإمام المعروف صاحب المذهب ( طلق امرأته سهيمة ) بالتصغير ( البتة ) بهزمة وصل أى قال أنت طالق البتة ( فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم ) المختار بناءه للفاعل ، قاله القارى ( وقال والله ما أردت إلا واحدة ) عطف على فأخبر ( فردّها إليه ) .

وسلم ، فطَلَّقَهَا الثَّانِيَةَ فِي زَمَانِ مُحَرَّرٍ وَالثَّالِثَةَ فِي زَمَانِ عُثْمَانَ .  
 قَالَ أَبُو دَاوُدَ : أَوَّلُهُ لَفْظُ إِبْرَاهِيمَ وَآخِرُهُ لَفْظُ ابْنِ السَّرْحِ .

٢١٩٢ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ النَّسَائِيُّ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ  
 حَدَّثَهُمْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ حَدَّثَنِي عُمَى مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ ابْنِ السَّائِبِ  
 عَنْ نَافِيعِ بْنِ عُجَيْرٍ عَنْ رُكَّانَةَ بْنِ عَبْدِ يَزِيدَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 بِهَذَا الْحَدِيثِ .

٢١٩٣ — حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْقَتَسِيُّ أَخْبَرَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ

— قَالَ الْخَطَّابِيُّ : فِيهِ بَيَانٌ أَنَّ طَلَاقَ الْبَتَّةِ وَاحِدَةٌ إِذَا لَمْ يَرُدَّ بِهَا أَكْثَرُ مِنْ  
 وَاحِدَةٍ وَأَنَّهَا رَجْعِيَّةٌ غَيْرُ بَائِنٍ ائْتَمَحَى . وَقَالَ الْقَارِي : طَلَاقُ الْبَتَّةِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ  
 وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ وَإِنْ نَوَى بِهَا ائْتَمَحَى أَوْ ثَلَاثًا فَهُوَ مَا نَوَى . وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ  
 وَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ ، وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ . وَعِنْدَ مَالِكٍ ثَلَاثٌ .

وَاسْتَدَلَّ بِالْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ مَجْمُوعَةٌ تَقَعُ ثَلَاثًا ، وَوَجْهُ  
 الِاسْتِدْلَالِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْلَفَهُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْبَتَّةِ وَاحِدَةً ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ  
 لَوْ أَرَادَ بِهَا أَكْثَرَ لَوَقَعَ مَا أَرَادَهُ وَلَوْ لَمْ يَفْتَرِقِ الْحَالُ لَمْ يَحْلَفْهُ . وَأَجِيبُ بِأَنَّ الْحَدِيثَ  
 ضَعِيفٌ وَمَعَ ضَعْفِهِ مُضْطَرَبٌ وَمَعَ اضْطِرَابِهِ مَعَارِضٌ ، بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ  
 الطَّلَاقَ كَانَ عَهْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاحِدَةً ، فَلَا اسْتِدْلَالَ بِهَذَا  
 الْحَدِيثِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ . وَإِنْ شُئْتُ الْوُقُوفُ عَلَى ضَعْفِهِ وَاضْطِرَابِهِ فَرَاجِعُ  
 التَّمْلِيقِ الْمَغْنَى شَرْحُ الدَّارِقُطِيِّ فَإِنَّهُ قَدْ بَيَّنَّ فِيهِ أَخَوْنَا الْعَظَمَاءُ أَبُو الطَّيِّبِ ضَعْفَ  
 الْحَدِيثِ وَاضْطِرَابَهُ بِالْبَسْطِ وَالتَّفْصِيلِ .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :  
 وفي تاريخ البخارى على بن يزيد بن ركانة القرشى عن أبيه ، لم يصح حديثه =

عن الزُّبَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَزِيدَ بْنِ رُكَانَةَ عَنْ أَبِيهِ  
عَنْ جَدِّهِ « أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَيْتَةَ ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
فَقَالَ : مَا أَرَدْتَ ، قَالَ وَاحِدَةً ، قَالَ اللَّهُ ؟ قَالَ اللَّهُ ، قَالَ : هُوَ عَلَى مَا أَرَدْتَ »

— ( عن عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة عن أبيه عن جده أنه طلق الحديث )  
قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : لا نعرفه إلا من  
هذا الوجه ، وسألت محمداً يعنى البخارى عن هذا الحديث فقال فيه اضطراب .  
هذا آخر كلامه . وفى إسناده الزبير بن سعيده الهاشمى فقد ضعفه غير واحد .  
وذكر الترمذى أيضاً عن البخارى أنه مضطرب فيه تارة قول فيه ثلاثاً ، وتارة  
قيل فيه واحدة وأصح أنه طلقها البتة وأن الثلاث ذكرت فيه على المعنى . وقال  
أبو داود : حديث نافع بن عجير حديث صحيح ، وفيما قاله نظر ، فقد تقدم عن  
الإمام أحمد بن حنبل أن طريقه ضعيفة ، وضعفه أيضاً البخارى ، وقد وقع  
الاضطراب فى إسناده وفى معناه انتهى كلام المنذرى . —

= هذا لفظه . وقال عبد الحق الأشبلى فى سنده : كلهم ضعيف ، والزبير أضعفهم .  
وذكر الترمذى فى كتاب العلل عن البخارى أنه مضطرب فيه تارة قيل فيه « ثلاثاً »  
وتارة قيل فيه « واحدة » .

ثم ذكر الشيخ ابن القيم كلام الحافظ المنذرى واعتراضه على أبى داود فى  
تصحيحه — ثم قال الشيخ : وفيما قاله المنذرى نظر ، فإن أبى داود لم يحكم بصحته ،  
وإنما قال بمد روايته : هذا أصح من حديث ابن جريج « أنه طلق امرأته ثلاثاً »  
لأنهم أهل بيته وهم أعلم بقضيتهم وحديثهم وهذا لا يدل على أن الحديث عنده صحيح  
فإن حديث ابن جريج ضعيف وهذا ضعيف أيضاً ، فهو أصح الضعيفين عنده ، وكثيراً  
ما يطلق أهل الحديث هذه العبارة على أرجح الحديثين الضعيفين . وهو كثير فى  
كلام المتقدمين . ولو لم يكن اصطلاحاً لهم تم تدل اللغة على إطلاق الصحة عليه ،  
فإنك تقول لأحد المريضين : هذا أصح من هذا ، ولا يدل على أنه صحيح مطلقاً .  
والله أعلم .



قال أبو داود : وهذا أصح من حديث ابن جريج أن ركانة طلق امرأته ثلاثاً لأئهم أهل بيته وهم أعلم به . وحديث ابن جريج رواه عن بعض بني أبي رافع عن عكرمة عن ابن عباس .

## ١٥ - باب في الوسوسة بالطلاق

٢١٩٤ - حدثنا مسلم بن إبراهيم أخبرنا هشام عن قتادة عن زرارة

— ( قال أبو داود : وهذا أصح من حديث ابن جريج أن ركانة طلق امرأته الخ ) قال ابن القيم في حاشية السنن : إن أبا داود لم يحكم بصحة وإما قال بعد روايته هذا أصح من حديث ابن جريج أنه طلق امرأته ثلاثاً ، وهذا لا يدل على أن الحديث عنده صحيح ، فإن حديث ابن جريج ضعيف ، وهذا ضعيف أيضاً فهو أصح الضعيفين عنده ، وكثيراً ما يطلق أهل الحديث هذه العبارة على أرجح الحديثين الضعيفين ، وهو كثير من كلام المتقدمين ولو لم يكن اصطلاحاً لهم لم تدل اللغة على إطلاق الصحة عليه ، فإنك تقول لأحد المريضين هذا أصح من هذا ولا يدل على أنه صحيح مطلقاً انتهى كلامه .

وقال ابن القيم في الإغانة : أن أبا داود إنما رجح حديث البتة على حديث ابن جريج لأنه روى حديث ابن جريج من طريق فيها مجهول ولم يرو أبو داود الحديث الذي رواه أحمد في مسنده من طريق محمد بن إسحاق أن ركانة طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد ، فلذا رجح أبو داود حديث البتة ولم يتعرض لهذا الحديث ولا رواه في سننه ولا ريب أنه أصح من الحديثين ، وحديث ابن جريج شاهد له انتهى بقدر الحاجة . وقد نقلناه فيما قبل بأزيد من هذا .

## ( باب في الوسوسة بالطلاق )

قال في القاموس : الوسوسة حديث النفس والشيطان بما لا نفع فيه ولا خير —

ابن أَوْفَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنْ اللَّهُ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا لَمْ تَتَكَلَّمْ [ يَتَكَلَّمْ ] بِهِ أَوْ تَعْمَلْ [ يَفْعَلْ ] بِهِ وَبِمَا حَدَّثْتَ بِهِ أَنْفُسَهَا » .

## ١٦ - باب في الرجل يقول لامرأته يا أختي

٢١٩٥ - حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد ح . وأخبرنا أبو كamil أخبرنا عبد الواحد الطحان المعنى كلهم من خالد عن أبي تميم الهجيمي « أن رجلاً قال لامرأته يا أختي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أختك هي ؟ ففكره ذلك ونهى عنه » .

— كالوسواس بالسكسر والاسم بالفتح وقد وسوس له وإليه (إن الله تجاوز لأمتي) وفي رواية البخاري عن أمتي أي عفا عنهم (عما لم تتكلم به) إن كان قولياً (أو تعمل به) إن كان فعلياً (وبما حدثت به أنفسها) بالنصب على المفعولية ، يقال حدثت نفسي بكذا أو بالرفع على الفاعلية يقال حدثتني نفسي بكذا . قال الخطابي : وفيه أنه إذا طلق امرأته بقلبه ولم يتكلم به بلسانه فإن الطلاق غير واقع ، وبه قال عطاء بن رباح وسعيد بن جبير والشعبي وقتادة والثوري وأصحاب الرأي ، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق . وقال الزهري : إذا عزم على ذلك وقع الطلاق لفظ به أو لم يلفظ ، وبه قال مالك ، والحديث حجة عليه انتهى . واستدل به على أن من كذب الطلاق طلقت امرأته لأنه عزم بقلبه وعمل بكتابه وهو قول الجمهور ، وشرط مالك فيه الإشهاد على ذلك . قاله الحافظ . قال المنذري : وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه بنحوه .

(باب في الرجل يقول لامرأته يا أختي)

(عن أبي تميم) هو طريف بن مجالد (الهجيمي) بضم الهاء وفتح الجيم —

٢١٩٦ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَزَّازُ أَخْبَرَنَا أَبُو تَمِيمٍ أَخْبَرَنَا  
عَبْدُ السَّلَامِ - يَعْنِي ابْنَ حَرْبٍ - عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ عَنْ أَبِي تَمِيمَةَ عَنْ رَجُلٍ  
مِنْ قَوْمِهِ «أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْمَعُ رَجُلًا يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ  
يَا أُخِيَّةُ ، فَتَهَامُ » .

قال أبو داود : وَرَوَاهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ عَنْ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ  
عَنْ أَبِي تَمِيمَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَرَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ خَالِدٍ عَنْ رَجُلٍ  
عَنْ أَبِي تَمِيمَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

— (يا أُخِيَّةُ) تصغير أخت (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى على الإنكار  
(فسكره ذلك) أى قوله لامراته يا أُخِيَّةُ (ونهى عنه) قال الخطابي في المعالم :  
إنما كره ذلك من أجل أنه مظنة للتجريم ، وذلك أن من قال لامراته أنت  
كأختي وأراد به الظهار كان مظاهراً كما يقول أنت كأمي ، وكذلك هذا في كل  
امرأة من ذوات المحارم . وعامة أهل العلم وأكثرم متفقون على هذا إلا أن  
ينوى بهذا الكلام السكرامة فلا يلزمه الظهار وإنما اختلفوا فيه إذا لم يكن له نية  
فقال كثير منهم لا يلزمه شيء . وقال أبو يوسف إن لم يكن له نية فهو تحريم .  
وقال محمد بن الحسن هو ظهار إذا لم يكن له نية ، فسكره له رسول الله صلى الله  
عليه وسلم هذا القول لئلا يلحقه بذلك ضرر في أهل أو يلزمه كفارة في مال  
انتهى . قال المنذرى : هذا مرسل .

(سمع رجلاً يقول لامراته يا أُخِيَّةُ فهام) قال ابن بطلان : ومن ثم قال جماعة  
من العلماء يصير بذلك مظاهراً إذا قصد ذلك ، فأرشد النبي صلى الله عليه وسلم  
إلى اجتغاب اللفظ المشكل ، كذا في الفتح (قال أبو داود ورواه) أى حديث  
أبي تيممة (عبد العزيز بن المختار عن خالد) هو الحذاء (عن أبي عثمان عن —

٢١٩٧ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ أَخْبَرَنَا هِشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكْذِبْ قَطُّ إِلَّا ثَلَاثًا ، ثِنْتَانِ فِي ذَاتِ اللَّهِ قَوْلُهُ ﴿ إِنِّي سَقِيمٌ ﴾ وَقَوْلُهُ ﴿ بَلْ

— (أبي تميمه) فزاد عبد العزيز بين خالد وأبي تميمه أبا عثمان ورواه مرسلًا (ورواه شعبة عن خالد هو الخذاء (عن رجل عن أبي تميمه) فزاد شعبة بينهما رجلًا ورواه مرسلًا ، وأما خالد الطحان في الطريقة الأولى فلم يذكر بينهما واسطة ، وكذا عبد السلام في الطريقة الثانية إلا أن الطحان رواه مرسلًا وعبد السلام رواه متصلًا ، فوقع الاختلاف الموجب لاضطراب الحديث .

( ثنّان في ذات الله ) أى في طلب رضاه . إعلم أن الثالثة كانت لدفع الفساد عن سارة وفيها رضا الله أيضاً لكن لما كان له نفع طبيعى فيها خصص اثنتين بذات الله دونها ( قوله إني سقيم ) بالرفع خبر مبتدأ محذوف أى أحد تلك الكذبتين قوله إني سقيم بيانه ما روى أن إبراهيم قال له أبوه لو خرجت معنا إلى عيدنا لأعجبك ديننا فخرج معهم ولما كان ببعض الطريق ألقى نفسه وقال إني —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وفيه دليل على أن من قال لامرأته : إنها أختي ، أو أختي على سبيل الكرامة والتوقير لا يكون مظاهراً . وعلى هذا فإذا قال لعبده : هو حر يعنى أنه ليس بفاجر لم يعتق وهذا هو الصواب الذى لا ينبغي أن يفتى بخلافه ، فإن السيد إذا قيل له : عبدك فاجر زان فقال : ما هو إلا حر ، قطع سامعه أنه إنما أراد الصفة ، لا العين ، وكذلك إذا قيل له : جاريتك تبغى ، فقال : إنما هى حرة .

وسمى قول إبراهيم هذا كذباً لأنها تورية .

وقد أشكل على الناس تسميتها كذبة ، لكون التكلم إنما أراد باللفظ المعنى الذى قصده ، فكيف يكون كذباً ؟

والتعقيق فى ذلك : أنها كذب بالنسبة إلى إفهام المخاطب ، لا بالنسبة إلى غاية =

فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴿١﴾ وَبَيْنَمَا هُوَ يَسِيرُ فِي أَرْضِ جِبَارٍ مِنَ الْجِبَابِرَةِ إِذْ نَزَلَ  
مَنْزِلًا ، فَأَتَى الْجِبَارُ فَقِيلَ لَهُ : إِنَّهُ نَزَلَ هَهُنَا رَجُلٌ مَعَهُ امْرَأَةٌ هِيَ أَحْسَنُ  
النَّاسِ ، قَالَ : فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ فَسَأَلَهُ عَنْهَا ، فَقَالَ : إِنَّهَا أُخْتِي ، فَلَمَّا رَجَعَ إِلَيْهَا  
قَالَ : إِنَّ هَذَا سَأَلَنِي هَكَذَا فَأَنْبَأْتُهُ أَنَّكَ أُخْتِي وَإِنَّهُ لَيْسَ الْيَوْمَ مُسْلِمٌ غَيْرِي  
وَغَيْرِكَ وَإِنَّكَ أُخْتِي فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَا تُكَذِّبِي عِنْدَهُ ﴿٢﴾ وَسَاقَ الْحَدِيثَ .  
قال أبو داود : رَوَى هَذَا الْخَبَرُ شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَزْمَةَ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ  
الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ .

— سقيم تأويله إن قلبي سقيم بكفركم أو مراده الاستقبال (وقوله بل فعله كبيرهم  
هذا) بيانه ما روى أنه عليه السلام بعد ما ألقى نفسه وذهبوا رجع وكسر  
أصنامهم وعلق الناس على كبيرهم ، فلما رجعوا رأوا أحوالهم فقالوا أنت فعلت  
هذا بآلهتنا يا إبراهيم ؟ قال بل فعله كبيرهم . تأويله أنه أسند الفعل إلى سببه إذ  
كبيرهم كان حاملا له على ذلك . وقيل أراد بكبيرهم نفسه أى متكبرهم وعلى  
هذا يكون الإسناد حقيقيا ( في أرض جبار ) اسمه عمرو بن امرئ القيس وكان  
على مصر ، وقيل اسمه صادق وكان على الأردن ، وقيل سفان بن علوان ( فأتى )  
على البناء للمفعول ( هى أحسن الناس ) فى مسند أبى يعلى من حديث أنس أعطى  
يوسف وأمه شطر الحسن يعنى سارة ( وإنه ) أى الشأن ( ليس اليوم مسلم غيري  
وغيرك ) يشكل عليه كون لوط عليه السلام كان معه كما قال تعالى ﴿ فَأَمِّنْ لَهُ  
لُوطُ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَى رَبِّي ﴾ ويمكن أن يحاج بأن مراده ليس مسلم بتلك —

= التكلّم ، فإن الكلام له نسبتان ، نسبة إلى التكلّم ونسبة إلى المخاطب ، فلما أراد  
المورى أن يفهم المخاطب خلاف ما قصده بلفظه ، أطلق الكذب عليه بهذا الاعتبار ،  
وإن كان التكلّم صادقا باعتبار قصده ومراده .

## ١٧ — باب في الظهار

٢١٩٨ — حدثنا هُثَمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ المعنى قالاً أخبرنا  
ابنُ إِدْرِيسَ عن مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عن مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءَ قال ابنُ  
الْعَلَاءِ : ابنُ عَلْقَمَةَ بْنِ عِيَّاشٍ عن سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَازٍ عن سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ قال

— الأرض التي وقع فيها ما وقع ولم يكن معه لوط عليه السلام إذ ذاك . كذا  
في الفتح . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .  
( باب في الظهار )

بكسر المعجمة هو قول الرجل لامرأته أنت على كظهر أمى . قال الحافظ :  
واختلف فيما إذا لم يعين الأم كأن قال كظهر أختي مثلاً ، فمن الشافعى في القديم  
لا يكون ظهاراً بل يختص بالأم كما ورد في القرآن ، وكذا في حديث خولة التي  
ظاهر منها أوس ، وقال في الجديد يكون ظهاراً وهو قول الجمهور انتهى .  
( قال ابن العلاء ابن علقمة بن عياش ) أى قال محمد بن العلاء في روايته عن —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :  
قد ورد في هذه الكفارة « أنه أمره بإطعام وسق ، والوسق ستون صاعاً »  
وهو أكثر ما قيل فيه ، وذهب إليه سفيان الثوري وأصحاب الرأي ، مع قولهم إن  
الصاع ثمانية أرطال بالعراقي ، وورد فيها : أنه أمر امرأة أوس بن الصامت أن تكفر  
عنه بالعرق الذي دفعه إليها ، والعرق الذي أعانته به .

واختلف في مقدار ذلك العرق : فقيل : ستون صاعاً ، وهو وهم ، وقيل :  
ثلاثون ، وهو الذي رجحه أبو داود ، على حديث يحيى بن آدم ، وقيل : خمسة عشر ،  
فيكون العرقان ثلاثين صاعاً ، لكل مسكين نصف صاع ، وإلى هذا ذهب الإمام  
أحمد ومالك .

وفي الرواية الأخرى : أن التمر الذي أمره أن يتصدق به كان قريباً من خمسة  
عشر صاعاً ، وإلى هذا ذهب الشافعى وعطاء والأوزاعى وروى عن أبي هريرة —

ابنُ العلاء البياضِيُّ قال : « كُنْتُ امْرَأً أُصِيبُ مِنَ النِّسَاءِ مَا لَا يُصِيبُ غَيْرِي  
فَلَمَّا دَخَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ خِفْتُ أَنْ أُصِيبَ مِنْ امْرَأَتِي شَيْئًا يَتَأَيَّعُ [يُتَتَّاعِجُ]  
بِي حَتَّى أَصْبِيحَ ، فَظَاهَرْتُ مِنْهَا حَتَّى يَنْسَلِخَ شَهْرُ رَمَضَانَ ، فَبَيْنَمَا [فَبَيْنَمَا]  
هِيَ تَحْدِثُنِي ذَاتَ لَيْلَةٍ إِذْ تَكْشَفُ [إِذَا انْكَشَفَ] لِي مِنْهَا شَيْءٌ فَلَمْ أَلْبَثْ  
أَنْ نَزَوْتُ عَلَيْهَا ، فَلَمَّا أَصْبَحْتُ خَرَجْتُ إِلَى قَوْمِي فَأَخْبَرْتُهُمْ الْخَبْرَ وَقُلْتُ :  
امْشُوا مَعِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَلَوْا : لَا وَاللَّهِ ، فَانْطَلَقْتُ

— محمد بن عمرو بن عطاء بن علقمة بن عياش بزيادة ابن علقمة ابن عياش ( قال  
ابن العلاء البياض ) أى قال فى روايته عن سلمة بن صخر البهاضى ( قال كنت  
امراً أصيب من النساء ما لا يصيب غيرى ) كناية عن كثرة شهوته وفور قوته  
( يتأيع بى ) أى يلزمنى ملازمة الشر ، وفى نسخة يتتأيع ، والتتأيع الوقوع فى  
الشر من غير فسكرة وروية والمتابعة عليه ( حتى ينسلخ شهر رمضان ) فيه دليل  
على أن الظهار المؤقت ظهار كالطلق منه ، وهو إذا ظاهر من امرأته إلى مدة ثم  
أصابها قبل انقضاء تلك المدة ، واختلفوا فيه إذا بر ولم يحنف ، فقال مالك وابن  
وأبى لىلى : إذا قال لامرأته أنت على كظهر أى إلى الليل لزمته السكفارة وإن  
لم يقربها . وقال أكثر أهل العلم : لا شيء عليه إذا لم يقربها . وجعل الشافعى  
فى الظهار المؤقت قولين أحدهما أنه ليس بظهار قاله الخطابى فى المعالم ( فلم ألبث )  
أى لم أتاخر . واللبث فى الفارسية درنگ كردن ( أن نزوت ) أى وقعت —

== فىكون لكل مسكين مد ، وهو مقدار لاشيء بالنسبة إلى ما يوجبها أهل الرأى ،  
فإنهم يوجبون صاعاً ، وهو ثمانية أرطال ، فيوجبون زيادة على ما يوجبها هؤلاء ست  
مرات . وأخذ الشافعى ذلك من حديث الجامع فى رمضان ، فإن النبى صلى الله عليه  
وسلم أتى بمرق فى خمسة عشر صاعاً ، فقال : « خذوه وتصدق به » ، وسألتى إن  
شاء الله تعالى .

إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته ، فقال : أنت بذلك يأسلمة . قلت : أنا بذلك يارسول الله مرتين وأنا صابر لأمر الله عز وجل ، فأحكم في ما [ بما ] أراك الله . قال : حرز رقبة . قلت : والذي بعثك بالحق ما أملك رقبة غيرها [ غير هذا ] وضربت صفحة رقبتي . قال : فصم شهرين متتابعين . قال : وهل أصبت الذي أصبت إلا من الصيام . قال : فأطعم وسقا من تمر بين ستين مسكينا . قال : والذي بعتك بالحق لقد يتنا وحشين ما لنا طعام . قال : فانطلق إلى صاحب صدقة بني زريق فليدفعها إليك فأطعم

— ( أنت بذلك يأسلمة ) أى أنت الملم بذلك أو أنت المرتكب له . كذا في المعالم ( قال حرز رقبة ) قال الخطابي : فيه دليل على أنه إذا أعتق رقبة ما كانت من صغير أو كبير أعور كان أو أعرج فإنه يجزيه إلا ما يمنع دليل الإجماع منه وهو الزمن الذي لا حراك به انتهى ( ما أملك رقبة غيرها ) أى غير رقبتي هذه ( وضربت صفحة رقبتي ) زاد أحمد : يهدى . قال في القاموس : الصفح الجانب ومنك جنبك ومن الوجه والسيف عرضه ( وسقا من تمر ) الوسق ستون صاعا ( بين ستين مسكينا ) ظاهره أنه لا بد من إطعام ستين مسكينا ولا يجزىء إطعام دونهم ، وإليه ذهب الشافعي ومالك . وقال أبو حنيفة : إنه يجزىء إطعام واحد ستين يوما ( لقد يتنا وحشين ) قال في النهاية : يقال رجل وحش بالسكون إذا كان جائعا لا طعام له وقد أوحش إذا جاع ( بنى زريق ) بقديم الزاى على —

== ثم اختلفوا في البر : هل هو على النصف من ذلك أم هو وغيره سواء ؟ فقال الشافعي : مد من الجميع ، وقال مالك : مدان من الجميع ، وقال أحمد وأبو حنيفة : البر على النصف من غيره ، على أصلهما ، فعند أحمد مد من بر ، أو نصف صاع من غيره ، وعند أبي حنيفة مدان من بر ، أو نصف صاع من غيره . على اختلافهما ==



سَتِينَ مَسْكِينًا وَسَقَا مِنْ تَمْرٍ وَكُلَّ أَنْتَ وَعِيَالُكَ بِقِيَّتِهَا . فَرَجَعْتُ إِلَى قَوْمِي فَقُلْتُ : وَجَدْتُ عِنْدَكُمْ الضِّيقَ وَسُوءَ الرَّأْيِ وَوَجَدْتُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السَّعَةَ وَحُسْنَ الرَّأْيِ وَقَدْ أَمَرَ لِي أَوْ أَمَرَنِي بِصَدَاقَتِكُمْ . . . زَادَ ابْنُ الْعَلَاءِ قَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ وَبَيَاضَةُ بَطْنٍ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ .

٢١٩٩ — حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ أَخْبَرَنَا ابْنُ

— الرَاءِ (فليدفعها) أى التمر (فأطعم ستين مسكيناً وسقا من تمر) أخذ بظاهره الثورى وأبو حنيفة وأصحابه فقالوا الواجب لكل مسكين صاع من تمر أو ذرة أو شعير أو زبيب أو نصف صاع من بر . وقال الشافعى : إن الواجب لكل مسكين مد وتمسك بالروايات التى فيها ذكر العرق وتقديره بخمسة عشر صاعاً . وظاهر الحديث أن الكفارة لا تسقط بالمعز عن جميع أنواعها لأن النبى صلى الله عليه وسلم أعانه بما يكفر به بعد أن أخبره أنه لا يجد رقبة ولا يتمكن من إطعام ولا يطيق الصوم ، وإليه ذهب الشافعى وأحمد فى روايته عنه ، وذهب قوم إلى السقوط ، وذهب آخرون إلى التفصيل فقالوا تسقط كفارة صوم رمضان لا غيرها من الكفارات كذا فى التيل ( وكل أنت وعيالك بقيتها ) أى بقية الصدقة التى بقيت بعد إطعام ستين مسكيناً ( وبياضة بطن من بنى زريق ) وهو بياضة ابن عاصر بن زريق بن عبد حارثة بن مالك بن زيد مناة من ولد جشم بن الخزرج كذا فى تاج العروس . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال الترمذى : هذا حديث حسن . وقال محمد يعنى البخارى : سليمان بن يسار لم يسمعه من سلمة بن صخر . وقال البخارى أيضاً : هو مرسل سليمان ابن يسار لم يدرك سلمة بن صخر هذا آخر كلامه . وفى إسناداه محمد بن إسحاق وقد تقدم الكلام عليه .

إذ ريس عن محمد بن إسحاق عن معمر بن عبد الله بن حنظلة عن يوسف  
ابن عبد الله بن سلام عن خويلة بنت مالك بن ثعلبة قالت : « ظاهر  
مسي زوجي أوس بن الصامت ، فجيئت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أشكو إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يجادلني فيه ويقول اتقي الله  
فإنه ابن عمك ، فما برحت حتى نزل القرآن : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي  
تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾ إلى الفرض فقال : بعثني رقية ، قالت : لا يجحد ، قال :  
فيصوم شهرين متتابعين ، قالت : يا رسول الله إنه شنيئ كبير ما به من  
صيام ، قال : فليطعم ستين مسكينا ، قالت : ما عنده من شيء يصدق  
به ، قالت : فأني سأعقيد بعرق من تمر ، قلت : يا رسول الله فإني أعينه

— ( تجادل في زوجها ) هذه الآية السكرية نزلت في خولة ويقال لها خويلة  
بالصغير ظاهر منها زوجها وكان الظهار طلاقاً في الجاهلية ، فاسفقت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال : حرمت عليه خلقت أنه ما ذكر طلاقاً ، فقال حرمت  
عليه ، فقالت أشكو إلى الله فاقني وجعلت تراجع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وترفع رأسها إلى السماء وتشكو إلى الله ( إلى الفرض ) أي إلى ما فرض الله  
تعالى من الكفارة وتمام الآية ﴿ وتشتكى إلى الله والله يسمع تحاوركما إن الله  
سميع بصير . الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم . إن أمهاتهم إلا  
اللائى ولعنهم وإنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً وإن الله لعفو غفور .  
والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقية من قبل أن  
يتامسا ذلكم نوعظون به والله بما تعملون خبير . فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين  
من قبل أن يتامسا ، فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا ﴾ ( ما به من صيام ) أي  
أي ليس فيه قوة صيام ( بعرق ) بفتح تين هو السيففة المنسوجة من الخوص قبل —

بِعَرَقٍ آخَرَ ، قَالَ : قَدْ أَحْسَنْتَ ، اذْهَبِي فَأَطْعِمِي بِهَا عَنْهُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ،  
وَارْجِعِي إِلَى ابْنِ عَمِّكَ : قَالَ : وَالْعَرَقُ سِتُّونَ صَاعًا .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي هَذَا : إِنَّمَا كَفَرَتْ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَسْتَأْمِرَهُ .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : هَذَا أَخُو عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ .

٢٢٠٠ — حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ يُحْيَى

أَبُو الْإِصْبَغِ الْحَرَّانِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ  
إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : وَالْعَرَقُ مِائَتَانِ صَاعًا .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ يُحْيَى بْنِ آدَمَ .

٢٢٠١ — حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا أَبَانُ أَخْبَرَنَا يُحْيَى عَنْ

أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ يَعْنِي الْعَرَقُ زَنْبِيلًا يَأْخُذُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا .

— أَنْ يَجْعَلَ مِنْهَا الزَنْبِيلَ أَوْ الزَنْبِيلَ نَفْسَهُ (قَالَ وَالْعَرَقُ سِتُّونَ صَاعًا) قَالَ فِي النَّوِيلِ

هَذِهِ الرِّوَايَةُ تَفَرَّدَ بِهَا مَعْمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ . قَالَ الذَّهَبِيُّ : لَا يَعْرِفُ وَوَثَّقَهُ

ابْنُ حِبَّانَ ، وَفِيهَا أَيْضًا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ وَقَدْ عَنَّنَ وَالْمَشْهُورُ عَرَفًا أَنَّ الْعَرَقَ يَسَعُ

خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا كَمَا رَوَى ذَلِكَ التِّرْمِذِيُّ بِإِسْفَادٍ صَحِيحٍ مِنْ حَدِيثِ سَلَمَةَ نَفْسِهِ .

انْتَهَى . (قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي هَذَا) أَيْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهَا (لِإِنَّمَا

كَفَرَتْ) خَوِيلَةٌ (هَنَهُ) عَنْ زَوْجِهِ أَوْسَ بْنِ الصَّامِتِ (مِنْ غَيْرِ أَنْ تَسْتَأْمِرَهُ)

فِي أَدَاءِ السَّكْفَارَةِ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجَارَهَا وَأَمْضَاهَا (وَالْعَرَقُ

مِائَتَانِ) قَالَ فِي الْقَامُوسِ : الْمِائَتَانِ كَنْبَرُ زَنْبِيلٍ يَسَعُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا (هَذَا

أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ يُحْيَى بْنِ آدَمَ) يَعْنِي الْحَدِيثَ الَّذِي قَبْلَهُ .

(قَالَ يَعْنِي الْعَرَقُ زَنْبِيلًا يَأْخُذُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا) مَعْنَى يَأْخُذُ يَسَعُ . —

٢٢٠٢ - حدثنا ابنُ السَّرْح أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي ابْنُ لَهَيْعَةَ وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ بِهَذَا الْخَبَرِ قَالَ « فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتَمْرٍ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ صَاعًا . قَالَ : تَصَدَّقْ بِهَذَا . [ قَالَ فَقَالَ ] : يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَى [ أَعْلَى ] أَفْقَرِ مَنْنِي وَمِنْ أَهْلِي ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كُلُّهُ أَنْتَ وَأَهْلُكَ . »

قال أبو داود : قرأتُ على مُحَمَّدِ بْنِ وَزِيرِ الْمِصْرِيِّ قُلْتُ لَهُ : حَدَّثَكُمْ

— واعلم أنه وقع الاختلاف في تفسير العرق ، ففي رواية يحيى بن آدم عن ابن إدريس عن ابن إسحاق أنه ستون صاعاً ، وفي رواية محمد بن سلمة عن ابن إسحاق أنه مكتل يسع ثلاثين صاعاً ، وفي رواية يحيى عن أبي سلمة أنه زنبيل يسع خمسة عشر صاعاً ، فدل أن العرق قد يختلف في السعة والضييق فيكون بعض الأعراق أكبر وبعضها أصغر ، فذهب الشافعي منها إلى التقدير الذي جاء في خبر أبي هريرة من رواية أبي سلمة وهو خمسة عشر صاعاً في كفارة الجمار في شهر رمضان ، وكذلك قال الأوزاعي وأحمد بن حنبل لكل مسكين مد ، وكذلك قال مالك إلا أنه قال بمد هشام وهو مد وثلاث وذهب سفيان الثوري وأصحاب الرأي إلى حديث سلمة بن صخر وهو أحوط الأمرين ، وقد يحتمل أن يكون الواجب عليه ستين صاعاً ثم يؤتى بخمسة عشر صاعاً فيقول تصدق بها ، ولا يدل ذلك أنها تجزئه عن جميع الكفارة ، ولكنه يتصدق بها في الوقت ، ويكون الباقي ديناً عليه حتى يجده ، إلا أن إسناد حديث أبي هريرة أجود وأحسن اتصالاً من حديث سلمة بن صخر كذا في المعالم بأدنى تغيير واختصار . (على أفقر مني) بحذف همزة الاستفهام وفي بعض النسخ بذكرها (قلت) —

بِشْرِ بْنِ بَكْرٍ أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ أَخْبَرَنَا عَطَا عَنْ أَوْسٍ أَخِي مُهَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَاهُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ لِطُعَامِ سِتِّينَ مِسْكِينًا » .

قال أبو داود : وَعَطَا لَمْ يُدْرِكْ أَوْسًا وَهُوَ مِنْ أَهْلِ بَذْرِ قَدِيمِ اللَّوْتِ ،  
وَالْحَدِيثُ مُرْسَلٌ وَإِنَّمَا رَوَوْهُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَا أَنَّ أَوْسًا .

٢٢٠٣ — حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد عن هشام بن عروة  
أن جميلة كانت تحت أوس بن الصامت وكان رجلاً به لعم ، فكان إذا  
اشتد لعمه ظاهر من امرأته ، فأ نزل الله عز وجل فيه كفارة الظهار .

٢٢٠٤ — حدثنا هارون بن عبد الله أخبرنا محمد بن الفضل  
أخبرنا حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة رضي الله  
عنها مثله .

---

— له ) أى ل محمد بن الوزير والجملة بيان لقراءات ( وهو ) أى أوس ( من أهل بدر  
قديم الموت ) قال ابن حبان مات أيام عثمان . قاله الحافظ ( والحديث مرسل )  
أى منقطع ، وقد يجيء عند المحدثين للرسول والمنقطع بمعنى .

( أن جميلة كانت تحت أوس بن الصامت ) وفى رواية يوسف بن عبد الله  
المتقدمة أن اسم زوجة أوس خويلة فلعلها كانت تدعى بالإسمين أو جميلة صفتها  
أى امرأة جميلة كانت تحت أوس والله أعلم ( وكان رجلاً به لعم ) قال الخطابي  
فى المعالم : معنى اللعم ههنا شدة الإلمام بالنساء وشدة الحرص والتوقان إليهن ،  
يدل على ذلك قوله فى هذا الحديث من الرواية الأولى : كفت امرأة أصيب من  
النساء مالا يصيب غيرى ، وليس معنى اللعم ههنا الخبل والجنون ولو كان به —  
( ٢٠ — عون المعبود ٦ )

٢٢٠٥ -- حدثنا إسحاق بن إسماعيل الطالقاني أخبرنا سفيان أخبرنا الحكم بن أبان عن عكرمة « أن رجلاً ظاهر من امرأته ثم واقعها قبل أن يسكفر ، فأثنى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأخبره ، فقال : ما حملك على ما صنعت ؟ قال رأيت بياض ساقينها في القمير ، قال : فاعتزلها حتى تسكفر عنك » .

— ذاك ثم ظاهر في تلك الحالة لم يكن يلزمه شيء ولا غيرها والله أعلم . انتهى .  
( ثم واقعها ) أى جامعها ( فاعتزلها حتى تسكفر عنك ) أى عن ظهارك .

والحديث دليل على أنه يحرم وطء الزوجة التي ظاهر منها قبل التكفير وهو مجمع عليه لقوله تعالى : ﴿ من قبل أن يتاسا ﴾ فلو وطئ لم يسقط التكفير ولا يتضاعف لقوله صلى الله عليه وسلم : « حتى تسكفر عنك » قال الصلت بن دينار : سألت عشرة من الفقهاء عن المظاهر يجمع قبل التكفير فقالوا كفارة واحدة ، وهو قول الأئمة الأربعة .

وروى سعيد بن منصور عن الحسن وإبراهيم أنه يجب على من وطئ قبل التكفير ثلاث كفارات . وذهب الزهري وسعيد بن جبير وأبو يوسف إلى سقوط الكفارة بالوطء .

وروى عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه يجب عليه كفارتان ، وهو قول عبد الرحمن بن مهدى . واختلف في مقدمات الوطء هل تحرم مثل الوطء إذا أراد أن يفعل شيئاً منها قبل التكفير أم لا ، فذهب الثوري والشافعي في أحد قوليه إلى أن المحرم هو الوطء وحده لا المقدمات ، وذهب الجمهور إلى أنها تحرم كما يحرم الوطء ، كذا في النيل والسبل . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى النسائي وابن ماجه وقال الترمذى حديث غريب صحيح . وقال النسائي : المرسل أولى —

٢٢٠٦ — حدثنا الزعفراني حدثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عن الحكم بن أبان عن عكرمة « أن رجلاً ظاهر من أمرائهم ، فرأى بريق ساقها في القمر فوقع عليهما ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأمره أن يكفر » .

٢٢٠٧ — حدثنا زياد بن أيوب أخبرنا إسماعيل أخبرنا الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ، ولم يذكر الساق .

٢٢٠٨ — حدثنا أبو كامل أن عبد العزيز بن المختار حدثهم أخبرنا خالد حدثني محمد بن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه حديث سُفْيَان .

قال أبو داود : سمعتُ محمد بن عيسى يحدث به أخبرنا معتمر قال : سمعتُ الحكم بن أبان يحدث بهذا الحديث . ولم يذكر ابن عباس . قال أبو داود : كتب إلى الحسين بن حريش قال أنبأنا الفضل بن موسى عن معتمر عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس بمعناه عن النبي صلى الله عليه وسلم .

— بالصواب من المسند . وقال أبو بكر الماعزى : ليس في الظاهر حديث صحيح بمول عليه ، وفيما قاله نظر ، فقد صححه الترمذى كما ترى ورجال إسفاده ثقات ، وسماع بعضهم من بعض مشهور ، وترجمة عكرمة عن ابن عباس احتج بها البخارى في غير موضع .

( حدثنا الزعفراني الخ ) هذا الحديث ليس في بعض النسخ ( بريق ساقها ) أى لمعانها وحسنها ( في القمر ) أى في ضوئه .

## ١٨ - باب في الخلع

٢٢٠٩ - حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلْتَ زَوْجَهَا طَلَاقًا فِي غَيْرِ مَا بَأْسٍ فَحَرَامَ عَلَيْهَا رَأْيَةُ الْجَنَّةِ » .

٢٢١٠ - حدثنا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ زُرَّارَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ عَنْ حَبِيبَةَ بِنْتِ سَهْلٍ الْأَنْصَارِيَّةِ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ بْنِ شِمَّاسٍ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

## ( باب في الخلع )

الخلع بضم المعجمة وسكون اللام هو فراق الزوجة على مال مأخوذ من خلع الثوب ، لأن المرأة لباس الرجل مجازاً وضم المصدر تفرقة بين المعنى الحقيقي والمجازي ، والأصل قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا يَقِيَا حَدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ كذا في السبل ( في غير ما بَأْس ) وفي رواية من غير ما بَأْس أي لغير شدة تلجئها إلى سـؤال المفاارقة ، وما زائدة للدأ كيد ( فحرام عليها رائحة الجنة ) أي ممنوع عنها وذلك على نهج الوعيد والمبالغة في التهديد أو وقوع ذلك متعلق بوقت دون وقت ، أي لا تجد رائحة الجنة أول ما وجدها المحسنون ، أو لا تجد أصلا ، وهذا من المبالغة في التهديد . ونظير ذلك كثير . قاله القاضي . ولا بدع أنها تحرم لذة الرائحة ولو دخلت الجنة . قاله القاري . قال المفذري : وأخرجه الترمذی وابن ماجه وقال الترمذی حديث حسن وذكر أن بعضهم رواه ولم يرفعه .



صلى الله عليه وسلم خَرَجَ إِلَى الصُّبْحِ فَوَجَدَ حَبِيبَةَ بِنْتَ سَهْلٍ عِنْدَ بَابِهِ فِي  
الْفَلَسِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مَنْ هَذِهِ ؟ قَالَتْ أَنَا حَبِيبَةُ بِنْتُ  
سَهْلٍ قَالَ مَا شَأْنُكَ ؟ قَالَتْ لَا أَنَا وَلَا ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ لَزَوْجَهَا ، فَلَمَّا جَاءَ  
ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : هَذِهِ حَبِيبَةُ بِنْتُ سَهْلٍ  
فَدَكَرْتُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَذَكَّرَ . وَقَالَتْ حَبِيبَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ كُلُّ مَا أَعْطَانِي  
عِنْدِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لِثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ : خُذْ مِنْهَا فَاخْذْ  
مِنْهَا وَجَلَسَتْ فِي أَهْلِهَا .

— ( إلى الصبح ) أى إلى صلاة الصبح ( عند بابه ) أى باب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم في الفلَس ( هو ظلمة آخر الليل اختلط بضوء الصباح ) ( لا أنا ولا  
ثابت بن قيس ) أى لا يمكن الاجتماع بيننا ( كل ما أعطاني عندي ) مبتدأ  
وخبر أى كل ما أعطاني من المهر موجود عندي ( خذ منها فأخذ منها ) فيه أنه  
قد أخذ منها جميع ما كان أعطاه . وقد اختلف الناس في هذا ، فكان سعيد  
ابن المسيب يقول : لا يأخذ منها جميع ما أعطاه ولا يزيد على ما ساق إليها  
شيئاً : وذهب أكثر الفقهاء إلى أن ذلك جائز على ما تراضيا عليه قل أو أكثر  
قاله الخطابي ( وجلست في أهلها ) فيه دليل على أنه لا سكنى للمختلعة على الزوج  
قاله الخطابي . وقال في هذا الحديث دليل على أن الخلع فسخ وليس بطلاق ،  
ولو كان طلاقاً لاقتضى فيه شرائط الطلاق من وقوعه في طهر لم تمس فيه  
المطلقة ، ومن كونه صادراً من قبل الزوج وحده من غير مراعاة المرأة ، فلما  
لم يتعرف النبي صلى الله عليه وسلم الحال في ذلك وأذن له في مخالعتها في مجلسه  
ذلك دل على أن الخلع فسخ وليس بطلاق . وإلى هذا ذهب ابن عباس واحتج  
بقوله تعالى ﴿ الطلاق مرتان فإمساك بمعروف ﴾ الآية قال ثم ذكر الخلع فقال —

٢٢١١ — حدثنا محمد بن مَعْمَرٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ كَعْبٍ  
أَخْبَرَنَا أَبُو عَمْرِو السَّدُوسِيُّ الْمَدِينِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ  
عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ سَهْلٍ كَانَتْ عِنْدَ  
ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ بْنِ شِمَاسٍ فَضَرَبَهَا فَكَسَرَ بَعْضُهَا فَأَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ بَعْدَ الصُّبْحِ فَاشْتَكَاكَ إِلَيْهِ فَدَعَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَابِتًا فَقَالَ

— ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا يَقِيَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ ثُمَّ ذَكَرَ  
الطَّلَاقَ فَقَالَ ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ فَلَوْ كَانَ  
الْخُلْعُ طَلَاقًا لَكَانَ الطَّلَاقُ أَرْبَعًا . وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ طَاوُسٌ وَعُكْرَمَةُ وَهُوَ أَحَدُ  
قَوْلِي الشَّافِعِيِّ ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَعُمَانَ وَابْنَ  
مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّ الْخُلْعَ تَطْلِيقَةٌ بَائِنَةٌ ، وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ وَابِرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ  
وَعِظَاءُ وَابْنُ الْمُسَيَّبِ وَشَرِيحُ وَالشَّعْبِيُّ وَمُجَاهِدٌ وَمَكْحُولٌ وَالزَّهْرِيُّ ، وَهُوَ قَوْلُ  
سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَكَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ  
فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ وَهُوَ أَصَحُّهُمَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِاتِّمَامِ بَاحْتِصَارِ يَسِيرٍ . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ :  
وَأَجْرُهُ النَّسَائِيُّ .

( فَضَرَبَهَا فَكَسَرَ بَعْضُهَا ) وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ عَنْ الرِّبِيعِ بِنْتِ مَعُودٍ  
فَكَسَرَ يَدَهَا ( فَاشْتَكَاكَ إِلَيْهِ ) ظَاهِرُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ أَنَّهَا اشْتَكَاكَ لِلضَّرْبِ فَهِيَ  
مُعَارَضَةٌ بِمَا فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ : إِنِّي مَا اعْتَبَرْتُ عَلَيْهِ فِي خُلُقٍ وَلَا دِينٍ وَأُجِيبُ بِأَنَّهَا  
لَمْ تَشْكُ لِلضَّرْبِ بَلْ لِسَبَبٍ آخَرَ وَهُوَ أَنَّهُ كَانَ دَمِيمٌ مُخْلَقٌ ، فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ  
شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ كَانَتْ حَبِيبَةُ بِنْتُ سَهْلٍ عِنْدَ ثَابِتِ بْنِ  
قَيْسٍ وَكَانَ رَجُلًا دَمِيمًا فَقَالَتْ وَاللَّهِ لَوْلَا خُفَاةُ اللَّهِ إِذَا دَخَلَ عَلَى لِبِصْقَةٍ فِي وَجْهِهِ  
وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ قَالَ بَلَغَنِي أَنَّهَا قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ بِي مِنَ الْجَمَالِ —

خُذْ بَعْضَ مَا لَهَا وَفَارِقْهَا ، فَقَالَ وَیَصْلُحُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ نَعَمْ قَالَ  
فَإِنِّي أَصْدَقْتُهَا حَدِيثَيْنِ وَهِيَ بِيَدِهَا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُذْهَا  
فَفَارِقْهَا فَفَعَلَ .

٢٢١٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْبَزَّازُ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ نُجَيْمٍ  
الْقَطَّانُ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عِكْرِمَةَ  
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ اخْتَلَعَتْ مِنْهُ ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِدَّتَهَا حَيْضَةً » .

قال أبو داود : وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ عَمْرِو  
ابْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا .

ماترى وثابت رجل دمىم ( فقال ويصلح ذلك ) أى هل يجوز أن آخذ بعض  
مالها وأفارقها (فإنى أصدقتهما) أى جمعت صداقهما (حديقتين) الحديقة البستان .  
والحديث سكت عنه المنذرى .

( نجعل النبي صلى الله عليه وسلم عِدَّتَهَا حَيْضَةً ) قال الخطابى فى معالم السنن :  
هذا أدل شىء على أن الخلع فسخ وليس بطلاق لأن الله تعالى قال ﴿ وَالْمُطَلَّقاتِ  
يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ فلو كانت هذه مطلقة لم يقتصر لها على قرء واحد  
انتهى . والحديث سكت عنه المنذرى .

( عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا ) أى لم يذكر الصحابى .  
قال المنذرى : وأخرجه الترمذى مسنداً وقال هذا حديث حسن غريب .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وروى النسائى حديث امرأة ثابت بن قيس موصولا مطولا عن الربيع بنت =

٢٢١٣ — حدثنا القعنبي عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال : « عدة المختلعة حيضة » .

— ( عن ابن عمر قال عدة المختلعة حيضة ) قال الترمذى : اختلف أهل العلم فى عدة المختلعة فقال أكثر أهل العلم من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وغيرهم أن عدة المختلعة عدة المطلقة ، وهو قول الثورى وأهل الكوفة ، وبه يقول —

== معوذ : « أن ثابت بن قيس بن شماس ضرب امرأته ، فكسر يدها ، وهى جميلة بنت عبد الله بن أبى ، وأتى أخوها يشتكيه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ثابت ، فقال له : خذ الذى لها عليك ، وخل سيدلها قال : نعم ، فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تتربص حيضة واحدة ، وتلق بأهلها » .

قال الترمذى فى جامعه : الصحيح فى حديث الربيع : « أنها أمرت أن تعتد » ، وهذا مرفوع ، وقد صرح فى الرواية الأخرى « أن الذى أمرها بذلك هو رسول الله صلى الله عليه وسلم » ثم ذكر الترمذى حديث ابن عباس : « أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها على عهد النبى صلى الله عليه وسلم ، فأمرها النبى صلى الله عليه وسلم أن تعتد بحيضة » ، وقال : هذا حديث حسن غريب . والمعروف عن إسحق : أن عدتها حيضة ، وهى إحدى الروایتين عن الإمام أحمد ، نقلها عنه أبو القاسم ، وهو قول عثمان بن عفان وعبد الله بن عباس ، وعن ابن عمر روايتان : إحداهما : أن عدتها عدة المطلقة ، ذكره مالك فى الموطأ عن نافع عنه . والثانية : حيضة ، نقلها ابن المنذر عنه وهى رواية القعنبي عنه . قال أبو داود عن القعنبي عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال : « عدة المختلعة حيضة » ، اختار ابن المنذر أن عدتها حيضة .

وقد ذكر الله تعالى فى آية الطلاق ثلاثة أحكام ، أحدها : أن التربص فيه ثلاثة قروء ، الثانى : أنه مرتان ، الثالث : أن الزوج أحق برد امرأته فى المرتين .

فالخلع ليس بداخل فى الحكم الثالث اتفاقاً ، وقد دلت السنة أنه ليس داخلاً فى الحكم الأول ، وذلك يدل على عدم دخوله فى حكم المدد ، فيكون فسخاً . وهذا من أحسن ما يحتج به على ذلك .

## ١٩ - باب في المملوكة تعتق وهي تحت حر أو عبد

٢٢١٤ - حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس « أن مغيثاً كان عبداً فقال يا رسول الله اشفع لي إليها قال [ فقال ] رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا بريرة اتقي الله فإنه

— أحمد وإسحاق . وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم : عدة المختلعة حيضة قال إسحاق : وإن ذهب ذاهب إلى هذا فهو مذهب قوى انتهى .

( باب في المملوكة تعتق وهي تحت حر أو عبد )

أى حال كونها تحت حر أو عبد . قال النووي : أجمعت الأمة على أن الأمة إذا اعتقت تحت زوجها وهو عبد كان لها الخيار في فسخ النكاح ، فإن كان حراً فلا خيار لها عند مالك والشافعي والجمهور . وقال أبو حنيفة : لها الخيار واحتج برواية من روى أنه كان زوجها حراً ، وقد ذكرها مسلم من رواية شعبة ابن عهده الرحمن بن القاسم ، لكن قال شعبة ثم سأله عن زوجها فقال لا أدري . واحتج الجمهور بأنها قضية واحدة . والروايات المشهورة في صحيح مسلم وغيره أن زوجها كان عبداً . قال الحفاظ : رواية من روى أنه كان حراً غلط وشاذة مردودة لخالفها المعروف في روايات الثقات انتهى .

( أن مغيثاً ) بضم أوله وكسر المعجمة ثم تحتانية سسا كمة ثم مثلثة اسم زوج بريرة مولاة عائشة رضي الله عنها ( كان عبداً ) وعند الترمذي من طريق

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

هكذا الرواية « وأمرها أن تعتد » وزاد الدارقطني : « عدة الحرة » ولعله مدرج من تفسير بعض الرواة . وقد روى ابن ماجه في سننه : أخبرنا طي بن محمد =

زَوْجُكَ وَأَبُو وَلَدِكَ ، فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَأْمُرُنِي بِذَلِكَ [بِذَلِكَ] قَالَ لَا إِنَّمَا أَنَا شَافِعٌ ، فَكَانَ دُمُوعُهُ تَسِيلُ عَلَى خَدَّهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْعَبَّاسِ أَلَا تَعْجَبُ مِنْ حُبِّ مُفَيْثِ بَرِيرَةَ وَبُغْضِهَا إِيَّاهُ .

— أيوب وقتادة عن عكرمة عن ابن عباس أن زوج بريرة كان عبد أسود لبني المغيرة يوم أعتقت بريرة وهذا يرد قول من قال كان عبداً قبل العتق حراً بعده ( اشفع لى إلبها ) أى إلى بريرة لترجع إلى عصمتى ( أتأمرنى بذلك ) أى على سبيل الحتم . وعند ابن مسعود من مرسل ابن سيرين بسند صحيح : فقالت يا رسول الله أشيء واجب على قال لا ( قال لا ) أى لا آمر حتما . قال الخطابي : فى قول بريرة أتأمرنى بذلك يا رسول الله دليل على أن أصل أمره صلى الله عليه وسلم على الحتم والوجوب ( إنما أنا شافع ) أى أقول ذلك على سبيل الشفاعة لا على سبيل الحتم عليك ( فكان دموعه ) أى دموع مفيث ( تسيل ) أى تجرى لفرط محبته لها ( على خده ) وفى رواية البخارى على لحيته ( للعباس ) هو ابن عبد المطلب والد راوى الحديث ( ألا تعجب من حب مفيث إلخ ) قيل إنما كان التمعج لأن الغالب فى العادة أن الحب لا يكون إلا محبوباً . قال المنذرى : وأخرجه البخارى بمعناه —

== حدثنا وكيع عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : « أمرت بريرة أن يعتد بثلاث حيض » ، وهذا مع أنه إسناد الصحيحين ، فلم يروه أحد من أهل الكتب الستة إلا ابن ماجه ، ويبعد أن تكون الثلاث حيض محفوظة . فإن مذهب عائشة : أن الأقراء الأطهار ، وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم المختلعة أن تستبرأ بمحيضة كما تقدم ، فهذه أولى ، ولأن الأقراء الثلاث إنما جعلت فى حق المطلقة ليطول زمن الرجعة ، فيتمكن زوجها من رجعتها متى شاء ، ثم أجرى الطلاق كله مجرى واحداً .

== وطردها : أن المزنى بها تستبرأ بمحيضة ، وقد نص عليه أحمد .

٢٢١٥ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا عفان حدثنا همام عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس « أن زوج بريرة كان عبداً أسوداً يسمى مغيثاً فخيرها يعني النبي صلى الله عليه وسلم وأمرها أن تعتد » .

٢٢١٦ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا جرير عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة في قصة بريرة قالت : « كان زوجها عبداً ، فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم ، فاختارت نفسها ، ولو كان حراً لم يخيرها » .

— ( فخيرها ) أى بين اختار الزوج واختيار الفسخ ( وأمرها أن تعتد ) أى بثلاث حيض كما أخرج ابن ماجه من طريق الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : أمرت بريرة أن تعتد بثلاث حيض قال المذرى : وأخرجه البخارى مختصراً وأخرجه الترمذى النسائى وابن ماجه بمعناه .  
( ولو كان ) أى زوج بريرة ( حراً لم يخيرها ) أى بريرة . وفى هذا الحديث —

= وبالجملة : فالأمر بالتريص ثلاثة قروء إنما هو المطلقة ، والمعتقة إذا فسخت فهى بالختلعة والأمة المستبرأة أشبه ، إذ للعود براءة رحمة ، فلا استدلال على تعدد الأقراء فى حقها بالآية غير صحيح ، لأنها ليست مطلقة ، ولو كانت مطلقة لثبت لزومها عليها الرجعة .

وأما الأحاديث فى هذه اللفظة فى صحتها نظر ، وحديث الدارقطنى ، المعروف أن الحسن رواه مرسل « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بريرة أن تعتد عدة الحرة » ورواه البيهقى فى سننه من حديث عكرمة عن ابن عباس .

وفيه وجه رابع : وهو أنه جعل عدتها عدة المطلقة ، رواه البيهقى من حديث أبى معشر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، ورواه أبو يعلى الموصلى عن محمد بن بكر عن أبى معشر .

فهذه أربعة أوجه . أحدها : أن تعتد . الثانى : عدة الحرة . الثالث . عدة المطلقة .  
الرابع : بثلاث حيض .

٢٢١٧ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا حسين بن عليّ والوليد بن عتبة عن زائدة عن ممالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة « أن بريرة خيرها النبي صلى الله عليه وسلم وكان زوجها عبداً » .

٢٠ - باب من قال كان حراً

٢٢١٨ - حدثنا ابن كثير أنبأنا شفيان عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة « أن زوج بريرة كان حراً حين أعتقت ، وأنها خيرت فقالت ما أحب أن أكون معه وأن لي كذا وكذا » .

— دليلان على كون زوج بريرة عبداً أحدهما إخبار عائشة أنه كان عبداً وهي صاحبة القضية ، والثاني قولها لو كان حراً لم يخيبرها ، ومثل هذا لا يكاد واحد يقوله إلا توقيفاً . قال النووي . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى .

( عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ) أى القاسم بن محمد بن أبي بكر ابن أخى عائشة ( وكان زوجها عبداً ) الظاهر أن الواو للحال والله تعالى أعلم بحقيقة الحال والحديث أخرجه مسلم والنسائى .

( باب من قال كان حراً )

( عن عائشة أن زوج بريرة كان حراً حين أعتقت ) استدل به أبو حنيفة رحمه الله على أن للأمة المعتقة الظهار إذا كان زوجها حراً ولكن فى كون قوله كان حراً موصولاً كلام . قال المنذرى : وقوله كان حراً هو من كلام الأسود ابن يزيد جاء ذلك مفسراً وإنما وقع مدرجاً فى الحديث . وقال البخارى : قول الأسود منقطع وقول ابن عباس رأيت عبداً أصبح . هذا آخر كلامه . وقد روى عن الأسود عن عائشة أن زوجها كان عبداً فاختلفت الرواية عن الأسود —



— ولم تختلف عن ابن عباس وغيره ممن قال كان عبداً وقد جاء عن بعضهم أنه قول إبراهيم النخعي وعن بعضهم أنه من قول الحكم بن عتيبة . قال البخاري : وقول الحكم مرسل هذا آخر كلامه . وروى القاسم بن محمد وعروة بن الزبير ومجاهد وعمرة بنت عبد الرحمن كلهم عن عائشة أن زوج بريرة كان عبداً والقاسم هو ابن أخي عائشة وعروة هو ابن أختها وكانا يدخلان عليها بلا حجاب وعمرة كانت في حجر عائشة ، وهؤلاء أخص الناس بها ، وأيضاً فإن عائشة رضى الله عنها كانت تذهب إلى خلاف ما روى عنها وكان رأيها لا يثبت لها الخيار تحت الحر . وروى نافع عن صفية بنت أبي عبيد أن زوج بريرة كان عبداً . قال البيهقي : إسناد صحيح . وقال إبراهيم بن أبي طالب : خالف الأسود ابن يزيد الناس في زوج بريرة فقال إنه حر وقال الناس إنه عبد انتهى كلام المنذرى . قال الحافظ في الفتح : وحاول بعض الحففيّة ترجيح رواية من قال كان حراً على رواية من قال كان عبداً فقال الرق تعقبه الحرية بلا عكس وهو كما قال ، لكن محل طريق الجمع إذا تساوت الروايات في القوة ، أما مع التفرد في مقابلة الاجتماع فتكون الرواية المنفردة شاذة والشاذ مردود ، ولهذا لم يعتبر الجمهور طريق الجمع بين الروایتين مع قولهم إنه لا يصار إلى الترجيح مع إمكان الجمع . والذي يتحصل من كلام محققهم وقد أكثر منه الشافعي ومن تبعه أن محل الجمع إذا لم يظهر الغلط في إحدى الروايتين ، ومنهم من شرط التساوي في القوة انتهى . قال المنذرى : وأخرجه البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه بنحوه .

## ٢١ - باب حتى متى يكون لها الخيار

٢٢١٩ - حدثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ يُحْيَى الْحَرَّانِيُّ حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَعَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ وَعَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ بَرِيرَةَ أَعْتَقَتْ وَهِيَ عِنْدَ مُغِيثٍ عَبْدُ لَالٍ أَبِي أَحْمَدَ فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ لَهَا إِنْ قَرَبْتُكَ فَلَا خِيَارَ لَكَ .

## ( باب حتى متى يكون لها الخيار )

أى إلى متى .

( عن محمد بن إسحاق بإلح ) حاصله أن الحديث رواه محمد بن إسحاق بإسنادين مرسلًا ومتصلًا أحدهما عن أبي جعفر وعن أبان بن صالح كلاهما عن مجاهد بن جبر أن بريرة أعتقت مرسلًا ، وثانيهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة متصلًا ، هكذا قاله المزني في الأطراف ، فإنه أورد رواية مجاهد هذه في الراسيل في ترجمة أبان بن صالح بن عمير القرشي عن مجاهد بن جبر أبي الحجاج المكي ، ولم يذكر هذا الحديث في ترجمة مجاهد بن جبر عن عائشة . وكذا أورد الحافظ للمزني هذا الحديث في ترجمة محمد بن إسحاق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة كذا في غاية المقصود ( عبد لال أبي أحمد ) بالجر بدل من مغيث ( إن قَرَبْتُكَ ) بكسر الراء أى جامعك ( فلا خيار لك ) فيه دليل على أن خيار من عتقت على التراخي وأنه يبطل إذا مكنت الزوج من نفسها ، وإلى ذلك ذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد ، وهو قول للشافعي وله قول آخر أنه على الفور ، وفي رواية عنه أنه إلى ثلاثة أيام ، وقيل بقيامها من مجلس الحاكم ، وقيل من مجلسها ، وهذان القولان للحنفية والقول الأول هو الظاهر لإطلاق التخيير -

## ٢٢ - باب في المملوكين يعتقان مملأ هل تخير امرأته

٢٢٢٠ - حدثنا زهير بن حرب ونضر بن علي قال زهير أخبرنا

عبيد الله بن عبد المجيد حدثنا عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب عن  
القاسم عن عائشة « أنها أرادت أن تفتق مملوكين لها زوج [زوجان]

— لها إلى غاية هي تمسكنها من نفسها ، ويؤيد ذلك ما أخرجه أحمد عن النبي  
صلى الله عليه وسلم بلفظ إذا اعتقت الأمة فهي بالخيار ما لم يطاها إن تشأ فارقته  
وإن وطئ لها فلا خيار لها ولا تسطيع فراقه . وفي رواية للدارقطني إن وطئت  
فلا خيار لك كذا في النيل . قال المفردى : في إسناد محمد بن إسحاق وقد تقدم  
السلام عليه .

### ( باب في المملوكين )

أى الذين أحدهما زوج للآخر يعتقان مملأ هل تخير امرأته ، أى زوجة المملوك  
المفهوم من المملوكين .

( مملوكين لها ) أى كائنين ثابتين لعائشة ( زوج ) أى هما زوج أى رجل  
وامرأة لأن الزوج فى الأصل يطلق على شيئين بينهما ازدواج ، وقد يطلق على  
فرد منهما . قال الطيبي : قوله لها زوج كذا فى سنن أبى داود وفى إعرابه إشكال  
إلا أن يقدر أحدهما زوج للآخر أو بهنهما ازدواج ، وفى أكثر النسخ للمصابيح  
وفى شرح السنة زوجين على أنه صفة مملوكين ، والضمير فى لها لعائشة ، وفى  
بعض نسخ المصابيح مملوكة لها ، فالضمير للجارية ، كذا فى المرقاة . قلت : —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

واستدل به من يقول : إن التخير إنما يكون للمعتقة تحت عبد ، ولو كان لها  
خيار إذ كانت تمت حر لم يكن لتقديم عتق الزوج عليها معنى ولا فائدة . وفيه نظر .

[زَوْجًا وَأَمْرَأَتَهُ] قَالَ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَبْدَأَ بِالرَّجُلِ قَبْلَ الْمَرْأَةِ ، قَالَ نَصَرْتُ أَخْبَرَنِي أَبُو عَلِيٍّ الْحَنَفِيُّ عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ .

### ٢٣ — باب إذا أسلم أحد الزوجين

٢٢٢١ — حدثنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا وكيع عن أنس بن مالك عن

سَمَاءَ مِنْ عَمْرَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « أَنْ رَجُلًا جَاءَ مُسْلِمًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ جَاءَتْ امْرَأَتُهُ مُسْلِمَةً بَعْدَهُ ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا قَدْ كَانَتْ أَسْلَمَتْ مَعِيَ فَرَدَّهَا عَلَيَّ » .

— في بعض نسخ أبي داود الموجودة بأيدينا زوجين ، وفي بعضها زوجًا وامرأته وفي الأكثر زوج ( فسألت ) أى عائشة ( فأمرها أن تبدأ بالرجل ) أى بإعتاق الرجل قبل المرأة لأن إعتاقه لا يوجب فسخ النكاح وإعتاق المرأة يوجب به ، فالأول أولى بالابتداء لثلاث ينسخ النكاح إن بدى به . هذا حاصل كلام المظهر قال القارى : والأظهر أنه إنما بدى به لأنه الأكمل والأفضل أولًا لأن الغالب استنكاف المرأة عن أن يكون زوجها عهدًا بخلاف العكس والله تعالى أعلم انتهى .

قال الخطابي في المعالم : في هذا دلالة على أن الخيار بالمعق إنما يكون للأمة إذا كانت تحت عبد ولو كان لها خيار إذا كانت تحت حر لم يكن لتقديم عتق الزوج عليها معنى ولا فيه فائدة قال المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه وفي إسناده عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب وقد ضمه يحيى بن معين ، وقال مرة ثقة ، وقال النسائي : ليس بذلك القوي .

### ( باب إذا أسلم أحد الزوجين )

(فردها عليه) فيه التفات ، وفي بعض النسخ على بتشديد الياء . والحديث —

٢٢٢٢ - حدثنا نصر بن علي أخبرني أبو أحمد عن إسرائيل عن  
 سمالك عن عكرمة عن ابن عباس قال : « أسلمت امرأة على عهد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فتزوجت فجاء زوجها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
 يا رسول الله إنني كنت قد أسلمت وعلمت بإسلامي فانتزعتها رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم من زوجها الآخر ورددتها إلى زوجها الأول » .

يدل على أن الزوجين إذا أسلما معافهما على نكاحهما ولا يسأل عن كيفية وقوعه  
 قبل الإسلام هل وقع صحيحاً أم لا ما لم يكن المبطل قائماً ، كما إذا أسلما وقد  
 نكحها وكانت هي محرماً له بنسب إرضاع قال المفردى : وأخرجه الترمذى  
 وقال حسن صحيح .

(جاء زوجها) أى زوجها الأول (وعلمت بإسلامي) أى ومع هذا تزوجت  
 (من زوجها الآخر) بكسر الخاء . والحديث دليل على أنه إذا أسلم الزوج  
 وعلمت امرأته بإسلامه فهي في عقد نكاحه وإن تزوجت فهو تزوج باطل  
 تنفزع من الزوج الآخر . قال القارى ناقلاً عن المظهر : إذا أسلما قبل انقضاء  
 العدة ثبت النكاح بينهما سواء كانا على دين واحد كالكتابيين والوثنيين أو  
 أحدهما كان على دين والآخر على دين ، وسواء كانا في دار الإسلام أو في  
 دار الحرب ، أو أحدهما في أحدهما والآخر في الآخر ، وهذا مذهب الشافعى  
 وأحمد . وقال أبو حنيفة : تحصل الفرقة بينهما بأحد ثلاثة أمور : انقضاء  
 العدة أو عرض الإسلام على الآخر مع الامتناع عنه أو بقتل أحدهما من دار  
 الإسلام إلى دار الحرب أو بالعكس ، وسواء عنده الإسلام قبل الدخول أو  
 بعده انتهى . قال المفردى : وأخرجه ابن ماجه .

٢٤ - باب إلى متى ترد عليه امرأته إذا أسلم بعدها

٢٢٢٣ -- حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّفِيلِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ ح .  
وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو الرَّاظِيُّ أَخْبَرَنَا سَلَمَةُ - يَعْنِي ابْنَ الْفَضْلِ ح . وأخبرنا  
الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ الْمَغَنِيُّ كُتُبُهُمْ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ  
الْحَصَنِينِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ ، لَمْ يُحْدِثْ شَيْئًا » .  
قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو فِي حَدِيثِهِ : بَعْدَ سِتِّ سِنِينَ . وَقَالَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ  
بَعْدَ سِتِّ سِنِينَ .

( باب إلى متى ترد عليه امرأته إذا أسلم بعدها )

( ولم يحدث شيئاً ) وفي رواية لأحمد : ولم يحدث شهادة ولا صداقا ( قال  
محمد بن عمرو في حديثه بعد ست سنين . وقال الحسن بن علي بعد سنتين ) ووقع  
في رواية بعد ثلاث سنين ، وأشار الحافظ في الفتح إلى الجمع فقال : المراد بالاست  
ما بين هجرة زينب وإسلامه ، وبالسنتين أو الثلاث ما بين نزول قوله تعالى :  
( لا هن حل لهم ) وقدمه مسلماً ، فإن بينهما سنتين وأشهرًا . قال المنذرى : —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقال الإمام أحمد : حديث ابن عباس في هذا أصح ، قيل له . أليس يروى  
« أنه ردها بنكاح مستأنف ؟ » قال : ليس لذلك أصل .

وقال ابن عبد البر : قصة أبي العاص مع امرأته لا تخلو من أن تكون قبل نزول  
تحريم المسلمات على الكفار ، فتكون منسوخة بما جاء بعدها ، أو تكون حاملا ،  
واستمر حملها حتى أسلم زوجها ، أو مريضة لم تحض ثلاث حيضات حتى أسلم ، أو  
تكون ردت إليه بنكاح جديد - ثم ذكر حديث عمرو بن شعيب - ثم كلامه . =

— وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وفى حديث الترمذى بعد ست سنين ، وفى حديث ابن ماجه بعد سنتين . وقال الترمذى : ليس بإسناده بأس ، ولكن لا يعرف وجه هذا الحديث ، ولعله قد جاءه هذا من قبل داود بن الحصين من قبل حفظه . وحكى عن يزيد بن هارون أنه ذكر حديث عمرو بن شعوب عن أبيه عن جده أن النبى صلى الله عليه وسلم رد ابنته على أبى العاص بن الربيع بمهر جديد ونكاح جديد ، وقال حديث ابن عباس أجود إسناداً والعمل على حديث عمرو بن شعوب .

وقال الخطابى : وهذا أصح فإنه يحتمل أن يكون عدتها قد تناولت لاهتراض سبب حتى بلغت المدة المذكورة فى الحديث . إما الطولى منها وإما القصرى ، إلا أن حديث داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس نسخه ، وقد ضعف أمرها على بن المدينى وغيره من علماء الحديث . وقال بعضهم معنى ردها عليه على النكاح الأول أى على مثل النكاح الأول فى الصداق والحباء لم يحدث زيادة —

== وللناس فى حديث ابن عباس عدة طرق :

أحدها : رده باستمرار العمل على خلافه ، قال الترمذى : سمعت عبد بن حميد يقول : سمعت يزيد بن هرون يقول : حديث ابن عباس أجود إسناداً ، والعمل على حديث عمرو بن شعوب . وقال ابن عبد البر : لم يختلف العلماء أن بانقضاء العدة ينفسخ النكاح إلا شئ روى عن النخعى ، شذ فيه عن جماعة العلماء ، فلم يتبعه عليه أحد ، زعم أنها ترد إلى زوجها ، وإن طالت المدة .

الثانى : معارضته بحديث عمرو بن شعوب .

الثالث : تضعيف داود بن الحصين عن عكرمة .

الرابع : حملة على ردها بنكاح مثل الأول ، لم يحدث فيه شيئاً .

الخامس : حملة على تناول زمن العدة .

السادس : القول بموجبه ، وروى عن على بن أبى طالب وإبراهيم النخعى ،

==

وغيرها .

— على ذلك من شرط ولا غيره . وقال البخارى : حديث ابن عباس أصح في هذا الباب من حديث عمرو بن شعيب . وقال الدارقطنى : في حديث عمرو بن شعيب هذا لا يثبت والصواب حديث ابن عباس .

وقال الخطابى : إنما ضعفوا حديث عمرو بن شعيب من قبل الحجاج بن أرطاة لأنه معروف بالتدليس ، وحكى محمد بن عقيل أن يحيى بن سعيد قال : لم يسمعه حجاج بن عمرو . انتهى كلام المنذرى . —

== السابع : أن تحريم نكاح الكفار إنما كان في سورة المتعنة : وهى نزلت بعد الحديبية ، فلم يكن نكاح الكافر المسلمة قبل ذلك حراماً ، ولهذا فى قصة المتعنة : « لما نزلت ﴿ ولا تتمسكوا بعصم الكوافر ﴾ عمد عمر إلى امرأتين له فطلقهما » ذكره البخارى . فدل على أن التحريم كان من يومئذ .

وإذا ثبت هذا فأبو العاص بن الربيع إنما أسلم فى زمن الهدنة بعد ما أخذت سرية زيد بن حارثة ما معه ، فأتى المدينة فأجارته زينب ، فأنفذ رسول الله صلى الله عليه وسلم جوارها ، ودخل عليها فقال : « أى بنية ، أكرمى مثواه ، ولا يخلص إليك ، فإنك لا تحلين له » وكان هذا بعد نزول آية التحريم فى المتعنة ، ثم إن أبا العاص رجع إلى مكة ، فأدى ما كان عنده من بضائع أهل مكة ، ثم أسلم ، وخرج إلى المدينة فلم يطل الزمان بين إسلامه ونزول آية التعريم فردها عليه بالنكاح الأول .

الثامن : أن حديث ابن عباس فى قصته منسوخ ، وسلك ذلك الطحاوى ، وادعى أن النبي صلى الله عليه وسلم ردها إليه بعد رجوعه من بدر حين أسر ، وروى فى ذلك عن الزهرى « أنه أخذ أسيراً يوم بدر فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم ، فرد عليه ابنته » ، ثم إن الله سبحانه حرم نكاح الكفار فى قضية للمتعنة .

التاسع : ما حكاه عن بعض أصحابهم فى الجمع بين الحديثين بأن عبد الله بن عمرو علم تحريم نكاح الكافر ، فلم يكن ذلك عنده إلا بنكاح جديد ، فقال « ردها عليه بنكاح جديد » ، ولم يعلم ابن عباس بالتحريم ، فقال « ردها بالنكاح الأول » ، لأنه لم يكن عنده بينهما فسخ نكاح .

فهذه مجامع طرق الناس فى هذا الحديث . أفسدها هذان الآخران ، فإنهما ==



— وقال الحافظ : وأحسن المسالك في تقرير الحديثين ترجيح حديث ابن عباس كما رجعه الأئمة وحمله على تطاول العدة ، فيما بين نزول آية التحريم وإسلام أبي العاص ولا مانع من ذلك انتهى .

وقال ابن القيم في زاد المعاد ما محصله : إن اعتبار العدة لم يعرف في شيء من الأحاديث وإلا كان النبي صلى الله عليه وسلم يسأل المرأة هل انقضت عدتها أم لا ، ولو كان الإسلام بمجرد فرقة لكانت طلاقاً بائناً ولا رجعة فيها فلا يكون الزوج أحق بها إذا أسلم وقد دل حكمه صلى الله عليه وسلم أن النكاح موقوف —

== غلط محض ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يردها على أبي العاص يوم بدر قط وإنما الحديث في قصة بدر . أن النبي صلى الله عليه وسلم أطلقه ، وشرط عليه أن يرد عليه ابنته ، لأنها كانت بمكة ، فلما أسر أبو العاص أطلقه بشرط أن يرسلها إلى أبيها ، ففعل ، ثم أسلم بعد ذلك بزمان في الهدنة ، هذا هو المعروف الذي لا يشك فيه من له علم بالمغازي والسير ، وما ذكروه عن الزهري وقناة فمنقطع لا يثبت .

وأما المسلك التاسع ، فعاد الله أن يظن بالصحابة أنهم يروون أخباراً عن الشيء الواقع والأمر بخلافه ، بظنهم واعتقادهم ، وهذا لا يدخله إلا الصدق والكذب ، فإنه إخبار عن أمر واقع مشاهد ، هذا يقول ردها بنكاح جديد ، فهل يسوغ أن يخبر بذلك بناء على اعتقاده من غير أن يشهد القصة أو تروى له ؟ وكذا من قال « ردها بالنكاح الأول » . وكيف يظن بعبد الله بن عمرو أنه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم عقد نكاح لم يثبت ولم يشهده ولا حكى له ؟ وكيف يظن بآب بن عباس أن يقول « ردها بالنكاح الأول ولم يحدث شيئاً » وهو لا يحيط علماً بذلك ؟ ثم كيف يشبهه على مثله نزول آية الممتحنة ، وما تضمنته من التحريم قبل رد زيلب على أبي العاص ، ولو قدر اشتباهه عليه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لحادثة سنه ، افترى دام هذا الاشتباه عليه ، واستمر حتى يرويه كبيراً ، وهو شيخ الإسلام !! ومثل هذه الطرق لا يسلكها الأئمة ، ولا يرضى بها الحذاق .

وأما تضعيف حديث داود بن الحصين عن عكرمة ، فلما لا يلتفت إليه . فإن ==

— فإن أسلم الزوج قبل انقضاء العدة فهي زوجته وإن انقضت عدتها فلها أن تنكح من شئت وإن أحببت انتظرته وإذا أسلم كانت زوجته من غير حاجة إلى تجديد نكاح . قال : ولا نعلم أحداً جدد بعد الإسلام نكاحه البتة بل الواقع أحد الأمرين ، إما افتراقهما ونكاحها غيره وإما بقاؤهما على النكاح الأول إذا أسلم الزوج وإما تنجيئاً لفرقة أو مراعاة العدة ، فلم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بواحد منهما مع كثرة من أسلم في عهده . قال الشوكاني : هذا كلام في غاية الحسن والمثانة .

== هذه الترجمة صحيحة عند أئمة الحديث لا مطعن فيها ، وقد صحح الإمام أحمد والبخاري والناس حديث ابن عباس ، وحكموا له على حديث عمرو بن شعيب .  
وأما حملها على تطاول العدة فلا يخفى بعده .

وأما حمله على أنه ردها بنكاح جديد مثل الأول ، ففي غاية البعد ، واللفظ ينبو عنه .

وأما رده بكونه خلاف الإجماع ففاسد ، إذ ليس في المسألة إجماع ، والخلاف فيها أشهر ، والحجة تفصل بين الناس .

وليس القول في الحديث إلا أحد قولين : إما قول إبراهيم النخعي ، وإما قول من يقول : إن التحريم لم يكن ثابتاً إلى حين نزول الممتحنة ، فكانت الزوجية مستمرة قبل ذلك .

فهذان المسلكان أجود ماسلك في الحديث . والله أعلم .

٢٥ — باب في من أسلم وعنده نساء أكثر من أربع أو أختان

٢٢٢٤ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ح . وَأَخْبَرَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةٍ

أَنْبَأَنَا هُشَيْمٌ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْثٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى عَنْ الْحَارِثِ بْنِ قَيْسٍ ، قَالَ مُسَدَّدٌ بْنُ عُمَيْرَةَ ، وَقَالَ وَهْبُ الْأَسَدِيُّ قَالَ : « أَسْلَمْتُ وَهْنَدِي ثَمَّانُ نِسْوَةٍ ، قَالَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اخْتَرِ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا » .

( باب فيمن أسلم وعنده نساء أكثر من أربع أو أختان )

( عن حموضة ) بضم الحاء المهملة وفتح الميم وسكون المثناة التحتية وفتح الضاد المعجمة ( بن الشمردل ) بفتح الشين المعجمة وفتح الميم وسكون الراء وفتح الدال المعجمة آخره لام بوزن سفرجل . قال الحافظ : مقبول من الثالثة ( قال مسدد ) أى فى روايته ( ابن عميرة ) أى نسب مسدد قيساً إلى أبيه وقال عن الحارث بن قيس بن عميرة وقال وهب فى روايته أى قال الحارث بن قيس الأسدى ( اختر منهن أربعاً ) ظاهره يدل على أن الاختيار —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد اختصر كلام البخارى ، ونحن نذكره لكمال الفائدة :

قال البخارى : حديث غيلان بن سامة ، يعنى من حديث عبد الله بن عمر ، غير محفوظ ، والصحيح ما رواه شبيب وغيره عن الزهرى عن محمد بن سويد الثقفى « أن غيلان أسلم » قال البخارى : وأما حديث الزهرى عن سالم عن أبيه « أن رجلاً من ثقيف طلق نساءه ، فقال عمر رضى الله عنه : لتراجعن نساءك ، أو لأرجعن قبرك ، كما رجم قبر أبى رغال » .

وقال ابن عبد البر : الأحاديث فى تحريم ما زاد على الأربع كلها معمولة .

وقال ابن القطان : هذا حديث مختلف فيه على الزهرى ومالك وميمر يقولان =

قال أبو داود : وحدثنا به أحمد بن إبراهيم أخبرنا هشيم بهذا الحديث

— في ذلك اليه يمسك من شاء منهم سواء كان عقد عليهن كلهن في عقد واحد أو لا لأن الأمر قد فوض إليه من الاختيار من غير استفعال ، وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق . وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري : إن نكحهن في عقد واحد فرق بينه وبينهن ، وإن كان نكح واحدة بعد الأخرى حبس أربعاً منهن الأولى فالأولى ويترك سائرهن . هذا تلخيص ما قال الخطابي في المعالم . وقال علي القاري في المرقاة : قال المظهر فيه إن أنكحة الكفار صحيحة حتى إذا أسلموا لم يؤمروا بتجديد النكاح إلا إذا كان في نكاحهم من لا يجوز —

== عنه : بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من ثقيف ، ويونس في روايته عنه يقول : عن الزهري عن عثمان بن محمد بن أبي سويد « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لغيلان حين أسلم » ، ذكره ابن وهب عن يونس ، وروى الليث عن يونس عن ابن شهاب : بلغني عن عثمان بن أبي سويد « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم » الحديث . وروى شعيب بن أبي حمزة وغير واحد عن الزهري : حدثت عن محمد بن سويد الثقفي : « أن غيلان أسلم » ، ذكره البخاري والناس ، وقال معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه : أن غيلان أسلم » ، ذكره الإمام أحمد بن حنبل وغيره . فهذه خمس وجوه . آخر كلامه .

وقد رواء الدارقطني من حديث سيف بن عبد الله الجرمي أخبرنا سرار بن مجش عن أيوب عن نافع وسالم عن ابن عمر : أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشر نسوة ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يمسك منهن أربعاً ، فلما كان زمن عمر طلقهن ، فقال له عمر : راجعهن ، وإلا ورثنهن مالك ، وأمرت بقبرك يرجم » . ولكن سيف وسرار ليسا بمعروفين بحمل الحديث وحفظه ، وقال الدارقطني في كتاب العلل — وقد ذكر هذا الحديث — : تفرد به سيف بن عبد الله الجرمي عن سرار ، وسرار ثقة من أهل البصرة .

ومعلوم أن تفرد سيف بهذا مانع من الحكم بصحته بل لو تفرد به من هو أجل من سيف لكان تفرده علة . والله أعلم .

فقال قيسُ بنُ الحارثِ مكانَ الحارثِ بنِ قيسٍ . قال أحمدُ بنُ إبراهيمَ :  
هَذَا هُوَ الصَّوَابُ - يَعْنِي قَيْسَ بْنَ الْحَارِثِ .

٢٢٢٥ - حدثنا أحمدُ بنُ إبراهيمَ أخبرنا بِكْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
قَاضِي الْكُوفَةِ عَنْ عِيْسَى بْنِ الْمُخْتَارِ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْثَى عَنْ حُمَيْصَةَ بْنِ  
الشَّعْرَ ذَلِ عَنْ قَيْسِ بْنِ الْحَارِثِ بِمَعْنَاهُ .

— الجمع بينهن من النساء ، وأنه لا يجوز أكثر من أربع نسوة وأنه إذا قال :  
اخترت فلانة وفلانة للفسكاح ثبت نكاحهن وحصلت الفرقة بينه وبين ماسوى  
الأربع من غير أن يطلقهن . وقال قال محمد موطئه : بهذا نأخذ يختار منهن أربعاً  
أيتن شاء ويفارق ما بقى . وأما أبو حنيفة رحمه الله فقال الأربع الأول جائز ،  
ونسكاح من بقى منهن باطل ، وهو قول إبراهيم النخعي . قال ابن الهمام :  
والأوجه قول محمد . انتهى .

( قال أحمد بن إبراهيم : هذا هو الصواب يعنى قيس بن الحارث ) قال  
الحافظ في القريب : قيس بن الحارث الأسدي ، ويقال الحارث بن قيس ،  
قال المنذرى وفي روايته قيس بن الحارث وضعفه بعضهم ، وفي إسناده محمد بن  
عبد الرحمن بن أبي ليلى وقد ضعفه غير واحد من الأئمة . وقال أبو القاسم البغوي  
ولا أعلم للحارث بن قيس حديثاً غير هذا . وقال أبو عمر النمرى : ليس له إلا  
حديث واحد ولم يأت من وجه صحيح . وقد أخرج الترمذى وابن ماجه من  
حديث عبد الله بن عمر أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وله عشر نسوة في الجاهلية  
فأسلمن معه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخير أربعاً منهن . قال البغاري  
هذا حديث غير محفوظ ، يدعى أن الصحيح لإرساله ، وقد ذكر ذلك وبينه .  
وقال مسلم بن الحجاج : أهل اليمن أعرف بحديث معمر فإن حدث به ثقة من —

٢٢٢٦ - حدثنا يَحْيَى بنُ مَعِينٍ أَخْبَرَنَا وَهْبُ بنُ جَرِيرٍ عن أَبِيهِ  
قَالَ سَمِعْتُ يَحْيَى بنَ أَيُّوبَ يُحَدِّثُ عن يَزِيدَ بنِ أَبِي حَبِيبٍ عن أَبِي وَهْبٍ  
الْجَيْشَانِي عن الضَّحَّاكِ بنِ فَيْرُوزَ عن أَبِيهِ قَالَ « قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي  
أَسْلَمْتُ وَتَمَحَّنْتِي أُخْتَانِ ، قَالَ : طَلَّقْ أُيْتَهُمَا شِئْتَ » .

— غير أهل البصرة موصولا [ هكذا في نسخة المنذرى من غير ذكر الجزء أى  
فأخذ به ] وأخرجه الدارقطنى من حديث عبد الله بن عباس وإسماعه ضعيف .  
( عن أبى وهب الجيشانى ) بفتح الجيم وسكون التحتانية بعدها معجمة  
قهل اسمه ديلم بن هوشع ، وقال ابن يونس هو عبيد بن شرحبيل مقبول من  
الرابعة . كذا في التقريب ( عن الضحاك بن فيروز ) بفتح فائه غير منصرف  
للمعجمة والعلمية ( عن أبيه ) هو فيروز وهو من أبناء فارس من فرس صنعاء ،  
وكان ممن وفد على النبی صلى الله عليه وسلم وهو قاتل الأسود العنسى الكذاب  
الذى ادعى النبوة باليمن ، قتل في آخر أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم ووصله  
خبره في مرضه الذى مات فيه ( طلق أيتهما شئت ) ذهب الشافعى ومالك —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :  
هذا الحديث يرويه أبو وهب الجيشانى عن الضحاك بن فيروز عن أبيه . قال  
البخارى : فى إسناده هذا الحديث نظر . ووجه قوله : أن أبا وهب والضحاك مجهول  
حاليهما ، وفيه يحيى بن أيوب ، ضعيف .  
وقوله « طلق أيتهما شئت » دليل على أنه إذا طلق واحدة لم يكن اختياراً  
لها كما قال أصحابنا وأصحاب الشافعى ، قالوا : لأن الطلاق إنما يكون للزوجة لا  
للأجنبية ، فإذا طلقها كان دليلاً على استبقاء نكاحها ، وهذا ضعيف جداً ، فإن  
طلاقها إنما هو رغبة عنها ، وقطع لنكاحها ، فكيف يكون اختياراً لها ؟ وهو  
لو قال : طلقت هذه وأمستك هذه ، أو اخترت هذه : جعلتم التى اختار إمساكها  
مفارقة والتى اختار طلاقها مختارة ! وهذا معلوم أنه ضد مقصوده . وأقصى ما فى =

— وأحمد إلى أنه لو أسلم رجل وتحتته أختان وأسلمتا معه كان له أن يختار إحداها سواء كانت المختارة تزوجها أولاً أو آخراً . وقال أبو حنيفة رحمه الله : إن تزوجها معاً لا يجوز له أن يختار واحدة منهما ، وإن تزوجها متعاقبتين له أن يختار الأولى منهما دون الأخيرة . كذا في المرقاة .

قلت : والظاهر مذهب إليه الأولون لتركه صلى الله عليه وسلم للاستفصال قال الخطابي : فيه حجة لمن ذهب إلى أن اختياره إحداها لا يكون فسحاً لنكاح الأخرى حتى يطلقها . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه . وقال —

== الباب أنه استعمل لفظ الطلاق في مفارقتها النبي صلى الله عليه وسلم قال له « فارق سائرهن » ، والمفارقة أيضاً من سرائح الطلاق عندكم ، فإذا قال : فارقت هذه ، كان اختياراً لها ! وهذا أحد الوجهين لهم . وإنما يكون مفارقاً لها إذا قال : فسخت نكاح هؤلاء أو اخترت هؤلاء ونحوه ، وصاحب الشرع قد أمره بالعراق . وإذا أتى باللفظ الذي أمره به ، كان ذلك فراقاً لا اختياراً .  
وأما قولهم : إن الطلاق لا يكون إلا في زوجة .

قلنا : هذا ينتقض بالفسخ ، وإنكم قد قلتم : لو فسخ نكاح إحداهن كان اختياراً للباقيات ، ومعلوم أن الفسخ لا يكون إلا في زوجة ، فما هو جوابكم في الفسخ هو الجواب في الطلاق .

وأيضاً ، فالطلاق جعل عبارة عن الفسخ ، وإخراجاً للمطلقة ، واستبقاء للأخرى ، فكأنه قال : أرسلت هذه وسيبتها ونحوه ، وأمسكت هذه .

وأيضاً ، فإن النكاح لم تزل أحكامه كلها بالإسلام ، ولهذا قلتم : إن عدة المفارقات من حين الاختيار ، لا من حين الإسلام على الصحيح ، وعلمتم ذلك بأنهن إنما بن منه بالاختيار لا بالإسلام ، فالطلاق أثر في قطع أحكام النكاح وإزالتها .

وأيضاً ، فإن العبرة بالقصد والنية ، وهو لم يرد قط بقوله « طلقت هذه » اختيارها ، بل هذا قلب للحقائق ! !

وأيضاً ، فإن لفظ الطلاق لم يوضع للاختيار لغة ولا شرعاً ولا عرفاً ولا هو اصطلاح خاص له يريد به بكلامه ، فحملة على الاختيار ممتنع .

## ٢٦ - باب إذا أسلم أحد الأبوين لمن يكون الولد

٢٢٢٧ - حدثنا إبراهيم بن موسى الرّازي أنبأنا عيسى حدثنا عبد الحميد بن جعفر أخبرني أبي عن جدي رافع بن سيف أنه أسلم وأبنت امرأته أن تسلم ، فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : ابنتي وهي فطيم أو شبهه ، وقال رافع ابنتي ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : أقعد ناحية ، وقال لها أقعدي ناحية ، وأقعد الصبية بينهما ، ثم قال : أدعواها فالت الصبية إلى أمها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اللهم اهدها ، فالت الصبية إلى أبيها ، فأخذها .

— الترمذي : حديث حسن ، وفي لفظ الترمذي : اختر أيتهما شئت . ولفظ ابن ماجه : طلق ، كما ذكره أبو داود .

### ( باب إذا أسلم أحد الأبوين لمن يكون الولد )

وفي بعض النسخ مع من يكون .

( وهي فطيم ) أى مفطومة . قال في القاموس : فطم الصبي فصله عن الرضاع فهو مفطوم وفطيم ( أو شبهه ) أى شبه الفطيم ( فقال له ) أى لرافع ( أقعد ناحية ) أى فى ناحية ( وقال لها ) أى لامرأة رافع ( اللهم اهدها ) أى الصبية ( فالت الصبية إلى أبيها فأخذها ) .

قال الخطابي : فى هذا بيان أن الولد الصغير إذا كان بين المسلم والكافر ، فإن المسلم أحق به ، وإلى هذا ذهب الشافعى . وقال أصحاب الرأى فى الزوجين يفرقان بطلاق والزوجة ذمية إن الأم أحق بولدها ما لم تتزوج ، ولا فرق فى ذلك بين المسامة والذمية . قال المنذرى : وأخرجه النسائى .



٢٧ — باب في اللعان

٢٢٢٨ — حدثنا عبد الله بن مسleme القعنبي عن مالك عن ابن شهاب  
« أن سهل بن سعد الساهدي أخبره أن عويمر بن أشقر المجاني جاء  
إلى عاصم بن عدي فقال له: «يا عاصم أرايت رجلاً وجد مع امرأتين رجلاً  
أبقتله فقتلونه» [أبقتله فيقتلونه] أم كيف يفعل؟ سأل لي يا عاصم

(باب في اللعان)

قال في الفتوح: اللعان مأخوذ من اللعن لأن الملاحن يقول في الخامسة لعنة  
الله عليه إن كان من الكاذبين. واختير لفظ اللعن دون الغضب في التسمية لأنه  
قول الرجل وهو الذي بدأ به في الآية، وهو أيضاً يبدأ به، وقيل سمي لعاناً  
لأن اللعن الطرد والإبعاد وهو مشترك بينهما، وإنما خصت المرأة بلفظ الغضب  
لعظم الذنب بالنسبة إليها. ثم قال: وأجمعوا على أن اللعان مشروع وعلى أنه  
يجوز مع عدم التحقق. واختلف في وجوبه على الزوج، لكن لو تحقق أن  
الولد ليس منه قوى الوجوب.

(أن عويمر بن عسكر) بمجمة قفاف (المجاني) بفتح العين وسكون الجيم  
(أرايت رجلاً) أي أخبرني عن حكم رجل (وجد مع امرأته رجلاً) أي وجزم  
أنه زنى بها (أبقتله فيقتلونه) أي قصاصاً، وفي بعض النسخ فيقتلونه بالياء المثناة  
من تحت أي يقتله أهل القتل (أم كيف يفعل) يحتمل أن تكون أم متصلة  
والتقدير أم يصبر على ما به من المضض، ويحتمل أن تكون منقطعة بمعنى  
الإضراب أي بل هناك حكم آخر لا نعرفه ويريد أن يطلع عليه فلذلك قال سل  
لي يا عاصم.

قال النووي: اختلفوا فيمن قتل رجلاً قد جزم أنه زنى بامرأته، فقال —

رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ ، فَسَأَلَ عَائِشَةَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا حَتَّى كَبُرَ عَلَى عَائِشَةَ مَا يَمِيعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا رَجَعَ عَائِشَةُ إِلَى أَهْلِ جَاءَهُ عُوَيْمِرُ فَقَالَ : يَا عَائِشَةُ مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ : لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ ، قَدْ كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي سَأَلْتُهُ عَنْهَا . فَقَالَ عُوَيْمِرُ : وَاللَّهِ لَا أَنْتَهَى حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا ، فَأَقْبَلَ عُوَيْمِرُ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ وَسَطَ النَّاسِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَتْلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ [ فَيَقْتُلُونَهُ ] أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : قَدْ أَنْزَلَ

— جمهورهم يقتل إلا أن يقوم بذلك بينة أو يعترف له ورثة القتل ويكون القتل محصناً والبيئة أربعة من العدول من الرجال يشهدون على نفس الزنا . أما فيما بينه وبين الله تعالى فإن كان صادقاً فلا شيء عليه ( فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها ) لما فيها من البشاعة وغيرها .

قال النووي : المراد كراهة المسائل التي لا يحتاج إليها لا سيما ما كان فيه هتك ستر مسلم أو إشاعة فاحشة أو شفاعاة عليه ، وليس المراد المسائل المحتاج إليها إذا وقعت ، فقد كان المسلمون يسألون عن النوازل فيجيبهم صلى الله عليه وسلم بغير كراهة ( حتى كبر ) بفتح الكاف وضم الموحدة أى عظم وزنا ومعنى ( لا أنتهى حتى أسأله عنها ) أى لا أمتنع عن السؤال ( وهو وسط الناس ) بفتح السين وسكونها ( فقال يا رسول الله أرايت ) أى أخبرنى وعبر بالإبصار عن الإخبار لأن الرؤية سبب العلم وبه يحصل الإعلام . فالغنى أعلمت فأعلمنى ( أبقته فمقتلونه ) الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولأصحابه . وفى بعض —

فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ قُرْآنٌ فَاذْهَبْ فَأْتِ بِهَا . قَالَ سَهْلٌ : فَتَلَاَعْنَا وَأَنَا مَعَ  
النَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا فَرَغَا قَالَ عُوبَيْرٌ : كَذَبْتُ  
عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُمْسَكْتُمَا ، فَطَلَّقْتُمَا عُوبَيْرٌ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ  
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

قال ابنُ شهابٍ : فَكَانَتْ تِلْكَ سُنَّةُ الْمُتَلَاعِنِينَ .

٢٢٢٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ يُحْيَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ سَلَمَةَ -

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ سَهْلٍ عَنْ أَبِيهِ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ

— النسخ فيقتلونه أى يقتله أهل القتل (قد أنزل فيك وفي صاحبتك قرآن) أى  
قوله تعالى ﴿والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم﴾ إلى آخر  
الآيات (فاذهب فأتي بها) يعنى فذهب فأتى بها (فلما فرغا) أى عويعر وزوجته  
عن التلاعن (كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها) أى فى نكاحى وهو  
كلام مستقل (فطلقها عويعر ثلاثاً) كلام مبتدأ منقطع عما قبله تصديقاً لقوله  
فى أنه لا يمسكها ، وإنما طلقها لأنه ظن أن اللعان لا يحرمها عليه فأراد  
تحريمها بالطلاق .

قال بعض الشراح : قوله كذبت عليها كلام مسقط توطئة لطلاقها ثلاثاً  
يعنى إن أمسكت هذه المرأة فى نكاحى ولم أطلعها يلزم كفى كذبت فيما قدفتها ،  
لأن الإمساك ينافى كونها زانية ، فلو أمسكت فكأنى قلت هى عفيفة لم تزن  
فطلقها ثلاثاً لقوله إنه لا يمسكها انتهى (قال ابن شهاب) هو الزهرى (فكانت  
تلك) أى الفارقة بين المتلاعنين . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم  
وابن ماجه .

عليه وسلم قال لعاصم بن عديّ : أَمْسِكِ الْمَرْأَةَ هُنْدَكَ حَتَّى تَلِدَ .

٢٢٣٠ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ

سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ : « حَضَرْتُ لِعَانَهُمَا هُنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ ، قَالَ فِيهِ : ثُمَّ خَرَجَتْ حَامِلًا ، فَكَانَ الْوَلَدُ يُدْعَى إِلَى أُمِّهِ » .

٢٢٣١ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْوُرْكَانِيُّ أَنبَأَنَا إِبْرَاهِيمُ - يَعْنِي ابْنَ

سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ فِي خَبَرِ الْمُتَلَاعِنِينَ ، قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبْصِرُوهَا ، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَدْعَجَ الْعَيْنَيْنِ عَظِيمَ الْأَلْيَتَيْنِ فَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ صَدَقَ ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أُعْيِرَ كَأَنَّهُ وَحَرَةٌ فَلَا أَرَاهُ إِلَّا

— ( أَمْسِكِ الْمَرْأَةَ عِنْدَكَ حَتَّى تَلِدَ ) هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ اللَّعَانَ وَقَعَ بَيْنَهُمَا وَهِيَ حَامِلٌ ، وَفِيهِ جَوَازُ لِعَانِ الْحَامِلِ . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : فِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ .

( حَضَرْتُ لِعَانَهُمَا ) أَيْ لِعَانَ عُوَيْرَ وَأَمْرَأَتِهِ ( ثُمَّ خَرَجَتْ ) أَيْ امْرَأَةُ عُوَيْرَ ( فَكَانَ الْوَلَدُ يُدْعَى إِلَى أُمِّهِ ) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرِ » وَالْحَدِيثُ سَكَتَ عَنْهُ الْمُنْذَرِيُّ .

( أَبْصِرُوهَا ) أَيْ انْظُرُوا الْمَرْأَةَ الْمُلَاعِنَةَ ( فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ ) أَيْ بِالْوَلَدِ ( أَدْعَجَ الْعَيْنَيْنِ ) فِي النِّهَايَةِ : الدَّعَجُ السَّوَادُ فِي الْعَيْنِ وَغَيْرُهُمَا ، وَقِيلَ الدَّعَجُ شِدَّةُ سَوَادِ الْعَيْنِ فِي شِدَّةِ بَيَاضِهَا ( عَظِيمَ الْأَلْيَتَيْنِ ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالْأَلْيَةُ الْعَجِيزَةُ ، وَكَانَ الرَّجُلُ الَّذِي نَسَبَ إِلَيْهِ الزَّنا مَوْصُوفًا بِهَذِهِ الصِّفَاتِ ( فَلَا أَرَاهُ ) بضم الهمزة أَيْ لَا أَظُنُّ عُوَيْرًا ( إِلَّا قَدْ صَدَقَ ) بِتَخْفِيفِ الدَّالِ أَيْ تَكَلَّمَ بِالصِّدْقِ ( وَإِنْ جَاءَتْ —

كَاذِبًا ، قَالَ فَجَاءَتْ بِهِ عَلَى النَّعْتِ الْمَكْرُوهِ .

٢٢٣٢ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الدَّمَشَقِيُّ حَدَّثَنَا الْفَرِيزْيَابِيُّ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ يَهَذَا الْخَبَرِ قَالَ « فَمَكَانَ يُدْعَى بِعَنْى الْوَلَدِ لِأُمِّهِ » .

٢٢٣٣ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْفِهْرِيِّ وَغَيْرِهِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ فِي هَذَا الْخَبَرِ قَالَ : « فَطَلَّقَهَا ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَنْفَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ مَا صُنِعَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُنَّةً . قَالَ سَهْلٌ : حَضَرْتُ هَذَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَضَتْ السَّنَةُ بَعْدَ فِي الْمُتَلَاعَيْنِ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا » .

— ( به أحمر ) تصغير أحمر ( كأنه وحره ) بفتح حاء دويبة حمراء تلتزق بالأرض ( فلا أراه إلا كاذبًا ) فإن عويمراً كان أحمر ( فجاءت به على النعت المكروه ) وهو شبهه بمن رميت به . والحديث سكت عنه المذرى ( فأنفذه رسول الله صلى الله عليه وسلم ) قال الخطابي : يحتمل وجهين أحدهما إيقاع الطلاق وإنفاذه ، وهذا على قول من زعم أن اللعان لا يوجب الفرقة وأن فراق العجلاني امرأته إنما كان بالطلاق ، وهو قول عثمان البتي ، والوجه الآخر أن يكون معناه إنفاذ الفرقة الدائمة المتأبدة ، وهذا على قول من لا يراها تصلح للزوج بحال وإن أكذب نفسه فيما رماها به ، وإلى هذا ذهب مالك والشافعي والأوزاعي والثوري ويعقوب وأحمد وإسحاق ويشهد لذلك قوله عليه السلام « ولا يجتمعان أبدا » وقال الشافعي : إن كانت زوجته أمة فلا عنها ثم اشتراها لم تحل له إصابتها لأن الفرقة وقعت متأبدة فصارت كحرمة الرضاع . ومذهب أبي حنيفة ومحمد — ( ٢٢ — عون المعبود ٦ )

٢٢٣٤ — حدثنا مُسَدَّدٌ وَوَهْبُ بْنُ بَيَّانٍ وَأَحْمَدُ بْنُ عُمَرٍ وَابْنُ السَّرْحِ  
وَعُمَرُ بْنُ عُثْمَانَ قَالُوا حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ  
مُسَدَّدٌ قَالَ : شَهِدْتُ الْمُتَلَاعِنِينَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا ابْنُ  
خَمْسِ عَشْرَةَ ، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ تَلَاعَنَّا وَتَمَّ  
حَدِيثُ مُسَدَّدٍ ، وَقَالَ الْآخَرُونَ : إِنَّهُ شَهِدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَّقَ  
بَيْنَ الْمُتَلَاعِنِينَ فَقَالَ الرَّجُلُ كَذَبْتُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُمْسَكْتُمَا .  
قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَقُلْ عَلَيْهَا .  
قَالَ أَبُو دَاوُدَ : لَمْ يُتَابِعْ ابْنُ عُمَيْمَةَ أَحَدٌ عَلَى أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ الْمُتَلَاعِنِينَ .

— ابن الحسن أنه إذا أكذب نفسه بعد اللعان ارتفع تحريم العقد وكان للزوج  
نكاحها كما إذا أكذب نفسه بعد اللعان ثبت النسب ولحقه الولد .

( ثم لا يجتمعان أبدا ) فيه دليل على تأييد الفرقة . قال في النيل : والأدلة  
الصحيحة الصريحة قاضية بالتحريم المؤبد ، وكذلك أقوال الصحابة وهو الذي  
يقضيه حكم اللعان ولا يقضى سواه ، فإن لعنة الله وغضبه قد حلت بأحدهما  
لا محالة . وقد وقع الخلاف هل اللعان فسخ أو طلاق ، فذهب الجمهور إلى أنه  
فسخ ، وذهب أبو حنيفة ورواية عن محمد إلى أنه طلاق انتهى . والحديث سكت  
عنه المنذرى .

( قال مسدد ) أى فى روايته ( قال ) أى سهل ( وتم حديث مسدد ) أى  
إلى قوله حين تلاعنا ( وقال الآخرون ) أى وهب بن بيان وأحمد بن عمرو  
وعمر بن عثمان ( لم يقل عليها ) أى لفظة عليها ( لم يتابع ابن عيمية ) بالنصب  
مفعول لم يتابع ، والمراد أن سفیان بن عيمية قد تفرد فى حديث سهل بلفظة  
فرق بين المتلاعنين ولم يتابعه عليها أحد . قال المنذرى : قال البيهقى ويعنى بذلك —

٢٢٣٥ - حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْقَتَكِيُّ أَخْبَرَنَا فَلَيْحٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ « وَكَانَتْ حَامِلًا فَأَنْكَرَ حَمْلَهَا فَكَانَ ابْنُهَا يُدْعَى إِلَيْهَا ثُمَّ جَرَتْ السُّنَّةُ فِي الْمِيرَاثِ أَنْ يَرِثَهَا وَتَرِثَ مِنْهُ مَا فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهَا » .

٢٢٣٦ - حدثنا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَنْعَشِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : « إِنَّا لِلَّيْلَةِ [لَيْلَةُ] جُمُعَةٍ فِي الْمَسْجِدِ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ

— فِي حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ لَا مَارُوفًا عَنْ الزُّبَيْدِيِّ عَنْ الزُّهْرِيِّ ،  
يُرِيدُ أَنْ ابْنَ عَيْنَةَ لَمْ يَنْفَرِدْ بِهَا وَقَدْ تَابَعَهُ عَلَيْهَا الزُّبَيْدِيُّ .

وذكر البيهقي بعد هذا حديث ابن عمر فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بنى عجلان ، والمراد من هذا أن الفرقة لم يقع بالطلاق ومعنى التفريق تبنيينه صلى الله عليه وسلم الحكم لإيقاع الفراق بدليل قوله قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ( وكانت ) أى المرأة ( حاملا ) حين وقع اللعان بينهما ( فأنكر حملها ) أى أنكر الرجل الملاءن حمل المرأة منه . وفيه دليل على جواز الملاءنة بالحمل وإليه ذهب ابن أبي ليلي ومالك وأبو عبيد فإنهم قالوا من نفى حمل امرأته لاهن بينهما القاضى وألحق الولد بأمه . وقال الثورى وأبو حنيفة ومحمد وأحمد فى رواية لا يلاعن بالحمل ، وأجابوا بأن اللعان كان بالقذف لا بالحمل قاله العيني ( فكان ابنها يدعى إليها ) لا إلى زوجها الملاءن ، إذ اللعان ينتفى به النسب عنه إن نفاه فى لعانه ، وإذا انتفى منه ألحق بها لأنه متحقق منها ( أن يرثها ) أى يرث الولد الذى نفاه الرجل الملاءن من المرأة الملاءنة ( وترث منه ) أى ترث المرأة من الولد . والحديث سكت عنه المنذرى . —

رَجُلًا فَتَكَلَّمَ بِهِ جَلَدَتْهُمُوهُ ، أَوْ قَتَلَ قَتَلَتْهُمُوهُ ، فَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ قَتَلَ غَمِظَ ، وَاللَّهُ لَأَسْأَلَنَّ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ : تَوَّانَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَتَكَلَّمَ بِهِ جَلَدَتْهُمُوهُ أَوْ قَتَلَ قَتَلَتْهُمُوهُ أَوْ سَكَتَ سَكَتَ قَتَلَ غَمِظَ ، فَقَالَ اللَّهُمَّ افْتَحْ وَجْعَلْ يَدْعُو ، فَنَزَلَتْ آيَةُ اللَّعَانِ : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ ﴾ هَذِهِ الْآيَةُ فَأَبْتُلِي بِهِ ذَلِكَ الرَّجُلُ مِنَ بَيْنِ النَّاسِ ، فَجَاءَ هُوَ وَامْرَأَتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَتَلَاَعَقَا ، فَشَهِدَ الرَّجُلُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ثُمَّ لَمِنَ الْخَامِسَةِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . قَالَ فَذَهَبَتْ لِتَلْتَعِنَ فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَهْ ، فَأَبَتْ فَفَعَلْتَ ، فَلَمَّا أَذْبَرَ أَقَالَ لَعَلَّهَا أَنْ تَجِيءَ بِهِ أَسْوَدَ جَعْدًا ، فَجَاءَتْ بِهِ أَسْوَدَ جَعْدًا .

— ( جلدتموه ) أى بحد القذف ( أو قتل قتلتموه ) أى بالقصاص ( فقال اللهم افتح ) أى احكم أو بين لنا الحكم فى هذا ، والفتاح الحاكم ومنه قوله تعالى ﴿ ثم يفتح بيننا بالحق وهو الفتاح العليم ﴾ ( ثم لعن ) أى الرجل ( الخامسة ) أى فى المرة الخامسة ( عليه ) أى على نفسه ( قال فذهبت ) أى المرأة ( لتلتعن ) أى لتلاعن واللعان والالتعان بمعنى ( مه ) كلمة زجر ( فأبت ) أى عن أن تنزجر ( لعانها أن تجيء به ) أى بالولد ( أسود جعدا ) أى ليس سبط الشعر . قال الخطابى فى معالم السنن : قوله لعانها أن تجيء به الخ دليل على أن المرأة كانت حاملا وأن اللعان وقع على الحمل . ومن رأى اللعان على نفى الحمل مالك والأوزاعى وابن أبى ليلى والشافعى . وقال أبو حنيفة : لا تلاعن بالحمل لأنه لا يدرى لعنه ريم انتهى . قال المذرى : وأخرجه مسلم وابن ماجه .



٢٢٣٧ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى أَنبَأَنَا هِشَامُ  
ابْنُ حَسَّانَ حَدَّثَنِي عِكْرِمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ  
امْرَأَتَهُ هِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الْبَيِّنَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا رَأَى أَحَدُنَا  
رَجُلًا عَلَى امْرَأَتِهِ يَلْتَمِسُ الْبَيِّنَةَ ؟ فَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :  
الْبَيِّنَةُ وَالْإِفْحَدُّ فِي ظَهْرِكَ ، فَقَالَ هِلَالٌ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ نَبِيًّا إِنِّي  
لَصَادِقٌ وَلَمْ يُنْزِلَنِي اللَّهُ فِي أَمْرِي مَا يُبْرِي بِوَظْهِرِي مِنَ الْخُدِّ ، فَفَزَلْتُ :  
( وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ) قَرَأَ  
[ قَرَأَ ] حَتَّى بَلَغَ مِنَ الصَّادِقِينَ ، فَأَنْصَرَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،  
فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمَا فَجَاءَا فَقَامَ هِلَالٌ بْنُ أُمَيَّةَ فَشَهِدَ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
يَقُولُ : اللَّهُ يَفْلَهُمْ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ ، فَهَلْ مِنْكُمَا مِنْ تَائِبٍ ؟ ثُمَّ

— ( أن هلال بن أمية ) بضم همز وفتح ميم وتشديد تحمية ( قذف امرأته )  
أى نسبها إلى الزنا ( بشريك بن سحماء ) بفتح أوله ( البيينة ) بالنصب أى أحضر  
البيينة ( أوحده ) بالرفع أى أحضر البيينة أو يقع حد ( فى ظهره ) أى على ظهره  
( يلمس البيينة ) جواب إذا بتقدير الاستقصاء على سبيل الاستبعاد والالتباس  
الطلب . وفى رواية البخارى : ينطلق يلمس البيينة ( ولينزلن ) بفتح اللام وضم  
التحمية وسكون الدون وكسر الزاى الخففة وفى آخره نون مشددة ( ما يبرىء )  
بتشديد الراء وتخفيفها أى ما يدفع ويمنع ( من الحد ) أى من حد القذف ( والذين  
يرمون أزواجهم ) أى يقذفون زوجاتهم ( قرأ ) وفى بعض النسخ فقرأ أى  
ما بعده من الآيات ( فأرسل إليهما ) أى إلى هلال بن أمية وامرأته ( فجاءا ) —

قَامَتْ فَشَهِدَتْ ، فَلَمَّا كَانَ [ كَانَتْ ] عِنْدَ الْخَامِسَةِ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا  
 إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ، وَقَالُوا لَهَا إِنَّهَا مُوجِبَةٌ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فَتَلَكَاتُ  
 وَنَكَصَتْ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهَا سَتَرْجِعُ ، فَقَالَتْ لَا أَفْصَحُ قَوْلِي سَائِرَ الْيَوْمِ ،  
 فَمَضَتْ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبْصِرُوهَا فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلُ  
 الْعَيْنَيْنِ سَابِغِ الْأَلْيَتَيْنِ خَدَجِ السَّاقَيْنِ فَهُوَ لِشَرِيكَ بْنِ سَعْدَمَاءَ ، فَجَاءَتْ

— بلفظ التثنية (فشهد) أى لآعن (الله يعلم) وفي رواية البخارى : إن الله يعلم  
 ( أن أحداً كاذب فهل منسكاً من تأب ) قال عياض : ظاهره أنه قال هذا  
 الكلام بعد فراغهما من اللعان ، فيؤخذ منه عرض التوبة على المذنب ولو بطريق  
 الإجمال وأنه يلزم من كذبه التوبة من ذلك . وقال الداودى : قال ذلك قبل  
 اللعان تحذيراً لهما منه والأول أظهر وأولى بسياق الكلام . قال الحافظ : والذي  
 قاله الداودى أولى من جهة أخرى وهى مشروعية الموعظة قبل الوقوع فى المعصية  
 بل هو أحرى مما بعد الوقوع انتهى . قلت : وسياق هذا الحديث ظاهر فيما قال  
 الداودى (إنها موجبة) أى للماذاب الأليم إن كنت كاذبة (فتلكأت) بتشديد  
 الكاف أى توقفت يقال تلتكأ فى الأمر إذا تبطأ عنه وتوقف فيه (ونكصت)  
 أى رجعت وتأخرت ، وفى القرآن ﴿ نكص على عقبيه ﴾ والمعنى أنها سكنت  
 بعد الكلمة الرابعة (أنها سترجع) أى عن مقالها فى تكذيب الزوج ودعوى  
 البراءة عما رماها به (سائر اليوم) أى فى جميع الأيام وأبد الدهر أو فيما بقى من  
 الأيام بالإعراض عن اللعان والرجوع إلى تصديق الزوج ، وأريد باليوم الجنس  
 ولذلك أجراه مجرى العام والسائر كما يطلق للباقي يطلق للجميع (ففضت) أى  
 فى الخامسة (أبصروها) أى انظروا وتأملوا فيما تأتى به من ولدها (أكحل  
 العينين) أى الذى يملو جفون عينيه سواد مثل الكحل من غير اكتحال —

بِهِ كَذَلِكَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَوْلَا مَا مَضَى مِنْ كِتَابِ اللَّهِ لَكُنَّا لِي وَلَهَا شَأْنٌ .

قال أبو داود : وَهَذَا إِنَّمَا تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ حَدِيثُ ابْنِ بَشَّارٍ حَدِيثُ هِلَالٍ .

— (سايع الأليتين) أى عظيمهما (خدلج الساقين) أى سمينهما (فهو) أى الولد (لولا ما مضى من كتاب الله) من بيان لما ، أى لولا ما سبق من حكمه بدرء الحد عن المرأة بلعانها (لكان لى ولها شأن) أى فى إقامة الحد عليها ، أو المعنى لولا أن القرآن حكم بعدم الحد على المتلاعنين وعدم التعزير لفعلت بها ما يكون عبرة للناظرين وتذكرة للسامعين .

فإن قلت : الحديث الأول من الباب يدل على أن عويمراً هو الملاعن والآية نزلت فيه والولد شابهه ، وهذا الحديث يدل على أن هلالاً هو الملاعن والآية نزلت فيه والولد شابهه ، ويحجب بأن النووي قال اختلفوا فى نزول آية اللعان هل هو بسبب عويمر أم بسبب هلال ، وقال الأكثرون إنما نزلت فى هلال ، وأما قوله عليه السلام لعويمر إن الله قد أنزل فىك وفى صاحبك فقالوا معناه الإشارة إلى ما نزل فى قصة هلال ، لأن ذلك حكم عام لجميع الفاس ، ويحتمل أنها نزلت فيهما جميعاً فلملها سألأ فى وقتين متقاربين فنزلت الآية فيهما وسبق هلال باللعان انتهى . كذا فى القسطلانى (قال أبو داود وهذا) أى هذا الحديث الذى فيه قصة اللعان لهلال بن أمية (تفرد به أهل المدينة) كمكرمة عن ابن عباس وهما من أهل المدينة ، وما روى هذه القصة غير أهل المدينة (حديث ابن بشار) بيان لهذا (حديث هلال) يدل من حديث ابن بشار . قال المنذرى : وأخرجه البخارى والترمذى وابن ماجه .

٢٢٣٨ — حدثنا محمد بن خالد الشَّعِيرِيُّ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ كَلْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : « أَنَّ اللَّهَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ رَجُلًا حِينَ أَمَرَ الْمُتَلَاعِنِينَ أَنْ يَتَلَاعَنَا أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فِيهِ عِنْدَ الْخَامِسَةِ يَقُولُ إِنَّهَا مُوجِبَةٌ . »

٢٢٣٩ — حدثنا الحسن بن عليّ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَنبَأَنَا [ حدثنا ] عَبَّادُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « جَاءَ هِلَالُ بْنُ أُمَيَّةَ وَهُوَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ، فَجَاءَ مِنْ أَرْضِهِ عِشَاءً [ عَشِيًّا ] فَوَجَدَ عِنْدَ أَهْلِهِ رَجُلًا ، فَرَأَى بِعَيْنَيْهِ [ بِعَيْنَيْهِ ] وَتَمَسَّحَ بِأُذُنَيْهِ [ بِأُذُنَيْهِ ] فَلَمْ يَرَجِعْ حَتَّى أَصْبَحَ ، ثُمَّ غَدَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي جِئْتُ أَهْلِي عِشَاءً ، فَوَجَدْتُ عِنْدَهُمْ رَجُلًا ، فَرَأَيْتُ بِعَيْنِي وَتَمَسَّعْتُ بِأُذُنِي ، فَسَكَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا جَاءَ بِهِ وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ ، فَتَزَلَّتْ : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ ﴾ الْآيَتَيْنِ كَلِمَتَيْهِمَا ، فَسَرَّيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أَبَشِّرْ يَا هِلَالُ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَكَ فَرَجًا وَخَرَجًا . قَالَ هِلَالُ »

— ( أن يضع ) أى الرجل ( يده ) الضمير للرجل ( على فيه ) أى على فم الرجل الملاعن ( يقول ) حال من ضمير يضع ( إنها ) أى الشهادة الخامسة ( موجبة ) أى لغضب الله وعقابه . قال المنذرى : وأخرجه النسائي .

( أحد الثلاثة ) هم الذين تخلفوا عن غزوة تبوك ( فلم يهجه ) من حاج أى لم يزعج هلال ذلك الرجل ولم يفره ، ومعناه بالفارسية تنبيه وسرزنش نكرداورا ( الآيتين كَلِمَتَيْهِمَا ) أى قرأ الآيتين كَلِمَتَيْهِمَا ( فسرى ) أى كشف الوحي ( قد —

قَدْ كُنْتُ أَرْجُو ذَاكَ [ذَلِكَ] مِنْ رَبِّي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
أَرْسِلُوا إِلَيْنِهَا ، فَجَاءَتْ فَتَلَا عَلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَذَكَرَهُمَا ،  
وَأَخْبَرَهُمَا أَنَّ عَذَابَ الْآخِرَةِ أَشَدُّ مِنْ عَذَابِ الدُّنْيَا . فَقَالَ هِلَالٌ : وَاللَّهِ  
لَقَدْ صَدَقْتُ عَلَيْهِمَا ، فَقَالَتْ قَدْ كَذَبَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
لَا عِنُوَا بَيْنَهُمَا ، فَقِيلَ لِهِلَالٍ : اشْهَدْ ، فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنْ  
الصَّادِقِينَ ، فَلَمَّا كَانَتِ الْخَامِسَةُ قِيلَ لَهُ يَا هِلَالُ اتَّقِ اللَّهَ فَإِنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا  
أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ ، وَإِنَّ هَذِهِ الْمَوْجِبَةُ الَّتِي تُوجِبُ عَلَيْكَ الْعَذَابَ ،  
فَقَالَ وَاللَّهِ لَا يُعَذِّبُنِي اللَّهُ عَلَيْهَا كَمَا لَمْ يُحِلِّدْنِي عَلَيْهَا ، فَشَهِدَ الْخَامِسَةَ أَنَّ  
لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ، ثُمَّ قِيلَ لَهَا اشْهَدِي فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ  
شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنْ الْكَاذِبِينَ ، فَلَمَّا كَانَتِ الْخَامِسَةُ قِيلَ لَهَا اتَّقِ اللَّهَ  
فَإِنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ ، وَإِنَّ هَذِهِ الْمَوْجِبَةَ الَّتِي تُوجِبُ  
عَلَيْكَ الْعَذَابَ ، فَتَلَكَاتُ سَاعَةٍ ، ثُمَّ قَالَتْ وَاللَّهِ لَا أَفْضَحُ قَوْلِي فَشَهِدَتْ  
الْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ . فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمَا ، وَقَضَى أَنْ لَا يَدْعَى وَلَدَهَا لِأَبٍ ، وَلَا تَرْمِي وَلَا  
يُرْمَى وَلَدُهَا ، وَمَنْ رَمَاهَا أَوْ رَمَى وَلَدَهَا فَعَلَيْهِ الْخُدُّ . وَقَضَى أَنْ لَا يَبْتَئَ

---

— جعل الله لك فرجاً ) بفتح الفاء والراء بالفارسية كشايش ( وذكروها ) من  
الذكور ( فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ) أى لأصحابه ( فتلكات ) أى  
توقفت ( ولا ترمى ) أى لا تقذف للمرأة بالزنا ( ولا يرمى ولدها ) أى لا يقال  
لولدها إنه ولد زنا ( ومن رماها أو رمى ولدها فعليه الخد ) فيه دليل على أنه  
يجب الخد على من رمى المرأة التى لا عنها زوجها بالرجل الذى إتهمها به وكذلك —

لَهَا عَلَيْهِ وَلَا قُوتَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمَا يَتَفَرَّقَانِ مِنْ غَيْرِ طَلَاقٍ وَلَا مُتَوَفًى عَنْهَا ، وَقَالَ إِنْ جَاءَتْ بِهٖ أَصِيْبَ أَرِيْصَحَ أَتَيْبِجَ حَمْسَ السَّاقِيْنَ فَهُوَ لِهَلَالٍ ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهٖ أَوْزَقَ جَعْدًا جُمَالِيًّا خَدَلَجَ السَّاقِيْنَ سَابِعَ الْأَلْيَتَيْنِ فَهُوَ لِلَّذِي رُمِيَتْ بِهٖ ، فَجَاءَتْ بِهٖ أَوْزَقَ جَعْدًا جُمَالِيًّا خَدَلَجَ السَّاقِيْنَ

— يجب على من قال لولدها إنه ولد زنا وذلك لأنه لم يتبين صدق ما قاله الزوج . والأصل عدم الوقوع في المحرم ، ومجرد وقوع اللعان لا يخرجها عن العفاف ، والأعراض محمية عن الثلب ثلب بالفتح عيب ثلاب جمع منتهى الأرب مالم يحصل اليقين ( وقضى أن لا بيت ) أى لا مسكن ( لها ) أى لامرأة هلال ( عليه ) أى على هلال ( ولا قوت ) أى ولا نفقة ( من أجل أنهما يتفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها ) قال الخطابي : فيه أن اللعان فسخ وليس بطلاق ، وأنه ليس للملاعنة على زوجها سكنى ولا نفقة ، وإليه ذهب الشافعى . وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن : اللعان تطليقة بائنة ولها السكنى والنفقة في المدة انتهى ( إن جاءت به ) أى بالولد ( أصيب ) تصغير الأصهب وهو من الرجال الأشقر ومن الإبل الذى يخالط بهاضه حمرة ( أريصح ) تصغير الأريصح وهو خفيف الأليتين أبدلت السين منه صاداً ، وقد يكون تصغير الأرسع أبدلت عينه حاء ( ائيبج ) تصغير الأئيبج وهو النأىء الشبج وهو ما بين السكاهل ووسط الظهر قاله السهوى . وفي المصباح : الشبج بفتحيتين ما بين السكاهل إلى الظهر والأئيبج على وزن احمر النأىء الشبج ، وقيل المريض الشبج ويصغر على القياس فيقال ائيبج انتهى ( حمس الساقين ) بمفتوحة فساكفة فمجمة أى دقيق الساقين ( اورق ) هو الأسمر ( جعداً ) بفتح الجيم وسكون المهملة بمدها دال مهملة . قال فى القاموس الجعد من الشعر خلاف السبط أو القصير منه ( جمالياً ) قال فى الجمع : هو بتشديد الياء الضخم الأعضاء التام الأوصال كأنه الجمل ( خدلج —

سَابِغَ الْأَلْيَتَيْنِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَوْلَا الْإِيمَانُ لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ .

قَالَ عِكْرِمَةُ : فَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمِيرًا عَلَى مُضَرَ وَمَا يُدْعَى لِأَبٍ .

٢٢٤٠ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ سَمِعَ

عُمَرُو وَسَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يَقُولُ سَمِعْتُ ابْنَ مُعَمَّرٍ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمُتَلَاهِنَيْنِ : « حِسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ أَحَدُكُمَا كَذِبٌ لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهِمَا . قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي . قَالَ : لَا مَالَ لَكَ ، إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهَوَ بِنَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا ، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ هَلَيْنَا فَذَلِكَ [ فَذَلِكَ ] أَبْعَدُ لَكَ » .

الساقين) بفتح الخاء والدال المهملة وتشديد اللام أى ممتلىء الساقين وعظيمهما (سابع الأيتين) أى تامهما وعظيمهما (لولا الإيمان) أى الشهادات . واستدل به من قال : إن اللعان يمين ، وإليه ذهب الشافعى والجمهور ، وذهب أبو حنيفة ومالك والشافعى فى قول أنه شهادة ، وفيه مذاهب آخر ذكرها الحافظ فى فتح البارى (فكان) أى الولد (أميراً على مضر) قبيلة . قال المنذرى : فى إسناد عباد بن منصور وقد تكلم فيه غير واحد وكان قدرباً داعية .

(حسابكما) أى محاسبتهما وتحقيق أمركما ومجازاته (على الله أحدكما كاذب) أى فى نفس الأمر ونحن نحكم بحسب الظاهر (لا سبيل لك عليها) أى لا يجوز لك أن تكون معها بل حرمت عليك أبداً . واستدل به من قال بوقوع الفرة بنفس اللعان من غير احتياج إلى تفريق الحاكم ، وقد تقدم بعض الكلام فيه (قال يا رسول الله ما لى) هو فاعل فعل محذوف أى أذهب مالى وأين يذهب مالى الذى أعطيتها مهرأ (قال لا مال لك) أى باق عندها (فهو بما استحللت —

٢٢٤١ — حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل أخبرنا إسماعيل أخبرنا  
أيوب عن سعيد بن جبير قال « قلت لابن عمر : رجل قذف امرأته  
قال : فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني العجلان وقال :  
الله يعلم أن أحدكما كاذب ، فهل منكما تائب ، يُردّها ثلاث مرّات  
فأبيا ، ففرق بينهما » .

٢٢٤٢ — حدثنا القعنبي عن مالك عن نافع عن ابن عمر « أن  
رجلاً لأهن امرأته في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وانتفى من ولدها  
ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وألحق الولد بالمرأة » .

— ( من فرجها ) أى فمالك فى مقابلة وطئك إياها . وفيه أن الملاحن لا يرجع بالمهر  
عليها إذا دخل عليها ، وعليه اتفاق العلماء ، وأما إن لم يدخل بها فقال أبوحنيفة  
ومالك والشافعى لها نصف المهر وقيل لها السكل وقيل لا صداق لها ( فذاك )  
أى عود المهر إليك ( أبعد لك ) لأنه إذا لم يعد إليك حالة الصديق فلأن لا يعود  
إليك حالة الكذب أولى . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

( قلت لابن عمر رجل قذف امرأته ) أى ما الحكم فيه ( قال ) أى ابن عمر  
( بين أخوي بني العجلان ) يعنى عويمراً وامرأته وهو من باب التغليب حيث  
جعل الأخت كالأخ ، وأما إطلاق الأخوة فبالنظر إلى أن المؤمنين إخوة أو إلى  
القراية التى بينهما بسبب أن الزوجين كليهما من قبيلة عجلان ( يرددها ) أى كلمة  
الله يعلم إلى تائب ( فرق بينهما ) استدلل به من قال أن الفرقة لا تقع الا بتفريق  
الحاكم . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى بنحوه .

( أن رجلاً ) هو عويمر ( وانتفى من ولدها ) أى أنكر الرجل انتساب  
الولد إليه ( وألحق الولد بالمرأة ) أى فى النسب والوراثة فيوث ولد الملاحنة منها —



قال أبو داود : الذي تفرد به مالك قوله : « وألحق الولد بالمرأة »  
وقال يونس عن الزهري عن سهل بن سعد في حديث اللعان : « وأنكر  
حملها فكان ابنها يدعى إليها » .

## ٢٨ — باب إذا شك في الولد

٢٢٤٣ — حدثنا ابن أبي خلف أخبرنا سفيان عن الزهري عن  
سميد عن أبي هريرة قال « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم من بني  
قزارة فقال : إن امرأتى جاءت بولد أسود ، فقال : هل لك من إبل ؟

— وترث منه ولاورثة بين الملاحن وبينه . وبه قال جمهور العلماء . قال المنذرى :  
وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

( قال أبو داود الذي تفرد به الخ ) حاصله أن مالكا تفرد بهذه الزيادة أي  
بزيادة قوله وألحق الولد بالمرأة في حديث ابن عمر . وقد جاءت في حديث سهل  
ابن سعد كما تقدم من رواية يونس عن الزهري بلفظ : ثم خرجت حاملا فكان  
الولد يدعى إلى أمه . ومن رواية الأوزاعي عن الزهري بلفظ : فكان يدعى  
يعنى الولد لأمه ومن رواية فليح عن الزهري بلفظ : وكانت حاملا فأنكر  
حملها فكان ابنها يدعى إليها . وقوله الذي تفرد به مالك مبتدأ وخبره قوله :  
وألحق الولد بالمرأة .

وأما قوله قال يونس عن الزهري الخ ففيه أن يونس لم يقل في روايته عن  
الزهري لفظه ، وأنكر حملها فكان ابنها يدعى إليها ، وإنما قالها فليح في روايته  
عن الزهري والله تعالى أعلم .

## ( باب إذا شك في الولد )

( بولد أسود ) زاد في رواية للبخاري ومسلم وأني أنكرته أي لسواد الولد —

قال : نعم ، قال : ما ألوانها ؟ قال : حُرٌّ ، قال : فهل فيه سمينٌ أوزق ؟ قال : إن فيها لوزقا ، قال : فأنى تراه ؟ قال : عسى أن يكون نزعهُ عرقٌ قال : وهذا عسى أن يكون نزعهُ عرق .

٢٢٤٤ — حدثنا الحسن بن عليّ أخبرنا عبدُ الرزاق أنبأنا معمر عن

— مخالفاً للون أبويه وأراد نفيه عنه (ما ألوانها) أى ما ألوان تلك الإبل (حمر) بضم فسكون جمع أحمر (من أوزق) غير منصرف للوصف ووزن الفعل . قال فى القاموس : ما فى لونه بياض الى سواد . وقال غيره : الذى فيه سواد ليس بمحالك بأن يميل إلى الغبرة ، ومنه قيل للعمامة : ورقاء (إن فيها لورقا) بضم فسكون جمع أوزق وعدل عنه إلى جمعه مبالغة فى وجوده (فأنى تراه) بضم التاء أى فمن أين تظن الورق (عسى أن يكون نزعهُ عرق) بكسر أوله، والمراد بالعرق ههنا الأصل من النسب ، وأصل النزع الجذب ، أى قلعه وأخرجه من ألوان فله ولقاحه ، وفى المثل : العرق نزاع ، والعرق الأصل مأخوذ من عرق الشجرة يعنى أن لونه إنما جاء لأنه فى أصوله البعيدة ما كان فى هذا اللون (قال وهذا) أى الولد الأسود (عسى أن يكون نزعهُ عرق) أى عسى أن يكون فى أصولك أو فى أصول امرأتك من يكون فى لونه سواد فأشبهه واجتذبه إليه وأظهر لونه عليه .

قال الفروى : فى هذا الحديث أن الولد يلحق الزوج وإن خالف لونه لونه ، حتى لو كان الأب أبيض والولد أسود أو عكسه ، لحقه ولا يحل له نفيه بمجرد المخالفة فى اللون وكذا لو كان الزوجان أبيضين فجاء الولد أسود أو عكسه ، لاحتمال أنه نزعهُ عرق من أسلافه انتهى . قال المنذرى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه . وهذا الرجل هو ضمضم بن قتادة . —

الزُّهْرِيُّ بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ ، قَالَ « وَهُوَ حِينَئِذٍ يُعَرِّضُ بَأْنَ يَنْفِيهِ » .

٢٢٤٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ

عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « أَنَّ أُمَّ رَابِئًا أُمِّي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : إِنْ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ وَإِنِّي أَنْكِرُهُ ، فَذَكَرَ مَعْنَاهُ » .

## ٢٩ - باب التغليظ في الانتفاء

٢٢٤٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عَمْرُو

- يَعْنِي ابْنَ الْخَارِثِ - عَنْ ابْنِ الْهَادِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ عَنْ سَعِيدِ الْقُسَيْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ حِينَ نَزَلَتْ آيَةُ الْمُتَلَاعِنِينَ [ الْمُلَاعِنَةِ ] : « أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَدْخَلْتَ عَلَى قَوْمٍ مِّنْ لَيْسَ مِنْهُمْ ، فَلَيْسَتْ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ، وَلَنْ يَدْخِلَهَا اللَّهُ جَنَّتَهُ [ الْجَنَّةُ ] . وَأَيُّمَا

— ( وهو ) أى الرجل الفزارى ( يعرض ) بتشديد الراء من التعريض ، وهو ذكر شيء يفهم منه شيء آخر لم يذكر ، ويفارق الكناية بأنها ذكر شيء بغير لفظه للموضوع يقوم مقامه ( بَأْنَ يَنْفِيهِ ) أى الولد . وفيه أن التعريض ينفي الولد ليس نفيًا وأن التعريض بالقذف ليس قذفًا . وهو مذهب الشافعى وموافقيه . كذا قال النووى ( وإِنِّي أَنْكِرُهُ ) أى أسقغربه بقلبي أن يكون منى لا أنه نفاء عن نفسه بلفظه . قاله النووى .

## ( باب في التغليظ في الانتفاء )

( أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَدْخَلْتَ عَلَى قَوْمٍ ) أى بالانقساب الباطل ( من ) مفعول أدخلت

( ليس منهم ) أى من ذلك القوم ( فليست ) أى المرأة ( من الله ) أى من دينه —

رَجُلٍ جَعَدَ وَلَدَهُ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ اِخْتَجَبَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ وَفَضَحَهُ عَلَى رُؤُوسِ  
الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ .

### ٣٠ - باب في ادعاء ولد الزنا

٢٢٤٧ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم أخبرنا مُعْتَمِرٌ عن سَلْمٍ يَعْنِي  
ابْنَ أَبِي الدِّيَالِ حَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ سَمِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ  
قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا مُسَاعَاةَ فِي الْإِسْلَامِ مَنْ سَاعَى

— أَوْ رَحِمَتْهُ (فِي شَيْءٍ) أَيْ شَيْءٍ يَعْتَدُّ بِهِ (وَلَنْ يَدْخُلَهَا اللَّهُ جَنَّتَهُ) أَيْ مَعَ مَنْ  
يَدْخُلُهَا مِنَ الْحَسَنِينَ بَلْ يُؤَخِّرُهَا أَوْ يَمْذِبُهَا مَا شَاءَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ كَافِرَةً فَيَجِبُ  
عَلَيْهَا الْخُلُودُ كَذَا فِي الْمِرْقَاةِ (جَعَدَ وَلَدَهُ) أَيْ أَنْكَرَهُ وَنَفَاهُ (وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ)  
أَيْ الرَّجُلُ يَنْظُرُ إِلَى الْوَلَدِ وَهُوَ كُنْيَاةٌ عَنِ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ وَلَدُهُ ، أَوْ الْوَلَدُ يَنْظُرُ إِلَى  
الرَّجُلِ ، فَنَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى قَلَّةِ شَفَقَتِهِ وَرَحْمَتِهِ وَكَثْرَةِ قَسَاوَةِ قَلْبِهِ وَغُلْظَتِهِ (اِخْتَجَبَ  
اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ) أَيْ حَجَبَهُ وَأَبْعَدَهُ مِنْ رَحْمَتِهِ (وَفَضَحَهُ) أَيْ أَخْرَاجَهُ (عَلَى رُؤُوسِ  
الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ) أَيْ عِنْدَهُمْ . قَالَ الْمَغْذَرِيُّ وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةٍ .

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ عَنْ سَمِيدِ الْقُبَيْرِيِّ رَوَى عَنْهُ يَزِيدُ بْنُ  
الْمُهَادِّ يَعْرِفُ بِحَدِيثٍ وَاحِدٍ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ يَعْرِفُ  
بِحَدِيثٍ وَاحِدٍ عَنْ سَمِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَذَكَرَ هَذَا  
الْحَدِيثَ ، رَوَى عَنْهُ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُهَادِّ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ ذَلِكَ .

### ( باب في ادعاء ولد الزنا )

( عَنْ سَلْمٍ يَعْنِي ابْنَ أَبِي الدِّيَالِ ) بَفَتْحِ الْمَجْمُوعَةِ وَالْفَتْحَانِيَةِ الثَّقِيلَةِ . قَالَ  
الْحَافِظُ : نَقَّةٌ قَلِيلُ الْحَدِيثِ ( لَامُ مَسَاعَاةٍ فِي الْإِسْلَامِ ) قَالَ فِي النِّهَايَةِ : الْمَسَاعَاةُ الزَّانَا  
وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ يَجْعَلُهَا فِي الْإِمَاءِ دُونَ الْحَرَائِرِ لِأَنَّهُنَّ كُنَّ يَسْعَيْنَ لِمَوَالِيهِنَّ فَيُكْسِبْنَ —

فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقَدْ لَحِقَ بِمَعْصِيَتِهِ ، وَمَنِ ادَّعَى وَلَدًا مِنْ غَيْرِ رِشْدَةٍ فَلَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ .

٢٢٤٨ — حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ ح .  
وَأَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ وَهُوَ  
أَشْبَعُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ  
« إِنْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى أَنْ كُلَّ مُسْتَلْحِقٍ اسْتَلْحَقَ بَعْدَ أَبِيهِ

— لَمْ يَضُرَّ أَنْ كَانَ عَلَيْهِنَ . سَاعَتِ الْأُمَّةِ إِذَا فُجِرَتْ وَسَاعَاها فَلَانَ إِذَا فُجِرَ بِهَا  
مُفَاعَلَةٌ مِنَ السَّمِيِّ كَأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا يَسْعَى لِصَاحِبِهِ فِي حَصُولِ غَرَضِهِ فَأَبْطَلَهُ الْإِسْلَامُ  
وَلَمْ يَلْحَقِ النَّسَبُ بِهَا وَعَفَا عَمَّا كَانَ مِنْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ أَلْحَقِ بِهَا (مَنْ سَاعَى)  
أَيَ زَنِى أُمَّةِ الرَّجُلِ وَفُجِرَ بِهَا عَلَى نَهْجِ الْمَعْرُوفِ (فِي الْجَاهِلِيَّةِ) فَخَصَلَ بِهِ وَلَدُ  
(فَقَدْ لَحِقَ) الْوَلَدُ الْمَتَوَلَّدُ مِنَ الزَّانَا (بِمَعْصِيَتِهِ) يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى أَيَّ بَعُولَةٍ  
وَسَيِّدِهِ وَهُوَ مَوْلَى الْأُمَّةِ الْفَاجِرَةِ .

قَالَ فِي مَعَالِمِ السَّنَنِ : إِنْ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ كَانَتْ لَهُمْ إِمَاءٌ يَسَاعِينَ وَهِنَّ الْبَغَايَا  
الْوَاتِي ذَكَرَهُنَّ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ وَلَا تَسْكُرُوا هُوَ أَفْتِيَاكُمْ عَلَى الْبَقَاءِ ﴾  
إِذَا كَانَ سَادَتُهُنَّ يَلْمُونَ بِهِنَّ وَلَا يَحْتَنِبُوهُنَّ ، فَإِذَا جَاءَتْ إِحْدَاهُنَّ بِوَلَدٍ وَكَانَ  
سَيِّدُهَا يَطْوُهَا وَقَدْ وَطَّئَهَا غَيْرُهُ بِالزَّانَا فَرُبَّمَا ادَّعَاهُ الزَّانِي وَادَّعَاهُ السَّيِّدُ ، فَحُكِمَ النَّبِيُّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْوَلَدِ لِسَيِّدِهَا لِأَنَّ الْأُمَّةَ فَرَّاشُ السَّيِّدِ كَالْحُرَّةِ وَنَفَاقُهُ مِنَ الزَّانِي  
انْتَهَى (وَلَدًا مِنْ غَيْرِ رِشْدَةٍ) يُقَالُ هَذَا وَلَدُ رِشْدَةٍ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ ، مَنْ كَانَ  
بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ ، وَوُلِدَ زَنِيَّةً مِنْ كَانَ بِضَدِّهِ . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ فِي إِسْنَادِهِ رَجُلٌ مَجْهُولٌ .  
(وَهُوَ أَشْبَعُ) أَيَّ حَدِيثِ الْحَسَنِ أَتَمَّ مِنْ حَدِيثِ شَيْبَانَ (قَضَى) أَيَّ أَرَادَ —

قَالَ الْحَافِظُ شَمْسُ الدِّينِ بْنِ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ :  
قَالَ بَعْضُهُمْ : هَذِهِ أَحْكَامُ وَقَعَتْ فِي أَوَّلِ زَمَنِ الشَّرِيعَةِ — إِلَى أَنْ قَالَ — ثُمَّ =  
(٢٣ — عَنْ الْمَعْبُودِ ٦)

الَّذِي يُدْعَى لَهُ ادْعَاهُ وَرَثَتُهُ فَقَضَى أَنْ كُلَّ مَنْ كَانَ مِنْ أُمَّةٍ يَمْلِكُهَا  
يَوْمَ أَصَابَهَا فَقَدْ لَحِقَ بِمَنْ اسْتَلْحَقَّهُ وَلَيْسَ لَهُ مِمَّا قُسِمَ قَبْلَهُ مِنَ الْمِيرَاثِ

— أن يقضى (أن كل مستلحق) هو بفتح الحاء الذى طالب الورثة أن ياحقوه بهم  
واستلحقه أى ادعاه (استلحق) بصيغة المجهول صفة لقوله مستلحق (بعد أبيه)  
أى بعد موت أبى المستلحق (الذى يدعى) بالتخفيف أى المستلحق (له) أى  
لأبيه يعنى ينسبه إليه الناس بعد موت سيد تلك الأمة ولم ينكر أبوه حتى مات  
(ادعاه ورثته) هذه الجملة خبر إن وقيل لأنها صفة ثانية لمستلحق وخبر إن محذوف  
أى من كان دل عليه ما بعده (فقضى) الفاء تفصيلية أى أراد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أن يقضى فقضى كما فى قوله تعالى ﴿ فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم ﴾  
(أن كل من كان من أمة) أى كل ولد حصل من جارية (يملكها) أى سيدها  
(يوم أصابها) أى فى وقت جاممها (فقد لحق بمن استلحقه) يعنى أن لم ينكر  
نسبه منه فى حياته وهو معنى قوله (وليس له) أى للولد (مما قسم) بصيغة المجهول —

== ذكر الاستلحاق — قال الشيخ شمس الدين : وليس كما قال ، فإن هذا القضاء إنما  
وقع بالمدينة المنورة بعد قيام الإسلام ومصيرها دار هجرة . وقد جمعه النبي صلى الله  
عليه وسلم على صور :

الصورة الأولى : أن يكون الولد من أمة التى فى ملكه وقت الإصابة ، فإذا  
استلحقه لحق به من حين استلحقه ، وما قسم من ميراثه قبل استلحاقه لم ينقض ،  
ويورث من المستلحق ، وما كان بعد استلحاقه من ميراث لم يقسم ورث منه نصيبه ،  
فإنه إنما ثبت بنوته من حين استلحقه ، فلا تنعطف على ما تقدم من قسمة الموارث ،  
وإن أنكره لم يلحق به ، وصماه أباه على كونه يدعى له ويقال إنه منه ، لا أنه أبوه  
فى حكم الشرع ، إذ لو كان أباه حكما لم يقبل إنكاره له ولحق به .

الصورة الثانية : أن يكون الولد من أمة لم تكن فى ملكه وقت الإصابة ،  
فهذا ولد زنا لا يلحق به ولا يرثه ، بل نسبه منقطع منه . وكذلك إذا كان من حرة =

شئاً « وما أدرك من ميراث لم يقسم » قل له نصيبه ولا يلحق إذا كان أبوه الذي يدعى له أنكره وإن كان من أمة لم يملكها أو من حرقة عاهر بها فإنه لا يلحق به ولا يرث وإن كان الذي يدعى له هو ادعاه فهو ولد زنية من حرقة كان أو أمة .

— أى فى الجاهلية بين ورثته (قبله) أى قبل الاستحاق (من الميراث شئ) لأن ذلك الميراث وقعت قسمته فى الجاهلية والإسلام ينفو عما وقع فى الجاهلية (وما أدرك) أى الولد (من ميراث لم يقسم فله نصيبه) أى فللولد حصته (ولا يلحق) قال القارى فى المرافة بفتح أوله وفى نسخة بضمه أى لا يلحق الولد (إذا كان أبوه الذى يدعى له) أى ينتسب إليه (أنكره) أى أبوه لأن الولد انتفى عنه بإنكاره وهذا إما يكون إذا ادعى الاستبراء بأن يقول مضى عليها حيض بعد ما أصابها وما وطئ بعد مضى الحيض حتى ولدت وحلف على الاستبراء فحينئذ ينتفى عنه الولد (وإن كان) أى الولد (عاهر بها) أى زنى بها (فإنه) أى الولد (لا يلحق) بصيغة المعلوم أو المجهول (ولا يرث) أى ولا يأخذ الإرث (وإن كان الذى يدعى له) وصلية تأكيد ومبالغة لما قبله (هو ادعاه) بتشديد الدال أى انتسبه (فهو ولد زنية) بكسر فسكون (من حرقة كان) أى الولد (أو أمة) —

== فد زنى بها ، فالولد غير لاحق به ولا يرث منه وإن كان هذا الزانى الذى يدعى الولد له ، يعنى أنه منه قد ادعاه لم تفد دعواه شيئاً ، بل الولد ولد زنا ، وهو لأهل أمه ، إن كانت أمة فملوكة لمالكها ، وإن كانت حرة فنسبه إلى أمه وأهلها ، دون هذا الزانى الذى هو منه .

وقوله فى أول الحديث « استلحق بعد أيسه الذى يدعى له » ادعاه ورثة الأب ههنا ، هو الزانى الذى منه الولد وهما أباً تسمية مقيدة بكون الولد منه ، ولهذا قال « الذى يدعى له » يعنى يقال : إنه منه ويدعى له فى الجاهلية أنه أبوه فإذا ادعاه ==

٢٢٤٩ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا أَبِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَاشِدٍ بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ . زَادَ : وَهُوَ وَلَدُ زَيْنَا لِأَهْلِ أُمِّهِ مِنْ كَانُوا حُرَّةً أَوْ أَمَةً ، وَذَلِكَ فِيمَا اسْتَلْحَقَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ فَمَا اقْتَسِمَ مِنْ مَالٍ قَبْلَ الْإِسْلَامِ فَقَدْ مَضَى .

— أى من جارية . قال الخطابي : هذه أحكام قضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في أوائل الإسلام ومبادئ الشرع وهى أن الرجل إذا مات واستلحق له ورثته ولداً فإن كان الرجل الذى يدعى الولد له ورثته قد أنكر أنه منه لم يلحق به ولم يرث منه وإن لم يكن أنكره فإن كان من أمته لحقه وورث منه ما لم يقسم بعد من ماله ولم يرث ما قسم قبل الاستلحاق وإن كان من أمة غيره كابن —

= ورثة هذا الزانى فالحكم ما ذكر . ونظير هذا القضاء : قصة سعد بن أبي وقاص ، وعبد بن زمعة فى ابن أمة زمعة ، فإن ورثة عتبة وهو سعد ، ادعى الولد أنه من أخيه ، وادعى عبد أنه أخوه ، ولد على فراش أبيه ، فألحقه النبي صلى الله عليه وسلم بمالك الأمة ، دون عتبة . وهو تفسير قوله « وإن كان من أمة لم يملكها أو من حرة عاهر بها فإنه لا يلحق به ولا يرث » وسيأتى بعد هذا إن شاء الله تعالى .

وقد يتمسك به من يقول : الأمة لا تكون فراشاً ، وإنما يلحق الولد للسيد بالدعوى ، لا بالفراش ، كقول أبى حنيفة ، لقوله « من كان من أمة يملكها يوم أصابها فقد لحق بمن استلحقه » فإنما جعله لاحقاً به بالاستلحاق ، لا بالإصابة ، ولكن قصة عبد بن زمعة أصح من هذا وأصرح ، فى كون الأمة تصير فراشاً ، كما تكون الحرة ، يلحق الولد بسيدها بحكم الفراش ، كما يلحق بالحرّة كما سيأتى . وليس فى حديث عمرو بن شعيب أنه لا يلحق ولده من أمته إلا بالاستلحاق ، وإنما فيه أنه عند تنازع سيدها والزانى فى ولدها ، يلحق بسيدها الذى استلحقه دون الزانى ، وهذا مما لا نزاع فيه ، فالحديثان متفقان . والله أعلم .



٣١ - باب في القافة

٢٢٥٠ - حدثنا مُسَدَّدٌ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ الْمَعْنَى وَابْنُ السَّرْحِ قَالُوا أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ «دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ مُسَدَّدٌ وَابْنُ السَّرْحِ - يَوْمًا مَسْرُورًا ؛ وَقَالَ عُثْمَانُ : تُعَرِّفُ أَسَارِيرُ وَجْهَهُ ، فَقَالَ أَيْ عَائِشَةُ أَلَمْ تَرَيَّ أَنْ مُجَزَّزًا الْمُدَاجِيَّ رَأَى

— وليدة زمعه أو من حرة زنى بها لا يلحق به ولا يرث بل لو استلحقه الواطيء لم يلحق به فإن الزنا لا يثبت النسب .

قال النووي : معناه إذا كان للرجل زوجة أو مملوكة صارت فراشاً له فأنث بولد لمدة الإمكان لحقه وصار ولداً له يجرى بينهما التوارث وغيره من أحكام الولادة سواء كان موافقاً له في الشبه أو مخالفاً له . نقله السهوطي رحمه الله كذا في المرقاة . قال المذنبى : قد تقدم الكلام على عمرو بن شعيب وروى عن عمرو هذا الحديث محمد بن راشد بن المسكحول وفيه مقال .

( باب في القافة )

جمع قائف هو من يقبع الآثار ويعرفها ويعرف شبه الرجل بأخيه وأبيه ، قاله في الجمع ( قال مسدد وابن السرح ) أى فى روايتهما بعد قوله دخل على ( هو مأسور ) يوماً ظرف لدخل ومسروراً حال من ضمير دخل ( وقال عثمان ) أى فى روايته ( تعرف أساير وجهه ) جملة حالية وتعرف بصيغة المجهول والأساير هى الخطوط التى فى الجبهة واحدها سر وسرر وجمعته أسرار وجمع الجمع أساير ( أى عائشة ) أى يا عائشة فأى نداء للقرىب ( ألم ترى ) بمحذف النون أى ألم تعلمى ( أن مجزراً ) بكسر الزاى الأولى مشددة بعد الجيم ( المدججى ) نسبة إلى مدج بضم الميم وسكون الدال المهملة وكسر اللام ، وكان القيافة فيهم —

زَيْدًا وَأُسَامَةَ قَدْ غَطَّيَا رُءُوسَهُمَا بِقَطِيفَةٍ وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا فَقَالَ إِن هَٰذِهِ  
الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : كَانَ أُسَامَةُ أَسْوَدَ وَكَانَ زَيْدٌ أَبْيَضَ .

٢٢٥١ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ

قَالَ قَالَتْ : « دَخَلَ عَلَى مَسْرُورٍ تَبْرُقُ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ » .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَكَانَ أُسَامَةُ أَسْوَدَ وَكَانَ زَيْدٌ أَبْيَضَ .

— وَفِي بَنِي أَسَدٍ يَعْتَرَفُ لَهُمُ الْعَرَبُ (رَأَى زَيْدًا) أَيْ ابْنَ حَارِثَةَ (وَأُسَامَةَ) أَيْ ابْنَ  
زَيْدٍ مَقْبُوفٍ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (قَدْ غَطَّيَا) أَيْ سَتَرَا (بِقَطِيفَةٍ) أَيْ  
كِسَاءٍ غَلِيظٍ (وَبَدَتْ) أَيْ ظَهَرَتْ (كَانَ أُسَامَةُ أَسْوَدَ) كَانَتْ أُمُّهُ حَبْشَمَةَ  
سُودَاءَ ، اسْمُهَا بَرَكَةٌ وَكُنِيَّتُهَا أُمُ أَيْمَنَ .

قَالَ الْخَطَّابِيُّ : فِي هَٰذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى ثُبُوتِ أَسْرِ الْقَافَةِ وَحُجَّةٌ الْحَكَمُ  
بِقَوْلِهِمْ فِي إِنْخِلَاقِ الْوَلَدِ ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَظْهَرُ السَّرُورُ  
إِلَّا بِمَا هُوَ حَقٌّ عِنْدَهُ ، وَكَانَ النَّاسُ قَدْ ارْتَابُوا فِي زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَابْنَةِ أُسَامَةَ ،  
وَكَانَ زَيْدٌ أَبْيَضٌ وَأُسَامَةُ أَسْوَدَ ، فَتَمَارَى النَّاسُ فِي ذَلِكَ وَتَكَلَّمُوا بِقَوْلٍ كَانَ  
يَسُوءُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمَاعَهُ ، فَلَمَّا سَمِعَ هَٰذَا الْقَوْلَ مِنْ مَجْزَزِ فَرَحٍ  
بِهِ وَسَرَى عَنْهُ . وَمِنْ أَثْبَتِ الْحَكَمَ بِالْقَافَةِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَبِهِ  
قَالَ عَطَاءٌ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْأَوْزَاعِيُّ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَهُوَ قَوْلُ  
عَامَةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ فِي الْوَلَدِ الْمَشْكُلِ يَدْعِيهِ اثْنَانِ يَقْضَى  
بِهِ لَهَا وَأَبْطَلَ الْحَكَمَ بِالْقَافَةِ . انْتَهَى .

(بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ) أَيْ بِإِسْنَادِ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ وَمَعْنَاهُ (قَالَ) أَيْ اللَّيْثُ

فِي رِوَايَتِهِ (تَبْرُقُ) بِفَتْحِ الْعَاءِ وَضَمِّ الرَّاءِ أَيْ تَضَيُّ وَتَسْتَنِيرُ مِنَ السَّرُورِ وَالْفَرَحِ —

قال أبو داود: وأساريرُ وجهه لم يحفظه ابنُ عيينة .

قال أبو داود: أساريرُ وجهه هو تدليس من ابنِ عيينة لم يسمعه من الزهري إنما سمع الأساريرَ من غير الزهري . قال والأساريرُ في حديثِ الليث وغيره .

قال أبو داود: وسمعتُ أحمدَ بنَ صالح يقول: « كان أسامة شديداً السوادِ مثل القارِ وكان زيدٌ أبيضَ مثل القطنِ » .

### ٣٢ — باب من قال بالقرعة إذا تنازعا في الولد

٢٢٥٢ — حدثنا مسددٌ حدثنا يحيى عن الأجلح عن الشَّفي عن عبدِ الله بنِ الحُليل عن زَيْدِ بنِ أَرْقَمَ قال: « كنتُ جالساً عند النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فجاء رجلٌ منَ النِّمَنِ [ من أهلِ النِّمَنِ ] فقال إنَّ ثلاثة نفرٍ منَ أهلِ النِّمَنِ أتوا علينا يختصمونَ إليَّ في ولدي، وقد وقَّعوا على امرأتِ في طهرٍ واحدٍ، فقال لاثنينِ طيباً بالولدِ لهذا ففعلياً [ ففعلياً ]، ثمَّ قال لاثنينِ طيباً بالولدِ لهذا ففعلياً [ ففعلياً ]، ثمَّ قال لاثنينِ طيباً بالولدِ لهذا ففعلياً [ ففعلياً ] » .

— قال المنذرى: وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه .

### (باب من قال بالقرعة إذا تنازعا في الولد)

(عن الأجلح) بتقديم الجيم على الحاء (يختصمون إليه في ولد) جملة حالية (الاثنين) قد وقع في بعض النسخ بعد قوله لاثنين لفظ منهما ولا يظهر له وجه (طيباً بالولد) من طابت نفسه بالشئ، إذا سمحت به من غير كراهة ولا غضب (لهذا) أى الثالث (فعلياً) بالتحتمانية من غلت القدر أى صاحبا —

فَقَالَ أَنْتُمْ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ إِنِّي مُقْرِعُ بَيْنَكُمْ ، فَمَنْ قُرِعَ فَلَهُ الْوَلَدُ ،  
وَعَلَيْهِ إِصْحَابِيهِ ثُلَاثًا الدِّيَّةُ ، فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ ، فَجَعَلَهُ لِعَنْ قُرِعَ . فَضَحِكَ  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى بَدَتْ أَضْرَاسُهُ أَوْ نَوَاجِذُهُ .

— وفي بعض النسخ غلبا بالوحدة (متشاكسون) أى متنازعون (فمن قرع) أى  
فمن خرج القرعة باسمه (وعليه) أى على من خرج باسمه القرعة (ثلاثا الدية)  
أى ثلاثا القيمة ، والمراد قيمة الأم فإنها انتقلت إليه من يوم وقع عليها بالقومة .  
كذا في فتح الودود . وروى الحديث الحميدى في مسنده وقال فيه : فأغرمه ثلثي  
قيمة الجارية لصاحبيه (حتى بدت) أى ظهرت (أضراسه) الأضراس الأسنان  
سوى الثنايا الأربعة (أو) للشك (نواجذه) هى من الأسنان الضواحك التى  
تبدو عند الضحك والأكثر الأشهر أنها أقصى الأسنان ، والمراد الأول لأنه  
ما كان يبلغ به الضحك حتى يبدو آخر أضراسه ، فورد كل ضحكة التبسم ،  
وإن أريد بها الأواخر لاشتجارها بها فوجهه أن يراد مبالغة مثله فى ضحكه من  
غير أن يراد ظهور نواجذه . كذا فى المجموع .

قال المنذرى : فى هذا الحديث دليل على أن الولد لا يلحق بأكثر من أب  
واحد ، وفيه إثبات القرعة فى أمر الولد وإحقاق القارع . وللقرعة مواضع غير  
هذا فى العتق وتساوى البينتين فى الشيء يتداعاه اثنان فصاعداً ، وفى الخروج  
بالنساء فى الأسفار ، وفى قسم الموارث وإفراز الحصص بها ، وقد قال بجميع  
وجوهها نفر من العلماء ومنهم من قال بها فى بعض هذه المواضع ، ولم يقل بها  
فى بعض . ومن قال بظاهر حديث زيد بن أرقم لإسحاق بن راهويه وقال : هو  
السنة فى دعوى الولد ، وكان الشافعى يقول به فى القديم . وقيل لأحمد فى حديث  
زيد هذا فقال حديث الفاقة أحب إلى . وقد تكلم بعضهم فى إسناد حديث  
زيد بن أرقم وقد قيل فيه إنه منسوخ . انتهى .

٢٢٥٣ - حدثنا خُشَيْشُ بْنُ أَصْرَمَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنبَأَنَا الثَّوْرِيُّ  
عَنْ صَالِحِ الْمَمْدَانِيِّ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ « أَتَى  
عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِثَلَاثَةِ وَهُوَ بِالْيَمَنِ وَقَعُوا عَلَى امْرَأَةٍ فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ ، فَسَأَلَ  
اِثْنَيْنِ : أَتَقَرَّانِ لِهَذَا بِالْوَلَدِ ؟ قَالَا : لَا ، حَتَّى سَأَلَهُنَّ جَمِيعًا ، فَيَجْعَلَ كُلُّمَا  
سَأَلَ اِثْنَيْنِ قَالَا : لَا ، فَأَقْرَعَ بَيْنَهُنَّ ، فَأَخْلَقَ الْوَلَدَ بِالَّذِي صَارَتْ عَلَيْهِ  
الْقُرْعَةُ ، وَجَعَلَ عَلَيْهِ ثُلُثَى الدِّيَةِ . قَالَ : فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ فَضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ بَدَنُ نَوَاجِذِهِ » .

— وقال في النبيل : واعلم أنه لا معارضة بين حديث العمل بالقافة ، وحديث  
العمل بالقرعة لأن كل واحد منهما دل على أن ما استعمل عليه طريق شرعى  
فأبما حصل وقع به الإلحاق ، فإن حصل معاً مع الاتفاق لا إشكال ومع الاختلاف  
الظاهر أن الاعتبار بالأول منهما لأنه طريق شرعى يثبت به الحكم ولا ينقضه  
طريق آخر يحصل بعده . قال المفذرى : وأخرجه النسائى ، وفى إسناداه الأجلح  
واسمه يحيى بن عبد الله الكندى ولا يحتاج بمحدثه .

( حدثنا خُشَيْشُ ) بمعجمات مصفراً ( بثلاثة ) أى بثلاثة رجال ( وهو ) أى  
على رضى الله عنه ( أتقران ) بصيغة التثنية ( لهذا ) أى لهذا الثالث ( بالذى  
صارَتْ عليه القرعة ) أى بالذى خرجت باسمه القرعة . —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقال أبو محمد بن حزم : هذا الحديث إسناده صحيح ، كلهم ثقات ، قال : فإن  
قيل : إنه خبر قد اضطرب فيه ، فأرسله شعبة عن سلمة بن كهيل عن الشعبي عن مجهول ،  
ورواه أبو إسحق الشيبانى عن رجل من حضر موت عن زيد بن أرقم ؟ —

٢٢٥٤ — حدثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ أَخْبَرَنَا أَبِي أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَلَمَةَ  
سَمِعَ الشَّعْبِيَّ عَنْ اَخْلَافِ بْنِ اَخْلَافٍ قَالَ : « أَتَى عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي امْرَأَةٍ وَلَدَتْ مِنْ ثَلَاثَةِ نَحْوَةٍ ، لَمْ يَذْكُرِ الْيَمَنَ وَلَا النَّبِيَّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا قَوْلَهُ طَلِبًا بِالْوَلَدِ » .

— قال المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه ، ورواه بعضهم . رسلا . وقال  
النسائي : هذا صواب ، وقال الخطابي : وقد تسكلم بعضهم في إسناد حديث  
زيد بن أرقم . هذا آخر كلامه . ويشبه أن يكون المراد بذلك الحديث المتقدم ،  
فأما حديث عبد خير فرجال إسفاده ثقات غير أن الصواب فيه الإرسال .  
(عن الخليل أو ابن الخليل) هو عبد الله بن الخليل أو ابن أبي الخليل —

== قلنا . قد وصله سفيان ، وليس هو بدون شعبة ، عن صالح بن حبي ، وهو ثقة ،  
عن عبد خير ، وهو ثقة ، عن زيد بن أرقم . هذا آخر كلامه .  
وهذا الحديث قد اشتمل على أمرين :

أحدهما : إلحاق المتنازع فيه بالقرعة ، وهو مذهب إسحاق بن راهويه ، قال :  
هو السنة في دعوى الولد ، وكان الشافعي يقول به في القديم . وذهب أحمد ومالك  
إلى تقديم حديث القافة عليه ، فقيل لأحمد في حديث زيد هذا ؟ فقال : حديث القافة  
أحب إلى . ولم يقل أبو حنيفة بواحد من الحديثين ، لا بالقرعة ولا بالقافة .

الأمر الثاني : جعله ثلثي الدية على من وقعت له القرعة ، وهذا مما أشكل على  
الناس ، ولم يعرف له وجه . وسألت عنه شيخنا ؟ فقال : له وجه ، ولم يزد .

ولكن قد رواه الحميدي في مسنده بلفظه آخر ، يدفع الإشكال جملة قال :  
« وأغرمه ثلثي قيمة الجارية لصاحبيه » وهذا لأن الولد لما لحق به صارت أم ولد ،  
وله فيها ثلثها ، فغرمه قيمة ثلثيها للذين أفسدهما على الشريكين بالاستيلاء ، ففعل هذا  
هو المحفوظ ، وذكر ثلثي دية الولد وهم ، أو يكون عبر عن قيمة الجارية بالدية ، لأنها  
هي التي يودى بها ، فلا يكون بينهما تناقض . والله أعلم .

### ٣٣ - باب في وجوه النكاح التي كان

يتناكح بها أهل الجاهلية

٢٢٥٥ - حدثنا أحمد بن صالح أخبرنا عنبسة بن خالد حدثني  
يونس بن يزيد قال قال محمد بن مسلم بن شهاب أخبرني عروة بن الزبير  
« أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن النكاح  
كان في الجاهلية على أربعة أنحاء ، فنيكاح منها نكاح الناس اليوم ،  
يخطب الرجل إلى الرجل وليته فيصدقها ثم ينكحها ، ونكاح آخر كان  
الرجل يقول لا مراءت إذا طهرت من طمئنها أرسلني إلى فلان فاستبضي

— الحضري أبو الخليل السكوني مقبول من الثانية . و فرق البخاري وابن حبان  
بين الراوي عن علي فقال فيه ابن أبي الخليل ، والراوي عن زيد بن أرقم فقال  
فيه ابن الخليل ، كذا في التقريب .

( باب في وجوه النكاح التي كان يتناكح بها أهل الجاهلية )

( محمد بن مسلم بن شهاب ) هو الزهري ( أن النكاح كان في الجاهلية ) أي  
في زمن الجاهلية ( على أربعة أنحاء ) بالحاء المهملة جمع نحو بمعنى النوع أي على  
أربعة أنواع ( فنكاح منها ) وهو الأول ( يخطب ) الخطبة بضم الخاء وكسرها  
باختلاف معنيين ، فيقال في الموعظة خطب القوم وعليهم من باب قتل خطبة  
بالضم وخطب المرأة إلى القوم إذا طلب أن يتزوج منهم واختطبا والاسم الخطبة  
بالكسر كذا في المصباح ( وليته ) كاتبة أخيه ( فيصدقها ) بضم أوله أي يعين  
صداقها ويسقي مقداره ( ثم ينكحها ) أي يعقد عليها ( ونكاح آخر ) وهو  
الثاني ( إذا طهرت ) بفتح الطاء المهملة وضم الهاء ( من طمئنها ) بفتح الطاء  
المهملة وسكون الميم بعدها مثلثة وكان السر في ذلك أن يسرع حلوقها معه ( أرسلني -

مِنْهُ وَيَعْتَزِلُهَا زَوْجَهَا وَلَا يَسْمُهَا أَبَدًا حَتَّى يَتَبَيَّنَ خَمْلُهَا مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ  
الَّذِي تَسْتَبِضِعُ مِنْهُ ، فَإِذَا تَبَيَّنَ خَمْلُهَا أَصَابَهَا زَوْجُهَا إِنْ أَحَبَّ ، وَإِنَّمَا  
يَفْعَلُ ذَلِكَ رَغْبَةً فِي نَجَابَةِ الْوَلَدِ ، فَكَانَ هَذَا النِّكَاحُ يُسَمَّى نِكَاحُ  
الِاسْتِبْضَاعِ ، وَنِكَاحُ آخَرٍ يَجْتَمِعُ الرُّهْطُ دُونَ الْعَشْرَةِ فَيَدْخُلُونَ عَلَى  
الْمَرْأَةِ كُلُّهُمْ يُصِيبُهَا ، فَإِذَا حَمَلَتْ وَوَضَعَتْ ، وَمَرَّ لَيْالٍ بَعْدَ أَنْ تَضَعَ خَمْلَهَا  
أُرْسِلَتْ إِلَيْهِمْ فَلَمْ يَسْتَطِيعَ رَجُلٌ مِنْهُمْ أَنْ يَمْتَنِعَ حَتَّى يَجْتَمِعُوا عِنْدَهَا  
فَتَقُولُ لَهُمْ قَدْ عَرَفْتُمْ الَّذِي كَانَ مِنْ أَمْرِكُمْ وَقَدْ وَلَدْتُ وَهُوَ ابْنُكَ يَا فُلَانُ ،  
فَتُسَمَّى مَنْ أَحَبَّتْ مِنْهُمْ بِاسْمِهِ فَيَلْحَقُ بِهِ وَلَدُهَا ، وَنِكَاحُ رَابِعٍ يَجْتَمِعُ  
النَّاسُ الْكَثِيرُ فَيَدْخُلُونَ عَلَى الْمَرْأَةِ لَا تَمْتَنِعُ بِمَنْ جَاءَهَا وَهِيَ الْبَغَايَا  
كُنَّ يَنْصِبْنَ عَلَى أَبْوَابِ رَايَاتٍ تَكُنَّ [ يَكُنَّ ] عَلَمًا لِمَنْ أَرَادَهُنَّ دَخَلَ

— إلى فلان ) أى رجل من أشرفهم ( فاستبضى ) بموحدة بعدها ضاد معجمة أى  
اطلبى منه للباضعة وهى الجماع لتحمل منه ( أصابها زوجها ) أى جامعها ( وإنما  
يفعل ذلك رغبة فى نجابة الولد ) أى اكتساباً من ماء الفحل لأنهم كانوا يطلبون  
ذلك من أكابرهم ورؤسائهم فى الشجاعة أو الكرم أو غير ذلك ( ونِكَاحُ  
آخر ) وهو الثالث ( يجتمع الرهط ) أى الجماعة ( كلهم يصيبها ) أى يطؤها ،  
والظاهر أن ذلك إنما يكون عن رضى منها وتواطؤ بينهم وبينها ( وقد ولدت )  
بضم اللام لأنه كلامها ( وهو ابنك يا فلان ) أى إن كان ذكراً فلو كانت أُنثى  
لقلت هى ابنتك ، لكن يحتمل أن يكون لا تفعل ذلك إلا إذا كان ذكراً  
لما عرف من كراهتهم فى البتة ، وقد كان منهم من يقتل بنته التى يتحقق  
أنها بنت فضلا عن نجب هذه الصفة كذا فى الفتوح ( فقسى ) أى المرأة ( فيلحق  
به ) أى بالرجل الذى تسميه ( وهن البغايا ) جمع بغية وهى الزانية ( كن ينصبن ) —



عَلَيْهِمْ ، فَإِذَا حَمَلَتْ فَوَضَعَتْ حَمْلَهَا جُمِعُوا لَهَا وَدَعَوْا لَهُمُ الْقَافَةَ ثُمَّ الْحَقُّوا  
وَلَدَهَا بِالَّذِي يَرَوْنَ ، فَالْقَافَةُ وَدُعَى ابْنُهُ لَا يَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ . فَلَمَّا  
بَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَدَمَ نِكَاحَ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ كُلَّهُ إِلَّا نِكَاحَ  
أَهْلِ الْإِسْلَامِ الْيَوْمَ .

### ٣٤ — باب الولد للفراش

٢٢٥٦ — حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَمُسَدَّدٌ قَالَا أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ  
الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ « اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ

— بكسر الصاد أى يرفعن (تسكن علما) بفتح اللام أى علامة (جمعوا لها) ضبطه القسطلانى بضم الجيم وكسر الميم وقال أى جمعوا لها الناس (القافة) بالقاف وتخفيف الفاء جمع قائف وهو الذى يعرف شبيه الولد بالوالد بالآثار الخفية (فالقافة) أى التصق به ، وأصل اللوط بفتح اللام اللصوق (كله) دخل فيه ما ذكرت وما استقدرك عليها (إلا نكاح أهل الإسلام اليوم) أى الذى بدأت بذكره وهو أن يخطب الرجل إلى الرجل فيزوجه كما سبق . قال المنذرى : وأخرجه البخارى .

### ( باب الولد للفراش )

(اختصم سعد بن أبي وقاص) هو أحد العشرة المبشرة (وعبد بن زمعة) --

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد أشكل هذا الحديث على كثير من الناس ، من حيث إن النبي صلى الله عليه وسلم أمر سودة بالاحتجاب منه ، وقد ألحقه بزمعة فهو أخوها ، ولهذا قال « الولد للفراش » ، قالوا : فكيف يكون أخاها فى الحكم وتؤمر بالاحتجاب منه ؟ فقال بعضهم : هذا على سبيل الورع لأجل الشبه الذى رآه بعينه وقال بعضهم : إنما جعله =

إلى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم في ابنِ أُمّةِ زَمْعَةَ ، فقال سَعْدُ : أَوْصَانِي  
أَخِي عُتْبَةَ إِذَا قَدِمْتُ مَسْكَهُ أَنْ أَنْظُرَ إِلَى ابْنِ أُمّةِ زَمْعَةَ فَأَقْبِضَهُ فَإِنَّهُ  
ابْنُهُ وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ أَخِي ابْنِ أُمّةِ أَبِي ، وَلِدَ لِي فِرَاشُ أَبِي ، فَرَأَى  
رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم شَبَهَا بَيْنَنَا بَعُتْبَةَ ، فقال : الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ

— بفتح الزاي والميم وقد تسكن الميم (في ابن أمة زمعة) بالإضافة أي ابن أمته  
وهي جارية زانية كانت في الجاهلية لزمعة (أخي عتبة) بضم أوله وسكون  
فوقية ابن أبي وقاص وهو الذي كسر رباعية النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد  
ومات كافراً (فأقبضه) بكسر الموحدة أي أمسكه (فإنه ابنه) أي فإني  
ابن أمة زمعة ابن أخي عتبة (الولد للفراش) قال في الفيل : اختلف في معنى  
الفراش فذهب الأكثر إلى أنه اسم للمرأة وقد يعبر به عن حالة الافتراش .  
وقيل إنه اسم للزوج ، روى ذلك عن أبي حنيفة . وفي القاموس أن الفراش  
زوجة الرجل انتهى مختصراً .

= عبداً لزمعة ، قال : والرواية « هو لك عبد » فإنما جعله عبداً لعبد بن زمعة لكونه  
رأى شبهه بعتبة ، فيكون منه غير لاحق بواحد منهما فيكون عبداً لعبد بن زمعة ،  
إذ هو ولد زنا من جارية زمعة وهذا تصحيف منه وغلط في الرواية والمعنى ، فإن  
الرواية الصحيحة « هو لك يا عبد بن زمعة » ولو صحت رواية « هو لك عبد » فإنما  
هي على إسقاط حرف النداء ، كقوله تعالى ﴿ يوسف أعرض عن هذا ﴾ ولا يتصور  
أن يجعله عبداً له وقد أخبره أنه ولد على فراش أبيه ، ويحكم النبي صلى الله عليه وسلم  
بأن الولد للفراش . وهذه الزيادة التي ذكرها أبو داود وهي قوله « هو أخوك  
يا عبد » ترفع الإشكال ورجال إسناده ثقات . ولو لم تأت فالحديث إنما يدل على  
العاقبة بعد أخا له .

وأما أمره سودة وهي أخته بالاحتجاب منه فهذا يدل على أصل وهو تبعيض  
أحكام النسب فيكون أخاها في التحريم والبراث وغيره ولا يكون أخاها في المحرمية  
والحلوة والتظر إليها لمعارضة الشبه للفراش فأعطى الفراش حكمه من ثبوت المحرمية =

وَاللَّعَاهِرُ الْحَجَرُ وَاحْتَجَبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ . زَادَ مُسَدَّدٌ فِي حَدِيثِهِ فَقَالَ ، فَقَالَ :  
هُوَ أَخُوكَ يَا عَبْدُ .

— قال النووي : معنى قوله الولد للفراش أنه إذا كان للرجل زوجة أو مملوكة  
صارت فراشاً له فأنث بولد لمدة الإمكان منه لحقه الولد وصار ولداً يجرى بينهما  
التوارث وغيره من أحكام الولادة ، سواء كان موافقاً له في الشبه أم مخالفاً ،  
ومدة إمكان كونه منه ست أشهر من حين أمكن اجتماعهما . وأما ما تصير به  
المرأة فراشاً فإن كانت زوجة صارت فراشاً بمجرد عقد الفساح ونقلوا في هذا  
الإجماع وشرطوا إمكان الوطء بعد ثبوت الفراش ، فإن لم يكن بأن نسكح  
المغربى مشرقية ولم يفارق واحد منهما وطنه ثم أنت بولد لسته أشهر أو أكثر  
لم يلحقه لعدم إمكان كونه منه . هذا قول مالك والشافعي والعلماء كافة إلا  
أبا حنيفة فلم يشترط الإمكان بل اكتفى بمجرد العقد ، قال حتى لو طلق عقب  
العقد من غير إمكان وطء فولدت لسته أشهر من العقد لحقه الولد . وهذا ضعيف  
ظاهر الفساد ولا حجة له في إطلاق الحديث لأنه خرج على الغالب وهو حصول  
الإمكان عند العقد . هذا حكم الزوجة ، وأما الأمة فعند الشافعي ومالك تصير  
فراشاً بالوطء ولا تصير فراشاً بمجرد الملك حتى لو بقيت في ملكه سنين وأنت  
بأولاد ولم يطأها ولم يقر بوطنها لا يلحقه أحد منهم ، فإذا وطئها صارت فراشاً ،  
فإذا أنت بعد الوطء بولد أو أولاد لمدة الإمكان لحقوه . وقال أبو حنيفة :  
لا تصير فراشاً إلا إذا ولدت ولداً واستلحقه فما تأتى به بعد ذلك يلحقه إلا إن  
نفى انتهى (وللعاهر الحجر) العاهر الزاني وعهرزني ، وعهرت زنت ، والعهر —

== وغيرها وأعطى الشبه حكمه من عدم ثبوت المحرمية لسودة . وهذا باب من دقيق العلم  
وسره لا يلحظه إلا الأئمة المظلمون على أغواره اللعنون بالنظر في مأخذ الشرع وأسواره  
ومن نبا فهمه عن هذا وغلط عنه طبعه فلينظر إلى الولد من الرضاة كيف هو ابن ==

— الزنا أى وللزاني الخيبة ولاحق له فى الولد . وعادة العرب أن تقول له الحجر وبفيه الأثلب وهو التراب ونحو ذلك يريدون ليس له إلا الخيبة . وقيل المراد بالحجر هنا أنه يرمم بالحجارة وهذا ضعيف لأنه ليس كل زان يرمم وإنما يرمم المحسن خاصة ، ولأنه لا يلزم من رجمه نفي الولد عنه . والحديث إنما ورد فى نفي الولد عنه ( واحتجى منه ) أى من ابن أمة زمعة ( يا سودة ) هى بنت زمعة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم .

قال النووي : أمرها به ندباً واحتياطاً لأنه فى ظاهر الشرع أخوها لأنه ألحق بأبيها لسنن لما رأى الشبه البين بعقبة خشى أن يكون من مائه فيكون أجنبياً منها فأمرها بالاحتجاب منه احتياطاً . قال المازرى وزعم بعض الحنفية أنه إنما أمرها بالاحتجاب لأنه جاء فى رواية : احتجى منه فإنه ليس بأخ لك ، وقوله ليس بأخ لك لا يعرف فى هذا الحديث بل هى زيادة باطلة مردودة والله أعلم انتهى ( فقال هو أخوك يا عبد ) وكذا وقع فى رواية للبخارى ، ووقع فى أخرى له وغيره بلفظ هو لك يا عبد بن زمعة واللام فى قوله لك للاختصاص لا للتبليغ كما قيل . قال المفردى : وأخرجه البخارى ومسلم والنسائى .

== فى التحريم لا فى الميراث ولا فى النفقة ولا فى الولاية ؟ وهذا ينفع فى مسألة البنت المخلوقة من ماء الزانى فإنها بنته فى تحريم النكاح عليه عند الجمهور وليست بنته فى الميراث ولا فى النفقة ولا فى الحرمة .

وبالجملة : فهذا من أسرار الفقه ، ومراعاة الأوصاف التى تترتب عليها الأحكام ، وترتيب مقتضى كل وصف عليه . ومن تأمل الشريعة أطلعته من ذلك على أسرار وحكم تبهر الناظر فيها .

ونظير هذا : ما لو أقام شاهداً واحداً وحلف معه على سارق أنه سرق متاعه ثبت حكم السرقة فى ضمان المال على الصحيح ولم يثبت حكمها فى وجوب التقطع اتفاقاً فهذا سارق من وجه دون وجه ونظائره كثيرة .

٢٢٥٧ - حدثنا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَنَّ أَبَانَا حُسَيْنَ الْمَعْلَمُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ : « قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ فَلَانًا ابْنِي عَاهَرْتُ بِأُمِّهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا دَعْوَةَ فِي الْإِسْلَامِ ذَهَبَ أَمْرُ الْجَاهِلِيَّةِ الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَلِلْمَاهِرِ الْحَجَرُ » .

٢٢٥٨ - حدثنا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ أَبُو يَحْيَى أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْقُوبَ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعْدٍ مَوْلَى الْحُسَيْنِ

— (ابن) خبر إن (عاهرت) أى زينت ، وهذه الجملة مسعانة لإثبات الدعوة (لا دعوة) بكسر الدال أى لا دعوى نسب . قال فى النهاية الدعوة بالكسر فى النسب وهو أن ينسب الإنسان إلى غير أبيه وعشيرته وقد كانوا يفعلونه فنهى عنه وجعل الولد للفراش (الولد للفراش إلخ) تقدم معناه . قال المفردى : وقد تقدم الكلام فى الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب .

== فإن قيل : فكيف تصنعون فى الرواية التى جاءت فى هذا الحديث « واحتجى منه يا سودة فإنه ليس لك بأخ » ؟

قيل هذه الزيادة لانعلم ثبوتها ولا صحتها ولا يعارض بها ما قد علمت صحته ولو صح لكان وجهها ما ذكرناه : أنه ليس لها بأخ فى الخلوة والنظر وتكون مفسرة لقوله « واحتجى منه » والله أعلم .

وهذا الولد الذى وقع فيه الاختصاص هو عبد الرحمن بن زمعة مذكور فى كتاب الصعابة .

وهو حجة على من يقول : إن الأمة لا تكون فراشاً ويحمل قوله : « الولد للفراش » على الحرمة ، فإن سبب الحديث فى الأمة فلا يتطرق إليه تخصيص لأن محل السبب فيه كالنص وما عداه فى حكم الظاهر . والله أعلم .

ابن علي بن أبي طالب عن رباح قال : « زَوْجِي أَهْلِي أَمَةٌ لَهُمْ رُومِيَّةٌ ،  
قَوِّعْتُ عَلَيْهَا ، قَوْلَدْتُ غُلَامًا أَسْوَدَ مِثْلِي ، فَسَمَّيْتُهُ عَبْدَ اللَّهِ ، ثُمَّ وَقَعْتُ  
عَلَيْهَا قَوْلَدْتُ غُلَامًا أَسْوَدَ مِثْلِي فَسَمَّيْتُهُ عَبْدَ اللَّهِ ، ثُمَّ طَبِنَ لَهَا غُلَامٌ لِأَهْلِي  
رُومِيٌّ يُقَالُ لَهُ يُوْحَنَّةٌ ، فَرَأَطْنَهَا بِلِسَانِي قَوْلَدْتُ غُلَامًا كَأَنَّهُ وَزَغَةٌ مِنْ  
الْوَزَغَاتِ ، فَقُلْتُ لَهَا مَا هَذَا ؟ قَالَتْ هَذَا لِيُوْحَنَّةٌ ، قَرَعْنَا إِلَى عُثْمَانَ أَحْسِبُهُ قَالَ  
مَهْدِيٌّ قَالَ : فَسَأَلُهُمَا ، فَأَعْتَرَفَا ، فَقَالَ لَهُمَا أَتَرْضَيَانِ أَنْ أَقْضِيَ بَيْنَكُمَا بِقَضَاءِ  
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، إِنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى أَنْ  
الْوَلَدَ لِلْفَرِاشِ ، وَأَحْسِبُهُ قَالَ : فَجَلَدَهَا وَجَلَدَهُ وَكَانَا تَمْلُوكَيْنِ . »

— ( عن رباح ) قال في الخلاصة : رباح الكوفي عن عثمان وعده الحسن بن  
سعد مجهول ، وقال في هامشه : وذكره ابن حبان في الثقات (رومية) بالنصب  
صفة أمه ( ثم طبن لها ) بفتح الباء أى أفسدها وبكسرهما من الطبانة بمعنى الفطنة  
أى هجم على باطنها وهى وافقته على المراودة . كذا في فتح الودود . وقال  
في الجمع : أصل الطبانة الفطنة طبن لكذا أى هجم على باطنها وخبر أمرها  
وأنها ممن تواتيه على المراودة . هذا إن روى بكسر الباء وهى فتحها بمعنى  
خبيها وأفسدها انتهى ( رومى ) بالرفع صفة غلام ( يوحنة ) بضم المثناة من  
تحت وسكون ولو وفتح مهملة وتشديد نون ( فراطنها ) أى كلمها كلاماً لا يفهمه  
غيرها ( كأنه وزغة ) بفتححات وهى ما يقال له سام أبرص ( أحسبه ) قائله موسى  
ابن إسماعيل شيخ أبي داود ( قال مهدي ) أى ابن ميمون فى روايته ( فسألها )  
أى فسأل عثمان العبد الرومى والأمة الرومية ( وأحسبه قال ) أى مهدي ( فجلاها )  
أى الأمة ( وجلده ) أى العبد والحديث سكنت عنه المنذرى .

٣٥ — باب من أحق بالولد

٢٢٥٩ — حدثنا محمود بن خالد السلمي أخبرنا الوليد عن أبي عمرو  
 - يعني الأوزاعي - حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله  
 ابن عمرو « أن امرأة قالت : يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له  
 وهاء ، وثدي له سقاء ، وحجري له حواء ، وإن أباه طلقني وأراد أن  
 ينفذه مني ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنت أحق به  
 ما لم تنكحي . »

٢٢٦٠ — حدثنا الحسن بن علي الحلواني أخبرنا عبد الرزاق وأبو

( باب من أحق بالولد )

( كان بطني له وهاء ) بكسر أوله أى ظرفاً حال حمل ( وثدي له سقاء )  
 بكسر أوله أى حال رضاعه ( وحجري ) قال في القاموس : الحجر مثلث المنع  
 وحسن الانسان ( حواء ) بالكسر أى مكاناً يحويه ويحفظه ويحرسه ، ومراد  
 الأم بذلك أنها أحق به لاختصاصها بهذه الأوصاف دون الأب ( أن ينفذه )  
 أى يأخذه ( أنت أحق به ) أى بولدك ( ما لم تنكح ) بفتح حرف المضارعة  
 وكسر الكاف أى ما لم تزوجي . قال في النيل : في الحديث دليل على أن الأم  
 أولى بالولد من الأب ما لم يحصل مانع من ذلك كالنكاح لتقييده صلى الله عليه  
 وسلم للأحقية بقوله ما لم تنكحي ، وبه قال مالك والشافعية والحنفية . وقد حكى  
 ابن المنذر الإجماع عليه وقد ذهب أبو حنيفة إلى أن النكاح إذا كان بذى رحم  
 محرم للمحزون لم يبطل به حق حضنتها . وقال الشافعي يبطل مطلقاً لأن الدليل  
 لم يفصل وهو الظاهر انتهى مائخصاً . والحديث سكت عنه المنذرى .

عاصم عن ابن جريج أخبرني زياد عن هلال بن أسامة أن أبا ميمونة سلمى مولى من أهل المدينة رجل صدق قال : « بينما أنا جالس مع أبي هريرة جاءت امرأة فارسية معها ابن لها فادعياه وقد طلقها زوجها ، فقالت : يا أبا هريرة - رطنت له بالفارسية - زوجي يريد أن يذهب بابني ، فقال أبو هريرة : استهما عليهما ، ورطن لها بذلك ، فجاء زوجها فقال : من يحاقني في ولدي ؟ فقال أبو هريرة : اللهم إني لا أقول هذا إلا أني سمعت امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا قاعد هنده فقالت : يا رسول الله إن زوجي يريد أن يذهب بابني وقد سقاني من بئر أبي عتبة وقد نفعتني ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : استهما »

— ( أن أبا ميمونة سلمى ) قال في التقريب : أبو ميمونة الفارسي المدني الأبار قيل اسمه سليم أو سلمان أو سلمى وقيل أسامة ثمة من الثالثة ، ومنهم من فرق بين الفارسي والأبار وكل منهما مدني يروي عن أبي هريرة والله أعلم انتهى ( فادعياه ) أي فادعى كل منهما الابن ( رطنت له بالفارسية ) في النهاية الرطانة بفتح الراء وكسرها والتراطن كلام لا يفهمه الجمهور وإنما هو مواضعة بين اثنين أو جماعة ، والعرب تخص الرطانة غالب كلام العجم ، وفي الصحاح : رطنت له إذا كلمته بالعجمية ، فالمعنى تسكمت بالفارسية ( استهما عليه ) أي على الابن ، والمعنى اقترعى أنت وأبوه ، ففيه تغليب الحاضر على الغائب ( ورطن ) أبو هريرة ( لها ) أي المرأة ( من يحاقني ) بالحاء المهملة والقاف الشددة أي من ينافزعني ( إني لا أقول هذا ) أي هذا القول أو هذا الحكم ( إلا أني ) بفتح الهمزة أي لأنني ( من بئر أبي عتبة ) بيمين مهملة مكسورة فنون مفتوحة فوحدت أظهرت حاجتها إلى الولد ، ولعل محل الحديث بعد مدة الحضانة مع ظهور حاجة الأم إلى —



عليه ، فقال زَوْجُهَا : مَنْ يُحَاقِّني فِي وَلَدِي ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
هَذَا أَبُوكَ ، وَهَذِهِ أُمُّكَ ، فَخَذَ بِيَدِ أَيْمِهِمَا شِدَّتَ ، فَأَخَذَ بِيَدِ أُمِّهِ ،  
فَانْطَلَقَتْ بِهِ .

— الولد واستغناء الأب عنه مع عدم إرادته لإصلاح الولد . قاله السندي (استهما عليه)  
أى على الإبن . قال فى النيل : فيه دليل على أن القرعة طريق شرعية عند تساوى  
الأمرين وأنه يجوز الرجوع إليها كما يجوز الرجوع إلى التخيير وقد قيل إنه يقدم  
التخيير عليها ، وليس فى حديث أبى هريرة هذا ما يدل على ذلك بل ربما دل على  
عكسه لأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أمرهما أولاً بالاستهما ثم لما لم يفعل خير  
الولد وقد قيل إن التخيير أولى لاتفاق ألفاظ الأحاديث عليه وعمل الخلفاء  
الراشدين به انتهى (فقال النبى صلى الله عليه وسلم) أى للولد (فخذ بيد أيمهما شئت)  
قال الخطابى فى المعالم : هذا فى الغلام الذى قد عقل واستغنى عن الحضانة ، وإذا  
كان كذلك خير بين والدیه . وقد اختلف العلماء فى ذلك فقال الشافعى إذا  
صار ابن سبع سنين أو ثمانى سنين خير ، وبه قال اسحاق . وقال أحمد : بخير  
إذا كبر ، وقال أصحاب الرأى وسفيان الثورى : الأم أحق بالغلام حتى يأكل  
وحده ويلبس وحده ، وبالجارية حتى تحيض ، ثم الأب أحق بالوالدين . وقال  
مالك : الأم أحق بالجواري وإن حضن حتى ينسكحن ، وأما الغلمان فهو أحق  
بهم حتى يحتلموا . قال الخطابى : يشبه أن يكون من ترك التخيير وصار إلى أن  
الأب أحق بالولد إذا استغنى عن الحضانة إنما ذهب إلى أن الأم إنما حفظها  
الحضانة لأنها أرفق بذلك وأحسن تأتياً له ، فإذا جاوز الولد حد الحضانة فإنه  
يحتاج إلى الأدب والمعاش ، والأب أبصر بأسبابهما وأوقى له من الأم ، ولو ترك  
الصبي واختاره لمال إلى البطالة واللعب قال وإن صح الحديث فلا مذهب عنه  
انتهى . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه مختصراً ومطولاً —

٢٢٦١ -- حدثنا العباس بن عبد العظيم أخبرنا عبد الملك بن عمرو  
أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن الهادي عن محمد بن إبراهيم عن  
نافع بن عجير عن أبيه عن علي رضي الله عنه قال « خرج زيد بن حارثة  
إلى مكة فقدم بابنة حمزة ، فقال جعفر : أنا أخذها ، أنا أحق بها ، ابنة  
عمي وعندي خالتهم وإنما الخالة أم ، فقال علي : أنا أحق بها ، ابنة عمي ،  
وعندي ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي أحق بها ، فقال زيد : أنا  
أحق بها ، أنا خرجت إليها وسافرت وقدمت بها ، فخرج النبي صلى الله  
عليه وسلم ، فذكر حديثا قال : وأما الجارية فأقضى بها لجعفر تكون مع  
خالتهم وإنما الخالة أم [ الأم ] .

— وقال الترمذي : حديث حسن صحيح وذكر أن أبا ميمونة اسمه سليم وقال غيره  
اسمه سلمان ، ووقع في أصل سماعنا سلمى كما ذكرنا .

( زيد بن حارثة ) أي مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ( ابنة حمزة )  
أي ابن عبد المطلب وكان قد استشهد بأحد وهي يتيمة ( فقال جعفر ) أي ابن  
أبي طالب يكنى أبا عبد الله وكان أكبر من علي بعشر سنين ( وعندي خالتهم )  
هي أسماء بنت عميس ( فذكر ) أي على رضي الله عنه ( قال ) أي رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ( وأما الجارية ) أي ابنة حمزة ( وإنما الخالة أم ) فيه دليل على  
أن الخالة في الحضنة بمنزلة الأم . وقد ثبت بالإجماع أن الأم أقدم الحواضن ،  
فقتضى التشبيه أن تكون الخالة أقدم من غيرها من أمهات الأم وأقدم من  
الأب والعمات ، لكن فيه اختلاف العلماء ذكره صاحب الفهل وقال : والأولى  
تقديم الخالة بعد الأم على سائر الحواضن ، لنص الحديث وفاء بحق التشبيه  
المذكور وإلا كان لغوا . قال : واستشكل كثير من الفقهاء وقوع القضاء —

٢٢٦٢ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي قَرْوَةَ عَنْ  
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْثَى بِهَذَا الْخَبَرِ وَلَيْسَ بِتِمَامِهِ قَالَ « وَقَضَى بِهَا الْجَعْفَرُ  
لِأَنَّ خَالَتَهَا عِنْدَهُ » وَقَالَ إِنْ خَالَتَهَا عِنْدَهُ .

٢٢٦٣ — حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ مُوسَى أَنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ جَعْفَرٍ حَدَّثَهُمْ عَنْ  
إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ هَانِئٍ وَهُبَيْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ [ عَنْ هَانِئِ بْنِ هَانِئٍ  
وَهُبَيْرَةَ بْنِ يَرِيمَ عَنْ عَلِيٍّ ] قَالَ : « لَمَّا خَرَجْنَا مِنْ مَكَّةَ تَبِعْتُنَا بِنْتُ

— مَدَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَجَعْفَرٍ وَقَالُوا : إِنْ كَانَ الْقَضَاءُ لَهُ فَلَيْسَ بِمَحْرَمٍ لَهَا وَهُوَ  
وَعَلَى سِوَاهُ فِي قَرَابَتِهَا ، وَإِنْ كَانَ الْقَضَاءُ لِلْخَالَةِ فَهِيَ مَرْجُوعَةٌ ، وَتَقْدَمُ أَنْ زَوَّاجَ  
الْأُمِّ مَسْقُوطٌ لِحَقِّهَا مِنَ الْحَضَانَةِ فَسَقُوطُ حَقِّ الْخَالَةِ بِالزَّوْجِ أَوَّلَى .

وَأَجِيبَ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ الْقَضَاءَ لِلْخَالَةِ وَالزَّوْجَ لَا يَسْقُطُ حَقُّهَا مِنَ الْحَضَانَةِ  
مَعَ رِضَا الزَّوْجِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَابْنُ حَزَمٍ .

وَقِيلَ : إِنْ النِّكَاحُ لَمَّا يَسْقُطُ حَضَانَةُ الْأُمِّ وَحَدَّثَهَا حَيْثُ كَانَ الْمُنَازَعُ لَهَا  
الْأَبَ وَلَا يَسْقُطُ حَقُّ غَيْرِهَا وَلَا حَقُّ الْأُمِّ حَيْثُ كَانَ الْمُنَازَعُ لَهَا غَيْرَ الْأَبِ ،  
وَبِهَذَا يَجْمَعُ بَيْنَ حَدِيثٍ عَلَى هَذَا وَحَدِيثٍ أَنْتَ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَسْكُنِي ، وَإِلَيْهِ  
ذَهَبَ ابْنُ جَرِيرٍ . انْتَهَى بِتَغْيِيرِ بَعْضِ الْأَلْفَاظِ . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ  
مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ  
وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ طَوِيلَةٌ . وَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ . هَذَا آخِرُ كَلَامِهِ . وَبُنْتُ  
حَزْرَةَ هَذِهِ عِمَارَةُ وَقِيلَ هِيَ أُمَامَةُ تَسْكُنِي أُمَّ الْفَضْلِ . وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ  
الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ فِي أَثْنَاءِ الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ فِي قِصَّةِ الْحَدِيدِيَّةِ .

( عَنْ هَانِئِ بْنِ هَانِئٍ وَهُبَيْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ ) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ : عَنْ هَانِئِ بْنِ هَانِئٍ وَهُبَيْرَةَ  
ابْنِ يَرِيمَ عَنْ عَلِيٍّ . قُلْتُ : هَانِئُ بْنُ هَانِئٍ السَّكُونِيُّ قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ : مَجْهُولٌ —

حَمْزَةَ تَنَادَى : يَاعَمَّ يَاعَمَّ . فَتَنَآوَلَهَا عَلَيَّ فَأَخَذَ بِيَدِهَا وَقَالَ : دُونَكَ بِنْتَ عَمِّكَ ، فَحَمَلَتْهَا ، فَقَصَّ الْخَبَرَ ، قَالَ وَقَالَ جَعْفَرٌ : ابْنَةُ عَمِّي وَخَالَتُهَا تَحْتِي ، فَقَصَى بِهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِخَالَتِهَا وَقَالَ : الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ .

### ٣٦ - باب في عدة المطلقة

٢٢٦٤ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْبَهْرَانِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُهَاجِرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتُ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ الْأَنْصَارِيَّةِ « أَنَّهَا طُلِقَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُطَلَّقةِ عِدَّةٌ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حِينَ طُلِقَتْ أَسْمَاءَ بِالْعِدَّةِ لِلطَّلَاقِ ، فَكَانَتْ أَوَّلَ مَنْ أَنْزَلَتْ فِيهَا الْعِدَّةُ لِلْمُطَلَّقاتِ » .

— وقال النسائي : لا بأس به . وهبيرة بن يريم السكوني قال أحمد : لا بأس به ، ووثقه ابن حبان . وقال النسائي : ليس بالقوي ( تنادى يا عم يا عم ) مكرراً للتأكيد وأصله يا عمي فحذفت الياء اكتفاء بالسكسرة ( وقال ) أى لفاطمة رضى الله عنها ( دونك ) بكسر الكاف أى خذى ( بنت عمك ) بالنصب على المفعولية ( حملتها ) أى فحملت فاطمة رضى الله عنها بنت حمزة ( وقال جعفر ابنة عمي ) أى هى ابنة عمي . والحديث سكت عنه المنذرى .

### ( باب في عدة المطلقة )

( فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حِينَ طُلِقَتْ أَسْمَاءُ بِالْعِدَّةِ لِلطَّلَاقِ ) وَالْمُنْزَلُ قَوْلُهُ تَعَالَى ( وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ) ( فَإِنْ كَانَتْ ) أى أَسْمَاءُ بِنْتُ يَزِيدَ ( أَوَّلَ مَنْ أَنْزَلَتْ فِيهَا ) بالنصب خبر كانت . قال المنذرى : فى إسناده إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ انْتَهَى .

٣٧ - باب في نسخ ما استثنى به من عدة المطلقات

٢٢٦٥ - حدثنا أحمد بن محمد بن ثابت المروزي حدثني علي بن حسين عن أبيه عن يزيد الدحوي عن عكرمة عن ابن عباس قال : ﴿ وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ قال : ﴿ وَاللَّاتِي يَبْسُنَ مِنْ الْحَيْضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ﴾ فنسخ من ذلك وقال : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَاكُمُ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴾ .

٣٨ - باب في المراجعة

٢٢٦٦ - حدثنا سهل بن محمد بن الزبير العسكري أخبرنا يحيى ابن زكريا بن أبي زائدة عن صالح بن صالح عن سلمة بن كهيل عن سميد بن جبشير عن ابن عباس عن عمر « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَلَّقَ حَفْصَةَ ثُمَّ رَاجَعَهَا » .

( باب في نسخ ما استثنى به من عدة المطلقات )

( والمطلقات يتربصن ) أى يفتظرن ( من الحيض ) أى الحيض ( إن ارتبتم ) أى شككتم في عدتهن ( فنسخ من ذلك ) أى الكلام الثانى نسخ من الكلام الأول بعض صور المطلقات وهى صورة الإياس وأوجب فيها ثلاثة أشهر مكان ثلاثة قروء ( وقال ) ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ ﴾ الخ ( أى قال ناسخاً من الأول بعض الصور أيضاً وهى ما إذا كان الطلاق قبل الدخول فلا عدة هناك أصلاً . قال المنذرى : وأخرجه النسائى وفى إسناده على بن الحسين بن واقد وهو ضعيف .

( باب في المراجعة )

( طلق حفصة ) هى بنت عمر بن الخطاب أم المؤمنين . قال الشيخ الدهلوى -

٣٩ — باب في نفقة المبتوتة

٢٢٦٧ — حدثنا القعنبي عن مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب، فأرسل إليها وكيله بشير فتسخطت، فقال: والله ما لك علمنا من شيء، فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له، فقال لها: ليس لك علم نفقة، وأمرها أن

— في المدارج: إن النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفصة واحدة فلما بلغ هذا الخبر عمر رضى الله عنه فاهتم له فأوحى إلى النبي صلى الله عليه وسلم راجع حفصة فإنها صوامة قوامة وهى زوجتك في الجنة. كذا في إنجاح الحاجة. قال المفردى: وأخرجه النسائي وابن ماجه.

( باب في نفقة المبتوتة )

( طلقها البتة ) وفي بعض الروايات الآتية أنه طلقها ثلاثاً ، وفي بعضها طلقها آخر ثلاث تطليقات ، وفي بعضها فبعث إليها بتطليقة كانت بقيت لها . والجمع بين هذه الروايات أنه كان طلقها قبل هذا طلقتين ثم طلقها هذه المرة الطالقة الثالثة ، فمن روى أنه طلقها آخر ثلاث تطليقات أو طلقها طالقة كانت بقيت لها فهو ظاهر ، ومن روى البتة فمراده طلقها طلاقاً صارت به مبتوتة بالثلاث ، ومن روى ثلاثاً أراد تمام الثلاث . كذا أفاد الدوى ( وهو ) أى أبو عمرو ( فأرسل إليها وكيله بشير ) أى للنفقة ( فتسخطت ) من باب التفضل أى استقلت ، يقال سخط عطاءه أى استقله ولم يرض به . وفي رواية مسلم فسخطته . قال القارى : ويمكن أن يكون من باب الحذف والإيصال والضمير يرجع إلى الوكيل أى غضبت على الوكيل بإرساله الشمر قليلاً أو كثيراً ( والله مالك علينا من شيء ) أى لأنك بائنة أو من شيء غير الشمر ( ليس لك عليه نفقة ) أى —

تَعْتَدُ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ تِلْكَ امْرَأَةٌ يَفْشَاكَهَا أَنْصَابِي ، اَعْتَدِي  
فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْصَى تَضَمِّنَ نِيَابَكَ ، وَإِذَا حَلَلْتَ  
فَإَذِنِي . قَالَتْ : فَلَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ  
وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَمَّا أَبُو جَهْمٍ  
فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ ، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُمْلُوكَ لِأَمَالِ لَهُ ، أَنْكِحِي أُسَامَةَ

— ولا سكنى كما في بعض الروايات الآتية (إنَّ تلك) بكسر الكاف أى هي  
(يفشاها) أى يدخل عليها (تضمين نياهاك) أى لا تخافين من نظر رجل  
إليك . قال النووي : أمرها بالانتقال إلى بيت ابن أم مكتوم لأنه لا يبصرها  
ولا يتردد إلى بيته من يتردد إلى بيت أم شريك حتى إذا وضعت نياها للتبرز  
نظروا إليها .

وقد احتج بعض الناس بهذا على جواز نظر المرأة إلى الأجنبي بخلاف نظره  
إليها وهو ضعيف ، والصحيح الذى عليه الجمهور أنه يحرم على المرأة النظر إلى  
الأجنبي كما يحرم عليه النظر إليها لقوله تعالى ﴿ قُلِ الْمُؤْمِنِينَ يَفْعَلُونَ مِنْ أَبْصَارِهِمْ ﴾  
الآية ، ولحديث أم سلمة « أفعميا وان أتما » وأيضاً ليس في هذا الحديث رخصة  
لها في النظر إليه بل فيه أنها آمنة عنده من نظر غيره وهي مأمورة بغض بصرها  
عنه انتهى (فإذا حلت) أى خرجت من العدة (فأذنيني) بالمد وكسر الذال  
أى فأعلميني (وأبا جهم) بفتح فسكون هو هاشم بن حذيفة العدوي القرشي  
وهو مشهور بكنيته ، وهو الذى طلب النبي صلى الله عليه وسلم أن يجانته  
في الصلاة . قال النووي : وهو غير أبي جهم المذكور في النعيم وفي المرور بين  
يدى المصلي (فلا يضع عصاه عن عاتقه) بكسر الفوقية أى منسكبة ، وهو  
كمائة من كثرة الأسفار أو عن كثرة الضرب وهو الأصح ، بدليل الرواية —

ابن زَيْدٍ . قَالَتْ فَكَرِهْتُهُ ، ثُمَّ قَالَ : أَنْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ ، فَنَكَحَتْهُ  
فَجَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ خَيْرًا وَاعْتَظَّتْ بِهِ .

الأخرى أنه ضراب للنساء ، ذكره النووي وقال فيه دليل على جواز ذكر  
الإنسان بما فيه عند المشاورة وطلب النصيحة ، ولا يكون هذا من الغيبة المحرمة  
بل من النصيحة الواجبة ( فصاعداً ) بضم الصاد أى فقير ( لا مال له ) صفة  
كاشفة ( أنكحى ) بهمز وصل وكسر الكاف أى تزوجى ( فكرهته ) أى  
ابتداء لسكونه مولى أسود جداً . وإنما أشار صلى الله عليه وسلم بنكاح أسامة  
لما علمه من دينه وفضله وحسن طرائقه وكرم شمانله فنصحها بذلك ( ثم قال  
أنكحى ) إنما كرر عليها الخ على زواجه لما علم من مصلحتها فى ذلك وكان  
كذلك ، ولذا قالت فجعل الله تعالى الخ ( واعتظت به ) بفتح التاء والباء أى  
صرت ذات غبطة بمحوت اغتبطتنى النساء لحظ كان لى منه قاله القارى وقال  
النوى : قال أهل اللغة الغبطة أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير إرادة زوالها  
عنه ، وليس هو الحسد ، تقول منه غبطته بما نال أغبطه بكسر الباء غبطاً وغبطة  
فاغتبط هو كمنعه فامتنع وحبسته فاحتبس انتهى . وفى الحديث حجة لمن قال  
إن المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها ولا سكنى . قال النووي : اختلف العلماء فى المطلقة  
البائن الحائل [ أى غير الحامل ] هل لها النفقة والسكنى أم لا ، فقال عمر  
ابن الخطاب وأبو حنيفة وآخرون لها السكنى والنفقة . وقال ابن عباس وأحمد :  
لا سكنى لها ولا نفقة . وقال مالك والشافعى وآخرون : يجب لها السكنى ولا نفقة  
لها . واحتج من أوجبها جميعاً بقوله تعالى ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكُنْتُمْ مِنْ  
وَجَدَكُمْ ﴾ فهذا أمر بالسكنى . وأما النفقة فلائها محبوسة عليه . وقد قال عمر :  
لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم بقول امرأة جهلت أو نسيت .  
قال العلماء : الذى فى كتاب ربنا إنما هو إثبات السكنى . قال الدارقطنى : —



٢٢٦٨ — حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا أبان بن يزيد القطار  
حدثنا يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن « أن فاطمة  
بنت قيس حدثتني أن أبا حفص بن المغيرة طلقها ثلاثاً ، وساق الحديث فيه

— قوله وسنة نبيها هذه زيادة غير محفوظة لم يذكرها جماعة من الثقات . واحتج  
من لم يوجب نفقة ولا سكنى بحديث فاطمة بنت قيس واحتج من أوجب السكنى  
دون النفقة لوجوب السكنى بظاهر قوله تعالى ﴿ أسكنوهن من حيث سكنتم ﴾  
ولأن وجوب النفقة بحديث فاطمة مع ظاهر قول الله تعالى ﴿ وإن كن أولات  
حمل فأنفقوا عليهن حتى يوضعن حملهن ﴾ ففهموه أنهن إذا لم يكن حوامل لا ينفق  
عليهن . وأجاب هؤلاء عن حديث فاطمة في سقوط النفقة بما قاله سعيد بن المسيب  
 وغيره أنها كانت امرأة لسنة واستطالت على أحائها فأمرها بالانفقال فتكون  
عند ابن أم مكتوم . وقيل : لأنها خافت في ذلك المنزل بدليل ما رواه مسلم  
من قولها أخاف أن يقتحم عليّ ، ولا يمكن شيء من هذا التأويل في سقوط  
نفقتها والله أعلم :

وأما البائن الحامل فتجب لها السكنى والنفقة . وأما الرجعية فتجبان لها  
بالإجماع . وأما المتوفى عنها زوجها فلا نفقة لها بالإجماع . والأصح عندنا  
وجوب السكنى لها ، فلو كانت حاملاً فالشهور أنه لا نفقة كما لو كانت حائلاً .  
وقال بعض أصحابنا : تجب وهو غلط والله أعلم . قال المنذرى : وأخرجه  
مسلم والنسائي .

(أبا حفص بن المغيرة) وقد تقدم في الرواية الأولى أن اسم زوجها أبو عمرو  
ابن حفص . قال النووي : هكذا قاله الجمهور أنه أبو عمرو بن حفص ، وقيل  
أبو حفص بن عمرو ، وقيل أبو حفص بن المغيرة (فهي) أي في الحديث (وحديث —

وَأَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ وَنَفَرًا مِنْ بَنِي تَخْزُومٍ أَتَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا : يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنْ أَبَا حَنْصَلٍ بْنِ الْمُغِيرَةِ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَإِنَّهُ تَرَكَ لَهَا نَفَقَةً يَسِيرَةً فَقَالَ لَا نَفَقَةَ لَهَا « وَسَأَقِ الْحَدِيثَ . وَحَدِيثُ مَالِكٍ أَتَمُّ .

٢٢٦٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ أَخْبَرَنَا أَبُو عَمْرِو عَنْ يَحْيَى حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ « حَدَّثَنِي فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ أَنَّ أَبَا عَمْرِو بْنِ حَنْصَلٍ الْمُخْزُومِيَّ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا . وَسَأَقِ الْحَدِيثَ وَخَبَرَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ قَالَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَيْسَتْ لَهَا نَفَقَةٌ وَلَا مَسْكَنٌ . قَالَ فِيهِ : وَأَرْسَلَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ لَا تَسْبِقِي بِنَفْسِكَ » .

٢٢٧٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ حَدَّثَهُمْ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتُ قَيْسٍ قَالَتْ « كُنْتُ هِنْدَ رَجُلٍ مِنْ بَنِي تَخْزُومٍ فَطَلَّقَنِي الْبَتَّةَ ، ثُمَّ سَأَقِ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ قَالَ فِيهِ : وَلَا تُفَوِّتِي بِنَفْسِكَ » .

قال أبو داود : وكذلك رواه الشعبي والبيهقي وعطاء عن عبد الرحمن

— مالك) أى المذكور أولا (وخبّر خالد بن الوليد) بالنصب عطف على الحديث أى وساق الحديث مع ذكر خبر خالد بن الوليد وهو إتيانه مع نفر من بني مخزوم إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما كان في الرواية المقدمة (أن لا تسبقيني بنفسك) هو من التعريض بالخطبة وهو جائز في عدة الوفاة وكذا في عدة البائن بالثلاث . وفيه قول ضعيف في عدة البائن ، والصواب الأول لهذا الحديث (ولا تفوتيني بنفسك) تعريض بالخطبة (قال أبو داود وكذلك) أى بلفظ أن زوجها طلقها ثلاثا (رواه الشعبي) رواية الشعبي أخرجه المؤلف (والبيهقي) —

ابن عامر وأبو بكر بن أبي الجهم، كلهم عن فاطمة بنت قيس « أن زوجها طلقها ثلاثاً » .

٢٢٧١ — حدثنا محمد بن كثير أنبأنا سفيان أخبرنا سلمة بن كهيل عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس « أن زوجها طلقها ثلاثاً ، فلم يعمل لها النبي صلى الله عليه وسلم نفقة ولا سكنى » .

٢٢٧٢ — حدثنا يزيد بن خالد الرملي أخبرنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن فاطمة بنت قيس « أنها أخبرته أنها كانت عند أبي حفص بن المغيرة وأن أبا حفص بن المغيرة طلقها آخر ثلاث تطليقات فزعمت أنها جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتته في خروجها من بيتها ، فأمرها أن تنتقل إلى ابن أم مكتوم الأعمى ، فأبى مروان أن يصدق حديث فاطمة في خروج المطلقة من بيتها » .  
قال عروة : وأنكرت عائشة على فاطمة بنت قيس .

قال أبو داود : وكذلك رواه صالح بن كيسان وابن جريج وشعيب ابن أبي حمزة كلهم عن الزهري .

— رواه أخرجه مسلم (وعطاء عن عبد الرحمن بن عامر) رواية عطاء عن عبد الرحمن بن عامر عن فاطمة بنت قيس ، أخرجه النسائي ( وأبو بكر بن أبي الجهم ) روايته أخرجه مسلم ( كلهم ) أي الشعبي والبيهقي وعبد الرحمن بن عامر وأبو بكر بن أبي الجهم ( عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس أن زوجها الخ ) قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه مختصراً ومطولاً .  
(طلقها آخر ثلاث تطليقات) أي التي كانت باقية لها ، وقد كان طلقها —

قال أبو داود : شعيب بن أبي حمزة ، واسم أبي حمزة دينار ، وهو مولى زياد .

٢٢٧٣ — حدثنا محمد بن خالد أخبرنا عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن عبيد الله قال : « أرسل مروان إلى فاطمة فسأها فأخبرته أنها كانت عند أبي حفص وكان النبي صلى الله عليه وسلم أمر علي بن أبي طالب - بمعنى علي بن أبي حمزة - فخرج معه زوجها فبعث إليها بتطليقة كانت بقيمتها ، وأمر عياش بن أبي ربيعة والحرث بن هشام أن ينفقا عليها ، فقالا : والله ما لها نفقة إلا أن تكون حاملاً ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لا نفقة لك إلا أن تكوني حاملاً ، واستأذنته في الانتقال ، فأذن -

— تطليقتين قبل (قال أبو داود : وكذلك رواه صالح بن كيسان) أى مثل رواية عقيل عن ابن شهاب . ورواية صالح عند مسلم (وابن جريج) رواه عنه عقد الدارقطني (وشعيب بن أبي حمزة) رواية شعيب عند النسائي (واسم أبي حمزة دينار وهو) أى أبو حمزة . قال في التقريب : شعيب بن أبي حمزة الأموي مولاهم ، واسم أبيه دينار أبو بشر الحمصي ثقة عابد . قال ابن معين : من أثبت الناس في الزهري . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي .

(أرسل مروان) أى قبيصة (أمر) بقصد الميم أى جملة أميراً (خرج معه) أى مع علي (زوجها) أى زوج فاطمة (فبعث) أى زوج فاطمة (إليها) أى إلى فاطمة (بتطليقة كانت بقيمتها) وقد كان طلقها تطليقتين قبل (إلا أن تكوني حاملاً) فيه دليل على وجوب النفقة للطالقة بائناً إذا كانت حاملاً ويدل بمفهومه على أنها لا تجب لغيرها من كان على صفتها في البينونة ، فلا يرد ما قيل إنه يدخل تحت هذا المفهوم المطلقة الرجعية إذا لم تكن حاملاً ، ولو سلم —

لَهَا، فَقَالَتْ: أَيْنَ أَنْتَقِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هِنْدُ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ - وَكَانَ أَعْمَى - تَضَعُ نِيَابَهَا عِنْدَهُ وَلَا يُبْصِرُهَا، فَلَمْ تَزَلْ هُنَاكَ حَتَّى مَضَتْ عِدَّتُهَا، فَأَنْكَحَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسَامَةَ، فَرَجَعَ قَبِيصَةَ إِلَى مَرْوَانَ فَأَخْبَرَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ مَرْوَانُ: لَمْ نَسْمَعْ هَذَا الْخَبَرَ إِلَّا مِنْ امْرَأَةٍ فَسَنَأْخُذُ بِالْعِصْمَةِ الَّتِي وَجَدْنَا النَّاسَ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ فَاطِمَةُ حِينَ بَلَغَهَا ذَلِكَ: بَنِي وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ، قَالَ اللَّهُ ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ حَتَّى لَا تَدْرِيَ لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ قَالَتْ: فَأَيُّ أَمْرٍ يُحْدِثُ بَعْدَ الثَّلَاثِ .

— الدخول لكان الإجماع على وجوب نفقة الرجعية مطلقاً مخصصاً لعموم ذلك المفهوم (فأذن لها) فيه دليل على أنه يجوز للمطلقة بائناً الانتقال من المنزل الذي وقع عليها الطلاق البائن وهي فيه، فيكون مخصصاً لعموم قوله تعالى ﴿وَلَا يَخْرُجْنَ﴾ كذا في النبيل (فسنأخذ بالعصمة) بكسر العين أى بالثقة والأمر القوى الصحيح . قاله النووي (فطلِّقوهن لعدتهن) تمام الآية ﴿وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ (حتى لا تدري) أى قرأت إلى قوله تعالى ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ .

(قالت) أى فاطمة (فأى أمر يحدث بعد الثلاث) أى أن الآية لم تنال المطلقة البائن وإنما هى لمن كانت له مراجعة لأن الأمر الذى يرجى لإحداثه هو الرجعة لا سواء، فأى أمر يحدث بعد الثلاث من الطلاق .  
( ٢٥ — عون المعبود ٦ )

قال أبو داود : وكذلك رواه يونس عن الزهري ، وأما الزبيدي  
فروى الحديثين جميعاً ، حديث عبيد الله بمعنى معمر ، وحديث أبي سلمة  
بمعنى عقيل .

قال أبو داود : ورواه محمد بن إسحاق عن الزهري أن قبيصة بن

— قال الحافظ في الفتح : وقد وافق فاطمة على أن المراد بقوله تعالى ﴿يحدث﴾  
بعد ذلك أمراً المراجعة قتادة والحسن والسدي والضحاك أخرجه الطبري عنهم  
ولم يحك عن أحد غيرهم خلافه . وحكى غيره أن المراد بالأمر ما يأتي من قبل الله  
تعالى من نسخ أو تخصيص أو نحو ذلك فلم ينحصر ذلك في المراجعة . انتهى .  
(وكذلك رواه يونس عن الزهري) أى مثل رواية معمر عن الزهري المذكورة  
(وأما الزبيدي) بالزاي والموحدة مصغراً هو محمد بن الوليد بن عامر أبو الهذيل  
الحمصي القاضى ثقة ثبت من كبار أصحاب الزهري (فروى الحديثين جميعاً حديث  
عبيد الله) ولفظ حديث منصوب بدل من قوله الحديثين . وعبيد الله هذا هو  
ابن عبد الله بن عتبة (بمعنى معمر) أى كما روى معمر عن الزهري عن عبيد الله  
(وحديث أبي سلمة) عطف على قوله حديث عبيد الله (بمعنى عقيل) أى كما  
روى عقيل عن الزهري عن أبي سلمة .

وحاصله أن الزبيدي روى حديث عبيد الله المذكور آنفاً بمعنى معمر  
لا بلفظه ، وروى أيضاً حديث أبي سلمة المذكور قبل حديث عبيد الله بمعنى  
عقيل الراوى عن ابن شهاب (ورواه محمد بن إسحاق عن الزهري) وحديثه  
عند أحمد فى مسنده ولفظه حدثنا يعقوب وهو ابن إبراهيم حدثنا أبي عن ابن  
إسحاق قال وذكر محمد بن مسلم الزهري أن قبيصة بن ذؤيب حدثه أن بنت  
سميد بن زيد بن عمرو بن نفيل وكانت فاطمة بنت قيس خالتها وكانت عند —

ذُوَيْبٍ حَدَّثَنِي بِمَعْنَى دَلٍّ عَلَى خَبَرِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ حِينَ قَالَ : فَرَجَعَ قَبِيصَةُ إِلَى مَرْوَانَ فَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ .

— عبد الله بن عمرو بن عمرو بن عثمان طلقها ثلاثاً فبعث إليها خالتها فاطمة بنت قيس فنقلتها إلى بيتها ومروان بن الحكم على المدينة .

قال قبيصة : فبعثني إليها مروان فسألتها ما حملها على أن تخرج امرأة من بيتها قبل أن تنقض علتها قال فقالت لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني بذلك . قال ثم قصت على حديثها ثم قالت : وأنا أخاصمكم بكتاب الله ، يقول الله عز وجل في كتابه ( إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم ، لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة إلى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ) ثم قال عز وجل ﴿ فإذا بلغن أجلهن الثالثة فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ﴾ والله ما ذكر الله بعد الثالثة حبساً مع ما أمرني به رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : فرجعت إلى مروان فأخبرته خبرها فقال : حديث امرأة حديث امرأة قال ثم أمر بالمرأة فردت إلى بيتها حتى انقضت علتها انتهى ( بمعنى ) أى بالمعنى الذى دل ذلك المعنى ( على خبر عبید الله بن عبد الله ) وذلك المعنى هو رواية قبيصة بن ذؤيب ، لذلك الحديث عن فاطمة بنت قيس ، ويدل على روايته لذلك عنها قوله ( حين قال فرجع قبيصة إلى مروان فأخبره بذلك ) فراجعة قبيصة من فاطمة إلى مروان تدل على أن قبيصة رواه عن فاطمة مشافهة .

فيشبه أن يكون مراد المؤلف والله أعلم أن رواية محمد بن إسحاق عن الزهرى عن قبيصة بن ذؤيب ليست بمستبعدة ، وإن كان روى معمر عن الزهرى عن عبید الله وروى عقيل عن الزهرى عن أبى سلمة عن فاطمة . قلت : وذلك لأن —

٤٠ — باب من أنكر ذلك على فاطمة بنت قيس

٢٢٧٤ — حدثنا نصر بن علي أخبرني أبو أحمد أخبرنا همار بن رزيق عن أبي إسحاق قال : « كنت في المسجد الجامع مع الأسود فقال : أتت فاطمة بنت قيس عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال : ما كنا لندع كتاب ربنا وسنة نبيها صلى الله عليه وسلم لقول امرأة لا ندرى أحفظت ذلك أم لا » .

— الزهري أدرك عصر قبيصة فكيف ينكر لقاءه عن قبيصة وهذا التوجيه أشبه إلى الصواب .

وفيه تأويل ضعيف أى روى الزهري عن قبيصة لا من صريح لفظ قبيصة حيث شافه قبيصة الزهري بهذا الحديث بل رواه بالمعنى وبالإستنباط حيث دل وأرشد على ذلك المعنى المأخوذ وعلى ذلك الاستنباط خبر عبيد الله بن عبد الله وفيه قوله فرجع قبيصة إلى مروان فأخبره بذلك ، فدلس الزهري وروى عن قبيصة ابن ذؤيب لكن لفظ أحمد وذكر الزهري أن قبيصة بن ذؤيب حدثه يدفع هذا التأويل . كذا في غاية المقصود والله أعلم . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي . وذكر أبو مسعود الدمشقي أن حديث عبيد الله هذا مرسل .

( باب من أنكر ذلك على فاطمة )

( مع الأسود ) أى ابن يزيد ( فقال ) أى الأسود ( ما كنا لندع كتاب ربنا وسنة نبيها ) قال النووي : قال العلماء الذى فى كتاب ربنا إما هو إثبات —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

قال أبو داود فى المسائل : سمعت أحمد بن حنبل وذكر له قول عمر « لا ندع كتاب ربنا وسنة نبيها لقول امرأة » فلم يصحح هذا عن عمر وقال الدارقطني هذا =



— السكني . قال الدارقطني قوله وسنة نبينا هذه زيادة غير محفوظة لم يذكرها جماعة من النفقات . انتهى وما وقع في بعض الروايات عن عمر أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لما السكني والنفقة فقد قال الإمام أحمد لا يصح ذلك عن —

== الكلام لا يثبت عن عمر يعني قوله «سنة نبينا» ثم ذكر أحاديث الباب ثم قال بعد انتهاء آخر الباب : اختلف الناس في المبتوتة هل لها نفقة أو سكنى ؟ على ثلاثة مذاهب وعلى ثلاث روايات عن أحمد .

أحدها : أنه لا سكنى لها ولا نفقة وهو ظاهر مذهبه . وهذا قول علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس وجابر وعطاء وطاوس والحسن وعكرمة وميمون بن مهران وإسحاق بن راهويه وداود بن علي وأكثر فقهاء الحديث وهو مذهب صاحبة القصة فاطمة بنت قيس وكانت تناظر عليه .

والثاني : ويروى عن عمر وعبد الله بن مسعود : أن لها السكنى والنفقة . وهو قول أكثر أهل العراق وقول ابن شبرمة وابن أبي ليلى وسفيان الثوري والحسن ابن صالح وأبي حنيفة وأصحابه وعثمان البقي والعنبري . وحكاه أبو يعلى القاضى فى مفرداته رواية عن أحمد وهى غريبة جداً .

والثالث أن لها السكنى دون النفقة وهذا قول مالك والشافعى وفقهاء المدينة السبعة وهو مذهب عائشة أم المؤمنين .

وأسعد الناس بهذا الخبر من قال به وأنه لا نفقة لها ولا سكنى وليس مع من رده حجة تقاومه ولا تقاربه .

قال ابن عبد البر : أما من طريق الحجة وما يلزم منها فقول أحمد بن حنبل ومن تابعه أصح وأرجح لأنه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم نصاً صريحاً ، فأى شيء يعارض هذا إلا مثله عن النبي صلى الله عليه وسلم الذى هو المبين عن الله مراده ؟ ولا شيء يدفع ذلك ومعلوم أنه أعلم بتأويل قول الله تعالى : ﴿ أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ﴾ .

وأما قول عمر ومن وافقه فقد خالفه على وابن عباس ومن وافقهما والحجة معهم ==

— عمر . وقال الدارقطني : السنة بيد فاطمة قطعاً ، وأيضاً تلك الرواية من طريق إبراهيم النخعي ومولده بعد موت عمر بسنتين ( لقول امرأة لا ندرى أحفظت ذلك أم لا ) .

== ولو لم يخالفهم أحد منهم لما قبل قول المخالف لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة على عمر وعلى غيره . ولم يصح عن عمر أنه قال : « لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة » فإن أحمد أنكره وقال : أما هذا فلا . ولكن قال : « لا تقبل في ديننا قول امرأة » وهذا أمر يرده الإجماع على قبول قول المرأة في الرواية ، فأى حجة في شيء يخالفه الإجماع ، وترده السنة ويخالفه فيه علماء الصحابة ؟

وقال إسماعيل بن إسحاق : نحن نعلم أن عمر لا يقول « لا ندع كتاب ربنا » إلا لما هو موجود في كتاب الله تعالى ، والذي في الكتاب أن لها النفقة إذا كانت حاملاً لقوله تعالى : ﴿ وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن ﴾ وأما غير ذوات الحمل فلا يدل الكتاب إلا على أنهن لا نفقة لهن لاشتراطه الحمل في الأمر بالإتفاق . آخر كلامه .

والذين ردوا خبر فاطمة هذا ظنوه معارضاً للقرآن ، فإن الله تعالى قال : ﴿ أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ﴾ وقال : ﴿ لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن ﴾ وهذا لو كان كما ظنوه لكان في السكنى خاصة ، وأما إيجاب النفقة لها فليس في القرآن إلا ما يدل على أنه لا نفقة لهن ، كما قال القاضي إسماعيل لأن الله سبحانه وتعالى شرط في وجوب الإتفاق أن يكن من أولات الحمل ، وهو يدل على أنها إذا كانت حاملاً فلا نفقة لها ، كيف وإن القرآن لا يدل على وجوب السكنى للمبتوتة بوجه ما ؟ فإن السياق كله إنما هو في الرجعية .

يبين ذلك قوله تعالى : ﴿ لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ﴾ وقوله : ﴿ فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف ﴾ وهذا في البائن مستحيل ثم قال : ( أسكنوهن ) واللاقى قال فيهن : ﴿ فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن ==

— فإن قلت : إن ذلك القول من عمر يتضمن الطعن على رواية فاطمة ، قلت : هذا مطن باطل بإجماع المسلمين للقطع بأنه لم ينقل عن أحد من العلماء أنه رد خبر المرأة لكونها امرأة فكم من سنة قد تلقتها الأمة بالقبول عن —

== عمرو أو فاروقه بن عمرو ﴿ قال فيهن ﴿ أسكنوهن ﴾ و ﴿ لا تخرجوهن من بيوتهن ﴾ وهذا ظاهر جداً .

وشبهة من ظن أن الآية في البائن قوله تعالى : ﴿ وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن ﴾ .

قالوا : ومعلوم أن الرجعية لها النفقة حاملاً كانت أو حائلاً وهذا لا حجة فيه ، فإنه إذا أوجب نفقتها حاملاً لم يدل ذلك على أنه لا نفقة لها إذا كانت حائلاً بل فائدة التقييد بالحمل التنبيه على اختلاف جهة الإنفاق بسبب الحمل قبل الوضع وبعده ، فقبل الوضع لها النفقة حتى تضعه فإذا وضعته صارت النفقة بحكم الإجارة ورعاية الولد ، وهذه قد يقوم غيرها مقامها فيه فلا تستحقها لقوله تعالى : ﴿ فإن تعاسرتم فسترضع له أخرى ﴾ وأما النفقة حال الحمل فلا يقوم غيرها مقامها فيه بل هي مستمرة حتى تضعه . جهة الإنفاق مختلفة . وأما الحائلات فنفتقها معلومة من نفقة الزوجات ، فإنها زوجة ما دامت في العدة فلا حاجة إلى بيان وجوب نفقتها .

وأما الحامل فلما اختلفت جهة النفقة عليها قبل الوضع وبعده ، ذكر سبحانه الجنتين والسبيين وهذا من أسرار القرآن ومعانيه التي يختص الله بفهمها من يشاء .

وأيضاً فلو كان قوله تعالى : ﴿ وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن ﴾ في البوائن لكان دليلاً ظاهراً على أن الحائلات البائن لا نفقة لها لاشتراط الحمل في وجوب الإنفاق ، والحكم المعلق بالشرط يعدم عند عدمه ، وأما آية السكنى فلا يقول أحد إنها مختصة بالبائن لأن السياق يخالفه ويبين أن الرجعية مرادة منها ، فإما أن يقال : هي مختصة بالرجعية كما يدل عليه سياق الكلام وتتعد الضمائر ولا تختلف مفسراتها بل يكون مفسر قوله ﴿ فأسكنوهن ﴾ هو مفسر قوله ﴿ أسكنوهن ﴾ وعلى هذا فلا حجة في سكنى البائن . وإما أن يقال : هي عامة للبائن والرجعية وعلى ==

— امرأة واحدة من الصحابة وهذا لا يذكره من له أدنى نصيب من علم السنة ، ولم ينقل أيضاً عن أحد من المسلمين أنه يرد الخبر بمجرد تجويز نسيان ناقله ، ولو كان ذلك مما يقدح به لم يبق حديث من الأحاديث النبوية إلا وكان مقدوحاً —

= هذا فلا يكون حديث فاطمة منافياً للقرآن بل غايته : أن يكون مخصصاً لعمومه وتخصيص القرآن بالسنة جائز واقع ، هذا لو كان قوله (أسكنوهن) عاماً ، فكيف ولا يصح فيه العموم لما ذكرناه ؟ وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا نفقة لك ولا سكنتي » وقوله في اللفظ الآخر : « إنما النفقة والسكنى للمرأة إذا كان لزوجها عليها الرجعة » رواه الإمام أحمد والنسائي ، وإسناده صحيح . وفي لفظ لأحمد « إنما النفقة والسكنى للمرأة على زوجها ما كانت له عليها الرجعة ، فإذا لم يكن له عليها رجعة فلا نفقة ولا سكنتي » وهذا يبطل كل ما تأولوا به حديث فاطمة ، فإن هذا فتوى عامة وقضاء عام في حق كل مطلقة ، فلو لم يكن لشأن فاطمة ذكر في البين لكان هذا اللفظ العام مستقلاً بالحكم لا معارض له بوجه من الوجوه . فقد تبين أن القرآن لا يدل على خلاف هذا الحديث بل إنما يدل على موافقته ، كما قالت فاطمة : « بيني وبينكم القرآن » .

ولما ذكر لأحمد قول عمر : « لا ندع كتاب ربنا لقول امرأة » تبسم أحمد وقال : أي شيء في القرآن خلاف هذا ؟

وأما قوله في الحديث « وسنة نبينا » فإن هذه اللفظة وإن كان مسلم رواها فقد طعن فيها الأئمة كالإمام أحمد وغيره .

قال أبو داود في كتاب المسائل : سمعت أحمد بن حنبل - وذكر له قول عمر : « لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة » - قلت : أيصح هذا عن عمر ؟ قال : لا . وروى هذه الحكاية البيهقي في السنن والآثار عن الحاكم عن ابن بطة عن أبي حامد الأشعري عن أبي داود . وقال الدارقطني : هذا اللفظ لا يثبت بمعنى قوله : « وسنة نبينا » ويحيى بن آدم أحفظ من أبي أحمد الزبيرى وأثبت منه ، وقد تابعه قبيصة بن عقبة ، فرواه عن عمار بن رزيق مثل قول يحيى بن آدم سواء والحسن بن عمار متروك وأشعث بن سوار ضعيف ورواه الأعمش عن إبراهيم دون قوله : =

— فيه لأن تجوز النسيان لا يسلّم منه أحد فيكون ذلك مفضياً إلى تعطيل السنن بأسرها ، مع كون فاطمة المذكورة من المشهورات بالحفظ ، كما يدل على ذلك حديثها الطويل في شأن الدجال ولم تسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا —

== « سنة نبينا » والأعمش أثبت من أشعث وأحفظ . وقال البيهقي : هذه اللفظة أخرجها مسلم في صحيحه . وذهب غيره من الحفاظ إلى أن قوله « سنة نبينا » غير محفوظة في هذا الحديث ، فقد رواه يحيى بن آدم وغيره عن عمار بن رزيق في السكني دون هذه اللفظة ، وكذلك رواه الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عمر دون قوله « سنة نبينا » وإنما ذكره أبو أحمد عن عمار وأشعث عن الحكم وحماد عن إبراهيم عن الأسود عن عمر والحسن بن عمار عن سلمة بن كهيل عن عبد الله بن الحليل الحضرمي عن عمر ثم ذكر كلام الدارقطني أنها لا تثبت .

فقد تبين أنه ليس في السنة ما يعارض حديث فاطمة كما أنه ليس في الكتاب ما يعارضه . وفاطمة امرأة جليلة من فقهاء الصحابة غير متهمة في الرواية .

وما يرويه بعض الأصوليين : « لاندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لاندري أصدقت أم كذبت ؟ » غلط ليس في الحديث وإنما الذي في الحديث « حفظت أم نسيت ؟ » هذا لفظ مسلم . قال هشيم عن إسماعيل بن أبي خاله : أنه ذكر عند الشعبي قول عمر هذا « حفظت أم نسيت ؟ » فقال الشعبي : امرأة من قريش ذات عقل ورأى تنسى قضاء قضى به عليها ؟ قال : وكان الشعبي يأخذ بقولها . وقال ميمون بن مهران لسعيد ابن المسيب : تلك امرأة فتنت الناس لأن كانت إنما أخذت بما أفتاها رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فتنت الناس وإن لنا في رسول الله أسوة حسنة . ثم رد خبرها بأنها امرأة بما لا يقول به أحد ، وقد أخذ الناس برواية من هو دون فاطمة وبخبر القرينة وهي امرأة وبحديث النساء كأزواج النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهن من الصحايات بل قد احتج العلماء بحديث فاطمة هذا بعينه في أحكام كثيرة .

منها : نظر المرأة إلى الرجل ووضعها ثيابها في الخلوة وجواز الخطبة على خطبة الغير إذا لم تحب المرأة ولم يسكن إليها وجواز نكاح القرينة لغير القرشي ونصيحة ==

مرة واحدة يخطب به على المنبر فوعته جميعه ، فكيف يظن بها أن تحفظ مثل هذا وتنسى أمراً متعلقاً بها مقترناً بفراق زوجها وخروجها من بيته . كذا في النيل . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى مختصراً ومطولاً

= الرجل لمن استشاره في أمر يعيب من استشاره فيه وأن ذلك ليس بغيبة .

ومنها : الإرسال بالطلاق في الغيبة

ومنها : التعريض بخطبة المعتدة البائن بقوله « لا تقوتيفى بنفسك » .

ومنها : احتجاج الأكرهين به على سقوط النفقة للبتوتة التى ليست بحامل .

فما بال حديثها محتجاً به في هذه الأحكام دون سقوط السكنى ؟ فإن حفظته فهو حجة في الجميع وإن لم يكن محفوظاً لم يحز أن يحتج به في شيء . والله أعلم .

وقال الشافعى في القديم : فإن قال قائل : فإن عمر بن الخطاب اتهم حديث فاطمة بنت قيس وقال : « لاندع كتاب ربنا لقول امرأة » ؟ قلنا : لانعرف أن عمر اتهمها وما كان في حديثها ما تنهم له ما حدثت إلا بما يجب ، وهى امرأة من المهاجرين لها شرف وعقل وفضل ، ولو رد شيء من حديثها كان إنعازاً يرد منه أنه أمرها بالخروج من بيت زوجها فلم تذكرهى : لم أمرت بذلك ؟ وإنما أمرت به لأنها استطالت على أحماؤها ، فأمرت بالتحويل عنهم للشر بينها وبينهم ، فكأنهم أجوا لها ذكر السبب الذى له أخرجت لئلا يذهب ذاهب إلى أن النبى صلى الله عليه وسلم قضى أن تعتد البتوتة حيث شاءت في غير بيت زوجها .

وهذا الذى ذكره الشافعى هو تأويل عائشة بعينه ، وبه أجابت مروان لما احتج عليها بالحديث كما تقدم .

ولكن هذا التأويل مما لا يصلح دفع الحديث به من وجوه .

أحدها : أنه ليس بمذكور في القصة ، ولا علق عليه الحكم قط ، لا باللفظ ولا بالمفهوم ، وإن كان واقعاً فتعليق الحكم به تعليق على وصف لم يعتبره النبى صلى الله عليه وسلم ولا في لفظه قط ما يدل على إسقاط السكنى به وترك لتعليق الحكم بالوصف الذى اعتبره ، وعلق به الحكم وهو عدم ثبوت الرجعة .

=

٢٢٧٥ — حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَنبَأَنَا [حدثنا] ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي

[حدثنا] هَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ :  
« لَقَدْ عَابَتْ ذَلِكَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَشَدَّ الْعَيْنِ - يَعْنِي حَدِيثَ فَاطِمَةَ »

— (لَقَدْ عَابَتْ ذَلِكَ) أَيْ قَوْلَ فَاطِمَةَ بِأَنَّهُ لَا نَفَقَةَ وَلَا سَكْنَى لِلْمَطْلُوقَةِ الْبَائِسَةِ —

== الثاني : أنكم لا تقولون به فإن المرأة ولو استطالت ولو عصت بما عسى أن  
تمضى به لا يسقط حقها من السكنى ، كما لو كانت حاملاً بل كان يستكرى لها من  
حقها في مال زوجها وتسكن ناحية . وقد أعاذ الله فاطمة بنت قيس من ظلمها وتعديها  
إلى هذا الحد ، كيف والنبي صلى الله عليه وسلم لم يعنفها بذلك ولا نهاها عنه ولا قال لها  
إنما أخرجت من بيتك بظلمك لأحمائك ؟ بل قال لها : « إنما السكنى والنفقة للمرأة  
إذا كان لزوجها عليها رجعة » وهذا هو الوجه الثالث ، وهو أن النبي صلى الله عليه  
وسلم ذكر لها السبب الذي من أجله سقط حقها من السكنى وهو سقوط حق الزوج  
من الرجعة ، وجعل هذا قضاء عاماً لها ولغيرها ، فكيف يعدل عن هذا الوصف إلى  
وصف لو كان واقعاً لم يكن له تأثير في الحكم أصلاً ؟ وقد روى الحميدي في مسنده  
هذا الحديث وقال فيه : « يا ابنة قيس إنما لك السكنى والنفقة ما كان لزوجك عليك  
الرجعة » ورواه الأثرم فأين التعليل بسلطة اللسان مع هذا البيان ؟ ثم لو كان ذلك  
صحيحاً لما احتاج عمر في رده إلى قوله : « لا ندع كتاب ربنا لقول امرأة » بل كان  
يقول : لم يخرجها من السكنى إلا بذأؤها وسلطها ، ولم يعلمها بانفراد المرأة به ، وقد  
كان عمر رضى الله عنه يقف أحياناً في انفراد بعض الصحابة ، كما طلب من أبي موسى  
شاهداً على روايته وغيره . وقد أنكرت فاطمة على من أنكر عليها ، وردت على من  
رد عليها ، وانتصرت لروايتها ومذهبها . رضى الله عنهم أجمعين .

وقد قضى النبي صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين « أن لا يبت لها عليه ولا قوت »  
ولو لم يكن في المسألة نص لكان القياس يقتضى سقوط النفقة والسكنى ، لأنها إنما  
تجب في مقابلة التمسك من الاستمتاع ، والبائن قد فقد في حقها ذلك ، ولهذا وجبت  
للرجعية لتسكنه من الاستمتاع بها ، وأما البائن فلا سبيل له إلى الاستمتاع بها إلا بما  
يصل به إلى الأجنبية وحبسها لعدته لا يوجب نفقة كما لو وطئها بشبهة ، وكلامه  
والتوفى عنها زوجها . والله أعلم .

بِنتِ قَيْسٍ - وَقَالَتْ : إِنَّ فَاطِمَةَ كَانَتْ فِي مَكَانٍ وَخَشٍ فَخِيفَ عَلَى نَاحِيَتِهَا  
فَلِذَلِكَ رَخَصَ [ أَرْخَصَ ] لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

٢٢٧٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أُنْبَأَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ  
الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ هُرُوةَ بْنِ الزُّبَيْرِ « أَنَّهُ قِيلَ لِعَائِشَةَ : أَلَمْ تَرَي إِلَى  
قَوْلِ فَاطِمَةَ . قَالَتْ : أَمَا إِنَّهُ لَا خَيْرَ لَهَا فِي ذِكْرِ ذَلِكَ » .

٢٢٧٧ - حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ زَيْدٍ أَخْبَرَنَا أَبِي عَنْ سُفْيَانَ عَنْ يَحْيَى  
ابْنِ سَعِيدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ فِي خُرُوجِ فَاطِمَةَ قَال : « إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ  
مِنْ سُوءِ الْخُلُقِ » .

٢٢٧٨ - حَدَّثَنَا الْمُعْتَبِرِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ الْقَاسِمِ  
ابْنِ مُحَمَّدٍ وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ تَمَعَهُمَا يَذْكُرَانِ أَنَّ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ  
ابْنِ الْقَاسِمِ طَلَّقَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَكَمِ الْبَيْتَةَ ، فَاثْتَقَلَهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ،

— ( فِي مَكَانٍ وَخَشٍ ) بِفَتْحِ الْوَاوِ وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ بَعْدَهَا شَيْنٌ مَعْجَمَةٌ أَيْ خَالٍ  
لَيْسَ بِهِ أُنَيْسٌ ( فَلِذَلِكَ رَخَصَ لَهَا ) أَيْ فِي الْإِنْتِقَالِ . قَالَ الْمُغْدَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ  
ابْنُ مَاجَهٍ . وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا .

( أَلَمْ تَرَي ) بِحَذْفِ النُّونِ ( إِلَى قَوْلِ فَاطِمَةَ ) أَيْ بِنْتُ قَيْسٍ ( قَالَتْ ) أَيْ  
عَائِشَةُ ( أَمَا ) بِالتَّخْفِيفِ لِلْعَنِيَّةِ ( إِنَّهُ ) أَيْ الشَّأْنُ ( لَا خَيْرَ لَهَا ) أَيْ لِفَاطِمَةَ  
( فِي ذِكْرِ ذَلِكَ ) فَلِإِذَا تَذَكَّرَ عَلَى وَجْهِ يَفْقَهُ النَّاسُ فِي الْخَطَأِ . قَالَ السَّنْدِيُّ .  
قَالَ الْمُغْدَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ بِنَحْوِهِ .

( إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ ) أَيْ إِنْتَقَالَهَا مِنْ مَسْكَنِ الزَّوْجِ . قَالَ الْمُغْدَرِيُّ : هَذَا مَرْسَلٌ .

( طَلَّقَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَكَمِ ) هِيَ بِنْتُ أَخِي مُرْوَانَ وَاسْمُهَا عَمْرَةَ —



فَأَرْسَلَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ ،  
فَقَالَتْ لَهُ : اتَّقِ اللَّهَ وَارْزُقِ الْمَرْأَةَ إِلَى بَيْتِهَا ، فَقَالَ مَرْوَانُ فِي حَدِيثِ سُلَيْمَانَ  
إِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ غَلَبَنِي . وَقَالَ مَرْوَانُ فِي حَدِيثِ الْقَاسِمِ : أَوْ مَا بَكَفَكَ شَأْنُ  
فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ : لَا يَضُرُّكَ أَنْ لَا تَذْكُرَ حَدِيثَ فَاطِمَةَ ،  
فَقَالَ مَرْوَانُ : إِنْ كَانَ بِكَ الشَّرُّ فَحَسْبُكَ مَا كَانَ بَيْنَ هَذَيْنِ مِنَ الشَّرِّ .

— (فانقلها) أى نقلها من مسكنها الذى طلقت فيه (وهو أمير المدينة) أى يومئذ  
من قبل معاوية وولى الخلافة بعد ذلك (وارزق المرأة) أى عمرة بنت عبد الرحمن  
(إلى بيتها) أى الذى طلقت فيه (فقال مروان فى حديث سليمان أن عبد الرحمن  
غلبنى) وهو موصول بالإسناد المذكور إلى يحيى بن سعيد وهو الذى فصل بين  
حديثى شيخيه فساق ما اتفقا عليه ثم بين لفظ سليمان وحده ولفظ القاسم بن محمد  
وحده وقول مروان إن عبد الرحمن غلبنى أى لم يطمعنى فى ردها إلى بيتها ، وقيل  
مراده غلبنى بالحجة لأنه احتج بالشئ الذى كان بينهما كذا فى الفتح (لا يضررك  
أن لا تذكر حديث فاطمة) لأنه لا حجة فيه لجواز انتقال المطلقة من منزلها بغير  
سبب . وقال فى الكواكب : كان لعله وهو أن مكانها كان وحشاً مخوفاً عليها  
أو لأنها كانت لسنة استطالت على أحبابها كذا فى القسطلانى (فقال مروان إن  
كان بك الشر) أى إن كان عندك أن سبب خروج فاطمة ما وقع بينها وبين  
أقارب زوجها من الشر فهذا السبب موجود ولذلك قال (لحسبك) أى  
فيكفئك (ما كان بين هذين) أى عمرة وزوجها يحيى ، وهذا مصير من مروان  
إلى الرجوع عن رد خبر فاطمة فقد كان أنكر الخروج مطلقاً كما مر ثم رجع  
إلى الجواز بشرط وجود عارض يقتضى جواز خروجها من منزل الطلاق . قال  
المفردى : وأخرجه البخارى ومسلم بمعناه مختصراً .

٢٢٧٩ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ [أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ] أَخْبَرَنَا زُهَيْرُ أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ أَخْبَرَنَا مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ قَالَ « قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَدَفَعْتُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فَقُلْتُ : فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ طُلِّقَتْ فَخَرَجَتْ مِنْ بَيْتِهَا ، فَقَالَ سَعِيدٌ : تِلْكَ امْرَأَةٌ فَتَنَّتِ النَّاسَ ، إِنَّهَا كَانَتْ لَسِيفَةً فَوُضِعَتْ عَلَى يَدَيِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى . »

#### ٤١ — باب في المبتوتة تخرج بالنهار

٢٢٨٠ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ « طُلِّقَتْ خَالَتِي ثَلَاثًا فَخَرَجَتْ تَجِدُ نَحْلًا لَهَا ، فَلَقِيَهَا رَجُلٌ فَمَنَّاها ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ لَهَا : أَخْرِجِي فَبُجِدِّي نَحْلَكَ ، لَعَلَّكَ أَنْ تَصْدَقِي مِنْهُ ، أَوْ تَفْعَلِي خَيْرًا . »

— ( فدفعت ) بصيغة المتكلم الجھول ( تلك امرأة فتنت الناس ) أى بذكر هذا الحديث على وجه يقع الناس فى الخطأ ( كانت لسفة ) بكسر السين أى كانت تأخذ الناس وتجرحهم بلسانها ( فوضعت ) على البناء للجھول أى أخرجت من بيت زوجها وجعلت كالوديمة عند ابن أم مكتوم . وهذا الأثر سكت عنه المنذرى .

#### ( باب فى المبتوتة تخرج بالنهار )

( طلقت ) بضم الطاء وتشديد اللام ( ثلاثاً ) أى ثلاث تطليقات أو ثلاث مرات ( تجد ) بفتح أوله وضم الجيم بعدها دال مهملة أى تقطع ثمر نخلها ( لعلك أن تصدق ) بجذف إحدى التائين ( أو ) للتنويع . قال الخطابى : وجه استدلال —

## ٤٢ - باب نسخ متاع المتوفى عنها زوجها بما فرض لها من الميراث

٢٢٨١ - حدثنا أحمد بن محمد المروزي حدثني علي بن الحسين بن واقد عن أبيه عن يزيد النخعي عن عكرمة عن ابن عباس (رضي الله عنهما) والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهن مآعاً إلى الخول غير إخراج (ف) فنسخ ذلك بآية الميراث بما فرض لهن من الربع والثمن ، ونسخ أجل الخول بأن جعل أجلها أربعة أشهر وعشراً .

أبي داود من هذا الحديث في أن المعتدة في الطلاق أن تخرج بالنهار هو أن جداد النخل في غالب العرف لا يكون إلا نهاراً وقد نهى عن جداد الليل ، ونخل الانصار قريب من دورهم ، فهي إذا خرجت بكرة للجداد أمكنها أن تمشي في بيتها لقرب المسافة ، وهذا في المعتدة من العطلقات الثلاث ، فأما الرجعية فإنها لا تخرج ليلاً ولا نهاراً . وقال أبو حنيفة : لا تخرج الميمونة ليلاً ولا نهاراً كالرجعية . وقال الشافعي : تخرج نهاراً ولا تخرج ليلاً على ظاهر الحديث انتهى . قال القاري : تعليل للخروج ويعلم منه أنه لولا التصديق لما جاز لها الخروج ، أو للتنوع بأن يراد بالتصدق الفرض وبالخير التطوع والهدية والإحسان إلى الجار ، يعني أن يبلغ مالك نصيباً فتؤدى زكاته وإلا فافعل معروفاً من الصدق والتقرب والتهادي . وفيه أن حفظ المال واقتناءه لفعل المعروف مريض انتهى . قال المنذرى : وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه .

( باب نسخ متاع المتوفى عنها زوجها بما فرض لها من الميراث )

( والذين يتوفون منكم ويذرون ) أى يتركون ( أزواجاً وصية ) بالنصب أى فليوصوا وصية . وفي قراءة بالرفع أى عليكم وصية ( مآعاً ) أى متعوهن -

٤٣ - باب إحداد المتوفى عنها زوجها

٢٢٨٢ - حدثنا القعنبي عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن حميد بن نافع عن زينب بنت أبي سلمة أنها أخبرته بهذا الأحاديث الثلاثة . قالت زينب « دخلت على أم حبيبة حين توفى أبوها أبو سفيان فدعت بطيب فيه صفرة خلوق أو غيره ، فدهنت منه جارية ثم مست بعارضتها ثم قالت : والله مالي بالطيب من حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن

— متاعاً وهو نفقة سنة طعامها وكسوتها وسكنائها وما تحتاج إليه (غير إخراج) حال أي غير مخرجات من مسكنهن . والحديث أخرجه النسائي وأخرجه أيضاً من قول عكرمة وفي إسناده على بن الحسين بن واقد وفيه مقال قاله المنذرى .

( باب إحداد المتوفى عنها زوجها )

قال أهل اللغة : الإحداد والحداد مشتق من الحد وهو المنع لأنها تمنع الزينة والطيب ، يقال أحدث المرأة تحد إحداداً ، وحدت تحد بضم الحاء وتحمد بكسرهما حدأ . كذا قال الجمهور إنه يقال أحدث وحدت . وقال الأصمعي : لا يقال إلا أحدث رباعياً ، ويقال امرأة حاد ولا يقال حادة . وأما الإحداد في الشرع فهو ترك الطيب والزينة .

( على أم حبيبة ) أي بنت أبي سفيان أم المؤمنين رضي الله عنها ( فدعت بطيب ) أي طلبت طيباً ( فيه صفرة خلوق ) على وزن صبور ضرب من الطيب وهو إما مجرور على إضافة صفرة إليه أو مرفوع على أنه صفة لصفرة ( ثم مست بعارضتها ) أي بجانب وجه نفسها وهما جانباً الوجه فوق الذقن إلى ما دون الأذن ( لا يحل ) أي لا يجوز ( لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ) قال الطيبي رحمه الله : —

تُحَدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا . قَالَتْ زَيْنَبُ وَدَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ حِينَ تُوُفِّيَ أَخُوهَا ، فَدَعَتْ طَيْبٍ فَمَسَّتْ مِنْهُ ، ثُمَّ قَالَتْ وَاللَّهِ مَا لِي بالطَّيِّبِ مِنْ حَاجَةٍ غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ

الوصف بالإيمان إشعار بالتعليل وأن من آمن بالله وبعقابه لا يجترأ على مثله من العظام ( أن محمد ) بضم الفوقية وكسر الحاء المهمة من الإحداد أو بفتح الفوقية وضم الحاء وكسرها أى أن تمنع نفسها من الزينة وتترك الطيب ( إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً ) قال النووي : فيه دليل على وجوب الإحداد على المعتدة من وفاة زوجها وهو مجمع عليه في الجملة وإن اختلفوا في تفصيله ، فيجب على كل معتدة عن وفاة سواء المدخول بها وغيره والصغيرة والكبيرة والبكر والثيب والحررة والأمة والمسلمة والكافرة هذا مذهب الشافعي والجمهور . وقال أبو حنيفة وغيره من السكوفيين وأبو ثور وبعض المالكية : لا يجب على الزوجة الكفائية بل يختص بالمسلمة لقوله صلى الله عليه وسلم : لا يحمل لامرأة تؤمن بالله فخسه بالثؤمنة . ودليل الجمهور أن المؤمن هو الذي يستثمر خطاب الشارع وينتفع به ويفقده .

وقال أبو حنيفة أيضاً : لا إحداد على الصغيرة ولا على الزوجة الأمة . وأجمعوا على أنه لا إحداد على أم الولد ولا على الأمة إذا توفى عنهما سيدهما ، ولا على الزوجة الرجعية . واختلفوا في المطلقة ثلاثاً ، فقال عطاء وربيعة ومالك والليث والشافعي وابن المنذر : لا إحداد عليها . وقال الحسك وأبو حنيفة والسكوفيون وأبو ثور وأبو عبيد : عليها الإحداد انتهى .

( حين توفى أخوها ) سمي في بعض الموطآت عبد الله ، وكذا هو في صحيح ابن حبان من طريق أبي مصعب ، وإن المعروف أن عبد الله بن جحش قتل ( ٢٦ — عون لمبود ٦ )

الله صلى الله عليه وسلم يَقُولُ وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تَحُدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا عَلَى زَوْجِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » قَالَتْ زَيْنَبُ وَسَمِعْتُ أُمِّي أُمَّ سَلَمَةَ تَقُولُ « جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ ابْنَتِي تُوُفِّيَ زَوْجُهَا عَنْهَا ، وَقَدْ اشْتَكَتْ عَيْنُهَا [ عَيْنَيْهَا ] فَتَكْحُلُهَا ؟ [ أَفَتَكْحُلُهَا ] فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ لَا ،

— بأحد شهيداً وزينب بنت أبي سلمة يومئذ طفلة ، فيستحيل أن تكون دخلت على زينب بنت جحش في تلك الحالة وأنه يجوز أن يكون عبده الله المصفر ، فإن دخول زينب بنت أبي سلمة عند بلوغ الخبر إلى المدينة بوفاته كان وهي مميزة ، أو الميت كان أخا زينب بنت جحش من أمها أو من الرضاة كذا في الفتح .

( قَالَتْ زَيْنَبُ وَسَمِعْتُ أُمِّي أُمَّ سَلَمَةَ ) هذا هو الحديث الثالث ، وأم سلمة بدل من أمي ( إِنْ ابْنَتِي تُوُفِّيَ زَوْجُهَا عَنْهَا ) واسمه المغيرة الخزومي ( وَقَدْ اشْتَكَتْ عَيْنُهَا ) وفي بعض النسخ عَيْنُهَا بِصِيغَةِ التثنية . قال ابن دقيق العيد : يجوز فيه وجهان ضم النون على الفاعلية على أن تكون العين هي المشعكية وفتحها على أن يكون في اشتكت ضمير الفاعل وهي المرأة ورجح هذا ، ووقع في بعض الروايات عيناها بمعنى وهو يرجح الضم ، وهذه الرواية في مسلم ، وعلى الضم اقتصر النووي وهو الأرجح ، والذي رجح الأول هو المنذرى ( فَتَكْحُلُهَا ) بالنون المفتوحة وبضم الحاء ، وفي بعض النسخ أَفَتَكْحُلُهَا بِذَكَرِ الْهَمْزَةِ وَفِي بَعْضِهَا أَفَتَكْحُلُهَا بِتَاءِ التَّأْنِيثِ وَالضَّمِيرُ الْبَارِزُ إِلَيْهَا أَوْ إِلَى عَيْنِهَا ( لَا ) أَيْ لَا تَكْحُلُهَا ( مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ) أَيْ قَالَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ( كُلُّ ذَلِكَ ) بِالنَّصْبِ ( يَقُولُ لَا ) قَالَ الطَّيْبِيُّ : صِفَةٌ مُؤَكَّدَةٌ لِقَوْلِهِ ثَلَاثًا . قَالَ النَّوَوِيُّ : فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى —

ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا . وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْخَوْلِ . قَالَ حُمَيْدٌ : فَقُلْتُ لَزَيْدَبَ : وَمَا تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْخَوْلِ ؟ فَقَالَتْ زَيْدَبُ : كَانَتْ الْمَرْأَةُ إِذَا تَوُفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا دَخَلَتْ حِفْشًا وَلَبِستَ شَرَّ ثِيَابِهَا وَلَمْ تَمَسَّ طِيبًا وَلَا شَيْئًا حَتَّى تَمُرَّ بِهَا سَفَةٌ ثُمَّ تُوْفِّي بِدَابَّةٍ حِمَارٍ أَوْ شَاةٍ أَوْ طَائِرٍ فَتَقْتَضُ بِهِ

— تحريم الاكتحال على الحادة سواء احتاجت إليه أم لا . وجاء في الحديث الآخر في الموطأ وغيره في حديث أم سلمة : اجعليه بالليل وامسحيه بالنهار . ووجه الجمع بين الأحاديث أنها إذا لم تحتج إليه لا يحمل لها ، وإن احتاجت لم يحز بالنهار ويجوز بالليل ، مع أن الأولى تركه ، فإن فعلته مسحته بالفهار ( إنما هي أى العدة الشرعية ( أربعة أشهر وعشراً ) بالنصب على حكاية لفظ القرآن . قال الحافظ : ولبعضهم بالرفع وهو واضح ( ترمي بالبعرة ) بفتح الموحدة والعين وتسكن وهى روث البعير ( على رأس الخول ) أى فى أول السنة ( قال حميد ) هو ابن نافع راوى الحديث وهو موصول بالإسناد المبدوء به ( وما ترمي بالبعرة ) أى بينى لى المراد بهذا الكلام الذى خوطبت به هذه المرأة .

( دخلت حفشا ) بكسر الحاء المهملة وإسكان الفاء وبالشين المعجمة أى بيقاً صغيراً حقيراً قريب السمك ( ولم تمس ) بفتح التاء الفوقية والميم ( حتى تمر بها سنة ) أى من وفاة زوجها ( ثم توفى ) بضم أوله وفتح ثالثة ( بداية ) بالتنوين قال فى القاموس : ما دب من الحيوان وغلب على ما يركب ويقع على المذكر ( حمار ) بالتنوين والجذر على البدل ( أو شاة أو طائر ) أول للتنوين لا للشك ، وإطلاق الدابة عليهما بطريق الحقيقة اللغوية كما مر ( فتقتض به ) بفاء فثناة فوقية ففاء ثانية فوقية أخرى فضاء معجمة مشددة . قال ابن قتيبة : سألت —

فَقَلَّمَا تَفْتَضُ بِشَيْءٍ إِلَّا مَاتَ ، ثُمَّ تَخْرُجُ فَتُعْطَى بَغْرَةً فَتَرْمِي بِهَا ثُمَّ  
تُرَاجِعُ بَعْدُ مَا شَاءَتْ مِنْ طَلِبٍ أَوْ غَيْرِهِ .  
قال أبو داود : الْخَفَشُ بَيْتٌ صَغِيرٌ [ الْبَيْتُ الصَّغِيرُ ] .

— الحجازيين عن الافتضاخ فذكروا أن المعتدة كانت لاتمس ماء ولا تقلم ظفراً  
ولا تزيل شعراً ثم تخرج بعد الحول بأقبح منظر ثم تفتض أى تسكر ما هى  
فيه من العدة بطائر تمسح به قبلها وتنبذه فلا يكاد يعيش بعد ما تفتض به .  
وقال الخطابي : هو من فضضت الشيء إذا كسرتة وفرقته أى أنها كانت  
تسكر ما كانت فيه من الحداد بتلك الدابة . قال الأخفش : معناه تنظف به  
وهو مأخوذ من الفضة تشبيهاً له بنقاؤها وبياضها ، وقيل تمسح به ثم تفتض أى  
تغتسل بالماء العذب حتى تصير بيضاء نقية كالفضة . وقال الخطيب : الفضيض  
الماء العذب يقال افتضضت به أى اغتسلت به ، كذا قال القسطلاني ( فعلمنا  
تفتض بشيء ) أى مما ذكر ( إلا مات ) أى ذلك الشيء ( فتعطى ) بصيغة المجهول  
( فترمى بها ) فى رواية ابن الماجشون عن مالك : فترمى بها أمامها فيكون ذلك  
إحلالاً لها . وفى رواية ابن وهب : من وراء ظهرها . قاله القسطلاني ( ثم تراجع  
بعد ) أى بعد ما ذكر من الافتضاخ والرمى ( من طيب أو غيره ) مما كانت  
ممنوعة منه فى العدة . قال المفردى : وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى  
وابن ماجه .



٤٤ — باب في المتوفى عنها تنتقل

٢٢٨٣ — حدثنا عبد الله بن مسعدة القعنبي عن مالك عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن عتبة زينب بنت كعب بن عجرة : « أن القرية بنت مالك بن سنان وهي أخت أبي سعيد الخدري » أخبرتها أنها جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خذرة ، فإن زوجها خرج في طلب أعبد له أبقوا حتى إذا كانوا [ كان ] بطرف القدوم لحقهم فقتلوه ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أرجع إلى أهل فاني لم يتر كني في مسكن يملكه ولا نفقة . قالت : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم . قالت فخرجت حتى إذا كنت في الحجرة أو في المسجد دعاني أو أمرني [ أمر بي ] فدعيت له ، فقال : كيف قلت ؟ فرددت عليه القصة التي ذكرت من شأن زوجي ، قالت :

( باب في المتوفى عنها تنتقل )

( أن القرية ) بضم فاء وفتح راء ( بنت مالك بن سنان ) بكسر أوله ( وهي ) أي القرية ( أخبرتها ) أي أخبرت القرية زينب ( تسأله ) حال ( في بني خذرة ) بضم الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة أبو قبيلة ( في طلب أعبد ) بفتح فسكون فضم جمع عهد ( أبقوا ) بفتح الواو ( بطرف القدوم ) بفتح القاف وتشديد الدال وتخفيفها أيضاً موضع على ستة أميال من المدينة ( ولا نفقة ) بالجر أي ولا في نفقة ( في الحجرة ) أي الحجرة الشريفة ( أو في المسجد ) أي النبوي وهو مسجد المدينة ( دعاني ) أي ناداني رسول الله صلى الله عليه وسلم ( أو أمرني ) وفي بعض النسخ أمر بي والشك من القرية ( فدعيت له ) —

فَقَالَ امْكُتِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ . قَالَتْ : فَأَعْتَدْتُ فِيهِ  
أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا . قَالَتْ : فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ أَرْسَلَ إِلَيَّ فَسَأَلَنِي  
عَنْ ذَلِكَ فَأَخْبَرْتُهُ فَاتَّبَعَهُ وَقَضَى بِهِ .

— أَى نُوْدِيَتْ وَطَلَبَتْ عَنْدَهُ (فَرَدَدَتْ عَلَيْهِ) أَى أَعَدَّتْ عَلَيْهِ مَا قُلْتَهُ سَابِقًا (فَقَالَ  
امْكُتِي بِضَمِّ الْكَافِ أَى تَوَقَّفِي وَابْتَنِي (فِي بَيْتِكَ) أَى الَّذِي كُنْتُ فِيهِ (حَتَّى  
يَبْلُغَ الْكِتَابُ) أَى الْمُدَّةَ الْمَكْتُوبَ عَلَيْهَا أَى الْمَفْرُوضَةَ (أَجَلَهُ) أَى مُدَّتَهُ .  
وَالْمَعْنَى حَتَّى تَنْقُضِيَ الْعِدَّةَ وَتَسْمِيَتِ الْعِدَّةَ كِتَابًا لِأَنَّهَا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى قَالَ تَعَالَى  
﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ ﴾ أَى فَرَضَ ، وَهُوَ اقْتِبَاسٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَلَا تَعْزَمُوا عُقْدَةَ  
النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾ وَنَظَائِرُ الْاِقْتِبَاسِ فِي الْأَخْبَارِ كَثِيرَةٌ ، وَلَا عِبْرَةَ  
لِقَوْلِ مَنْ كَرِهَهُ ، كَمَا بَسَطَهُ السِّيُوطِيُّ فِي الْإِتْقَانِ ( فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ ) أَى  
خِلَافَةَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَفِي رِوَايَةِ الْمَالِكِ فَلَمَّا كَانَ أَمْرُ عُثْمَانَ (فَاتَّبَعَهُ  
وَقَضَى بِهِ) أَى اتَّبَعَ عُثْمَانَ مَا أَخْبَرْتَهُ بِهِ وَحَكَمَ بِهِ .

قَالَ الْعَلَامَةُ الْقَاضِي الشُّوكَانِيُّ فِي النَّهْلِ : قَدْ اسْتَعْدَلَ بِمُحَدِّثٍ فَرِيضَةً عَلَى أَنْ  
الْمُتَوَفَّى عَنْهَا تَعْتَدُ فِي الْمَنْزِلِ الَّذِي بَلَغَهَا نَعَى زَوْجِهَا وَهِيَ فِيهِ وَلَا تَخْرُجُ مِنْهُ إِلَى  
غَيْرِهِ . وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالْقَابِلِينَ وَمِنْهُمْ بَعْضُهُمْ . وَقَدْ  
أَخْرَجَ ذَلِكَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَابْنِ عُمَرَ ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا سَمْعِيدُ بْنُ  
مَنْصُورٍ عَنْ أَكْثَرِ أَصْحَابِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَالْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَسَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَسَمْعِيدِ  
ابْنِ الْمُسَيْبِ وَعَطَاءٍ ، وَأَخْرَجَهُ حَمَادُ بْنُ سَبْرِينَ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْمَالِكُ وَأَبُو حَنِيفَةَ  
وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُمُ وَالْأَرْزَاقِيُّ وَإِسْمَاعِيلُ وَأَبُو عُبَيْدٍ . قَالَ وَحْدِيثُ فَرِيضَةٍ لَمْ يَأْتِ  
مِنْ خَالِفِهِ بِمَا يَنْتَهِضُ لِمُعَارَضَتِهِ فَالْتَمَسْتُ بِهِ مَتَمِّعِينَ . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ  
وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

## ٤٥ - باب من رأى التحول

٢٢٨٤ - حدثنا أحمد بن محمد المروزي أخبرنا موسى بن مسعود  
أخبرنا شبل عن ابن أبي نعيم قال قال عطاء قال ابن عباس : « نسخت  
هذه الآية عند أهلها فتعمدت حيث شاءت وهو قول الله عز وجل :

### ( باب من رأى التحول )

للمتوفى عنها زوجها إلى مكان آخر . وبوب النسائي بقوله باب الرخصة  
للمتوفى عنها زوجها أن تعتد حيث شاءت .

( نسخت هذه الآية ) الأولى وهي قوله تعالى ﴿ والذين يتوفون منكم  
ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ، فإذا بلغن أجلهن  
فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف ﴾ ( حديثها ) أى المرأة المتوفى  
عنها زوجها ( عند أهلها ) المذكورة في الآية الثانية وهي قوله تعالى ﴿ والذين -

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

اختلف السلف في وجوب اعتداد المتوفى عنها في منزلها . فأوجب عمر وعثمان ،  
وروى عن ابن مسعود وابن عمر وأم سلمة وبه يقول الثوري والأوزاعي وإسحاق  
والأئمة الأربعة . قال ابن عبد البر : وهو قول جماعة فقهاء الأمصار بالحجاز والشام  
والعراق ومصر . وروى عن طي وابن عباس وجابر وعائشة : تعتد حيث شاءت ،  
وقال به جابر بن زيد والحسن وعطاء .

ثم اختلف الوجوب للمزلة فيما إذا جاءها خبر وفاته في غير منزلها . فقال  
الأكثر : تعتد في منزلها . وقال إبراهيم النخعي وسعيد بن المسيب : لا تبرح من  
مكاتها الذي أتاها فيه نوى زوجها . وحديث الفريفة حجة ظاهرة لا معارض لها .  
وأما قوله تعالى ﴿ فإن خرجن فلا جناح عليكم ﴾ فإنها نسخت الاعتداد في منزل الزوج  
فالمسوخ حكم آخر غير الاعتداد في المنزل ، وهو استحقاقها للسكنى في بيت الزوج  
الذي صار للورثة سنة وصية أوصى الله بها الأزواج تقدم به على الورثة ثم نسخ ذلك

﴿ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ قَالَ عَطَاءُ : إِنْ شَاءَتْ اِعْتَدَّتْ عِنْدَ أَهْلِهَا وَسَكَنْتْ فِي وَصِيَّتِهَا ، وَإِنْ شَاءَتْ خَرَجَتْ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ فَإِنْ خَرَجْنَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْنَا فِيمَا فَعَلْنَا ﴾ قَالَ عَطَاءُ : ثُمَّ جَاءَ الْمِيرَاثُ فَذَسَخَ السَّكْنَى تَعْتَدُّ حَيْثُ شَاءَتْ .

— يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهن متاعاً إلى الحول غير إخراج ، فإن خرجن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من معروف ﴾ ( فتعقد حيث شاءت ) لأن السكني تبع للعدة ، فلما نسخ الحول بأربعة الأشهر والعشر نسخت السكني أيضاً ( وهو ) أى المنسوخ حكمه ( قول الله عز وجل ﴿ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ ) فهذه الآية الثانية التي فيها غير إخراج منسوخ بالآية الأولى ( قال عطاء ) أيضاً ( إن شاءت ) المتوفى عنها زوجها ( اعتدت عند أهلها ) أى أهل زوجها . ونلفظ البخارى عند أهلها ( وسكنت في وصيتها ) أى المشار إليها بقوله تعالى ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهن متاعاً إلى الحول ﴾ ( وإن شاءت خرجت ) من بيت زوجها ( ثم جاء الميراث ) في قوله تعالى ﴿ ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد ، فإن كان لكم ولد فلهن الثمن ﴾ ( فنسخ السكني ) كما نسخت آية الخروج وهي ﴿ فإن خرجن فلا جناح عليكم فيما فعلن ﴾ وجوب الاعتداد عند أهل الزوج ( فتعقد حيث شاءت ) وزاد البخارى : ولا سكنى لها . قال العمي : وهو قول أبي حنيفة أن المتوفى عنها زوجها لا سكنى لها وهو —

== بالميراث ، ولم يبق لها استحقاق في السكني المذكورة ، فإن كان المنزل الذي توفي فيه الزوج لها أو بذل الورثة لها السكني لزمها الاعتداد فيه ، وهذا ليس بمنسوخ ، فالواجب عليها فعل السكني لا تحصيل المسكن ، فالذى نسخ إنما هو اختصاصها بسكني السنة دون الورثة ، والذي أمرت به أن تمكث في بيتها حتى تنقضى عدتها ولا تنافى بين الحكيم . والله أعلم .

— أحد قولى الشافعى كالنفقة وأظهرهما الوجوب ومذهب مالك أن لها السكنى إذا كانت الدار ملكا للميت انتهى . وفى صحيح البخارى حدثنا إسحاق بن منصور أخبرنا روح حدثنا شبل عن ابن أبى نجيح عن مجاهد ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً ﴾ قال كانت هذه العدة تعتد عند أهل زوجها واجب فأنزل الله ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم متاعاً إلى الحول غير إخراج ، فإن خرجن فلا جناح عليكم فيما فعلن فى أنفسهن من معروف ﴾ .

قال : جعل الله لها تمام السنة سبعة أشهر وعشرين ليلة وصية إن شاءت سكنت فى وصيتها وإن شاءت خرجت ، وهو قول الله ﴿ غير إخراج ، فإن خرجن فلا جناح عليكم ﴾ فالعدة كما هى واجب عليها . زعم ذلك عن مجاهد . وقال عطاء : قال ابن عباس : نسخت هذه الآية عدتها عند أهلها فتعتمد حيث شاءت . وقول الله ﴿ غير إخراج ﴾ قال عطاء : إن شاءت اعتدت عند أهلها وسكنت فى وصيتها وإن شاءت خرجت لقول الله ﴿ فلا جناح عليكم فيما فعلن فى أنفسهن ﴾ قال عطاء : ثم جاء الميراث فنسخ السكنى فتعتمد حيث شاءت ولا سكنى لها .

قال الحافظ ابن حجر : قال ابن بطال : ذهب مجاهد إلى أن الآية وهى قوله تعالى ﴿ يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ﴾ نزلت قبل الآية التى فيها ﴿ وصية لأزواجهن متاعاً إلى الحول غير إخراج ، كما هى قبلها فى التلاوة ، وكان الحامل له على ذلك استشكل أن يكون الناسخ قبل المنسوخ ، فرأى أن استعملها ممكن بحكم غير متدافع لجواز أن يوجب الله على المعتدة تربص أربعة أشهر وعشراً ، ويوجب على أهلها أن تبقى عندهم سبعة أشهر وعشرين ليلة تمام الحول إن أقامت عندهم . قال : وهو قول لم يقله أحد من المفسرين غيره ولا تابعه عليها من الفقهاء أحد بل أطبقوا على أن آية الحول منسوخة وأن السكنى تتبع للعدة —

— فلما نسخ الحول في العدة بالأربعة أشهر وعشر نسخت السكنى أيضاً .  
وقال ابن عبد البر : لم يختلف العلماء أن العدة بالحول نسخت إلى أربعة أشهر وعشر ، وإنما اختلفوا في قوله ﴿ غير إخراج ﴾ فالجمهور على أنه نسخ أيضاً .  
وروى ابن أبي نجيم عن مجاهد فذكر حديث الباب قال ولم يتابع على ذلك ولا قال أحد من علماء المسلمين من الصحابة والتابعين به في مدة العدة ، بل روى ابن جريج عن مجاهد في قدرها مثل ما عليه الناس فارتفع الخلاف ، واختص ما نقل عن مجاهد وغيره بمدة السكنى على أنه أيضاً شاذ لا يعمل عليه . والله أعلم . قال العميني : وحاصل كلام مجاهد أنه جعل على المعتدة تربص أربعة أشهر وعشراً ، وأوجب على أهلها أن تبقى عندهم سبعة أشهر وعشرين ليلة ، تمام الحول .

وقال العميني أيضاً : قال مجاهد : إن العدة الواجبة أربعة أشهر وعشراً ، وتمام السنة باختيارها بحسب الوصية ، فإن شئت قبلت الوصية وتعتمد إلى الحول ، وإن شئت اكففت بالواجب . ويقال : يحتمل أن يكون ممفاه العدة إلى تمام السنة واجبة ، وأما السكنى عند زوجها في الأربعة الأشهر والعشر واجبة وفي التمام باختيارها ، ولفظه : فالعدة كما هي واجب عليها . يؤيد هذا الاحتمال ، وحاصله أنه لا يقول بالنسخ والله أعلم .

وفي جامع البيان في تفسير قوله تعالى : ﴿ والذين يقوفون مفكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم مقاعاً إلى الحول غير إخراج ﴾ يعني وحق المتوفى أن يوصوا قبل أن يموتوا بأن تمتع أزواجهم بدمهم حولا كاملا وينفق عليهن من تركته غير مخرجات من مساكنهن ، وهذا في ابتداء الإسلام ثم نسخت المدة بقوله أربعة أشهر وعشراً والنفقة بالإرث . هذا ما عليه أكثر السلف ، فسكانت الآية متأخرة في العلاوة متقدمة في النزول والله أعلم . قال المنذرى : وأخرجه البخاري والنسائي .

٤٦ - باب فيما تجتنب المعتدة في عدتها

٢٢٨٥ - حدثنا يَاقُوبُ بْنُ إِبرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي  
بَكْرٍ أَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ ح . وأخبرنا  
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْجُرَّاحِ الْقُوسْتَانِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ بَكْرٍ السَّهْمِيَّ عَنْ  
هِشَامٍ - وَهَذَا لَفْظُ ابْنِ الْجُرَّاحِ - عَنْ حَفْصَةَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تُحِدُّ الْمَرَأَةُ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ فَإِنَّهَا تُحِدُّ عَلَيْهِ  
أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ وَلَا تَكْتَحِلُ

( باب فيما تجتنب المعتدة في عدتها )

( عبد الله بن الجراح القهستاني ) قال في المراسد : قوهستان بضم أوله ثم  
السكون وكسر المء وسين مهملة بتعريب كوهستان يعنى موضع الجبال انتهى  
مختصراً ( لا تحد ) بصيغة النفي ومعناه النهى ( المرأة ) وفي بعض النسخ امرأة  
( فوق ثلاث ) أى ليلال أو أيام ( ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب )  
بمهملتين مفتوحة ثم ساكنة ثم موحدة وهو بالإضافة وهى برود البين بعصب  
غزلها أى يربط ثم يصبغ ثم ينسج مصبوغاً فيخرج موشى ، لبقاء ما عصب به  
أبيض لم ينصبغ . وإنما بعصب السدى دون اللحمة .

قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أنه لا يجوز للحادة لبس الثياب المصفونة  
ولا المصبغة إلا ما صبغ بسواد ، فرخص فيه مالك والشافعى لكونه لا يتخذ  
للزينة بل هو من لباس الحزن ، وكره عروة العصب أيضاً وكره مالك غليظه .  
قال النووي : الأصح عند أصحابنا تحريمه مطلقاً ، وهذا الحديث حجة  
لمن أجازوه .

وقال ابن دقيق العيد : يؤخذ من مفهوم الحديث جواز ما ليس بمصبوغ -

وَلَا تَمَسَّ طَيْبًا إِلَّا أَذْنَى طَهْرَتِهَا إِذَا طَهَّرَتْ مِنْ مَحِيضِهَا بِذُبْدَةٍ مِنْ قُسْطٍ  
أَوْ أَظْفَارٍ . قَالَ يَمْقُوبُ : مَكَانَ عَصَبٍ إِلَّا مَفْسُولًا . وَزَادَ يَمْقُوبُ :  
وَلَا تَخْتَصِبُ .

— وهى الثياب البيض ومنع بمض المالكية المرتفع منها الذى يتزين به ، وكذلك  
الأسود إذا كان ممن يتزين به .

قال النووى : ورخص أصحابنا فيما لا يتزين به ولو كان مصبوغاً . واختلف  
فى الحرير ، فالأصح عند الشافعية منعه مطلقاً مصبوغاً أو غير مصبوغ لأنه أبيع  
للنساء للتزين به ، والحادة ممنوعة من التزين فكان فى حقها كالرجال . وفى التحلى  
بالفضة والذهب وبالؤلؤ ونحوه وجهان الأصح جوازها ، وفيه نظر من جهة  
اللعنى فى المقصود بلبسه وفى المقصود بالإحداذ فإنه عند تأملها يترجح المنع كذا  
فى الفتوح ( ولا تكتحل ) فيه دليل على منع المعتدة من الاكتحال ، وقد تقدم  
الكلام عليه ويأتى بمضه ( ولا تمس طيباً ) فيه تحريم الطيب على المعتدة ، وهو  
كل ما يسمى طيباً ولا خلاف فى ذلك ( إلا أذن طهرتها ) أى عند قرب طهرها  
( بذبدة ) بضم النون وسكون الموحدة بعدها معجمة وهى القطعة من الشئ ،  
وتطلق على الشئ اليسير ( من قسط ) بضم القاف ضرب من الطيب ، وقيل :  
هو عود يحمل من الهند ويحمل فى الأدوية .

قال الطيبي رحمه الله : القسط عطار معروف فى الأدوية طيب الريح ينفح  
النفساء والأطفال ( أو أظفار ) بفتح أوله ضرب من الطيب لا واحد له ، وقيل :  
واحد خضر وقيل يشبه الظفر المقلوم من أصله ، وقيل هو شئ من العطر أسود ،  
والقطعة منه شبهة بالظفر .

قال النووى : القسط والأظفار نوعان معروفان من البخور وليس من —



٢٢٨٦ - حدثنا هارون بن عبد الله ومالك بن عبد الواحد المسمعي قالوا أخبرنا يزيد بن هارون عن هشام عن حفصة عن أم عطية عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث ، وليس في تمام حديثهما . قال المسمعي : قال يزيد ولا أعلمه إلا فيه ولا تختضب . وزاد فيه هارون : ولا تلبس ثوباً مضبوغاً إلا ثوب عصب .

٢٢٨٧ - حدثنا زهير بن حرب أخبرنا يحيى بن أبي بكير أخبرنا إبراهيم بن طهمان حدثني بديل عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصر من الثياب ، ولا المشقة ، ولا الخلي ولا تختضب ولا تكتحل » .

— مقصود الطيب رخص فيه للمقتسلة من الحيض لإزالة الرائحة الكريهة تنبع به أثر الدم لا للطيب والله أعلم .

(وزاد يعقوب) أي في روايته (ولا تختضب) أي بالحناء . قال المنذرى : وأخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه .

(بهذا الحديث) أي مثل الحديث المذكور ، وهو حديث إبراهيم بن طهمان وعبد الله السهمي عن هشام (وليس في تمام حديثهما) يشبه أن يكون المعنى أي ليس التشبيه ومثليه حديث يزيد بن هارون في تمام حديث إبراهيم بن طهمان وعبد الله السهمي بل منلوته في البعض ، والحاصل أن حديث يزيد بن هارون عن هشام مثل حديث إبراهيم وعبد الله عن هشام لكن بينهما تفاسير قليل . وأخرج مسلم حديث يزيد لكن أحال على ما قبله والله أعلم .

(المتوفى عنها زوجها) مبتدأ وخبره لا تلبس (لا تلبس المعصر) أي المصبوغ بالمصفر بالضم (ولا المشقة) بضم الميم الأولى وفتح الشين المعجمة —

٢٢٨٨ - حدثنا أحمد بن صالح أخبرنا ابن وهب أخبرني مخرمة عن أبيه قال سمعت المغيرة بن الضحاک يقول أخبرني أم حكيم بنت أسيد عن أمها أن زوجها توفي وكانت تشتكي عيذها فتكثحل بالجلاء - قال أحمد الصواب يكثحل الجلاء - فأرسلت مولاة لها إلى أم سلمة فسألتها عن كحل الجلاء فقالت لا تكثحل [ تكثحل ] به إلا من أمر لا بد منه يشتد عليك ، فتكثحلين بالليل وتمسحينه بالنهار ثم قالت عند ذلك أم سلمة : « دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفي أبو سلمة وقد جعلت على عيني صبرا [ على صبرا ] فقال ما هذا يا أم سلمة فقلت :

— المشددة أى المصبوغة بالمشق بكسر الميم وهو الطين الأحمر الذى يسمى مغرة والتأنيث باعتبار الحالة أو الثياب (ولا الخلى) بضم أوله ويجوز كسرها وبتشديد الباء جمع حاية ، وهى ما يترين به من المصاغ وغيره . قال المنذرى : وأخرجه النسائى .

( بنت أسيد ) بفتح الهمزة وكسر السين ( فتكثحل بالجلاء ) بالكسر والمد . قال الخطابى : كحل الجلاء هو الإنمد وسمى جلاء لأنه يجلو البصر ( يشتد عليك ) الضمير المرفوع فى يشتد يرجع إلى أمر والجملة صفة له ( حين توفي ) بضممتين وتشديد الفاء المكسورة أى مات ( أبو سلمة ) زوجها الأول قبل النبى صلى الله عليه وسلم ( وقد جعلت على عيني صبرا ) بفتح صاد وكسر موحددة وفى نسخة بسكونها . قال فى القاموس : بكسر الباء ككتف ولا يسكن إلا فى ضرورة الشعر ، وقيل يجوز كلاهما على السوية ككتف وكتف .

وقال الجعبرى : الصبر معروف بفتح الصاد وكسر الباء وجاء لإسكانها مع كسر الصاد وفتحها . وفى المصباح : الصبر بكسر الباء فى المشهور دواء مر -

إِنَّمَا هُوَ صَبْرٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ فِيهِ طَيْبٌ . قَالَ : إِنَّهُ يَشُبُّ الْوَجْهَ فَلَا تَجْعَلِيهِ [ فَلَا تَجْعَلِيهِ ] إِلَّا بِاللَّيْلِ وَتَنْزِعِيهِ [ تَنْزِعِيهِ ] بِالنَّهَارِ ، وَلَا تَمْتَشِطِي بِالطَّيْبِ وَلَا بِالْحِنَاءِ فَإِنَّهُ خِضَابٌ . قَالَتْ : قُلْتُ بَأَيِّ شَيْءٍ أَمْتَشِطُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : بِالسُّدْرِ تُغْلِقِينَ بِرَأْسِكَ .

— وسكون الباء للتخفيف لغة وروى مع فتح الصاد وكسرها فيكون فيه ثلاث لغات ( فقال ما هذا ) أى ما هذا التلطيخ وأنت فى العدة ( إنه يشب ) بفتح فضم فتشديد موحدة أى يوقد الوجه ويزيد فى لونه ( وتنزعيه ) بكسر الزاى عطف على قوله فلا تجعليه على معنى فاجعليه بالليل وانزعيه بالنهار ، لأن إلا فى الاستثناء المفرغ فهو والسكلام مثبت ، وحذف النون فى تنزعيه للتخفيف وهو خبر فى معنى الأمر ( قال بالسدر ) أى امتشطى ( تغلقين ) بحذف إحدى التائين من تغلف الرجل بالغالية أى تلطيخ بها ، أى تكثرين منه على شمره حتى يصير غلافاً له فغظيحه كتغظيحه الغلاف المغلوف ، وروى بضم القاء وكسر اللام من التغليف ، وهو جعل الشيء غلافاً لشيء . كذا فى المرقاة .

قال فى السبل : ذهب الجمهور ومالك وأبو حنيفة وأصحابه إلى أنه يجوز أى لامةتدة فى عدتها الا كتحال بالإمءد مستدلين بحديث أم سلمة الذى أخرجه أبو داود يعنى هذا الحديث المذكور آنفاً . قال ابن عبد البر : وهذا هندى وإن كان مخالفاً لحديثها الآخر الفاهى عن السكحل مع الخوف على العين إلا أنه يمكن الجمع بأنه صلى الله عليه وسلم عرف من الحالة التى نهاها أن حاجتها إلى السكحل خفيفة غير ضرورية والإباحة فى الليل لدفع الضرر بذلك .

قلت : ولا يخفى أن فتوى أم سلمة قياس منها للسكحل على الصبر، والقياس مع النص الثابت والنهى المتكرر لا يعمل به عند من قال بوجوب الإحداد —

٤٧ — باب في عدة الحامل

٢٢٨٩ — حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْمَهْرِيُّ أَنبَأَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي  
يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ « أَنَّ أَبَاهُ  
كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ الزُّهْرِيِّ بِأَمْرِهِ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى  
سُبَيْعَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ الْأَسْلَمِيَّةِ فَيَسْأَلَهَا عَنْ حَدِيثِهَا ، وَهَمَّا قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ اسْتَفْتَتْهُ ، فَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
عُتْبَةَ يُخْبِرُهُ أَنَّ سُبَيْعَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ وَهُوَ  
مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ وَهُوَ يَمْنُ شَهْدَ بَدْرًا ، فَتَوُفِّيَ عَنْهَا فِي حَبَّةِ الْوَدَاعِ  
وَهِيَ حَامِلٌ فَلَمْ تَنْشَبْ أَنْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا بَعْدَ وَقَاتِهِ ، فَلَمَّا تَمَلَّكَتْ مِنْ نِفَاسِهَا  
تَجَمَّلَتْ لِلْخُطَّابِ ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكَكَ — رَجُلٌ مِنْ بَنِي

— انتهى . قال المنذرى : وأخرجه النسائي ، وأما مجهولة .

( باب في عدة الحامل )

( على سبيعة ) بضم السين وفتح الواو ( الأسلمية ) نسبة إلى بني أسلم  
( وهي حامل ) جملة حالية أى فتوفى سعد بن خولة عن سبيعة حال كونها حاملا  
( فلم تنشب ) أى فلم تمكث ( فلما تملكت ) بتشديد اللام أى طهرت ، وفي بعض  
النسخ تعالت وهما بمعنى . قال السعدى : تملكت بتشديد اللام من تعلت إذا ارتفع  
أو برأ أى إذا ارتفعت وطهرت ، أو خرجت من نفاسها وسامت ( تجملت  
للخطاب ) جمع خاطب من الخطبة بالكسر ( فدخل عليها أبو السناويل ) بفتح  
السين اسمه عمرو وقيل حبة بالباء الموحدة وقيل بالنون ( ابن بعكك ) بموحدة  
مفتوحة ثم عين ساكنة ثم كافين الأولى مفتوحة ( رجل ) بالرفع بدل من —

عَهْدِ الدَّارِ - فَقَالَ لَهَا : مَا لِي أَرَاكِ مُتَجَمِّلَةً ، لَمَّا لَكَ تَرْتَجِينَ النُّسْكَاحَ ، إِنَّكَ وَاللَّهِ مَا أَنْتِ بِنَاكِحٍ [بِنَاكِحَةٍ] حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْكَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا [وَعَشْرًا] قَالَتْ سُبَيْعَةُ : فَلَمَّا قَالَ لِي ذَلِكَ جَعَمْتُ عَلَى نِيَابِي حِينَ أَمْسَيْتُ ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ فَأَفْتَانِي بِأَنْ قَدْ حَلَمْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي ، وَأَمَرَ نِي بِالْتَّزْوِيجِ إِنْ بَدَأَ لِي .

قال ابنُ شِهَابٍ : وَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ تَتَزَوَّجَ حِينَ وَضَعْتَ وَإِنْ كَانَتْ فِي دَمِهَا ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَقْرَبُهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَطْهُرَ .

٢٢٩٠ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ [وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ] وَحَدَّثَنَا ح .

— أَبُو السَّنَابِلِ ( فَأَفْتَانِي بِأَنْ قَدْ حَلَمْتُ ) بِضَمِّ التَّاءِ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ بَانِي قَدْ حَلَمْتُ ( قَالَ ابْنُ شِهَابٍ ) هُوَ الزَّهْرِيُّ ( وَإِنْ كَانَتْ فِي دَمِهَا ) أَيْ فِي دَمِ النَّفَاسِ ( غَيْرَ أَنَّهُ ) أَيْ الشَّأْنُ ( لَا يَقْرَبُهَا زَوْجُهَا ) أَيْ لَا يَجَامِعُهَا . قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي الْمَعَالِمِ : قَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا ، فَرَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُمَا قَالَا تَنْتَظِرُ الْمَقْوِفَ عَنْهَا آخِرَ الْأَجَلَيْنِ ، وَمَعْنَاهُ تَمْكُثُ حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا ، فَإِنْ كَانَتْ مَدَّةَ الْحَمْلِ مِنْ وَقْتِ وَفَاةِ زَوْجِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَقَدْ حَلَمَتْ ، وَإِنْ وَضَعَتْ قَبْلَ ذَلِكَ تَرَبَّصَتْ إِلَى أَنْ تَسْتَوِيَ الْمُدَّةُ . وَقَالَ عَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ : انْقِضَاءُ عِدَّتِهَا بِوَضْعِ الْحَمْلِ طَالَتِ الْمُدَّةُ أَوْ قَصُرَتْ ، وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِمْ ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَسَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَكَذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيُّ أَنْتَهَى . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْتَهَى .

مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَ عُمَانُ حَدَّثَنَا وَقَالَ ابْنُ الْعَلَاءِ أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : « مَنْ شَاءَ لَاَعْنَتُهُ لَا نُزِلَتْ سُورَةُ النَّسَاءِ الْقُصْرَى بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ [أَشْهُرٍ] وَعَشْرًا » [وَعَشْرِينَ] .

— ( من شاء لاعنته ) من الملاعنة وهو المباهلة أى من يخالفنى فإن شاء فليجتمع معى حتى نلعن الخالف للحق ، وهذا كفاية عن قطعه وجزمه بما يقول من غير وهم بخلافه ( سورة النساء القصرى ) وهى سورة الطلاق ( بعد الأربعة الأشهر وعشراً ) المذكورة فى سورة البقرة ، فالعمل على المتأخرة لأنها ناسخة للمقدمة قاله السندى .

قال الخطابى : يعنى بسورة النساء القصرى سورة الطلاق ، ويريد أن نزول سورة البقرة متقدم على نزول سورة الطلاق ، وقد ذكر فى سورة الطلاق حكم الحامل ﴿ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ فظاهر هذا الكلام منه أنه حمله على النسخ ، وأن ما فى سورة الطلاق ناسخ للحكم الذى فى سورة البقرة ، وعامة أهل العلم لا يحملونه على النسخ لكن يرتبون لإحدى الآيتين على الأخرى فيجعلون التى فى البقرة فى عدة غير الحوامل وهذه فى عدة الحوامل انتهى . قال المذرى : وأخرجه النسائى وابن ماجه .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله : وهذا يدل على أن ابن مسعود يرى نسخ الآية فى البقرة بهذه الآية التى فى الطلاق وهى قوله : ( وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ) وهذا على عرف السلف فى النسخ ، فإنهم يسمون التخصيص والتقييد نسخاً ، وفى القرآن ما يدل على تقديم آية الطلاق فى العمل بها ، وهو أن قوله تعالى ( أَجَلُهُنَّ ) مضاف ومضاف إليه ، وهو يفيد العموم ، أى هذا مجموع أجلهن لا أجل لمن غيره ، وأما قوله ( يترصدن بأنفسهن ) فهو فعل مطلق لا عموم له ، فإذا عمل به فى غير الحامل كان تقييداً لمطابقه بآية الطلاق فالحديث مطابق للمفهوم من دلالة القرآن . والله أعلم .

## ٤٨ — باب في عدة أم الولد

٢٢٩١ — حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ حَدَّثَهُمْ [حَدَّثَهُ]

ح . وَأَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ عَنْ مَطَرٍ عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيَوَةَ عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ : « لَا تُلْبَسُوا عَلَيْنَا سُنَّتَهُ [سُنَّةُ - السُّنَّةُ] . قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : سُنَّةَ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،

### (باب في عدة أم الولد)

هي الجارية التي ولدت من سيدها (لا تلبسوا علينا) بفتح حرف المضارعة وكسر الباء المحففة أى لا تخلطو ويجوز التشديد كذا في فتح الودود (سنته) هذا لفظ قتيبة والضمير يرجع إلى النبي صلى الله عليه وسلم يدل عليه لفظ ابن المثنى (سنة نبينا) قال الخطابي في المعالم : يحتمل وجهين من التأويل أحدهما —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

هذا الحديث يرويه قبيصة بن ذؤيب عن عمرو . وقال الدارقطني : قبيصة لم يسمع من عمرو ، والصواب « لا تلبسوا علينا » موقوف ، يعنى لم يذكر فيه « سنة نبينا » وقال الإمام أحمد : هذا حديث منكر . آخر كلامه . وقد رواه سليمان بن موسى عن رجاء بن حيوة عن قبيصة عن عمرو قوله : « عدة أم الولد عدة الحرة » وهذا الذى أشار إليه الدارقطني أنه الصواب . وقال ابن المنذر : ضعف أحمد وأبو عبيد حديث عمرو بن العاص . وقال محمد بن موسى : سألت أبا عبد الله عن حديث عمرو بن العاص فقال : لا يصح . وقال اليمونى : رأيت أبا عبد الله يعجب من حديث عمرو بن العاص هذا ، ثم قال : أين سنة النبي صلى الله عليه وسلم في هذا ؟ وقال : أربعة أشهر وعشراً إنما هي عدة الحرة من النكاح ، وإنما هذه أمة خرجت من الرق إلى الحرية . وقد روى مالك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر أنه قال في أم الولد يتوفى عنها سيدها وتمت بحیضة » . واختلف الفقهاء في عدتها : فالصحيح أنه حيضة وهو المشهور عن أحمد وقول ابن عمر وعثمان وعائشة وإليه ذهب مالك والشافعى وأبو عبيد وأبو ثور =

عِدَّةُ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا [وَعَشْرًا] - يَعْنِي أُمُّ الْوَلَدِ [يَعْنِي فِي أُمِّ الْوَلَدِ] .

— أن يكون أراد بذلك سنة كان يرويها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نصاً وتوقيفاً ، والوجه الآخر أن يكون ذلك منه اجتهاداً على معنى السنة في الحرائر ، ولو كان معنى السنة التوقيف لأشبهه أن يصرح به . وأيضاً فإن التلبس لا يقع في النصوص إنما يكون غالباً في الرأي والاجتهاد ، وقد تأوله بعضهم على أنه إنما جاء في أم ولد بعينها كان أعتقها صاحبها ثم تزوجها ، وهذه إذا مات عنها مولاها الذي هو زوجها كانت عدتها أربعة أشهر وعشراً لأن لم تكن حاملاً بلا خلاف بين أهل العلم .

وقد اختلف العلماء في عدة أم الولد ، فذهب الأوزاعي وإسحاق بن راهويه في ذلك إلى حديث عمرو بن العاص وقالوا تعدد أم الولد أربعة أشهر وعشراً كالحررة ، وروى ذلك عن ابن المسيب وسعيد بن جبير والحسن وابن سيرين . وقال سفيان الثوري وأصحاب الرأي : عدتها ثلاث حيض ، وهو قول عطاء والنخعي ، وقد روى ذلك عن علي بن أبي طالب وابن مسعود . وقال مالك والشافعي وأحمد بن حنبل : عدتها حيضة ، وروى ذلك عن ابن عمر وهو قول عروة بن الزبير والقاسم بن محمد والشعبي والزهرى انتهى ( عدة المتوفى عنها أربعة أشهر وعشراً يعني ) أى بالمتوفى عنها ( أم الولد ) هي الجارية التي ولدت —

== وغيرهم . وعن أحمد رواية أخرى : تعدد أربعة أشهر وعشراً ، وهو قول سعيد بن المسيب وابن سيرين وسعيد بن جبير ومجاهد وخلص بن عمرو وعمر بن عبد العزيز والزهرى والأوزاعي وإسحاق . وعن أحمد رواية ثالثة : تعدد شهرين وخمسة أيام حكاهما أبو الخطاب ، وهي رواية منكورة عنه ، قال أبو محمد القدسي : ولا أظنها صحيحة عنه ، وروى ذلك عن عطاء وطاووس وقتادة . وقال أبو حنيفة وأصحابه : عدتها ثلاث حيض ، ويروى ذلك عن علي وابن مسعود ، وهو قول عطاء وإبراهيم النخعي والثوري .



٤٩ - باب المبتوتة لا يرجع إليها زوجها حتى تنكح زوجاً غيره

٢٢٩٢ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ  
عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ  
رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ - يَعْنِي ثَلَاثًا - فَتَزَوَّجَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ فَدَخَلَ بِهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا  
قَبْلَ أَنْ يُوَاقِعَهَا ، أَتَحِلُّ لَزَوْجِهَا الْأَوَّلِ ؟ قَالَتْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
لَا تَحِلُّ لِلأَوَّلِ حَتَّى تَذُوقَ عُسَيْلَةَ الْآخَرِ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَهَا » .

— من سبدها ، والمعنى عدة أم الولد التي مات سيدها أربعة أشهر وعشرًا ، وفي  
رواية ابن ماجه لا تفسدوا علينا سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم عدة أم الولد  
أربعة أشهر وعشرًا . قال المنذرى . وأخرجه ابن ماجه وفي إسناده مطر بن  
طهمان أبو رجاء الوراق وقد ضعفه غير واحد .

( باب المبتوتة لا يرجع إليها زوجها حتى تنكح غيره )

المراد بالمبتوتة المطلقة ثلاثًا .

( عن رجل طلق امرأته ) وفي رواية النسائي طلق امرأته ثلاثًا ( ثم طلقها )  
أى الزوج الثانى ( قبل أن يواقعها ) أى يجامعها ( حتى تذوق عسيلة الآخر  
ويذوق عسيلتها ) أى حتى تذوق المرأة لذة جماع الزوج الثانى ويذوق لذة جماعها  
والعسيلة مصغرة فى الموضعين ، واختلف فى توجيهه فقيل تصغير العسل لأن  
العسل مؤنث جزم بذلك القزار ، قال وأحسب التذكير لغة . وقال الأزهرى :  
يذكر ويؤنث ، وقيل لأن العرب إذا حقرت الشيء أدخلت فيه هاء التأنيث .  
وقيل المراد قطعة من العسل والتصغير للتقليل إشارة إلى أن القدر القليل كاف  
فى تحصيل ذلك بأن يقع تغيب الحشفة فى الفرج . وقيل معنى العسيلة النطفة ،  
وهذا يوافق قول الحسن البصرى . وقال جمهور العلماء : ذوق العسيلة كفاية —

## ٥٠ - باب في تعظيم الزنا

٢٢٩٣ - حدثنا محمد بن كثير أنبأنا سفيان عن منصور عن أبي وائل عن عمرو بن مشر حبيب عن عبد الله قال « قلت : يا رسول الله أي الذنوب أعظم ؟ قال : أن تجعل لله نداً وهو خلقك . قال قلت [ فقلت ] ثم أي ؟ قال : أن تقتل ولدك خشية [ مخافة ] أن يأكل منك . قال :

— عن الجماع وهو تعذيب حشفة الرجل في فرج المرأة ويدل على ذلك حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المسيلة هي الجماع ، رواه أحمد والنسائي ، وزاد الحسن البصري : حصول الإنزال . قال ابن بطال : شذ الحسن في هذا وخالف سائر الفقهاء . وقالوا : يكفي ما يوجب الحد ويحصن الشخص ويوجب كمال الصداق ويفسد الحج والصوم ، وقال أبو عبيدة : المسيلة لذة الجماع ، والعرب تسمى كل شيء تستلذه عسلاً . وحديث الباب يدل على أنه لا بد فيمن طلقها زوجها ثلاثاً ثم تزوجها زوج آخر من الوطء فلا تحمل للأول إلا بعده .

قال ابن المنذر : أجمع العلماء على اشتراط الجماع لتحلل للأول إلا سميد بن المسيب قال : ولا نعلم أحداً وافقه عليه إلا طائفة من الخوارج . ولعله لم يبلغه الحديث فأخذ بظاهر القرآن . هذا مأخوذ من الفتح والنبيل . قال المنذرى : وأخرجه النسائي ، وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث عروة عن عائشة .

## (باب في تعظيم الزنا)

(عن عبد الله) أي ابن مسعود (أن تجعل لله نداً) بكسر النون أي مثلاً ونظيراً في دعائك أو عبادتك (وهو خلقك) فوجود الخلق يدل على الخالق ، واستقامة الخلق تدل على توحيده ، إذ لو كان إلهين لم يكن على الاستقامة —

ثُمَّ أَيْ؟ قَالَ : أُنْزِلَ تَرَافِي حَلِيلَةَ جَارِكَ . قَالَ : وَأُنْزَلَ [ وَأُنْزَلَ اللَّهُ ]  
تَصْدِيقَ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ  
وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ﴾ الْآيَةَ .

٢٢٩٤ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ حَجَّاجٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ  
وَأَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ « جَاءَتْ مُسْكِينَةٌ  
[ مُسْكِينَةٌ ] لِبَعْضِ الْأَنْصَارِ فَقَالَتْ : إِنْ سَيِّدِي يُكْرِهُنِي عَلَى الْبِغَاءِ ،  
فَنَزَلَ فِي ذَلِكَ ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتِياتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ ﴾ .

— (خشية أن يأكل معك) بنصب خشية على العلية (أن تزاى حليلة جارك)  
بفتح الحاء المهملة وكسر اللام الأولى أى زوجته لأنها تحمل له فهي فعيلة بمعنى  
فاعلة ، أو من الحلول لأنها تحمل معه ويحمل معها وإنما كان ذلك لأنه زنا ولم يبطال  
لما أوصى الله به حفظ حقوق الجيران . وقال في التنقيح : تزاى تفاعل وهو أن  
يقتضى أن يكون من الجانبين .

قال في المصابيح ، لعله نبه به على شدة قبح الزنا إذا كان منه لا منها بأن  
يفشاها نائمة أو مكرهة ، فإنه إذا كان زناه بها مع المشاركة منها له والطواعية  
كبيراً كان زناه بدون ذلك أكبر وأقبح من باب الأولى . قال المنذرى :  
وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

( قال وأخبرنى أبو الزبير ) أى قال حججاج وأخبرنى به أبو الزبير كما أخبرنى  
غيره ( جاءت مسكينة لبعض الأنصار ) أى أمة مسكينة لبعضهم ، وفى بعض  
النسخ مسيكة بضم الميم وفتح السين بالتصغير لكن الظاهر فى هذه الرواية هو  
الأول كما لا يخفى ( يكرهنى ) بضم حرف المضارع من الإكراه ( على البغاء )  
أى الزنا ( ولا تكرهوا فتياتكم ) أى إمائكم ( على البغاء ) أى على الزنا . —

٢٢٩٥ - حدثنا عبيد الله بن معاذ أخبرنا ممتصر من أبيه ﴿ وَمَنْ يُكْرِهْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ قال قال سعيد بن أبي الحسن « غفور لهم المسكرات » .

### آخر كتاب الطلاق

— وتام الآية ﴿ إِنْ أُرْدُنْ تَحْصَنًا لَتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهْهُمْ . فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ قال المنذرى : وقد أخرج مسلم فى الصحيح من حديث جابر بن عبد الله أن جارية لعبد الله بن أبى ابن سلول يقال لها مسيكة وأخرى يقال لها أميمة فكان يريد هما على الزنا فشكفا ذلك إلى النبی صلى الله عليه وسلم فأنزل الله عز وجل : ﴿ وَلَا تَكْرَهُوا فِتْنَاتِكُمْ عَلَى الْهِنَاءِ إِنْ أُرْدُنْ تَحْصَنًا ﴾ إلى قوله ﴿ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ وحكى بعضهم أن عبد الله بن أبى كانت له ست جوار يأخذ أجورهم معاذة ومسيكة وأروى وقتيلة وعمرة وأميمة .

( قال قال سعيد بن أبى الحسن الخ ) مراده أن المغفرة والرحمة لمن لكونهم مكروهات لا لمن أكرههم . وقوله المسكرات بيان للضمير الجرور فى قوله لمن . والحديث سكت عنه المنذرى .

### هذا آخر كتاب الطلاق

## أول كتاب الصيام

### ١ - باب مبدأ فرض الصيام

٢٢٩٦ - حدثنا أحمد بن محمد بن شَبُوبَةَ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنِ  
ابن وَاقِدٍ عن أبيه عن يَزِيدَ النَّخَوِيِّ عن عِكْرِمَةَ عن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما يا أَيُّهَا  
الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ

( أول كتاب الصيام )

( باب مبدأ فرض الصيام )

أى هذا الباب فى بيان ابتداء فرض الصيام .

( كتب عليكم ) أى فرض ( الصيام ) قال الحافظ فى الفتح : الصوم  
والصيام فى اللغة الإمساك ، وفى الشرع إمساك مخصوص فى زمن مخصوص عن  
شئ مخصوص بشرائط مخصوصة . وقال صاحب المحكم : الصوم ترك الطعام  
والشراب والنكاح والكلام ، يقال صام صوماً وصياماً ، ورجل صائم وصوم  
وقال الراغب : الصوم فى الأصل الإمساك عن الفعل ، ولذلك قول للفرس  
المسك عن السير صائم ، وفى الشرع إمساك المكلف بالنية عن تناول المطعم  
والمشرب والاستمناء والاستقاء من الفجر إلى المغرب انتهى ( كما كتب ) أى  
فرض . قال المعين : إنهم تكلموا فى هذا التشبيه ، فقيل : لأنه تشبيه فى أصل  
الوجوب لا فى قدر الواجب ، والتشبيه لا يقتضى التسوية من كل وجه ، كما فى  
قوله صلى الله عليه وسلم « إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليله البدر » وهذا  
تشبيه الرؤية بالرؤية لاتشبيه المرئى بالمرئى . وقيل هذا التشبيه فى الأصل والقدر  
والوقت جميعاً ، وكان على الأولين صوم رمضان لكنهم زادوا فى العدد ونقلوا  
من أيام الحر إلى أيام الاعتدال .

فَكَانَ النَّاسُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَلُّوا الْعَقَمَةَ حَرَّمُ عَلَيْهِمُ  
الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ وَالنِّسَاءُ وَصَامُوا إِلَى الْقَابِلَةِ ، فَاخْتَنَ رَجُلٌ نَفْسَهُ فَجَامَعَ  
امْرَأَتَهُ وَقَدْ صَلَّى الْعِشَاءَ وَلَمْ يُفْطِرْ ، فَأَرَادَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ يُسْرًا  
لِمَنْ بَقِيَ وَرُخْصَةً وَمَنْفَعَةً ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ ﴿ عَلِمَ اللَّهُ أَنْكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ  
أَنْفُسَكُمْ ﴾ الآية . وَكَانَ هَذَا مِمَّا نَفَعَ اللَّهُ بِهِ النَّاسَ وَرَخَّصَ لَهُمْ وَيَسَّرَ .

٢٢٩٧ -- حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ نَصْرِ الْجَمْهَرِيِّ أَنبَأَنَا أَبُو أَحْمَدَ  
أَنْبَأَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ : « كَانَ الرَّجُلُ إِذَا صَامَ فَتَنَامَ

— وَقَالَ الطَّبْرِيُّ : وَقَالَ آخَرُونَ بِلِ التَّشْبِيهِ لِنَمَا هُوَ مِنْ أَجْلِ أَنْ صَوْمَهُمْ كَانَ  
مِنَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ إِلَى الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ ، وَكَانَ ذَلِكَ فَرَضٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ فِي أَوَّلِ  
مَا افْتَرَضَ عَلَيْهِمُ الصُّومَ ( الْعَقَمَةُ ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَالتَّاءِ أَى الْعِشَاءِ ( إِلَى الْقَابِلَةِ )  
أَى اللَّيْلَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ ( فَاخْتَنَ رَجُلٌ نَفْسَهُ ) افْتَعَالَ مِنَ الْخِيَانَةِ أَى خَانَ يَعْنِي ظَلَمَ  
( جَامَعَ امْرَأَتَهُ ) بَيَانٌ لِلْخِيَانَةِ ( وَقَدْ صَلَّى الْعِشَاءَ ) الْوَاوُ لِلْحَالِ ، أَى بَعْدَ صَلَاةِ  
الْعِشَاءِ ( وَلَمْ يُفْطِرْ ) أَى لَمْ يَأْكُلْ هَذَا الرَّجُلُ شَيْعَانٌ وَلَمْ يَتَعَشَّ وَلَمَّا كَانَ أَفْطَرَ  
وَقْتُ الْإِفْطَارِ ( ذَلِكَ ) الْحَكْمُ ( يُسْرًا ) بَعْدَ الْعِسرِ ( وَرُخْصَةً وَمَنْفَعَةً ) فَأَبَاحَ  
الْجَمَاعَ وَالطَّعَامَ وَالشَّرَابَ فِي جَمِيعِ اللَّيْلِ ( فَقَالَ ) اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ( تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ )  
يَعْنِي تَجَامَعُونَ النِّسَاءَ وَتَأْكُلُونَ وَتَشْرَبُونَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ حَرَامًا عَلَيْكُمْ .  
ذَكَرَهُ الطَّبْرِيُّ . وَفِي تَفْسِيرِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ مُجَاهِدٍ ﴿ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ قَالَ  
تَظْلَمُونَ أَنْفُسَكُمْ . قَالَ الْعَمِيُّ ( وَكَانَ هَذَا ) أَى قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ عَلِمَ اللَّهُ أَنْكُمْ كُنْتُمْ  
تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخُوطُ الْأَبْيَضُ  
مِنَ الْخُوطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ ( وَيَسَّرَ ) لِلنَّاسِ . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : فِي إِسْنَادِهِ  
عَلَى بْنِ حُسَيْنٍ بْنِ وَاقِدٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ .

( كَانَ الرَّجُلُ إِذَا صَامَ فَتَنَامَ ) وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ : إِذَا كَانَ الرَّجُلُ صَائِمًا —

لم يأكل إلى مثلها ، وإن صرمة بن قيس الأنصاري أتى امرأته وكان صائماً فقال : عندك شيء ، قالت : لا لعلّي أذهب فأطلب لك شيئاً ، فذهبت وغلبته عينه فجاءت فقالت خيبة لك ، فلم ينتصف النهار حتى

— فحضرا الإفطار فنام قبل أن يفطر . قال الحافظ في الفتح : وفي رواية زهير كان إذا نام قبل أن يتعشى لم يحل له أن يأكل شيئاً ولا يشرب ليلة ويومه حتى تغرب الشمس . ولأبي الشيخ من طريق زكريا بن أبي زائدة عن أبي اسحاق : كان المسلمون إذا أفطروا يأكلون ويشربون ويأتون النساء ما لم يناموا ، فإذا ناموا لم يطعموا شيئاً من ذلك إلى مثلها . فاتفقت الروايات في حديث البراء على أن المنع من ذلك كان مقيداً بالنوم ، وهذا هو المشهور في حديث غيره ، وقيد المنع من ذلك في حديث ابن عباس الذي سبق بصلاة العتمة . قلت : يحتمل أن يكون ذكر صلاة العشاء لسكون ما بعدها مظنة النوم غالباً ، والتقيد في الحقيقة إنما هو بالنوم كما في سائر الأحاديث انتهى . وقال في فتح الودود : وقد يقال لا منافاة بينهما فيجوز تقييد المنع بكل منهما فأيهما تحقق أولاً تحقق المنع ( لم يأكل ) هو جواب إذا ( إلى مثلها ) أي إلى الليلة الأخرى ( وإن صرمة ابن قيس ) وفي رواية البخاري : وإن قيس بن صرمة بكسر الصاد المهملة وسكون الراء هكذا سمي في هذه الرواية ولم يختلف على إسرائيل فيه إلا في رواية أبي أحمد الزبيري عنه فإنه قال صرمة بن قيس أخرجه أبو داود ، ولأبي نعيم في المعرفة من طريق السكبي عن أبي صالح عن ابن عباس مثله . قال وكذا رواه أشعث بن سوار عن هكرمة عن ابن عباس ، فن قال قيس بن صرمة قلبه كما جزم الداودي والسهيلي وغيرهما بأنه وقع مقلوباً في رواية البخاري . هذا ما قاله الحافظ في الفتح ( وكان ) أي صرمة ( فقال ) أي صرمة بن قيس لامراته ( عندك ) بكسر الكاف ( شيء ) من الطعام ( قالت لا ) أي ليس عندى —

غُشِيَ عَلَيْهِ ، وَكَانَ يَعْمَلُ يَوْمَهُ فِي أَرْضِهِ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَزَلَّتْ ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الْعَصِيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ . قَرَأَ إِلَى قَوْلِهِ : مِنْ الْفَجْرِ﴾ .

## ٢ - باب نسخ قوله تعالى ﴿وعلى الذين يطيقونه فدية﴾

٢٢٩٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا بَكْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مُضَرَ - مِنْ تَمِيمِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ بَكِيرٍ عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى سَلَمَةَ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ : « لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ

— طعام (وغلبته عمله) أى نام (خيمة لك) بالنصب وهو مفعول مطلق محذوف العامل ، وقيل إذا كان بغير لام يجب نصبه ، وإلا جاز والخيمة الحرمان ، يقال خاب يخيب إذا لم ينل ما طلب ( فلم ينتصف النهار حتى غشى عليه ) وفي رواية البخارى : فلما انتصف النهار غشى عليه ، وفي رواية أحمد : فأصبح صائماً فلما انتصف النهار ، فتحمل رواية البخارى وأحمد على أن الغشى وقع في آخر النصف الأول من النهار ( يعمل يومه في أرضه ) وفي مرسل السدى : كان يعمل في حيطان المدينة بالأجرة ، فعلى هذا فقوله في أرضه إضافة اختصاص . قاله الحافظ في الفتح ( الرفث ) هو الجماع ( إلى قوله من الفجر ) ففرح المسلمون بذلك . قال المنذرى : والحديث أخرجه البخارى والترمذى والنسائى .

## ( باب نسخ قوله تعالى ﴿وعلى الذين يطيقونه فدية﴾ )

أى هذا باب فى بيان أن قوله تعالى ﴿وعلى الذين يطيقونه فدية﴾ منسوخ (وعلى الذين يطيقونه) أى الصوم إن أفطروا (فدية) مرفوع على الابتداء —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

اختلف السلف فى هذه الآية على أربعة أقوال :



مُسْكِينٍ ﴿ كَانَ مَنْ أَرَادَ مِنَّا أَنْ يَفْطِرَ وَيَفْتَدِيَ فَعَلَ حَقَّ نَزَلَتْ الْآيَةُ الَّتِي بَعْدَهَا فَذَسَخَتْهَا 》 .

٢٢٩٩ - حدثنا أحمد بن محمد أخبرنا علي بن حسين عن أبيه عن يزيد النخعي عن عكرمة عن ابن عباس ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يَطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ فَكَانَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ أَنْ يَفْتَدِيَ بِطَعَامٍ مِسْكِينٍ افْتَدَى وَتَمَّ لَهُ صَوْمُهُ ، فَقَالَ هَذَا وَجَلَّ ﴿ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا

— وخبره مقدم هو قوله (وعلى الذين) وقراءة العامة فدية بالتفوين وهي الجزاء والبدل من قولك فديت الشيء بالشيء أى هذا بهذا قاله العيني (طعام مسكين) بيان لفدية أو بدل منها ، وهو نصف صاع من بر أو صاع من غيره عند أهل العراق ، وعند أهل الحجاز مد قاله العيني (فعل) ذلك (الآية التي بعدها) بمعنى قوله تعالى ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ (فدسختها) أى قدسخت هذه الآية ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ الآية الأولى وهي قوله ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يَطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ ﴾ قال المنذرى : والحديث أخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

(وتم له صومه) أى أجراً وإلا فهو مفطر (فقال) الله تعالى ﴿ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ ﴾ يعنى زاد على مسكين واحد فأطعم من كل يوم مسكينين فأكثر . وقيل فمن زاد على قدر الواجب عليه فأطعم صاعاً وعليه مد فهو خير له —

== أحدها أنها ليست بمنسوخة ، قاله ابن عباس .

الثانى : أنها منسوخة ، كما قاله سلمة والجمهور .

والثالث : أنها مخصوصة ، خص منها القادر الذى لا عذر له ، وبقيت مقتاولة للمرضع والحامل .

الرابع : أن بعضها منسوخ وبعضها محكم .

خَيْرَ لَكُمْ ﴿٢٣٠﴾ وَقَالَ : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ .

٣ - باب من قال هي مثبتة للشيخ والحبل

٢٣٠ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا أَبَانُ أَخْبَرَنَا قَعَادَةُ أَنَّ عِكْرِمَةَ حَدَّثَهُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : « أَثْبَتَ لِلْحَبْلِ وَالرُّضِيعِ » .

— قاله في الخازن . وقال في فتح الودود : أى فرغب الله تعالى بإيام في الصوم أولاً وندبهم إليه بقوله ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرَ لَكُمْ ﴾ ليعتادوا الصوم حين اعتادوا ذلك أوجب عليهم ، ولم يرد أن قوله ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا ﴾ ناسخ للفدية من أصلها ، فلعل من قال إنه ناسخ للفدية أراد هذا القدر والله تعالى اعلم انتهى كلام السفدى وقال الخازن : قيل هو خطاب مع الذين يطبقونه فيكون المعنى وأن تصوموا أيها المطبقون وتحملوا المشقة فهو خير لكم من الإفطار والفدية . وقيل هو خطاب مع الكافة وهو الأصح لأن اللفظ عام فرجوعه إلى الكل أولى (وقال) الله تعالى ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ ففرض الصوم ونسخ التخيير . قال المنذرى : وفيه على بن الحسين بن واقد بن المسيخ وفيه مقال .

( باب من قال هي مثبتة للشيخ والحبل )

أى هذا باب في بيان أن من قال هذه الآية ﴿ وعلى الذين يطبقونه ﴾ ثابتة للشيخ والحبل وهي غير منسوخة ( قال أثبتت للحبل ) أى أثبتت آية ﴿ وعلى الذين يطبقونه ﴾ لها ونسخت في الباقي ، فالنسخ السابق أراد به نسخ العموم والحاصل أن من يطبق الصوم لكن له عذر يناسب الإفطار أو عليه فيه زيادة تعب كالشيخ الكبير فالآية فيه بقيت معمولة ونسخت في غيره ، وعلى هذا فلا حاجة في بناء هذا الإثبات إلى تقدير لا في قوله ﴿ وعلى الذين يطبقونه ﴾ —

٢٣٠١ — حدثنا ابنُ المثنى أخبرنا ابنُ أبي هدى عن سَعِيدٍ عن قتادة عن عروة عن سَعِيدِ بنِ جُبَيْرٍ عن ابنِ عباسٍ ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ ﴾ قال: « كانت رُخْصَةً لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْمَرْأَةِ الْكَبِيرَةِ وَهُمَا يُطِيقَانِ الصَّيَامَ أَنْ يُفْطِرَا وَيُطْعِمَا مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا وَالْجَنبَلَى وَالْمَرْضِعَ إِذَا خَافَتَا .

— أى لا يطيقونه . قاله السندى : والحديث سكت عنه المغذرى .  
( كانت ) هذه الآية ﴿ وعلى الذين يطيقونه ﴾ ( رخصة ) ثابتة باقية إلى الآن ( للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيقان الصيام ) لكن مع شدة وتعب ومشقة عظيمة ، أو للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يطيقان الصيام ( أن يفطرا ويطعما مكان كل يوم مسكينا ) ويؤيد هذا المعنى الأخير ، ما أخرجه الدارقطنى عن عطاء عن ابن عباس ﴿ وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ﴾ واحد ، فمن تطوع خيراً قال زاد مسكيناً آخر فهو خير ، قال وليست بمنسوخة إلا أنه رخص للشيخ الكبير الذى لا يستطيع الصيام وأمر أن يطعم الذى يعلم أنه لا يطيقه . وهذا إسناد صحيح ثابت . قال فى سبل السلام : روى عن ابن عباس أنه كان يقرأ ﴿ وعلى الذين يطيقونه ﴾ أى يكلفونه ولا يطيقونه ويقول ليست بمنسوخة ، هى للشيخ الكبير والمرأة الهمة انتهى .

وقال العيني : وقد اختلف السلف فى قوله عز وجل ﴿ وعلى الذين يطيقونه ﴾ فقال قوم إنها منسوخة ، واستدلوا بحديث سلامة وابن عمر أى الذى أخرجه البخارى وهو قول علقمة والنخعى والحسن والشعبي وابن شهاب ، وعلى هذا يكون قراءتهم ﴿ وعلى الذين يطيقونه ﴾ بضم الياء وكسر الطاء وسكون الياء الثانية . وعند ابن عباس هى محكمة وعليه قراءة يطوقونه بالواو المشددة ، وروى —

قال أبو داود : يَمْنَى عَلَى أَوْلَادِهَا أَفْطَرَتَا وَأَطْعَمَتَا .

— عنه بطريقه بفتح الطاء والياء المشددين ثم إن الشيخ الكبير والمعجوز إذا كان الصوم يجهدهما ويشق عليهما مشقة شديدة فلهما أن يفطرا أو يطعما لـكل يوم مسكيناً ، وهذا قول على وابن عباس وأبي هريرة وغيرهم انتهى . ومعنى يطوقونه أى يكلفونه ، ومعنى يطيقونه أى يتكلفونه كما يظهر من كلام العيني . وقال الحافظ في الفتح : واتفقت هذه الأخبار على أن قوله ﴿وعلى الذين يطيقونه فدية﴾ منسوخ وخالف في ذلك ابن عباس فذهب إلى أنها محكمة ، لكنها مخصوصة بالشيخ الكبير ونحوه انتهى .

(والحبل والمرضع) أى كانت رخصة للحبل والمرضع . قال الخطابي : مذهب ابن عباس في هذا أن الرخصة مثبتة للحبل والمرضع إذا خافتا على أولادهما وقد نسخت في الشيخ الكبير الذى يطيق الصوم فليس له أن يفطر ويفدى ، إلا أن الحامل والمرضع وإن كانت الرخصة قائمة لهما فإنه يلزمهما القضاء مع الإطعام ، وإنما لزمهما الإطعام مع القضاء لأنهما يفطران من أجل غيرهما شفقة على الولد وإبقاء عليه . وإذا كان الشيخ يجب عليه الإطعام ، وهو إنما رخص له في الإفطار من أجل نفسه فقد عقل أن من يرخص فيه من غيره أولى بالإطعام وهذا على مذهب الشافعي وأحمد بن حنبل . وقد روى ذلك أيضاً عن مجاهد . وأما الشيخ الكبير الذى لا يطيق الصوم فإنه بطعم ولا قضاء عليه لمجزه . وقد روى ذلك عن أنس وكان يفعل ذلك بعد ما أسن وكبر ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ، ومذهب الشافعي والأوزاعي وسفيان الثوري وأبي حنيفة وأصحابه في الحبل والمرضع يقضيان ولا يطعمان كالمرضى ، كذلك روى عن الحسن وعطاء والنخعي والزهرى . وقال مالك بن أنس : الحبل هو كالمرضى تقضى ولا تطعم والمرضع تقضى وتطعم . والحديث سكنت عنه المنذرى .

#### ٤ — باب الشهر يكون تسعاً وعشرين

٢٣٠٢ — حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو يَنْفَى ابْنَ سَعِيدٍ بْنِ الْعَاصِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ »

#### ( باب الشهر يكون تسعاً وعشرين )

أى هذا باب فى بهان أن الشهر قد يكون تسعاً وعشرين لا أنه يكون دائماً كذلك .

( إنا ) أى العرب وقيل أراد نفسه ( أمة ) أى جماعة قريش مثل قوله تعالى ﴿ أمة من الناس يستقون ﴾ وقال الجوهرى : الأمة الجماعة . وقال الأخفش : هو فى اللفظ واحد وفى المعنى جمع ، وكل جنس من الحيوان أمة والأمة الطريقة والدين ، يقال فلان لا أمة له أى لا دين له ولا نملة له ، وكسر الهمزة فيه لغة . وقال ابن الأثير : الأمة الرجل المفرد بدين لقوله تعالى ﴿ إن إبراهيم كان أمة قانتاً لله ﴾ قاله العيني ( أمية ) بلفظ النسب إلى الأم ، فقيل أراد أمة العرب لأنها لا تكتب ، أو منسوب إلى الأم لأن المرأة هذه صفتها غالباً ، وقيل منسوبون إلى أم القرى وهى مكة أى إنا أمة مكية . قاله الحافظ فى الفتح . وقال العيني : قيل معناه باقون على ما ولدت عليه الأمهات . وقال الداودى : أمة أمية لم يأخذ من كتب الأمم قبلها إنما أخذت عما جاءه الوحى من الله عز وجل انتهى ( لا نكتب ولا نحسب ) بالفون فيهما وهما تفسيران لكونهم أمية . قال الحافظ فى الفتح : والمراد أهل الإسلام الذين بحضرته عند تلك المقالة ، وهو محمول على أكثرهم ، أو المراد نفسه صلى الله عليه وسلم . وقيل للعرب أميون لأن الكتاب به كانت فيهم عزيزة . قال الله تعالى ﴿ هو الذى بعث فى الأميين — ( ٢٨ — عون المعبود ٦ )

الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَخَنَسَ [ حَبَسَ ] سُلَيْمَانُ إِصْبَعَهُ فِي الثَّالِثَةِ  
يَعْنِي تِسْعًا وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِينَ .

— رسولا منهم — ولا يرد على ذلك أنه كان فيهم من يكتب ويحسب لأن الكتابة كانت فيهم قليلة نادرة . والمراد بالحساب هنا حساب النجوم وتسميرها ولم يكونوا يعرفون من ذلك أيضاً إلا النزر اليسير ، فعلق الحكم بالصوم وغيره بالرؤية لرفع الحرج عنهم في معاناة حساب التسمير انتهى .

قال المعيني : وقوله لا نحسب بضم السين ( الشهر ) أى الذى نحن فيه ، أو جنس الشهر وهو مبتدأ ( هكذا ) مشاراً بها إلى نشر الأصابع العشر ( وهكذا ) ثانياً ( وهكذا ) ثالثاً خبره بالربط بعد العطف ، وفسره الراوى بقسمة وعشرين وثلاثين . قلت : لفظ هكذا وهكذا وهكذا ثابت فى بعض النسخ ثلاث مرات وفى بعض النسخ هكذا وهكذا وهكذا مرتان ، وكذا أورده البخارى فى رواية مختصراً ولفظه الشهر هكذا وهكذا يعنى مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين .

قال الحافظ فى الفتح : هكذا ذكره آدم شيخ البخارى مختصراً ، وفيه اختصار عما رواه غندر عن شعبة . أخرجه مسلم عن ابن المشي وغيره عنه بلفظ : الشهر هكذا وهكذا وعقد الإبهام فى الثالثة ، والشهر هكذا وهكذا وهكذا يعنى تمام الثلاثين أى أشار أولاً بأصابع يديه العشر جميعاً مرتين وقبض الإبهام فى المرة الثالثة ، وهذا المعبر عنه بقوله تسع وعشرون ، وأشار مرة أخرى بهما ثلاث مرات وهو المعبر عنه بقوله ثلاثون انتهى .

وقال الخطابى : قوله الشهر هكذا يريد أن الشهر قد يكون تسعة وعشرين وليس يريد أن كل شهر تسعة وعشرون وإنما احتاج إلى بهان ما كان موهوماً أن يخفى عليهم لأن الشهر فى العرف وغالب العادة ثلاثون ، فوجب أن يكون البهان فيه مصروحاً إلى الفادر دون المعروف منه ، فلو أن رجلاً حلف أو نذر أن —

٢٣٠٣ - حدثنا سليمان بن داود القتيبي أخبرنا حماد أخبرنا  
أيوب عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الشهر  
تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروه ولا تفطروا حتى تروه . فإن [فإذا]

- يصوم شهرًا بعينه فصام فكان تسعًا وعشرين كان بارًا في يمينه ونذره ، ولو  
خلف له صوم شهرًا لا بعينه فعليه إتمام العدة ثلاثين يومًا . وفي الحديث  
مستدل لمن رأى الحكم بالإشارة وإعمال دلالة الإيماء كمن قال : امرأتى ظالق  
وأشار بإصبعه الثلاث أنه يلزمه ثلاث تعليلات على الظاهر من الحال .

( وخمس سليمان بإصبعه ) قال الخطابي : أى أضجعها فأخراها عن مقام  
أخواتها ، ويقال للرجل إذا كان مع أصحابه في مسير أو سفر فتخلف عنهم قد  
خنس عن أصحابه انتهى :

وقال العيني : لفظ خنس بفتح الخاء المعجمة والنون وفي آخره سين مهملة  
معناه قهض . والمشهور أنه لازم يقال خنس خنوساً ، ويروى حبس بالخاء المهملة  
والباء الموحدة بمعنى خنس وهي رواية الكشيميني . انتهى . قال المنذرى :  
والحديث أخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه .

( الشهر تسع وعشرون ) ظاهره حصر الشهر في تسع وعشرين مع أنه  
لا ينحصر فيه بل قد يكون ثلاثين ، والجواب أن المعنى أن الشهر يكون تسعة  
وعشرين أو اللام للعهد والمراد شهر بعينه ، وهو محمول على الأكثر الأغلب  
لقول ابن مسمود : ما صمنا مع النبي صلى الله عليه وسلم تسعًا وعشرين أكثر  
مما صمنا ثلاثين أخرجه أبو داود والترمذي . قاله في الفتح ( فلا تصوموا حتى  
تروه ) أى الهلال ، لا يقال إنه إضمار قبل الذكر لدلالة السياق عليه ، كقوله  
تعالى ﴿ ولأبويه لكل واحد منهما السدس ﴾ أى لأبوي الميت . قاله العيني .

وقال في الفتح : ليس المراد تعليق الصوم بالرؤية في حق كل أحد بل المراد -

غُمْ عَلَيْكُمْ فَأَقْدَرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ . قَالَ : فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا كَانَ شَعْبَانَ

— بذلك رؤية بعضهم وهو من ثبت به ذلك إما واحد على رأى الجمهور أو اثنان على رأى آخرين انتهى ( ولا تفطروا حتى تروه ) أى هلال شوال . وقد استفيد من هذا الحديث أن وجوب الصوم ووجوب الإفطار عند انتهاء الصوم معلقا برؤية الهلال ( فإن غم عليكم ) بضم الغين المعجمة وتشديد الميم أى حال بيفكم وبينه غيم . قاله الحافظ .

وقال المعنى : أى فإن ستر الهلال عليكم ، ومنه الغم لأنه يستر القلب ، والرجل الأغم المستور الجبهة بالشعر ، وسمى السحاب غيما لأنه يستر السماء ، ويقال غم الهلال إذا استتر ولم ير لاستتاره بغم ونحوه ، وغممت الشيء أى غطينته انتهى ( فاقدروا له ) أى للشهر . قال الطيبي : أى فاقدروا عدد الشهر الذى كنتم فيه . انتهى . وقال الزركشى يعنى حققوا مقادير أيام شعبان حتى تسكروه ثلاثين يوماً انتهى .

وقال المعنى : هو بضم الدال وكسرها يقال : قدرت لأمر كذا إذا نظرت فيه ودبرته انتهى . وفى رواية للبخارى : الشهر تسع وعشرون ليلة فلا تصوموا حتى تروه فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين .

قال فى الفتح : قال الجمهور المراد بقوله فاقدروا له أى انظروا فى أول الشهر واحسبوا تمام الثلاثين ويرجع هذا التأويل الروايات الأخر المصرحة بالمراد وهى فأكملوا العدة ثلاثين ونحوها . وأولى مافسر الحديث بالحديث انتهى .

قال الخطابى : قوله فاقدروا له معناه التقدير بإكمال العدد ثلاثين ، يقال : قدرت الشيء أقدره قدراً بمعنى قدرته تقديرأ ومنه قوله تعالى ﴿ وَقَدَرْنَا فَنِعْم الْقَادِرُونَ ﴾ وكان بعض أهل المذهب يذهب فى ذلك غير هذا المذهب ، وتأوله على التقدير بحساب سير القمر فى المنازل ، والقول الأول أشبه ، ألا تراه يقول —



تِسْعًا وَعِشْرِينَ نَظَرَ لَهُ فَإِنْ رَأَىٰ فَذَلِكَ وَإِنْ [لَمْ يَر] وَلَمْ يَحُلْ دُونَ مَنَظَرِهِ  
سَحَابٌ وَلَا قَتَرَةٌ أَصْبَحَ مُفْطِرًا ، فَإِنْ حَالَ دُونَ مَنَظَرِهِ سَحَابٌ أَوْ قَتَرَةٌ  
أَصْبَحَ صَائِمًا . قَالَ وَكَانَ [ فَكَانَ ] ابْنُ عُمَرَ يُفْطِرُ مَعَ النَّاسِ وَلَا يَأْخُذُ  
بِهَذَا الْحِسَابِ .

— فى الرواية الأخرى « فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَصُومُوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا » حدثنا جعفر بن  
نصير الخالدي حدثنا الحارث بن أبى أسامة حدثنا سليمان بن داود حدثنا إبراهيم  
ابن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبى هريرة قال : قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم « إِنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ جَمَلَ الْأَهْلَةَ مُوَاقِيتَ لِلنَّاسِ فَصُومُوا  
لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَمَدُّوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا » وعلى هذا قول عامة  
أهل العلم . ويؤكد ذلك نهيه صلى الله عليه وآله وسلم عن صوم يوم الشك .  
وكان أحمد بن حنبل يقول : إِذَا لَمْ يَرِ الْهَلَالُ لِتِسْعٍ وَعِشْرِينَ مِنْ شَعْبَانَ لَعَلَّةَ فِي  
السَّمَاءِ صَامَ النَّاسُ ، فَإِنْ كَانَ صَحْوٌ لَمْ يَصُومُوا تَبَاعًا لِمَذْهَبِ ابْنِ عُمَرَ ( نظر له )  
بصيغة المجهول أى لعبد الله بن عمر ( فَإِنْ رَأَى ) أى الهلال ( فذاك ) يعنى  
أصبح ابن عمر صائمًا ( وَإِنْ لَمْ يَر ) أى الهلال ( ولم يحل ) من حال يحول .  
( وَلَا قَتَرَةٌ ) بفتحات .

قال الخطابى : القتره الغبرة فى الهواء الخائل بين الإبصار وبين رؤية الهلال  
( دون منظره ) أى قريب منظره ( سحب أو قتره ) أى غبار فى تلك الليلة وهى  
ليلة الثلاثين من شعبان ( أصبح ) ابن عمر ( صائمًا ) قال الخطابى : وكان مذهب  
عبد الله بن عمر بن الخطاب صوم يوم الشك إذا كان فى السماء سحب أو قتره  
فإن كان صحو ولم ير الناس الهلال أفطر مع الناس انتهى .

قال ابن الجوزى : فى التحقيق لأحمد فى هذه المسألة وهى ما إذا حال دون —

— مطلع الهلال غيم أو قتر ليلة الثلاثين من شعبان ثلاثة أقوال. أحدها يجب صومه على أنه من رمضان ، ثانيها لا يجوز فرضاً ولا نفلاً مطلقاً ، بل قضاء وكفارة ونذراً ونفلاً يوافق عادة ، وبه قال الشافعي وقال مالك وأبو حنيفة : لا يجوز عن فرض رمضان ويجوزهما سوى ذلك ، ثالثها المرجع إلى رأى الإمام في الصوم والفطر . واحتج الأول بأنه موافق لرأى الصحابي راوى الحديث . قال أحمد حدثنا إسماعيل حدثنا أيوب عن نافع عن ابن عمر فذكر الحديث بلفظ « فاقدروا له » قال نافع : فكان ابن عمر إذا مضى من شعبان تسع وعشرون بيعت من ينظر فإن رأى فذاك وإن لم ير ولم يحل دون منظره سحاب ولا قتر أصبح مفطراً وإن حال أصبح صائماً .

وأما ما روى الثوري في جامعته عن عبد العزيز بن حكيم سمعت ابن عمر يقول : لو صمت السنة كلها لأفطرت اليوم الذى يشك فيه ، فالجمع بينهما أنه في الصورة التى أوجب فيها الصوم لا يسمى يوم شك ، وهذا هو المشهور عن أحمد أنه خص يوم الشك بما إذا تقاعد الناس عن رؤية الهلال أو شهد برويته من لا يقبل الحاكم شهادته ، فأما إذا حال دون منظره شيء فلا يسمى شكاً واختار كثير من المحققين من أصحابه الثانى انتهى .

قلت : قد جاء في رواية البخارى وغيره « فإن غيم عليكم فأكلوا العدة ثلاثين » وفي رواية للبخارى وأبى داود وغيرهما قال عمار : من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم ، فهذان يدلان على عدم جواز الصوم يوم الشك وعلى عدم جواز صوم رمضان إذا حال دون مطلع الهلال غيم أو قتر ليلة الثلاثين من شعبان ، وما ذهب إليه أحمد بن حنبل هو قول ضعيف وقول عمار رضى الله عنه من قبيل المرفوع لأن الصحابي لا يقول ذلك من قبل رأيه وسيجيء بمضى بيانه في باب كراهية صوم يوم الشك إن شاء الله تعالى .

(قال) نافع (وكان ابن عمر يفطر مع الناس ولا يأخذ بهذا الحساب) قال —

٢٣٠٤ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعَدَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنِي أَيُّوبُ قَالَ : « كَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى أَهْلِ الْبَصْرَةِ بَلَفَغًا عَنْ [أَبِي] رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَادَ وَإِنْ أَحْسَنَ مَا يُقَدَّرُ لَهُ أَنَا إِذَا رَأَيْنَا هِلَالَ شَعْبَانَ لِكَذَا وَكَذَا فَالْعَصُومُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لِكَذَا وَكَذَا إِلَّا أَنْ يَرَوْا الْهِلَالَ قَبْلَ ذَلِكَ » .

٢٣٠٥ - حدثنا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ عَنْ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ عِيْسَى بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي ضِرَارٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : « لَمَّا صُفِّتَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْمَعَا وَعِشْرِينَ أَكْثَرَ ثُمَّ صُفِّتَا مَعَهُ ثَلَاثِينَ » .

— الخطابي : يريد أنه كان يفعل ذلك الصنيع في شهر شعبان احتياطاً للصوم ولا يأخذ بهذا الحساب في شهر رمضان ولا يفطر إلا مع الناس انتهى . قال المنذرى : وأخرج مسلم منه للمسند فقط ( زاد ) أى أيوب في رواية عبد الوهاب عنه دون حماد ( إذا رأينا هلال شعبان لكذا وكذا ) أى لثلاثين في ليلة فلان وفلان ( فالصوم إن شاء الله لكذا وكذا ) أى بحساب الثلاثين في يوم فلان وفلان ( إلا أن يروا ) أى الناس ( الهلال قبل ذلك ) أى الثلاثين فيكون الصوم بحساب تسعة وعشرين من شعبان . قال المنذرى : وهذا الذى قاله عمر ابن عبد العزيز قضت به الروايات الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
( لما صمنا ) ما موصولة أو مصدرية . قال المنذرى : والحديث أخرجه الترمذى .

٢٣٠٦ — حدثنا مُسَدَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ حَدَّثَهُمْ أَخْبَرَنَا خَالِدُ الْحَذَّاءُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « شَهْرًا عِيدٍ لَا يَنْقُصَانِ رَمَضَانُ وَذُو الْحِجَّةِ » .

— ( شهرا عيد ) أى شهر رمضان وشهر ذى الحجة . قال فى الفتح أطلق على رمضان أنه شهر عيد لقربه من العهد أو لسكون هلال العيد ربما رُئى فى اليوم الأخير من رمضان . قاله الأثرم . والأول أولى . ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم « المغرب وتر النهار » أخرجه الترمذى من حديث ابن عمر وصلاة المغرب ليلية جهرية وأطلق كونها وتر النهار لقربها منه ، وفيه إشارة إلى أن وقتها يقع أول ما تقرب الشمس انتهى ( لا ينقصان ) قال الخطابى : اختلف الناس فى تأويله على وجوه ، فقال بعضهم معناه أنهما لا يكونان ناقصين فى الحكم وإن وجدا ناقصين فى عدد الحساب ، وقال بعضهم معناه أنهما لا يكادان يوجدان فى سنة واحدة مجتمعين فى النقصان إذا كان أحدهما تسعا وعشرين كان الآخر ثلاثين على الإكمال . قلت : وهذا القول لا يعتمد لأن دلالة تخلف إلا أن يحمل الأمر فى ذلك على الغالب الأكبر . وقال بعضهم إنما أراد بهذا تفضيل العمل فى العشر من ذى الحجة فإنه لا ينقص فى الأجر والثواب عن شهر رمضان انتهى ( رمضان وذو الحجة ) بدلان أو بهانان أو هما خبرا مبدأ محذوف تقديره أحدهما رمضان والآخر ذو الحجة . قال المذرى : والحديث أخرجه البخارى ومسلم والترمذى وابن ماجه .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وفى معناه أقوال :

أحدها : لا يجتمع نقصهما معاً فى سنة واحدة ، وهذا منصوص الإمام أحمد . =

## ٥ - باب إذا أخطأ القوم الهلال

٢٣٠٧ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَيْيَدٍ أَخْبَرَنَا سَمَاحٌ فِي حَدِيثِ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ

### (باب إذا أخطأ القوم الهلال)

أى هذا باب فى بيان أن قوماً اجتهدوا فى رؤية الهلال فأخطأوا وذلك مثلاً

= والثانى أن هذا خرج على الغالب ، والغالب أنهما لا يجتمعان فى النقص ، وإن وقع نادراً .

والثالث : أن المراد بهذا تلك السنة وحدها ، ذكره جماعة .

الرابع : أنهما لا يتقصان فى الأجر والثواب ، وإن كان رمضان تسعاً وعشرين فهو كامل فى الأجر .

الخامس : أن المراد بهذا تفضيل العمل فى عشر ذى الحجة ، وأنه لا ينقص أجره وثوابه عن ثواب شهر رمضان .

وقد اختلف فى أيام العشر من ذى الحجة والعشر الأخير من رمضان أيهما أفضل قال شيخنا : وفصل الخطاب : أن ليلالى العشر الأخير من رمضان أفضل من ليلالى عشر ذى الحجة ، فإن فيها ليلة القدر ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجتهد فى تلك الليالى ما لا يجتهد فى غيرها من الليالى ، وأيام عشر ذى الحجة أفضل من أيام العشر الآخر من رمضان ، لحديث ابن عباس وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « أعظم الأيام عند الله يوم النحر » وما جاء فى يوم عرفة .

السادس : أن الناس كان يكثر اختلافهم فى هذين الشهرين لأجل صومهم وحجهم فأعلمهم صلى الله عليه وسلم أن الشهرين وإن نقصت أعدادهما فى حكم عبادتها على التمام والسكال ، ولما كان هذان الشهران هما أفضل شهور العام ، وكان العمل فيهما أحب إلى الله من سائر الشهور رغب النبي صلى الله عليه وسلم فى العمل ، وأخبر أنه لا ينقص ثوابه وإن نقص الشهران . والله أعلم .

قالوا : ويشهد لهذا التفسير ما رواه الطبرانى فى معجمه من حديث عبد الله بن أبى بكرة عن أبيه رفعه : « كل شهر حرام لا ينقص ، ثلاثين يوماً وثلاثين ليلة » ورجال إسناده ثقات . وهذا لا يمكن حمله إلا على الثواب ، أى لا أمل فيها ثواب ثلاثين يوماً وليلة ، وإن نقص عدده . والله أعلم .

ابن المنكدر عن أبي هريرة ذكر النبي صلى الله عليه وسلم فيه قال : « وَفِطْرُكُمْ يَوْمَ تَفْطَرُونَ وَأَنْحَاكُمْ يَوْمَ تَضَعُونَ وَكُلُّ هَرَفَةٍ مَوْقِفٌ وَكُلُّ

— أن قوماً لم يروا الهلال إلا بعد الثلاثين فلم يفطروا حتى استوفوا العدد ثم ثبت عندهم أن الشهر كان تسعة وعشرين فما حكمه .

(فيه) أى فى حديث أيوب بسنده المذكور (قال) أى النبى صلى الله عليه وسلم (وفطركم يوم تفطرون) هو محل الترجمة وفى رواية الترمذى حدثنا محمد ابن إسماعيل أخبرنا إبراهيم بن المنذر أخبرنا إسحاق بن جعفر بن محمد حدثنى عبد الله بن جعفر عن عثمان بن محمد عن المقبرى عن أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « الصوم يوم تصومون ، والفطر يوم تفطرون ، والأضحى يوم تضحون » قال الترمذى : فسر بعض أهل العلم هذا الحديث فقال إنما معنى هذا الصوم والفطر مع الجماعة وعظم الناس انتهى بمعنى هو عند الله مقبول .

قال الخطابى : معنى الحديث أن الخطأ موضوع عن الناس فيما كان سبيله الاجتهاد ، فلو أن قوماً اجتهدوا فلم يروا الهلال إلا بعد الثلاثين فلم يفطروا حتى استوفوا العدد ثم ثبت عندهم أن الشهر كان تسعاً وعشرين فإن صومهم وفطرم ماض لا شىء عليهم من وزر أو عتب وكذلك هذا فى الحج إذا أخطأوا يوم —

قال الحافظ فمس الدين بن القيم رحمه الله :

وأما حديث أبى داود ، فقال يحيى بن معين : محمد بن المنكدر لم يسمع من أبى هريرة . قال الترمذى : وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث ، فقال : إنما معنى هذا الصوم والفطر مع الجماعة وعظم الناس . وقال الخطابى فى معنى الحديث : إن الخطأ مرفوع عن الناس فيما كان سبيله الاجتهاد ، فلو أن قوماً اجتهدوا ، فلم يروا الهلال إلا بعد الثلاثين ، فلم يفطروا حتى استوفوا العدد ، ثم ثبت عندهم أن الشهر كان تسعاً وعشرين ، فإن صومهم وفطرم ماض ، لا شىء عليهم من وزر أو عتب ، وكذلك =

مِنَى مَنَحَرٍّ، وَكُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ مَنَحَرٍّ وَكُلُّ جَمْعٍ مَوْقِفٌ » .

— عرفة فإنه ليس عليهم إعادته ويجزيهم أضحاؤهم كذلك ، وإنما هذا تخفيف من الله سبحانه ورفق بعباده ، ولو كفوا إذا أخطأوا العدد ثم يعيدوا لم يأمنوا أن يخطئوا ثانياً وأن لا يسلموا من الخطأ ثالثاً ورابعاً فأما ما كان سبيله الاجتهاد كان الخطأ غير مأمون فيه انتهى .

قال المفذرى : وقيل فيه الإشارة إلى يوم الشك لا يصام احتياطاً وإنما يصوم يوم يصوم الناس ، وقيل فيه الرد على من يقول إن من عرف طلوع القمر بتقدير حساب المنازل جاز له أن يصوم به ويفطر دون من لم يعلم ، وقيل إن الشاهد الواحد إذا رأى الهلال ولم يحكم القاضى بشهادته أن هذا لا يكون صوماً له كما لم يكن للناس انتهى ( وكل عرفة موقف ) أى لا تتوهموا أن الموقف يختص بما وقفت فيه بل يجزى الوقوف بأى جزء من عرفة ( وكل منى منعر ) أى محل للنحر ( وكل فجج ) جمع فجج وهو الطريق الواسع ( مكة منعر ) يعنى فى أى محل من حوالى مكة ينحر الهدى يجوز لأنها من أرض الحرم ، وأراد به التوسعة ونفى الحرج ( وكل جمع ) أى مزدلفة . قال المفذرى : والحديث —

== فى الحج إذا أخطأوا يوم عرفة ، ليس عليهم إعادة .

وقال غيره : فيه الإشارة إلى أن يوم الشك لا يصام احتياطاً ، وإنما يصام يوم يصوم الناس .

وقيل : فيه الرد على من يقول إن من عرف طلوع القمر بتقدير حساب المنازل جاز له أن يصوم ويفطر ، دون من لم يعلم .

وقيل : إن الشاهد الواحد إذا رأى الهلال ولم يحكم القاضى بشهادته أنه لا يكون هذا له صوماً ، كما لم يكن للناس . هذا آخر كلامه .

وفيه دليل على أن المنفرد بالرؤية لا يأنزله حكمها ، لا فى الصوم ولا فى الفطر ولا فى التعريف .

## ٦ - باب إذا أغمى القمر

٢٣٠٨ - حدثنا أحمد بن حنبل حدثني عبد الرحمن بن مهدي

حدثني [ حدثنا ] معاوية بن صالح عن عبد الله بن أبي قيس قال : سمعت عائشة رضي الله عنها تقول : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحفظ من شعبان ما لا يتحفظ من غيره ، ثم يصوم لرؤية رمضان ، فإن غم عليه عدة ثلاثين يوماً ثم صام » .

— أخرجه الترمذي من حديث سعيد بن سعيد المقبري عن أبي هريرة وقال حسن غريب انتهى . وفي البدر المذير : ابن المنكدر لم يسمع من أبي هريرة ولم يلقه ، قاله ابن معين وأبو زرعة انتهى .

### ( باب إذا أغمى الشهر )

أى أخفى هلال شهر شعبان بنحو غيم ، والآف واللام فيه للعهد أى ماذا يفعل ، يكمل عدة شعبان ثلاثين يوماً أو يصوم لرمضان ، يقال أغمى الخبر إذا خفى .

( يتحفظ من شعبان ) أى يتكافى فى عدة أيام شعبان لحافضة صوم رمضان ( فإن غم عليه ) أى شعبان ( عدة ) أى شعبان . قال المنذرى : قال الدارقطنى : هذا إسناد صحيح هذا آخر كلامه . ورجال إسفاده كلهم محتج بهم فى الصحيحين على الاتفاق والافراد ، ومعاوية بن صالح الحضرمي الحمصي قاضى الأندلس وإن كان قد تكلم فيه بعضهم فقد احتج به مسلم فى صحيحه وقال البخارى قال على معنى ابن المدينى : كان عبد الرحمن بن مهدي يوثقه ويقول نزل الأندلس ، وقال أحمد بن حنبل : كان ثقة ، وقال أبو زرعة الرازى : ثقة .



٢٣٠٩ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَرْأَزُ أَخْبَرَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الضَّبِّيُّ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ عَنْ حَذِيفَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تُقَدِّمُوا الشَّهْرَ حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثُمَّ صُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ » .  
 قَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَوَاهُ سُفْيَانُ وَغَيْرُهُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ رَبِيعٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُسَمَّ حَذِيفَةَ .

— ( لا تقدموا الشهر ) الأقرب معني أنه من التقديم أى لا تحكموا بالشهر قبل أوانه ولا تقدموه عن وقته بل اصبروا حتى تروا الهلال . قاله فى فتح الودود ( أو تسكوا العدة ) أى ثلاثين يوماً ، وهو محل الترجمة لأن إكمال العدة فى حالة النيم ضرورى .

قال المنذرى : والحديث أخرجه النسائى مسنداً ومرسلاً وقال لا أعلم أحداً من أصحاب منصور قال فى هذا الحديث عن حذيفة غير جرير يعنى ابن عبد الحميد . وقال البيهقى : وصله جرير عن منصور فذكر حذيفة فيه وهو ثقة حجة ، وروى له الثورى وجماعة عن منصور عن ربى عن بعض أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

هذا الحديث وصله صحيح ، فإن الذين وصلوه أوثق وأكثروا من الذين أرسلوه والذى أرسله هو الحجاج بن أرطاة عن منصور ، وقول النسائى : لا أعلم أحداً قال فى هذا الحديث « عن حذيفة » غير جرير ، إنما عن تسمية الصحابى ، وإلا فقد رواه الثورى وغيره عن ربى عن بعض أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وهذا موصول ، ولا يضره عدم تسمية الصحابى ، ولا يعلل بذلك .

## ٧ - باب من قال فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين

٢٣١٠ - حدثنا الحسن بن عليّ أخبرنا حسين عن زائدة عن سمالك عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تقدّموا الشهر بصيام يوم ولا يومين إلا أن يكون شيء يصومه أحدكم ولا

### ( باب من قال فإن غم عليكم )

أى ستر هلال رمضان عليكم فصوموا ثلاثين ، وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وجمهور العلماء خلافاً لأحمد بن حنبل ( لا تقدّموا الشهر بصيام يوم ولا يومين ) وفي رواية البخاري : لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين الحديث .

قال الترمذي بعد إخراج هذا الحديث والعمل على هذا عند أهل العلم كرهوا أن يتمجل الرجل بصيام قبل دخول شهر رمضان لمعنى رمضان انتهى . أى لتعظيمه . وقال الحافظ في الفتح : قال العلماء معنى الحديث لا تستقبلوا رمضان بصيام على نية الاحتياط لرمضان ، والحكمة فيه التقوى بالفطر لرمضان ليدخل فيه بقوة ونشاط . وقيل الحكمة فيه خشية اختلاط النفل بالفرض . وقيل لأن الحكم علق بالرؤية فمن تقدمه بيوم أو يومين فقد حاول الطعن في ذلك الحكم وهذا هو المعتمد (إلا أن يكون شيء يصومه أحدكم) معنى الاستثناء أن من -

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

ولفظ النسائي فيه : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فإن حال بينكم وبينه سحاب فكلوا العدة ، ولا تستقبلوا الشهر استقبالا » وفي لفظ للنسائي أيضاً : « فأكلوا العدة عدة شعبان » رواه من حديث أبي يونس عن سمالك عن عكرمة عنه قال الدارقطني : ولم يقل في حديث ابن عباس : « فأكلوا عدة شعبان » غير آدم . قال : حدثنا شعبة حدثني عمرو بن مرة قال سمعت أبا البختری الطائي يقول : « أهل =

نَصُّـوْمُوا حَتَّى تَرَوْهُ ثُمَّ صُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ ، فَإِنْ حَالَ دُونَهُ غَمَامَةٌ فَأَتِمُّوا  
الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ . ثُمَّ أَفْطَرُوا وَالشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ . »

— كان له ورد فقد أذن له فيه لأنه اعتاده وألفه وترك المألوف شديد وليس ذلك  
من استعقال رمضان في شيء ويلتحق بذلك القضاء والنذر لوجوبهما . قاله الحافظ  
في الفتح ( حتى تروه ) أى هلال رمضان ( ثم صوموا حتى تروه ) أى هلال  
شوال ( فإن حال دونه ) أى عند الهلال ( غمامة ) أى سحابة ( فأتموا العدة )  
أى عدة رمضان ( والشهر تسع وعشرون ) يعنى أنه قد يكون تسعاً وعشرين  
لا أنه يكون دائماً كذلك .

== هلال رمضان ونحن بذات الشقوق ، فشككنا في الهلال ، فبعثنا رجلاً إلى ابن  
عباس فسأله ؟ فقال ابن عباس : إن الله أمده لرؤيته . فإن غم عليكم فأكملوا عدة  
شعبان ثلاثين » قال الدارقطني : صحيح عن شعبة ، ورواه حصين وأبو خالد الدلاني  
عن عمرو بن مرة ، ولم يقل فيه « عدة شعبان » غير آدم وهو ثقة .  
قال الشيخ شمس الدين :

حديث أبي هريرة هذا قد روى في الصحيح بثلاثة ألفاظ : أحدها : هذا اللفظ ،  
الثاني : « صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ، فإن غم عليكم ، فأكملوا العدة » ،  
وفي رواية : « فعدوا ثلاثين » ، اللفظ الثالث : « فإن غم عليكم فأكملوا عدة  
شعبان ثلاثين » .

وهذا اللفظ الأخير للبخارى وحده ، وقد علل بعلتين :  
إحداهما : أنه من رواية محمد بن زياد عنه ، وقد خالفه فيه سعيد بن المسيب فقال  
فيه . « فصوموا ثلاثين » .

قالوا : وروايته أولى لإمامته ، واشتهار عدالته وثقته ، ولاختصاصه بأبي هريرة  
وصهره منه ، ولموافقة روايته لرأى أبي هريرة ومذهبه ، فإن مذهب أبي هريرة  
وعمر بن الخطاب وابنه عبد الله وعمرو بن العاص وأنس ومعاوية وعائشة وأسماء :  
صيام يوم النعيم .

قال أبو داود : رواه حاتم بن أبي صغيرة وشعبة والحسن بن صالح  
عن سمالك بمعناه لم يقولوا ثم أفطروا .

— قال المغدري : والحدث أخرجه الترمذى والنسائى بدحوه . وقال الترمذى  
حسن صحيح . وأخرج مسلم فى صحيحه والنسائى وابن ماجه فى سننهما من حديث

== قالوا : فكيف يكون عند أبي هريرة قول النبى صلى الله عليه وسلم « فأكلوا  
عدة شعبان » ثم يخالفه ؟

العلة الثانية : ما ذكر الإسماعيلى قال : وقد رويناه هذا الحديث عن غندر وابن  
مهدى وابن علية وعيسى بن يونس وشبابه وعاصم بن على والنضر بن شميل ويزيد بن  
هارون وأبى داود كلهم عن شعبة لم يذكر أحد منهم « فأكلوا عدة شعبان ثلاثين »  
فيجوز أن يكون آدم قال ذلك من عنده على وجه التفسير للخبر ، وإلا فليس لانفراد  
البخارى عنه بهذا من بين من رواه عنه وجه . هذا آخر كلامه .

وقد رواه الدارقطنى فقال فيه : « فعدوا ثلاثين يعنى عدوا شعبان ثلاثين » ، ثم  
قال : أخرجه البخارى عن آدم ، فقال فيه : « فعدوا شعبان ثلاثين » ولم يقل « يعنى »  
وهذا يدل على أن قوله « يعنى » من بعض الرواة ، والظاهر أنه آدم ، وأنه قوله وقد  
تقدم حديث ابن عباس فى ذلك ، وتفرد آدم أيضاً فيه بقوله « فأكلوا عدة شعبان  
ثلاثين » وسائر الرواة إنما قالوا « فأكلوا العدة » كما رواه حماد بن سلمة عن عمرو  
ابن دينار عن ابن عباس وسفيان عن عمرو عن محمد بن حنين عن ابن عباس ،  
وحاتم بن أبي صغيرة عن سمالك عن عكرمة عن ابن عباس ، وأبو الأحوص عن سمالك  
عن عكرمة عن ابن عباس ، وحسين عن عمرو بن مرة عن أبى البختري ، وأبو خالد  
الدالانى عن عمرو عن أبى البختري كلهم قال فى حديثه : « فأكلوا العدة » ومنهم  
من قال : « فأكلوا ثلاثين » ، وقال آدم من بينهم : « عدة شعبان » ، فهذه  
الزيادة من آدم فى حديث ابن عباس كفى فى حديث أبى هريرة ، وسائر الرواة على  
خلافه فيه . قال بعض الحفاظ : وهذا يدل على أن هذا تفسير منه فى الحديثين .

ومدار هذا الباب على حديث ابن عباس وأبى هريرة وابن عمر ، وعائشة ==

قال أَبُو دَاوُدَ : وَهُوَ حَاتِمُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ أَبِي صَعِيرَةَ وَأَبُو صَعِيرَةَ زَوْجُ أُمِّهِ .

سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا رأيتم الهلال فصوموا وإن رأيتموه فأفطروا فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين يوماً » .

== وحذيفة ، ورافع بن خديج وطلق بن طى وسعد بن أبي وقاص وعمار بن ياسر فهذه عشرة أحاديث :

فأما حديث ابن عباس وأبي هريرة فقد ذكرناهما .

وأما حديث ابن عمر وعائشة وحذيفة فقد تقدمت .

وأما حديث رافع بن خديج : فرواه الدارقطني من حديث الزهري عن حنظلة ابن طى الأسلمي عن رافع بن خديج قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أحصوا عدة شعبان لرمضان ، ولا تقدموا الشهر بصوم ، فإذا رأيتموه فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا ، فإن غم عليكم فأكلوا العدة ثلاثين يوماً ثم أفطروا . فإن الشهر هكذا وهكذا وهكذا ، وخش إيهامه في الثالثة » وفيه الواقدى ، وهو — وإن كان ضعيفاً — فليس العمدة على مجرد حديثه .

وأما حديث طلق : فرواه الدارقطني أيضاً من حديث أبي يونس عن محمد بن جابر عن قيس بن طلق عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « جعل الله الأهلة مواقيت للناس ، فإذا رأيتموه فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا ، فإن غم عليكم فاتموا العدة ثلاثين » قال محمد بن جابر : سمعت هذا منه وحديثين آخرين . ومحمد بن جابر — وإن كان ليس بالقوى — فالعمدة على ما تقدم .

وأما حديث سعد : فرواه النسائي عن محمد بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الشهر هكذا ، وهكذا ، وهكذا ، يعني تسعة وعشرين » وفي رواية « ثم قبض في الثالثة الإيهام في اليسرى » .

وأما حديث عمار بن ياسر ، فسيأتى بعد هذا إن شاء الله تعالى .

## ٨ — باب في التقدم

٢٣١١ — حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد عن ثابت عن مطرف عن عمران بن حصين وسعيد الجري عن أبي العلاء عن مطرف عن همران بن حصين « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل : هل صمت من سرر شعبان شئنا ؟ قال : لا ، قال : فإذا أفطرت فعم يوماً ، وقال أحدهما يومين » .

٢٣١٢ — حدثنا إبراهيم بن العلاء الزبيدي عن كعب بن أخبرنا

## ( باب في التقدم )

أى التقدم بالصوم في شعبان على رمضان ( هل صمت من سرر شعبان ) أى من آخره . قال الحافظ في الفتح : والسرر بفتح السين المهملة ويجوز كسرهما وضما جمع سرّة ويقال أيضاً سرار بفتح أوله وكسره ورجح الفراء الفتح وهو من الاستسرار . قال أبو عبيد والجهمور : المراد بالسرر هنا آخر الشهر سميت بذلك لاستسرار القمر فيها وهى ليلة ثمان وعشرين وتسع وعشرين وثلاثين انتهى . وقال الخطابي : هذا الحديثان يعنى حديث : لا تقدموا الشهر بصيام يوم وحديث : هل صمت من سرر شعبان متعارضان في الظاهر ، ووجه الجمع بينهما أن الأمر بالصوم إنما هو شيء كان للرجل قد أوجبه على نفسه بفطره فأمره بالوفاء به ، أو كان ذلك عادة قد اعتادها ، أو آخر الشهور فتركه لاستقبال الشهر فاستحب له صلى الله عليه وسلم أن يقضيه . وأما النهى عنه في حديث ابن عباس فهو أن يبتديه المرء مقبرعاً به من غير إيجاب نذر ولا عادة قد كان تمودها فيما مضى والله أعلم ( فإذا أفطرت ) أى انسلخ رمضان ( فصم يوماً ) أى عوضاً منه فاستحب له الوفاء به . قال المغزى : والحديث أخرجه البخارى ومسلم —

الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْعَلَاءِ عَنْ أَبِي الْأَزْهَرِ الْمَغِيرَةِ بْنِ قُرُوءَةَ قَالَ قَامَ مُعَاوِيَةُ فِي النَّاسِ بِدَيْرٍ مَسْجَلٍ الَّذِي عَلَى بَابِ خَمْسٍ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا قَدْ رَأَيْنَا الْهَلَكَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا ، وَأَنَا مُتَقَدِّمٌ بِالصِّيَامِ ، فَمَنْ

— والنسائي (بدَيْرٍ مَسْجَلٍ) قال في القاموس : الدِيرُ خان النصارى والخان الحانوت أوصاحبه انتهى . والحانوت الدكان . وقال في تاج العروس : ومسجل اسم رجل وهو أبو الدهناء امرأة العجاج انتهى . ولعل مسجلاً كان باني هذا الدِيرِ أو ماله (على بابِ خَمْسٍ) قال في مراصد الاطلاع : حصص بالكسر ثم السكون والصاد مهملة بلد مشهور كبير (فقال) معاوية (قد رأينا الهلال) أى —

== قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد أشكل هذا على الناس : فجملة طائفة على الاحتياط لدخول رمضان ، قالوا وسرر الشهر وسراره — بكسر السين وفتحها ، ثلاث لغات — وهو آخره وقت استسرازه هلاله ، فأمره إذا أفطر أن يصوم يوماً أو يومين ، عوض ما فاتته من صيام سرره احتياطاً .

وقالت طائفة منهم الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز : سرره أوله ، وسراره أيضاً فأخبره أنه لم يصم من أوله ، فأمره بقضاء ما أفطر منه . ذكره أبو داود عن الأوزاعي وسعيد . وأنكروا جماعة هذا التفسير فرأوه غلطاً قالوا : فإن سرار الشهر آخره ، سمي بذلك لاستسراجه القمر فيه .

وقالت طائفة : سرره هنا وسطه ، وسر كل شيء جوفه ، وقال البيهقي : فعلى هذا أراد أيام البيض . هذا آخر كلامه . ورجح هذا بأن في بعض الروايات فيه : « أصمت من سره هذا الشهر ؟ » وسرته : وسطه ، كسرة الآدمي

وقالت طائفة : هذا على سبيل استهزاء الإنكار ، والقصود منه الزجر . قال ابن حبان في صحيحه : وقوله صلى الله عليه وسلم : « أصمت من سرر هذا الشهر ؟ » لفظة استخبار عن فعل مرادها الإعلام بنفي جواز استعمال ذلك الفعل منه كالنكر عليه =

أَحَبُّ أَنْ يَفْعَلَهُ فَلْيَفْعَلْهُ لَمْ قَالَ : فَقَامَ إِلَيْهِ مَالِكُ بْنُ هَبِيرَةَ السَّبْيِيُّ ، فَقَالَ :  
يَا مُعَاوِيَةُ أَشَيْءٌ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْ شَيْءٌ مِنْ رَأْيِكَ ؟  
قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : صُومُوا الشَّهْرَ وَسِرَّهُ .

— هلال شعبان (وأنا متقدم) رمضان (بالصيام) وهو محل الترجمة (أن يفعله)  
أى تقديم رمضان بالصوم (قال) أبو الأزر (فقام إليه) أى إلى معاوية  
(السبأى) : مفتوحة وفتح موحدة فكسر همزة وقصر نسبة إلى سبأ عامر  
ابن سحب قاله الغنى (قال) معاوية (صوموا الشهر وسرّه) قال فى النهاية :  
أراد صوموا أول الشهر وآخر انتهى .

وقال الخطابى : والعرب يسمى الهلال الشهر يقول رأيت الشهر أى الهلال  
انتهى . وقال فى فتح الودود : صوموا الشهر وسرّه بكسر فتشديد يقال سر —

= لو فعله ، وهذا كقوله لعائشة : « أتسترين الجدار ؟ » وأراد به الإنكار عليها  
بلفظ الاستخبار .

وأمره صلى الله عليه وسلم بصوم يومين من شوال أراد به انتهاء السرار ، وذلك  
أن الشهر إذا كان تسعاً وعشرين يستمر القمر يوماً واحداً ، وإذا كان الشهر  
ثلاثين يستمر القمر يومين ، والوقت الذى خاطب فيه النبي صلى الله عليه وسلم هذا  
الخطاب يشبه أن يكون عدد شعبان كان ثلاثين ، فمن أجله أمر بصوم يومين من  
شوال . آخر كلامه .

وقالت طائفة : لعل صوم سرر هذا الشهر كان الرجل قد أوجبه على نفسه بنذر ،  
فأمره بالوفاء .

وقالت طائفة : لعل ذلك الرجل كان قد اعتاد صيام آخر الشهر ، فترك آخر شعبان  
لظنه أن صومه يكون استقبالا لرمضان ، فيكون منهياً عنه ، فاستحب له النبي صلى الله  
عليه وسلم أن يقضيه ، ورجح هذا بقوله : « إلا صوم كان يصومه أحدكم فليصمه » ،  
واللهى عن التقدم ابن لا عادة له . فيتنق الحديثان . والله أعلم .



٢٣١٣ - حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّمَشْقِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ  
قَالَ قَالَ الْوَلِيدُ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ - يَعْنِي الْأَوْزَاعِيَّ - يَقُولُ « سِرُّهُ أَوَّلُهُ » .

٢٣١٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ أَخْبَرَنَا أَبُو مُسْهِرٍ قَالَ : كَانَ  
سَعِيدٌ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ - يَقُولُ « سِرُّهُ أَوَّلُهُ » .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَقَالَ بَعْضُهُمْ : سِرُّهُ وَسَطُهُ ، وَقَالُوا : آخِرُهُ .

٩ - بَابُ إِذَا رُؤِيَ الْهَلَالُ فِي بَلَدٍ قَبْلَ الْآخَرِينَ بِمِلَّةِ

٢٣١٥ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ  
جَعْفَرٍ - أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَرْمَةَ أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ « أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ ابْنَةَ

- الشَّهْرِ وَسِرَّاهُ وَسِرُّهُ لِآخِرِهِ لَاسْتِقْرَارَ الْقَمَرِ فِيهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ الْمُرَادَ بِالشَّهْرِ  
رَمَضَانَ وَسِرُّهُ أَيْ آخِرُهُ لَعَلَّ كَيْدَ الْاِسْتِيْعَابِ أَوْ الْمُرَادَ بِآخِرِهِ آخِرَ شَعْبَانَ وَإِضَافَتُهُ  
إِلَى رَمَضَانَ لِلاتِّصَالِ ، وَالْخَطَابُ مَنْ يَعْتَادُ أَوَّلِيهِانِ الْجَوَازَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ الْمُرَادَ  
بِالشَّهْرِ كُلِّ شَهْرٍ وَالْمُرَادُ صَوْمُوا أَوَّلَ كُلِّ شَهْرٍ وَآخِرُهُ ، وَلِلْقَصْدِ بَيَانِ الْإِبَاحَةِ  
انْتَهَى ( يَعْنِي الْأَوْزَاعِيُّ يَقُولُ سِرُّهُ أَوَّلُهُ ) قَالَ الْخَطَّابِيُّ : وَأَنَا أَنْسُكِرُ هَذَا التَّفْسِيرَ  
وَأَرَاهُ غُلَطًا فِي الْفَقْلِ وَلَا أَعْرِفُ لَهُ وَجْهًا فِي الْلُغَةِ وَالصَّحِيحُ أَنَّ سِرُّهُ آخِرُهُ هَكَذَا  
حَدَّثَنَا أَصْحَابُنَا عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ الدَّمَشْقِيُّ  
عَنِ الْوَلِيدِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ سِرُّهُ آخِرُهُ وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ ، وَفِيهِ لِقَاتٌ يُقَالُ  
سِرُّ الشَّهْرِ وَسِرَّارُ الشَّهْرِ وَسَمِيَ آخِرُ الشَّهْرِ سِرًّا لِاسْتِقْرَارِ الْقَمَرِ فِيهِ ، وَإِذَا كَانَ  
أَوَّلُ الشَّهْرِ مَأْمُورًا بِصِيَامِهِ فِي قَوْلِهِ صَوْمُوا الشَّهْرَ فَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الْأَمْرَ بِصِيَامِ سِرُّهِ  
هُوَ غَيْرُ أَوَّلِهِ .

( بَابُ إِذَا رُؤِيَ الْهَلَالُ فِي بَلَدٍ قَبْلَ الْآخَرِينَ بِمِلَّةِ )

أَيُّ فَمَا حَكَهُ .

الْحَارِثِ بَعَثَهُ إِلَى مُعَاوِيَةَ بِالشَّامِ ، قَالَ : فَقَدِمْتُ الشَّامَ فَقَضَيْتُ حَاجَتَهَا ، فَاسْتَهْلَ عَلَيْهِ رَمَضَانُ وَأَنَا بِالشَّامِ فَرَأَيْنَا الْهِلَالَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ ، ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ ، فَسَأَلَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ ، ثُمَّ ذَكَرَ الْهِلَالَ فَقَالَ : مَتَى رَأَيْتُمُ الْهِلَالَ ؟ قُلْتُ : رَأَيْتُهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ . قَالَ : أَنْتَ رَأَيْتَهُ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ وَرَأَى النَّاسُ ، وَصَامُوا وَصَامَ مُعَاوِيَةُ ، قَالَ : لَكِنَّا رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ ، فَلَا نَزَالَ نَصُومُهُ حَتَّى نَكْمِلَ الثَّلَاثِينَ أَوْ نَرَاهُ ، فَقُلْتُ : أَفَلَا تَكْتَفِي بِرُؤْيَا مُعَاوِيَةَ وَصِيَامِهِ ؟ قَالَ : لَا ، هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «

— ( بعثته ) أى كريماً ( قال ) كريب ( حاجتها ) أى أم الفضل ( فاستهْلَ ) هو بضم التاء بصيغة المجهول ( قال ) ابن عباس ( أنت رأيته ) أى الهلال ( قال ) ابن عباس ( أو نراه ) أى الهلال ( هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ) قد تمسك بحديث كريب هذا من قال إنه لا يلزم أهل بلد رؤية أهل بلد غيرها ، ووجه الاحتجاج به أن ابن عباس لم يعمل برؤية أهل الشام وقال فى آخر الحديث هَكَذَا أَمَرَنَا ، فدل ذلك على أنه قد حفظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يلزم أهل بلد العمل برؤية أهل بلد آخر . قال الخطايب : اختلف الناس فى الهلال يستهله أهل بلد فى ليلة ثم يستهله أهل بلد آخر فى ليلة قبلها أو بعدها ، فذهب إلى ظاهر الحديث ابن عباس والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمر وعكرمة ، وهو مذهب إسحاق بن راهويه وقال لكل قوم رؤيتهم . وقال أكثر الفقهاء : إذا ثبت بخبر الناس أن أهل بلد من البلدان قد رأوه قبلهم فعليه قضاء ما أفطروه ، وهو قول أبى حنيفة وأصحابه ومالك ، وإليه ذهب الشافعى وأحمد بن حنبل انتهى . وقال فى فتح الودود : قوله « هَكَذَا أَمَرَنَا » يعمل أن المراد به أنه أمرنا أن لا نقبل شهادة الواحد فى حق الإفطار ، أو أمرنا بأن —

— نعوذ على رؤية أهل بلدنا ولا نعتمد عن رؤية غيرهم وإلى المعنى الثاني تميل ترجمة المصنف ، لكن المعنى الأول محتمل فلا يستقيم الاستدلال إذ الاحتمال يفسد الاستدلال انتهى .

وقال الشوكاني في النيل بعد نقل الأقوال : واعلم أن الحجة إنما هي في المرفوع من رواية ابن عباس لا في اجتهاده الذي فهم عنه الناس والمشار إليه بقوله « هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » هو قوله « فلا تزال نصوصم حتى نكمل ثلاثين » والأمس الكائن من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو ما أخرجه الشيخان وغيرهما بلفظ « لا نصوصموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين » وهذا لا يختص بأهل ناحية على جهة الانفراد بل هو خطاب لكل من يصلح له من المسلمين ، فالاستدلال به على لزوم رؤية أهل بلد غيرهم من أهل البلاد أظهر من الاستدلال به على عدم اللزوم لأنه إذا رآه أهل بلد فقد رآه المسلمون فيلزم غيرهم ما يلزمهم انتهى ملخصاً .

وقال الحافظ في الفتح : وقد اختلف العلماء في ذلك على مذاهب أحدها — لأهل كل بلد رؤيتهم ، وفي صحيح مسلم من حديث ابن عباس ما يشهد له ، وحكاه ابن المنذر عن عكرمة والقاسم وسالم وإسحاق وحكاه الترمذي عن أهل العلم ولم يحك سواء ، وحكاه الماوردي وجهاً للشافعية . ثانيها — مقابلة إذا رؤى ببلدة لزم أهل البلاد كلها وهو المشهور عند المالكية ، لكن حكى ابن عبد البر الإجماع على خلافه وقال أجمعوا على أنه لا تراعى الرؤية فيما بعد من البلاد كخراسان والأندلس . قال القرطبي : قد قال شيوخنا إذا كانت رؤية الهلال ظاهرة قاطعة بموضع ثم نقل إلى غيرهم بشهادة اثنين لزمهم الصوم . وقال ابن الماجشون : لا يلزمهم بالشهادة إلا لأهل البلد الذي ثبتت فيه الشهادة إلا أن —

٢٣١٦ - حدثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ حَدَّثَنِي أَبِي أَخْبَرَنَا الْأَشْعَثُ مِنْ الْحُسَيْنِ « فِي رَجُلٍ كَانَ بِمِصْرٍ مِنَ الْأَمْصَارِ فَصَامَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ ، وَشَهِدَ رَجُلَانِ أَنَّهُمَا رَأَيَا الْهَيْلَالَ لَيْلَةَ الْأَحَدِ ، فَقَالَ : لَا يَقْضِي ذَلِكَ الْيَوْمَ الرَّجُلُ وَلَا أَهْلُ مِصْرِهِ إِلَّا أَنْ يَعْلَمُوا أَنَّ أَهْلَ مِصْرٍ مِنَ الْأَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ قَدْ صَامُوا يَوْمَ الْأَحَدِ فَيَقْضُوهُ » .

— ثبت عند الإمام الأعظم فيلزم الناس كلهم لأن البلاد في حقه كالبلد الواحد إذ حكمه نافذ في الجميع . وقال بعض الشافعية : إن تقاربت البلاد كان الحكم واحداً وإن تباعدت فوجهان لا يجب عند الأكثر ، واختار أبو الطيب وطائفة الوجوب وحكاه البغوي عن الشافعي . وفي ضبط البعد أوجه : أحدها - اختلاف المطالع قطع به العراقيون والصيدلاني وصححه النووي في الروضة وشرح المذهب . ثانيها مسافة القصر ، قطع به الإمام والبغوي وصححه الرافعي في الصغير والنووي في شرح مسلم . ثالثها - اختلاف الأقاليم . رابعها - حكاة السرخسي فقال : يلزم كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلا عارض دون غيرهم . خامسها - قول ابن الماجشون المتقدم انتهى .

قال المنذرى : والحديث أخرجه مسلم والترمذي والنسائي ( عن الحسن في رجل ) هذا الحديث وجد في نسخة واحدة . وقال الحافظ المزني : هذا الحديث في رواية أبي الحسن بن العبد وأبي بكر بن داسة انتهى . كذا في غاية المقصود .

## ١٠ — باب كراهية صوم يوم الشك

٢٣١٧ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ أَخْبَرَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ  
عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ صِلَةَ قَالَ « كُنَّا عِنْدَ عَمَّارٍ فِي الْيَوْمِ  
الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ ، فَأَتَى بِشَاةٍ ، فَتَنَحَّى بَعْضُ الْقَوْمِ ، فَقَالَ عَمَّارٌ : مَنْ صَامَ  
هَذَا الْيَوْمَ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . »

### ( باب كراهية صوم يوم الشك )

( عن صلة ) قال الحافظ في الفتح : أما صلة فهو بكسر المهملة وتخفيف اللام  
المفتوحة ابن زفر بزاي وفاء وزن عمر كوفي عيسى بموحدة ومهملة من كبار  
التابعين وفضلائهم ( يُشَكُّ فِيهِ ) هل هو من شعبان أو من رمضان وهو على  
بقاء المجهول . قال العلامة العيني : ويوم الشك هو اليوم الذي يتحدث الناس  
فيه برؤية الهلال ولم يقبث رؤيته أو شهد واحد فردت شهادته أو شاهدان  
فاسقان فردت شهادتهما ( فَأَتَى بِشَاةٍ ) وفي رواية الترمذي : فَأَتَى بِشَاةٍ مَصْلِيَةٍ  
فَقَالَ كُلُوا ( فَتَنَحَّى بَعْضُ الْقَوْمِ ) أى اعتزل واحترز عن أكله ( فَقَدْ عَصَى  
أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ) قال في الفتح : استدل به على تحريم صوم يوم  
الشك لأن الصحابي لا يقول ذلك من قبل رأيه فيكون من قبيل المرفوع .  
قال ابن عبد البر : هو مسند عندهم لا يختلفون في ذلك . قيل فائدة تخصيص  
ذكر هذه الكنية يعنى أبا القاسم الإشارة إلى أنه هو الذى يقسم بين عباد الله  
أحكامه زماناً ومكاناً وغير ذلك انتهى .

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وذكر جماعة أنه موقوف ، ونظير هذا قول أبي هريرة « من لم يجب الدعوة  
فقد عصى الله ورسوله » والحكم على الحديث بأنه مرفوع بمجرد هذا اللفظ لا يصح =

— وقال الخطابي : اختلف الناس في معنى النهى عن صيام يوم الشك ، فقال قوم إنما نهى عن صيامه إذا نوى به أن يكون من رمضان ، فأما من نوى به صوم يوم من شعبان فهو جائز . هذا قول مالك بن أنس والأوزاعي وأبي حنيفة وأصحابه ، ورخص فيه على هذا الوجه أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه . وقالت طائفة : لا يصام ذلك اليوم عن فرض ولا تطوع للنهى فيه وليقع الفصل بذلك بين شعبان ورمضان . وهكذا قال عكرمة .

وروى معناه عن أبي هريرة وابن عباس رضى الله عنهما وعائشة وأسماء ابنتا أبي بكر تصومان ذلك اليوم ، وقالت عائشة رضى الله عنها : لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوماً من رمضان .

وكان مذهب عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما صوم يوم الشك إذا كان في السماء سحاب أو قتر ، فإن كان صحو ولم ير الناس الهلال أفطر مع الناس ، وإليه ذهب أحمد بن حنبل . وقال الشافعي : إن وافق يوم الشك يوماً كان يصومه صامه وإلا لم يصمه وهو أن يكون من عادته أن يصوم انتهى . وقد مر بعض بهانه في باب الشهر يكون تسعاً وعشرين . قال المنذرى : والحديث أخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه وقال الترمذى : حسن صحيح . وذكر أبو القاسم البغوى في حديث أبي هريرة فقد عصى الله ورسوله أنه موقوف ، وذكر أبو عمر بن عبد البر أن هذا مسند عندهم ولا يختلفون معنى في ذلك . —

== وإنما هو لفظ الصحابي قطعاً ولعله فهم من قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تقدموا رمضان بيوم ولا يومين » : أن صيام يوم الشك تقدم ، فهو معصية ، كما فهم أبو هريرة من قوله صلى الله عليه وسلم « إذا دعا أحدكم أخاه فليجيبه » : أن ترك الإجابة معصية لله ورسوله ، ولا يجوز أن يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقله ، والصحابي إنما يقول ذلك استناداً منه إلى دليل فهم منه أن مخالفة مقتضاء معصية ، ولعله لو ذكر ذلك الدليل لكان له محمل غير ما ظنه ، فقد كان الصحابة يخالف بعضهم بعضاً في كثير من وجوه دلالة النصوص .

## ١١ - باب في من يصل شعبان برمضان

٢٣١٨ - حدثنا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تَقْدُمُوا صَوْماً رَمَضَانَ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَوْماً يَصُومُهُ رَجُلٌ فَلْيَصُمْ ذَلِكَ الصَّوْمَ » .

٢٣١٩ - حدثنا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ تَوْبَةَ الْمَنْبَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ لَمْ يَتَكُنْ يَصُومُ مِنَ السَّنَةِ شَهْرًا تَامًا إِلَّا شَعْبَانَ بِصَلِهِ بِرَمَضَانَ » .

## ( باب في من يصل شعبان برمضان )

( لا تقدموا صوم رمضان ) قد مر بيانه ومعناه في باب من قال فلان غم عليكم فصوموا ثلاثين .

( إلا أن يكون صوم ) يكون هنا تامة معناه إلا أن يوجد صوم ( يصومه رجل ) وكان ذلك الصوم نذراً معيناً أو نفلاً معتاداً أو صوماً مطلقاً غير مقيد برمضان ( فليصم ذلك الصوم ) قال الخطابي : معناه أن يكون قد اعتاد صوم الاثنين والخميس فهو افق صوم المعتاد فيصومه ولا يتعمد صومه إذا لم يكن له عادة ، وهذا قريب من معنى الحديث الأول انتهى . قال المنذرى : والحديث أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

( لم يكن يصوم من السنة شهراً تاماً إلا شعبان ) وفي رواية ابن أبي ليبيد عن أبي سلمة عن عائشة عند مسلم « كان يصوم شعبان إلا قليلاً » ورواه الشافعي من هذا الوجه بلفظ « بل كان يصوم إلى آخره » وهذا يبين أن المراد -

## ١٢ — باب في كراهية ذلك

٢٣٢٠ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ :  
قَدِمَ عَبَادُ بْنُ كَثِيرٍ الْمَدِينَةَ فَقَالَ إِلَى مَجْلِسِ الْعَلَاءِ فَأَخَذَ بِيَدِهِ فَأَقَامَهُ ثُمَّ قَالَ :  
اللَّهُمَّ إِنْ هَذَا يُحَدَّثُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا ، فَقَالَ الْعَلَاءُ : اللَّهُمَّ إِنْ أَبِي  
حَدَّثَنِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ » .

— بقوله في حديث أم سلمة عند أبي دادو وغيره « أنه كان لا يصوم من السنة  
شهرًا تامًا إلا شعبان بصله برمضان » أي كان يصوم معظمه .  
ونقل الترمذى عن ابن المبارك أنه قال : جائز في كلام العرب إذا صام  
أكثر الشهر أن يقول صام الشهر كله ، ويقال قام فلان لهاته أجمع ولعله قد تعشى  
واشتغل ببعض أموره . قال الترمذى : كان ابن المبارك جمع بين الحديثين بذلك  
وحاصله أن الرواية الأولى مفسرة للثانية مخصصة لها وأن المراد بالكل الأكثر  
وهو مجاز قليل الاستعمال . قاله الحافظ في الفتح : قال المنذرى : والحديث أخرجه  
الترمذى والنسائى وابن ماجه وقال الترمذى حديث حسن .

( باب في كراهية ذلك )

( فأخذ ) عباد ( بيده ) أي العلاء ( فأقامه ) أي أقام عهاد العلاء ( ثم قال )  
عهاد ( إن هذا ) أي العلاء ( عن أبيه ) وهو عبد الرحمن ( إذا انتصف شعبان  
فلا تصوموا ) قال الخطابى : هذا الحديث كان ينكره عبد الرحمن بن مهدى —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

الذين ردوا هذا الحديث لم يأخذوا :

أحدهما : أنه لم يتابع العلاء عليه أحد بل انفرد به عن الناس وكيف لا يكون =



قال أبو داود : رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ وَشَيْلُ بْنُ الْعَلَاءِ وَأَبُو عُمَيْسٍ وَزُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَلَاءِ .

— من حديث العلاء ، وروى أم سلمة رضى الله عنها « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم شعبان كله ويصومه برمضان ولم يكن يصوم من السنة شهراً تاماً غيره » ويشبه أن يكون حديث العلاء إن ثبت على معنى كراهية صوم يوم الشك ليسكون في ذلك اليوم مفطراً ، أو يكون ما استحسب الصيام في بقية شعبان ليقوى بذلك على صيام الفرض في شهر رمضان ، كما كره للحاج الصوم بعرفة ليقوى بالإفطار على الدعاء انتهى .

قال الحافظ في الفتح : قال القرطبي لا تعارض بين حديث النهى عن صوم نصف شعبان والثاني والنهى عن تقديم رمضان بصوم يوم أو يومين وبين وصال شعبان برمضان والجمع يمكن بأن يحمل النهى على من ليست له عادة بذلك —

== هذا معروفاً عند أصحاب أبي هريرة ، مع أنه أمر تعم به البلوى ويتصل به العمل ؟ والمأخذ الثاني : أنهم ظنوه معارضاً لحديث عائشة وأم سلمة في صيام النبي صلى الله عليه وسلم شعبان كله ، أو قليلاً منه ، وقوله « إلا أن يكون لأحدكم صوم فليصمه » ، وسؤاله للرجل عن صومه سرر شعبان . قالوا : وهذه الأحاديث أصح منه .

وربما ظن بعضهم أن هذا الحديث لم يسمعه العلاء من أبيه . وأما المصححون له فأجابوا عن هذا بأنه ليس فيه ما يقدر في صحته ، وهو حديث على شرط مسلم ، فإن مسلماً أخرج في صحيحه عدة أحاديث عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة ، وتفرد به تفرد بحديث مستقل ، وله عدة نظائر في الصحيح . قالوا : والتفرد الذى يعلل به هو تفرد الرجل عن الناس بوصل ما أرسلوه ، أو رفع ما وقفوه ، أو زيادة لفظة لم يذكرها . وأما الثقة العدل إذا روى حديثاً وتفرد به لم يكن تفرده علة ، فكم قد تفرد الثقات بسنن عن النبي صلى الله عليه وسلم عملت بها الأمة ؟

قال أبو داود : وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لَا يُحَدِّثُ بِهِ . قُلْتُ لِأَحْمَدَ : لِمَ قَالَ لِأَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصِلُ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ ، وَقَالَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خِلَافَهُ .  
قال أبو داود : وَلَيْسَ هَذَا عِنْدِي خِلَافُهُ وَلَمْ يَحِجْ بِهِ غَيْرُ الْعَلَاءِ عَنْ أَبِيهِ

— ويحمل الأمر على من له عادة حملاً للمخاطب بذلك على ملازمة عادة الخبير حتى لا يقطع انتهى ما خصصاً .

قال المنذرى : والحديث أخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : حسن صحيح . حكى أبو داود عن الإمام أحمد أنه قال : هذا حديث منكر . قال : وكان عبد الرحمن يعنى ابن مهادى لا يحدث به ويحتمل أن يكون الإمام أحمد إنما أنكره من جهة العلاء بن عبد الرحمن فإن فيه مقالا لأئمة هذا —

== قالوا : وأما ظن معارضته بالأحاديث الدالة على صيام شعبان ، فلا معارضة بينهما ، وإن تلك الأحاديث تدل على صوم نصفه مع ما قبله ، وعلى الصوم المعتاد فى النصف الثانى ، وحديث العلاء يدل على المنع من تعمد الصوم بعد النصف ، لا لعادة ، ولا مضافاً إلى ما قبله ، ويشهد له حديث التقدم .

وأما كون العلاء لم يسمعه من أبيه : فهذا لم نعلم أن أحداً علل به الحديث ، فإن العلاء قد ثبت سماعه من أبيه . وفى صحيح مسلم عن العلاء عن أبيه بالعنقة غير حديث . وقد قال (١) « لقيت العلاء بن عبد الرحمن وهو يطوف ،

فقلت له : رب هذا البيت ، حدثك أبوك عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إذا انتصف شعبان فلا تصوموا ؟ فقال : ورب هذا البيت سمعت أبى يحدث عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم » فذكره .

(١) هنا يباين بالأصل — ومقتضى السياق أن يكون القائل عباد بن كثير . يؤيده أن سند الخطابى فى الرواية هو عن قتيبة عن عبد العزيز بن محمد عن عباد .

### ١٣ - باب شهادة رجلين على رؤية هلال شوال

٢٣٢١ - حدثنا محمد بن عبد الرحيم أبو يحيى البزاز أنبأنا سعيد بن سليمان أخبرنا عباد عن أبي مالك الأشجعي أخبرنا حسين بن الحارث الجذلي - من جديلة قيس - « أن أمير مكة خطب ثم قال : عهد إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ننسك للرؤية ، فإن لم نره [ لم نروه ] وشهد شاهدا عدل نسكنا بشهادتهما . فسألت الحسين بن الحارث :

— الشأن . ومن قال : إن النهى عن الصيام بعد النصف من شعبان لأجل التقوى على صيام رمضان والاستجمام له فقد أبعد ، فإن نصف شعبان إذا أضعف كان كل شعبان أخرى أن يضعف .

وقد جوز العلماء صيام جميع شعبان . والعلاء بن عبد الرحمن وإن كان فيه مقال فقد حدث عنه الإمام مالك مع شدة انقاده الرجال وتحريه في ذلك . وقد احتج به مسلم في صحيحه وذكر له أحاديث انفرد بها رواتها وكذلك فعل البخاري أيضاً . وللحفاظ في الرجال مذاهب فعل كل منهم ما أدى إليه اجتهاده من القبول والرد رضى الله عنهم والله أعلم .

#### ( باب شهادة رجلين على رؤية هلال شوال )

( جديلة قيس ) قال في تاج العروس : الجديلة كسفينة القبيلة ، وبنو جديلة بطن في قيس وهم فهم وعدوان ابنا عمرو بن قيس عيلان وبطن آخر في الأزدي ، وهم بنو جديلة بن معاوية بن عمرو بن عدي بن عمرو بن مازن بن الأزدي ( أن ننسك ) أن نعبد ، والنسك العبادة ومعناه نحج ( للرؤية ) أى لرؤية هلال ذى الحجة ( وشهد شاهدا عدل ) قال في فتح الودود : استدل المصنف بجواز الحج بشهادة رجلين على ثبوت هلال شوال ( فسألت الحسين ) السائل أبو مالك —

مَنْ أَمِيرُ مَسَكَّةَ ؟ فقال : لا أَدْرِي ، ثُمَّ لَقَيْتَنِي بَعْدُ فَقَالَ : هُوَ الْحَارِثُ بْنُ حَاطِبٍ أَخُو مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ ، ثُمَّ قَالَ الْأَمِيرُ : إِنْ فِيكُمْ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ مِنِّي ، وَشَهِدَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَوْثَقُ بِيَدِهِ إِلَى رَجُلٍ . قَالَ الْحُسَيْنُ فَقُلْتُ لِشَيْخٍ إِلَى جَنْبِي : مَنْ هَذَا الَّذِي أَوْثَقَ إِلَيْهِ الْأَمِيرُ ؟ قَالَ : هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، وَصَدَقَ كَانَ أَعْلَمَ بِاللَّهِ مِنْهُ ، فَقَالَ بِذَلِكَ أَمْرًا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

— (ثم لقيني) أي الحسين (فقال) الحسين (هو) أي الأمير (وصدق) الأمير (كان) عبد الله بن عمر (أعلم بالله منه) أي من الأمير (فقال) عبد الله بن عمر (بذلك أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

قال الخطابي : لا أعلم اختلافًا في أن شهادة الرجلين العدلين مقبولة في رؤية هلال شوال ، وإنما اختلفوا في شهادة رجل واحد ، فقال أكثر العلماء لا يقبل فيه أقل من شاهدين عدلين ، وقد روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه أجاز شهادة رجل واحد في أضحية أو فطر ، ومال إلى هذا القول بعض أهل الحديث وزعم أن باب رؤية الهلال باب الإخبار فلا يجري مجرى الشهادات . ألا ترى أن شهادة الواحد مقبولة في رؤية هلال شهر رمضان ، وكذلك يجب أن تكون مقبولة في هلال شهر شوال .

قلت : لو كان ذلك من باب الإخبار لجاز فيه أن يقول أخبرني فلان أنه رأى الهلال فلما لم يجر ذلك على الحكاية عن غيره علم أنه ليس من باب الإخبار والدليل على ذلك أنه يقول أشهد أني رأيت هلال رمضان خصوصاً ، وذلك لأن الواحد العدل فيه كاف عند جماعة من العلماء ، واحتج بخبر ابن عمر رضي الله عنهما قال : أخبرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أني رأيت الهلال فأمر الناس بالصيام .

٢٣٢٢ — حدثنا مُسَدَّدٌ وَخَلَفُ بْنُ هِشَامٍ الْقُرَظِيُّ قَالَا أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ رَبِيعِ بْنِ جِرَاشٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ ، فَقَدِمَ أَعْرَابِيَانِ فَشَهِدَا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَأَهْلِ الْهَلَالِ أَمْسَ عَشِيَّةً ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّاسَ أَنْ يَفْطَرُوا . زَادَ خَافٌ فِي حَدِيثِهِ : وَأَنْ يَمْدُوا إِلَى مُصَلَّائِهِمْ » .

— قلت : ومن ذهب إلى هذا الوجه أجاز فيه المرأة والعبد انتهى . قال المنذرى : قال الدارقطني : هذا إسناد متصل صحيح .

( لأهلا الهلال ) أى لرأيا الهلال ( أمس ) اسم علم على اليوم الذى قبل يومك ويستعمل فيما قبله مجازاً ( عشيّة ) العشى ما بين الزوال إلى الغروب ، والمعنى بالفارسية دى وقت شام ( فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس ) فيه رد على من زعم أن أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالإفطار خاص بالركب .

قال الخطابى : فيه أن شهادة الواحد العدل فى رؤية هلال رمضان مقبولة ، وإليه ذهب الشافعى فى أحد قوليه وهو قول أحمد بن حنبل ، وكان أبو حنيفة وأبو يوسف يميزان على هلال رمضان شهادة الرجل الواحد العدل ، وإن كان عبداً وكذلك المرأة الواحدة وإن كانت أمة ، ولا يميزان فى هلال الفطر أو رجلا وامرأتين ، وكان الشافعى لا يميز فى ذلك شهادة النساء ، وكان مالك والأوزاعى وإسحاق بن راهويه يقولون لا يقبل على هلال شهر رمضان ولا على هلال الفطر أقل من شاهدين عدلين . وفى قول ابن عمر تراءى الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقبوله فى ذلك قوله وحده دليل على وجوب قبول أخبار الآحاد وأنه لا فرق بين أن يكون الخبر بذلك منفرداً عن —

## ١٤ - باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان

٢٣٢٣ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ بْنُ الرَّيَّانِ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي ثَوْرٍ ح . وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا الْحَسَنَيْنِ - يَعْنِي الْجَعْفَيْنِ - عَنْ زَائِدَةَ الْمَعْنَى عَنْ سِمَاكِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ «جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنِّي رَأَيْتُ الْهَيْلَالَ قَالَ الْحَسَنُ فِي حَدِيثِهِ يَعْنِي

— الفاس وحده وبين أن يكون مع جماعة من الناس ولا يشاركه أصحابه في ذلك انتهى : قال المنذرى : قال البيهقي وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم ثقات سموأولم يسموا .

### (باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان)

(عن سمالك) يعني الوليد بن أبي ثور وزائده كلاهما عن سمالك (جاء اعرابي) أي واحد من الأعراب وهم سكان البادية (فقال إني رأيت الهلال) يعني وكان غيباً . وفيه دليل على أن الإخبار كاف ولا يحتاج إلى لفظ الشهادة ولا إلى —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وقد روى البيهقي في سننه من حديث محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن أمه فاطمة بنت حسين : « أن رجلاً شهد عند علي على رؤية هلال شهر رمضان فصام ، وأحسبه قال : وأمر الناس أن يصوموا ، وقال : لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إلي من أن أفطر يوماً من رمضان » . وفي سنن الدارقطني من حديث أبي إسماعيل حفص بن عمر الأيلي عن مسعر بن كدام وأبي عوانة عن عبد الملك ابن ميسرة عن طاوس عن ابن عمر وابن عباس قالوا : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز شهادة رجل واحد على رؤية هلال شهر رمضان ، وقالوا : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجيز شهادة الإفطار إلا برجلين » . وأبو إسماعيل هذا ضعيف جداً ، وأبو حاتم يرميه بالكذب .

رَمَضَانَ ، فَقَالَ أَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ؟ قَالَ نَعَمْ . قَالَ أَتَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ؟ قَالَ نَعَمْ . قَالَ يَا بِلَالُ أَدِّنْ فِي النَّاسِ فَلْيَصُومُوا غَدًا .

٢٣٢٤ — حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا حماد بن سيمالك بن حرب عن عكرمة « أَنَّهُمْ شَكُّوا فِي هِلَالِ رَمَضَانَ مَرَّةً ، فَأَرَادُوا أَنْ لَا يَقُومُوا وَلَا يَصُومُوا ، فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ مِنَ الْحَرَّةِ فَشَهِدَ أَنَّهُ رَأَى الْهِلَالَ فَأَتَى بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ أَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ؟ قَالَ نَعَمْ وَشَهِدَ أَنَّهُ رَأَى الْهِلَالَ ، فَأَمَرَ بِلَالًا فَتَادَى فِي النَّاسِ أَنْ يَقُومُوا وَأَنْ يَصُومُوا . »

قال أبو داود : رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ عَكْرِمَةَ مَرْسَلًا ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْقِيَامَ أَحَدٌ إِلَّا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ .

— الدعوى قاله على القارى (أذن في الناس) أى نادى في محضرهم وأعلمهم . قال الخطابي : وفيه حجة لمن أجرى الأمر في رؤية هلال شهر رمضان مجرى الإخبار ولم يحملها على أحكام الشهادات . وفيه أيضاً حجة لمن رأى أن الأصل في المسلمين العدالة وذلك أنه لم يطلب أن يعلم من الأعرابي غير الإسلام فقط ولم يبحث بعد ذلك عن عدالته وصدق لهجته انتهى . والحديث سكت عنه المفذرى (من الحرّة) قال في المصباح المنير : الحرّة بالفتح أرض ذات حجارة سود والجمع حرار مثل كلبية وكراب (فأتى به) أى بالأعرابي (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم (قال نعم) أى الأعرابي (وشهد) الأعرابي (فأمر) النبي صلى الله عليه وسلم . قال المفذرى : والحديث أخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه مسنداً ومرسلاً ، وقال الترمذى : فيه اختلاف ، وذكر النسائى أن المرسل —

٢٣٣٥ — حدثنا محمود بن خالد وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي وإنا لإحدىته أئقن قال أخبرنا مروان هو ابن محمد عن عبد الله بن وهب عن يحيى بن عبد الله بن سالم عن أبي بكر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر قال : « تراءى الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أنى رأيتُهُ فصام وأمر الناس بصيامه » .

### ١٥ — باب فى تأكيد السحور

٢٣٣٦ — حدثنا مسدد أخبرنا عبد الله بن المبارك عن موسى بن عيسى ابن رباح عن أبيه عن أبي قيس مولى حمز بن العاص عن حمز بن

---

— أولى بالصواب وأن سماك بن حرب إذا انفرد بأصل لم يكن حجة لأنه كان يلقن فيتلقن .

( تراءى الناس الهلال ) قال المظهر : الترائى أن يرى بعض القوم بعضاً والمراد منه هنا الاجتماع للرؤية لقوله ( فأخبرت ) أى وحدى ( أنى رأيتُهُ ) أى الهلال ( فصام ) النهى صلى الله عليه وسلم ( بصيامه ) أى بصيام رمضان . قال المنذرى : قال الدارقطنى تفرد به مروان بن محمد عن ابن وهب وهو ثقة .

### ( باب فى تأكيد السحور )

السحور بالضم مصدر وبالفتح اسم ما يتسحر به من الطعام والشراب ، والحفوظ عند المحدثين الفتح ( عن أبيه ) أى لموسى وهو على . قال فى القريب على بن رباح بن قصى ضد الطويل اللخمي أبو عبد الله البصرى ثقة ، والمشهور فيه على بالتصغير ، وكان يفضب منها من صغار الثالثة ، مات سنة بضع عشرة ومائة .



العاص قال قال رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ فَضْلَ مَا بَيْنَ صِيَامِنَا وَصِيَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَكْلَةُ السَّحَرِ » .

— ( إن فصل ما بين صيامنا ) الفصل بمعنى الفاصل وماصولة وإضافته من إضافة الموصوف إلى الصفة أى الفارق الذى بين صيامنا وصيام أهل الكتاب . قاله فى فتح الودود . وقال على القارى : مازائدة أضيف إليها الفصل بمعنى الفرق ( أكلة السحر ) بفتح الهمزة المرة وإن كثر الماء كول . وقال زين العرب : الأكلة بالضم : اللقمة . وقال التوربشقى : والمعنى أن السحور هو الفارق بين صيامنا وصيام أهل الكتاب لأن الله تعالى أباحه لنا إلى الصبح بعد ما كان حراماً علينا أيضاً فى بدء الإسلام وحرمه عليهم بعد أن يناموا أو مطلقاً ومخالفتهما لإلزام تقع موقع الشكر لتلك النعمة . انتهى . وفى القاموس : السحر هو قبيل الصبح ، وفى الكشف هو السدس الأخير من الليل . قاله على القارى .

وقال الخطابى : معنى هذا الكلام الحث على السحر وفيه إعلام بأن هذا الدين يسر لا عسر فيه ، وكان أهل الكتاب إذا ناموا بعد الإفطار لم يحل لهم معاودة الأكل والشرب إلى وقت الفجر بقوله عز وجل ﴿ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ قال المنذرى : والحديث أخرجه مسلم والترمذى والنسائى .

١٦ — باب من سمي السحور الغداء

٢٣٢٧ — حدثنا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ النَّاقِدُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ الْخَطَّاطُ أَخْبَرَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ سَيْفٍ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي رُمْحٍ عَنِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ قَالَ : « دَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى السَّحُورِ فِي رَمَضَانَ فَقَالَ هَلُمَّ إِلَى الْغَدَاءِ الْمُبَارَكِ » .

٢٣٢٨ — حدثنا أَبُو دَاوُدَ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ

( باب من سمي السحور الغداء )

( عن العرباض ) بكسر العين ( إلى السحور ) بفتح السين ويحوز ضمها قال ابن الأثير في النهاية : السحور بالفتح اسم ما يتسحر به من الطعام والشراب وبالضم المصدر والفعل نفسه . وأكثر ما يروى بالفتح . وقيل إن الصواب بالضم لأنه بالفتح الطعام . والبركة والأجر والثواب في الفعل لا في الطعام (هلم) معناه تعال وفيه لغتان ، فأهل الحجاز يطلقونه على الواحد والجمع والاثنتين والمؤنث بلفظ واحد مبنى على الفتح ، وبنو تميم تنفى وتجمع وتؤنث فتقول هلم وهلمى وهلموا وهلموا ، قاله ابن الأثير في النهاية . وقال على القارى : وجاء الغنزيل باغة الحجاز ﴿ قل هلم شهداءكم ﴾ أى أحضروهم ( إلى الغداء المبارك ) والغداء مأكول الصباح ، وأطلق عليه لأنه يقوم مقامه .

قال الخطابي : إنما سماه غداء لأن الصائم يتقوى به على صيام النهار فسكان قد تغدى والعرب تقول غدا فلان لحاجته إذا بكر فيها ، وذلك من لدن وقت السحور إلى وقت طلوع الشمس . انتهى . قال المنذرى : والحديث أخرجه النسائي وفي إسناده الحارث بن زياد . قال أبو عمر النمرى ضعيف مجهول يروى عن أبي رهم السهمى حديثه منكرو .

قال حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَزِيرِ أَبُو الْمُطَرِّفِ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى عَنْ سَعِيدِ  
الْمَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « نِعَمَ سُحُورُ  
الْمُؤْمِنِ التَّمَرُ » .

## ١٧ - باب وقت السحور

٢٣٢٩ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَوَادَةَ  
الْقَشِيرِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سَمِعْتُ سَمُرَةَ بْنَ جُنْدُبٍ يَخْطُبُ وَهُوَ يَقُولُ : قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَمْنَعَنَّ مِنْ سُحُورِكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ وَلَا  
رَبِيعُ الْأَفْقِ الَّذِي هَكَذَا حَتَّى يَسْتَطِيرَ » .

— ( نعم سحور المؤمن ) الحديث وجد في نسخة واحدة . وقال الحافظ المزني :  
هذا الحديث في رواية أبي بكر بن داسة ولم يذكره أبو القاسم انتهى . كذا  
في غاية المقصود .

## ( باب وقت السحور )

( من سحورك ) قال العيني : قال شيخنا رحمه الله رويناه بفتح السين وضمها  
وهو بالضم الفعل وبالفتح اسم لما يتسحر به كالوضوء والسجود والحنوط ونحوها  
( ولا بياض الأفق الذي هكذا ) يعني بياض الأفق المستطيل ( حتى يستطير )  
أي ينتشر بياض الأفق معترضا .

قال الخطابي : قوله حتى يستطير معناه يمتد في الأفق ينتشر ضوءه هناك  
قال الشاعر :

فهمان على سرة بني لؤي حريق بالبصرة مستطير

انتهى . قال المنذرى : والحديث أخرجه مسلم والترمذي والنسائي . —

٢٣٣٠ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ التَّيْمِيِّ ح وَأَخْبَرَنَا أَحَدُ  
ابْنِ يُونُسَ أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ عَنْ أَبِي عُمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ  
ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدُكُمْ  
أَذَانُ بِلَالٍ مِنْ سُحُورِهِ فَإِنَّهُ يُؤَذِّنُ أَوْ قَالَ يُنَادِي لِيَرْجِعَ قَائِمُكُمْ وَيَنْتَبِهَ  
[ وَيُذَبِّهَ ] نَائِمُكُمْ ، وَلَيْسَ الْفَجْرُ أَنْ يَقُولَ هَكَذَا . قَالَ مُسَدَّدٌ : وَجَمَعَ  
يَحْيَى كَفَّهُ حَتَّى يَقُولَ هَكَذَا ، وَمَدَّ يَحْيَى بِإِصْبَعَيْهِ السَّبَابَتَيْنِ » .

٢٣٣١ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى أَخْبَرَنَا مُلَازِمُ بْنُ هَمْرٍ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ  
ابْنِ النُّعْمَانِ حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ طَلْقٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ : « كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا يَهْدِنَكُمْ السَّاطِعُ الْمُضْعِدُ ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا  
حَتَّى يَمُوتَ لَكُمْ الْأَخْمَرُ » .

— ( أَوْ قَالَ يُنَادِي ) شَكَّ مِنَ الرَّاوِي ( لِيَرْجِعَ قَائِمُكُمْ ) وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ إِنَّمَا يُؤَذِّنُ  
بِلَيْلٍ لِيَعْلَمَكُمْ أَنَّ الْفَجْرَ لَيْسَ بِبَعِيدٍ فَيُردُّ الْقَائِمَ الْمَتَّهِّجَ إِلَى رَاحَتِهِ لِيَنَسَامَ غَفْوَةً ،  
لِيَصْبِحَ نَشِيطًا أَوْ يُوْتِرَ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْتَرَ ، قَالَهُ النَّوَوِيُّ ( وَيَنْتَبِهَ نَائِمُكُمْ ) وَفِي  
رَوَايَةِ لِمُسْلِمٍ : وَيُوقِظُ نَائِمُكُمْ .

قَالَ النَّوَوِيُّ : أَى لِيَتَأَهَّبَ لِلصَّبْحِ أَيْضًا بِفَعْلٍ مَا أَرَادَ مِنْ تَهَجُّدٍ قَلِيلٍ أَوْ  
إِكْتَارٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْتَرَ أَوْ سُحُورٍ إِنْ أَرَادَ الصُّومَ أَوْ اِغْتِسَالَ أَوْ وُضُوءَ أَوْ غَيْرَ  
ذَلِكَ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ قَبْلَ الْفَجْرِ ( وَجَمَعَ يَحْيَى كَفَّهُ حَتَّى يَقُولَ هَكَذَا ، وَمَدَّ يَحْيَى  
بِإِصْبَعَيْهِ السَّبَابَتَيْنِ ) وَرَوَايَةُ مُسْلِمٍ أَصْرَحَ وَلَفْظُهَا : إِنْ الْفَجْرَ لَيْسَ الَّذِي يَقُولُ  
هَكَذَا وَجَمَعَ أَصَابِعَهُ ثُمَّ نَكَسَهَا إِلَى الْأَرْضِ وَلَسَّكَنَ الَّذِي يَقُولُ هَكَذَا وَوَضَعَ  
الْمَسْبُوحَةَ عَلَى الْمَسْبُوحَةِ وَمَدَّ يَدَيْهِ . قَالَ الْمُفْزَرِيُّ : وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ  
وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ .

( وَلَا يَهْدِنَكُمْ ) قَالَ الْحَافِظُ : هُوَ بِكَسْرِ الْمَاءِ اِتْمَهَى . وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ : —

قال أبو داود : هذا مما تفرّد به أهلُ اليمامة .

٢٣٣٣ — حدثنا مسددٌ أخبرنا حصينُ بنُ نميرٍ ح وأخبرنا عثمانُ

ابنُ أبي شَيْبَةَ أخبرنا ابنُ إدريسَ اللّغَمي عن حصينٍ عن الشّعبي عن عدي بن

— معناه لا يمنعكم الأكل ، وأصل الهيد الزجر ، يقال للرجل أهيد هيدا إذا زجرته ، ويقال في زجر الدواب ههد هيد انتهى ( الساطع المصعد ) .

قال الخطابي : سطوعها ارتفاعها مصعداً قبل أن يعترض انتهى . قال ابن الأثير في النهاية : قوله ولا يهيدنكم الساطع المصعد أي لا تنزعجوا للنفجر المستطيل فتمتعوا به عن السحور فإنه الصبح الكاذب ، وأصل الهيد الحركة وقد هدت الشيء أهيد هيدا إذا حرّكته وأزعجته ، والساطع المصعد يعني الصبح الأول المستطيل ، يقال سطع الصبح يسطع فهو ساطع أول ما ينشق مستطيلاً انتهى . ( حتى يعترض لكم الأحمر ) .

قال الخطابي : معنى الأحمر هنا أن يستبطن البياض المعترض أوائل حمرة ، وذلك أن البياض إذا تنام طلوعه ظهرت أوائل الحمرة ، والعرب تشبه الصبح بالبلق من الخيل لما فيه من بياض وحمرة انتهى .

قلت : وقد يطلق الأحمر على الأبيض . قال في تاج العروس : الأحمر مالونه الحمرة ومن الجاز الأحمر من لا سلاح معه في الحرب ، والأحمر تمر لونه والأحمر الأبيض ضد ، وبه فسر بعض الحديث بعثت إلى الأحمر والأسود ، والعرب تقول امرأة حمراء أي بيضاء انتهى . فمعنى قوله صلى الله عليه وسلم حتى يعترض لكم الأحمر أي الأبيض وهو بياض النهار من سواد الليل يعني الصبح الصادق قال المنذرى : والحديث أخرجه الترمذى وقال حسن غريب من هذا الوجه هذا آخر كلامه . وقيس هذا قد نكلم فيه غير واحد من الأئمة .

حاتم قال : « لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ قَالَ أَخَذْتُ عِقَالًا أَبْيَضَ وَعِقَالًا أَسْوَدَ ، فَوَضَعْتُهُمَا تَحْتَ وِسَادَتِي ، فَنَظَرْتُ فَلَمْ أَتَبَيَّنْ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَضَحِكَ فَقَالَ إِنْ وِسَادَكَ إِذَا لَطَوَيْلٌ عَرِيضٌ [ لَطَوَيْلٌ ] إِنَّمَا

— ( لما نزلت هذه الآية ) قال الحافظ في الفتح : ظاهره أن عديا كان حاضراً لما نزلت هذه الآية وهو يقتضى تقدم إسلامه وليس كذلك ، لأن نزول فرض الصوم كان متقدماً في أوائل الهجرة وإسلام عدى كان في التاسعة أو العاشرة . فيؤول قول عدى هذا على أن المراد بقوله لما نزلت أى لما تليت على عهد إسلامي ، أو لما بلغني نزول الآية أو في السياق حذف تقديره لما نزلت الآية ثم قدمت فأسلمت وتعلمت الشرائع ( أخذت ) وقد روى أحمد حديثه من طريق مجاهد بلفظ : علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة والصيام فقال : صل كذا وصم كذا ، فإذا غابت الشمس فكل حتى يتبين لك الخيط الأبيض من الخيط الأسود ، قال فأخذت خيطين الحديث . انتهى ( عقالا ) بكسر المهملة أى حبلا . قاله الحافظ ( فلم أتبين ) أى لم أتميز بين العقال الأبيض والأسود ( فقال ) النبي صلى الله عليه وسلم ( إن وِسَادَكَ إِذَا لَطَوَيْلٌ عَرِيضٌ ) قال المعنى : الوِساد والوسادة المكددة والجمع وسائد ووسد انتهى .

وقال الخطابي : فيه قولان أحدهما يريد إن نومك لكثير عنى بالوسادة عن النوم إذا كان النائم يعوسد أو يكون أراد إن لهلك إذا لطويل إذا كنت لا تمسك عن الأكل والشرب حتى يتبين لك سواد العقال من بياضه ، والقول الآخر أنه كنى بالوسادة عن الموضع الذي يضعه من رأسه وعنقه على الوسادة إذا نام والعرب تقول فلان عريض القفا إذا كانت فيه غباوة وغفلة . وقد روى —

هُوَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ . وَقَالَ عُثْمَانُ : إِنَّمَا هُوَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ .

١٨ — باب الرجل يسمع النداء والإناء على يده

٢٣٣٣ — حدثنا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ سَعْدٍ أَخْبَرَنَا سَعْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا سَمِعَ أَحَدُكُمْ النَّدَاءَ وَالْإِنَاءَ عَلَى يَدِهِ فَلَا يَضَعُهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ مِنْهُ » .

— في هذا الحديث من طريق آخر أنه قال إنك عريض القفا، والعرب تسمى الصبيح أول ما يبدو خيطاً انتهى .

وقال النووي : قال القاضي معناه إن جعلت تحت وسادك الخيطين الذين أرادهما الله تعالى وهما الليل والنهار فوسادك بعلوهما وبتغطيهما وحينئذ يكون عريضاً انتهى ( إنما هو ) أى الخيط الأسود والأبيض ، قال الحافظ فى الفتح : ولو أكل ظاناً أن الفجر لم يطلع لم يفسد صومه عند الجمهور لأن الآية دلت على الإباحة إلى أن يحصل القبين ، وقد روى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عباس قال : أحل الله لك الأكل والشرب ما شككت . ولا بن أبي شعبة عن أبي بكر وعمر نحوه ، وروى ابن أبي شعبة من طريق أبي الضحى قال : سأل رجل ابن عباس : عن السحور فقال له رجل من جلسائه كل حتى لا تشك ، فقال ابن عباس إن هذا لا يقول شيئاً كل ما شككت حتى لا تشك . قال ابن المنذر : وإلى هذا القول صار أكثر العلماء وقال مالك يقضى انتهى . قال المنذر : والحديث أخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .

( باب الرجل يسمع النداء )

أى أذان الصبح ، والإناء على يده ( النداء ) أى أذان الصبح ( والإناء ) —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

هذا الحديث أصله ابن القطان بأنه مشكوك فى اتصاله قال : لأن أبا داود قال : =

- أى الذى يأكل منه أو يشرب منه (على يده) جملة حالية (فلا يضمه) أى الإناء (حتى يقضى حاجته منه) أى بالأكل والشرب قال الخطاطبى : هذا على قوله إن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم أو يكون معناه إن سمع الأذان وهو يشك فى الصبح مثل أن يكون السماء متغيممة فلا يقع له العلم بأذانه أن الفجر قد طلع لعله أن دلائل الفجر معدومة ولو ظهرت للمؤذن لظهرت له أيضاً ، فإذا علم انفجار الصبح فلا حاجة إلى أوان الصباح أذان الصارخ لأنه مأمور بأن يمسك عن الطعام والشراب إذا تبين له الخيوط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر انتهى قال فى فتح الودود : قال البيهقى إن صبح هذا يحمل عند الجمهور على أنه صلى الله عليه وسلم قال حين كان المنادى ينادى قبل طلوع الفجر -

== أنبأنا عبد الأعلى بن حماد أنه عن حماد ، عن محمد بن عمرو عن أبي هريرة - فذكره وقد روى النسائى عن زر قال : « قلنا لحذيفة : أى ساعة تسحرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : هو النهار ، إلا أن الشمس لم تطلع » .  
وقد اختلف فى هذه المسألة . فروى إسحاق بن راهويه عن وكيع أنه سمع الأعمش يقول : « لولا الشهرة لصليت الغداة ثم تسحرت » ، ثم ذكر إسحاق عن أبي بكر الصديق وعلى وحذيفة نحو هذا ، ثم قال : وهؤلاء لم يروا فرقاً بين الأكل وبين الصلاة المكتوبة . هذا آخر كلام إسحاق .

وقد حكى ذلك عن ابن مسعود أيضاً .

وذهب الجمهور إلى امتناع السجود بطلوع الفجر ، وهو قول الأئمة الأربعة ، وعامة فقهاء الأمصار ، وروى معناه عن عمر وابن عباس .

واحتج الأولون بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، ولم يكن يؤذن إلا بعد طلوع الفجر » كذا فى البخارى ، وفى بعض الروايات : « وكان رجلاً أعمى لا يؤذن حتى يقال له : أصبحت أصبحت » .

قالوا : وإن النهار إنما هو من طلوع الشمس .

واحتج الجمهور بقوله تعالى ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ ==



— بحديث يقع شربه قبل طلوع الفجر قلت : من يتأمل في هذا الحديث وكذا حديث « كلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر ، وكذا ظاهر قوله تعالى ﴿ حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ﴾ يرى أن المدار هو تبين الفجر وهو يتأخر عن أوائل الفجر بشيء ، والمؤذن لا ينتظاره بصادف أوائل الفجر فهو جواز الشرب حينئذ إلى أن يتبين ، لكن هذا خلاف المشهور بين العلماء فلا اعتماد عليه عندهم والله أعلم انتهى .

وقال في البحر الرائق : اختلف المشايخ في أن العبرة لأول طلوعه أو لاستطارته أو لانتشاره ، والظاهر الأخير لتعريفهم الصادق به . وقال على القارى : قوله صلى الله عليه وسلم « حتى يقضى حاجته منه » هذا إذا علم أو ظن عدم الطلوع . وقال ابن الملك : هذا إذا لم يعلم طلوع الصبح ، أما إذا علم أنه قد طلع أو شك فيه فلا . وقال القارى أيضاً : إن إمكان سرعة أكله وشربه لتقارب وقته واستدراك حاجته واستشراف نفسه وقوة نهمة وتوجه شهوته بجميع همته مما يكاد يخاف عليه أنه لو منع منه لما امتنع فأجاز الشارع رحمة عليه وتدرجاً له بالسلوك والسير إليه ، ولعل هذا كان في أول الأمر انتهى . والحديث سكنت عنه المنذرى .

== من الخيط الأسود من الفجر ، ويقول النبي صلى الله عليه وسلم « كلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » ، ويقول : « الفجر جفران » ، فأما الأول فإنه لا يحرم الطعام ولا يحل الصلاة ، وأما الثاني فإنه يحرم الطعام ويحل الصلاة » ، رواه البيهقي في سننه .

قالوا : وأما حديث حذيفة فعلمول ، وعلته الوقف ، وأن زراً هو الذى تسحر مع حذيفة ، ذكره النسائي .

## ١٩ - باب وقت فطر الصائم

٢٣٣٤ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا وكيع أخبرنا هشام ح .  
وأخبرنا مسدد أخبرنا عبد الله بن داود عن هشام المعنى قال هشام بن عروة  
عن أبيه عن عاصم بن عمار عن أبيه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم :  
« إِذَا جَاءَ اللَّيْلُ مِنْ هُنَا ، وَذَهَبَ النَّهَارُ مِنْ هُنَا . زَادَ مُسَدَّدٌ : وَغَابَتِ  
الشَّمْسُ ، فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ » .

### ( باب وقت فطر الصائم )

( قال هشام بن عروة ) والحاصل أن وكيعاً وعبد الله بن داود ، روياه  
عن هشام بن عروة وهو يروي عن أبيه عروة بن الزبير عن عاصم بن عمر .  
قوله المزني ( إذا جاء الليل من هنا ) أى من جهة المشرق ( وذهب النهار  
من هنا ) أى من المغرب . قال النووي : قال العلماء : كل واحد من هذه  
الثلاثة يعنى جاء الليل وذهب النهار وغابت الشمس يعضمن الآخرين ويلازمهما  
وإنما جمع بينهما لأنه قد يكون في واد ونحوه بحيث لا يشاهد غروب الشمس  
فيعتمد إقبال الظلام وإدبار الضياء ( فقد أفطر الصائم ) قال الخطابي : معناه  
أنه قد صار في حكم المفطر وإن لم يأكل ، وقيل معناه أنه دخل في وقت الفطر  
وجاز له أن يفطر كما قيل أصبح الرجل إذا دخل في وقت الصبح وأمسى وأظهر  
كذلك ، وفيه دليل على بطلان الوصال انتهى . قلت : قال في لسان العرب :  
أظهرنا دخلنا في وقت الظهر كأصبحنا وأمسينا في الصباح والمساء انتهى . قال  
العيني : معنى قوله صلى الله عليه وسلم « فقد أفطر الصائم » أى دخل وقت  
الإفطار لا أنه يصير مفطراً بغيوبة الشمس وإن لم يتناول مفطراً . وقال  
ابن خزيمة : لفظه خبر ومعناه الأمر أى فليفطر الصائم انتهى . قال المنذرى : -

٢٣٣٥ — حدثنا مسدد أخبرنا عبد الواحد أخبرنا سليمان الشيباني  
 سمعت عبد الله بن أبي أوفى يقول : « سِرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 وَسَلَّمَ وَهُوَ صَائِمٌ ، فَلَمَّا غَرَبَتِ الشَّمْسُ قَالَ : يَا بِلَالُ انْزِلْ فَاجْدَحْ لَنَا . قَالَ :  
 يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أُمْسِنْتَ . قَالَ : انْزِلْ فَاجْدَحْ لَنَا . قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ  
 عَلِمْتُكَ نَهَاراً . قَالَ : انْزِلْ فَاجْدَحْ لَنَا . فَتَزَلَّ فَجَدَحَ ، فَشَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ : إِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ قَدْ أَقْبَلَ مِنْ هَهُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ  
 الصَّائِمُ ، وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ قِبَلَ الْمَشْرِقِ . »

— والحديث أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي (فاجدح لنا) قال المعنى :  
 إجدح بكسر الهمزة أمر من جدحت السويق وأجدحه أى لقمته ، والمصدر جدح  
 ومادته جيم ودال وحاء مهملة ، والجدح أن يحرك السويق بالماء فيخوض حتى  
 يستوى وكذلك اللبن ونحوه ، والمجدح بكسر الميم عود مجنح الرأس تساط به  
 الأثرية وربما يكون له ثلاث شعب . وقال الداودي : اجدح يعنى احلب ورد  
 ذلك عياض وغيره . وفي الحكم المجدح خشبة في رأسها خشبتان معترضتان  
 وكلا خلط فقد جدح . وعن القزاز هو كالللمقة . وفي المفتى شراب مجدوح  
 ومجدح أى مخوض والمجدح عود ذو جوانب وقيل هو عود يعرض رأسه والجمع  
 مجادح انتهى . قال الحافظ : فاجدح بالجيم ثم الحاء المهملة والجدح تحريك السويق  
 ونحوه بالماء بعود يقال له المجدح مجنح الرأس انتهى (إن علمك نهارة) هذا ظن  
 من بلال لما رأى من ضوء الشمس ساطعاً وإن كان جرمها غائباً وتكريره  
 المراجعة لغلبة اعتقاده أن ذلك نهار يحرم فيه الأكل مع تجويزه أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم لم ينظر إلى ذلك الضوء نظراً تاماً فقصده زيادة الإعلام  
 فأعرض النبي صلى الله عليه وسلم عن الضوء واعتبر غيبوبة الشمس . قال  
 المنذرى : والحديث أخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

٢٠ — باب ما يستحب من تعجيل الفطر

٢٣٣٦ — حدثنا وهب بن بَقِيَّةَ عن خَالِدٍ عن مُحَمَّدٍ - يَعْنِي ابْنَ عَمْرِو -  
عن أَبِي سَلَمَةَ عن أَبِي هُرَيْرَةَ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَزَالُ  
الَّذِينَ ظَاهَرُوا مَا جَعَلَ النَّاسُ الْفِطْرَ لِأَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى يُؤَخَّرُونَ » .

٢٣٣٧ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عن الْأَعْمَشِ عن عِمَارَةَ بنِ  
عَمْرِو عن أَبِي عَطِيَّةَ قَالَ : « دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ أَنَا وَمَسْرُوقٌ فَقُلْنَا : يَا أُمُّ  
الْمُؤْمِنِينَ رَجُلَانِ مِنَ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَحَدُهُمَا يُعَجِّلُ الْإِفْطَارَ  
وَيُعَجِّلُ الصَّلَاةَ ، وَالْآخَرُ يُؤَخِّرُ الْإِفْطَارَ وَيُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ . قَالَتْ : أُيْهُمَا  
يُعَجِّلُ الْإِفْطَارَ وَيُعَجِّلُ الصَّلَاةَ ؟ قُلْنَا : عَبْدُ اللَّهِ ، قَالَتْ : كَذَلِكَ كَانَ  
يَصْنَعُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

( باب ما يستحب من تعجيل الفطر )

( ظاهراً ) أى غالباً وعالياً أو واضعاً ولأنها ( ما جعل الناس الفطر ) ما  
ظرفية أى مدة تعجيلهم الفطر ( لأن اليهود والنصارى يؤخرون ) أى الفطر .  
قال الطيبي : فى هذا التعليل دليل على أن قوام الدين الحنيفى على مخالفة الأعداء  
من أهل الكتاب وأن فى موافقتهم تلفاً للدين انتهى . قال المنذرى : والحديث  
أخرجه النسائى وابن ماجه وأخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى  
وابن ماجه من حديث سهل بن سعد رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بنحوه .

( عن أبي عطية قال دخلت على عائشة أنا ومسروق ) كلاهما تابعى ( رجلان )  
مبتدأ ( من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ) صفة وهى مسوغة لكون المبتدأ نكرة  
والخبر الجملة قوله أحدهما يعجل الإفطار إلى قوله يؤخر الصلاة ( قلنا عبد الله ) —

٢١ - باب ما يفطر عليه

٢٣٣٨ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ عَنْ عاصِمِ  
الْأَخُولِ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنِ الرَّبَابِ عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ عَمَّهَا  
قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ صَائِمًا فَلْيُفْطِرْ  
عَلَى التَّمْرِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ التَّمَرَ فَعَلَى الْمَاءِ فَإِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ » .

٢٣٣٩ - حدثنا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ  
ابْنِ سُلَيْمَانَ أَنبَأَنَا ثَابِتُ الْبُنَّانِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : « كَانَ  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُفْطِرُ عَلَى رُطَبَاتٍ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ ، فَإِنْ لَمْ  
تَكُنْ رُطَبَاتٌ فَعَلَى تَمْرَاتٍ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَسًا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ » .

ابن مسعود والآخر أبو موسى . قال المنذرى : والحديث أخرجه مسلم والترمذى  
والنسائى .

( باب ما يفطر عليه )

( عمها ) أى للرباب وهو بكسر الميم بدل من سلمان ( فإن الماء طهور ) أى  
بالغنى فى الطهارة فيبتدأ به تفاؤلاً بطهارة الظاهر والباطن . قال الطيبي : أى لأنه  
مزيل للمانع من أداء العبادة ولذا من الله تعالى على عباده ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ  
مَاءً طَهُورًا ﴾ وقال ابن الملك : يزيل العطش عن النفس انتهى . ويؤيده قوله  
عليه الصلاة والسلام عند الإفطار « ذهب الظمأ » قاله على القارى . وقال  
المنذرى : والحديث أخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى :  
حسن صحيح .

( يفطر ) أى فى صياحه ( قبل أن يصلى ) أى المغرب ( حسا حسوات )

## ٢٢ - باب القول عند الإفطار

٢٣٤٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يَحْيَى أَبُو مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ  
ابْنُ الْحُسَيْنِ [ الْحُسَيْنِ ] أَنبَأَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ وَقْدٍ أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ - يَعْنِي ابْنَ  
سَالِمٍ الْمُقَفَّعُ - قَالَ : « رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقْبِضُ عَلَى لِحْيَتِهِ فَيَقْطَعُ مَا زَادَتْ  
عَلَى الْكَفِّ ، وَقَالَ : كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَفْطَرَ قَالَ : ذَهَبَ  
الظَّمَأُ وَابْتَلَّتِ الْعُرُوقُ وَتَبَّتَ الْأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ » .

— بفتححتين أى شرب ثلاث مرات . قاله على القارى . وقال ابن الأثير فى النهاية .  
الحسوة بالضم الجرعة من الشراب بقدر ما يحسب مرة واحدة والحسوة بالفتح المرة  
اتهى . وقال فى لسان العرب : الحسوة المرة الواحدة وقهل الحسوة والحسوة  
لقتان . قال ابن السكيت : حسوت شربت حسوا وحساء والحسوة ملء الفم  
اتهى . قال المفردى : والحديث أخرجه الترمذى وقال حسن غريب . وقال  
أبو بكر البزار : وهذا الحديث لا يعلم رواه عن ثابت عن أنس إلا جعفر بن  
سليمان وذكره ابن عدى أيضا فى أفراد جعفر عن ثابت انتهى .

### ( باب القول عند الإفطار )

وفى بعض النسخ باب ما يقول إذا أفطر .

( المقفع ) هكذا فى النسخ بتقديم القاف على الفاء . قال فى التقریب : مروان  
ابن سالم المقفع بقاف ثم فاء ثقيلة مصرى مقبول . وفى الخلاصة : المقفع بفتح  
القاف وبالفاء وثقه ابن حبان ( إذا أفطر ) أى بعد الإفطار ( ذهب الظمأ )  
بفتححتين قال النووى فى الأذكار : الظمأ مهموزاً لآخر مقصور وهو العطش ،  
وإنما ذكرت هذا وإن كان ظاهراً لأنى رأيت من اشتبه عليه فتوهمه ممدوداً  
اتهى . قال على القارى : وفيه أنه قرئ لا يصيبهم ظمأ بالمد والقصر . وفى —

٢٣٤١ — حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ زُهْرَةَ  
« أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَفْطَرَ قَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ  
وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ » .

— القاموس : غلى كفرح ظمأ وظماء وعطش أو أشد العطش ، ولعل كلام  
الدنوى محمول على أنه خلاف الرواية لا أنه غير موجود فى اللغة ( وابتلت  
المروق ) أى بزوال اليبوسة الحاصلة بالعطش ( وثبت الأجر ) أى زال التعب  
وحصل الثواب . وهذا حث على العبادات فإن التعب يسر لذهابه وزواله  
والأجر كثير لشهاته وبقائه . قال الطيبي : ذكر ثبوت الأجر بعد زوال التعب  
استلذاذ أى استلذاذ ( إن شاء الله ) متعلق بالآخر على سبيل التبرك ، وبصح  
التعليق لعدم وجوب الأجر عليه تعالى رهاً على المعتزلة ، أو لثلا يجرم كل أحد  
فإن ثبوت أجر الأفراد تحت المشيئة . ويمكن أن يكون إن بمعنى إذ ، فتتعلق  
بجميع ما سبق . ذكره فى المرقاة . قال المفردى وأخرجه النسائى ( من معاذ بن  
زهرة ) قال فى التقريب : معاذ بن زهرة ويقال أبو زهرة مقبول من الثالثة  
فأرسل حديثاً فوهم من ذكره فى الصحابة ( إذا أفطر قال ) أى دعا وقال ابن  
الملك أى قرأ بعد الإفطار ( اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت ) قال الطيبي :  
قدم الجار والمجرور فى القرينتين على العامل دلالة على الاختصاص اظهاراً  
للاختصاص فى الافتتاح وإبداء لشكر الصنيع المختص به فى الاختتام . كذا  
فى المرقاة . وفى الفيل فيه دليل على أنه يشرع للصائم أن يدعو عند إفطاره  
بما اشتمل عليه من الدعاء انتهى . قال المفردى : هذا مرسل .

٢٣ — باب الفطر قبل غروب الشمس

٢٣٤٢ — حدثنا هَارُونُ بْنُ هَبْدٍ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمَلَاءِ اللَّمَعِيُّ قَالَا أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ قَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ : « أَفْطَرْنَا يَوْمًا فِي رَمَضَانَ فِي غَيْمٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ . قَالَ أَبُو أُسَامَةَ : قُلْتُ لَهُشَامُ أَمَرُوا بِالْقَضَاءِ قَالَ وَبُدَّ مِنْ ذَلِكَ ؟ » .

( باب الفطر الخ )

( قالت أفطرننا يوماً في رمضان في غيم ) قال الخطابي : اختلف الناس في وجوب القضاء في مثل هذا ، فقال أكثر العلماء القضاء واجب عليه ، وقال إسحاق وأهل الظاهر : لا قضاء عليه ويمسك بقية النهار عن الأكل حتى تغرب الشمس ، وروى ذلك عن الحسن البصري وشبهوه بمن أكل ناسياً في الصوم . قال الخطابي : الناسي لا يمكنه أن يحترز من الأكل ناسياً وهذا يمكنه أن يمكنه فلا يأكل حتى يتبين غيبوبة الشمس ، فالنسيان خطأ في الفعل وهذا خطأ في الوقت والزمان والتحرز ممكن انتهى ( قال أبو أسامة ) هو حماد بن أسامة الليثي ( أمروا ) من جهة الشارع ( بالقضاء قال ) هشام بن عروة ( وبد من ذلك ) —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

واختلف الناس ، هل يجب القضاء في هذه الصورة ؟ فقال الأكثرون : يجب ، وذهب إسحاق بن راهويه وأهل الظاهر إلى أنه لا قضاء عليهم ، وحكمهم حكم من أكل ناسياً ، وحكى ذلك عن الحسن ومجاهد ، واختلف فيه على عمر ، فروى زيد ابن وهب قال : « كنت جالساً في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان في زمن عمر ، فأتينا بكأس فيها شراب من بيت حفصة ، فشربنا ونحن نرى أنه من الليل ، ثم انكشف السحاب ، فإذا الشمس طالعة ، قال : فجعل الناس يقولون : =



— أى هل بد من قضاء لحرف الاستفهام مقدر . وفي رواية أبى ذر لصحيح البضارى لا بد من قضاء . قال القسطلانى : وهذا مذهب الشافعية والحنفية والمالكية والحنابلة وعليه أن يمسك بقية النهار لحزمة الوقت ولا كفارة عليه وقد روى عن مجاهد وعطاء وعروة عدم القضاء وعن عمر يقضى وفي آخر —

== تقضى يوماً مكانه ، فسمع بذلك عمر فقال : والله لا نقضيه ، وما تجانفا لإثم » رواه البيهقى وغيره . وقد روى مالك فى اللوطأ عن زيد بن أسلم : « أن عمر ابن الخطاب أفطر ذات يوم فى رمضان فى يوم ذى غيم ، ورأى أنه قد أسمى وغابت الشمس ، فجاء رجل فقال له : يا أمير المؤمنين ، قد طلعت الشمس ، فقال عمر : الخطب يسير ، وقد اجتهدنا » قال مالك : يريد بقوله « الخطب يسير » القضاء فيما نرى . والله أعلم . وكذلك قال الشافعى ، وهذا لا يناقض الأثر المتقدم .

وقوله « وقد اجتهدنا » مؤذن بعدم القضاء . وقوله « الخطب يسير » إنعسا هو تهوين لما فعلوه وتيسير لأمره . ولكن قد رواه الأثرم والبيهقى عن عمر ، وفيه : « من كان أفطر فليصم يوماً مكانه » وقدم البيهقى هذه الرواية على رواية زيد بن وهب ، وجعلها خطأ ، وقال : تظاهرت الروايات بالقضاء ، قال : وكان يعقوب بن سفيان الفارسى يحمل على زيد بن وهب بهذه الرواية المخالفة للروايات المتقدمة قال : وزيد ثقة إلا أن الخطأ عليه غير مأمون .

وفى قاله نظر ، فإن الرواية لم تتظاهر عن عمر بالقضاء ، وإنعاجات من رواية على بن حنظلة عن أبيه ، وكان أبوه صديقاً لعمر ، فذكر القصة وقال فيها : « من كان أفطر فليصم يوماً مكانه » ولم أر الأمر بالقضاء صريحاً إلا فى هذه الرواية ، وأما رواية مالك فليس فيها ذكر للقضاء ولا لعدمه ، فتعارضت رواية حنظلة ورواية زيد ابن وهب ، وتفضلها رواية زيد بن وهب بقدر ما بين حنظلة وبينه من الفضل . وقد روى البيهقى بإسناد فيه نظر عن صهيب : أنه أمر أصحابه بالقضاء فى قصة جرت لهم مثل هذه . فلو قدر تعارض الآثار عن عمر لكان القياس يقتضى سقوط القضاء ، لأن الجهل ببقاء اليوم كنسيان نفس الصوم ، ولو أكل ناسياً لصومه لم يجب عليه قضاؤه والشرعية لم تفرق بين الجاهل والناسى ، فإن كل واحد منهما قد فعل ما يمتد ==

— لا رواها البيهقي وضعت الثانية النافية وفي هذا الحديث كما قاله ابن المنير أن  
المكافئين إنما خوطبوا بالظاهر فإذا اجتهدوا فأخطؤا فلا حرج عليهم في ذلك  
انتهى . قال المفزري : وأخرجه البخاري والترمذي وابن ماجه . وقال البخاري :  
قال معمر : سمعت هشاماً يقول لا أدري أقضوا أم لا .

== جوازه وأخطأ في فعله ، وقد استويا في أكثر الأحكام وفي رفع الآثام فما الموجب  
للفرق بينهما في هذا الموضع ؟ وقد جعل أصحاب الشافعي وغيرهم الجاهل الخطيء أولى  
بالعذر من الناسي في مواضع متعددة .

وقد يقال إنه في صورة الصوم أعذر منه ، فإنه مأمور بتعجيل الفطر استجابةً ،  
فقد بادر إلى أداء ما أمر به واستعجه له الشارع فكيف يفسد صومه ؟ وفساد صوم  
الناسي أولى منه ، لأن فعله غير مأذون له فيه ، بل غايته أنه عفو ، فهو دون الخطيء  
الجاهل في العذر .

وبالجملة : فلم يفرق بينهما في الحج ، ولا في مفسدات الصلاة كحمل النجاسة وغير  
ذلك ، وما قيل من الفرق بينهما بأن الناسي غير مكلف والجاهل مكلف ، إن أريد  
به التكليف بالقضاء فغير صحيح ، لأن هذا هو التنازع فيه ، وإن أريد به أن فعل  
الناسي لا ينتهض سبباً للإثم ، ولا يتناوله الخطاب الشرعي فكذلك فعل الخطيء ،  
وإن أريد أن الخطيء إذا كر لصومه مقدم على قطعه ، ففعله داخل تحت التكليف ،  
بخلاف الناسي فلا يصح أيضاً لأنه يعتقد خروج زمن الصوم ، وأنه مأمور بالفطر ،  
فهو مقدم على فعل ما يعتقد جازئاً ، وخطؤه في بقاء اليوم كنسيان الآكل في اليوم  
فالفعلان سواء فكيف يتعلق التكليف بأحدهما دون الآخر ؟ !

وأجود ما فرق به بين المسألتين : أن الخطيء كان متمكناً من إتمام صومه بأن  
يؤخر الفطر حتى يتيقن الغروب بخلاف الناسي فإنه لا يضاف إليه الفعل ، ولم يكن  
يمكنه الاحتراز ، وهذا — وإن كان فرقاً في الظاهر — فهو غير مؤثر في وجوب  
القضاء ، كما لم يؤثر في الإثم اتفاقاً ، ولو كان منسوباً إلى تفريط للحقه الإثم ، فلما  
اتفقوا على أن الإثم موضوع عنه دل على أن فعله غير منسوب فيه إلى تفريط ، لاسيما  
وهو مأمور بالمبادرة إلى الفطر ، والسبب الذي دعاه إلى الفطر غير منسوب إليه في  
الصورتين ، وهو النسيان في مسألة الناسي وظهور الظلمة وخفاء النهار في صورة ==

## ٢٤ — باب في الوصال

٢٣٤٣ — حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْوِصَالِ قَالُوا فَإِنَّكَ تَوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ إِنِّي أُطْعِمُ وَأُسْقِي » .

٢٣٤٤ — حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَنَّ بَكْرَ بْنَ مُضَرَ حَدَّثَهُمْ عَنْ ابْنِ الْأَعْدَرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُبَّابٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ

### ( باب في الوصال )

( نهى عن الوصال ) أى تتابع الصوم من غير إفطار بالليل . قال الخطابي : الوصال من خصائص ما أبيع لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو محظور على أمته ، ويشبه أن يكون المعنى فى ذلك ما يتخوف على الصائم من الضعف وسقوط القوة فيعجزوا عن الصيام المفروض وعن سائر الطاعات أو يتلوها إذا نالتهم المشقة فيكون سبباً لترك الفريضة .

( إني أطعم وأسقى ) محتمل معنيين أحدهما أنى أعان على الصيام وأقوى عليه فيكون ذلك لى بمنزلة الطعام والشراب لكم ، ويحتمل أن يكون قد يؤتى على الحقيقة بطعام وشراب يطعمها فيكون ذلك تخصيصاً له وكرامة لا يشركه فيها أحد من أصحابه . قاله الخطابي : قال المذرى : وأخرجه البغارى ومسلم . —

= الخطيئة ، فهذا أطعمه الله وسقاه بالنسيان وهذا أطعمه الله وسقاه بإخفاء النهار ، ولهذا قال صهيب : « هى طعمة الله » ، ولكن هذا أولى ، فإنها طعمة الله إذناً وإباحة وإطعام الناسى طعمته عفواً ورفع حرج ، فهذا مقتضى الدليل .

صلى الله عليه وسلم يقولُ : « لَا تُوَاصِلُوا فَأَيْبَكُمْ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ فَلْيُوَاصِلْ حَتَّى السَّحَرِ قَالُوا فَإِنَّكَ تُوَاصِلُ ، قَالَ إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ ، إِنْ لِي مُطْعِمًا يُطْعِمُنِي وَسَاقِيًا يَسْقِينِي . »

## ٢٥ — باب الغيبة للصائم

٢٣٤٥ — حدثنا أحمد بنُ يونسَ حدثنا ابنُ أبي ذئبٍ عن المَقْبُرِيِّ عن أبيهِ عن أبي هريرةَ قالَ قالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : « مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلِ بِهِ ، فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ » قَالَ

— ( يقول لا تواصلوا فأيبكم أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ فليواصل حتى السحر ) بالجر بحتى الجارة وهو قول اللخمي من المالكية . ونقل عن أحمد . وعبارة المرداوى فى تنقيحه : ويكره الوصال ولا يكره إلى السحر نصاً وتركه أولى انتهى . وقال به أيضاً ابن خزيمة وطائفة من أهل الحديث ( إِنْ لِي مُطْعِمًا ) حال كونه ( يطعمنى ) ولى ( ساقياً ) حال كونه ( يسقيني ) بفتح أوله . ذكره القسطلانى : قال على القارى : والحكمة فى النهى أنه يورث الضعف والسامة والقصور عن أداء غيره من الطاعات ، فقميل النهى للتحريم ، وقيل للتنزيه . قال القاضى : والظاهر الأول انتهى . ويؤيد الثانى ما روته عائشة رضى الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم نهام عن الوصال رحمة لهم الحديث كما فى رياض الصالحين انتهى . قال المذرى : وأخرجه البخارى ومسلم .

## ( باب الغيبة للصائم )

( لم يدع ) أى لم يترك ( قول الزور ) والمراد منه الكذب والإضافة بيانية ( فليس لله حاجة ) قال ابن بطال : ليس معناه أنه يؤمر بأن يدع صيامه وإنما معناه التحذير من قول الزور وما ذكر معه . قال فى الفتح : ولا مفهوم لذلك —

أُتِّحِدُ : فَهَمَّتْ إِسْنَادُهُ مِنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ وَأَفْهَمَتِ الْحَدِيثَ رُجُلٌ إِلَى جَنْبِهِ  
أَرَاهُ ابْنَ أَخِيهِ .

٢٣٤٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ  
عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِذَا كَانَ  
[الصَّيَامُ جُنَّةً فَإِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ صَائِمًا فَلَا يَرْفُثْ وَلَا يَجْهَلْ ، فَإِنْ أَمَرُوهُ  
قَاتَلَهُ أَوْ شَاتَمَهُ فَلْيَقُلْ إِنِّي صَائِمٌ لِمَنِي صَائِمٌ » .

— فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ فَلْيَسْ لَلَّهِ إِرَادَةُ فِي صِيَامِهِ فَوْضِعَ الْحَاجَةِ  
مَوْضِعَ الْإِرَادَةِ . وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ : بَلْ هُوَ كُنْيَاةٌ عَنْ هَدْمِ الْقَبُولِ كَمَا يَقُولُ الْمَغْضَبُ  
لَمَنْ رَدَّ عَلَيْهِ شَيْئًا طَلَبَهُ مِنْهُ فَلَمْ يَقُمْ بِهِ لَا حَاجَةَ لِي فِي كَذَا . وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ :  
مَقْتَضَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ لَا يَثَابُ عَلَى صِيَامِهِ وَمَعْنَاهُ أَنَّ ثَوَابَ الصَّيَامِ لَا يَقُومُ  
فِي الْمَوَازَنَةِ بِإِثْمِ الزُّورِ وَمَا ذَكَرَ مَعَهُ . وَاسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ  
تَنْقُصُ ثَوَابَ الصَّوْمِ ، وَتَعْقِبُ بِأَنَّهَا صِفَاتٌ تَكْفُرُ بِاجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ . قَالَ  
الشُّوْكَانِيُّ فِي النَّيْلِ ( قَالَ أَحْمَدُ ) بَنُ يُونُسَ ( فَهَمَّتْ إِسْنَادُهُ ) أَيْ إِسْنَادُ هَذَا  
الْحَدِيثِ وَحَفِظَتْ كَمَا أُريدُ ( مِنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ ) لَكِنْ مَا سَمِعْتُ كَمَا يَنْهَى  
وَمَا حَفِظْتُ كَمَا أُريدُ مَتْنِ الْحَدِيثِ مِنْهُ لِكَوْنِهِ بَعِيدًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْخُلَلِ الْوَاقِعِ  
فِي سَمَاعِهِ ( رَجُلٌ إِلَى جَنْبِهِ ) أَيْ ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ . قَالَ الْمُنْذَرِيُّ : وَأَخْرَجَهُ الْبَغَارِيُّ  
وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ .

( فَلَا يَرْفُثُ ) يُرِيدُ لَا يَفْعَشُ ، وَالرَّفْثُ هُوَ السَّخْفُ وَفَاحِشُ الْكَلَامِ ،  
يُقَالُ رَفِثَ يَفْتَحُ الْفَاءُ يَرْفُثُ بَضْمِهَا وَكَسْرُهَا ، وَرَفِثَ بِكَسْرِهَا يَرْفُثُ بَفَتْحِهَا  
رَفْثًا سَاكِنَةً الْفَاءُ فِي الْمَصْدَرِ وَرَفْثًا بَفَتْحِهَا فِي الْأَسْمِ ، وَيُقَالُ أَرْفُثُ رَبَاعِي حِكَاةُ  
الْقَاضِي ، وَالْجَمْعُ قُرَيْبٌ مِنَ الرَّفْثِ ، وَهُوَ خِلَافُ الْحِكْمَةِ وَخِلَافُ الصَّوَابِ

## ٢٦ — باب السواك للصائم

٢٣٤٧ — حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ أَخْبَرَنَا شَرِيكَ ح وَأَخْبَرَنَا مُسَدَّدٌ

أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ  
ابْنِ رَبِيعَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَاكُ وَهُوَ  
صَائِمٌ . زَادَ مُسَدَّدٌ : مَا لَا أَعُدُّ وَلَا أَخْصِي . »

— من القول والفعل (فليقل إني صائم إني صائم) هكذا هو مرتين ، واختلفوا  
في معناه ففعل يقول بلسانه ليسمعه الشاتم والمقاتل فيتمحز غالباً ، وقيل لا يقوله  
بلسانه بل يحدث به نفسه ليتمهما من مشائمه ومقاتلته ومقابله ويحرس صومه عن  
المسكدرات ، ولو جمع بين الأمرين كان حسناً .

واعلم أن نهى الصائم عن الرفث والجهل والمخاصمة والمشاتمة ليس مختصاً به  
بل كل أحد مثله في أصل النهي عن ذلك ، لكن الصائم أكد والله أعلم كذا  
قال النسوي . وقال الخطابي : يتأول على وجهين أحدهما فليقل ذلك لصاحبه  
نطقاً باللسان يرده بذلك عن نفسه ، والوجه الآخر أن يقول ذلك في نفسه أي  
ليعلم أنه صائم فلا يخوض معه ولا يكافئه على شقمه لئلا يفسد صومه ولا يحبط  
أجر عمله . قال المنذري : وأخرجه مسلم والنسائي وأخرجه البخاري ومسلم  
والنسائي من حديث أبي صالح السمان عن أبي هريرة .

( باب السواك للصائم )

( عن سفیان عن عاصم ) أي شريك وسفيان كلاهما عن عاصم ابن عبيد الله  
( يستاك وهو صائم ) قال الخطابي : السواك مستحب للصائم والمنظر إلا أن قوماً —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله .

وقد روى ابن ماجه من حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من =

— من العلماء كرهوا للصائم أن يستاك آخر النهار استيقاء لخلوفه ، وإلى هذا ذهب الشافعى وهو قول الأوزاعى ، وروى ذلك عن ابن عمر رضى الله عنهما ، وإليه ذهب عطاء ومجاهد . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى وقال حسن . هذا آخر كلامه . فى إسناده عاصم بن عبيد الله وقد تكلم فيه غير واحد . وذكر البخارى هذا الحديث فى صحيحه معلقاً فى الترجمة فقال ويذكر عن عامر ابن ربيعة .

---

== خير خصال الصائم السواك == قال البخارى : وقال ابن عمر : « يستاك أول النهار وآخره » وقال زياد بن حدير : ما رأيت أحداً أدأب سواكاً . وهو صائم من عمر رضى الله عنه ، أراه قال : يعود قد ذوى « رواه البيهقى . ولو احتج عليه بعموم قوله صلى الله عليه وسلم : « لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » لكانت حجة ، وبقوله صلى الله عليه وسلم : « السواك مطهرة للقم مرصاة للرب » ، وسائر الأحاديث المرغبة فى السواك من غير تفصيل . ولم يجيء فى منع الصائم منه حديث صحيح . قال البيهقى وقد روى عن على بإسناد ضعيف : « إذا صمت فاستاكوا بالغداة ، ولا تستاكوا بالعشى فإنه ليس من صائم تيس شفتاه بالعشى إلا كانتا نوراً بين عينيه يوم القيامة » وروى عمرو بن قيس عن عطاء عن أبى هريرة قال : « لك السواك إلى العصر ، فإذا صليت العصر فألقه ، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » وهذا — لو صح عن أبى هريرة — فالثابت عن عمر وابن عمر يخالفه ، والذين يكرهونه يخالفونه أيضاً ، فإنهم يكرهونه من بعد الزوال ، وأكثر أهل العلم لا يكرهونه . والله أعلم .

## ٢٧ - باب الصائم يصب عليه الماء من العطش

### ويبالغ في الاستنشاق

٢٣٤٨ - حدثنا عبد الله بن مسleme القعنبي عن مالك عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم أمر الناس في سفره عام الفتح بالفطر وقال : تقوؤا لعدوكم وصام رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال أبو بكر قال الذي حدثني - لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعرج يصب على رأسه الماء وهو صائم من العطش أو من الحر » .

( باب الصائم يصب عليه الماء من العطش ويبالغ في الاستنشاق )  
( تقوؤا ) صيغة أمر جمع المذكر من القوة أى بالأكل والشرب ( بالعرج ) بفتح العين وسكون الراء قرية جامعة من عمل الفرع على أيام من المدينة ( يصب على رأسه الماء وهو صائم ) فيه دليل على أنه يجوز للصائم أن يكسر الحر بصب الماء على بعض بدنه أو كله ، وقد ذهب إلى ذلك الجمهور ولم يفرقوا بين الاغتسال الواجبة والمسنونة والمباحة . وقالت الحنفية إنه يكره الاغتسال للصائم ، واستدلوا بما أخرجه عبد الرزاق عن علي من النهي عن دخول الصائم الحمام وهو مع كونه أخص من محل النزاع في إسناده ضعف كما قال الحافظ .  
واعلم أنه يكره للصائم المبالغة في المضمضة والاستنشاق لحديث الأمر بالمبالغة في ذلك إلا أن يكون صائماً . واختلف إذا دخل من ماء المضمضة والاستنشاق إلى جوفه خطأ ، فقالت الحنفية ومالك والشافعي في أحد قوليه والمزني إنه يفسد الصوم وقال أحمد بن حنبل وإسحاق والأوزاعي وأصحاب الشافعي إنه لا يفسد الصوم كالناسي . وقال الحسن البصري والنخعي إنه يفسد إن لم يكن لفريضة —



٢٣٤٩ - حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ  
إِسْمَاعِيلَ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ لَقِيطٍ بْنِ صَبْرَةَ عَنْ أَبِيهِ لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ  
قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « بَالِغٌ فِي الْإِسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ  
تَكُونَ صَائِمًا » .

## ٢٨ - باب في الصائم يحتجم

٢٣٥٠ - حدثنا مُسَدَّدٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ هِشَامِ بْنِ ح وَخَبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ  
حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا حَسَنُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي قِلَابَةَ  
عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ يَفْنَى الرَّحَبِيِّ عَنْ ثَوْبَانَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
« أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ »

— (من العطش أو من الحر) شك من الراوى . قال المنذرى : وأخرجه النسائى  
مختصراً .

(بالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً) قال الخطابى : فيه من الفقه أن  
وصل الماء إلى موضع الدماغ يفسد الصائم إذا كان ذلك بفعله ، وعلى قياس  
ذلك كل ما وصل إلى جوفه بفعله من حقنة وغيرها سواء كان ذلك في موضع  
الطعام والغذاء أو في غيره من حشو جوفه . وقد يستدل به من يوجب  
الاستنشاق في الطهارة قالوا ولولا وجوبه لكان يطرحه عن الصائم أصلاً احتياطاً  
على صومه ، فلما لم يفعل دل ذلك على أنه واجب لا يجوز تركه ، وإلى هذا ذهب  
اسحاق بن راهويه انتهى . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه  
مختصراً ومطولاً . وقال الترمذى : حسن صحيح .

## (باب في الصائم يحتجم)

(قال أفطر الحاجم والمحجوم) قال الخطابى : اختلف الناس في تأويل هذا —

قال شَيْبَانُ فِي حَدِيثِهِ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو قِلَابَةَ أَنَّ أَبَا أَسْمَاءَ الرَّحِيَّ حَدَّثَهُ أَنَّ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

٣٣٥١ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا حَسَنُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى حَدَّثَنِي أَبُو قِلَابَةَ الْجَرَنِيُّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ شَدَّادَ بْنَ أَوْسٍ بَيْنَمَا هُوَ يَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ .

— الحديث ، فذهب طائفة من أهل العلم إلى أن الحجامة تفطر الصائم قولاً بظاهر الحديث ، هذا قول أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ، وقالوا عليهما القضاء وليست عليهما الكفارة . وعن عطاء قال من احتجم وهو صائم في شهر رمضان فعليه القضاء والكفارة . وروى عن جماعة من الصحابة أنهم كانوا يحتجمون ليلاً منهم ابن عمر وأبو موسى الأشعري وأنس بن مالك رضي الله عنهم . وكان مسروق والحسن وابن سيرين لا يرون للصائم أن يحتجم . وكان الأوزاعي يكره ذلك . وقال ابن المسيب والشعمي والنخعي إنما كرهت الحجامة للصائم من أجل الضعف . ومن كان لا يرى بأساً بالحجامة للصائم سفيان الثوري ومالك ابن أنس والشافعي وهو قول أبي حنيفة وأصحابه . وتناول بعضهم الحديث فقال معنى قوله « أفطر الحاجم والمحجوم أي تعرضاً للإفطار » أما المحجوم فللضعف الذي يلحقه من ذلك إلى أن يعجز عن الصوم ، وأما الحاجم فلا بد من أن يصل إلى جوفه من طعم الدم أو من بعض أجزائه إذا ضم شفتيه على قصب الملازم . وهذا كما يقال للرجل يتعرض للمهلك قد هلك فلان وإن كان باقياً سالمًا ، وإنما يراد به قد أشرف على الهلاك . وكقوله صلى الله عليه وسلم « من جعل قاضياً فقد ذبح بغير سكين » يريد أنه قد تعرض للذبح ، وقيل فيه وجه آخر —

٢٣٥٢ — حدثنا موسى بن إسماعيل أخبرنا وهيب أخبرنا أيوب عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى على رجل بالبقيع وهو يحتجيم وهو آخذ بيدي لثمان

— وهو أنه مر بهما مساء فقال أفطر الحاجم والمحجوم كأنه عذرهما بهذا القول إذا كانا قد أمسيا ودخلا في وقت الإفطار ، كما يقال أصبح الرجل وأمسى وأظهر إذا دخل وقت هذه الأوقات وأحسبه قد روى في بعض هذا الحديث . وقال بعضهم هذا على التغليظ لها والدعاء عليهما كقوله فيمن صام الدهر لا صام ولا أفطر ، فعنى قوله « أفطر الحاجم والمحجوم » على هذا التأويل أى بطل أجر صيامهما ، فكأنما صارا مفطرين غير صائمين . وقيل أيضاً معناه جاز لها أن يفطرا ، كقولك أحصد الزرع إذا حان أن يحصد ، وأركب المهر إذا حان أن يركب انتهى . قال المنذرى : وأخرجه النسائي وابن ماجه . وسئل الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه أيما حديث أصح عندك في أفطر الحاجم والمحجوم ، فقال حديث ثوبان حديث يحيى بن أبي كنهر عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان .

( أتى على رجل ) أى مر عليه ( بالبقيع ) أى بمقبرة المدينة ( وهو ) أى الرجل ( وهو ) أى النبي صلى الله عليه وسلم ( آخذ بيدي ) إشارة إلى كمال قربه —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

ولفظ النسائي فيه عن شداد بن أوس قال : « كنت أمشى مع النبي صلى الله عليه وسلم عام فتح مكة ، لثمان عشرة أو سبع عشرة مضت من رمضان . فمر برجل يحتجيم فقال : أفطر الحاجم والمحجوم » قال : وروى ابن ماجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أفطر الحاجم والمحجوم » ورواه أحمد في مسنده وروى أحمد أيضاً عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أفطر الحاجم والمحجوم » وروى =

عَشْرَةَ خَلَّتْ مِنْ رَمَضَانَ ، فَقَالَ : أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ .  
 قَالَ أَبُو دَاوُدَ : رَوَى خَالِدُ الْحَذَّاءُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ بِإِسْنَادٍ أَثُوبٍ مِثْلَهُ .

منه عليه الصلاة والسلام (ثمان عشرة) بسكون الشين وبكسر (خلت) أى مضت (من رمضان) وهذا يدل على كمال حفظ الراوى وضبطه بذكر المسكان والزمان وحاله . قال المنذرى : وأخرجه النسائى وابن ماجه . وقد روى هذا الحديث بضع عشر صحابياً إلا أن أكثر الأحاديث ضعاف . وقال اسحاق رضى الله عنه : حديث شدداد إسناداه صحيح تقوم به الحجة . وذكر أبو داود بعد هذا حديث ثوبان من طريقين ، الطريق المتقدم أجود منهما . وقال أحمد رحمه الله : أحاديث أفطر الحاجم والمحجوم ولا نكاح إلا بولى يشد بعضها بعضها وأنا أذهب إليها .

== أحمد أيضاً عن أسامة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أفطر الحاجم والمحجوم » وروى الحسن عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أفطر الحاجم والمحجوم » رواه النسائى ، وعن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « فطر الحاجم والمحجوم » رواه النسائى ، وأعله بالوقف ، وعن معقل بن سنان الأشجعى أنه قال « مر على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنا أحتجم فى ثمان عشرة ليلة خلت من رمضان ، فقال : أفطر الحاجم والمحجوم » ، رواه أحمد والنسائى عن الحسن بن معقل . ورواه النسائى أيضاً عن الحسن بن معقل بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن الحسن بن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أفطر الحاجم والمحجوم » رواه النسائى ، وعن عطاء عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أفطر الحاجم والمحجوم » رواه النسائى .

قال المنذرى : قال أحمد : أحاديث « أفطر الحاجم والمحجوم » و « لانكاح إلا بولى » يشد بعضها بعضاً ، وأنا أذهب إليها .

قال ابن القيم : وقال أبو زرعة : حديث عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً « أفطر الحاجم والمحجوم » حديث حسن ، ذكره الترمذى عنه . وقال علي بن المدينى أيضاً =

٢٣٥٣ — حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا محمد بن بكر وعبد الرزاق ح . وأخبرنا عثمان بن أبي شيبة أخبرنا إسماعيل - يعني ابن إبراهيم - عن ابن جريج أخبرني مكحول أن شيخنا من الحنابلة ، قال عثمان في حديثه : مُصَدَّقٌ [ مُصَدَّقًا ] أَخْبَرَهُ أَنَّ ثَوْبَانَ مَوْلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَهُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ » .

٢٣٥٤ — حدثنا محمود بن خالد أخبرنا مروان أخبرنا الهيثم بن حميد أخبرنا [ أنبأنا ] القلاء بن الحارث عن مكحول عن أبي أسماء الرحبي عن

— ( عن ابن جريج ) والحاصل أن محمد بن بكر وعبد الرزاق وإسماعيل بن علية ثلاثهم يروون عن ابن جريج . قاله المزي ( مصدق ) بصيغة المجهول صفة شيخ —

== في رواية عنه : لأعلم في « أفطر الحاجم » حديثاً أصح من حديث رافع بن خديج . وقال في حديث شداد : لا أرى الحديثين إلا صحيحين ، وقد يمكن أن يكون أبو أسماء سمعه منهما . وقال عثمان بن سعيد الدارمي : صح عندي حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » من حديث ثوبان وشداد بن أوس وأقول به ، وسمعت أحمد بن حنبل يقول به : وذكر أنه صح عنده حديث ثوبان وشداد . وقال إبراهيم الحربي في حديث شداد هذا : إسناده صحيح تقوم به الحجة ، قال : وهذا الحديث صحيح بأسانيده ، وبه نقول .

وعن قتادة عن شهر عن بلال قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أفطر الحاجم والمحجوم » رواه النسائي . وقال الترمذي في كتاب العلل : سألت البخاري فقال : ليس في هذا الباب شيء أصح من حديث شداد بن أوس ، فقلت وما فيه من الاضطراب ؟ فقال : كلاهما عندي صحيح ، لأن يحيى بن سعيد روى عن أبي قلابه عن أبي أسماء عن ثوبان ، وعن أبي الأشعث عن شداد ، الحديثين جميعاً . فقد حكم البخاري بصحة حديث ثوبان وشداد .

ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ » .  
قال أبو داود : رَوَاهُ ابْنُ ثَوْبَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَكْحُولٍ مِثْلَهُ بِإِسْنَادِهِ .

### ٢٩ — باب الرخصة في ذلك

٢٣٥٥ — حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ  
عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
اِحْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ » .

— ( رَوَاهُ ابْنُ ثَوْبَانَ ) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ ( عَنْ أَبِيهِ )  
عبد الرحمن بن ثوبان .

### ( باب في الرخصة )

( احتجم وهو صائم ) قال الخطابي : وهذا يؤكد قول من رخص في الحجامة  
للصائم ورأى أن الحجامة لا تفسد الصوم ، وفيه دليل على أن الحجامة لا تضر  
الحرم ما لم تقطع شعراً . وقد تأول حديث ابن عباس رضي الله عنهما من ذهب —

قال الحافظ شمس الدين بن القيم رحمه الله :

وروى الدارقطني في سننه عن أنس قال : « أول ما كرهت الحجامة للصائم أن  
جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم ، فمر به النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال :  
أفطر هذان ، ثم رخص النبي صلى الله عليه وسلم بعد في الحجامة للصائم ، وكان أنس  
يحتجم وهو صائم » ، قال الدارقطني : كلهم ثقات ، ولا أعلم له علة .

وعن أبي سعيد الخدري قال : « رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبلة  
للصائم ، ورخص في الحجامة » رَوَاهُ النَّسَائِيُّ .

فذهب إلى هذه الأحاديث جماعة من العلماء ، ويروى ذلك عن سعد بن أبي وقاص  
وابن مسعود وابن عباس وعبد الله بن عمر والحسين بن علي وزيد بن أرقم وعائشة =

قال أبو داود: رَوَاهُ وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ أَيُّوبَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ وَجَعْفَرُ  
ابْنُ رَبِيعَةَ وَهَشَامٌ - يَمْنَى ابْنُ حَسَّانَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَهُ .

٢٣٥٦ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ صُمَرَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زَيْدٍ  
عَنْ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اخْتَجَمَ وَهُوَ  
صَائِمٌ مُحْرَمٌ » .

— إلى أن الحجامة تفطر الصائم فقال إنما احتجتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
صائماً محرماً وهو مسافر لأننا لا نعلمه كان محرماً وهو مقيم ، وللمسافر أن يفطر  
ما شاء من طعام وجماع وحجامة وغيرها . قلت : وهذا التأويل غير صحيح لأنه  
قد أثبتته حين احتجتم صائماً ، ولو كان يفسد صومه بالحجامة لكان يقال إنه  
أفطر بالحجامة ، كما يقال أفطر الصائم بشرب الماء وأكل التمر وما أشبههما  
ولا يقال أكل تمرأ وهو صائم . قال المذنبى : وأخرجه البخارى والترمذى  
والنسائى ، ولفظ الترمذى : احتجتم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرر  
صائم .

( رَوَاهُ وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ ) كَمَا رَوَاهُ عَبْدُ الْوَارِثِ ( عَنْ أَيُّوبَ بِإِسْنَادِهِ ) أَيْ  
عَنْ عِكْرِمَةَ ( مِثْلَهُ ) أَيْ بِلَفْظِ « اخْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ » مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ لَفْظِ مُحْرَمٍ  
( وَجَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ ) أَيْ وَكَذَا رَوَى جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ ( عَنْ مِقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ) —

== وَأَمَّ سَلْمَةُ وَأَبَى سَعِيدَ الْخُدْرِيَّ وَأَبَى هُرَيْرَةَ وَهُوَ مَذْهَبُ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدِ بْنِ  
جَبْرِ وَغَيْرِهِمَا ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ .

وذهب إلى أحاديث الفطر بها جماعة ، منهم علي بن أبي طالب وأبو موسى  
الأشعري . وروى المعتمر عن أبيه عن الحسن عن غير واحد من أصحاب النبي  
صلى الله عليه وسلم قالوا . « أفطر الحاجم والمحجوم » ذكره النسائى .  
==

٢٣٥٧ - حدثنا أحمد بن حنبل أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن عبد الرحمن بن عابس عن عبد الرحمن بن أبي ليلى حدثني رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الحجامَةِ والمواصلة ولم يُحرِّمهُمَا إِبْقَاءَ عَلَى أَصْحَابِهِ ، فَقِيلَ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ تَوَاصِلُ إِلَى السَّحَرِ ، فَقَالَ [ قَالَ ] : إِنِّي أَوَاصِلُ إِلَى السَّحَرِ وَرَبِّي يُطْعِمُنِي وَيَسْقِيَنِي . »

قال المنذرى: وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى حسن صحيح . ( إبقاء على أصحابه ) متعلق بقوله نهى ، وحديث عبد الرحمن بن أبي لولى أخرجه أيضاً عبد الرزاق قال فى الفتح وإسفاذه صحيح ، والجهالة بالصحابى

== وأما أبو هريرة فروى عنه أبو صالح : « أفطر الحاجم والمحجوم » ، ذكره النسائى . وروى عنه شقيق بن ثور عن أبيه أنه قال : « لو أحتجم ما باليت » . ذكره عبد الرزاق والنسائى أيضاً .

وأما عائشة فروى عطاء وعياض بن عروة عنها : « أفطر الحاجم والمحجوم » ذكره النسائى . وقال البيهقى : رويت الرخصة عنها .

وذهب إلى الفطر من التابعين عطاء بن أبي رباح والحسن وابن سيرين ، وذهب إلى ذلك عبد الرحمن بن مهدي والأوزاعى والإمام أحمد وإسحق بن راهويه وأبو بكر بن المنذر وعبد بن إسحق بن خزيمة .

وأجاب المرخصون عن أحاديث الفطر بأجوبة :

أحدها : القدح فيها وتعليلها .

الثانى : دعوى النسخ فيها .

الثالث : أن الفطر فيها لم يكن لأجل الحجامَةِ ، بل لأجل الغيبة ، وذكر الحاجم

والمحجوم للتعريف لا للتعليل :

الرابع : تأويلها على معنى أنه قد تعرض لأن يفطر ، لما يلحقه من الضعف ، =



٢٣٥٨ — حدثنا عبد الله بن مسleme أخبرنا سليمان — يعنى ابن المغيرة عن ثابت قال قال أنس « ما كنّا ندعُ الحِجامةَ للصائم إلا كراهيةَ الجهدِ » .

— لا تضر وقد رواه ابن أبى شيبة عن وكيع عن الثورى بإسناده هذا ولفظه عن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قالوا إنما نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الحِجامة للصائم وكرهها للضعف أى لثلاث بضعف . وفى الباب عن أنس عند الدارقطنى قال فى الفمخ : رواه كلهم من رجال البخارى . وفى الباب عن أبى سعيد الخدرى قال « رخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى الحِجامة » أخرجه النسائى وابن خزيمة والدارقطنى . قال الحافظ : إسناده صحيح ورجاله ثقات . لكن اختلف فى رفعه ووقفه . وقد استدلل بالأحاديث المذكورة على أن الحِجامة لا تفطر فيجمع بين الأحاديث بأن الحِجامة مكروهة فى حق من كان يضعف بها وتزداد الكراهة إذا كان الضعف يبلغ إلى حد يكون سببا للافطار ، ولا يكره فى حق من كان لا يضعف بها . وعلى كل حال تجنب الحِجامة للصائم أولى فيتمين حمل قوله « أفطر الحاجم والمحجوم » على الحجاز لهذه الأدلة الصارفة له عن معناه الحقيقى . قاله الشوكانى .

(إلا كراهية الجهد) أى المشقة والتعب . قال المنذرى : وأخرجه البخارى وقال شبابة : قال حدثنا شعبة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم . —

== ف « أفطر » يعنى يفطر .

الخامس : أنه على حقيقة ، وأنهما قد أفطرا حقيقة ، ومرور النبي صلى الله عليه وسلم بهما كان مساء فى وقت الفطر ، فأخبر صلى الله عليه وسلم أنهما قد أفطرا ، ودخلا فى وقت الفطر ، يعنى فليصنعا ما أحبا .

السادس : ان هذا تغليظ ودعاء عليهما . لا انه خبر عن حكم شرعى بفطرهما .

السابع : ان إفطارهما يعنى إبطال ثواب صومهما ، كما جاء : « خمس يفطرن =

== الصائم : الكذب ، والغيبة والنميمة والنظرة السوء ، واليمين الكاذبة « وكما جاء :  
« الحدث حدثان : حدث اللسان ، وهو أشدهما » .

الثامن : أنه لو قدر تعارض الأخبار جملة لكان الأخذ بأحاديث الرخصة أولى  
لتأييدها بالقياس ، وشواهد أصول الشريعة لها ، إذ الفطر إنما قياسه أن يكون بما  
يدخل الجوف لا بالخارج منه ، كالفصاد والتشريط ونحوه .

قال المفطورون : ليس في هذه الأجوبة شيء يصح .  
أما جواب المعلمين فباطل ، وإن الأئمة العارفين بهذا الشأن قد تظاهرت أقوالهم  
بتصحيح بعضها كما تقدم .

وبالباقي : إما حسن يصلح للاحتجاج به وحده ، وإما ضعيف ، فهو يصلح  
لشواهد والتأجمات ، وليس العمدة عليه ، وبمن صحيح ذلك أحمد وإسحق وطى بن  
الدينى وإبراهيم الحربى وعثمان بن سعيد الدارمى والبخارى وابن المنذر ، وكل من له  
علم بالحديث يشهد بأن هذا الأصل محفوظ عن النبى صلى الله عليه وسلم لتعدد طرقه ،  
وثقة رواة واشتغالهم بالعدالة .

قالوا : والعجب ممن يذهب إلى أحاديث الجهر بالسبحة ، وهى دون هذه  
الأحاديث فى الشهرة والصحة ، ويترك هذه الأحاديث ، وكذلك أحاديث الفطر  
بالقى مع ضعفها وقلتها !! وأين تقع من أحاديث الفطر بالحجامة ؟! وكذلك أحاديث  
الإتمام فى السفر ، وأحاديث أقل الحيض وأكثره وأحاديث تقدير المهر بعشرة دراهم  
وأحاديث الوضوء بنبيذ التمر ، وأحاديث الشهادة فى النكاح ، وأحاديث التيمم ضربتان  
وأحاديث المنع من فسخ الحج إلى التمتع ، وأحاديث تحريم القراءة على الجنب والحائض  
وأحاديث تقدير الماء الذى يحمل الحجامة بالقلتين .

قالوا : وأحاديث الفطر بالحجامة أقوى وأشهر ، وأعرف من هذا ، بل ليست  
دون أحاديث تقض الوضوء بمس الذكر .

وأما قول بعض أهل الحديث : لا يصح فى الفطر بالحجامة حديث ، فمجازفة باطلة  
أنكرها أئمة الحديث ، كالإمام أحمد ، لما حكى له قول ابن ميمون أنكره عليه . ثم  
فى هذه الحكاية عنه . أنه لا يصح فى مس الذكر حديث ، ولا فى النكاح بلاولى ،  
ولم يلتفت القائلون بذلك إلى قوله .

= وأما تطرق التعلييل إليها ، فمن نظر في عللها واختلاف طرقها ، أفاده ذلك علماً لا يشك فيه بأن الحديث محفوظ ، وعلى قول جمهور الفقهاء والأصوليين لا يلتفت إلى شيء من تلك العلل ، وإنما ما بين تعلييل بوقف بعض الرواة . وقد رفعها آخرون ، أو إرسالها ، وقد وصلها آخرون ، وهم ثقات ، والزيادة من الثقة مقبولة .

قالوا : فعلى قول منازعينا هذه العلل باطلة ، لا يلتفت إلى شيء منها . وقد ذكرت عللها والأجوبة عنها في مصنف مفرد في المسألة .

قالوا : وأما دعوى النسخ فلا سبيل إلى صحتها .

ونحن نذكر ما احتجوا به على النسخ . ثم نبين مافيه

قالوا : قد صح عن ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم محرم » : قال الشافعي . وسماع ابن عباس من النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح ، ولم يكن يومئذ محرماً ، ولم يصعبه محرماً قبل حجة الإسلام . فذكر ابن عباس حجة النبي صلى الله عليه وسلم عام حجة الإسلام سنة عشر ، وحديث « أفطر الحاجم والمحجوم » سنة ثمان ، فإن كانا ثابتين لحديث ابن عباس ناسخ .

قالوا : ويدل على النسخ حديث أنس في قصة جعفر - وقد تقدم .

قالوا : ويدل عليه حديث أبي سعيد في الرخصة فيها ، والرخصة لا تكون إلا بعد تقدم المنع .

قال الفقهاء : الثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم وأما قوله : « وهو صائم » فإن الإمام أحمد قال : لا تصح هذه اللفظة ، وبين أنها وهم ، ووافقه غيره على ذلك . وقالوا : الصواب « احتجم وهو محرم » ، وعن ذكر ذلك عنه الحلال في كتاب العلل .

وقد روى هذا الحديث على أربعة أوجه :

أحدها : « احتجم وهو محرم » فقط . وهذا في الصحيحين .

الثاني : « احتجم وهو محرم ، واحتجم وهو صائم » . انفرد به البخاري .

الثالث : « احتجم وهو محرم صائم » ذكره الترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه .

ارابع : « احتجم وهو صائم » فقط . ذكره أبو داود .

=

= وأما حديث « احتجم وهو صائم » فهو مختصر من حديث ابن عباس في البخارى « احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم ، واحتجم وهو صائم » .  
وأما حديث « احتجم وهو محرم صائم » فهذا هو الذى تمسك به من ادعى النسخ .  
وأما لفظ « احتجم وهو صائم » فلا يدل على النسخ . ولا تصح المعارضة به لوجوه :

أحدها : أنه لا يعلم تاريخه ، ودعوى النسخ لا تثبت بمجرد الاحتمال .  
الثانى : أنه ليس فيه أن الصوم كان فرضاً . ولعله كان صوم نقل خرج منه .  
الثالث : حتى لو ثبت أنه صوم فرض ، فالظاهر أن الحجامة إنما تكون للعذر ، ويجوز الخروج من صوم الفرض بعذر المرض . والواقعة حكاية فعل ، لا عموم لها .  
ولا يقال قوله « وهو صائم » جملة حال مقارنة للعامل فيها . فدل على مقارنة الصوم للحجامة - : لأن الراوى لم يذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إني باق على صومى ، وإنما رآه يحتجم وهو صائم ، فأخبره بما شاهده ورآه ، ولا علم له بنية النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا بما فعل بعد الحجامة ، مع أن قوله « وهو صائم » حال من الشروع فى الحجامة وابتدائها ، فكان ابتداؤها مع الصوم ، وكأنه قال احتجم فى اليوم الذى كان صائماً فيه ، ولا يدل ذلك على استمرار الصوم أصلاً .  
ولهذا نظرنا منها : حديث الذى وقع على امرأته وهو صائم ، وقوله فى الصحيحين « وقعت على امرأتى وأنا صائم » والفقهاء وغيرهم يقولون : وإن جامع وهو محرم وإن جامع وهو صائم . ولا يكون ذلك فاسداً من الكلام ، فلا تعطل نصوص الفطر بالحجامة بهذا اللفظ المحتمل .

وأما قوله « احتجم وهو محرم صائم » فلو ثبتت هذه اللفظة لم يكن فيها حجة لما ذكرناه ، ولا دليل فيها أيضاً على أن ذلك كان بعد قوله : « أفطر الحاجم والمحجوم » فإن هذا القول منه كان فى رمضان سنة ثمان من الهجرة عام الفتح ، كما جاء فى حديث شداد ، والنبي صلى الله عليه وسلم أحرم بعمره الحديبية سنة ست ، وأحرم من العام القابل بعمره القضية ، وكلا العمرتين قبل ذلك ، ثم دخل مكة عام الفتح ولم يكن محرماً ، ثم حج حجة الوداع ، فاحتجم وهو صائم محرم لم يبين فى أى إجماعاته كان وإنما تمكن دعوى النسخ إذا كان ذلك قد وقع فى حجة الوداع أو فى عمرة الجمرات =

== حتى يتأخر ذلك عن عام الفتح الذى قال فيه : « أفطر الحاجم والمحجوم » ، ولا سبيل إلى بيان ذلك .

وأما رواية ابن عباس له ، وهو ممن صحب النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفتح ، فلا تثير ظنا ، فضلاً عن النسخ به ، فإن ابن عباس لم يقل شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا رأيته فعل ذلك ، وإنما روى ذلك رواية مطلقة ، ومن المعلوم أن أكثر روايات ابن عباس إنما أخذها من الصحابة ، والذى فيه مماعه من النبي صلى الله عليه وسلم لا يبلغ عشرين قصة ، كما قاله غير واحد من الحفاظ ، فمن أين لكم أن ابن عباس لم يرو هذا عن صحابى آخر ، كأكثر رواياته ؟ وقد روى ابن عباس أحاديث كثيرة مقطوعة بأنه لم يسمعها من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا شهدا ونحن نقول إنها حجة ، لكن لا تثبت بذلك تأخرها ونسخها أعيرها ، ما لم يعلم التاريخ .

وبالجملة ، فدعوى النسخ إنما تثبت بشرطين : أحدهما : تعارض المفسر ، والثانى : العلم بتأخر أحدهما . وقد تبين أنه لا سبيل إلى واحد منهما فى مسألتنا ، بل من المقطوع به أن هذه القصة لم تكن فى رمضان ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرم فى رمضان فإن عمره كلها كانت فى ذى القعدة ، وفتح مكة كان فى رمضان ، ولم يكن محرماً ، فعائتها فى صوم تطوع فى السفر ، وقد كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم الفطر فى السفر ، ولما خرج من المدينة عام الفتح صام حتى بلغ الكديد ، ثم أفطر ، والناس ينظرون إليه ، ثم لم يحفظ عنه أنه صام بعد هذا فى سفر قط ، ولما شك الصحابة فى صيامه يوم عرفة أرسلوا أم الفضل إليه بقدح فشربه ، فعلموا أنه لم يكن صائماً ، قصة الاحتجام وهو صائم محرماً إما غلط ، كما قال الإمام أحمد وغيره ، وإما قبل الفتح قطعاً ، وعلى التقديرين فلا يعارض بها قوله عام الفتح « أفطر الحاجم والمحجوم » .

وعلى هذا فحديث ابن عباس إما يدل على أن الحجامة لا تفطر أو لا يدل . فإن لم يدل لم يصلح للنسخ . وإن دل فهو منسوخ بما ذكرنا من حديث شدد ، فإنه مؤرخ بعام الفتح ، فهو متأخر عن إحرام النبي صلى الله عليه وسلم صائماً ، وتقريره ما تقدم . وهذا القلب فى دعوى كونه منسوخاً أظهر من ثبوت النسخ به . وعباداً بالله من شر مقلد عصبى يرى العلم جهلاً والإنصاف ظلاماً وترجيح الراجح على ==

== المرجوح عدواناً . وهذه المضايق لا يصيب السالك فيها إلا من صدقت في العلم نيته ، وعلت همته . وأما من أخذ إلى أرض التقليد ، واستوعر طريق الترجيح ، فيقال له : ما هذا عشك فادرجى .

قالوا : وأما حديث أنس في قصة جعفر ، فجوابنا عنه من وجوه :  
أحدها : أنه من رواية خالد بن مخلد عن ابن المنى ، قال الإمام أحمد : خالد بن مخلد له مناكير .

قالوا : وبما يدل على أن هذا الحديث من مناكيره أنه لم يروه أحد من أهل الكتب المعتمدة ، لا أصحاب الصحيح ، ولا أحد من أهل السنن ، مع شهرة إسناده ، وكونه في الظاهر على شرط البخارى ، ولا احتج به الشافعى ، مع حاجته إلى إثبات النسخ ، حتى سلك ذلك المسلك في حديث ابن عباس ، فلو كان هذا صحيحاً لكان أظهر دلالة وأبين في حصول النسخ .

قالوا : وأيضاً جعفر إنما قدم من الحبشة عام خيبر ، أو آخر سنة ست وأول سنة سبع ، وقيل عام مؤتة قبل الفتح ولم يشهد الفتح فصام مع النبي صلى الله عليه وسلم رمضان واحداً سنة سبع ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم « أفطر الحاجم والمحجوم » بعد ذلك في الفتح سنة ثمان ، فإن كان حديث أنس محفوظاً ، فليس فيه أن الترخيص وقع بعد عام الفتح ، وإنما فيه أن الترخيص وقع بعد قصة جعفر ، وعلى هذا فقد وقع الشك في الترخيص ، وقوله في الفتح « أفطر الحاجم والمحجوم » - : أيهما هو المتأخر ؟ ولو كان حديث أنس قد ذكر فيه الترخيص بعد الفتح ، لكان حجة ، ومع وقوع الشك في التاريخ لا يثبت النسخ .

قالوا : وأيضاً : فالذى يبين أن هذا لا يصح عن أنس ، ما رواه البخارى في صحيحه عن ثابت قال : « سئل أنس : أكنتم تكرهون الحجامة للصائم ؟ قال : لا ، إلا من أجل الضعف » ، وفي رواية « على عهد النبي صلى الله عليه وسلم » فهذا يدل على أن أنساً لم تكن عنده رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فطر بها ، ولا أنه رخص فيها ، بل الذى عنده كراهتها من أجل الضعف ، ولو علم أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص فيها بعد الفطر بها ، لم يحتج أن يجيب بهذا من رأيه ، ولم يكره شيئاً رخص فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

= وأيضاً : فمن المعلوم أن أهل البصرة أشد الناس في التفطير بها . وذكر الإمام أحمد وغيره أن أهل البصرة كانوا إذا دخل شهر رمضان يعلقون حوائط الحجامين ، وقد تقدم مذهب الحسن وابن سيرين إمامي البصرة أنهما كانا يفتزان بالحجامة ، مع أن فتاوى أنس نصب أعينهم ، وأنس آخر من مات بالبصرة من الصحابة ، فكيف يكون عند أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في الحجامة للصائم بعد نهيها عنها ، والبصريون يأخذون عنه ، وهم على خلاف ذلك ؟ !

وعلى القول بالفطر بها ، لاسيما وحديث أنس فيه أن ثابثاً سمعه منه ، وثابت من أكبر مشايخ أهل البصرة ، ومن أخص أصحاب الحسن ، فكيف تشتهرين أهل البصرة السنة المنسوخة ، ولا يعلمون النسخة ولا يعملون بها ، ولا تعرف بينهم ولا يتناقلونها بل هم على خلافها ؟ ! هذا محال .

قالوا : وأيضاً : فأبو قلابة من أخص أصحاب أنس ، وهو الذي يروى قوله : «أفطر الحاجم والمحجوم» من طريق أبي أسماء عن ثوبان ، ومن طريق أبي الأشعث عن شداد . وعلى حديثه اعتمده أئمة الحديث وصححوه ، وشهدوا أنه أصح أحاديث الباب . فلو كان عند أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم سنة تنسخ ذلك ، لكان أصحابه أعلم بها ، وأحرص على روايتها من أحاديث الفطر بها . والله أعلم .

قالوا : وأما حديث أبي سعيد فجوابه من وجوه :

أحدها : أنه حديث قد اختلف فيه عليه ، فرواه أبو المتوكل عنه ، واختلف عليه ، فرفعه المعتمر عن حميد عن أبي المتوكل ، ووقفه بشر وإسماعيل وابن أبي عدي عن حميد ، ووقفه أبو نضرة عن أبي سعيد وأبو نضرة من أروى الناس عنه وأعلمهم بحديثه . ووقفه قتادة عن أبي المتوكل ، قالوا قفون له أكثر وأشهر ، فالحكم لهم عند المحدثين .

الثاني : أن ذكر الحجامة فيه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم . قال ابن خزيمة : الصحيح أن ذكر الحجامة فيه من كلام أبي سعيد ، ولكن بعض الرواة أدرجه فيه .

الثالث : أنه ليس فيه بيان للتاريخ ، ولا يدل على أن هذا الترخيص كان بعد الفتح وقولكم «إن الرخصة لا تكون إلا بعد النهي» باطل بنفس الحديث ، فإن =

== فيه : « رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبلة للصائم » ولم يتقدم منه نهى عنها . ولا قال أحد : إن هذا الترخيص فيها ناسخ لمنع تقدم . وفي الحديث : « إن الماء من الماء . كانت رخصة في أول الإسلام » ، فسمى الحكم المنسوخ رخصة ، مع أنه لم يتقدم حظره ، بل المنع منه متأخر .

وبالجملة ، فهذه المآخذ لا تعد مقاومة لأحاديث الفطر ، ولا تأخرت عنها فكيف تنسخ بها ؟ !

قالوا : وأما جوابكم الثالث بأن الفطر فيها لم يكن للحجامة : وذكر الحاجم للتعريف المحض ، كزيد وعمر - في غاية البطلان من وجوه :

أحدها : أن ذلك يتضمن الإبهام والتلبيس ، بأن يذكر وصفاً يرتب عليه الحكم ولا يكون له فيه تأثير البتة .

الثاني : أن هذا يبطل عامة أحكام الشرع التي رتبها على الأوصاف ، إذا تطرق إليها هذا الخيال والوهم الفاسد ، كقوله تعالى ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما ﴾ والسارق والساوقة فاقطعوا أيديهما ﴾ واللاتي يأتين الفاحشة ﴾ ومعلوم أنه ليس بأيدينا إلا أوصاف رتب عليها الأحكام . فإن جاز أن تكون تلك الأوصاف للتعريف لا للتعليل ، بطلت الأحكام .

الثالث : أنه لا يفهم قط أحد ، لامن الخاصة والعامة من قول القائل « القاتل لا يرث » و « المبد لا يرث » و « الكافر لا يرث » و « القاذف لا تقبل شهادته » و « المحدث لا تصح صلاته » وأمثال ذلك ، إلا تعلق الأحكام بتلك الأوصاف ، ولهذا لا يحسن ذكر وصف لا تأثير له في الحكم ، كما لو قال : أفطر الخياط والمخيط له ، وأفطر الحامل والحمول له ، وأفطر الشاهد والمشهد له !! ومن قال هذا عد كلامه سخفاً ، وتعجب الناس من قوله ، فكيف يضاف ذلك إلى الشارع ؟! سبحانك هذا بهتان عظيم .

الرابع : أن هذا قبح في أفهام الصحابة الذين هم أعرف الناس وأفهم الناس بمراد نبيهم صلى الله عليه وسلم ، وبمعصوده من كلامه ، وقد قال أبو موسى لرجل قال له : ألا تحتجم نهاراً ؟! « أتأمرني أن أهريق دمي وأنا صائم ؟ » وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : أفطر الحاجم والمحجوم ؟! والذين فطروا بذلك من الصحابة كعلي =



== وأبي موسى وغيرهم إنما يحتجون بالحديث وكان جماعة من الصحابة لا يجمعون في الصيام إلا ليلاً ، منهم عبد الله بن عمر وابن عباس وأبو موسى وأنس ، ويحتجون بالحديث .

الخامس : أن هذا يتضمن تعليق الحكم - وهو الفطر - بوصف لا ذكر له في الحديث أصلاً ، وإبطال تعليقه بالوصف الذي علقه به الشارع وهذا من أبطل الباطل السادس : أنه لو صح ذلك - وحاشا لله - في قوله « أفطر الحاجم والمحجوم » ، فكيف يصح ذلك في حديث أنس الذي جعلتموه عمدتكم في الباب ، وهو قوله للمحجر - وقد مر به وهو يحتجم - أفطر هذان ، ثم رخص في الحجامة بعد ؟ وفي قوله « نهى عن الحجامة ولم يحرمها » .

السابع : أنه كيف ينفق بضعة عشر صحابياً على رواية أحاديث كلها متفقة بلفظ واحد ، ويكون النبي صلى الله عليه وسلم قد ذكر الحجامة فيها ، ولا تأثير لها في الفطر وكلهم يقول : « أفطر الحاجم والمحجوم » ؟ !

الثامن : أنه كيف يجوز للصحابة أن يفتوا بذلك ، ويقولوا « أفطر الحاجم والمحجوم » ؟ أفترى استمرار التعريف بذلك دائماً ؟؟ ودفع الأحاديث متى وصل إلى هذا الحدساء وقبح جداً !!

التاسع : أنا نقول : نعم ، هو للتعريف بلا شك ، فإن أحكام الشارع إنما تعرف بالأوصاف وترتبط بها ، وتعم الأمة لأجلها ، فالوصف في الحديث المذكور لتعريف حكمه ، وأنه مرتبط بهذا الوصف منوط به .

العاشر : أن صاحب القصة التي جرت له قال : « مر على النبي صلى الله عليه وسلم وأنا أحتجم ، فقال : أفطر الحاجم والمحجوم » فلو كان فطره بغير ذلك لبينه له الشارع لحاجته إليه ، ولم يخف على الصحابي ذلك ، ولم يكن لذكره الحجامة معنى . وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ، فكيف يترك الشارع بيان الوصف المفطر ، فلا يبينه للمكلف ، ويذكر له وصفاً لا يفطر بحال ؟ !

وأما قولهم « إن الفطر بالنية » . فهذا باطل من وجوه :  
أحدها : أن ذلك لا يثبت ، وإنما جاء في حديث واحد من تلك الأحاديث :  
== « وهما يغتابان الناس » ، مع أنها زيادة باطلة .

= الثاني : أنه لو ثبت لكان الأخذ لمعوم اللفظ الذى علق به الحكم ، دون الغيبة ، التى لم يعلق بها الحكم .

الثالث : أنه لو كان ما ذكره صحيحاً لكان موجب البيان أن يقول : افطر الغائبان ، على عادته وعرفه من ذكر الأوصاف المؤثرة دون غيرها ، فكيف يعدل عن الغيبة المؤثرة إلى الحجامة المهددة ؟ !

الرابع : أن هذا يتضمن حمل الحديث على خلاف الإجماع وتعطيله ، فإن النازع لا يقول بأن الغيبة تفطر ، فكيف نحمل الحديث على ما نعتقد بطلانه ؟ !

الخامس : أن سياق الأحاديث يبطل هذا التأويل ، كما تقدم .

السادس : أن معقل بن سنان قال : « مر بى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا احتجم ، فقال : افطر الحاجم والمحجوم » ، ولم يكن يفتاب أحداً ، ولا جرى للغيبة ذكر أصلاً .

قالوا : وأما الجواب الواقع بأن « افطر » بمعنى سيفطر ، ففاسد أيضاً ، اتضمنه الإيهام بخلاف المراد ، ولقهم الصحابة خلافه ، ولاضطراد هذا اللفظ دون مجيئه بالمعنى الذى ذكرود ، ولشدة مخالفته للوضع ، ولذكر المحجوم ، فإنه ، وإن تعرض المحجوم للفطر بالضعف ، فأى ضعف لحق الحاجم ؟ وكون الحاجم متعرضاً لابتلاع الدم ، والمحجوم متعرضاً للضعف ، هذا التعليل لا يبطل الفطر بالحجامة ، بل هو مقرر للفطر بها ، وإلا فلا يجوز استنباط وصف من النص يعود عليه بالإبطال ، بل هذا الوصف إن كان له تأثير فى الفطر ، وإلا فالتعليل به باطل .

قالوا : وأما الجواب الخامس ، أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بهما مساء . فقال ذلك - : فيما لا يجوز أن يجعل الحديث عليه ، وأى تأثير للحجامة ؟ بل كل الناس قد أفطروا أيضاً ! فهذا كذب ، فإنه ليس فى الحديث ما يدل على ذلك أصلاً ، فقاؤه مخبر بالكذب .

وأيضاً . فأى حاجة إلى قول أنس « ثم رخص بعد فى الحجامة » ؟ !

وأيضاً : فأى حاجة بالصحابة أن يؤخروا احتجامهم إلى الليل ، وكيف يفتون الأمة بفطرم بأمر قد فعل مساء ، لا تأثير له فى الفطر ؟ ؟ والحمد لله على العافاة من رد الأحاديث بمثل هذه الحيات ! !

== وأما جوابكم السادس ، أن هذا تغليظ ودعاء عليهما ، لا أنه حكم شرعى - :  
فالحجيب به كالمستجير من الرمضاء بالنار ، فإنهما لم يفعلا محرماً عندكم ولا مفطراً ،  
بل فعلا ما أباحه لهما الشارع عندكم ، فكيف يغلظ عليهما ويدعو عليهما ؟ ! ومتى  
عهد في عرف الشارع الدعاء على المكلف بالفطر وفساد العبادة ؟ ! وسائر الوجوه  
المتقدمة تبطل هذا أيضاً .

وأما جوابكم السابع ، بأن المراد بإبطال أجر صومهما - : فكذلك أيضاً ،  
فإنكم لا تبطلون أجرهما بذلك ، ولا تحرمون الحجامة ، ثم لو كان المراد بإبطال  
الأجر لكان ذلك مقررّاً لفساد الصوم لا لصحته ، فإنه قد أخبر عن أمر يتضمن  
بطلان أجرهما لزوماً واستنباطاً ، وبطلان صومهما صريحاً ونصاً ، فكيف يعطل  
ما دل عليه صريحه ويعتبر ما استنبطه منه مع أنه لا منافاة بينه وبين الصريح ؟ ! بل  
الغنيان حق ، قد بطل صومهما وأجرهما إذا كانت الحجامة لغير مرض .

وأما جوابكم الثامن ، أن الأحاديث لو قدر تعارضها لكان الأخذ بأحاديث  
الرخصة أولى لموافقتها القياس - : جوابه :

أولاً : أن الأحاديث - بحمد الله - ليست متعارضة ، وقد بينا أنه لا معارض  
لأحاديث المنع .

ويقال ثانياً : لو قدر تعارضها فالأخذ بأحاديث الفطر متعين ، لأنها ناقلّة عن  
الأصل ، وأحاديث الإباحة موافقة لما كان الأمر عليه قبل جعلها مفطرة ، والناقل  
مقدم على البقي .

ويقال ثالثاً : ليس في أحاديث الرخصة لفظ صريح ، وإنما غايتها أن تكون  
فعلاً محتملاً للوجوه التي تقدمت ، فكيف تقدم على القول الصريح ؟ !

ويقال رابعاً : أحاديث الفطر صريحة صحيحة متعددة الطرق رواها عن النبي صلى  
الله عليه وسلم أربعة عشر نفساً وساق الإمام أحمد أحاديثهم كلها وهم : رافع بن خديج  
وثوبان وشداد بن أوس وأبو هريرة وعائشة وبلال وأسامة بن زيد ومقل بن سنان  
وعلى بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وأبو زيد الأنصاري وأبو موسى الأشعري  
وابن عباس وابن عمر ، فكيف يقدم عليها أحاديث هي بين أمرين : صحيح لا دلالة  
فيه ، أو ما فيه دلالة ولكن هو غير صحيح ؟ ! وقد تقدم ذكر ذلك في الكلام =

== على الأحاديث ، وبيننا أنه ليس فيها حديث واحد يصلح للمعارضة .

وعلى هذا فالقياس الذى اشرتم إليه فاسد الاعتبار .

ثم نقول : بل القياس من جانبنا ، لأن الشارع علق الفطر بإدخال ما فيه قوام البدن من الطعام والشراب ، وبإخراجه ، من القيء واستفراغ المني ، وجعل الحيض مانعاً من الصوم ، لما فيه من خروج الدم المضعف للبدن .

قالوا : فالشارع قد نهى الصائم عن أخذ ما يعينه ، وعن إخراج ما يضعفه ، وكلاهما مقصود له ، لأن الشارع أمر بالاعتصام بالعبادات ، ولا سيما في الصوم ، ولهذا أمر بتعجيل الفطور وتأخير السحور ، فله قصد في حفظ قوة الصائم عليه ، كما له قصد في منعه من إدخال المفطرات ، وشاهده الفطر بالقيء والحيض والاستمناء ، فالحجامة كذلك او أولى ، وليس معنا في القيء ما يماثل أحاديث الحجامة ، فكيف يفطر به دون الحجامة ، مع ان الفطر بها أولى منه نصاً وقياساً واعتباراً .

قالوا : ولهذا فرق بين الغالب منهما والمستدعى ، فلا يفطر إذا ذرعه القيء ، كما لا يفطر بالرعاف ، وخروج الدم من الدمل والجرح ، وكما يفطر بالاستقاء عمداً ، كذلك يفطر بإخراج الدم عمداً بالحجامة .

قالوا : وشاهده أن دم الحيض لما كان يجري في وقت وينقطع في وقت جعل الشارع صومها في وقت الطهر مغنياً عن صومها وقت الدم ، ولما كان دم الاستحاضة لاضابط له ، ولعله أن يستمر ، جوز لها الصوم مع جريانه ، كصاحب الرعاف ونحوه ، فليس القياس إلا مع النصوص ، يدور معها حيث دارت .

وأما قياسكم ذلك على الفصاد ونحوه . فنقول :

القائلون بأن الحجامة تفطر لهم فيها أربعة أقوال :

أحدها : أن المحتجم يفطر وحده دون الحاجم ، وهذا ظاهر كلام الحرقى ، فإنه قال في المفطرات : لو احتجم ، ولم يقل أو حجج .

الثاني : - وهو منصوص الإمام أحمد - أنه يفطر كل منهما ، وهذا قول جمهور أصحابه المتقدمين والمتأخرين .

== ثم اختلف هؤلاء في التشريط والفصاد على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه لا يفطر بهما .

الثاني : يفطر بهما .

الثالث : يفطر بالتشريط دون الفصاد ، لأن التشريط عندهم كاللحجامة .

واختلفوا في التشريط والفصاد . أيهما أولى بالفطر ؟ والصواب الفطر بالحجامة والفصاد والتشريط ، وهو اختيار شيخنا أبي العباس بن تيمية ، واختيار صاحب الإفصاح ، لأن المعنى الموجود في الحجامة موجود في الفصاد طبعاً وشرعاً ، وكذلك في التشريط ، وقد بينا أن الفطر بالحجامة هو مقتضى القياس ، ولا فرق في ذلك بين الفصاد والتشريط ، فبأي وجه أخرج الدم أفطر به ، كما يفطر بالإستقاء ، بأي وجه استقاء ، إما بإدخال يده فيه ، أو بشمه ما يقيته ، أو بوضع يده على بطنه وتطامنه ، وغير ذلك ، فالعبرة بخروج الدم عمداً لا بكيفية الإخراج ، كما استوى خروج الدم بذلك في إفساد الصلاة ونقض الطهارة عند القائلين به .

وهذا يتبين توافق النصوص والقياس ، وشهادة أصول الشرع وقواعده ، وتصديق بعضها بعضاً .

فإن قيل : فهب أن هذا يتأتى لكم في المحجوم ، فما الواجب لفطر الحاجم ؟

قلنا : لما كان الحاجم يجتذب الهواء الذي في القارورة بامتصاصه ، والهواء يجتذب ما فيها من الدم ، فربما صعد مع الهواء شيء من الدم ، ودخل في حلقه وهو لا يشعر ، والحكمة إذا كانت خفية علق الحكم بمظنتها ، كما أن النائم لما كان قد يخرج منه الريح ولا يشعر بها ، علق الحكم بالمظنة ، وهو النوم ، وإن لم يخرج منه ريح .

فإن قيل : فطر هذا أن لا يفطر الشارط .

قلنا : نعم ، ولا الحاجم الذي يشترط ولا يمص ، أو يمصه مفطر غيره ، وليس في هذا مخالفة للنص ، فإن كلام النبي صلى الله عليه وسلم خرج على الحاجم المعتاد ، وهو الذي يمص الدم ، وكلامه إنما يم المعتاد ، فاستعمال اللفظ فيه بقصره على الحاجم المعتاد لا يكون تعطيلاً للنص ، والله أعلم .

تم — بحمد الله — الجزء السادس

وبلغه

الجزء السابع

وأوله

(باب في الصائم يحتمل نهاراً في رمضان)

استدراك

صفحة	سطر	خطاً	صواب
٤٣	١	تزوج	تزوج
٣٢٩	٨	موطئه	في موطئه

طبعته في

٦٢ شارع الرشيد عبد السلام عارف  
« البستان سابقاً » ت : ٩١٤١٥٤

فهرس

الجزء السادس من كتاب

« عون المعبود »

شرح سنن أبي داود مع شرح ابن قيم الجوزية

الموضوع	الصفحة
باب الإقامة بمكة	٣
باب الصلاة في الكعبة	٤
باب الصلاة في الحجر	٧
باب في دخول الكعبة	٨
باب في مال الكعبة	١٠
باب	١١
باب في إتيان المدينة	١٥
باب في تحريم المدينة	١٧
باب زيارة القبور	٢٦
أول كتاب النكاح	
باب التعريض على النكاح	٣٩
باب ما يؤمر به من تزويج ذات الدين	٤٢
باب في تزويج الأبكار	٤٣
باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء	٤٥
باب في قوله تعالى (الزاني لا ينكح إلا زانية)	٤٨
باب في الرجل يعتق أمته ثم يتزوجها	٥١
باب يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب	٥٣
باب في لبن الفحل	٥٨
باب في رضاة الكبير	٦٠
باب من حرم به	٦٣

الموضوع	الصفحة
باب هل يحرم ما دون خمس رضعات	٦٧
باب في الرضخ عند الفصال	٦٩
باب ما يكره أن يجمع بينهن من النساء	٧١
باب في نكاح المتعة	٨٢
باب في الشغار	٨٥
باب في التحليل	٨٨
باب في نكاح الغبد بغير إذن مواليه	٩١
باب في كراهية أن يخاطب الرجل على خطبة أخيه	٩٣
باب في الرجل ينظر إلى المرأة وهو يريد تزويجها	٩٦
باب في الولي	٩٨
باب في المضل	١٠٩
باب إذا أنكح الوليان	١١١
باب في قوله تعالى (لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرهاً ولا تعضلوهن)	١١٢
باب في الاستئثار	١١٥
باب في البكر يزوجه أبوها ولا يستأمرها	١٢٠
باب في الثيب	١٢٤
باب في الإكفاء	١٢٩
باب في تزويج من لم يولد	١٣١
باب الصداق	١٣٤
باب قلة المهر	١٣٩
باب في التزويج على العمل يعمل	١٤٣
باب فيمن تزوج ولم يسم صداقاً حق مات	١٤٧
باب في خطبة النكاح	١٥٣
باب في تزويج الصغار	١٥٨



الموضوع	الصفحة
باب في القام عند البكر	١٥٩
باب في الرجل يدخل بامرأته قبل أن ينقدها شيئاً	١٦٢
باب ما يقال للمزوج	١٦٦
باب الرجل يتزوج المرأة فيجدها حبلى	١٦٧
باب في القسم بين النساء	١٧١
باب في الرجل يشترط لها دارها	١٧٦
باب في حق الزوج على المرأة	١٧٧
باب في حق المرأة على زوجها	١٨٠
باب في ضرب النساء	١٨٣
باب في ما يؤمر به من غض البصر	١٨٦
باب في وطء السبايا	١٩٠
باب في جامع النكاح	١٩٦
باب في إثبات الحائض ومباشرتها	٢٠٦
باب في كفارة من أتى حائضاً	٢١٠
باب ما جاء في العزل	٢١٣
باب ما يكره من ذكر الرجل ما يكون من إصابته من أهله	٢١٩
باب فيمن خيب امرأة على زوجها	٢٢٤
باب في المرأة تسأل زوجها طلاق امرأة له	٢٢٥
باب في كراهية الطلاق	٢٢٦
باب في طلاق السنة	٢٢٧
باب الرجل يراجع ولا يشهد	٢٥٣
باب في سنة طلاق العبد	٢٥٤
باب في الطلاق قبل النكاح	٢٥٩
باب في الطلاق على غلط [على غضب]	٢٦١

الموضوع	الصفحة
باب في الطلاق على المزل	٢٦٢
باب في نسخ المراجعة بعد التطلقات الثلاث	٢٦٤
باب في ما عني به الطلاق والنيات	٢٨٤
باب في الخيار	٢٨٧
باب في أمرك بيدك	٢٨٨
باب في البتة	٢٩٠
باب في الوسوسة بالطلاق	٢٩٣
باب الرجل يقول لامرأته يا أختي	٢٩٤
باب في الظهار	٢٩٨
باب في الخلع	٣٠٨
باب في المملوكة تعتق وهي تحت حر أو عبد	٣١٣
باب من قتل كان حراً	٣١٦
باب حتى متى يكون لها الخيار	٣١٨
باب في المملوكين يعتقان معاً هل تخير امرأته	٣١٩
باب إذا أسلم أحد الزوجين	٣٢٠
باب إلى متى ترد عليه امرأته إذا أسلم بعدها	٣٢٢
باب إذا أسلم وعنده نساء أكثر من أربع أو أختان	٣٢٧
باب إذا أسلم أحد الأبوين لمن يكون الولد	٣٣٢
باب في اللعان	٣٣٣
باب إذا شك في الولد	٣٤٩
باب التغليظ في الانتفاء	٣٥١
باب في ادعاء ولد الزنا	٣٥٢
باب في القافة	٣٥٧
باب من قال بالقرعة إذا تنازعوا في الولد	٣٥٩

الصفحة	الموضوع
٣٦٣	باب في وجوه النكاح التي كان يقنأ كح بها أهل الجاهلية
٣٦٥	باب الولد للفرأش
٣٧١	باب من أأق بالولد
٣٧٦	باب في عدة المألفة
٣٧٧	باب في نسخ ما استثنى به من عدة المألفات
٣٧٧	باب في المراجعة
٣٧٨	باب في نفقة المأفوة
٣٨٨	باب من أنكر ذلك على فاطمة بنت قيس
٣٩٨	باب في المأفوة أأرج بالنهار
٣٩٩	باب نسخ مآع المأف في عنها زوجها بما فرض لها من المأف
٤٠٠	باب إأداد المأف في عنها زوجها
٤٠٥	باب في المأف في عنها أأأقل
٤٠٧	باب من رأى المأف
٤١١	باب فيا أأأأب المأف في عأها
٤١٦	باب في عدة المأف
٤١٩	باب في عدة أم الولد
٤٢١	باب المأفوة لا أأرج إليها زوجها أأ أأأأ زوجاً أأره
٤٢٢	باب في أأأأ الزنا
	أول مأأاب الصيام
٤٢٥	باب مأأأ فرض الصيام
٤٢٨	باب نسخ قوله تعالى ﴿ وعلى المأف أن يطأفوه فأففة ﴾
٤٣٠	باب من قال هو مأفأة للشأف والأأبى
٤٣٣	باب الشهر أأكون أأأأ وأأأأ
٤٤١	باب إذا أأأأ المأف

الموضوع	الصفحة
باب إذا أغمى الشهر	٤٤٤
باب من قال فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين	٤٤٦
باب في التقدم	٤٥٠
باب إذا رؤى الهلال في بلد قبل الآخرين بليلة	٤٥٣
باب كراهية صوم يوم الشك	٤٥٧
باب فيمن يصل شعبان برمضان	٤٥٩
باب في كراهية ذلك	٤٦٠
باب شهادة رجلين على رؤية هلال شوال	٤٦٣
باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان	٤٦٦
باب في تأكيد السحور	٤٦٨
باب من سمى السحور الغداء	٤٧٠
باب وقت السحور	٤٧١
باب الرجل يسمع النداء والإناء على يده	٤٧٥
باب وقت فطر الصائم	٤٧٨
باب ما يستحب من تمجيل الفطر	٤٨٠
باب ما يفطر عليه	٤٨١
باب القول عند الإفطار	٤٨٢
باب الفطر قبل غروب الشمس	٤٨٤
باب في الوصال	٤٨٧
باب الغيبة للصائم	٤٨٨
باب السواك للصائم	٤٩٠
باب الصائم يصب عليه الماء من العطش ويبالغ في الاستنشاق	٤٩٢
باب في الصائم يحتجم	٤٩٣
باب الرخصة في ذلك	٤٩٨